



3162  
SIA



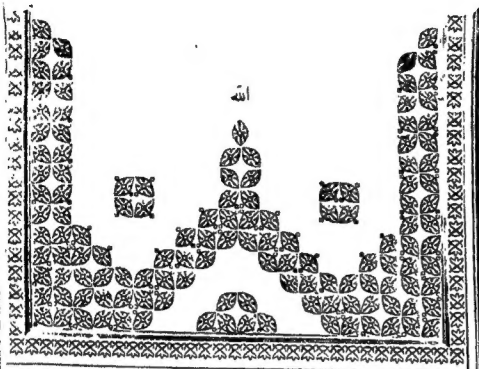
1

1





الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية تأليف  
الشيخ الامام العلامة البحر الحريز الفهامة سيدنا  
ومولانا السيد محمد امين الشهير بابن عابدين  
رحمه الله تعالى وقدس روحه وفقهنا  
به والمسلمين والمجد لله رب  
العالمين آمين



\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الدعوى)\*

\*(سئل)\* في الإبراء العام في ضمن عقد فاسد هل يبع الدعوى \*(الجواب)\* لا يمنع الدعوى به كما في الأشباه معزيا للبرازية \*(سئل)\* فيما إذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف له ساه وكيه فلان له في الأرض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء بجهة الوقف بناء هو مال أوقف للوقف بعد أن هدام بناءها الأول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل بينة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج \*(الجواب)\* حيث أمثال ما ذكر تقدم بينة الخارج لأنها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولأن البناء بعد وبتكرار كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في الملتقى والمنع والبحر والدرر والزبد في غيرهما وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما البينة أنها داره يقضى بها للذعي لأن البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى النتائج فيقضى به للخارج اه أقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض البينات التي ذكرتها لمختصة من كتاب الشيخ غانم البغدادى وأن هذا هو المقى به وقد صرح في البحر في أول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فاشتهر على الالسنه أن بينة الوقف مقدمة ليس على

مطلب  
الإبراء العام في ضمن عقد  
فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب  
بينة الخارج بأن البناء ملكه  
أولى من بينة المتولى

مطلب  
ترجح بينة الخارج في دعوى  
البناء بخلاف النتائج

على اطلاقه أو هو على خلاف المقتضى به (سئل) فيما إذا سرق ثريد دابة معلومة ثم وجدها  
 بيد عروفاً دعاهما لدى القاضي بقتضى أنها جارية في ملكه بطريق الشراء من مكرواتها اقتدت  
 منه منذ كذا وأجاب عروفاً أنه ابتاعها من رجل سماه وحدث دعوى زيد فأنبت زيد دعواه  
 على الوجه المذكور بالينة الشرعية في وجه عرو وحق له القاضي بعد ما حلف زيد بالله  
 أن الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه يسع ولا يهبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وأنها  
 باقية في ملكه إلى يوم تاريخه ولم يثبت عرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً وموقعه الشرعي  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا كان بيد زيد عقار تصرف فيه تصرف المالك من مدة  
 تزيد على أربعين سنة بلامعارض ولا منازع وعرو مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع بذلك  
 على زيد ولا منعه من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى  
 وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد (الجواب) نعم فالقاضي جامع الفتاوى  
 وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة إلا أن يكون المذعي  
 غائباً أو مريضاً أو مجنوناً وليس لهما ولي أو المذعي عليه أمر جازي يخاف منه كذا في الفتاوى  
 العتبية وقال في البحر المنبسط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى  
 ثم ادعى لا تسمع دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهره وفي الخلاصة  
 رجل تصرف في أرض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال  
 حياته لا تسمع دعواه بعد وفاته وذ كر في الفتاوى المروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم  
 ثلاث سنين وهو في المصر بطل حقه الآن هذا مذهب جمهور فلا ينفذه قضاء قاض فإن رفع إلى  
 قاض آخر فإن الثاني بطل قضاء الأول ويجعل المذعي على حقه وكذا المرأة إذا لم تخاصم سنين  
 ولم تطلب المهر المعروف كذا في قاضين جامع الفتاوى من أول كتاب الدعوى لكن في حاوى  
 الزاهدى من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها منه بعد تركها ثلاث سنين في الأراضى  
 الموقوفة والمسئلة وما يحتاج في بقائه إلى الاتفاق والمرة إلى أن قال لكن أفتى المتأخرون بذلك  
 فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخبر الأمور واسطها وكون كلها  
 مستوية في ملك الله تعالى اهـ وارجع إلى الحاوى في هذا المحل فإن فيه فوائد جمة وقد أفتى  
 العلامة شيخ الإسلام ومفتى الانام عبد الله افندى الفتى العام بالممالك العثمانية على سؤال  
 رفع اليه بآصورته في بعض عقاريه بزيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي من مدة  
 تزيد على ثلاثين سنة وبعده موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف  
 يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأتى بيعة تشهد بدعواه فهل  
 للقاضي أن ينزع العقار لاوقف من يد الورثة بتلك الشهادة أجباب ليس له ذلك كسبه عبد الله  
 الفقير عنى عنه وفي هذه الصورة إذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بتنزع العقار لاوقف من يد  
 الورثة وكسب بذلك حجة قول ينفذ حكمه وتعتبر حجة أم لا وما يلزم ذلك القاضي أجباب لا ينفذ  
 حكمه ولا تعتبر حجة ويعزل كسبه عبد الله الفقير عنى عنه اهـ ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف

مطلب  
 في اثبات الدابة

مطلب  
 لا تسمع الدعوى بعد  
 الآن يكون المذعي  
 أو مريضاً أو مجنوناً لا  
 الخ

زيد المذكور والمدة المبرورة قال في فتاوى الولي المحي رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض والصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لأن الحال شاهدة والله سبحانه وتعالى الهادي وعليه اعتمادى أقول وأما حاصل من هذه القول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثين سنة لا تسع إذا كان التارك بلا عذر من الاعذار المارة لأن تركها هذه المدة مع التمكن دل على عدم الحق بظاهر كإمرار عن المبسوط وإذا كان المدعى ناظرا أو مطلعاً على تصرف المدعى عليه إلى أن مات المدعى عليه لا تسع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك الوات المدعى لا تسع دعوى ورثته كما مر عن الولوية والظاهر أن الموت ليس بقدرة وأنه لا تدير بمدة مع الإطلاع على التصرف لما ذكره في تنوير الألبسة وشرحه الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقارا أو حيوانا أو ثوبا أو سائر أو أمر أنه أو غيره ما من آثاره حاضر يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً أنه ملكه لا تسع دعواه كذا إطلاقه في الكنز والمقتى وجعل سكوتة كالإفصاح قطعاً للتزوير وأما بخلاف الأجنبي فإن سكوتة ولو جارا لا يكون رضا إلا إذا سكبت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً أو بناءً فحينئذ لا تسع دعواه على ماعليه القوي قطعاً للإطماع الفاسدة اه وقوله لا تسع دعواه أى دعوى الأجنبي ولو جارا كما في ماشية الخمر الرولى على المبيع وأطال في تحقيقه في فتاوى الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة بمجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بالإطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والمقتى وأما دعوى الأجنبي ولو جارا فلا ينعها بمجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يردوه بمدة ولا موت كما ترى لأن ما يمنع دعوى المورث يمنع دعوى الوارث لتمامه قائمه كإني النواوى الزاهدى وغيره فتأمل ثم إن ما فى الخلاصة والولوية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة إلى الأجنبي ولو جارا بل بمجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وأما فائدة التقييد بالبيع على الفرق بين القريب والأجنبي فإن القريب للمسامح لا تسع دعواه إذا سكبت عند البيع بخلاف الأجنبي فإنه لا تسع دعواه إذا أطاع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة بمجرد في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة الغزنى صاحب التتويج ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت في دار يسكنه مائة تزد على ثلاث سنوات وله جار بجانبه والرجل المذكور تصرف في البيت المزرع بوره مائة وعشرة مع الإطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل إذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدماً وبناء في المدة المذكورة تسع دعواه أم لا إجاب لا تسع دعواه على ماعليه القوي اه فانظر كيف أقوى يمنع سماعها من غير القريب بمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي

مطلب

مهم في مسئلة عدم سماع الدعوى بعد ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف

مطلب

باع ماله وقريبه حاضر لا تسع دعوى القريب بعده

ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على النصف ليس مبنياً على بطلان الحق في ذلك وإنما هو مجرد  
منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقرب به الخصم يلزمه ولو كان ذلك  
حكماً بطلانه لم يلزمه وبدل على ما قلناه تلبيلهم للتعطيل والتزوير والميل كما تزداد ردياً في  
قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه في البحر قيل  
فصل دفع الدعوى وليس أيضاً مبنياً على المنع السلطاني كما في المسئلة الثانية بل هو حكم  
احتمادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاغتنم تحريره هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب  
وأحمد الله الميم الوهاب ﴿سئل﴾ فيما إذا كان يزيد تشادار معلومة جارتها إلا أن  
في ملك عمرو وزيد ساكن ومنصرف في ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى  
مات عن أولاد تصرفوا في ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل  
ذلك بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه والآن قام بكريدعي ثلثا من الثلثين الزبورين انه  
كان لا يبه المتوفى من مدة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يدع ذلك على  
أولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعي والكل في بلدة واحدة وأولاد  
زيد يتكبرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المذكور غير مسموعة ﴿الجواب﴾ نعم تكون غير  
مسموعة انتهى السلطاني والحالة هذه والله تعالى اعلم ﴿سئل﴾ فيما إذا كان سيدعي  
حائوت معلومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا  
منازع حتى هلك عن ورثة تصرفوا في الحائوت المزبورة نحو اثني عشرة سنة على الوجه  
المذكور والآن قام ذي آخر يعارض الورثة في الحائوت المذكورة مدعيانها كانت اعمته  
المالكة عنه من مدة عشرين سنة والورثة يتكبرون ذلك ومضت هذه المدة والمذعي المذكور  
بالغ حاضرهم في بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعي أصلاً  
فهل تكون دعوى المذعي بذلك على الورثة غير مسموعة لانع السلطاني ﴿الجواب﴾ نعم  
﴿سئل﴾ فيما إذا كان جماعة دارسا كبنين فيها متصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد  
على عشرين سنة بلا معارض لهم والآن قام رجل يدعي عليهم بحصة في الدار وهم يتكبرون  
ومضت هذه المدة ولم يدع ذلك بلا مانع شرعي والكل مقيمون بلدة واحدة فهل تكون دعواه  
غير مسموعة لانع السلطاني ﴿الجواب﴾ نعم لا تسمع إلا ما مرسلطاني حيث خصص  
السلطان نصره الله تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر من الخلاصة  
والولو الجسية كما قرأناه أنفاً عدم السماع مع الاطلاع على التصرف بناء وزرعاً ونحوهما بدون  
منع سلطاني لكن مع وجود المنع السلطاني لا ينفذ الحكم أصلاً لسمع القاضي المنوع هذه  
الدعوى لكونه معز ولا عن سماعها بخلاف ما إذا لم يوجد المنع المذكور فيقال ان كلامهم  
السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم صحة الدعوى ومعلوم أن صحة الدعوى شرط لصحة  
القضاء فالظاهر أنه لا ينفذ حكمه أيضاً وان لم يكن ممنوعاً من جهة السلطان الذي ولاه القضاء  
فتأمل ﴿سئل﴾ فيما لو منع السلطان عرض نصره قضائه في جميع ولايته أن لا يسمع وادعوى

مطابق في عدم سماع الدعوى  
بعد خمس عشرة سنة انتهى  
السلطاني

مضى عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى الوقف ومال اليتيم والغائب فاذا ادعى احد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا تنفيذ حكمه \* (الجواب) \* نعم كما انفي بذلك كثير ومن العلة الخارجه منها ان الدعوى والعلامة الجدة والفهمامة ابن نجيم والمدقق الخبير الرملي والمحقق الشيخ محمد الغزالي الهزناشي وجوابه نقلا مسورة

لا يملك القاضي سماع خصومة \* للعزل فيها وهو امر مشتهر

\* ومحمد الغزالي قال جوابه \* يرجو الثواب من العزيز المقنن

وأجاب كذلك الشيخ احمد العامري المفتي الشافعي بالشام والشيخ محمد المفتي الحنبلي والشيخ أسعد المفتي المالكي \* (سئل) \* في رجل يريد الدعوى على زيد بغير ائمه المنوطة من اكثر من خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشدا ولم يدع بذلك ولا منعه مانع شرعي وهما مقيمان في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمع السلطاني \* (الجواب) \* نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصات كما في الخلاصة وعلى هذا الوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسعير ويجب عليه سماعها انشاء وفيه الحق لا يسقط بتقادم الزمان قد فاقا أو قصا ما أحق العبد كذا في لسان الجوهرة وقال بحسبها القاضي السيد احمد الحنوي بعد هذا الحل بورقين أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمنقاري أن السلطان الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعو دعوى بعد مضي خمس عشرة سنة سوى الوقف والارث اه ووقضى ما أنفي به العلامة الخبير الرملي أن الارث غير مستثنى فانه سئل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيره المذمى عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسع بعدها أولا أجاب نعم تسع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشهر عنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى تسع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المقرر أن الترك لا يتأق من الغائب له أو عليه لعدم تأق الجواب منه بالقبية والعلية خشية التزوير ولا يتأق بالقبية الدعوى عليه فلا فرق في تعيين غيبة المذمى والمذمى عليه اه كلام الخبير الرملي فهذا يدل على عدم سماع دعوى الارث بعد هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الحنوي وقد كتب احمد أفندي المهمنداري على ثلاثة أسئلة بأنه تسع دعوى الارث ولا يمنعه طول المدة وأما ما أنفي به العلامة ابو السعود أفندي وصاحب البيت كما قبل ادري فلهذا صورته (ميراثه متعلق الى الشمس بل بعد شرعي ترك اولين دعوى بلا أمر استماع اولي ورعي الجواب اول نور عذر قوي اوليحق) فقيدها كما ترى بالعذر وهذا في سائر الدعاوى وكب احمد أفندي المهمنداري على سؤال آخر انها لا تسع وصورة فمن تركت دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطاني والحالة هذه اه

مطلب في سماع دعوى الميراث بعد خمس عشرة سنة تعريها الدعوى المتعلقة بالميراث اذا تركت بعد شرعي خسين سنة فهل تسع بلا أمر عال الجواب تسع اذا كان العذر قويا اه منه

(أون بش ميل بغير عذر شرعي ترك أولئان ميراثه متعلق دعوى بلا امر استماع أولورعى  
الجواب خصم حتى باقى ابدوكه معترف دكل ايسه اولئناز أبو السعود أفندى) أقول وقد  
صرح العلانى قيل باب التحكيم باستثناء الوقف والأرث ووجود العذر الشرعى ثم قال وبه  
افق الفتى أبو السعود اه وعليه قسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن  
فتاوى على أفندى دقتى المروم عدم سماعها وصورته (أون بش اسنه بلا عذر ترك أولئان  
ميراث دعواسى بلا امر معوجه أولورعى الجواب اولئناز اه) رقتل مثله شيخ مشايخنا  
السايه ابنى عن فتاوى عبد الله أفندى فقد اضطرب كلامهم كاترى فى مشئلة الارث والمظاهر  
أنه نارة ورد أم مع استثناءها ونارة بدونه وبقي هنائى قد مناه بعضا منه فى باب الرد ونالغزير  
وهو أنه اذا أمر السلطان قضائه بشئى ثم مات ذلك السلطان وولى غيره يستأج الشافى الى أمر  
جديد ليبرى على قضائه ما جرى على قضاء الا قول وقد رأيت ذلك فى فتاوى الخير الملى حيث  
قال فى كتاب أدب القاضى مانصه سئل فيما لو منع السلطان قضائه عن سماع ما مضى عليه  
خمس عشرة سنة من الدعاوى هل يستمر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل اذا أطلق  
السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لوى غيره وأما قوله ذلك يبرى على اطلاقه فيسمع كل  
دعوى وكذا الويات السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له فأنزل وليك  
لثقتى بين الناس لازل سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشراط صحتها الشرعية المقررة عند  
الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا  
خصص له تخصص واذا عظم تهم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والأشخاص  
واذا اختلف المدعى والمدعى عليه فى المنع والاملاق فالمرجع هو القاضى لاز وجوب سماع  
الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمدعىين به فاذا قال منعى السلطان عن سماعها لا ينافى  
فى ذلك واذا قال أطلق فى سماعها كان القول قوله لا يثبت المحكوم عليه المنع بالبدنة  
الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيثبت بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فممنوع عنه فتحكم حكم  
الرعية فى ذلك واذا أنا مخبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما بل بالمشاهة من  
السلطان ومن علم ته وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استفرج مسائل كثيرة تتعاق بهذا  
المبحث وهان عليه الامر واكتشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين  
وهو كلام رصين متين وجيئذ فاذا كان سلطان زمانا نصره الله تعالى نهى كل قاض ولا من  
سماع دعوى الميراث المذكورة وغيرها أيضا بدخس عشرة سنة لهم ذلك ولا ينفذ حكمهم  
اذا اختلفوا وكذا النهى البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهى فالقضاء مطابق  
فيصع حكمهم فى جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة مالم يرض عايم ثلاث وثلاثون سنة فيصبيئ  
لا تسمع الدعوى كما مر عن الميسوط فان قلت قد صرحوا بأن القاضى لا ينزل بمرت السلطان  
أولخله كما مر فى كتاب القضاء وعلوه بأن الخليفة نائب عن الستين فى تقليده للقضاء  
والمسلمون على حاله فلا ينزل القاضى بمرت النائب يعنى السلطان فهذا يدل على أن القاضى

تعر بها اذا تركت دعوى  
الأرث بلا عذر شرعى خمس  
عشرة سنة فهل لانفع  
الجواب نعم لانفع الا اذا  
اعترف الخصم بالحق اهـ

مطلب اذا نهى السلطان  
قضائه عن سماع دعوى  
لا يستمر ذلك أبدا الخ

مطلب القاضى وكيل عن  
السلطان

مطلب القول قول القاضى  
فى أنه منعه السلطان عن سماع  
الدعوى اولي يمنعه



بقي بعد موت موليه على حاله فاذا كان موليه نهاء عن شيء بقي عليه بعد موته قلت هذا مسلم في نفس ذلك القاضي الذي نهى عن شيء ثم مات موليه وليس كلاما فافهم وانما الكلام في قاض اخر ولاه السلطان الاخر ولم يه نه عن شيء ثم هذا القاضي الجديد لا يكون منهي انهي السلطان السابق لانه ليس منصوبيا من جهة على ان السلطان الواحد اذ نهى قاضيا وأطلق لقاض اخر لم يكن القاضي الاخر منهي انهي سلطانه للقاضي الاول فان قلت قد ذكر العلامة الحموي في حواشي الاشباه انه قد علم من عاداتهم يعني سلاطين بني عثمان نصرهم الرحمن انه اذا نولي سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخبره بما ساء به اه قلت الذي يظهر لي ان كونه مأورا باتباع من قبله مناه ان يقر بما فعلوه ويحشي على قانونهم الذي رتبوه ويأمر بما أمروا به وينهي عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك ان تصير قضائهم مأموين أو منهيين بمجرد توليه لهم تولية غير مقيدة بشيء من ذلك وانما يلزم منه انه اذا نولي قاضيا يقول له وليت كذا أو أهلك عن كذا حتى يكون ماريبا على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه حين يولي القاضي يأمره في مشورته باتباع اصح الافعال من مذهب ابي حنيفة كمادة غيره من السلاطين الماشايين فلذا لو حكم القاضي بخلاف الاصح لانه قد حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون من قبله فاطا هرة فوذه ولزوم اتباعه حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفتحي السقيم وفوق كل ذي علم عليم (سئل) فيما اذا ادعى اخوات زيد عليه بحضرة من داراين المتوفى من خمس عشرة سنة وهو مترقى بان الدار بخلفه لهم عن ايهم فهل تسمع الدعوى (الجواب) نعم اذا كان المدعي عليه مقر تسمع الدعوى عليه ولو طالت المدة أكثر من خمس عشرة سنة كما أفتى بذلك العلامة ابو السعود دافى وصورته (يكريه) بل مقدارى ترك اولئان دعوى خصم مقروا ليعق استماع اولئورى الجواب اولئوراه (سئل) فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو بحق له مدة خمس عشرة سنة ولم يدع زيد عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مرارا في غير مجلس القضاء ويريد زيد الاثن الدعوى عليه بذلك متعللا بأنه مترك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع دعواه أم لا (الجواب) قال في المنع من كتاب الدعوى وشرطها ان شرط جواز الدعوى مجلس القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غير حتى لا يجيب على المدعي عليه جوابه اه ومثله في الدرر وقال في الجبر ومنها مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فتعنى هذه القول العترة أن دعواه غير مسموعة ولا عبرة به عليه بأني ما تركت في المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهو كونها عند القاضي فافهم ولكن على ذكر منك فانه قد تكرر السؤال عن اهل صريح فتوى شيخ الاسلام على افتدى انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يفصل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي وصورة فتواه (زيد عمروا بدمرة دارا فبجه به متعلق دعواسى اولئله زيد هرايكى اوج سنة ده بر كره مبلغ مزبورى قاضى حضوز زنده دعوى ايدوب لكن دعوا لرى فصل

مطلب اذا كان المدعى عليه مقر تسمع الدعوى ولو طالت المدة

مطلب اذا ادعى في أثناء المدة عند غير القاضي لا تعتبر دعواه  
مطلب شرط الدعوى مجلس القضاء

مطلب اذا ادعى عند القاضي مرارا في كل سنتين وثلاث ولم يفصل ومضى خمس عشرة سنة تسمع الدعوى

أولتموب بوجهه أول بش سنة مروا إليه حالاً زيد مبلغ مئوبى عمروون دعوى إليه  
 عمروون بش سنة مروا إليه دعواك مسموعة أولماز ديزىدى دعواند منه قادر  
 أولورى الجواب أولماز) \* (سئل) \* فيما ذامات رجل عن ابن حاضرى بلذته وعن أولاد  
 غيره غاشين مسافة القصر وخلف تركه فى بلده وضع الحاضريده عليها كلها بلاوجه شرعى  
 ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الآن عن أولاد وتركه سيدهم ثم حضراخوته ويريدون  
 الدعوى على أولاد أخيهم بما ينصهم من تركه أيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للأخوة  
 الغائبين ذلك \* (الجواب) \* نعم يسوغ لهم ذلك حيث منهم من الدعوى مانع شرعى وهو  
 الغيبة \* (سئل) \* فيما إذا كان سيد زيد وأخيه عمرو ومشتة مسكة فى ارض وقف سليفة  
 زرعها فى كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة  
 بلا معارض حتى مات عمرو والآن قامت اخت زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه فى مشد  
 الأرض المزبورة مدعية أن لها بعضه أرنا عن ابيه والكل فى قرية واحدة فهل لاتسمع دعواها  
 والحالة هذه \* (الجواب) \* نعم لاتسمع \* (سئل) \* فيما إذا ترك الورية الدعوى على زيد  
 يدى نورهم المتوفى منذ سبع عشرة سنة وكان فيهم قاصر بلغ الآن رشدا ويريد الدعوى على  
 زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له ذلك دون البالغين للنع السلطاني \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* فى بناء حوائط جارية فى وقف أهلى قائم بالوجه الشرعى فى ارض وقف بر  
 محنكة ونظار وقف البناء ما ضمنه دم عليه ومتصرفون فيه لجهة الوقف ويدفعون بمحاكرة  
 الأرض وهى اجرتها للبولين على وقف البر من مدة تزيد على ستين سنة الى الآن بلا معارض  
 ولا منازع لهم فى ذلك والآن قام متولى وقف البر يكلف ناظر الوقف الأهل اطهارجة احتكار  
 واحترام تشهد لجهة الوقف الأهل بذلك فكيف الحكم \* (الجواب) \* يعمل بوضع بد نظار  
 الوقف الأهل المذكور بعد شوته فى البناء المذكور لجهة الوقف المزبور ولا يكلف الناظر  
 المرقوم الى ما ذكر بعدمضى المدة المرقومة الأوجه شرعى إذا لا ينزع شئ من يد أحد إلا بحق  
 ثابت معروف وقال المؤلف فى جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف الى اطهار كتاب  
 احترام وإذا قد نقل علما أن أقصى ما يستدل به على الملك البدو ذكر عدة الفقهاء السراج  
 الحانوقى انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما يأيدهم بالينة ولو كلفهم ذلك  
 لما بنى ملك فى يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المددالة طائلة دليل الاستقفاق ظاهرا  
 وقد قال الامام أبو يوسف فى كتاب الخراج كان نقله العلامة ابن نجيم فى اشباهه انه لا ينزع شئ  
 من يد أحد إلا بحق ثابت معروف كنه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام وكبى جوانى  
 كذلك الشيخ اجد العامرى المفتى الشافعى والشيخ عبدالقادر التعلبى الحنبلى \* (سئل) \*  
 فى رجل يده دار بطريق الشراء متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض  
 والآن قام ناظر وقف يدعى جريان حصه منها فى الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما فى بلدة  
 واحدة ولا يمنع من الدعوى مانع شرعى فهل لاتسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة

مطلب نسمع دعوى الثائب  
 مسافة القصر وان طالت  
 المدة

مطلب لاتسمع دعوى مشد  
 المسكة بعد مضى المدة  
 الطويلة

مطلب نسمع دعوى القاصر  
 اذا بلغ دون بقية الورية  
 البالغين

مطلب يعمل بوضع يد الناظر  
 فى المدة الطويلة ولا يكلف  
 الى اطهارجة احتكار واحترام

مطلب لاتسمع دعوى الوقف  
 بعد مضى ثلاث وثلاثين سنة

\*(الجواب)\* نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى \*(سئل)\* في رجل يذبح على آخر  
بأنه قتل مورثه من مدة تزيد على عشرين سنة ولم يمنعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير  
مسموعة \*(الجواب)\* إذا ترك دعوى القصاص بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع  
دعواه كما أتت بذلك المولى شيخ الإسلام على أفندي مفتي السلطنة العلية كما هو مسطور  
في فتاويه المشهورة \*(سئل)\* فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى فاضي بلدة معينة من  
سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعل بمنعه \*(الجواب)\* نعم  
سئل الرجعي فيمن ادعى على آخر بدار وقف انها ملكه بالاث وكان قد مضى على ترك هذه  
الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وهما في بلدة واحدة أجاب لا تسمع  
دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا  
حيث وقف الواقف وسلم وقربه حاضر يعلم كما إذا باع وهو حاضر يعلم قطعاً لا لاطاع الفاسدة  
اه \*(سئل)\* في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن وريثة  
وتركة فجماعت تدعى أن لها بدمته مؤخر صدقاتها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعه من الدعوى  
بذلك مانع وهم في بلدة واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للهي السلطاني  
\*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان لزيد عمر وغراس كرم معلوم جار في ملكهما  
وقائم في أرض وقف بالوجه الشرعي وهما واضعان يد هما عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على  
أرضه لجهة الوقف المزبور من مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الأثر عن والد هما  
كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا في شيء منه والا فكأن قامت امرأة تدعى حصه في الغراس  
والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليهم قبيل ولا تمنعها من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما  
ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتنع من معارضتها \*(الجواب)\* نعم  
\*(سئل)\* في ملك حاصل ما فيه ان زيد اعمر في دار كذا الجارية في وقف كذا وفي نجره  
من نظار الوقف عمارة ضرورية بأذنهم وأنه صرف في ذلك مبلغاً قدره كذا وأثبتته في وجه النظار  
المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالأذن وانكارهم للتجبر والتقدير المصروف ثم  
مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستنداً للصك  
المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولأمنه من الدعوى مانع شرعي للتع  
السلطاني أم لا \*(الجواب)\* نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا النوال للتع السلطاني  
والله تعالى أعلم \*(سئل)\* في أرض متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي  
غيرهما جارية أحدهما في وقف زيد والآخرى في وقف عمرو وكل منهما حاملة لغراس قائم بها  
وبحافتي النهر من جهة كل أرض منهما وكل من نظار الوقف منصرف في أرض وقفه وغراسها  
فوضع ناظر وقف زيد يد على حافة النهر وغراسها التي في جهة الأرض الثانية زاعماً انها تتبع  
لأرض وقف زيد ولم يسبق له ولا لئن قبله من نظار وقفه وضع يد ولا تصرف في ذلك أصلاً  
ولناظر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بغيره ان ذلك في وقف عمرو وأنه تابع لأرضه وأنه ومن

مطلب إذا منع السلطان  
قاضياً من سماع دعوى فلان  
الا في اسلامبول يصح منعه

مطلب إذا ترك القريب  
الدعوى خمس عشرة سنة بلا  
عذر لا تسمع وان ورد أمر  
سلطاني بسماعها

مطلب طلقها ومضى خمس  
عشرة سنة ثم ادعت بمؤخرها  
لا تسمع

مطلب تصرفا في الغراس  
مدة تزيد على خمس وعشرين  
سنة لا تسمع الدعوى بعدها

مطلب لا تسمع دعوى  
المرصد بعد عشرين سنة

قبله من النظار متصرفون في ذات الجهة وقف عمرو فهل اذا أقامها تقبل وترفع يد ناظر وقف زيد  
عن ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في بستانين كل منهما جاري وقف اهلي فصل  
بينهما مجرى ماء يسقي ارض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما واضعون ايديهم ومتصرفون  
في مسناة المجرى من الجهتين وفي القراس القائم بهما من قديم الزمان واحدا بعد واحد الى  
الآن لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيها على المسناة التي حية البستان الآخر سباح قدوم  
فاصل بين المسناة والبستان والآن يدعي ناظر البستان الآخر أن المسناة تابعة لبستانه مع  
القراس القائم بهما متلا بكونها في جهته ويكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق له ولا لمن قبله  
وضع بدولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد شوتها  
**\*(الجواب)\*** نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل  
المذكور حيث كان الحال ما ذكر والمسئلة مأخوذة من الملتقى من كتاب الشرب **\*(سئل)\***  
في مسناة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها فاقول  
لمن من ارباب الارضين **\*(الجواب)\*** قال في الخاتمة في فصل المعاملة مسناة بين ارضين  
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن  
الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امساك الماء الى  
المسناة كان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسناة  
قوله كانت الاشجار لهما لم يقيم الاخر البينة وان دنته الارض السفلى تحتاج في امساك الماء  
الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما اه ومثله في البرازية في **\*(كتاب)**  
القسمه في نوع تقض القسمه فصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع تالة  
انسان وغرسها وربها فهي للغارس بالقيمة نهريتهما ادعيا اشجاره النابتة في منفته ان علم  
الغارس فهي له والا فان كان في موضع خاص لاحدهما فالملك وان في مشترك فيمنهما برزامة  
من المزارعة **\*(سئل)\*** في قطعة ارض جارية في وقف اهلي ومحتكرة لجهة وقف بر بالوجه  
الشرعي ووقف البردمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة مجرى فيها الماء لوقف البردمن  
ماؤها الا على فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة الوقف مجرى ماء واراد ان  
يجريه ويضمه في القساطل المزبورة للقطر والصلحة في ذلك فعارضه ناظر الوقف الاهلي في ذلك  
بدون وجه شرعي فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\***  
في جماعة لهم قاسارية بها بركة ماء مجرى اليها من قاض بركة حمام وقف واضعون بدم ومن  
قبلهم من ملاك القاسارية عليها وعلى الماء المزبور ومجرها ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد  
على ثمانين سنة بلا معارض والآن قام متولى وقف الحمام بكلفهم دفع حكر عن الماء ومجرها  
للاوقف بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس يده  
مستد شرعي فهل حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعي **\*(الجواب)\***  
نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا كانت هندو صاعلي ابنا اليتيم فأبرأ عن اليتيم عن الدعاوى بطريق

مطلب ليس له وضع يده على  
مسناة جاره المتصرف من  
قديم

مطلب يعمل بالتصرف  
القديم مسناة المجرى من  
الجانبين

مطلب في مسناة بين ارضين  
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب للمحتكر اجراء ماء اخر  
في القساطل الموضوعة  
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من طلب  
حكر على مجرى ماء القاض  
اذا لم يسبق له ولا لمن قبله  
تصرف في ذلك

الاصالة عن نفسها وكان للقيم حقوق وأعيان عند عمته وترد آتاه الدعوى بها على عته بطريق الوصاية عليه وأخذها له منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك  
 (الجواب) \* نعم وإذا أراد رجلان الدعوى فم ادعى عليه مالا بالوكالة او الوصاية قبل  
 نزايته من الدعوى (سئل) \* فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه معلومة لمدة معلومة مسافة  
 شرعية واقتضت مدة المسافة فقام عمرو يدعى حصة معلومة في القراس المزور المساقى عليه  
 فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة (الجواب) \*  
 لا يملك ذلك بعد المسافة المذكورة أفتى بذلك الشيخ الحانوتي وأجاب في ضمن سؤال بقوله  
 استأجر الأرض وساقى على جميع الاشجار لا تسع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك  
 للتناقص الخ اه وأفتى بثلثه العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور  
 في هامش فتاويه (سئل) \* في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بر محدة من القبلة قطعة  
 أرض جارفة في وقف اهلى يؤجرها ناظرها من جماعة ويحدها نظارها من الشمال بالمزرعة  
 المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربيع من  
 زراعته ومتصرفون فيه من الربيع المذكور الى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان الى الآن  
 بلا معارض والآن قام ناظر الأرض بمارض في ذلك مديعا أن حذاره الشمالي وراء المحل  
 المزور من المزرعة داخلها وهو قطع اراض مسيمات في حج اجارات أرضه والحال أن التصرف  
 القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها الى المحل المزور يؤخذون قسم الزرع كما ذكر  
 ولم يسبق لنظار وقف الأرض وضع يد ولا تصرف شرعي بما يدعيه من الحد المذكور المجاوز  
 للمحل المزور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربيع المذكور ولا يلتفت لمجرد دعوى الآخر  
 حيث الحال ما ذكر (الجواب) \* حيث كان المتولون وضعي ايديهم ومتصرفين بربيع  
 المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد  
 ثبوته شرعا لأن وضع اليد والتصرف جهة قاطعة ولا يلتفت لمجرد دعوى ناظر وقف الأرض  
 المذكورة ولا عبرة بزعومه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك (سئل) \* فيما اذا  
 مات رجل عن ابن وخمس بنات وخلف تركته وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو  
 مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بمحضتهن فهل تسع دعواهن وترفع يده عن حصتهن  
 (الجواب) \* تسع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقرا بذلك وترفع يده عن حصتهن  
 (سئل) \* في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالعين من غيرها اختلفوا معها في شيء معين  
 صالح للزوجين فلن القول من الفريقين (الجواب) \* القول في ذلك للزوجات مع ايها  
 قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح  
 لها فالقول فيه للحي (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد على عمرو ولد القاضى ببلغ دين معلوم  
 وطالبه به فاجاب عمرو بأن اصل المبلغ كذا وأنه دفع لزيد كذا او كذا اذ ادعى قدر الدين فطلب  
 من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه ما ذكر وطلب منه اليمين

مطلب لاسمع دعواه في شيء  
 من الاشجار بعد ما ساقى عليه

مطلب يعمل بمجود الأرض  
 بالتصرف لان وضع اليد  
 والتصرف جهة قاطعة

مطلب تسع الدعوى بعد  
 عشرين سنة اذا كان الخصم  
 مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح  
 للزوجين فالقول فيه للحي  
 منها

مرا فانك لم يحلف فنعنه الحاكم من معارضة عمرو فسيب المبلغ المذمى به فهل يكون المنع واقعا موقعا الشرعى \* (الجواب) \* نعم قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنور من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومعنى حكم القاضي على المذمى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك يمينه لان الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضى اذا سمع اقرارا للمذمى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليمين \* (سئل) \* في رجل مات عن اولاد بالغين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امعة على حدة فاختلفت احداهما والاولاد مع الاخرى في متاع البيت التى هى فيه والامعة بما يصلح للزوجين فهل يكون القول لها يمينها في ذلك حيث لا يمينه للباقيين \* (الجواب) \* اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع احدى منهن في متاع البيت الصالح لهما فالقول للي منهن يمينه في ذلك حيث لا يمينه للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن زوجة واخت شقيقة وابن عم عصبه وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأثبتته بالبنية الشرعية لدى القاضي في وجه وكيل عام ثابت الوكالة عن الاخت ثم صدق لها الوكيل المزبور على ذلك واقر به والان يدعى الوكيل بالوكالة ان الزوجة كانت اربأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه واقراره فهل حيث صدق واقر ان الدين باقى في التركة لا تسمع دعواه المزبورة \* (الجواب) \* نعم لا تسمع دعواه المذكورة بعد اقراره المزبور للتناقض كما صرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانفروى عن القنية ت التناقض يمنع الدعوى لغيره كما ينعنه لنفسه بخ من اقرب من لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية ففى وصى اقرب له ثم ادعاه لغيره لا تسمع \* (سئل) \* فيما اذا مات زيد عن وريثة وتركته تحت ايدهم فادعى عمرو ذمته لزيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم شرعى واقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذكور فيحكم له بذلك وأمر المذمى عليه بدفع الدين لعمرو من التركة فدفعه له بعضه من غير تحلف عمرو يمين الاستظهار ثم حضر وارث آخر وادعى على عمرو وبأن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة وطالبه بالمدفوع لكونه اخذ به غير يمين فهل يكون الدفع المذكور غير واقع وموقعه الشرعى اعدام الاستقلال ولا يدفع الدين المذكور قبل الاستقلال الشرعى \* (الجواب) \* نعم لما في الخلاصة والبرازية وتنبير من المعتبرات ان القاضي يستقل الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف رحمه الله تعالى واجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين ولا من أحد آذاه البتة عنه ولا قضه قابض ولا ابرأه ولا شأمنه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على احد ولا عندك به ولا بشئ منه رضى اه وعلاه الصذر الشهيد بأن اليمين ليست للوارث ههنا وانما هى للتركة لانه قد يكون له غير عم آخر أو مرضى له فالخوف في هذا في تركه الميت فعلى القاضي الاحتياط في ذلك وقال قبله ولا يدفع له

مطلب اذا قضى عليه بالنكول ثم أراد أن يحلف لا يلتفت اليه الخ

مطلب القول للي في الصالح لهما

مطلب التناقض يمنع الدعوى لغيره كما ينعنه لنفسه

مطلب لا يصح دفع الوارث قبل يمين الاستظهار

شأني يستغفر اه فيثبت أجمعوا على تخليفه وذكروا أنه لا يدفع اليه المال حتى يستغفر  
ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرانها حتى يتخذ حكمه بالدفع والقاضي مأمور بالحكم  
باصح الاقوال من مذهب الامام الاعظم أي حنية النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير  
الاصح لا يتخذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصرية فكيف وقد أجمعوا على الخليف  
وأما ما قيل ان القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد وأما المقلد فانه متى  
خالف معتمد مذهب لا يتخذ حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كالسطه التمرناشي في تساواه  
وأما دعواه على بعض الورثة فصحة اذ بعض الورثة يكون خصما على الميت كالمخرج بذلك غير  
واحد من علمائنا الاعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام (تمت) قال في الجرح ولم أر حكم  
من ادعى انه دفع لبيت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي أن يحلف احتياطا اه قال العلامة  
الغري التمرناشي اقول ينبغي أن لا يتردد في التحلف اخذا من قولهم الذبون قضى بأماها  
لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال العلامة الخبير الرمي في حاشيته  
على البصر اقول قديرا انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت احتياطا لاحتمال انهم  
شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على  
حقيقة الدفع فانفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في التحلف فتأمل اه  
اقول وكلام الرمي هو الاوجه كالا يفتي على من تبه (سئل) في امرأة تركت دعواها  
الارث من ابيها هل اخبرها بمدة ست وثلاثين سنة بلامانع شرعي وهو منكر لذلك فهل لا تسمع  
دعواها الا ان (الجواب) نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست  
وثلاثين سنة الا أن يكون المدعي غائبا او ميسرا أو مجنوناً وليس له ولي أو المدعي عليه اميرا  
جائرا يخاف منه كذا في جامع الفتاوى قلنا عن الفتاوى العنانية (سئل) في خارج  
وذي يدعى ثور تار عاقبه كل يدعى شراعه من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق  
تاريخا (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وغيرها وان في بدأحدهما يقضى للخارج  
الا اذا ارنا وتاريخ أحدهما اسبق فميتدعي حكمه وان برهن خارجا على ملك مؤرخ او شراء  
مؤرخ من واحد غير ذي يدأوبرهن خارج على ملك مؤرخ وذي يدعى على ملك مؤرخ أقدم فبالسابق  
أحق الخ تنوير البصائر من دعوى الرطين ويمثله آفتي الشيخ خير الدين من الدعوى وفي  
الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في بدأحدهما يقضى للخارج الا اذا ارنا وتاريخ ذي اليد  
اسبق فميتدعي قضى له اه وفي المنع ثم اعلم أن البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه  
اشترأها من فلان وهو يملكها كما في البرغمز الى خزنة الابل اقول هذا في الشراء من  
الغائب نفي نور العين في آخر الفصل السادس رأمز بالمبسوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب  
الا بالثبوت دة فإحد الملائمة اما يملك بائنه بأن هو قولي باع وهو يملكه واما ملكه مشتبه بأن يقولوا  
هو للشترى اشترأه من فلان واما بقبضه بأن يقولوا شراعه منه وقبضه اه ثم رمل فتاوى  
القاضي ظهير الدين ادعى ارنا ورثته من ابيه وادعى آخر شراعه من الميت وشهوده شهدوا بأن

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق  
تاريخا

مطلب لا تقبل البيعة على  
الشراء من الغائب حتى  
يشهدوا انه اشترأها من  
فلان وهو يملكها

المبت باع منه ولم يقولوا بابع منه وهو على كفة قالوا لو كانت الدار في يد مدعي الشراء أو مدعي  
الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث  
أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع ومثل اهـ (سئل) في رجل اشترى من زيد  
فرسا معلومة بثمن معلوم والآن قام عمرو بالخارج يدعيها من الرجل بالتنازع ويريد المشتري  
اقامة البينة على عمرو والمذعي المزبور انها نتاج فرس باعته فهل تريح بينة المشتري انها نتاج  
فرس باعته على عمرو والخارج (الجواب) نعم وان برهن خارج وذو يد على التنازع فذو اليد  
أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابيان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثله افتى الشيخ  
خير الدين بتقلا عن الصرو جامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا برهان المشتري  
على تنازع باعته كبرهان باعته اهـ ومثله في البحر اقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره  
في البحر عن خزنة الاكل حيث قال لو أقام البينة أن هذه الدابة تبعت عنده أو نزع هذا  
الثوب عنده أو أن هذا الولد ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فإنه لا يقضى له قال وكذا شهدوا  
انها بنت أمته لانهم اتفاهدوا بان نسب اهـ وبه افتى العلامة محمد الناجي كما في فتاواه ثم اعلم  
أنه لو لم ان ذا اليد أولى في دعوى التنازع مقيد بما لا يذبح الخارج عليه فعلا أما لو ادعى عليه  
أنك غصبته مني أو أودعته عندك أو أقرته منك فادعى ذو اليد التنازع قدم الخارج عليه  
كما جزم به في العرو والزباني وشراح الهداية وغيرهم كأرضيته فيما علقته على الدار المختار فتنبه  
لذات (سئل) في رجل اشترى من عمرو بغلة بدمشق بثمن معلوم فاستحقها مستحق  
في بلدة أخرى بدعوى التنازع وحكم لها بارجع بطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها  
تقتب عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول  
هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا (الجواب) نعم  
مقتضى ما افتى به الخبير الريلي كما هو مذکور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادة عدم  
اشتراط حضور المستحق قال في العمادة وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في النزاهة  
عدم القول بل بحضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضي اشتراط  
حضرة البغلة أيضا فاقبل ولا تبطل هذا ما ظهر للبعد الضعيف اقول وقد تمنا الكلام على ذلك  
في باب الاستحقاق فراجعه (سئل) في ذي يد وخارج برهنا على تنازع رجل ولم يوافق  
سنة تاريخهما فهل يقضى به لذى اليد (الجواب) نعم والمشددة في التويز من دعوى  
الرجلين (سئل) في ذي يد على معزة من تنازع بعتته فتنبه عنده وله بينة على ذلك ادعاها  
خارج بالملك المطلق وأقام كل بينة على دعواه فهل يقضى بينة ذى اليد (الجواب) نعم  
ادعي التنازع فإنه يقضى بينة ذى اليد وكذلك إذا ادعى ذو اليد التنازع والاخر ملكا مطلقا  
وهذا اذ لم يورثا فان ارضا قضى لصاحب اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت  
صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فيثبت يقضى لخارج عمادة من الفصل الثامن وتمام  
الفروع فيم او مثله في التويز وغيره (سئل) في رجل ادعى على آخر التنازع فقال المذعي

مطلب تقدم بينة ذى اليد  
في دعوى التنازع بشروط

مطلب برهان المشتري على  
تنازع باعته كبرهان باعته

مطلب اراد البائع التنازع  
بعد الاستحقاق هل  
يشترط حضرة المستحق

مطلب برهنا على التنازع  
ولم يوافق سنة تاريخها  
يقضى به لذى اليد



عليه الملك أقررت الملك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعها للدعوى المدعى ان اقام  
البينة أم لا؟ (الجواب) نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادة في الفصل السابع في التناقض  
في الدعوى (سئل) فيها اذامات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها  
فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنفت لدى قاض حنبلي أن المتوفى وقفها على أولاده  
الاربعة ثم على أولادهم ثم ثم الخ والحال أن المدعى عليه ليس ناظر اهل الوقف ولا مأذونه  
بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم هذا الوقف المزبور في الشهادة بل  
ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو من لا يعرف بها وذكر وصناعته التي تشاركه فيها غيره  
ولم يعرف بها لا بحالة ثم ترافعوا لدى قاضي القضاة فألقى حكم الحنبلي المذكور وحكم بحريان  
الدار في ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل  
بعضونها والحالة هذه؟ (الجواب) نعم اذعى الموقوف عليه أنه وقف عليه لو ادعاه باذن  
القاضي بصح وقفا وبغير اذنه فغيبه روايتان والاصح انه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير فلا  
يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى احدهم أنه وقف بغير اذن  
القاضي لا يصح رواية واحدة ومستحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه  
المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قيل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي  
ويغني بآه لا يصح لأن حقه الاخذ لا التصرف في الوقف ولو غصب الوقف احد ليس لاحد  
من الموقوف عليهم خصومة بلاذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر ومثله  
في العمادة في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار  
الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الأجرة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الا شريطة  
أواذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة لأن حقه في الغلة لا العين  
اه ولا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم ابيه وحده أو اسمه واسم ابيه  
والصناعة اذا كان معروفا بها بأن لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدر  
والتنوير وغيرهما (سئل) في صغيرات عن اثم ثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه  
فادعى اخوان على وكيل عتي الصغير أنها ابنا ابن عم له وطالبها بما بقدر ما خصهم من تركته  
فأنكر الوكيل نسبه له وأبنا شاهدين شهدا في وجه الوكيل المرقوم أنها ابنا ابن عم  
الصغير ولم يذكري في شهدتهما أنها ابنا عم لا بون أولاد أو لام ولم يركبا قبل الحكم ولم تكن  
التركة في يد العتيمين المزبورين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور  
غير صحيح؟ (الجواب) نعم وفي الاشياء من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع  
الا في دعوى الغصب في المقول واما في الدور والعقار فلا فرق كما في التهمة اه وانخصم في اثبات  
النسب بخسة الوارث والوصي والموصى له والغريم لبيت أو على البيت بزانة من الفصل  
الأول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصار وفي  
الخاتمة رجل طلب الميراث واذعى أنه عم الميت يشترط صحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه

مطلب لا تسمع دعوى  
الموقوف عليه الا باذن  
القاضي أو كونه متوليا

مطلب المستحق لا يملك  
الدعوى ولو اوقف عليه  
فقط  
مطلب لا بد لقبول الشهادة  
على الغائب من ذكر اسمه  
واسم ابيه وحده

مطلب الدعوى على غير  
ذو اليد لا تسمع  
مطلب الخصم في اثبات  
النسب بخسة  
مطلب اذعى انه عم الميت  
لا بد أن يفسر انه لا يسه  
أولاده

لايه وائمه اولايه اولامه ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من اواخر  
 الفصل السادس وفي القتاوى الرحيمه سئل في رجل يدعى على وصي مختار أنه ابن ابن عم  
 الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا اتقاهم أولا الجواب لا تقبل بينته على مجرد  
 هذه الدعوى ولا يصحها القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن تكون بعد دعوى مال محصنة  
 حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البر بعد بسط الكلام وعامل ما نفقنا هنا أن  
 الشهود اذا شهدوا بنسب فان القضاى لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب  
 والابن اه وأن نسب الشهود الميت والمذعى لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى اب واحد وأن  
 يقولوا هو وارثه ولا وارث له غيره كما صرح به قاضيان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقى اليه  
 معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجدة اذا الخصم فيه والتعرف بذلك عند الامام  
 الاعظم رحمه الله تعالى وعليه اتفقوا فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تقبل البينة  
 ولا يصح القضاء بها وينبغى الاحتياط في الشهادة بالنسب سيما في هذا الزمان ومن العلوم أن  
 ولى الامر نصره الله تعالى ما ولى القضاء الا ليسكويا بشهادة المراكاة فلا يصح الآن بشهادة غير  
 من كان كما هو ظاهر والحالة هذه والله تعالى اعلم قتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى  
 النسب قال المؤلف قلت هذا منا قض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما انه يشترط  
 ذكر الجدة الذى التقيا اليه وقدمه له في الظهيرية مثلا ولم يذكر اسم أبى الجدة ولا اسم جده  
 لكن اتفق الامام أبو السعود باشتراط ذكر الاب كما ذكره البشقي في قتاويه وأطن أن الرحيمى  
 اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط  
 ذكر أبيه وجده وان حكم بدون ذكر الجدة نفذ وأنه علق أن الدعوى على الجدة الذى التقيا اليه  
 والحال أن الدعوى على الميت الذى يطلبون ارضه فتنبه (سئل) في جارية اشترها رجل  
 من سيدها بمن معلوم قبضه سيدها وسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله متفاداة للرق  
 والبيع والتسليم ساكنة واستخدمها المشتري فحوست سنتين والآن أراد بيعها فزعمت لثمنها  
 حرة الاصل ولا بينة لها هل لا يقبل قولها في ذلك (الجواب) نعم لا يقبل ذكر الامام  
 رشيد الدين في قتاواه من الباب التاسع العبد اذا اتقاد للبيع لا يقبل قوله انى حر الاصل بدون  
 بينة وتفسير اتقاد التسليم الى المشتري يعنى اذا سلمه الى المشتري لا يأتى ويسكن اما  
 السكون عند البيع لا يكون اتقاد البيع لأن البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا  
 فى أحكام السكون أن العبد اذا بيع وهو حاضر فسكت ثم قال بعد العلم بالبيع انما حر لا يقبل  
 عمادية فى الفصل الاربعين ولو قال العبد انما حر الاصل فالتقول قوله بحكم الاصل مالم يسبق منه  
 اتقاد لارق وبعده لا يقبل بلا برهان بزيادة من الحادى عشر من الدعوى (سئل) في رجل  
 تصرف فى دار معلومة زمانا تصرف الملاك فى أملاكهم من غير معارض له فى ذلك ولا فى شئ  
 منه ثم باعها من زيد وباعها زيد من عمرو ومضى للتصرف المذكور اربعة عشر من سنة  
 والرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو ورثته من بعده ولم يدعوا بشئ من الدار

مطلب انما تقبل دعوى  
 النسب بشرط

مطلب ينبغى الاحتياط  
 فى الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا اتقاد للبيع  
 لا تقبل دعواه حرية الاصل  
 بدون بينة

مطلب باع داره وقربه  
 حاضر لا تسمع دعوى القريب

والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي قام الآن ورثته يريدون الدعوى  
بشي من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة؟ (الجواب) نعم لا تنسح دعواهم  
في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعا للاطلاع الفاسدة لأن السكوت كالإصاح قطعا  
للتزوير والحيل والمسئلة في كثير من المتعبرات كالتيور والكنز والملتقى في مسائل شتى آخر  
الكتاب والبرازية والولوالحجية وعبارتها رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى الأرض  
والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فتترك في يد المتصرف لأن  
الحال شاهد له لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة  
والمسئلة في فتاوى الانقروى مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عذرة اسئلة  
\*(سئل)\* في امرأة ماتت عن زوج وأتم وابن قاصر وخلفت تركه قامت الأم الآن تدعى  
بأن لها أمتعة معلومة في التركة دفعتها لانتهى على سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة  
سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي والزوج ينكر دعواها فهل تكون  
دعواها غير مسموعة لمنع السلطاني؟ (الجواب) نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان يدهند  
أمتعة معلومة متصرف فيها من مدة سنين بلا معارض ولها أتم ماتت عنها وعن ابني أخ شقيق  
بعارضاتها في الامتعة ويدعيان انها لاهما وهي تنكر وتدعي أن الامتعة لهما فهل القول قولها  
في ذلك وعلى ابني أخيها الاثبات؟ (الجواب) نعم \*(سئل)\* في قوروى اختلف مع  
زوجه في بقرة وبتاحها في بنته ولا يئنه لهما فهل يكون القول له في ذلك يمينه؟ (الجواب) نعم  
ثم لأن الموائشي مما يصلح لهما كافي البحر والمنع والقول له في الصالح لهما \*(سئل)\* فيما إذا  
اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في أمتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالاساور والذهب  
وغيرها وما يصلح لهما كالتقود وغيرها فالقول لمن في الفريقين؟ (الجواب) القول للزوجة  
في ذلك يمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن القول قولها في الرقيق لأنه مما يصلح لهما كما  
في البحر \*(سئل)\* فيما إذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم ماتت الزوجة عن زوجها وبنت  
منها وترك دارا كانا ساكنين فيها اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فيما يدعيان أن نصف  
الدار للزوج المتوفى المزبور وابن هند يدعي أن كامل الدار لوالدته هند ولا يئنه فهل القول  
في ذلك لورثة الزوج مع اليمين؟ (الجواب) نعم وما إذا اختلف ورثتها فالقول قول ورثة  
الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد كافي لسان الحكم ومثله في الخيرية فتلا عنه \*(سئل)\*  
في رجل طلق زوجته ثلاثا واختلفا في بيت ساكنين فيه ولها يئنه تشهد بمريران البيت  
في ملكها فهل يقضى بيمينتها؟ (الجواب) نعم البيت للزوج يمينه كافي البحر لأن قيم البيت  
فيقضى بيمينتها لانها خارجة قال في لسان الحكم من الأوائل وأما إذا اختلفا بعد طلاقها  
ثلاثا أو ماثا فالقول قول الزوج لانها صارحت اجنبية بالطلاق فزالت بعدها هذا إذا اختلفا  
قبل الطلاق أو بعده وإذا ماثا فالقول قول ورثة الزوج في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي  
يوسف القول قول ورثة المرأة إلى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول قول ورثة الزوج لأن

مطلب تترك الدار في يد  
المتصرف قطعا للاطلاع  
الفاسدة

مطلب تصرف زمانا في أرض  
لا تسمع دعوى من كان يرى  
تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى العارية  
بعد خمس عشرة سنة

مطلب ماتت أمها فادعى  
ابن الأخ أن الامتعة لامها  
وهي تنكر فالقول لها  
مطلب اختلفت مع ورثة  
الزوج في أمتعة البيت  
مطلب اختلفا في البيت بعد  
الطلاق فهو له يمينه إلا أن  
تبعن

الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمرورين اختلفا بأنفسهما وهاحيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتها المخرج اه اقول وقال في البصر تحت قول الكثر وله فيم يصلح لها مثل كلام المؤلف يعني صاحب الكثر ما اذا ماتت المرأة في ليلة الزفاف وهو خلاف المعارف في الفرش ونحوها ولهذا قال في خزنة الاكليل لومات المرأة في ليلتها التي زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل مناع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس والقساقم والا ماريق والصناديق والفرش والخدوم والصف للنساء وكذا ما يجوز مثلها الا أن يكون الرجل معروفا بجماعة جنس منها اه فكذا اذا اختلف حال الحياة فيما يصلح لها فالقول له الا اذا كان الاختلاف ليلية الزفاف فالقول لها الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من الصناديق والخدوم تأتي به المرأة ينبغي اعتمادها لا فتوى الا أن يوجد نص في حكمه ليلية الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع اه كلام البصر لمخصا \* (سئل) \* في رجل متزوج بامرأة ويدها عتقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لها في ذلك حتى مات الرجل عن ابن منها وبقي العتقار يد الزوجة ثم ماتت عن ابنا المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبلها فام الابن الان يدعى بأن العتقار ملك لايه والبنت انه لامتها ولا يئنه لكل منهما فهل يكون القول للابن المزور في ذلك بيئته \* (الجواب) \* حيث لا يئنه فالقول للابن في ذلك بيئته وترث البنت المذكورة منه قيراطاً واحداً والمسئلة في الغيرة عن لسان المحكام اقول لم يبين في السؤال العتقار المذكور ما هو والحدكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكثر وان اختلف الزوجان في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لها وقال في البصر اى القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يعارضه ظاهراً أقوى منه اه وقال في البصر ايضاً مرادهم من المتاع هنا ما كان في البيت ولو ذهبا أو فضة كما سألني في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لها وبينه بقوله بعده وما يصلح لها الفرش والامعة والاواني والريقق والمنزل والعتقار وماواشي والتقود كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج الا ان يكون لها يئنه وعزاه في خزنة الاكليل الى الامام الاعظم اه كلام الضرور ذكر في البصر ايضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايدهما فاتها كالاجنبيين يقسم بينهما اه وبه علم أن العتقار اذا لم يكونا سكين فيه لم يدخل في قسمي متاع البيت لان الكلام في متاع البيت فقط وقد علت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن كتبت فيما علقته على البصر ان الاولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف في نفس البيت كذلك فلم أن قول البصر واذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجاً عن سكنهما فيقسم بينهما في عين قعيد العتقار في السؤال بما كانا سكين فيه فليتأمل \* (سئل) \* في ابن كبير له عيال وكسب مات ابيه عنه وعن ورثة يدعون أن ما حصله من كسبه مخاف عن ابيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب

مطلب اذا اختلفا في غير متاع البيت فهما كالا جنبيين

مطلب اذا كان للابن كسب على حدة ثم مات ابيه اختص بما اكتسبه

مستقل يتخص بما أنشأه من كسبه وليس للورثة مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة  
 (الجواب) نعم (سئل) في رجل ساكن في بيت أبيه في جلة عياله وصنعتهما  
 متعددة يعينه بما على أموره ولا يعرف للابن مال سابق فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يتخص به  
 بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه ولا شيء له فيه (الجواب) نعم  
 جميع ما حصله بكسبه ملك لأبيه لا شيء له فيه حيث كان من جلة عياله والمعين له في أموره  
 وأحواله وصنعتهم متعددة ولا يعرف للابن مال سابق لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون  
 معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وأفتى بذلك الخیر الرملي  
 إذا تنازع الرجل مع فيه الخمسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا  
 والأب يدعيه لنفسه فإن المتنازع يكون للأب والبنين الثياب التي عليهم لا غير الخ من القول  
 لمن في كتاب الدعوى أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبير ذي زوجة وعيال له  
 كسب مستقل حصل بسببه أموال وأموال هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته أجاب هي  
 للأب تقسم بين ورثته على فرائض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول  
 علما ثواب وابن يكتسبان في صنعة واحدة ولم يكن لها شيء نعم اجتمع لهما مال يكون كله للأب  
 إذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما يعلم من عبارتهم بشرط منها اتحاد الصنعة وعدم مال  
 سابق لهما وكون الابن في عيال أبيه فإذا اعدم واحد منهما لا يكون كسب الابن للأب وانظر  
 إلى ما علوا به المسئلة من قولهم لأن الابن إذا كان في عيال الأب يكون معياله فيما يصنع  
 الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك اهـ وأجاب الخیر الرملي عن سؤال آخر بقوله  
 حيث كان من جلة عياله والمعين له في أموره وأحواله فجميع ما حصله بكسبه وبقية فهو ملك  
 خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جلة أموال لأنه في ذلك  
 لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لأبيه نص عليه علما ونأرجعهم الله تعالى فلا  
 يجري فيه إرث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ وأجاب أيضا عن سؤال آخر بقوله ان ثبت  
 ككون ابنه وأخويه وأئله عليه وأمرهم في جميع ما يقع لونه اليه وهم معينون له فأما لكسبه  
 والقول قوله فماله به يمينه وليتق الله فالخبراء أمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل  
 كان كل مستقلا بنفسه واشتركا في الأعمال فهو بين الأربعة سوية بلا إشكال وان كان  
 ابنه فقط هو المعين والأخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاثا بين والحقكم دأثر  
 مع علمه بأجساد أهل الدين الحاملين لحكمته اهـ (سئل) في رجل ادعى على آخر إجارة  
 حائوت فأنكر خصمه ذلك ويريد تخليفه على ذلك هل له قبله فيه وكيف يحلف (الجواب) نعم  
 نعم له تخليفه وكيفية تخليفه ١٦ من العمادية في مسائل الاستقلاق لو ادعى إجارة ضيعة  
 أو دارا حائوت أو عبدا أو ادعى مزارعة في الأرض أو معاملة في نخل فأنكر المذعي عليه يحلف  
 على الحاصل بالله ما بينك وبين هذا المذعي إجارة قائمة ثمانية لازمة اليوم في هذا المعين المذعي  
 ولا له لك حق بالإجارة التي وصف اهـ (سئل) فيما إذا كان بيد ذين داره معلومة

مطلب إذا كان في عيال  
 أبيه وصنعتهما متعددة فما  
 اكتسبه لأبيه

مطلب الابن إذا كان  
 في عيال الأب يكون معياله  
 فيما يصنع

١  
 مطلب لو غرس شجرة فهي  
 لأبيه

مطلب إذا كان ابنه وأخواه  
 في أمته فكسبهم له

عن ايمما المتصرف فيها بطريق الشراء بموجب حجة منصفة انه مرتب على بعض غير  
 معلوم من أرض الدار في كل سنة ثمان لجة وقف دبر معين صدقة يدفعونها لجهة الوقف  
 من اكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف المزبور بكلف الدتئين المزبورين الى بيان  
 البعض المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعى وهم لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون  
 القرضين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للتولى تكليفهم الى ما ذكر **\*(الجواب)\***  
 نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم والهدية في ذلك التصرف على هذه الطريقة ووضع اليد من  
 المدد المتأولة اه **\*(سئل)\*** فيما اذا كان لجهة وقف قطعة أرض داخل دار زيد وهي غير  
 معلومة وزيد يدفع لناصر الوقف في كل سنة ثلثي غرش اجرة عنها يأخذ بذلك وصولا من  
 قديم الزمان قام الآن فانظر الوقف يكلف زيد الى استجار أرض معلومة من أرض الدار زاعما  
 انها هذه وزيد يتكرد ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعى فهل يكلف الناصر الى ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان بدجاعة بساين معلومة وهم متصرفون  
 فيها بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم في كل سنة مبلغا من الدراهم  
 على بساينه لجهة وقف اهلى من قبل هذه المدة الى الآن بلا معارض ويعلمون وجه الدفع انه  
 بطريق المرتب ويترجم فانظر الوقف أن أرض البساين كلها جارية في الوقف المزبور بمجرد  
 أخذ المبلغ المذكور من ملائها وليس بيده مستند شرعى يشهد بأجره فهل لا عبية بمجرد زعمه  
 والقول في ذلك للداغين **\*(الجواب)\*** نعم لا عبية بمجرد زعمه والقول في ذلك للداغين ان  
 دفعهم بطريق المرتب لانهم مملكون وهم اهلى بجهة الدفع كما صرح بذلك في البرازة والقصولين  
 وقناوى السلونى وغيرهما والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه صدق انه دفعه قرضا  
 لانه مملك دفع اليه دراهم فقال له انفقها ففعل فهو قرض كما قال اصرها الى حوائجك ولودفع  
 اليه ثوبا وقال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض انوب باطل لسان المحكام في هبة المريض  
 وغيره دفع الى غيره دراهم فانفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القابض لأبل وهبتي  
 كان القول قول صاحب الدراهم من تكاح الخانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن وارثه  
 ان الاب اعطى القابض والوارث يصدق في أن الاب اعطاه بجهة الدين لقيامه مقام مورثه  
 فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك **\*(سئل)\*** في دار معلومة  
 جارية في وقف بزوا المتولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها وبؤجرونها  
 ويقضون اجرتها لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض والآن قام فاضل  
 وقف اهلى يدعى انها جارية في الوقف اهلى مستندا في ذلك لجرد ذكرها في كتاب الوقف  
 الاهلى ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها لجهة وقعه ومضت هذه المدة ولم يدع بلا مانع  
 شرعى وانجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة **\*(الجواب)\*** نعم قال  
 في المتوسط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لاتسمع  
 دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه ولا عبية بمجرد ذكرها في كتاب

مطلب ليس له طلب الايجار  
 اذا كان المرتب على بعض  
 غير معلوم من الدار

مطلب القول للدافع لانه  
 اهلى بجهة الدفع

مطلب اذا كان ما يدفعه  
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب ترك الدعوى ثلاثا  
 وثلاثين سنة لاتسمع دعواه

مطلب قالوا الكتاب على  
ثلاث مراتب

الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده منية نجاء رجل وادعى  
انها وقف وأحضر مكايف خطوط العدول والقضاء الماسرين وطلب من القاضي القضاء  
بذلك الصلح قالوا ليس للقاضي أن يقضي بذلك الصلح لأن القاضي إنما يقضي بالجهة والجهة هي  
النية أو الاقرار أو ما الصلح فلا يصلح له لأن الخط يشبه الخط اه أقول انظر التوفيق بين  
مافي الخانية وما في فتح القدير من قولهم يسلك بقطع الثبوت المجهولة شرائطه ومصارفه  
ما كان عليه في دواوين القضاء اه وفي الخصاص لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضي  
الذي قبله ذكر وقوف في ايدي الامناء فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك  
في الاستقصان اه ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والمفتي آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا  
الكتاب على ثلاث مراتب \* مستين مرسوم وهو أن يكون معنونا أي مصدرا بال عنوان وهو  
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما حرت به العادة فهذا كالتعلق فلزم \*  
ومستين غير مرسوم كالكتابة على الجدران والوراق الاشعار أو على الكاغذ لا على الوجه  
المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ اخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى  
يكتبه لأن الكتابة قد تكون لتعريف ونحوها وهذه الاشياء تبين الجهة وقيل الاملاء بلا  
اشهاد لا يكون حجة والا قول اظهر \* وغير مستين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة  
كلام غير مسرع ولا يثبت به شئ من الاحكام وان نوى اه ومثله في الهداية وقتاوى  
فاضين وما صله أن الاول صريح والثاني كناية والثالث لغو وسئل قاضي الهداية  
عن شخص ادعى على شخص يحق وأظهر خطبه بذلك وانكر المذبح عليه هل يحلفه القاضي  
انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتنه فأجاب اذا كتب على رسم الصكوك  
وبجده أنه خطه يحلف على أنه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او يستكتنه القاضي فاذا كتب  
وقال أهل الشهادة هما واحد ألزمه الحق وان اعترف أنه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر له  
أن المقر به قبضه وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم  
الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في فقهه لفلان بن فلان  
الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزمه وان لم يكتب على هذا اللفظ فالحق قوله مع يمينه وأجاب عن  
سؤال آخر اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر فسمع من شاهد  
كتابه أن يشهد عليه اذا جهدا اعرف الشاهدا كتب اقراره عليه اما اذا شهدوا أنه خطه  
من غير أن يشاهدوا كنيته فلا يحكم بذلك وسئل عن انكر المسطور هل يحلف أنه ما كتب  
عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على عدم الاستحقاق خاصة اه والحاصل أنه  
اضطرب كلامهم في مسألة العمل بالخط ولعله مبني على اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما  
يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه وفي البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقرار بين يدي  
الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما وان اعاقب على  
وجه الرسالة على ما عليه العامة لأن الكتابة قد تكون للتعريف المخفأ فاد أن عامة على ثناء على

عدم الجهل بالخط وفي شهادات التنوير وإذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم عليه  
بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وإن أفتى قارئ الهداية بخلافه فلا يعول عليه وإنما يعول  
على هذا التصحيح لأن قاضيان من أجل من يعتمد على تعديلاته الخ وأشار العلامة البيري إلى  
أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعل ~~ب~~كتوب الوقت الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ  
يستثنى منه ما وجدته القاضي في أيدى القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشير إليه  
ما قدمناه عن الأسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا في الأشياء تبعاً لما في قاضيان  
والبرازية وغيرها خط السمسار والبيع والصراف وجزم به في الصبر وكذا في الوهبانية وحققه  
ابن الشحنة وكذا التبرئالي في شرحها وأفتى به التبرئالي صاحب التنوير ونسبه للعلامة  
البيري إلى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البيع والصراف والسمسار فهو  
حجة وإن لم يكن معنوا فظاهر بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة  
للعرف اه وفي خزنة الأكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار  
وأهل البلد ثم مات فجاء غيره بمطالبة المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس  
خطه حكى ذلك في تركه ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس بماله حجة اه ما قاله  
البيري ثم قال بعده قال العلامة العيني وإبناءه على المادة الظاهرة واجبه فعل هذا إذا قال  
البيع وحدت في ياد كاري بفعلي أو كتب في ياد كاري يدي ان لغلان على ألف درهم كان  
هذا اقراراً لما ياله قلت ويزاد أن الجهل في الحقيقة فانه بموجب العرف لا بمجرد الخط والله  
تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي إلى القاضي حيث قال وفي الأشياء لا يعل  
بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفتر بيع وصراف وسمسار الخ وكتب  
فيما علة على الدر المختار بقلا عن شيخنا المحقق هبة الله البعلی التاجي في شرحه على الاشياء  
من نفسه نفيه مثل البراءة السلطانية الدفاتر الخافى المعنون بالطرة السلطانية فانه يعمل به  
ولامامة الشيخ علاء الدين المحسني شارح التنوير والمتقى رسالة في ذلك حاصلها بعد ان  
نقل ما هاهنا من أنه يعمل بكتاب الامان ويقتل جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالجهل بدفتر الصراف  
والبيع والسمسار لعله أمن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيان وان هذه العلة  
في الدفاتر السلطانية أولى كما يعرفه من شاهد أحوال اه اليها حين نقلها اذ لا تحصر أو لا الا باذن  
السلطان ثم بعد اتفاق الجمع الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على  
العين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها السمي بدفتر أمين فيكتب عليها  
ثم تعاد أصولها إلى امكتها المحفوظة بالخط فالأمن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع  
أهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن المكان الغلاني وقف على المدرسة الغلانية مثلاً  
يعمل به من غير بينة وبذلك يقتضي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله أفندي  
وغیرها فليحفظ اه ما قلته من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالحاصل أن المدار على  
انتفاء الشبهة تظاهراً عليه فيا يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حرر بخطه

مطلب يستثنى خط السمسار  
والبيع والصراف فانه حجة  
عرفاً

ح

مطلب في الجهل بالدفاتر  
السلطانية

مطلب في دفاتر التجار



ما عليه في دفتره المذموم يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمهرل يعمل به  
والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس إذ غالب سباعتهم بلاشهر وقد لهذه  
الضرورة خزم به الجماعة المذكورة وأنتم يبلغ كماله في الرزاية وكفى بالامام السرخسي  
وفاضلنا قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستثناة من قاعدة أنه لا يعمل بالخط فلا يرد ما من  
أنه لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه قليلهم بأن الكتابة قد تكون للتجربة  
فإن هذه الصلة في مستثناة منقبة واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة  
في دفتره بعد جذا على أن ذلك الاحتمال موقوف ولو كان المال شهود فانه يحتمل أنه قد أوفى  
المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى أنا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه  
ما قد نفاه عن خزنة الأكل وغيرها مما عياله على الناس فلا ينبغي القول به فلماذا عي على  
آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زمانا حادثة مثلنا عنها في تاجر له  
دفتر عند كاتبه الذي مات التاجر فادعى عليه أن جبال وأنه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف  
على الدفتر فوجد كذلك وأمر أنكر الورثة المال والذي ظهر لي في الجواب أنه لا يقضى عليه بالمال  
لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ويكون الدفتر ليس تحت يده فيستل أن الذي كتبه بعد  
موت التاجر قد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما إذا كان دفتره بخطه وهو محفوظ عنده  
والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الحاشاني سؤالاً حاصله فيما يكتبه التجار على  
أحجامهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على أن المثل ملك صاحب  
العلامة الجواب أن كان صاحب العلامة أو وكله واضع اليد على المثل فلا كلام في أن  
وضع اليد دليل الملك بالبينة ولا عبرة حيث يجد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه  
وإن لم يكن هناك وضع يد فالأصل أيضاً أن المثل لصاحب الاسم حيث لم يثبت بالبينة  
الشرعية أنها لغيره اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بمدة ابنه البالغ فأذن له  
بالانفاق منه على أولاد له آخرين سفار وعلى أمتهم وغاب وأتفق الابن عليهم من ذلك المبلغ  
قدراً معلوماً متفقاً المثل في مدة غيبة ابنه المحتملة لذلك والظاهر بصدقه فيها ثم حضر الابن  
ويريد احتساب ما انتفقه على ابنه من مبلغه الموقوف بعد ثبوت الأذن والانفاق وقدره بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن شخص أذن لأخيه أن  
يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأذن المأمور وغاب زيد وانكر الأذن ومطالبه  
بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب أن كان المال الذي تحت يده أمانة فالقول قول المأمور  
مع عبته وإن كان مفسوفاً أو ديناً لم يقبل قوله إلا بينة والله تعالى أعلم (سئل) هل يقبل  
البينة لو أقامها المدعي بعد عيّن المدعى عليه (الجواب) نعم البينة تقبل على ما هو  
الصواب كما صرح به في شرح المتن والتنوير وغيرهما من الدعوى قال في التنوير وتقبل البينة  
لو أقامها المدعي بعد عيّن المدعى عليه عند العامة وهو الصحيح اهـ (سئل) فيما إذا ادعى  
زيد على عمرو مالا فأجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو

مطلب حادثة الفتوى في  
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار  
على الأحجام من العلامة  
هل تدل على الملك

مطلب فيما إذا أذن لأخيه  
بالانفاق ماله تحت يده  
مطلب تقبل البينة لو أقامها  
بعد عيّن المدعى عليه

انه ابراه منه فهل يقبل برهانه **الجواب** نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر  
ما لا يقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى  
الايفاء أو الالبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم **(سئل)** فيما اذا اقر زيد  
بأن يدينته لغيره وباعا معلوما من الدرهم ثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبنية الشرعية  
وحكم عليه بذلك ثم قام الآن يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه  
غير مقبولة **الجواب** نعم في الاخرى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية  
وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا يقبل **(سئل)** فيما اذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم  
من الدرهم تسع مائة فلو انهم موافقون فلا بد اعتراف به ثم بعد ايام اقام زيد بينة على دفعه المبلغ للورثة  
قبل موتها ويحلف على ذلك فهل يقبل بدينته ويحلف **الجواب** نعم تقبل بدينته ويحلف  
لما في خزنة القين لو ادعى الايفاء بعد الالبراء بالدين فان كان كلا القين في مجلس واحد  
لم يقبل التناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واثم البينة على الايفاء بعد الاقرار قبل اعدام  
التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه والبحر وغيرها ولو ادعى الايفاء قبل اقراره  
لا تقبل كافي الفصولين ومنه في فتاوى الترتاشي من الدعوى مفصلا وفي القضية من الدعوى  
لو ادعى ديناً عليه فأقر **ثم ادعى الايفاء بعد ذلك**

لم تستمع دعواه للتناقض **الاداء** ادعى بدفع عارض  
كان يقول كان ديني بدين **اقررت** بعد برهانه من الزمن  
أو قد دفعت عقب التفرق **عن مجلسي** فعند ذلك صدق

أقول هذه القول والفتوى على الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما  
في جواب السؤال الذي قبله **(سئل)** فيما اذا باع زيد ثاقي داره المعلوم من ائنته الباطنة  
ونلتها من زوجته ببيعاً بائناً شرعياً بمبلغ معلوم من الدرهم برأها عنه ابراء شرعياً في حقته  
وحوازا أمره الشرعي ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مسنقرة بالدين وثبت البيع والبراء  
المذكوران بالبنية الشرعية ثبتوا شرعياً في وجهه غريم الميت فهل يكون الاثبات شرعياً  
صحياً **الجواب** نعم اذا ادعى ديناً على ميت محضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد  
كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعا صحياً حتى لو اقام البينة على ذلك تندفع  
دعوى المدعى بحيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات **(سئل)** فيما اذا ادعى  
المديون الايصال أنكروا المدعى ولا بينة له فقلب بينه فقال المدعى أحجل حتى في الختم يعني  
أحضره **ثم استغنى** فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك في زماننا كما صرح بذلك  
في التنوير وغيره من الدعوى **(سئل)** فيما اذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً بالغاً بمبلغ  
معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنه ادا ما ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا  
اعتقه حين كان مملوكاً في وقت كد اوله بينة شرعية على ذلك قبل قبل **الجواب** نعم  
وارباع عبد او دفعه الى المتأدي وقبض منه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد

مطالب اقرار بالمال ثم ادعى  
الايفاء قبله لا يقبل

مطالب يصح اثبات الشرا  
في وجه مدعى دين في التركة  
المسنقرة

مطلب له أن يقول أحجل  
حتى في الختم ثم استغنى

مطلب تقبل بينة المملوك على  
أن يدفعه أو قال كان اعتقه

مطلب لاسمع الدعوى بعد  
المساومة

مطلب اذا ثبت أن تاريخ  
ما ادعى به متأخر عن تاريخ  
الابراء قبل

مطلب الابراء عن الدعوى  
يدخل فيه الابراء عن  
الاعيان

مطلب ابراء عن الدعوى  
ثم ادعى عليه ارتاعن آية  
يصح أن لم يعلم موته وقت  
الابراء

سأكت وهو بمن يعبر عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد لبيع والتسليم ولا يثبت ذلك  
شرعا الا في الرقيق فلا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه نسعى في نقض ماتم من جهته  
الآن تقوم له بينة على ذلك فيثبت قبل والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق الحرية فثبت  
الاصولية والمساومة لخفاء حال العاوق فان الولد يجلب مغبرا من دار الى دار ومقتدر المولى  
بالاعتاق الخ بمصر الرائق من الاستعاق ومثله في الدرر وتام فروع المسئلة في الحادى عشر  
من البرازية في دعوى الرق والحرية \* (سئل) \* في رجل استام من آخر عينا بيده ثم ادعى  
أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه \* (الجواب) \* نعم لا تسمع بعد ثبوت المساومة بالوجه  
الشريعى \* (سئل) \* فيما اذا أقر زيد في محضته وسلامته انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل  
عمر وحقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبراءه عما من كل حق ودعوى شرعين  
قام زيد الآن يريد أن يدعى على عمرو بشئ سابق على تاريخ الاقرار والابراء العامين ويحمله  
عليه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك كما في الخاتمة والبرازية والعجادية وغير  
ذلك من الكتب المتبعة وبه افتى العلامة الحانوتى ولشربلانى رسالة في ذلك سماها تقيع  
الاحكام في حكم الاقرار والابراء الخاص والعام وأجاب قارى المראה اذ لم يثبت المقر  
بالبراءة فان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة القول قول المكرم مع يمينه والله تعالى  
أعلم وأجاب عن المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره  
ثم ادعى عليه مالا فتمسك بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة  
بأن القول قول المدعى مع يمينه ان الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس  
لانه هو الجمل والبراءة لله تعالى أعلم من باب القضاء وصورة فتوى الحانوتى مانه فحين ابراء  
عائله له دعوى بشئ سابق ام لا اجاب حيث ابراء عائلا شتملا على الاقرار بأنه لا يستحق  
عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة  
بخلاف ما اذ لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه التثني بل وقع بلفظ الابراء عن  
المال أو عما في ذمته فانه لا يدخل فيه الابراء عن الاعيان الا أن يكون بلفظ الابراء عن  
الدعوى كما سيأتى عن الفصول نقل عن قاضيان والبرازية والخلاصة قال في البرازية في نوع  
في المساومة وفي العدة ابراء عن الدعوى ثم ادعى مالا بالارث ان كان موت مورثه قبل  
الابراء صح وتبطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه ومثله في الخلاصة في الفصل الرابع عشر  
في الابراء عن الدعوى ولم يذكر كل منهم اجواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموت  
مورثه فكانت وصلية فيقتضى أن الشرط أن يكون موت المورث سائعا عن الابراء سواء علم  
المبرأ بالموت أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كراس في الرابع عشر  
في دعوى الابراء والصلح جواب الشرط ولم يجعل اداء الشرط وصلية حيث قال ابراء عن  
الدعوى ثم ادعى عليه ارتاعن آية ان كان مات أبوه قبل الابراء لا تصح الدعوى وان كان  
لا يعلم موته وقت الابراء يصح فقد اتى بقوله يصح الذى هو جواب الشرط ولم يجعل الاداة

وصليته كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال في الفصل السابع من العبادية مانصه  
وفي دعوى قتاوى قاضيان اتفقت الروايات على أن المدعى لوقال لدعوى لى قبل فلان  
والخصوصية لى قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الاتى حق حادث بعد البراءة ولوقال  
برئت من دعوى فى هذه الدار يصح ولا يلقى له حق فيها ولوقال برئت من هذا العبد كان برئاً  
منه وكذلك لوقال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعيه وقال فى قتاوى قارئ الهداية  
مثل اذا اقر شخص انه لا يستحق على فلان حقاً ولا يمينا بالله تعالى لما مضى من الزمان  
والى تاريخه ثم ادعى المقر دعوى ماضية فطلب عليه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه  
ولا يمينا عليه لأن الميمين بعد صحة الدعوى وقال فى المبسوط كما نقله عنه فى البحرى صلح الورثة  
ونصه قال فى المبسوط ويدخل فى قوله لاحق لى قبل فلان كل عين أو دين وكل كفالة  
أو جناية أو إجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقاً لم يقبل بينته عليه حتى يشهدوا  
انه بعد البراءة لانه بهذا الفاظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال لاه لك لى فى هذا العين  
كفى الصرايحان فى المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المتبعة خصوصاً ما نقله  
فى العبادية عن قاضيان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على تلك النقول  
المعتبرة ما ذكره فى القنية فى باب ما يبطل الدعوى بقوله لومات عن ورثة وقسموا التركة بينهم  
وأرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة اربعة المبت تصح دعواه  
لأن هذا منافى لما تقدم من البرازية والخلاصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم  
ادعى ما لا بالارث فان كان قد علم بموت المورث مع وبطل الدعوى فاخذ منه انه لا تسمع  
الدعوى ولو ادعى اربعة حيث علم بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام القنية بقولنا أمر لا  
اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت مشتبهة على الافراد بانه لا يستحق عليه حقاً مطلقاً  
الح لأن هذا من باب الاخبار وما فى القنية من باب الانشاء وهو الاراء وكذا ما ذكره  
فى القنية وغيره بقوله وصى الميت اذا دفع ما كان فى يده من تركته الميت الى ولد الميت  
وأشهد الولد على نفسه انه قبض تركته والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استفواه ثم ادعى  
فى يد الوصى شيئاً وقال هذا من تركته والذى وأقام بينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون حواه  
انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل اتفاهم فى تركته والده حيث قال لم يبق له منها أى من  
التركة ولم يأت بالعموم مطلقاً ولذا قال قاضيان وغيره فى الوصية أشهد التيم على نفسه انه  
قبض من الوصى تركته والده الخ ولم يعم بل خصص فى تركته والده هذا ما ظهر لى وقد جعل  
فى الاشياء والنفائز لابن نجيم ذلك مستثنى من الاراء العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد  
البراء العام الايمان الدرك ثم قال وماذا أرى الوارث الوصى اراء عاماً وقد أوسع فى ذلك  
وعلى ما قررنا الاراء العام بأن يكون العموم مطلقاً من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى  
جعلها من المستنيات لانه يشك على جعلها من المستنيات ما تقدم عن البرازية والخلاصة  
فى أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت بالارث حيث علم بموت المورث الآن

مطلب اذا قال لدعوى  
لى قبله ولا خصوصية لا تسمع  
دعواه بعده الاتى حق حادث

مطلب اقر انه لا يستحق  
عليه حقاً ولا يمينا لا تسمع  
دعواه عليه ولا يمينا عليه الخ

مطلب يدخل فى قوله لاحق  
لى قبله ككل عين ودين  
وكفالة وجناية وإجارة  
وحبس

مطلب فيما اذا قبض تركته  
والده من الوصى وأشهد على  
نفسه انه لم يبق له منها قليل  
ولا كثير ثم ادعى شيئاً

تخص المسئلة المستنائة بمسئلة الوصي دون الوارث فأقول ذلك كله حيث لم تكن البراءة  
والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعم بأن يقول أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك لما ذكره  
في البرازية أيضاً بعد كلامه السابق بقول وفي المسئلة ادعى عليه دعواه معينة ثم صالحه واقر  
أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقاً آخر تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا عزم  
وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك ومما يدلك على أن المراد بالهموم ما هو أهم من قوله أية  
دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضاً في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه ما فسه ادعى ديناً  
أو عيناً على آخره الحله على بدل وكتاب ذلك وثيقة الصلح وذكر فيها اصلها من هذه الدعوى  
على كذا ولم يبق لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء للمدعى يدعى  
عليه بعد الصلح بدعوى أخرى بأن كانت المدعىة مثلاً امرأة ادعت داراً وجرى الحال كما ذكر  
ثم جاءت المرأة تطلب من المدعى عليه ديناً بالمهر لا تسمع لأن البراءة عن الدعوى ذكرت عطاقة  
أي عامة حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحداً ويصالح عنه  
وعن جميع الدعوى أقول فان المراد بالهموم أن يأتي شيء زائد على قوله لا دعوى له حيث قال  
ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل ذلك مفيداً لهموم لانه يفيد معنى أية دعوى كانت  
وبما ذكرناه اندفع ما يتوهم من التناقض بين كلامهم لأن المصريحين بهم سماع الدعوى بعد  
البراءة العام المطلق هم المصريحون بما عاينوا براء الوارث وغيره أكن في محال مختلفة فلو لا  
هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقفاً بين كلامهم إجماعاً أقول وسيأتي في كتاب الاقرار  
تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئاً من التركة بعد الاقرار بالاعتيقاء (سئل)   
فما إذا اقر زيد في حقته وسبلاً لم يلد يذنه شرعية انه لاحق له قبل عرو من الحقوق  
الشرعية مطلقاً ثم اراد الآن ان الدعوى على عرو بكتانة سابقة على الاقرار المزبور فهل  
لا تسمع دعوى زيد بذلك (الجواب) نعم يدخل في البراءة العام المذكور والكفالة كما  
في المسبوط والخلاصة والمهر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته فتعق الاحكام  
في حكم البراءة والاقرار الخاص والعام وبمثله ادعى الشيخ خير الدين ناقلنا عن المسبوط  
(سئل) فمما اذاع زيد رقيقه البالغ من عمرو وبعاباً ثامراً عياناً بغير مملوك من الدرام  
والرقيق مثلاً داراً وبيع قائم البائع الا أن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يذعه  
فهل دعوى العبد شرط في عتق العارض (الجواب) نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل  
ثم عتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي  
الاختناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أي حنيفة وعند حماليس بشرط وأما على أن دعوى  
الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشهاد من  
الدعوى تقبل الشهادة حسبته ون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقف وهلال  
رمضان أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافاً لها واعتقلوا على قوله  
في الحرية الأصلية والعهد لا أه قوله والمعتمد لا أى لا تنزل الشهادة على الصحيح كافي العادة

مطلب ادعى دعوى معينة  
ثم أقرانه لا دعوى له عليه  
ثم ادعى حقاً آخر تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى  
الكتلة بعد البراءة العام

مطلب باع عبداً ثم ادعى  
انه كان لعنه والعبد يدع

يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتدلا اقول نقل صاحب الحامدة عن فتاوى رشيد الدين أن  
 الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد انه حر  
 الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بجمرة امة فهي شهادة بجمرة الفرج ثم نقل عن  
 صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند  
 الامام كما في العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه  
 وفي الاشياء من الدعوى أيضا الشهادة بجمرة العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام  
 الا في مستثنى الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية ولا تسع  
 دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة الخ وفي فتاوى الخانوقى جوابا عن سؤال حيث  
 اعترف العبد بالعبودية لسيده يكون عبدا له وسواء كان هناك بينة ام لا ولا عبرة بقول المتنازع  
 انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها  
 دعوى المحسبة بخلاف الامة وأما اذ رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه  
 لا يقبل قوله بدون بينة ثم اذا اقام بينة تسع ولا يمنع التناقض بين قوله اما عبيد ثم دعواه الحرية  
 واقام البينة لانه  
 الهامدة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اودعت عند ابنتها البائنة ذاتا مرمومة فتسلتها  
 منها وحفظتها لها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المزبورة وعن ابن قاسم البت تدعى حصه  
 في الوديعة ملكها غير الارث فهل يكون ما ذكرنا من دعواها (الجواب) نعم  
 الاستداع يمنع دعوى الملك كما في الدرر وغيره (سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة  
 وتركته مستغرقة يد في عليه جماعة ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه ليق له من التركة  
 شيء بحسب ما ينوب حصته منها فهل له ذلك (الجواب) نعم ويجاز لاحد الورثة  
 استخلاص الدين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في الهامدة وأفتى  
 بمثله الخبير الرملي من الدعوى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فالتخصم هو الوارث  
 والورثة استخلاص التركة بقضاء الدين ركز لاحد الورثة اذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل  
 عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يرى على الاشياء قبيل البكالة  
 (سئل) فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عندهما كم عرف فصار يكتبها ويأخذ  
 دراهم من الناس غير شرعية مسماة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرغم موكله انه  
 قبض دراهم من الناس ازيد مما دفعه له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه  
 شرعي فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة (الجواب) نعم لان الدعوى لا بد أن تكون  
 بحق ثابت معلوم الجنس والقدر ولا بد أن يذكر سبب وجوبها والمال المذمى ليس بواجب  
 على المذمى عليه للدعى حتى يحكم الحيا كم به للدعى بعد موته وذكر سبب وجوبه اذ هو مال  
 الناس فيحق الطلب لهم لانه وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان كان اصيلا فكيف  
 يضيفه الى نفسه وهو لئاس ولم يكن وصيلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبه عن اربابه

مطلب لا تجوز دعوى  
 المحسبة في حرية العبد  
 بخلاف الامة

هكذا يبايض بالاصل

مطلب الاستداع يمنع  
 دعوى الملك

مطلب لاحد الورثة حق  
 الاستخلاص من التركة  
 المستغرقة

مطلب ليس له دعوى على  
 وكيله بما أخذه من الناس  
 من المسمى رسومات بل  
 الدعوى لهم

لما في الاشياء ان لنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد اتى بمثله في دعوى المستيب  
في المحصول العلامة خير الدين كما في فتاواه من الدعوى تقلا عن شيخه العلامة الشمس  
الحانوتي رحمه الله تعالى (سئل) فيما اذا كان زيدا راض حاملا لغراس فزارع عمرا  
عليها مائة مزارعة شرعية بعدما ساقاه على الغراس المرقوم في المدة المزبورة مساقاة شرعية  
والآن قام عمرو يدعي أن الغراس والارض له فهل لا تسع دعواه الزبورة (الجواب) نعم  
نعم لا تسع والله تعالى أعلم في فتاوى الحانوتي استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي  
بالقط لا تسع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقص واذا لم يصح الدعوى  
لا تسع البينة على التملك لما في الفصل السابع من الفصول لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى  
آجر نفسه متى ليجل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملاك اه  
وفي العادة من السابع لو اقام المدعى عليه بينة أن المدعى آجر نفسه متى ليجل في الكرم يكون  
دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملاك وكذا لو اقام بينة أن المدعى استأجر من هذه الدار  
ارأخذ هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمساقاة اجابة معنى كالمزارعة  
(سئل) فيما اذا كان زيدا مائة عمر ومبلغ درهم دين شرعي معلوم وله مائة بكردين  
أيضا مريد زيدا أخذ من عمرو من بكرين وكالذين عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك  
(الجواب) نعم وفي الاقضية لو اقام البينة على مدين مدينه لا تقبل ولا تلك أخذ الدين  
منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم  
(سئل) في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن دعي منه فدفن الاب معها امته من  
امته تهايد واذن الزوج وتلفت الامته فهل يضمن الاب حصة الزوج والان (الجواب) نعم  
نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى (سئل) في أحد الورثة اذا شهد عليه قبل قسمة  
التركة المشتبه على اعيان معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة  
منها ويريد الآن مطالبة حقه من الارث فهل له ذلك (الجواب) الأثر جبري لا يسقط  
بالاسقاط وقد اتى به العلامة الرملي كما هو محرر في فتاواه من الاقرار تقلا عن الفصولين  
وغیره فراجع اه (سئل) فيما اذا كان زيدا جمل عند عمرو على سبيل الامانة  
فقال زيد لعمرو أبرأئك عن الجمل فهل يكون الابراء المزبور غير صحيح (الجواب) الابراء  
عن الاعيان لا يجوز كما في صدر الشريعة من الصلح ومثله في القهستاني والعلاني والبرازية  
من الدعوى وقد حققه الشرنبلالي في رسالته تنقيح الاحكام والبري في حاشية لاشياء  
في القول في الدين وفي لسان الحكماء من الفصل السادس في الاقرار مانصه وفي المنع الابرأ  
عن الاعيان لا يصح اه تمام الفوائد فيه (سئل) في دار مشتملة على بيوت ومسكن  
وساحة ما وبه لارفاق زيدا فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل تكون الساحة بينهما  
نصفين (الجواب) نعم وذو بيت من دار كذا بيوت في حق ساحتها فهي بينهما نصفين  
تويز من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعا فيه فانه بقدر الارض كما

مطلب اذا زارع على الارض  
وساقى على الغراس لا تسع  
دعواه الملكية فيها

مطلب اذا آجر نفسه ليجل  
في الكرم كان اقرارا انه  
ليس ملاك

مطلب برهن على مدين  
مدينه لا يقبل

مطلب اذا ترك حقه من  
الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الابراء عن  
الاعيان

في التنوير أيضا فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر الاراضي بخلاف الانقاع  
بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمرور في الطريق كذا في شرح الكتلانز يلقي  
والحاصل انه اذا وقع اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا يذنبه قسمة الساحة على  
عدد رؤسهم فمن كان له بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان انقاع  
صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت احدها لا تستلزم استحقاقه  
في الساحة اكثر من الآخر بخلاف ما لو اختلفوا في شرب الاراضي ولا يذنبه فانه يقسم الشرب  
بينهم على قدر الاراضي لاعلى عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة الى  
الشرب اكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر اراضيهم علما بالظاهر فان الظاهر ان كل  
ارض لها شرب يخصم الاول الذي يظهر له وتعين المصير اليه ان هذا كله عند عدم ظهور الحال  
كلوا كانت دار شتهل على عشرة بيوت مثلا لواحد منها بيت واحد ولا تحترسعة وتبازعا  
في ساحتها تجعل الساحة بينهم نصفين لتساويهما في الحاجة كما قلنا فلرباع الآخر بيوت  
التسعة من تسعة رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة الذي كان للبائع مقسما اتساعا  
بينهم ويبقى النصف لشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف قبل البيع فلا نزول منه  
شيء يبيع شريكه وكذا الوفاة الشريك الاول صاحب البيت عن عشرين ولدا مثلا لا ينقل  
اليهم الا ما كان عليه موزنهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها لرجل واحد  
فات عن ورثة تكون الساحة على قدر اراث كل واحد منهم لاعلى قدر رؤسهم وكذا يقال  
في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي فقها ولم أقوله نقولا صريحا ولكن القواعد تقتضيه والله تعالى  
اعلم \* (سئل) في المستأجر هل يصلح خصما في اثبات المالك المطلق في العين المستأجرة  
اولا \* (الجواب) لا يصلح خصما في ذلك لما في التهمة المستأجر لا يتنصب خصما  
في اثبات المالك المطلق ولا في اثبات الامارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع  
الفصولين المستأجر لا يكون خصما لدعى الامارة والرهن والشراء لان الدعوى لا تكون  
الاعلى مالك العين بخلاف المشتري لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسي  
والبرزوي الى أن المستأجر لا ينفصل خصما للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو  
فتوى ظاهر الدين كذا في شرح النظم الوهابي ونقل عن الدعوى أن المشتري لا يكون خصما  
للمستأجر والمرهن ويخالفه ما في النزاهة من قوله وفي فتاوى القاضي آجر ثم باع وسلم تسلم  
دعوى المستأجر على المشتري وان كان الآجر غائبا لان المشتري يدعى المالك لنفسه فكان  
خصمه الكل من يدعى حقايقه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن وباعه والمرهن بخاتم الشاري  
وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما وافق ما عن الصغرى حيث قال وفي الذخيرة  
باع من آخر شيئا ودعى ثالث أن البائع كان آجر منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع  
فاذا حضر وبرهن عليه الآن قيل فليأتمل عند الفتوى منع ملخصا من باب فسخ الامارة  
أقول والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول ان المستأجر من غائب هل يصلح خصما لمن  
يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها أو اشتراها والشاني أن المشتري من

مطالب يقسم الشرب على  
قدر الاراضي

مطالب المستأجر لا يصلح  
خصما في اثبات المالك المطلق



غائب هل يصلح خصما لمن يدعى عليه انه استأجر العين أو أرتبها من المالك قبل الشراء وينبغي في الأول اعتماد عدم السماع لظهور عطلته وهي أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أى والمستأجر ماله لا منفعة ولا سيما وقد صححه السرخسي وينبغي في الثاني اعتماد السماع لأن المشتري يدعى المالك لنفسه وهذا ما مر من جامع الفصولين ثم رأيت العلائي في الدر المختار نقله عن شرح الوهبانية للشرنبلالي مقصرا عليه **\*(سئل)\*** هل تشتري حصة الرهن والمرتهن في دعوى الرهن أم لا **\*(الجواب)\*** قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب فإني في جامع الفصولين يشترط وما في الحاشية لا يشترط وعبارتها لو رهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزع منه يده بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن ودعى الرهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته وإن كان الراهن غائبا وبأخذ العين من يدى المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا اه وقد نص الشيخ قاسم في التجميع على أن قاضيان من أهل الترجيع يمكن في قاضيان في فصل دعوى المدقول انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملي في قساواه وبالله تعالى التوفيق **\*(سئل)\*** في أرض جارية في تيمار زيد متصرف بها هو ومن قبله من التيماريين وواضعون اليد عليها من قديم الزمان لجهة التيمار المزبور والآن قام تيمارى آخر يريد الدعوى على زيد بأنها جارية في تيماره بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع يد على ذلك أصلا فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد **\*(الجواب)\*** نعم إذا التيمارى لا يكون خصما يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لأنه ليس له في عين الأرض ملك ولا شبهة ملك تسوغ الدعوى عليه أو له كما أتت بذلك العلامة الحاتوني والخير الرملي رحمه الله تعالى **\*(سئل)\*** في زعيم قرية يده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودفع سلطانا في تصرف بها هو ومن قبله من الزعماء بجهة الزعامة المرقومة قام ناظر وقف أهل يدعى عليه أنها جارية في وقفه بدون اذن من السلطان أعز الله تعالى أنصاره فهل والحالة هذه لا ينتصب الزعيم خصما في ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في رجل له عقارات معلومة بأعمال في محضته من زوجته بمن معلوم ثم مات عنها وعن ابن ادعى عليها باره من العقارات فأثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبينة الشرعية لدى حاكم شرعى حكم بسخة البيع ومنع المذمى المزبور من ذلك ثم قام الابن الآن يدعى أنها اشترى العقارات المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة **\*(الجواب)\*** نعم لا تسع في المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ميراثا عنه تسع ولو ادعى أولا بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في الفصل السابع من العبادية وفي جامع الفصولين من العاشر ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ارثا منه تسع لما كان توفيقه بأن يقول اشتريته ويجوز عن ابيه فورثه ظاهر ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل لتناقض وتعذر توفيقه اه **\*(سئل)\*** فيما اذا تعددت القضاة في بلدة

مطلب هل تشتري حصة الرهن والمرتهن في دعوى الرهن

مطلب التيمارى لا يكون خصما

مطلب الزعيم لا ينتصب خصما للتولى بلا اذن سلطانا

مطلب ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبارة لا

مطلب تعددت القضاة في  
بلدة فالخيار لا يحى عليه

و وقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب قاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعى عليه أم لا  
 (الجواب) العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتد من قول محمد رحمه الله تعالى فإن طلب  
 قاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى الترتاشي و فتاوى الحانوقي والخيار الرمي وبجمله فتى الشيخ  
 اسماعيل فقال العبرة لقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كتبه فقهر به اسماعيل الفتى  
 بقضاء الشام ومن خطه المعهود نقلته والمسئلة في البحر وشرح التنوير للعلاني من أوّل كتاب  
 الدعوى وصورة فتوى الحانوقي سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه اجاب بعضهم بأن الخيرة  
 للمدعى عليه وأجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بما نصه الذي وقف عليه اذا كان  
 قاضيان في مصر كل منهما في محلة على حدة فوُقت الخصومة بين رجلين احدهما في محلة  
 والاخر في محلة اخرى فالعبرة لقاضي محلة المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد  
 أطلق صاحب البازية أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصرف قاضيان و وقعت  
 الدعوى بين رجلين أراد كل أن يذهب الى واحد منهما فالعبرة لقاضي المدعى عند الثاني وعند  
 محمد لقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى اه وبعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل  
 واحد منهما في محلة على حدة فوُقت الخصومة بين رجلين احدهما في محلة والاخر من محلة  
 اخرى والمدعى يريد أن يخاصمه الى قاضي محلته والاخر باي ذلك اختلف فيها ابو يوسف  
 ومحمد والعصم أن العبرة بكان المدعى عليه اه والله تعالى أعلم اقول قد منّا في كتاب القضاء  
 تجرب هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما على حدة اه قد أمر كل  
 منهما بالحكم على أهل محلته فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم  
 على كل من حضر عنده فبني التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى المخ ماذنناه  
 فراجع (مسئل) فيما اذا ادعى زيد على عمر وبأن له بذمته مائة مائة درهم من الدراهم  
 فأنكر عمر ودعواه ثم ان زيدا أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد مبلغه المزبور منه  
 ثم ادعى عمر أنك كاذب ومطل في دعواك هذه حتى أنك اقررت بذلك لدى ينة شرعية  
 ويريد عمر والان اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعي فقول له ذلك  
 (الجواب) نعم لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالبينه ثم قال المدعى  
 كنت كاذبا فيما ادعيت بطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المفضي به ليس ملكي  
 لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول الحاصل ليس  
 من ضرورة نفي الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله ليس ملكي من العاشر من قضاء  
 انتارخانية برهن على قول المدعى انام بطل في الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لي عليه شيء  
 اقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك بالبينه شمع  
 وتدفع دعواه وإن كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموجب  
 والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء

مطلب برهن على قول  
المدعى انام بطل أو شهودى  
كذبة

بالأول أو لم يتصل بمحاربة من أواخر السابع \* (سئل) \* فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين وخلف حصته من دار وصدق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من ورثة فلان وفلانة في حال سفر المصدقين وأنه خفي عليهم ذلك فهل يكون التناقض في محل الحفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى \* (الجواب) \* نعم اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الأب ثم إن الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع أنكم متناقضون لأن الاستعجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسئلة ما رت واقعة القنوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وإن ثبت التناقض فيه إلا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الحفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتأري عطاء الله أفندي عن التنازاة المديون بعد قضاء الدين لوبرهن على إبراء الدائن والمتعانة بعد أداء بدل الخلع لوبرهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة إذا قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لا نفاد الموصى بالرجوع انقضى عن تنازاة قال في الكنتزن الاستغفار التناقض يمنع دعوى الملك لا الحرية والتسبب والطلاق قال في البحر لا منبأها على الحفاء فيعذر في التناقض لأن التسبب يبنى على العلوق والطلاق والحرية ينقضي بهما الزوج والمولى إلى أن قال وليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل المراد أن ما كان منبأ على الحفاء فإنه يعنى فيه التناقض فمن ذلك ما في الظهيرية اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه إلى آخر ما تقدم \* (سئل) \* في خواني مصبغة وقف ملتصقة بأرضها بالبناء مات صباغها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون أنها ملك مورثهم وبنائهم والناظر ينكر فهل القول للناظر \* (الجواب) \* حيث كانت في الأرض ملتصقة بالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخیر الرملی عن هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حترره في فتاويه من الدعوى \* (سئل) \* بما حاصله أن امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيد بأن لها عنده حليا عينته فأقام الورثة بينة على أنه حين طلقها جرى بينها وبينه إبراء عام وأن كلا منهما اقترباؤه لم يبق له عند الآخر حق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك ادعت المدعية أن زيدا المزبور أقرب بعد ذلك الإبراء والاقتراب بأن الخلى المذكور عنده للذعية على طريق الامانة فهل تسمع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور \* (الجواب) \* نعم تسمع قال في الاشياء عن النزاية ان الإبراء العام إنما يمنع اذ لم يقرب أو العين للذعية فان اقرب بعده بأن العين للذعية سلمها إليه ولا يمنع الإبراء اه وبه جزم الشرنبلالی في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الإبراء العام \* (سئل) \* فيما إذا ادعى زيد على عمرو بقدره لموم من الخنطة ومجد عمرو وذلك فبرهن زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على أنه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا \* (الجواب) \* نعم يقبل قال في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخره لا فقال المدعى عليه

مطلب التناقض في محل الحفاء عفو

مطلب ليس المراد حصر ما يعنى فيه التناقض بل ما كان منبأ على الحفاء يعنى فيه التناقض  
مطلب اختلف الناظر مع المستأجر في خواني المصبغة المتصلة بالقول للناظر

مطلب الإبراء العام إنما يمنع اذ لم يقرب بعده بأن العين للذعية

ما كان لث على شيء قط فبرهن المذمى على أنه له عليه ألف وبرهن المذمى عليه على القضاء أى  
الامضاء أو الإبراء ولو بعد القضاء أى الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه اذعى عليه  
شركة أو قرضا أو ودعية أو عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فأنكرتم اعترف واذعى الردة  
أجاب قارى الهداية اذ جدد في هذه الصورة اذعى الردة لا قبل الابينة لانه لا يجوز خرج عن  
أن يكون امينا اه \*(سئل)\* في ذى بد على دارساكن فيها بطريق الاجادة من زيد  
الغائب اذعى عليه خارج ان الدار له ملك مطلق فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجزاها  
منه تندفع الخصومة أم لا \*(الجواب)\* نعم اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب أجزاها منه  
تندفع خصومة المذمى الا اذا كان معروفا بالحيل والمسئلة شهيرة بمجسة الدعوى والله تعالى  
أعلم قال ذواليد هذا الشيء اودعنيته فلان الغائب أو أجزاها أو جزيه أو رهنه أو غصبته  
منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المذمى وقال أبو يوسف رحمه الله فيمن عرف بالحيل  
لا تندفع به يؤخذ مدنى \*(سئل)\* فيماذا برهن زيد على الرهن من عمرو والغائب ولم  
يعرف بالحيل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع عنه  
خصومة المذمى \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيماذا اذعى رجل على آخر أنه استأجر  
منه شقة محقة من مكانة الشام يأكله ومشربه ولم يتناول معه على أجزائها وطالبه بمائة  
وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا  
دفع له منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمد أغا المتوفى خمسين قرشا فلم  
يصدقه على ذلك وأنكر فأحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المذمى يطالب وصى محمد أغا  
الميت بالخمسين قرشا المذمى كرهه فهل يكون عدم تصديق المذمى على الاذن مانعا من طلبه  
الخمسين قرشا أم لا \*(الجواب)\* عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون  
المبلغ أجزا مثل الركوب وقية الاكل في القبي والشرب ونحو قبض محمد أغا لذلك في وجه  
وصيه بعد جرحه ولذلك يشروط الشهادة على الميت بذكر الالب والجن واليهين وغيره ثم تزكية  
الشهود واثقة تعالى أعلم \*(جواب سؤال)\* اذا ثبت بيعه وتصدقه بالوجه الشرعى  
فالبيع المذكور صحيح ولا نسمع دعواه بشي مما باعه وصدق عليه لسعيه في قبض ماتم من جهته  
وهو البيع المذكور والتناقض بسبب تصديقه لان التصديق اقرار الا في الحدود كما في التبرع  
في دعوى الرجلين اشداء من الدعوى وفي المحادى عشر من مبيع البرازية من سعى في قبض  
ماتم من جهته لا قبل الا في موضعين الخ وفي فتاوى الحائقي من آخر الشهادة التناقض يمنع  
الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصى اه وفي الاقروى عن القصولين ت من واقعات  
الحائقي التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنع نفسه في الفقه أو جعفر من اقرعين لغيره فكما  
لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية (سئل) من قاضى الشام سنة  
١١٤٠ بما حاصله ان زيدا الناطر على وقف جدته فلانة أجزاها الحصة المعلومة من البستان المعلوم  
بأجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك سبعا وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع

مطلب جدد الامين الامانة  
ثم اعترف واذعى الردة  
لا قبل الابينة

مطالب مجسة الدعوى

مطلب عدم التصديق  
لا يكون تناقضا

مطلب من سعى في قبض  
ماتم من جهته لا قبل  
مطلب من اقرعين لغيره  
لا يملك أن يدعيه لنفسه  
ولا لغيره بوكالة أو وصاية

الاحرة المزبورة مع قبة ربيع الوقف على مستحق الوقف قام الان يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه وملك أخوته الثمانية اثناعن والدهم وأنه كان ضبط الحصة لمحبة الوقف طائفا أنها الوقف والحال انها لم توجد محررة في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جرياتها في ملك مورثهم وان اخوته قبل تاريخه ائتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب صحة فكيف الحكم الشرعي (الجواب) الذي ظهر لنا في هذه المسئلة بعد التسبع والتتبع عليها في الكتب المعتمدة أن ايجار زيد ساء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جرياتها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشياء من كتاب الدعوى التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحا بجرياتها في الوقف المزبور في المحبة المتضمنة لكونها مورثة عن أبيه ولا عذر لنا اقرار كما صرحوا به قال في الاسعاف اذا اقر رجل بصحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صح اقراره وتصبر وقفا على الفقراء والمساكين لأن الأوقاف تكون في أيدي القوام عادة فلو لم يصح اقرار من هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير الحنفى لصحة اقرار الرجل بأرض في يده انها وقف بابا مستقلا وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكا لهم حين ايجارها فلا تسع حين اقراره المذكور كما في الاشياء ونقلنا عن انوار التتمة وفي مناوى الامام الجليل قاضيان لو ادعى الوقف أولا في الدار ثم ادعى انها له لا تسع اه ومثله في العبادية وفي الاشياء من كتاب الاقرازا اقر بشي ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتمة ومنها أيضا من أحكام الجمل مانصه وقالوا في كتاب الغصب ان الجمل بكونه ملكا الغير يدفع الائم لا الضمان اه هذا ما اتضعت لنا من كتب اثمتنا الاعلام أقول لم يتعرض المؤلف للكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالأرض عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث لم يكونوا فلما راعى الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضا بجريان الحصة في الوقف ولم يجد ما يمنع صحة دعواهم في المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من ذلك قدر ما يخصهم وثبت حصص اخيهم زيد جارية في الوقف لعدم سماع دعواه عملا باقراره وتصديقه فان الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمر بأن من الجارية في ملكه جميع البغلة البرشاء وأنه وضع البغلة المرقومة أمانة عند بكرم وجد هادي وعرفوا واعترف عمرو وبوع يد علمها لكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية ايام بثلاثين قرشا وأتذكر كون البغلة للذمي وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكره فحضر زيد بينة شهدت له بكونها أمانة عند بكره فكيف الحكم (الجواب) يشترط أن يذكر المدعى انها بيد المدعى عليه بغرق ويطالب احضارها ان امكن ويشترط اليها في الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها ساهلا كما أوغيت هذا ذكر قيمتها كما في متون المذهب واذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وجهه ولا تصدق به ولا يخرج من ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة المردع في دعوى الوديعة ففيه اختلاف

مطالب التصديق اقرار

مطالب لا عذر لنا اقر

مطالب اقر النساط بارض في يده انها وقف يصح

مطالب لا بد في دعوى الاستحقاق من احضار الدابة وان تعذر ذلك قيمتها

المشايخ كافي العبادية والبرازية والافريقية والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في ذي يد على دار ادعى عليه زيد بها لانه كان اقر له بها ويريد نزاعها من يده فكيف الحكم \* (الجواب) \* ان جعل زيد اقرار ذي اليد سببا للملكة فلا تصح دعواه ولا تقبل بينته وان لم يجعل الاقرار سببا للملكة بان ادعى انها ملكة وهذا اقر له بها تصح دعواه وتقبل بينته كذا في الفصولين كذا اتفق المهنداري وأفتى ايضا بان من أثبت انها مستققة في الوقف لها الدعوى على من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئا يستحقه غير المدفوع اليه على نطق انه يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعذبه لعدم عمله بالمستحق ولها مطالبة به شرعا مع عدم الضمان والله أعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد متصرفا في دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب صلح ثم صدقه عمرو وعلى جرياتها في ملكه فهل يكون تصدقه صحيحا يعمل به \* (الجواب) \* نعم ومن اقر بعين لشخص لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا في الجامع الكبير من الفصل العاشر من نور العين لان التصديق اقرار الافي المحدود كما في الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف ما لو اقر أن لا يملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف ما لو أبرأه عن جميع الدعاوى فاذا دعى عليه مالا بوكالة أو وصاية فانه يسلم كافي نور العين من الفصل المذكور لأن اقراره أن لا يملك له فيه أو أبرأه لا ينافي أنه لغيره \* (سئل) \* في امرأتين باعنا دارهما من رجل ببيعنا باثنا عشر عياش معلوم وكتب بذلك صلح متضمن لكونها باعنا ما هو جار في ملكهما وطابق تصرفهما الشرعي والان قد تصفا أن الدار وقف عليهما فهل لانسمع دعواهما \* (الجواب) \* لانسمع دعواهما المبرورة لأن من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ حبر الدين عن امرأتين باعنا دارهما ادعت انها وقف هل تسمع دعواهما أم لا أجاب لانسمع دعواهما قال الزيلعي ولو باع ضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لانسمع دعواهما للتناقص لأن اقدامه على البيع اقرار منه وان أراد تخليف المتدعي عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قبل قبيل وقيل لا قبل وهو أصوب وأحوط لانه باقاة البينة أن الضيعة وقف عليه يدعي فساد البيع وحقق نفسه فلا تسمع للتناقص ذكر في مسائل شتّى وفي الخاتمة رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أى للتناقص الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعهما من الاضرار بالناس يا خيال أهل الحيل والتداع يسع الوقف وإظهار البائع انه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزامه بأجرته لمدة وضع يده عليه وربما تستغرق اشغافا منه فيجب عدم القبول حمله المائدة الفساد والله تعالى أعلم اه وأفتى قارى الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اختلف فيه قبل لانسمع دعواه ولا بينة لانه تناقض في دعواه لأن يسعه دليل على انها ملكة وله سببها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البينة لأن الوقف حق الله تعالى فلا تشترب فيه الدعوى فتسمع البينة لانها بينة حسنة والله أعلم وأجاب التمرناشي صاحب

مطلب ادعى دارا لكونه آخر له بها لتصح الدعوى  
مطلب اذا لم يجعل الاقرار سببا للملكة تصح الدعوى  
مطلب اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول الغلة لا على الناظر

مطلب من اقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره

مطلب أبرأه عما تم ادعى عليه بوصاية أو وكالة تسمع مطلب عيّن باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه

مطلب يقول في مسئلة دعوى الوقف بعده بيعه

التنوير بقوله اخذ ما يشاء في ذلك قال بعضهم تعيل لأن الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه يأخذ واعتمد في فتح القدر أنه ان ادعى وقفا غيره سهل لانهم وان ادعى وقفا معكم كما يلزمه قبل والله أعلم وأجاب أيضا لما يشاء خلاف في ذلك والمختار القول أقول وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول الساب الثاني من الوقف (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وعن اخ وأخت شقيقين وخلقت تركته ثم مات الزوج عن أب اختلف مع ورثة الزوجة في مناع البيت الصالح للزوجين ولا ينسب لهم فالقول لمن من الفريقين (الجواب) اذا اختلف الزوجان في مناع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجال يمينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة يمينها وما يصلح لهما فهو للرجل يمينه وهذا قول الامام الاعظم والمهام المقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسيباعي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده التسقي والمحبوب وغيرهما ومشت عليه اصحاب التون الموضوع للذهب الصحيح المعنون بالترجيع وادامات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح له ولها لأن الوارث يقوم مقام المورث فصار كالمورثين اذا اختلفا بأنفسهما وهما احبان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكره كذلك بعد موتها كذا في لسان الحكم وأفتى بذلك العلامة المهام محمده ذهب النعمان الحجازي الرمي عليه رجة الرحيم الرحمن والله سبحانه المستعان (سئل) فيها اذا وكل زيد المتولي على وقف وكيلاني الدعوى على عمر والمتولي على وقف آخر فوكل عمرو وكيلاً آخر لاستماعتها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي فامر به الا أن يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح ونسب دعوى وكيل المذعي على وكيل المذعي عليه (الجواب) نعم وليس في منع سماعة ثقل ولا عليه دلائل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمهم الله تعالى وعنه أفتى الشيخ اسماعيل (سئل) في رجل مات عن زوجة ومويرة غيرها وخلف تركته مشتملاً بعضها على أو ان معلومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في حصة والورثة ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والا فهي مورثة تقسم بينهم على الفرض الشرعية (الجواب) حيث اقترنت المرأة أن ذلك ملك الزوج المتوفي المذكور ثم ادعت انه ملكها ذاك فعليها اثبات دعواها بالينة الشرعية وان لم تثبت فهي مورثة عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البرع بعد سرد الاحوال في مسألة اختلاف الزوجين من باب التحالف مانصه وفي البدائع هذا كله اذا لم تتر المرأة ان هذا المانع اشتراه فان اقترنت بذلك سقط قولها انها اقترنت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالينة اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كما في الحاشية ولا يخفى انه لو برهن على شرائه كان كافراً بها بشرائه منه فلا بد من ينسب على الانتقال اليها منه بهية او نحو ذلك ولا يكون استماعتها بغيره ورضاه بذلك دليلاً على انه ملكها ذاك كما تفهمه النساء والعوام وقد اُفتيت بذلك مراراً (سئل) في بستان جارية

مطلب فيما اذا مات الزوجان  
فاختلف ورثتهما

مقابل تصح دعوى الوكيل  
على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن  
زوجها ملكها كذا في حصة

مطلب لا يكون استماعة  
المرأة ما اشتراه زوجها اورضاه  
بذلك دليلاً على انه ملكها ذاك

ارضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بروفيه غراسات جديدة ومسجدة حاربها  
في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع ثم  
مات زيد عن ورثة باعوا حصتهم المذكورة من عمرو بمعرفة متولى الوقف المزبور وقصدت  
ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لشالوة ثم بعد ستين اذعي المتولى المذكور على  
عمرو بمجرى ان جميع الغراس الموجودة في الوقف مستحقة من زمن الواقف وأن له بينة تشهد  
بذلك وذكر عمرو أن له بينة تشهد بمحدث الغراسات الجديدة والمسجدة بمقتضى غرسه لها  
هو زيد وورثته وأثبت عمرو ذلك بالبينة العادلة المزكاة وحكم الحاكم له وهو بالحصلة الجارية  
في ملكه من ذلك لأن بينة المعارض والمحدث مقدمة على بينة الاستصحاب ومنع المتولى  
وجهة الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن  
المتولى المذكور يدعي قدم الغراس المذكور وجرأه جميعه في الوقف فكيف الحكم  
\*(الجواب)\* حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف  
المذكور وفي وجه المتولى المزبور وجرى التصرف بذلك المدة المزبورة زال القديم جميعه الذي  
فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله  
بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة كما صرح بذلك  
في المعادة وقد ثبت بالبينة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودة التي هي مقدمة على  
بينة القدم كما صرح به البغدادى وحكم بها فلا ينقض الحكم السابق الثابت شرعا بما هو دونه  
كما صرح به في الاشياء عن الهداية اذا القضاء بصان عن الانشاء ما أمكنه وأى بينة سبقت  
وقضى بها لم تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت البينة نقض قضاء ترداه  
والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تصاد والله تعالى أعلم \* ادعى عبدا  
وأقام بينة على اقرار ذى اليد أنه لا يدعى تقبل بينته وقضى بالعبده اعتبارا لا لقرار الثابت  
بالبينة بالثابت عما عدا عادية من السادس عشرون كنوا معروفين بالعبدة فلا ينقض الحكم  
السابق الثابت بشهادتهم اذا القضاء بصان عن الانشاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثانيا  
ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فقد ترحب شهادة الاولين بالقضاء  
من آخر وقف الخبرية له كيفية في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه  
قديم وأقاما البينة بالبينة بينة من يدعى انه محدث ترجع اليه البينات للبغدادى تقدم بينة  
المعارض على البينة المبتدئة للاستصحاب فتساوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البالغ بينة اني نعمتها  
في صفري وأقام المشتري بينة انك نعمتها بعد البلوغ في سنة المشتري اولى لانه ثبت المعارض  
قنية من البنتين المتضادتين \* (سئل) فيما اذا كان زيد قيراط من غراس بستان معلوم  
ومائة قرش موضوعة تحت بدشريكه عمرو فأقر بأن القيراط المذكور والمائة قرش  
المذكورة لكره بطريق التليل وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثة وأقام بكر  
بينة على ذلك في وجه أحدكم فكيف الحكم \* (الجواب) حيث بين اقراره أنه من جهة

مطلب حيث ثبت حدوث  
الغراس في وجه المتولى  
وقضى بذلك فلا تسمع دعواه  
بعده بالقدم

مطلب القضاء بصان عن  
الانشاء ما أمكن  
مطلب أى بينة سبقت وقضى  
بها لم تقبل الاخرى  
مطلب الثابت بالبينة كالثابت  
عيانا

مطلب تقدم بينة المحدث  
مطلب تقدم بينة المعارض



التعليك فدعوى التعليك لا تسمع لما قاله الخبر الرمي ناقلا عن جامع الفصولين في خلل الحاضر  
والصلوات برز التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملك كالحصيا ولم يبين انه ملكه بعوض  
أوبلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رز لشروط الحيا كم اكتسفتي في مثل هذا  
بقوله وميت له هبة خفيفة وقبضها ولكن ما فاداه في التهمة أجدود وأقرب الى الاحتياط اه  
فاذا كان التعليك هبة وبين فبهة المشاع الذي يقبل القسمة باطالة لاسباب وهو غراس وأيضا  
من شروط صحة الهبة القبض ولم يوجد في القراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمادة وبوب  
في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة تنفذ في القبض ولم يوجد اه (مسئل)  
فما اذا كان لزيد عمارة حوائث معلومة جارية في ملكه ومبلغ مرصده معلوم من الدراهم على  
دار معلومة جارية في وقف كذا قلت ذلك جميعه من أولاده القاصرين بالولاية عليهم وأشهد  
أن لا حق لهم معهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشيد بن وأدعت  
الورثة عليهم لدى حاكم خبلى حكم بخصصة التعليك للقاصرين وبعدم معارضة الورثة لهم في حادثة  
تعليل البناء دون الارض وحادثة دعوى التعليك منفردة من غير قيد كونه بيعا أو هبة وحادثة  
دعوى تعليل الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكما شرعيا مستوفيا شرعا فله بعد  
الدعوى من وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جهة أفتى  
مفتي مذهبه بخصتها وأفتد حكمها كم حنفى وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمون البحثين  
بعد ثبوت شرعا (الجواب) نعم (مسئل) فمما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف  
ذى بدبان من الجارى تحت نظارته ثلاثة أرباع أراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد  
وضع يده عليها بدون وجه شرعى وطلب منه تسليمها المحجوقه وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذى اليد  
بحريان نصف الجميع في الوقف المزبور وأنكر حريان الربع المدعى به في وقف المدعى  
بحريانه في وقف ذى اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت  
دعواه بالبنية الشرعية المزكاة في وجهه طبق ما ادعاه واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية  
وحكم الحاكم المدعى له بجهة وقفه بذلك فهل يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى واذا اقام  
ذو اليد بنية لا ينقض الحكم السابق بها لأن بنية الخارج أولى ولا سيما بعد الحكم المزبور وأضحوا  
لنا الجواب تنقل كلام الاصحاب ولكم جزيل الثواب من الملك الوهاب (الجواب) بحث  
استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك يكون حكمه واقعا موقعه الشرعى  
لأن بنية الخارج مقبلة على بنية ذى اليد قال في الملتقى في دعوى الرجلين لا تعتبر بنية ذى  
اليد في الملك المطلق وبنية الخارج أولى اه ومثله في التنوير والدرر والقاية والخلاصة  
وغيرها لا سيما الخارج مدع وذو اليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البنية على المدعى  
واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في العصيين وآه من جوامع الكلم قال  
في البرازة وقد استخرج من هذا الحديث ما عتألف مسئلة ومن المعلوم أن القضاء لذى اليد  
قضاء ترك لثاقضاء استحقاق اذا لا يكلف للبنية لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه

مطالب لا تسمع دعوى التعليك  
ما لم يبين انه بعوض أو بلا  
عوض

مطلب اذا حكم الحاكم الخبلى  
بتعليك الموصد والبناء يصح

مطلب بنية الخارج مقبلة

وضع يده اذ هو غير محتاج الى البينة ومن المقرآن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الوقف قال العلامة ابن نجيم في بجمه من باب دعوى الرجلين والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق وترفع على ذلك فروعا فلا تبطل بينة ذى البد وبينة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا يتقض الحكم المزبور لو اقامها بعده كما أتت بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا فأجاب واجاد ولا عظم فائدة افاد بقوله لا يتقض الحكم السابق باقامة بينة ذى البد المذکور اذا البينة ليست له وانما هي الخارج وقد اقامها وقضى له بها فلا يجوز نقضها باقامة بينة ذى البد كما لا يخفى على ذى فهم وقد صرحوا بأن من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي الكافي من كتاب الشهادة اذا نقضت الشهادة نقض قضاء ترد بينة ذى البد في هذه المسئلة تضمنت نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أى على الناس كافة أو يختص والعصم المفتى به انه جزئي ولكن قد صار ذاليد مقضيا عليه وبنته لم تغد عرما فادته البد فكيف ينقض بها القضاء والبينة المفيدة المذمومة خلافا للظاهر ولشبه جعلت البنات والقضاء بالوقف كالقضاء بالملك اذا صار ذاليد مقضيا عليه لا تسمع بينه بأنه ملكه كما قلنا وهذا لا يوقف فيه لمن غمس رأس خنصره في الفقه اه والله سبحانه أعلم (سئل) هل تقبل البينة لو اقامها المذموم بعد عيّن المذموم عليه أولا (الجواب) تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى وقال في الدرر ثم اذا حلف المذموم عليه فالمذموم على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس له أن يخاص ما رتقم البينة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقضى له بها وبعض الفضاة من الساف كانوا لا يسمعونها بعد اليمين ويقولون يرجع جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المذموم وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضى الله عنه قبل البينة من المذموم بعد عيّن المنكر وكان شرع يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة اه (سئل) في عيّن المذموم عليه هل هي حق المذموم فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو لم يطلب المذموم (الجواب) اليمين للقاضي مع طلب المذموم لما في التنوير اصطلاحا على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئا فهو باطل اه لكن بطالب المذموم فاذا طال به به يمينه أى المذموم عليه أو القاضي بالحدث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلني على أرضي كانت لا في وقال الكندي هي أرضي في يدي ازرعها ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي ألا بينة قال لا قال فلأئ يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسألني على ما حلف عليه وليس يتورع عن شئ فقال ليس لك منه الا ذاك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على مال لنا كله غلنا ليلقين الله تعالى وهو عنه غير راض اه فجعل اليمين حقه بصريح اضافة اليمين اليه بلام الملك والاختصاص في قوله فلأئ يمينه

مطلب من صار مقضيا عليه  
لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف  
كا قضاء بالملك

مطلب تقبل البينة لو اقامها  
المذموم بعد عيّن المذموم عليه

وانما جعل اليمين حق المدعى لانه يزعم انه اتوى حقه بانكاره فشرع الاستخلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون اتواء بمقابلة اتواء وهو مشروع كالقصاص وهو اعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تدع الديار بلا طلاق وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا  
 اه لكن نقل في البرازية ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستخلف بلا طلاق في أربع  
 مواضع في الرضا العيب يحلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والشفع بالله ما بطلت  
 شفعتك والمرأ اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجا  
 شيئا ولا أعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما نعت وأجوعا على أن من ادعى دينا  
 على الميت يحلفه القاضي بلا طلاق الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المدينين ولا من أحد  
 أداه اليك ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيأ منه ولا أخلت به أحد ولا عندك  
 ولا بشي منه رهن **\*(سئل)\*** هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا **\*(الجواب)\***  
 قال في الهداية ولا يستخلف بالطلاق والعناق لما رويناه وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله  
 تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم أن تحلفوا  
 بأبائكم فمن كان فانها أي مريد الحلف فلا يحلف الابا بالله أو ليصمت رواء البضاري ومسلم  
 وأجدوني في لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت  
 وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الا بالله  
 ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواء النساء وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيما  
 للخالق به وحقبة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاف به غيره وظاهر هذه الاحاديث  
 لوحدة القاضي بغير الله تعالى لم يكن معنا قال في العمدة لم اره صريحا اه وقال في الهداية وقيل  
 في زماننا اذا ألح الخصم ساع القاضي أن يحلف بذلك أي بالطلاق والعناق لقلة المسألة باليمين  
 بالله تعالى اه ويرد على هذا القيل أن هذا تعطيل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف  
 في موضعه وفي الحاشية وان اراد المذمى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يحجب  
 القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والجميع  
 ظاهر الرواية اه وفي الحظر والاباحة من التتارخانية والقنوى على عدم التحليف بالطلاق  
 والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزها اكثر مشايخنا  
 وأجازها البعض فبقي به ان مست الضرورة واذا بالغ المستقنى في القنوى بقي بأن الرأي  
 الى القاضي اه وفي الخلاصة فان مست الضرورة بقي بأن الرأي الى القاضي فلو حلفه  
 القاضي بالطلاق فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن القاضي  
 أن يحلفه بالطلاق والعناق عند الحاج الختم وانه بقي بجواز ذلك ان مست الضرورة ولكن  
 ليس له أن يقضى بالنكول عنه ولو قضى به لا ينفذ قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية  
 وليكنهم قالوا ان نكل عن اليمين به لا يقضى عليه بالنكول لانه نكل عما ومهني عنه شرعا  
 ولو قضى به لم ينفذ قضاؤه اه لكن فيه اشكال لان فائدة التحليف القضاء بالنكول فاذا لم يجوز

مطلب يستخلف بلا طلاق

في أربع مواضع

مطلب أجمعوا على أن من

ادعى على الميت دينا يجاقفه

انقاضي بلا طلاق الوصي

أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف

بالطلاق والعناق

القضاء بالنكول عما ذكر فكيف يجوز الخليف به ولعله مفرع على قول الأكثر من أنه لا تخليف  
 بها فلا اعتبار بنكوله وأما من قال بالتخليف بها فيعتبر نكوله وقضي به لأن الخليف إنما قصد  
 لتعيينه وإذ لم يقض بالنكول فلا ينبغي الاشتغال به وكلام الفضلاء فضلا عن العلماء العظام  
 يسان عن الفتاوى أشار لذلك في العروة المنع اهـ (سئل) \* فيما إذا ثبت قلع المتولى الغراس  
 الوقف وزالته واعداه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة بالمحكمة الشرعية بوجهه  
 الشرعي في وجه المتولى ومضت مدة ثم بعدها ادعى وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه تلع  
 الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد انفصال الدعوى بالطريق الشرعي  
 فكيف الحكم (الجواب) \* تكرار العقد والتدري في بعد ثبوت قلعها واعداه أو لا مستقبل  
 وقد صرح في العروة أن من شروط الدعوى كون المذمى مما يحتمل الثبوت ودعوى ما يستقبل  
 وجوده باطلة اهـ والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد كما صرح بذلك  
 في كتب علماء أئمتنا رحمهم الله تعالى (سئل) \* فيما إذا كان زيد مبلغ دين معلوم من الدراهم  
 بذمة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة  
 وسافر فدفعت عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وادعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين ولكنه زيد  
 والزوجة في ذلك واعترا فابو صول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو بالينة  
 (الجواب) \* نعم لا يقبل بالينة حيث كان المال دينا في ذمته والله أعلم المأذون له  
 بالدفع إذا ادّعى كذبا فإن كانت امانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين  
 لا كما في فتاوى قاضي الهادي ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للسائر بالتجير من الاجرة فلا بد  
 من البيان من امانات الاشياء (سئل) \* في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي  
 مستوفية شرطا الشرعية فهل لا تنقض ولا تعاد (الجواب) \* نعم لا تنقض ولا تعاد أقول  
 ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يزدد المذمى على ما صدر منه أولا أم لو جاء بدفع صحيح  
 أو جاء بينة بعد تجزئه عنها فانها تسمع دعواه كما أوضحه العلامة الخیر الرملي في أوامر كتاب  
 الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مناضه نظري في دعوى المذمى إن كان اتى بها  
 مع دفع اقام عليه بينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم من التعرض له لعدم بينة  
 قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه حيث لم يزدد على ما صدر  
 منه أولا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا في كتبهم كالتخيرية  
 وغيرها كما يصح الدفع بصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار  
 كما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي التخيرية  
 برهن الخارج على نتائج الحكم له ثم برهن ذواليد على النتائج يحكم له به اهـ فإذا كان هذا في بينة  
 مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وهم بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه  
 فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بفاهر اليد الغنية له  
 عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لأن عن غناها باليد ولا حاجة للحكم بها إذ القضاء للمذمى عليه

مطلب دعوى المستقبل  
 باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت  
 بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا ادعى المأذون  
 بالاتفاق أو الدفع يصدق  
 أن كان المال امانة وإن كان  
 دينا في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا فصلت  
 مرة هل تنقض وقعا

مطلب المضي عليه لا تسمع  
 دعواه إلا أن يبرهن على  
 إبطال القضاء

عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لاقضاء استحقاق فيقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بد  
 معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانها عين الاولى حيث لم يحم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع  
 أولا لعدم اقامتها فإني به تكرر محض منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجابا  
 اه كلام الخیر الرمي رحمه الله تعالى وفي البرازية المقضى عليه لا تسمع دعواه بعده فيه الا أن  
 يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى دارا بالارث وبرهن وقضا ثم ادعى المقضى عليه الشراء  
 من مورث المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شراؤه من فلان  
 أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدابة فبرهن على تناجها عنده اه وهذا يفيد أن قولهم  
 يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما إذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما إذا لم يكن  
 التوفيق لمافي جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع  
 لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقر قبل الدعوى أنه لاحق له في الدار لا يطل الحكم  
 لجواز التوفيق بأن شراء بخلافه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فله حكمه  
 فلما احتمل هذا لم يطل الحكم بالخيار بشئ ولو برهن قبل الحكم وقبل ولا يحكم إذا الشئ دفع  
 الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا منبئا على القول بأن امكان التوفيق كاف أماعلى  
 القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تنبيه بما ذكر وقد ذكر والقول في مسائل التناقض  
 والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه الا صوب عندي وأقره في نور العين انه ان كان  
 التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفي امكان التوفيق والا يكتفي الامكان ثم لا يده بمسألة  
 في الجامع وهي لو أقر أنه له فكتب قد مراعيه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بالاتفاق قبل  
 لامكان التوفيق بأن يشتر به بعد اقراره ولأن البينة على العقد الملمهم فقيده الملك للحال اه واعلم  
 انهم ذكروا في محض الدعوى أن الخارج لو ادعى الملك المطلق على ذي اليد ولم يتبع ذواليد  
 أن فلانا الغائب أو دعه عنده أو ادعى ولكن لم يبرهن حتى قضى للخارج لم تسمع دعوى ذي  
 اليد بعد ذلك بالادعاء ولا يبرهانه عليه قال في البحران هذا مخالف لقولهم ان الدفع بعد الحكم  
 صحيح الا ان يخص من الكل اه واجاب في نور العين بأن هذا الفرع لعله مبني على مقابل المختار  
 وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتسامه فيما علقته على الجرافة غنم هذه الفوائد الفرائد  
 (سئل) فيما إذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف وقيد اسمه في براءة  
 الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفة فأفكرها زاعما  
 انه قيد اسمه في البراءة السيد أحمد ففى لرجل آخر فذكر فضل الله بأن له اسمين احدهما السيد  
 أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينه الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء  
 (الجواب) نعم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر  
 من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى  
 الرشيدة ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم حده اجد لا تطل الدعوى  
 لجواز أن يكون لجده اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية اسمها

قوله قبله متعلق بشراؤه  
 اه منه

قوله على العقد الملمهم أى  
 الذى لم يورث اه منه

مطلب اذا قال اودعني  
 ولان بعد ما ثبت الخارج  
 الملك المطلق لا يقبل

مطلب فبين اسمه فضل الله  
 وقد كفي براءة وثاقته  
 السيد أحمد فادعى أن له  
 اسمين

شجرة الدر واستحققت بذلك الاسم وعند اعادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحققت في جارية  
اسمها قضيب البان تصح الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط  
في الاسم لا يمنع الدعوى بعدما عرفتها بذلك التعريف ولا نه يجوز أن لها اسمين اه فيتمثل  
أن له اسمين أو أن اسمه أبجد ولقبه فضل الله والله أعلم وفي الخبرية من العشر والمخرج سئل  
في رجل تدعو الناس بمحمد بن واسمه الحقيقي بمحمد وعليه تيمار برأية سلطانية والمكتوب فيها  
اسمه الحقيقي بمحمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في برأته أم لا الجواب لا يوجب خلافا  
فتعذر الاسماء عما تشرعوا عرفا والمسمى واحد فاذا اتى منعته مستدركا فيها هذا الأمر ما هو  
نافذ ولا يستدرك مثل ذلك في التعريف لأن التعرض هو العلم وهو حاصل بأحد الاسمين كما هو  
ظاهر (سئل) فيما إذا كان لزيد الغائب دار مرونية من قبله عند عرويد بن شري ثابت  
لعمرويدة زيد في بيت الدارين معلوم قبضه المزمع عن دينه هو ثمن مثلها بعد ثبوت الدين  
والرهن المذكورين لدى قاض شافعي حكم بعهدة البيع وأجازة موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه  
وأفتى مفت شافعي بعهدة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدارين بكر وتصرف بكر بالدارمدة  
تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وترافق معه لدى حاكم  
خفي منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من البيع والثبوت والمنع بعهدة ومضت  
مدة والابن قام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة  
في ذلك (الجواب) نعم حيث الحاصل ما ذكر (سئل) في عقار معلوم جاري جهة  
وقف بزمولون على الوقف واضعون بدهم عليه ومصرفون فيه لجهة وقف البرنس مدة تزيد  
على أربعين سنة بلامعارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فاذعي متولى وقف برأع على وكيل  
الوقف الأول لدى نائب محكمة بجزيرة العقار المذكور في الوقف الآخر حكم نائب المحكمة بجهة  
الوقف الآخر بالعقار المذكور بشهادة بنينة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار  
جاريًا في جهة الوقف الأول وبعدم ورالمدة المزورة تصرف المدعي بالمعارضة أربع سنين  
ثم ادعى وكيل شرعي عن متولى الوقف الأول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف  
الآخر بان الحكم المزبور صدر بشهادة البينة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعدم مرور  
المدة المزورة بلا مانع غير مسموعة وأثبت دعواه المزورة ومنع نائب قاضي القضاة المتولى  
المزور وجهه وقفه من معارضة الوقف الأول في العقار المذكور وحكم بجهة الوقف الأول  
مستوفيا شرائطه وكتب بجهة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي  
(الجواب) نعم لأن الدعوى لا تسمع بعد ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البرعن  
المبسوط ولأن البينة على خلاف المشهور المتواتر لا تسمع ولا تقبل (سئل) فيما إذا كان  
لزيد استحقاق معلوم في وقف أهلي فمات لاعت تركته وله ولد انتقل الاستحقاق اليه بشرط  
الوقوف فقام عمرو ويذعي دينا له بدمه زيد ويكلفه ولده دفعه له من استحقاقه الذي استحققه  
بعد موت أبيه فهل لا يلزم الابن ذلك (الجواب) نعم لا يلزمه ذلك (سئل) فيما إذا كان

مطلب يجوز تعدد الاسم  
مطلب غلط الاسم لا يضر  
مطلب الغلط في الاسم لا يمنع  
الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار  
المرونية في غيبة الراهن  
لدى شافعي ثم باعها المشتري  
يصح

مطلب لا تسمع الدعوى بعد  
٣٣ سنة ولا تقبل البينة  
على خلاف المشهور المتواتر  
مطلب لا يلزم الابن وفاة  
دين أبيه من استحقاقه  
المنتقل اليه عنه

لا يتم حصص معلومة في طاحونة ارتاعن اسمهم فباعها عنهم بدون وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زبد وتصرف بها زيد واستوفى منفعة مائة حتى بلغ الا يتم رشيد بن ويريدون الدعوى بها على المشتري ورفع يده عنها ومطالبة بأجرة مثلها في المدة المبرورة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في طاحونة مشتركة بين جهات وقف وميرى حارية في نواجر أخوين وتصرفها بالوجه الشرعي قامت الآن امرأة رضى على أولادها الا يتم تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من ادهامهم بمجة الا يتم ويسمى ذلك رسما زاعمة أن بدأ الا يتم تيمارا بموجب براءة محررة بأخذ شئ مطوم في كل سنة يسمنه رسما من أرباب اما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونة المبرورة وأن الا يتم يستحقون المبلغ لتيمارهم رسما على الطاحونة والحال أنه لم يسبق للأخوين ولا لبايها وحدها قبلها دفع شئ للرأه والوالد أولا دها ولا لغیره من التيمارين السابقين فله هل ليس لها ذلك **\*(الجواب)\*** نعم ليس لها مطالبة الاخوين بذلك والمستأجر ليس بمخصم لسماع هذه الدعوى فلا نسع دعواها عليها بذلك والله أعلم **\*(سئل)\*** فيما اقال المدعى لي بنة غائبة عن المصر مائة سفرى وطلب عين خصمه فهل يحلف وتقبل البينة اذا حضرت **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في امرأة دخلت الحمام ثم خرجت منه وأدعت على الحمامية انها كذبت فدعت لها قبل دخولها زارا والحمامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد دعواها **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم وخلفت تركه باعها الزوج بمحض الالب والام بتن قبضه فقامت الامة تدعى أن لها في التركة امانة معينة دفعها لها حين التحيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلادها مشترك ولها بينة عادلة على ذلك يزعم الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها ولا عبرة بزعم الزوج **\*(الجواب)\*** نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشياء من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى المسائل رجل لا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد الغائب دين بذمة عرفه وقام بكر يكلف عمر ادفع الدين المذنب له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه شرعي زاعما أن له دنا على الغائب وإن له أخذه واستيفاه من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس ليكر ذلك **\*(الجواب)\*** نعم ليس له ذلك **\*(سئل)\*** في جماعة أفروا على انفسهم بمال زيد وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بدينتهم **\*(الجواب)\*** نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أفروا في صل وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل اه **\*(سئل)\*** في معصرة دس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو نصفين فمات زيد هن اولاد فوضع عمرو أخوه يده على جميع المعصرة

مطالب باع حصص الا يتم بلا وصاية ثم بلغوا لهم اخذها من المشتري واخذ اجرة مثلها

مطلب قال المدعى لي بينة غائبة وطلب عين خصمه يحلف وتقبل البينة اذا حضرت

مطلب ادعت انها دفعت للحامية زارا وهي تنكر فلا بد من الالبات

مطلب تسمع دعوى الام العارية حبس العرف مشترك مطلب رأى من يبيع وهو ساكت لا يكون رضى عندنا

واستوفى منعتها كلها مائة بلا اجارة ولا اجرة محصة ولا دأخيه حتى مات عن ويرة وتركه  
ويريد اولاد زيد الرجوع في تركه عمرو بأجرة مثل حصتهم في المصرة عن المدة المزورة بعد  
ثبوت ما ذكره في يسوع لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم لهم ذلك أقول انما يسوع لهم الرجوع  
ان كانوا صغارا في مدة استغناء عنهم الشريك منفعة المصرة المشتركة لما تهرأ من منافع الغيب  
غير مضمونة عندنا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معدلا لاستئصاله لكن المدة  
للاستغناء انما هي من منفعة اذ لم يسكن يتأويل ملك أو عقد فلو سكنه يتأويل ملك لا يضمن  
لما نقله المؤلف في الغيب عن الفصول العادية ونصه بيب أو حانوت بين شريكين سكنه  
أحدهما لا يجب عليه الاجران كان معدلا لاستغناء لانه سكن يتأويل الملك اه في مسئلتنا  
حيث كان الاولاد بالعين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكنه كانت  
يتأويل الملك وان كانوا صغارا فلهم الاجرة من حيث كونه مال اليتيم لان من حيث كونه معدلا  
للاستئصال بل ذكر في الدر المختار عن الفقيه أن المعدل لاستغناء اذا سكنه الشريك لا يضمن  
ولو يتيم لكن المعتبر الاول كما حرمه في رد المحتار على الدر المختار فنبه لذلك \* (سئل) \*  
في جاعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه وطعهم خسران بسبب الدعوى غرمه أحدهم بعد  
ما قال له الباقون ادفع ذلك ومما غرمت فطينا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر  
حصتهم بالوجه الشرعي فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل مات عن ابن  
وبنات بالعين وخلف دارا وضع الابن المزور يده عليها مائة خمس عشرة سنة فطلب البنات  
حصصتهن منها فامتنع من تسليمها فنعتن بالأن دعواهن بعدم ورادة المدة المزورة لا تسمع مع اقراره  
بأن الدار مختلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك \* (الجواب) \* نعم تسمع \* (سئل) \*  
في بكر بالغة ظهرها جبل وسكت عنه فقالت من زيد وزيد سنكر ولا يصدها على ذلك فهل  
القول قوله في ذلك ولا تصدق في حقه \* (الجواب) \* نعم لا تصدق في حقه بمجرد قوله  
\* (سئل) \* فيما اذا ركب زيد على حائط جاره بمجدوع وعارضه الجار في ذلك فدفع له زربلغا  
من الدراهم لي في المجدوع ثم هدم الجار الحائط وسقط المجدوع رمنع زيدا من اعادتها ويريد  
زيد الرجوع عليه بالمبلغ أخذ منه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اذ الرجوع به \* (سئل) \*  
فيما اذا كان لهندوا بن أخيهما الغائب دار مشتركة بينهما نصفي في جهة كذا ويرد على الجهة  
غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل الجهة هند لي دفع ما على نصيب الغائب في الدار  
من الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك \* (الجواب) \* نعم لان ما كان من  
الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب املاكهم \* (سئل) \* فيما اذا ادعى زيد  
على عمرو الاصيل عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجارية في ملك المذموم والمتقل اليه  
بالشراء من مدة تسع سنين من فلان بن كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا  
ووجدته الآن بيد المذموم عليه وموكلته وطالبه بتسليمه اليه فأجاب عمرو بوضع يده ويده موكلته  
على البغل المزور بحرياته في ملكها يقتضي أن المذموم عليه وشقيقه بكرا كانا ابتاعاه من مدة

مطلب لمحتهم خمران  
لذم المذموم فغرم احداهم  
بأذنهم له الرجوع  
مطلب تسمع دعوى البنات  
بحصصتهن بعد ١٥ سنة  
اذا اعترف الاخ بأن الدار  
مختلفة لهم  
مطلب ادعت انما حبلت  
من زيد الاخني وهو ينكر  
لا تصدق عليه  
مطلب وضع جذوعه على  
حائط جاره ودفع له دراهم  
ثم منعه من وضعها له  
الرجوع بالدراهم  
مطلب لا يلزم هذا دفع  
غرامات شريكها في الدار



تسع سنين وخمسة أشهر وأربعة أيام من رجل اسمه كذا بن كذا ثم قدم يد أخيه بكرهم مات  
بكره وانحصارته فيه وفي آله الموكلة المزورة ثم وجد المدعي عليه وآله الموكلة البغل المزور يد  
رجل وأثبتنا جريانه في ملكه الذي حاكم شرعي حكم له به بعد حلفها على ذلك اليمين الشرعي  
بموجب حجة شرعية تاريخ كذا وأبرزها من يده وتسلل بها وأفكر جريانه في ملك المدعي  
المزور وأفكر المدعي مضمون الحجة فهل البينة بينة المدعي أو بينة المدعي عليه وإذا أقامها بأسماء  
يعمل **\*(الجواب)\*** يقضي بالبغل المذكور لأن ثبت سبق الشراء كافي للمتنى والخاصة  
والبرازية والتنوير وعبارته وإن برهن خارجا من ملك مؤرخ وأشراء مؤرخ من واحد وأخرج  
على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق أحق اه وفي المنع مانعه ثم اعلم  
أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو علمك كما في البصر عزبا  
الى خزنة الاكل والله سبحانه اعلم أقول ما في المنع قد منا الكلام عليه في هذا الباب نقلا  
عن نور العين فراجع **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة  
فدفع الأرض لغيره وأبرزها عمر ولفقه ويدفع ما عليها للوقف وغيره فزعم عمر وفي عدة سنين  
ودفع ما عليها لمحبة الوقف وغيره إلا أن قام زيد يطالب عمر بأجرة الأرض زاعما أنه يستحق  
أجرها في المدة المزورة فهل لا يستحق ذلك **\*(الجواب)\*** نعم لا يستحق ذلك **\*(سئل)\***  
في امرأة تدعي قدم نهرين أزيد من مائة سنة وأن لها بينة على ذلك ورجل يدعي الحدوث من  
اثنتي عشرة سنة وله بينة بذلك فأى البينتين تقدم **\*(الجواب)\*** إذا تعارضت بينة الحدوث  
والقدم ففي البرازية والخاصة بينة القدم أولى وفي ترجيع البنات لا بخلافه عن القنية بينة  
الحدوث أولى وذكر العلائي في شرح المتن أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في  
الكسيف اه وقال في الحاوي الزاهدي له كيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم  
صاحبه أنه قديم وأقام البينة فالبينه بينة من يدعي أنه محدث لأنها ثبتت بولاية النقص ثم رثم  
لكتاب آخر القول في هذا القول المدعي بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج  
والبنات أن الاصل في ترجيع البينة على ما ذكر في الأصول إنما هو كونها مثبتة بخلاف الظاهر  
إذا البينة اثباتا ثبتت أم حداث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذ بينة الحدوث  
تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في الحاوي أن بينة الحدوث أولى لاثباتها أمرا عارضا وهو  
خلاف الاصل إذا الاصل عدم العروس وهذا موافق للاصل المقرر في الفروع والاصول من  
أن البينة لا يثبت خلاف الظاهر لأن الظاهر لا يحتاج الى البينة ولذا حيث عدت البينة يكون  
القول للمدعي القدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية والخاصة وهو ظاهر  
لموافقته للقواعد كما قد مناه في كتاب الشهادات وقد مناه ما في شرح المتن حكاية لقول  
متعارضين لا جمع بين العواين إذا لفرق على ما قد مناه بن الكسيف والبناء وقد مناه أيضا قولا  
ثالثا في المسئلة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يؤرخا فان أرقا قدم الاسبق تاريخنا  
كما جزم به اصحاب المتن وغيرهم والله أعلم **\*(سئل)\*** فيما إذا مات زيد عن ورثة بالغين

مطلب في دعوى بغل  
تأزعه ذو يد وخارج وكل  
يدعي شراءه من شخص  
وأرضا  
مطلب يقضي بالبغل لمن  
ثبت سبق الشراء  
مطلب لا بد أن يشهدوا  
أنه اشتراها من فلان وهو  
عليها  
مطلب له مشقة مسكة  
في أرض أذن لزيد بزرعها  
ليس له على زيد أجرة  
مطلب في دعوى الحدوث  
والقدم  
مطلب القول المدعي القدم  
والبينه بينة الحدوث

وخلف تركه مستهتلة على ديون له بدم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقسى الورثة  
الاعيان وقيمت الديون بدم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شيأ منها وكبوا  
بالاقتسام حصة متضمنة للاراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا  
لا من التركة ولا من غيرها فهل تكون الديون المذكورة تجتمع الورثة على حسب حصصهم على  
الفريضة الشرعية ولا تدخل في الاراء المذكورة (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
يحترف بعصر زرا الشمس يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لحرقته ويكلفه أهل حرقته  
أن يكون شريكاً معهم في ذلك جبراً بالارضاء ولا وجه شرعي فهل يمتنعون من تكليفه ذلك  
ولا يجبر على ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ  
بكلفون زيد احضار ابنه بلا كفالة منه له ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الأب ذلك  
(الجواب) نعم لا يلزم احضار ولده الابوجه شرعي (سئل) فيما اذا كان لرجلين  
مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصداً على جام وقف مصروف في تعينه الضروري بالوجه  
الشرعي ويحكمون بمحضته فذفع ذلك لهما رجلاً من مالهما باذن المتولى الوقف والقاضي ليكون  
لهما مرصداً على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف ومضى مدة ولا أن يريد الدافعان  
المذكوران الرجوع على القاضيين بنظر المبلغ المدفوع وأخذه منهما بدون وجه شرعي فهل  
ليس لهما ذلك (الجواب) نعم ليس لهما ذلك الا بوجه شرعي (سئل) فيما اذا مات زيد  
لا عن وارث ظاهر وخلف تركه فادعى عرويه بقدره كـ من الدراهم ابنة زيد لم تأخذه من  
زيد بعد ما نصب القاضي ومبايع الدعوى المذكورة وقام عرويته عادلة شهدت له بطبق  
دعواه المزورة في وجه الوصي المذكور وحلف على ذلك الخلف الشرعي بعد هود الوصي  
لذلك وحكم له القاضي بذلك ويريد عرويه وأخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك (الجواب)  
نعم (سئل) بما حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خمسة أنفار معلومين بأنهم  
ضربوا به دقيقتين وأصاب احداهما زيدا المذكور في خاضرة اليمنى وخرجت من اليسرى  
وضربوه أيضاً بكن في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربته من الجماعة  
وجاءوا بنائعين شهدا كذلك وانهم لا يعلمان من ضربته منهم وعلمان أنه مات من الضرب  
الحاصل من بين الخمسة أنفار المذكورين فكيف الحكم (الجواب) شرط صحة الدعوى  
العلم بالمذموم عليه وتعيينه لنصب الحكم عليه فيجب له العلم بالضارب ولم يعين لا تنفع الدعوى  
على جميع الضاربين كما أفتى بذلك الحير الرمي ومروءة ما أفتى به في جماعة يضربون بالندق  
حول مظهر أصابت بنفقة وجه صغيرة فضغته ولم يعلم بالضارب فما الحكم أجاب حيث لم يعلم  
الضارب ولم يعين لا تنفع الدعوى على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم  
لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم (سئل) فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها  
بأن لها بنة بعلها والد الموكلة مبلغاً من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته ومهرنت  
وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل المذكور وحكم لها بذلك مما باغ الموكلة أن المدعية أبرأت

مطلب يكلفه أهل حرقته  
أن يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب لا يكاب الأب احضار  
ولده ليدعي عليه

مطلب من دفع المرصد  
لصاحبه باذن المتولى  
والقاضي ليس له الرجوع  
على القاض

مطلب مات لآخر وارث  
وعليه دين لزيد ابنته زيد في  
وجه وصي فصبه القاضي له  
أخذه من ابنته

ذمة بطلها المزبور في مرض موته ابراء عاماً من كل حق ودعوى وطالب ولهاينة عادلة بذلك  
فهل اذا اقامتها تسمع وتنع المدعية من دعواها المزبورة أم لا ؟ (الجواب) \* قال في التوير  
ومن ادعى على آخر ما لا نقل ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على ألف وبرهن المدعي  
عليه على القضاء أي الإيفاء أو الأبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه اه اذعي عليه ألفاً فزناً فذكر  
قال مالك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطالب على الإيفاء والأبراء يقبل لا مكان  
التوفيق ولو زاد ولا أعرف لا يسمع لعدم إمكان التوفيق وعن القذوري يسمع أيضاً لجواز صدور  
الإيفاء أو الأبراء من بعض وكلاهما كما يكون للاشراف وإن قال ليس لك عندي وديعة تسمع  
دعوى الرد والمهلك لوضوح التوفيق لانه يمكن أن يقول ليس لك عندي وديعة لاني رددتها  
أو هلكتك فعلى هذا في مسألة الدين التي ذكرنا عن الجاسع الصغير ينبغي أن يفصل الجواب  
ويقال إن قال ليس لك على تسمع دعوى الإيفاء ولو قال ما استدنت منك لا لعدم إمكان  
التوفيق بزيادة في الخامس عشر من كتاب الدعوى

\*(كتاب الأقرار)\*

\*(سئل)\* في جماعة اقتسموا شركة مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق  
يستحق قبل الأثر حقه مطلقاً من سائر الحقوق الشرعية أقرار شرعي صادر منهم في محضتهم  
وجواز امرهم الشرعي لدى بينة شرعية ومضت مدة فهل يكون الأقرار المزبور صحيحاً يعمل به  
بعد ثبوته شرعاً ولا يسمع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الأقرار المزبور  
\*(الجواب)\* نعم أقول شيئاً كلام طويل على هذه المسئلة \* (سئل) \* في رجل قال  
لأخيه إن أخرجتك من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي عليك وبرد الآن أخراجه  
فهل لا يصح تعليق الأبراء بالشرط \* (الجواب) \* نعم لا يصح قال في الذكر قبيل الصرف ما يعلق  
بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمه إلى أن قال والأبراء عن الدين اه  
ومثله في المتون والشروح \* (سئل) \* في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمة أقرارا  
شرعياً صدر منه في محضته وجواز امره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة  
غيرها فهل يعمل بأقراره المزبور بعد ثبوته شرعاً \* (الجواب) \* نعم يعمل به حيث كان في الصحة  
\*(سئل)\* فيما إذا اشترى زيد داراً من ملاً كاتبين معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك  
صلت ثم أقر في محضته لدى بينة شرعية أنه اشترى المبيع المزبور لأخته فلانة وأن الثمن من مالها  
وإن اسمه في الصلأ المزبور عارية لاحقاً له معها في ذلك وصدة عنه أخته على ذلك فهل يعمل بأقراره  
المزبور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في رجل أقر في محضته وجواز أمره الشرعي أن المبلغ  
وقدره كدرا من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان بموجب صلأ لفلانة وأن اسمه في صلأ الدين  
عارية فهل يكون أقراره المذكور صحيحاً \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا استدان زيد  
من أبيه مبلغاً معلوماً من الدراهم قبضه منه مؤجلاً إلى أجل معلوم ثم حل الأجل ودفع زيد  
المبلغ لأبيه والآن قام أخ زيد بكفالة دفع نظير المبلغ زاعماً أن الأب قد أقر أن الدين المذكور

مطلب قال ما كان لك على  
شيء قط ثم ادعى الإيفاء  
أو الأبراء تسمع

مطلب اقتسموا شركة مورثهم  
وأقر كل منهم أنه لم يبق  
يستحق عند الآخر شيئاً الخ

مطلب تعليق الأبراء بالشرط  
لا يصح  
مطلب أقر في محضته لزوجه  
بدين يصح  
مطلب أقر بأن الدار لأخته  
وإن اسمه في الصلأ عارية

الذي له لا يخفى فهل يكون قبض الاب صحيحا؟ (الجواب) نعم يكون قبض الاب صحيحا وليس  
 لا لاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي لي على فلان لفلان أو الوديعة التي عند فلان هي لفلان  
 فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه يخالف لما مر أنه  
 ان اضاف لنفسه كان هبة فليزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على القبض  
 فان قال واسمي في كتاب الدين عارية صم وان لم يقبله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عامة  
 المعترات خلافا للخلاصة فتأمل عند الفتوى علائي على انتو برمن الاقرار والذي مر هو قوله  
 عند قول الماتن جميع مالي أو ما أملكه له هبة لا اقرار فلا بد لفعلة الهبة من التسليم بخلاف  
 الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة اه فخلص من هذا أن قبض المقر  
 المذكور في السؤال المزبور صحيح لأن ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان مع اقراره وعلى  
 ما تقدم اقراره باطل لانه يشترط فيه التسليم اذ هبة وأيضا غلبت الدين من ليس عليه  
 الدين باطل لأن الأمان يسلطه على قبضه ولم يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له وولاية قبض  
 دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم (سئل) في امرأة أقرت في صحتها بان زيدا ابن ابن عمها  
 عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على اقرارها المذكور عن تركته فهل يرثها  
 زيد المزبور؟ (الجواب) حيث لم يكن لها وارث معروف ولو بعيدا يرثها زيد المقر له والمستثناة  
 في كتاب الاقار من الماتن (سئل) في امرأة أرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم  
 الذي عليه في صحتها وجواز امرها الشرعي لدى بينة شرعية وقبل ذلك منها تصادقا على ذلك  
 والآن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسمع؟ (الجواب) نعم تكون دعواها غير مسموعة  
 بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي (سئل) فيما اذا أقر زيد في حال صحته وجواز امره  
 الشرعي لدى بينة شرعية أن جميع ما كان داخل داره المملوكة ملك لزوجته فلانة لاحق له  
 معها في ذلك وصدقته بذلك والآن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضه في جميع الامتعة  
 الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح؟ (الجواب) نعم  
 ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في حائوتي صم لانه عام لا يجهول بزيادة يذكر  
 في التامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد وغيره لفلان صم اقراره لانه عام وليس  
 يجهول فان حضر المقر أو اذ ان يأخذ شيئا ما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده  
 يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا القول جميع ما في حائوتي غائبة من الاقرار ووشل  
 الحائوتي فيمن أشهد على نفسه جماعة أن جميع ما بينته الكائن بمجمل كذا من الامتعة ملك  
 لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت تميل  
 الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على  
 ورثة الزوج وفات الجماعة المذكورون يشهدون لها أو لمن قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج  
 المزبور؟ أشهدهم به بقليل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم يجهول فأجاب الشهادة صحيحة  
 لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل والعموم من قبيل المعلوم لامن قبيل

مطلب يصح الاقرار بالوارث  
 حيث الزاير معروف

مطلب أقر في صحته لزوجته  
 بجميع ما في داره يصح

مطلب أقر بجميع ما في يده  
 لفلان ثم اختلفا في عبد أنه  
 كان في يده أولا فالتقول للمقر

المجول فلا تكون شهادة مجهول قال في البرائة قبيل نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدى  
من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في حاتوقى صبح لانه عام لا مجهول وكذا في قاضى خان اه  
أقول نعم لو انكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم  
لتيامهم مقله وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الحائنة \* (سئل) \* فيما اذا ادعى  
زيد على عمرو بان يذمتك كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك لبرأى من القرض المبرور  
فادعى زيد بان الاء المبرور صدر بينهما على سبيل التجهة وفسرها وأقام بيته عليها فهل يقبل  
بيته \* (الجواب) \* نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما كذا كان بطريق التجهة والمواضعة  
لا يجوز الاقرار بالتجهة بان يقول لا شرا في آخرك في العلانية بمال وتواضعا على فساد الاقرار  
لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتجهة  
وادعى الآخر أنه حقة فاقول ملدعى المدعى على الآخر البينة من الشا من من يبيع التتخارية  
ومثله في تناوى عطائه الله افندى من الكفالة وأما له الى البدئ أيضا قال في البرائة قال لى  
لميل كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقبله على وجه الاستبراء والقول لمسكر الاستبراء بينه  
وظاهر انه على نفي الاله لانه على فعل الغير من حاشية البحر للغير الرضى من باب دعوى  
الرجلين \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد بقعة عمرو بن وبه زمن فبات زيد عن ورثة وتركه  
ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة انه وهذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقى القبة شئ غير  
هذا فقال عمرو لم يبق لى قبة شئ \* (والان يدعى عمرو انه عنده حلما ملوما نفسه فهل ادائت  
ماذ كركن دعواه بذلك غير مسموعة \* (الجواب) \* نعم واذا أقرا الرجل انه لا حق له قبل فلان  
دخل تحت البرائة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحده الغدنى  
وما هو دين بدل عما هو مال كالثمن والآخره أو وجب بدل عما ليس بمال كالمهر وأرض الحنانية  
وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والغارية والاجارة وانما دخل تحت البرائة الحق  
كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لا حق لى تركه في موضع النفى والنسكرة في موضع النفى  
نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كان تستعمل في الامانات تستعمل في المضمونات  
أيضا يقال فلان قبيل فلان أى ضمن قالوا وليس في البرأت كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة  
لانها ترجح البرائة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو  
قال لا حق لى على فلان وبخلاف ما لو قال لا حق لى عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول  
المضمون لان عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا القول  
فلان برى عما لى قبله يجب البرائة عن المضمون والامانة ولو قال هو برى عما لى عليه دخل  
تحت البرائة المضمون دون الامانة ولو قال هو برى عما لى عنده فهو برى عما لى عليه أمانة  
ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك وأقام بيته فان ارجح وكان التار يخفى قبل البرائة  
لا تسع دعواه ولا تقبل بيته وان كان التار يخفى بعد البرائة تسع دعواه وتقبل بيته وان لم يزوج

مطلب لا يجوز الاقرار بتجهة  
والقول لمن يدعى الجدة

مطلب اذا ادعى انه أقر  
مستترنا فاقول لمسكر  
الاستبراء

مطلب لاحق لى قبل فلان  
يدخل فيه كل حق مال  
أوليس بمال

مطلب ليس في البرأت كلمة  
أعم وأجمع من هذه الكلمة  
مطلب لاحق لى عنده  
لا يتناول المضمون

بل اهم الدعوى ايهام فالتباس ان نسمع دعواه ويجعل ذلك على حق واجب له بعد البراءة  
وفي الاستسكان لا تقبل بينته ولو اقر ان فلان اقرى قبله ولم يقل من جميع حتى ثم قال انه يرى  
من بعض الحقوق دون البعض لا يصتق ويكون برياعن الحقوق كلها ولو قال رب الدين  
برئت من ديني على فلان كان هذا براءة للعالمين كما لو اضاف البراءة الى المطلوب بأن قال  
هو يرى من ديني وكذا لو قال هو في حل بما عليه ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة  
عن الامانات لا عن الدين ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال  
قد حلت لي قال هو هبة وان قال حلت لي منه فهو براءة ذخيرة غضب عيناه فله مالكم من  
كل حق هو له قبله قال ايمه يلج التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا عين قائمة كذا في القنية  
هندية من الباب الثالث ابرأت جميع غرماي لا يصح الا اذا نص على قوم مخصوصين وقال  
الفقيه وعندي انه يصح براءة من الاقرار (سئل) فيما اذا اقر زيد في محضه وجواز امره  
الشريعي أن الدين الذي في ذمته عموليكيروا ن اسمه في ملك الدين عارية وتصاد فاعلى ذلك  
تصاد فاشعر عا الذي بينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا (الجواب) نعم وأما تعليق  
الدين من غير من هو عليه ففساد كما في شرح المجمع وغيره وقيد في الحواشي القدسي  
بما اذا لم يسلطه عليه أما اذا سلطه عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على زيد فهو  
لعمري ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسم في كتاب الدين عارية صح ولم يقل هذا يصح  
فتاوى التمرناشي من الاقرار ضمن سؤال (سئل) في رجل قال لزوجته وهما في الصحة  
ان جميع مالي سوى الامتعة التي على ديني لزوجتي فلا تنه المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة  
قبل التسليم فهل تكون الهبة المزبورة غير صحيحة (الجواب) نعم قال جميع مالي  
أوما ملكه له أي لزيد فهو هبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها  
ولو كان اقرار لم يتجنى الى ذلك قال في الحاشية من اوراق كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف  
بي اوجيع ما ينسب الي فهو لفلان قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال  
جميع مالي اوجيع ما ملكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع  
ما في بيتي لفلان كان اقرارا اه والاصل في ذلك انه ان اضاف المقربة الى ملكه كان هبة لان  
قضية الاضافة تنافي في حمله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء ويكون هبة بشرط فيه  
ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما في بيتي فانه اقرار كما تقدم لان الاضافة فيه  
اضافة نسبة لا اضافة ملك المتخ من الغفار من الاقرار وعام فروع المسئلة فيها ومثله في الدرر  
(سئل) في امرأة اقرت في محضها ان جميع ما هو داخل منزله لانها الصغير وقيل أنه ذلك  
وصدقها ثم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا  
(الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في محضه جميع ما هو داخل  
منزلي لا اقر في هذه مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع  
أو هبة كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا رجل اقر في محضه

مطلب التحليل يقع على  
ما في الذمة لا على عين قائمة

مطلب ابرأت جميع غرماي  
لا يصح وعند الفقيه يصح

مطلب الدين الذي لي بذمة  
عموليكيروا ن في الصلح  
عارية يصح

مطلب اذا قال جميع مالي  
لزوجتي فهو هبة فلا بد من  
التسليم

مطلب جميع ما يعرف  
أوما ينسب الي لفلان فهو  
اقرار

وكال عقله ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فمات الرجل وترك  
 ابنه فاذى الابن ان ذلك تركه ابيه قال أبو القاسم الصغار ان علمت المرأة ان جميع ما أقر به  
 الزوج كان لها يدع أوجهه كان لها ان تقع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يكن  
 يدع ولا هبة لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور (سئل) \* فيما اذا أقر زيد  
 في محضته وجواز أمره الشرعي اقرارا شرعيا لدى بنية شرعية أن اخته فلامنة تستحق الحصة  
 وقدرها كذا من الحنطة المزروعة في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمة ورتبتهما بالباردة  
 ومدة ثمة اخته على ذلك وقبلته، نه فهل يكون الاقرار صحيحا \* الجواب \* نعم رجل قال لفلان  
 نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب  
 الاقرار بالغلة كل ما يحصل من ريع ارض او كراها او حرة غلام أو نحو ذلك مغرب وسئل قارئ  
 الهداية رحمه الله تعالى عن شخص أقر ان لزيد في هذا القصب المزروع الصف وعلى المقر القيام  
 بمصالحه الى حين الكبر ثم في السنة الثانية خلف القصب وبنت قصب آخر فاذى زيد نصفه  
 بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر نعم كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق  
 المقر له الاصل والقرع \* (سئل) \* في جماعة أقرت في محضتهم بأن للاحق لهم مع فلانة وفلانة  
 الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتغل على اشجار قروا كه ورتبوا مخرجين الاشهاد  
 وأن ذلك لهما اقرارا، مقبولا منها فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وثمرها  
 للاختين \* (الجواب) \* نعم ولو أقر بشجرة عليها ثم كان له الشجرة بثمرها خاتمة من فصل  
 فيما يكون اقرارا بنسب أو بشيئين أو بثمن في شرح المتن للعلاني من فصل فيما يدخل في البيع ثوبا  
 \* (سئل) \* في امرأة أقرت بربع أمتعة معلومة أشبهت بها في محضتها وجواز أمرها الشرعي  
 اقرارا شرعيا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم وصح  
 اقرار الماذون بعين في يده والمسلم بغيره ونصف داره مشاعا تنوير الابصار وفي الخاتمة ذكر  
 في المتن رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره  
 بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه  
 بهذا الاقرار شيء قالوا ان أضاف المال الى نفسه أو لابان قال عبدى هذا لفلان يكون هبة  
 على كل حال وان لم يضعه الى نفسه بأن قال هذا المال لفلان يكون اقرارا وذكروا في المتن رجل  
 قال دارى هذه لولدى الاصغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال  
 هذه الدار للاصغر من اولادى فهو اقرار وصى لثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه  
 وكذا القول ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه  
 \* (سئل) \* فيما اذا أقر زيد اقرارا شرعيا في محضته وجواز أمره الشرعي ان للاحق له مع زوجته  
 هندی في جميع بناء الخانوق المعلومه ولا في جميع ما حوته الخانوق من القماش المعلوم وذلك  
 كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار المزبور \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا كان  
 زيد واضعا يده على خبينة معلومة مشتتة على غراس فاذى عليه ناظر وقف اهلى بان الخبينة

مطلب الاقرار بنصف غلة  
 البستان او العبد صحيح  
 مطلب اقر له نصف القصب  
 ثم أخلف فله الاصل والقرع  
 مطلب اقر له بشجرة عليها ثم  
 كان له الشجرة بثمرها  
 مطلب قال عبدى هذا لفلان  
 يكون هبة وان قال هذا المال  
 لفلان يكون اقرارا  
 مطلب قال دارى هذه لولدى  
 الاصغر يكون باطلا الخ  
 مطلب اقر في محضته لزوجته  
 ببناء خانوق وما فيها من  
 الاقشة يصح

٩ تغريغ على الشق الاول

من الأصل الاقل اه منه

مطلب اذا قال بنائوها

وأرضها أقلان كان البناء

والارض للمقره

٨ قوله الآن الافرار بعد  
الجملة لان صفة الان

الاعلى لا يمنع صحة القرار  
الاعلى أن يقال الآن

الدعوة قبل الاقرار

لا تمنع صحة الإقرار أم منه

وتفرد على الشق الاول

من الاصل الاوّل أيضا

ادامہ

مطالب قال أرضها لي وبناؤها

لغلان فهو كما قال ۷ تفریع

على الشق الثاني من الاصل

الاول اه منه

مطلب قال أرضها أفلان

و بناؤهای فہم المقرہ

مطلب قال ساقها بعلان  
فإن لا تلتفت في سكتها

وارضها لعلان احرفه و عافان  
نفسه من الاصل اليه اذ

المؤلف: **فريدع علي احمد بن النسي**

مطلب قال أرضنا افلان

وَسَاءَ مَا لِقَالِ الْفُلَانِ آخَرُهَا أَلَا قَوْلُ

وتفرد على الاصل الثاني

44

مطلب قال بناؤها فلان

أَرْضُهَا الْفُلَانُ آخِرُهَا هُوَ كَمَا قَالَ

طاب فيما اذا قال هذا الخاتم

في الاقصه فانه لك الخ

أرضاً وغراساً جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضي فاعتقر زيد بأن أرض الجنيبة جارية في الوقف المرقوم وأن غراسها ملكه فهل يدخل الغراس تبعاً ويكون كله للمقرلة **\*(الجواب)\*** حيث أقر أن أرض الجنيبة جارية في الوقف يكون كله للوقف المقرلة ولا يصدق المقران الغراس تابع للأرض وإنه أعلم وهاهنا أصلاً **\*(جواب)\*** أحدهما أن الدعوى قبل الأقرار لا تجمع صحة الأقرار والدعوى بعد الأقرار بعض ما دخل تحت الأقرار فتصح **\*(جواب)\*** وإنشائي أن أقراراً لإنسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز إذا عرفنا هذا **ق** فقول إذا قال بناء هذه الدار لي وأرضها فلان كان البناء والأرض للمقرلة لأنه لما قال بناء هذه الدار لي فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها فلان فقد جعل مقرراً للبناء المقرلة تبعاً للأقرار بالبناء بالأرض لأن البناء تبع للأرض **د** إلا أن الأقرار بعد الدعوى لا يجمع صحة الأقرار **و** إن قال لي بناؤها فلان كانت الأرض لميهاً وبنائها فلان لأنه لما قال أولاً أرضها لي فقد ادعى الأرض لنفسه وأدعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للأرض فإذا قال بعد ذلك وبنائها فلان فقد أقر فلان بالبناء بعدما ادعى لنفسه والأقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الأرض لأن الأرض ليس بتابع للبناء **هـ** وإن قال أرضها فلان وبنائها لي كان الأرض والبناء للمقرلة بالأرض لأنه لما قال أولاً أرضها فلان فقد جعل مقرراً للبناء فلما قال بناؤها لي فقد ادعى لنفسه بعدما أقر بالبناء والغير بعد الدعوى بعد الأقرار بعض ما تناولته الأقرار لا يصح وإن قال أرضها فلان وبنائها فلان آخر كان كما قال لأنه لما أقر بالبناء أولاً صح قراره للمقرلة لأنه أقر أرادى نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض أقره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للأقرار بالأرض فيكون مقرار على غيره وهو المقرلة الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح في المتن إذا قال هذا الخاتم لي أنقصه فإنه لك أقال هذه المنطقة لي لأجليها فإنها لك وقال هذا السيف لي لأجليه وأقال لأجليه فإنه لك أقال هذه الجبة لي لأبطانتها فإنها لك والمقرلة يقول هذه الجبة لي فأقول قول المقر بعد ذلك سطران لم يكن في نزاع المقر به ضمير للمقر ومقر المقر التمتع والدفع إلى المقرلة وإن كان في التمتع ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة أقره فله ذلك وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى خيرة من الأقرار **\*(سئل)\*** فيما إذا أقرت في حصة وحوازمه الشرعية أنه لا يستحق قبل عروها مطلقاً رأي أقرته والآل يريد الدعوى على عروها كقوله سابقاً على الأقرار المزبور فهل إذا ثبت أقراره **\*(جواب)\*** نعم كما في الخيرة فقلنا لا **\*(سئل)\*** فيما إذا كان زيد ورثة عمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم فهل عمرو عن ورثة وتركته مطالب زيد ورثة عمرو يدعي المزبور فأقر أحد الورثة بالدين وجمد الباقيون ويؤي مواريثه به وقد ضعه زيد من المقر والآل يريد الفراسد رده منه ونحوه شرعي فهل إنس له ذلك



\*(الجواب)\* نعم ليس له استرداده والله تعالى أعلم أحد الورثة أقرب الدين للمدعي به على مورثه وحده الباقيون يلزمه الدين كله يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعاً للضرورة ولوشهد هذا المقرع آخران الدين كان على الميت قبلت وهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء القاضي عليه باقراره فتحقق هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير لا على ان اذا أقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى التمرناشي من الاقرار أقول الذي يظهر أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء ولا يثبت له الرجوع بما دفعه برضاه قبل القضاء كما أفتى به المؤلف لأنه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي وانما توقف على القضاء عند امتناعه لتجميع شهادته مع آخر بما أقربه اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته \*(سئل)\* في رجل مات عن زوجتين وعن عم عصبه وخلف تركته فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بمجموعة معلومين أن المورث اوصى لهم بثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم \*(الجواب)\* اذا ثبت الوصية باقرارها فقط والعم منكر يسرى اقرارها عليهم فيؤخذ منها ما يخصها من الوصية المبرورة قال في العادة في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفاً ودعى رجل أن الميت اوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أشخاص ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما في يده وهو قول علما نارجهم الله تعالى لان المقرأ قوله بالثالث شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يد شريكه فيما كان اقراراً فيما في يده قبل وما كان اقراراً في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث ما في يده اه \*(سئل)\* في امرأة ماتت عن اخ وبن عم عصبه وخلفت تركته فأقر ابن العم بأن زيد ابن عم عصبته له في درجته فهل يستحق له نصف حصه المقر \*(الجواب)\* نعم وارث معروف اقرب وارث آخر قاسمه ما يده على موجب اقراره اذ أقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لا في حق النسب اذ فيه تحيل النسب على الغير فلو اقر بأخيه بعد وفاته صدقه المقر له الاول اقسما ما يده بحسب ما اقر ولو كذبه فلو دفع للأول بقضاء فلا يضمن فيصير ماذن كمالك فيقسم ما يده بينها ولو دفع بلا قضاء يجعل المدفوع كباقي في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقر بأنه سلم بغير حق فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مات وترك اخوين فأقر احدهما بأخ وانكر الآخر فالتقرع على الاخ المقر له نصف ما يده في قول اصحابنا وعندنا في ليل يعطيه ثلث ما يده \*(سئل)\* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما تم ظهور شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه \*(الجواب)\* نعم تسمع والمسئلة في متن التنوير في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام ويخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما تم ظاهر

مطلب أقر أحد الورثة بالدين يؤخذ منه ان وفي ما ورثه به

مطلب أقرب بعض الورثة بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب أقر أحد الورثة بوارث آخر قاسمه ما يده

مطلب صالح الوارث وأبرأ ابراء عما تم ظهور شيء من التركة هل تسمع دعواه

في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا اه وقد افتى به الخبير الرملي وقال وحيث ثبت الأصح لا يعدل اه أقول ما افتى به الخبير الرملي قدرته معاينه العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والاراء الخاص والعام وهي رسالة عاقله بسط فيها الكلام وأوضح بها المرام وقال ان للبراءة الثمانية بين الوارثين مانعة من دعوى شيء سابق عليها عينا كان أو ديناً عيائراً وغيره وحقق ذلك بأن البراءة امانة يبرأ بها من العين والدين كلا حتى اولاد دعوى او لا خصومة لي قبل فلان او هو برىء من حتى اولاد دعوى لي عليه او لا تعلق لي عليه او لا استحق عليه شيئاً وليس لي معه امر شرعي أو أبرأته من حتى او بمالي قبله واما خاصة بدين خاص كأبرأته من دين كذا أو بدين عام كأبرأته بمالي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة ببعض قصص لنفي الضمان لا الدعوى فبدعي بها على المخاطب وغيره وان كان الاراء عن دعواها فهو صحيح ثم ان الاراء لشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم يصح ولو عين مجهول فقبضت تركته مورثي كلها أو كل من لي عليه شيء أو بدين فهو برىء ليس ابراء عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار ببراءة ولا يمنع من الدعوى لمسا في الخطأ قال لا دين لي علي أحد ثم ادعى علي رجل دناسه لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه ايضا وقول الرجل هو برىء بمالي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادة قال ذو اليلديس هذا لي أو ليس ملكي أو لاحق لي فيه أو نحو ذلك ولا منازعه له حقيقته ثم ادعاه احد فقال ذو اليلدهوي فالحق له لان الاقرار المجهول باطل والثائق انما يمنع اذا تضمن ابطال حق علي أحد اه ومثله في الفرض وخزانة المفتين وفي اخلاصة لاحق لي قبله بدخل فيه كل عين ودين وصكفالة واجارة وجناية وحده اه وفي الاصل فلا بدعي ارثاً ولا كنفالة نفسي أو مال ولا دنساً أو مضاربة أو شركة أو ودعة أو ميراثاً أو عبداً أو داراً أو شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه فهذا علمت الفرق بين ابرأته أو لاحق لي قبلت وبين قبضت تركته مورثي أو كل من لي عليه دين فهو برىء ولم يخاطب بمصنوع علمت بطلان فتوى بعض أهل زماننا بأن ابراء الوارث ابراءاً عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة واما عبارة البرازية أي السابقة فأصلها معروفي الخط ومع ذلك لم يقيد الاراء فيها بكونه لعين او لا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بمالي البرازية اجتماع الصلح المذكور في المنون والشرع في مشكلة التنازع مع البراءة العامة لعين فلا يصح أن يقال فيه لارواية فيه كيف وقد قال قاضي حان اتفقت الروايات على انه لا تسبح الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان المراد به الصلح والاراء فهو قوله قبضت تركته مورثي ولم يسبق لي فيها حق الاستموية فلا يصح قوله لارواية فيه ايضا لما تقدم من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقر بان لا ملك في هذه العين عند عدم المازع ولوسلنا أن المراد من عبارة البرازية الاراء لعين فهو مبني لما في المحيط عن المسبوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المتعمدة كالتجانية والتخلصية فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والبر عن القنية

مطلب البراءة امانة واما  
خاصة بدين خاص أو عام  
او بعين

مطلب الاراء لشخص مجهول  
لا يصح وان لمعلوم يصح  
ولو مجهول

أهتق الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تبرأ المرأة منها  
وله الدعوى لأن الأبراء إنما تنصرف إلى الديون لا الأعيان اه فتعول على حصوله بصيغة  
خاصة كقوله أبرأتهم عن جميع الدعاوى معالي عليها فقتصر بالديون فقط لكونه مقيد بما إلى  
عليها وبؤده التعديل ولقد في على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحيط وكذا في الحاكم  
المصرح بعموم البراءة لكل من أبرأ أبراء عاتما وفي القنية لو أبرأه بعد الصلح عن جميع دعاويه  
وخصوماته صح وان لم يحكم بمحنة الصلح اه وفي الحاوي الحصري أبرأه عن جميع دعاويه  
وخصوماته صحيح اه وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه مالا بالارث  
فلومات مورثه قبل ابرائه لا تسمع دعواه وان لم يعلم خويعوت مورثه عند ابرائه اه ومثله  
في الخلاصة والبنازية هذا خلاصة ما حزره الشرنبلالي في رسالته المذكورة وقد عدت المولى  
تسالى على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحل بتقرير رسالة سميتها اعلام الاعلام بالحكام  
الابرأه العاتم وفقت فيها بين عبارات متعارضة ودعت ما فيها من المناقضة والذي تحررتلى  
في هذه الرسالة في خصوص مسائل أن الابن اذا اشهد على نفسه اه قبض من وصيه جميع  
تركة والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصى وقال هذه من  
تركة والدي تركها يرثها والى ولم اقضها فهو على حبه وقبيل بينته كائن نص عليه في آخر أحكام  
الصغار للاستروشي وعزى المتن في وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا  
في ادب الاوصياء في كتاب الدعوى معزى إلى المنتقى والحانية والعناية مصرحين باقرار الوصى  
بقبضه من الوصى فليس الاقرار بالمعول كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك التصريح  
أيضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما اطبقوا  
عليه من عدم سماع لدعوى بعد الابراء العام بأن الظاهر أنه استحسن ووجهه أن الابن  
لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه اه ولهذا جعل  
صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك العموم الذي اطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض  
الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة واربائه لهم فانه لا تسمع دعواه خلافا لما أفتى به الخبير الرولى  
مستند إلى ما لا يدل له كما وضحته في تلك الرسالة فلا يعدل عما قالوه لعدم النص في ذلك فالخامس  
الفرق بين اقرار الابن للوصى وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما في البنازية عن المحيط لو أبرأ  
أحد الورثة الباقى ثم ادعى التركة وأنكره ولا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة امره وبالرأى  
عليه اه ووجه الفرق بينهما ان الوصى هو الذي يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فيعذر اذا بلغ  
وأقربا بالاستيفاء منه لمجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شئ من التركة  
الا بالاطلاع وصيه القاشم مقامه فلم يعذروا بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه بذلك  
الرسالة ففيها الكفاية لذوى الدراية والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ في امرأة ماتت عن أم  
واخت شقيقة وخلفت تركة مشتملة على امة وأوان أشهدت الاخت المزبورة على نفسها  
بعد قبضة بعضها انها اسقطت حقها من بقية ارث اختها وتركها لاقتها المزبورة فهل لا يصح

الاسقاط المذكور (الجواب) في الارث جبري لا يسقط بالاسقاط (سئل) فيما اذا اقر  
 رجل لانه بشي وثبت عند الحاكم انه اقر في حخته وسلامته وحكم القاضي بخصه الاقرار  
 في الصحة ونفذ حكمه فاض آخر ومات المقر فادعى وارث آخر ان اقراره كان في المرض وهو مختل  
 العقل ويقول ان له بينة على ذلك فهل تسع هذه الدعوى وقبل البينة عليها بعد الحكم السابق  
 أم لا (الجواب) لا تسع هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت انه حكم شرعي كنه  
 الفقير، عرفة الله عنى عنه اقول هذا حيث وجد الحكم بانه في الصحة مستوفيا شروطه  
 بان ادعى الابن المقر له عند الحاكم بان هذا الشيء له وان اماه اقر له بذلك فانكر الاب او من يقوم  
 مقامه ذلك وادعى ان اقراره الزور في حال اختلال عقله فثبت الابن بالبينه انه في حال الصحة  
 والاصح والكتابة في الصلح بانه اقر له في حال صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية  
 لا يكون حكمنا نعم لو عارضت شهود الصحة وشهود المرض فشهود الصحة اولى كما ترى الشهادات  
 (سئل) فيما اذا كان لثمن حانوت جارية في ملكه وفي ثوبه زيد بالثمن اطلق من وصيه  
 الشرعي عليه ويدفع اجر ثوبه الوصيه المزبور كل يوم وجرى على ذلك مدة تزيد على خمس سنوات  
 قام زيد الآن يدعى ان الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استيجاره اقرارا بان لملك له فيها  
 فلا تسع دعواه المزبورة (الجواب) نعم وكذا الاستيثار والاستيداع والاعارة والاستيثار  
 والاستيثار ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بلك ذي اليد فبمع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة  
 او وصاية لانتاقض شرح التنوير للعلا في من الاقرار اقول كتبت هنا فيما علمته على شرح  
 التنوير بما نصه قال في التنزيلانية كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للباشر متفق عليه  
 واما كونها اقرارا بالملك لذى اليد فبغير رواية واثان على رواية الجامع فبعدم الملك لذى اليد وعلى  
 رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في القصرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية افادة الملك  
 فاختلف الصحيح للروايتين وبني على عدم افادته ملك المدعى عليه جواز دعوى المقر بها  
 لغيره اه ونقل الساجاني عن الاقرى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر  
 الرواية اه قلت فغنى به لترجمه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح (سئل) فيما اذا اقال رجل  
 لجماعة ان طلق زوجته ويحق بكن لها عندى كذا من الدراهم ويريد الان طلاقها  
 فهل اذا طلقها لا يلزمه دفع المال (الجواب) نعم لان تطبيق الاقرار بالشرط غير صحيح  
 كما في المتن والبر (سئل) في مستأجر بستان ابرأ مؤجره من دين له عليه على ان يؤجره  
 البستان مدة اخرى مستقبله ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة دينه فهل له  
 ذلك (الجواب) نعم ففي الكثر من مسائل مفشورة من البيع فيما يسقط بالشرط الفاسد  
 ولا يصح تعليقه بالشرط الى ان قال والاراء عن الدين اى لانه تملك من وجه حتى يرتد بالرد  
 وان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبرا بالتعليك فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علمه  
 بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فانت برىء من الدين لقولهم ان التعليق به تغيير المح  
 مهر (سئل) في ذمية هلكة عن زوج وبنت منه وان واخت شقيقتين ذميتين وخلفت

مطلب الارث جبري لا يسقط  
 بالاسقاط

مطلب اذا ثبت ان الاقرار  
 في الصحة لا تسع دعوى انه  
 في المرض

مطلب الاستيثار والاستيداع  
 اقرار بلك ذي اليد

مطلب تطبيق الاقرار بالشرط  
 غير صحيح  
 مطلب تطبيق الراء بالشرط  
 لا يصح الا بشرط كائن

تركها فأتى الأفع والاخت أنهما قبضتا من الزوج ما خصهما بالارث من اختها المالكه ثم ادعى  
 انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور وأنهما لم يقبضا شيئا من تركها فهل يحلف المقر له انهما لم يكونا  
 كاذبين في اقرارهما **\*(الجواب)\*** نعم أتقر رجل بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقدرت  
 حلف المقر له على أن القرما كان كاذبا فيما أتقر به وأست بمطل فيما تدعيه عليه كزمن شتى  
 القرائض فأقار أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وجمعه في الملتقى بقوله ولو أقر  
 بحق اه وسئل قارئ الهداية عن رجل اشترى شيئا وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد قبضه  
 ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع انني أقدرت  
 بذلك ولم اكن رأيت المبيع وكذبه الباع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة  
 به فان حلف لم يفت الى انكار المشتري وان نكل فلا يشتري الرذاه واجاب أيضا بذلك  
 في الخيرية بجواب نظما **\*(سئل)\*** فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن ميمون معلوم أقدرت  
 بقضه منه ثم ماتت عن ورثه طلبوا تخلف زيد المزبور أن مورثتهم هذا لم تكن كاذبة  
 في اقرارها فهل تجاب الورثة الى ذلك ويحلف زيد كما ذكر **\*(الجواب)\*** نعم أقول قال  
 في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه أقدم ادعى انه كاذب في اقراره فعند  
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف رحمه الله  
 تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت  
 الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا أمر الوافي  
 المقر له يلزمه فاذا انكر يستغف اه وفي الزبلي يحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس  
 وكثرة الجداول والخبايا وهو يضرر والمذمى لا يضره اليمن ان كان صادقا فيصالحه اه  
 والله تعالى اعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان لامرأة بذمة اخيه اريد مبلغ معلوم من الدراهم  
 فأبرأته منه ومن كل حق ابراء عاما شرعا مقبولا من زيد ثم أتقر زيد بالمبلغ المزبور لها فهل يكون  
 الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء **\*(الجواب)\*** نعم أفبرأ الدين بعد الابراء  
 منه لا يلزمه اشباهه في الاقرار وفي الساقط لا يعود أمول وهذا بخلاف الاقرار بالعين بعد  
 أن أبرأه خصمه ابراء عاما فان الاقرار صحيح فيؤثر بدفع ما أقربه من العين لا مكان يتحدد الملك فيها  
 مؤاخذه له باقراره وتفصح بالكلام على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين  
 لكونه وصفا قد سقط فلا يعود كذا أفاده الشرنبلاني في رسالته تنقي الاحكام **\*(سئل)\***  
 في المفلوج اذا بقي كذا أكثر من خمس سنوات ولا يزاد كل يوم ولا يغير حاله فأقر فيه لبعض  
 ورثته يعني وبدين معلومين لدى بيعة شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذات  
**\*(الجواب)\*** نعم وتقدم قهلا في البيوع **\*(سئل)\*** فيما اذا أقدر زيد في صحته بأن عليه  
 وفي ذمته وبذمة أخيه عمرو مبلغا معلوما من الدراهم لكن و كان عمره جاضا معه في مجلس  
 الاقرار ساكتا كما يفكر الا أن يطالب عمر بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكونه فهل ليس له  
 مطالبته به ولا عبرة بزعمه **\*(الجواب)\*** نعم الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون

مطلب اذا أقر بحق ثم ادعى  
 انه أقر كاذبا يحلف المقر له

مطلب اذا باع العتار بمن  
 معلوم من أحد ورثته وأقر  
 بقضه ثم ماتت عن ورثه  
 آخرين ينكرون ذلك

مطلب أبرأ من الدين ثم أقر له  
 به بطل الاقرار

مطلب اقرار المفلوج المتناول  
 صحيح

مطلب أقر على نفسه وعلى  
 أخيه وأخوه ساكت  
 لا يلزمه

مطلب أقدم ادعى الغلط  
 والخطأ لا يسع

غيره (سئل) فيما إذا أقر زيد لمعروف ببلغ معلوم من الدراهم ديناً عليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة (الجواب) نعم يؤخذ بأقراره المذكور في هذه الحالة وإذا أقر بشئ ثم ادعى النسخ لم يقبل كما في الخاتمة إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما يقتضيه الفتى ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والعقنية انشاء من كتاب الأقارب يعني لا يقع ديانة وبه صرح في القصة منع آخر الأقرار ومنه في العلائي (سئل) فيما إذا برهن على قول المذكي أنه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع المزبور (الجواب) نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستبراء قبل كتاب الأقرار (سئل) فيما إذا أقر رجل في مرض موته بأرض في يده أسواق كيف المحكم (الجواب) ان أقر بوقف من قبل نفسه في الثلث كمرضى بقرعة في عبده أو بقرعاً به صدق به على فلان وإن أقر بوقف من جهة غيره فإن صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل وإن أقر بوقف ولم يبين منه أرض غيره فهو من ثلث المال جواهره النواوي (سئل) في رجل أقر في صحته أن يذمه لانيته الصغيرة كذا من الدراهم استدانته من مالها ثم مات عنها وعن ورثة آخرين فهل صح أقراره (الجواب) نعم قال في التذير والأقوال الرضيع صحيح وإن بين المقر سبباً غير صالح منه حقيقة كالإقراض (سئل) في امرأة أقرت في صحتها أن جميع ما هو داخل منزلها لابنها الصغير وقبل أبوه ذلك وصدقهها ثم مرضت ومات عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الأقرار المزبور صحيحاً (الجواب) يصح هذا الأقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة (سئل) فيما إذا كان لزيد حصصة معلومة في ربع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمر يستحق الحصصة المزبورة مدة معلومة دون بوجه صحيح شرعي أقراراً لشرعياً الذي يثبت شرعية فهل يكون ربع الحصصة المزبورة للأقر له مادام المقر حياً في المدة المزبورة (الجواب) يصح الأقرار المذكور والمسألة في الخصاص أقول وبسطاً الكلام عليها في كتاب الوقف (سئل) في ذمي هلك عن وثقة وتركه مستغرق بدين عليه لحجامة معلوم وله دين على ذمي مثله يزعم أن الهالك أبرأه عن الدين المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الأبراء غير جائز (الجواب) نعم كما في تنوير الأبصار والعروة الوثقى (سئل) فيما إذا كان لاتباع مبلغ معلوم من الدراهم بذهبة معهم ولم يوصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذكور وال حال أن المبلغ لم يجب بعقد الأم فهل يكون الأبراء غير صحيح (الجواب) حيث كان المبلغ المذكور غير واجب بعقد الأم الوصي المرقومة فأبرأها غير صحيح وظافاً لها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولا به تبرع في حق الصغيرة فلا يجوز كافي أدب الأوصياء وغيره (باب أقرار المريض)

مطلب برهن على قول المذكي  
أنه مبطل في الدعوى يقبل  
مطلب أقر في مرضه بأرض  
في يده أنها وقف الحج

مطلب الأقرار للصغير  
بالدين صحيح

مطلب أقرت بأن جميع  
ما في منزلها لابنها الصغير  
وصدقها أبوه

مطلب أقر بربع حصصة  
من الوقف بأنه يستحقها  
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين  
مستغرق لا يصح إبرأؤه  
مدونه في مرضه

مطلب إذا أبرأت الأم  
الوصي مدينون الأيتام عن  
دين لم يجب بعقد الأم يصح

باب أقرار المريض

مطلب باع في الصحة وأقر  
في مرض موته باستيفاء أكثر  
الدين

طالب لا يصح اقرار المريض  
بقبض دين له على وارثه

سوى ذلك فهل يكون اقراره باسداء الثمن من غيره وسعه حائرين (الجواب) نعم انزل  
ويأتي قتل المسئلة قريبا (سئل) فيما اذا كان لامرأة بذمة زوجها زيد مبلغ معلوم من  
الدرهم بسبب دين ومهر معلوم مؤجل فاقرت في مرض موتها بقبض الدين والمهر المذكورين  
فماتت عنه وعن ورثته لم يميزوا الاقرار بالمرور فهل يكتفى بكون الاقرار بالمرور غير حائز  
(الجواب) نعم ولو للمريض دين على وارثه فاقر بقبضه لم يميز سواء وجب الدين في صحته  
أولا على المريض دين أو لامرأة اقرت بقبض مهرها فلو ماتت وهي زوجته أو بعدته لم يميز  
اقرارها والابان طلعا قبل دخوله حازم جامع الفصولين (سئل) في مرضه مرض الموت  
ايرأت فيه زوجها من دين لها بذمته ومن مؤخر صداقتها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها  
المذكور عنه وعن ابن وبنت من غيره لم يميزوا الابراء المذكور فهل يكون الابراء غير حائز  
(الجواب) نعم قال في التنوير اراؤه مدينه وهو مدين غير حائز لا يجوز ان كان  
اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز له طلقا سواء كان المريض مديونا أو لا للتمتع اه مريض ابرأه  
من دين له عليه اصلا أو كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز اراؤه  
الاجنبى من دين له عليه الا ان يكتفى بالوارث كميل عنه فلا يجوز اذ يبرأ به ولو كان  
الاجنبى والاقبال عن الوارث جاز اراؤه من الثلث ولم يميز اقراره بقبض شئ منه اذ فيه براءة  
الكفيل فعلى الوارث وفيه عن الجامع اقراره ابرأ فلانا في صحته من دينه لم يميز اذ لا يملك انشاء  
الحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك انشاء فملك الاقرار به ومزأن اقراره لوارثه  
لم يميز حكاية ولا استدعاء ولا اجنبى يجوز حكاية من كل ماله واستدعاء من شئ اه وما عراه  
الى الجامع نقله في البدائع ايضا وقال في نور العين وقوله اذ لا يملك انشاء للحال بخلاف لماسر  
آفغان من قوله وجاز ابراء الاجنبى اللهم الا ان يخص عزم القدرة على الانشاء بصورة كون فلان  
وارثا وبصورة كون الوارث كميل لفلان الاجنبى في اطلاق كلامه نظرا ويكون في صحته ابراء  
المريض اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله بخلاف اقراره بقبض الخ يضافه  
ما في الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الشئ الا بقدر الثلث فلعل في هذه المسئلة روايتين  
أو أحد ما في الكتابين سهو والظاهر أن هذا أصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول يؤيد  
ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف درهم قرض أو من فاقرت في مرضه بقبضه ثم مات  
يصدق ويثله لولا ع في مرضه أو قرض فان واما له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقر  
فيه بقبضه فلو لم يكن دين عليه يصدق لوله عليه دين الخ ثم ان الذي يظهر لي في الجواب عن  
مسئلة الراء المارة ان الراء نافذة من ثلث المال اذ لا يخفى انه تبرع بلا عوض وقد صرحوا  
بان تبرع المريض من الثلث فقوله في مامر وجاز ابراء الاجنبى أى من الثلث وقوله اذ لا يملك  
انشاء الحال أى من كل ماله وهذا الجواب أحسن مما تقدم ثم رأيت ذات مصرح به  
في الجوهره حيث قال وان قال المريض قد كتبت ابرأت فلانا من الدين الذى علىه من صحى  
لم يحرلانه لا يملك البراءة في الحال فاذا استندها الى زمان متقدم ولا يعلم ذلك الا بقوله حكما

مه لا يجوز ابراء المريض  
وارثه وكذا الاجنبى  
ار كان المريض مديونا  
قوله الكفيل لعله الاصيل  
اه منه

قوله اذ لا يخفى قال في  
الجوهره واعلم ان تبرعات  
المريض تعتبر من الثلث  
حكاه في العلق والتدبير  
والحاشية فيمالا يتبين فيه  
والا برء من الدين واشباه  
ذلك اه منه

بوجودها في الحال فكانت من الثلث اه والله الحمد لكنه مخالف لقوله فيما روي عن الاجنبي  
 يجوز حكايته من كل ماله واستداء من ثلثه وسند كفي جواب السؤال الآتي تمام الكلام على  
 ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات ظاهرة متناقضة منها ما روي عنها في الخلاصة  
 ان المريض اذا اقربا يستفاه دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة أولا اه  
 ومثله في الولوالجية فهذا ايضا مخالف لما روي من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث  
 ومثله ما في الخلاصة ايضا ولو اقرب قبض دين له مكان في المرض صدق من الثلث ويخالفه  
 ما في الحاشية لو باع المريض عبدا من ماله من اجنبي ثم اقربا يستفاه الثمن صح من جميع  
 ماله اه ومنها ما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقربا يستفاه دين اقربته في مرضه لا يصح لو  
 عليه دين صحة والا جاز اه فقوله والا ما يقتضي ان يصدق من كل المال لان الثلث فقط  
 قال في نور العين ولعل في هذه المسئلة ايضار وايضا او احد قوله سهو والله اعلم اه وقد علمت  
 قوله المار الظاهر ان هذا اي تصديقه من كل المال اصح ولكن فيه تفصيل قال شيخ مشايخنا  
 الساجي وفي البدائم فان اقربا المريض باستفاه دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه  
 دين الصحة أولا وان اقربا يستفاه دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال  
 لا يصدق في حق غرماء الصحة ويصدق في حقهم فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر  
 اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط ويظهر في العمل بما في الخلاصة فيها  
 فيه تهمة اه كلام الساجي ومن خطه نقلت واراد بالتهمة ما اذا قامت قينة الدالة على ان  
 مراده اضرار الورثة أو القرماء واه كاذب في ذلك الاقرار ويؤيده ما في حاشية البري عن  
 التترخانة شهدت المرأة شهودا على نفسها لانها أو اخها تريد بذلك اضرارا لزوج أو أشهد  
 الرجل شهودا على نفسه بحال لبعض الاولاد يريد به اضرارا لباقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك  
 وسعهم ان لا يقبلوا الشهادة الخ ولا يخفى ان المراد الاشهاد في حال الصحة اذا الاقرار في المرض  
 للوارث غير صحيح أصلا ولو شهد الشهود به لمحت سوغوا للشهود عدم الشهادة فيما اذا قصد  
 المقر اضرارا له جور فيفتي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له عليه  
 قينة ظاهرة ومثله ما اذا اقربا المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون  
 بطريق الابراء أو الوصية فينبغي نفاذه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا  
 غاية ما تخرجني هذا المقام وما في قربانيه مزيد كلام والله تعالى اعلم (سئل) في مرض  
 مرض الموت اقربا لاجنبي بقرض معلومة لم يعلم تملكه لها في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات  
 عن ورثة وتركته فهل يصح اقراره من كل ماله (الجواب) نعم والمسئلة في اخبرته من عليه  
 دين الصحة فاقرب في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بان قال  
 مضاربة أو أمانة أو ودعية أو غصبا يقدم دين الصحة عمدا عينا في بدرج اقربها الرجل ولم يكن  
 بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما  
 ولا تحمل لقوله وان اراد المقر هذا الاقرار تملكها قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس بتمليك

مطلب في اقرار المريض  
 للاجنبي



خاتمة اقراره بدین لاجنبی نافذ من کل ماله بأثر عمر رضی الله عنه ولودین فکذلك اذا اعلی  
تلك له في مرضه فيتقيد بالتلذذ كره المصنف في معبته فليحفظ علانی علی التنوير وعبارة  
معین المفتی لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر الرجل في مرضه لغیر وارث فانه يجوز  
وان احاط ذلك بحاله وان اقر لوارث فهو باطل الا أن يصدق الورثة وهكذا في عامة الكتب  
المعتبرة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول العمدية ان اقرار المريض للوارث  
لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقارره للاجنبی يجوز حكاية من جميع المال وابتداء من ثلث  
المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهما بأن  
يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقراره وفي الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه  
من الوجوه أن ذلك الذي أقربه ملك له وانما قصد انخراجه في صورة اقراره حتى لا يكون في ذلك  
منه ظاهرة على المقر له كما يقع لبعض أنه يتصدق على فقير يقرضه بين الناس واذا خلاه  
وهبه منه أو ائتمل بحسده على ذلك من الورثة فيحصل منهم ابتداء في الجملة بوجه ما وأما الحكاية  
فهي على حقيقة الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت ومما شهد  
لصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه في فصل اقرار المريض وتبرعائه اقر المحقق  
بعد في بداية فعلان ثم مات الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان  
اقراره متردد بين أن يموت الابن أو لا فيبطل وبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالإقرار  
المتداني المرض قال فهذا كالتصريح على أن المريض اذا اقر بعين في يده للاجنبی فانما يصح  
اقراره من جميع الماله لم يكن غلته اياها حال مرضه معلوما حتى أمكن جعل اقراره اظهارة  
فاذا اعلت ملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث المال قال وانه حسن من حيث  
المعنى اه قلت قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف ما اطلقوه  
في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغیر وارثه صحيحا مضيقا وان احاط بماله  
والله سبحانه أعلم اه كلام معین المفتی لصاحب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار  
المريض لاجنبی صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض  
كما اذا علم أن ما أقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك  
فلان الاجنبی دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقرب الشيء لغیره  
اضرار الورثة فاذا علم ذلك تقيد بثلث ماله وهو معنى قول الفصول العمدية وابتداء من ثلث  
ماله لكن انت خبير بأن المعتقد أن الاقرار اخرا لا تملك وان المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر  
برضا ولا ليجل له اخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنوع أو هبة وان كان يحمله بأنه ملكه  
بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره  
وانه قصده ابتداء تملك فالنظر الى الديانة لا يملك المقر له شيئا منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر  
الشرع يصح كونه بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لاننا نحن صدقنا في اقراره في ظاهر  
الشرع لزم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون والشرح نفاذ الاقرار

قوله باض علماء عهدنا  
الحج هو العلامة شيخ  
الاسلام على القدسي فان  
هذا الجواب له اجاب به على  
سؤال من التمرناشي صاحب  
التنوير كان نقله انخير الرطلى  
في حاشية الفصول اه منه  
مطلب مهم في تحقيق اقرار  
المريض لاجنبی حكاية  
وابتداء

المرض اذا وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لان الهبة في مرض الموت في معنى الوصية ولو الهبة اه منه

لا اجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في القنية شيء من الحسن لان حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا ان يجعل الاقرار المربوع على الهبة وهي في المرض وصية ولكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرحوا به وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي او ما ملكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه والاصل ان معنى اضاف القرية الى ملكه كان هبة ثم قتل عن المنع اقرارا آخر معين ولا ينفقه لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تملكيا لا ينبغي الثاني فبراعى فيه شرائط التملك اه فعلى هذا قولهم الاقرار اخبار لا تملك اغنا هو حيث لم يصف القرية الى ملكه او لم يكن معلوما بأنه ملكه والاحصل التنافي بين كلامهم وكتبنا هنا فيما علقته على التنوير من وصايا النهاية مانصه وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى فلان فهو وصية ولو قال فلان سدس في دارى فاقرا لانه في الاول جعل سدس دار جميعها وضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس الذي ساء فلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملوكا فلان قبل ذلك فيكون اقرارا اما لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفا لبعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استعسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن جعل ما ذكره على الوصية حيث كان المقر في ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما عرفت وهذا كله ايضا حيث اضاف ما اقر به الى نفسه لقوله دارى او عدي فلان بخلاف قوله هذه الدار او اعدا فلان ولا يمكن معلوما للناس بأنه ملك المقر فانه حيث لا يمكن جعله على التملك بطريق الهبة او الوصية لانه يكون مجرد اقراره وهو اخبار لا تملك كما في المتن والشروح لكن بهذا المقرر يظهر ان ما ذكره في معنى المعنى عن القنية لا يمكن جعله على التملك لان اقراره وهو صحيح بعد في رأيه بأنه فلان اقرار مجرد فانه ليس فيه ما اشترط لجعله تملكيا هبة او وصية لانه انما علم تملكه في مرضه عند موت أبيه والشرط كونه ملكا له وقت الاقرار واصله انه الى نفسه حتى يمكن جعله تملكيا بطريق الهبة او الوصية لا يقال يصح اقراره وان لم يكن في ملكه قولهم يصح اقرار الشخص بمال مملوك للغير بلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه مرة من الزمان فلماذا على نفسه كافي التنوير وشروحه لا تاتى قول هذا في الاقرار على سبيل الاخبار الذي ينفذ من كل المال وكلام القنية مبني على انه انشاء تملك ابتداء ولذا قد عارضه بكونه من الثالث اللهم الا ان يقال ان اقراره هذا الاجنبي كان اخبارا في حال صحته لكنه لما دخل العبد في ملكه وعومر بضع وزمه تسليمه الى المقر له في تلك الحالة اعتبر تبرع في المرض بتقيد بالثالث لو منح القرية الدالة على انه اراد التبرع به للمقر له لكنه منع نفاذه في وقت الاقرار فادام ملكا أبيه له فلما انتقل الى ملكه زال المسانعة فنذرت تبرع والتبرع في المرض بتقيد بالثالث هذا غاية ما وصل اليه فلهي التماضر في توجيهه عبارة القنية فتأمله والذي يظهر لي في تأويل عبارة الفصول الهادية

غير مأمور هو أن المراد بالاقراء بالاراء عن الدين يعني اذا أقر المريض انه أبرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يسند الأبراء الى حال الصحة ويقول قد كنت أبرأته عنه وان صحیح ولا ابتداء بأن قصد ابراءه عنه الآن ولما الاجبني فانه اذا حكى انه أبرأ في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابراءه عنه أي قصد بذلك الاقراء انشاء الراء الآن لا على سبيل الحكاية يجوز من الثلث لانه تبرع لكن تقدم في جواب السؤال السابق عن جامع الفصولين والبدائع اذا اقرانه أبرأنا في صحته من دينه لم يجز اذا لا يملك انشاء للعالم فكذا الحكاية الخ وقد مناعن الجوهرية التصريح بأن المراد لم يجز أي من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقراره ابراءه الاجبني بين كونه حكاية أو ابتداء حيث ينقد كل منهما من الثلث فقط بخلاف الاقراء فيبض الدين منه فانه من الكل كما مر وحيث قد في الفصول العبادية من التعصيل بخلاف لذلك فيكون في المسئلة قولان والظاهر تقديم ما في البدائع والجوهرية كقولها من الشرع فتأمل والله تعالى اعلم **\*(سئل)\*** في مرضه مرض الموت أقرت فيه لاختها الغير الوارث لها مبلغ معلوم من الدراهم وأن ذلك لزم ذمتها له من جهة قرض اقترضته منه وماتت عن اولاد وعن زوج وخلفت تركته فهل يصح الاقراء المذكور وان لم يجز الوارث **\*(الجواب)\*** نعم أقر بدين لغير وارث يجوز وان احاط وان لوارث لا الآن بصدقة الورثة أو بدين من زانية اقراره بدين لاجبني فانه من كل ماله واخر الارث به ودين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف قدما على ما أقربه في مرض موته ولو ودعته والسبب المعروف ككساح مشاهد بغير المثل ويسع مشاهد كذلك واتلاف كذلك تنويره مثله في الملقى واذا أقر الرجل في مرض موته بدين وعليه دينون في صحته ودينون لزمته في مرضه بأسباب معلومة فدين الصحة والدينون المعروفة الاسباب متقدمة هداية ومثله في البعر **\*(سئل)\*** في مرض مرض الموت أقرته بأن في ذمته لزوجه كذا من الدراهم مهر أمثولها وصدقته فيه ومات عنها وعن ورثة غيرهم لم يصدقوا على ذلك وخلف تركته وهي عمر يؤجل فامثل المبلغ المذكور فهل يكون الاقراء المذكور صحيحا **\*(الجواب)\*** نعم والمسئلة مذكورة في نكاح جامع الفصولين آخر الكتاب وكذا في الفصول العبادية وكذا في تناوي الخير الرمي اقول وفي الباب الثالث من اقرار الزانية في الاقرار في المرض اقراره لها بغيرها الى قدر مثله صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول قال الامام طهري الدين وقيل جرت العادة بمنع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعترف هي بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثله وان كان الظاهر انها استوفت شيئا ثم قال في الزانية أقرته لامرته التي ماتت عن ولدي بدهر مهر مثله وله ورثة آخر لم يصدقوا في ذلك قال القاضي الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لانه المصالح هنا بعد موتها استيفاء ورثتها أو وصيها المهر بخلاف الاول اه **\*(سئل)\*** فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم صدقة زيد ثم مات انسان من الاولاد المذكورين عن جد لاب يدعي أن المرأة

مطلب أقرت لاختها الغير الوارث بدين يصح

مطلب أقر لزوجه بمؤخر مهرها يصح

أقرت في صحته أن الدين المزبور لا ولادها إلا خرين وأن اسمها في صلب الدين عارية ولا ينه له  
على الاقرار في الصحة والزوج يتكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض موتها فهل يكون  
القول للزوج بينه في ذلك أم لا \* (الجواب) \* البينة على مدعى صدور ذلك في الصحة  
والقول لمن يدعيه في المرض بينه اذا الحاد بضاف الى اقرب اوقاته كما فتى به الخبير الولي  
في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه  
في المرض بينه اذا الحاد بضاف الى اقرب اوقاته والله أعلم \* (سئل) \* في مرضه باع  
أمنعة معلومة لها من اجني بعباياتا شرعا بمن معلوم من الدراهم هو عن مثلها ثم أقرت في مرضها  
المزبور باستيفاء عنها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك \* (الجواب) \* نعم  
أقول قد عرفت اختلاف العبارات في صحة الاقرار قبض الثمن هل ينقد من الثلث أو من الكل  
وأن الذي في الخانية نفاذ من الكل وقيد في السؤال بقوله بمن المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت  
من الثلث وقوله ولم يكن عليها دين لم ينفذ منها من انه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض  
بدل المحاباة وما لا يصدق في حق غرما الصحة \* (سئل) \* في امرأة أقرت حال تلبسها بالخاض  
أن لغفلان الاجني بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لدى بينة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور  
فهل يكون الاقرار للمزبور صحيحا \* (الجواب) \* نعم والمستثنى في اقرار الخانية والاقرور وبه  
النص \* (سئل) \* في رجل باع في مرض موته حصاة معلومة من غراس معلوم من شريكه  
فيه الاجنبيين عنه بمن معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محبط بتركه فهل يقال  
للمشركين امان تمام القيمة أو قسمها البيع \* (الجواب) \* قال في المجامعة من اول باب البيع  
ما فاضه المريض الذي عليه دين محبط بماله اذ باع عينا من اعيان ماله من اجني بغبن يسير  
لا تصح المحاباة عند الكل اجازت الورثة ولم يميزوا ويقال للمشتري ان شئت فبلغ تمام القيمة  
وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثلث اه فحصل  
بما ذكرنا الجواب وقد أتت العلامة الشيخ خير الدين في هذه المسئلة في موضعين في البيوع  
\* (سئل) \* في مريض مرض الموت باع فيه لاشته دار معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل  
يكون البيع والاقرار للمزبوران غير صحيحين الآن تجزير الورثة \* (الجواب) \* نعم أقول اطلق  
عدم جواز بيع المريض من وارثه فشمهل ما لو كان بمن المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين  
بخلاف الاجنبي كما عرفت اقال في الفتاوى الخيرية من كتاب الاقرار وأما البيع فلا يجوز اقال  
في جامع الفصولين اعطاهما يتناوض مهر مثلها فيجزأ البيع من الوارث لم يميز في المرض ولو بمن  
المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي انه يتوقف بيع المريض  
من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن الخانية لا يصح اقرار مريض مات فيه قبض دينه  
من وارثه ولا من وكيل وارثه ولو كفل في صحته وكذا لو أقر بضمه من اجني تبرع عن وارثه \*  
وكل رجلا لبيع شيء من فباعه من وارث موكله وأقر قبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله  
قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل

مطلب البينة على مدعى  
الاقرار في الصحة والقول لمن  
يدعيه في المرض بينه  
مطلب باع في مرضها  
وأقرت قبض الثمن ولا دين  
عليها يصح من كل المال  
مطلب أقرت في حال تلبسها  
بالخاض لاجني بدين يصح  
مطلب في بيع المريض بها  
فيه محاباة  
مطلب باع لاشته وأقر قبض  
الثمن لا يصح الا باجازه بقية  
الورثة  
مطلب يتوقف بيع المريض  
من وارثه على اجازة بقية  
الورثة  
مطلب لا يصح اقرار المريض  
قبض دينه من وارثه  
أو كفل وارثه الخ قوله وكل  
رجلا أي وكل المريض رجلا  
صحيحا والضمير المستتر في  
باعه لرجل الوكيل وفي  
أقر للوكيل اه منه

انه قبض الثمن من المشتري اى الذى هو وارث الموكل وجد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقتر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكتفى بطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضها اولى \* مريض عليه دين محبط فاقتره قبض ودية او عارية او مضاربة كانت له عند واثقه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة اى موثره المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث اه \* (سئل) \* فبماذا اقترنيد في حال مرضه ان لاحق لمع زوجته وأولاده منها في جميع الدارين الكاثنتين في محل كذا وانهم يستحقون ذلك دونه من وجه صحيح شرعى وان لاحق لمع بنته من جهاز وقاش واوان وصبنى ولحف وورش وانهم استحق ذلك دونه وانه لا يستحق قبل زوجته وأولاده حقا مطلقا وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بها بعد موت مضمونها ويكون الاقرار صحيحا (الجواب) \* نعم والاقرار المصدربالنفي صحيح نافذ سواء كان في الصحة او في المرض على ما عليه المتأخرون من أهل المذهب والله اعلم كتبه الفقير على الهامدى المفتى بدمشق الشام الجواب ما به المرحوم الوالد ابا روق الله تعالى روحه في غرفات الحبان وأسبغ عليه سعائب الغفران كتبه الفقير حامداً للفه ادى المفتى بدمشق الشام اقول هذا الجواب غير محذور وفي اطلاقه نظر كما سطره وقد بر (سئل) في مريض مرض الموت اقربيه انه لا يستحق عند زوجته هند حقا وأبرأ ذمتها من كل حق شرعى ومات عنها وعن ودة غير ما له تحت يدها اعيان وله ذمتها دين والورثة لم يجزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح \* (الجواب) \* نعم مريض له على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليك شئ فمات جاز اقراره قضاء لادبائه ولو قالت مريضة ليس لي على زوجي صدق لا يبرأ عندنا خلافاً لما سافى لان سب المهر وهو النكاح مقطوع به بخلاف المسئلة الاولى لجوار ان لا يكون عليه دين جامع الفصولين من هبة المريض وفيه مريض أبرأ وارثه من دين له املا أو كف لا يطل وكذا اقراره بقبضه واحتماله به على غيره وجاز ابرأه الاجنبى من دين له عليه الا ان يكون الوارث كفيلاً عنه فلا يجوز اذ يبرأه ولو كان الاجنبى هو الكفيل عن الوارث جاز ابرأه من الثلث ولم يجز اقراره بقبض شئ منه ساذ فيه براءة الكفيل اه وقال في الحاوى القدسي واذا أراد المريض مرض الموت أن يصح ابرأه للغير فانه يقول ليس لي عليه دين ولو قال أبرأته عن الدين لا يصح ويرتفع هذه مطالبة الدنيا لا مطالبة الآخرة اه وقال في التتارخانية معزى الى العيون من باب اقرار المريض ادعى على رجل ما لا وثبته وأبرأه لا يجوز براءة ان كان عليه دين وكذا وأبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين اولاداً ولو لم قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ومات جاز اقراره في القضاء الخ منع من باب اقرار المريض وعادة الشارح العلائق مع المتن وابراؤه مدينه وهو مدين غير جائز اى لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مدينا أو لا للتممة وحيلة محتمة أن يقول لاحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شئ يشمل الوارث وغيره صحيح قضاء لادبائه فترتفع به مطالبة الدنيا لا الآخرة حاوى الامهر فلا يصح على الصحيح براءة أى لظهوره

مطلب يقبل قول المريض بقبض ودية او عارية او مضاربة له عند واثقه قوله في الصحة السابقة لا يصدق الخ لا يقال ان امراره هنالك ليس اقرارا بشئ من ماله لوارثه لان المسأل للوكيل لا نقول لما كان الوكيل ترجع حقوق العقد اليه فكأنه صار ماله على انه قد يقرب بالقبض المذكور ثم يموت فيذهب الموكل ان وكيله قبض الثمن فمات محملا فيأخذ الموكل من التركة فيصير في آخر الامر اقرارا لوارثه بماله بهذا الاعتبار هذا ما ظهر لي فتأمله اه منه

مطلب في اقرار المريض لوارثه بصيغة النفي

مطلب قال لوارثه لم يكن لي عليك شئ جاز قضاء لادبائه

س قوله اذ فيه براءة الكفيل كذا رأيت في جامع الفصولين تأمله اه منه

اقوله لا يصح أى من كل ماله ليصح من الثلث كما قد مضى عن الجوهرة اولا يصح ان كان عليه دين محبط بماله كما يأتي بعده في عبارة التتارخانية اه منه

عليه غالباً الخ انتهت عبارة العلائي أقول حاصل هذه القول أن إيراد المريض لوارثه غير صحيح ولولم يكن عليه دين وكذا إقراره بلا تصديق الورثة إلا إذا كان مصدراً بالنفي كقوله لم يكن لي عليه شيء فإنه يصح قضاء فلا تسمع دعوى بقية الورثة عليه لكن هذا خاص بالدين كما قال العلامة البيري في حاشية الاشياء حيث قال عند قول الاشياء وهي الحيلة في إيراد المريض وارثه أقول هذا إذا كان على الوارث دين لا عين وفي الوالدية من الحيل ولو قال لم يكن لي عليه دين فمات لم تقبل بينة الورثة على ذلك ومضى إقراره في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز ولو كان الدين على الوارث لا تجوز برأيه اهـ وينبغي أن الورثة لو ادعوا كذب المقرآن يكون لهم تحليف المقر له هنا على قول أبي يوسف المفتي به من أن المقر لو ادعى الكذب في إقراره له تحليف المقر له وكذا الوادعي ورثة المقر كما في متى التنوير ثم اعلم أن صاحب الاشياء استبطن من مسألة الإقرار بالمصدر بالنفي جواب ما يقع كثيراً أن البنت في مرض موتها تقر بأن الامتعة الغلانية ملك أبيها لاحق لها فيها قال وقد أجت فيها ماراً بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها ثم قال إن هذا الإقرار منها بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الإقرار بالعين للوارث لأنه فيما إذا قال هذا الغلان قليلاً لم ويراجع المنقول اهـ وأقره على ذلك الشيخ محمد الغزالي في منع التفار وكذا العلائي في الدر المختار والعجب منه مع قول شيخه الخبير الرملي في حاشيته على الاشياء أن كل ما بقي به من الشواهد لا يشهد له مع تصريحهم بأن إقرار المريض بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شأناً أن الامتعة التي بيد ابنته وملكتها فيها ظاهراً باليد إذا قالت هي ملك أبي لاحق لي فيها إقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أولاً لاحق لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي تمسك النافي فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويحمله صريحاً فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره بمصر وأفروا بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال وبعد هذا البصير والتصريح رأيت شيخ شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الاشياء كلامه وكذا الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشياء والنظام فقد ظهر الحق واتضح والله الحمد والمنة اهـ كلام الخبير الرملي وتبعه السيد الحموي في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة جوي زاده كما رأيت منقولاً عنه في هامش نسخة الاشياء ورد عليه أيضاً العلامة البيري وقال بعد كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لغت ولا طاف بأفتي به من صحة الإقرار بالوارث بالعروض في مرض الموت الواقع في زماننا لان الخاص والعام يعلمون أن المقر ما لك بجميع ما حوته داره لاحق فيه للمقر له بوجه من الوجود وإنما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمة بعد هذه التهمة يا عباد الله اهـ وكذا رد عليه العلامة الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام سابقاً حيث سئل فمن أقر في مرضه أن لاحق له في الامتعة المعلومة مع بنته وملكتها فيها ظاهراً فأجاب بأن الإقرار باطل على ما اعتمد المحققون ولو مصدر بالنفي خلافاً للاشياء وقد انكروا عليه اهـ وكذا رد عليه شيخ شيخنا السايحاني وغيره والحاصل كما رأيت

مطلب الاقرار للوارث  
موقوف الا في ثلاث

هـ نقول ان العلامة جوى زاده أن الامتعة ان كانت في يد البنت فهو اقرار بالعين للوارث  
ولا شك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخبير الرولى المتقدم وصرح به ايضا في  
حاشيته على المنح وأطال في الرد على الاشياء فان قلت ذكر في الدر المختار عن الاشياء  
أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها المح وقول البنت هذا الشيء  
لا في اقراره بالامانة فيصعب وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه  
لان صاحب الاشياء ذكر عن تلخيص الجامع ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو اقر  
باعتلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة  
من مدينه ثم قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة  
أو العارية والمعنى في الكل انه ليس فيه ايثار البعض اه يعني أن الوديعة في قوله أو اقر بقبض  
ما كان عنده وديعة غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كاقراءه  
بقبض الوديعة وتؤيد هذا البحث ما تقدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين محبط فاقر  
بقبض وديعة أو عارية أو مضاربة كقولنا عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة  
الى مورثه المريض وكذب المورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره  
بامانة عند وارثه بل المراد ما قلنا سابقه لذلك فافهم رأيت من يخفى في ذلك مع أن القول  
مصرحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر من ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة  
الثالثة الظاهر أن يستغنى عنه بالامانة لان المريض اذا كان له دين على اجنبى فوكل المردن  
وارثه بقبض الدين المذكور فقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه  
فقد اقر له بقبض ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تأمل وقد ذكر في جامع  
الفصولين صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها اودع اياه ألف درهم في  
مرض الاب أو صحت عند الشهود فلما حضره الموت اقرها هلاكه صدق اذ لو سكت ومات  
ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا اقرها تلافى فأولى اه وقوله عند الشهود قيد به لتكون  
الوديعة معروفة بغير اقراره ولهذا قيد في الاشياء بقوله والمعروفة فيدل على أنه لو اقرها هلاك  
وديعة لوارثه ولا يثبت على الادعاء لا قبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير وشرحه من الخلال  
حيث قال بخلاف اقراره له أنه لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز وصوته أن يقول كان  
عندي وديعة لهذا الوارث فاستهلكتها حوهره اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره  
له باستهلاك وديعة معروفة فانه جائز فاغتم هذه التعريرات المقدمة والقوائد الفريدة  
\*(سئل)\* في مرض مرض الموت قال انه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثه  
فهل يصح ذلك \*(الجواب)\* اذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جارا الاقرار  
في القضاء ولا قبل من ورثته يثبت على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجزى  
اقراره خلاصة من الفصل الثالث من الاقرار ومثله في التباينة والتنوير \*(سئل)\* في  
مريضة مرض الموت اقرت فيه لهذا الاجنبى بمسكن معين من دار معلومة بقبولها منها وصدقتها

مطلب قال لم يكن لي على  
هذا المطلوب شيء يصح

مطلب اقرت في مرضها  
لاجنبى بمسكن من دارها  
يصح

على ذلك لدى بنة شرعية وماتت المقررة من ذلك المرض عن زوج وورثة يزعمون عدم صحة  
 الاقرار المزبور فهل يكون الاقرار صحيحا **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا مات  
 رجل عن زوجة حامل منه وعن اوين واخت شقيقة ثم مرض الاب مرض الموت وباع فيه  
 حصته شائعة من داره من ابنته وزوجته المزبورتين بمن أقر يقبضه متعاهين كان صحيحا  
 ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والاقرار غير جائز **\*(الجواب)\*** نعم قال في الاشياء  
 أقر في مرضه بشئ فقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد  
 الى زمن الصحة اه **\*(سئل)\*** في مريض مرض الموت وكل فيه اجنيا في بيع أمثلة له من  
 اجني بمن معلوم هو مثل قباعها الوكيل كذلك بيعا باثنا عشر عيا ثم مات المريض عن اولاد  
 ذكور واثنا عشر في قباع المشتري تلك الامثلة من أحد الاولاد بيعا باثنا عشر عيا بمن معلوم فهل يكون  
 البيعان صحيحين **\*(الجواب)\*** نعم قال في الثالث من اقرار البنات باثنا عشر عيا بمن معلوم فهل يكون  
 عبد او باعه الاجني من وارثه أو وحيه منه صحيح ان كان بعد القبض لان الوارث ملك الصلح  
 الاجني لامن مورثه اه **\*(سئل)\*** في مريض به داء السل تناول ذلك به مدة خمس  
 سنوات ثم أقر فيه أنه لاحق له ولا دعوى قبل أخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن  
 ورثته غيره فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا **\*(الجواب)\*** نعم ذكر في وصايا الوقفات روى  
 ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكيسانيات في رجل أسماه فابح فذهب لسانه أمرض  
 فلم يقدر على الكلام ثم أشار الى شئ أو كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الاخرس  
 ومعنى قوله طال ذلك أراد به سنة وكذا صاحب السال اذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة الصبي  
 هكذا ذكر عن أبي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في محضره وطلع فيه بعض مشايخنا  
 وطلعنه خطأ فقد وجدنا منصوفا للمريض الذي به السل فبنته وتصرفاته كسائر المرضى  
 ما لم يتناول وقصر تناول بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كمنصرفه حال الصحة هكذا  
 كان شيخنا أبو عبد الله المحرراني يقول هذا اللفظ الوقفات وهذا اللفظ أو رده في جامع  
 الفتاوى عمادة من أحكام المرضى من أول كتاب الاقرار **\*(سئل)\*** في رجل أشهد على  
 نفسه لدى بنة شرعية وهو بحال التوكل في صحة عقده انه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل  
 زيد الاجني حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وأبرأ ذمه ابراه عما شرعا مقبولا وكتب  
 بذلك مكره مات الرجل المقر عن ورثته يريدون الدعوى عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ  
 الاقرار والابراء المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة **\*(الجواب)\*** نعم اذا كان  
 المريض غير مدين قال في شرح التنوير وابراؤه مدينه وهو مدين غير جائز ان اجنيا  
 وان وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مدينا أولا للتمتع الخ وفي البنات من الثالث في اقرار  
 المريض ادعى عليه ما لا يدين او ودائع فصالح مع الطالب على شئ يسير سرا أو الطالب في  
 العلانية انه لم يكن له عليه موصوكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على  
 المدعي عليه وان برهنوا على انه كان لمورثهم عليه أموال لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا

مطلب قال صحت فعلة  
 في الصحة فهو بمنزلة الاقرار  
 في المرض

مطلب باع المريض من  
 اجني ثم الاجني من  
 وارث المريض يصح  
 مطلب في اقرار المريض  
 الذي تناول به المرض

مطلب في صحة الابراء  
 العام للاجنبي في المرض



لا تسمع وإن كان المذبح عليه وارث المذبح وجرى ما ذكرنا به من بقية الورثة أن أمانا قد صدحمانا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اه وقوله في الاشياء من كتاب الاقرار بالحرف وعلى قوله تسمع بقوله لكونه متمم في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين زيد تعاطا فقال لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهابا ولا دنيا ولا شيئا ثم مرض ومات هل تسمع دعوى وارثه أو وصيه على زيد المذكور بشئ أولا جاب لا تسمع دعوى وارثه أو الوصي بشئ كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كافي البرزانية والاشياء وغيرهما والله أعلم

\*(كتاب الصلح)\*

\*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقين وخلف عقارا تحت يد الاخوين فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرجها من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعا لمبلغ مؤخر صدقها المعلوم لها عليه وله بعض دين على الناس لم تشترط لاحد ومصدر دين الزوجة والاخون ابراء عاتق من الطرفين لدى بنية شرعية فهل يكون كل من الصلح والتضارح والابراء صحيحا \*(الجواب)\* نعم يذكر خمس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي بطله رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة بزاوية من السادس في صلح الاب والوصي وفيها من المحل المرقوم قال قلت للشافعي ما قولك فيمن مات عن اثنين ودينون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الآخر على مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لأبيهم بينهما على حالها والذي على أبيهم هو له ضمان وهو كذا درهما قال الصلح جائز وإن لم يسم ماعليه من الدين فالصلح باطل اه في المسئلة انفتى بهاء دين \*(سئل)\* فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بنية زيد طال به وكيل الورثة ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المرتب فهل يكون اقراره بالمال المرقوم \*(الجواب)\* نعم كافي الاشياء والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب الصلح والابراء عن المال تنويرا للبصار من كتاب الصلح \*(سئل)\* فيمن اذا كان لورثة رجل دين موروث لهم عنه بنية زيد فقبض بعضهم قدرا منه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل لهم ذلك \*(الجواب)\* اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الاخر فيه إن شاء أو اتسع الغريم كافي التنوير من الصلح \*(سئل)\* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بنية عمرو وقصدا لحما على بعض معلوم من الدراهم المرتب صلحا شرعيا عن اقرار وتراض وضمن بكر عمر في ذلك عند زيد ضمانا شرعيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم قال في التنوير وشرحه للعلاني الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من دين أو غضب أخذ به من حقه وحط لباقيه لا معاوضة للبراو حية ثم يصح الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف مال على مائة حالة أو على ألف مؤجله وعن ألف جيا د على مائة زيواف ولا يصح عن دراهم على ذائير مؤجله لعدم الجنس فكان

مطلب لا يصح التصاريح اذا كان على الميت دين

مطلب طلب الصلح عن المال اقرارا بالمال بخلاف طلب الصلح عن الدعوى

مطلب الدين المشترك اذا قبض أحدهم بعضه شاركه الآخر فيه أو اتسع الغريم

مطلب يجوز الصلح على بعض الدين والكفالة به

صرفا فلم يبرئ نسبة اه والمستهلة في المتون وهنا قد صالح على بعض جنس ماله عليه واما صحة ضمان بدل الصلح فاذا كره في التوبة برمن الصلح قوله وكل زيد عرابا الصلح عن دم عداو على بعض دين يذعيه على آخر من مكيل أو موزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سقيرا الآن يضمنه الوكيل فيؤاخذ بضمنه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمستهلة في الدرر وغيرها والله اعلم \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عرو فصالحه عمو عن المبلغ المذكور على مقدار معلوم من الحنطة والشعير ووجب ذلك المقدار على عمرو الى اجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في الدرر ونفصول الهمادى وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محدود على أحد التقدين أو الكيل أو الوزن كالنبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي شتى الفرائض من التوبة قبض بدل الصلح شرط ان كان دين الدين والا لا اه وفي الدرر أثناء كتاب الصلح صالح عن كحنطة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس مع أى الصلح لم يضر ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والا فلا رأى وان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح لانه حنطة يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وبقى خمسة فتفرقوا في النصف فقط لوجود المختلف في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل أو موزون فان قبض في المجلس جاز والا فلا ما عرفت اه وفي الهمادية من الفصل التاسع والعشرين عن فتاوى رشيد الدين اذا كان المذمى ديناً فصالح على مكيل أو موزون مشار إليه في المجلس أو في البيت يصح ولا بطل باقيا من المجلس بدون القبض لانه لا يوجد الافتراق عن دين دين ولو كان المذمى أو الموزون بغير عينه بطل بالاتفاق عن دين دين اه ثم قال في الهمادية وذكر الاستروشى رحمه الله تعالى رأيت في اصول الفقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رحمه الله تعالى اذا وجب لرجل على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى افترا فلم يبرئ ذلك الا في خصلته وهي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا مائة من المذمى بغير عينه جاز وان لم يقبض اه مافي الهمادية \* (سئل) \* فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته لعمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم تغاير مال شركة هنان بينهما ثم صالح زيد عرابا على مبلغ من الدراهم معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض عرو وبطل الصلح قبل التفرق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا \* (الجواب) \* حيث صالحه عن دراهم على ذناير ومقحلة يكون غير صحيح والمستلة في المتن \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن اولاد بالقبض وقام من وخلف فلاحه باعها بالقبض ووصى القاصرين من زديتين معلوم مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيداً وادعوا أن في ثمن حصتهم غبناً فاحشا وصالحهم المشتري عن ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم بالساقون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المالح بدل الصلح وليس للشريكة أن يشاركه

قوله يذعيه على آخر هكذا عبارة التوزيع وشرحه والصواب أن يقال يذعيه عليه آخر لانه انساب قوله لزم بدله الموكل اه منه مطلب اذا صالح عن دين على حنطة لم يقبضها بطل الصلح

مطلب صالحه عن دراهم على ذناير ومقحلة فالصلح باطل مطلب صالح عن عين مشتركة ليس للشريكة أن يشاركه فيه

فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان اراد المصالح أن يختص بالبدل فيه أيضا فالحله فيه  
أن يهبه الغريم قد دينه وهو يبرئه من دينه هذا اذا كان البدل من خلاف جنس البدل  
منه والا لحيلة للاختصاص ماوى الزاهدى ومثله في شرح ابن الملك وفي اخاتية من فصل  
الصلح عن دعوى المقارح لان ادعى ارضا او دارا في بدجل وقال لاهي لتناورثنا من ابينا  
فبعد الذي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه  
في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فداء عن الدين في زعم  
المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن  
أبي يوسف في رواية لشرى بركة أن يشاركه في المائة اه على أن في مسائلنا دعوى البالغ  
لا تسمع في الغبن الفاحش بدون التعريف فكيف يشارك القاصر من ادعواهم مسهوعة في  
الغبن الفاحش \* (سئل) \* فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأه عما تم ظهور شئ  
من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى الوارث المشهد على نفسه في حصته منه  
\* (الجواب) \* نعم والمسئلة في متن التتوير من الصلح به أفتى اخيرا الرولى أقول في المسئلة  
كلام طويل قد متنا بعضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع \* (سئل) \* في امرأة  
ماتت عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركته مشتهلة على دراهم فضة وخصص  
غراسات وغيرها من الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة  
المزبورة أقل من حصته من الفضة فهل يكون الصلح المزبور غير جائز \* (الجواب) \* نعم وفي  
مختصر القدوري اذا كانت التركة بين ورثة فأخرجوا أحدهم منها مال أعطوه اياه والتركة  
عقارا وهو روض جاز قليلا كان ما أعطوه أو كثيرا وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على  
فضة جازا ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي عقابة  
غيره من الاجناس ويشترط قبض ما بازاه الفضة وان كان ما أعطوه مثل نصيبه من الفضة  
أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهابا أو ذهابا فأعطوه فضة جاز سواء كان  
ما أعطوه قليلا أو كثيرا الآن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهابا فضة وغير ذلك  
فصالحوه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان  
مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح \* (سئل) \* فيما اذا استأجر  
زيد من عمرو دابة ليصل عليها حلا معلوما من الاقصة من دمشق الى مدينة كذا اجارة  
شرعية رجل عمرو الجمل المزبور عليها في اثناء الطريق فقد الجمل من غير تقصير منه ثم ان عمرا  
صالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الجمل المذكور عند بكر ويريد  
الآن دفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الجمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس الدقل في المسئلة  
فكتب اليه انها الطالبا لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة  
المودع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى المالك غير صحيح قال

مطلب صلح أحد الورثة  
وابرأه عما تم ظهور شئ  
من التركة الخ  
مطلب صالحوا الزوج على  
أقل من نصيبه من الفضة  
التي في التركة لا يجوز

مطلب ضاع الجمل مع الاجير  
فصالح صاحبه على شئ ثم  
وجد الجمل فصاحبه أخذه  
وبطل الصلح  
مطلب الصلح مع المودع بعد  
دعوى المالك لا يصح

في الاشياء الصلح عقد برفع النزاع فلا يصح مع المودع بعده عوى المهلك اذ لا نزاع اه  
فاذا ظهرت الوديعة عند ائيرة البدل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد  
وقال في البرازية من الصلح ادعى على انسان مالا وصالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر  
برد البدل اه وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى مالا فصالحه ثم ظهر ان لاشي عليه بطل  
الصلح اه وفي حاشية الاشياء للبصري من الصلح ما فاعه وفي القنية لوظهر ان المدعى بطل  
في دعواه بطل الصلح اه وفي آخر صلح الاشياء ايضا ادعى مالا فانكر فصالحه ثم ظهر بعده  
ان لاشي عليه بطل الصلح كما في العادة من العاشر اه ويقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر  
لنا من هذه النقول المعتبرة ان الاجراء الرجوع في البدل الذي دفعه والمستأجر اخذ ماله ممن هو  
عنده بوجهه الشرعي لان الانسان اخذ ماله انما وجدته كما هو معلوم لا يجبهه احد فاذا دفع  
المستأجر الاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المقول وأراد اخذ حله لعله بفساد  
الصلح الذي جرى بينهما فأي مانع عنه منه وقد انعم الله تعالى على هذا العبد الفقير أي ما منعت  
في مسئلة الابد بتحقيق المقول كما أني بذلك مأمور ومسؤل واذا جرى الصلح بين المتداعيين  
وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه من الدعوى ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا بقنوى  
الاثمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لاتقص دعواه للبراء السابق والمضار ان تسع لان هذا  
ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بجميع الفتاوى

\*(كتاب المضاربة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا اشترى المضارب بموكل من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال  
ثم علم رب المال بالعتق فردد ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا \*(الجواب)\* لا يصح العتق  
\*(سئل)\* في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاد دينا في تركه  
\*(الجواب)\* نعم اذ اقامت المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركه والله أعلم  
في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاد دينا في تركه علائي  
في اواخر المضاربة اذ اقامت المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح هل يقبل منهم اجاب  
قارئ الهداية بأن المضارب اذ اقامت ولم يبين لزمه ذلك في تركه ولا يقبل قول ورثته انه رد  
المال الى صاحبه الا يسنة تشهد انه رده الى المالك أو تشهد ان المضارب خال قبل موته رددت  
المال والربح الى المالك اه \*(سئل)\* فيما اذ اقامت المضارب وعليه دين وكان مال  
المضاربة معروفا فهل يكون رب المال احق برأس ماله وحصته من الربح \*(الجواب)\* نعم  
كما صرح بذلك فاضقان والذخيرة البرهانية \*(سئل)\* فيما اذا هلك شيء من مال المضاربة  
فهل يصرف المالك الى الربح \*(الجواب)\* نعم وما أي كل شيء هلك من مال المضاربة فن  
الربح أي فيعمل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف المالك الى التامع كما في العفو في  
الزكاة شرح الكثر للعيني وهي مسئلة المتون \*(سئل)\* في المضاربة اذا فسدت بعد ماعل  
المضارب فيما سادة فهل له اجر مثله لا يزاد على المشروط \*(الجواب)\* نعم قال في التنوير

مطلب ادعى مالا فصالحه  
ثم ظهر ان لاشي عليه بطل  
الصلح  
مطلب اذا صالح وأبراء  
صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح  
فله اعادة الدعوى

مطلب ليس للمضارب ان يعتق  
مطلب اذ اقامت المضارب  
ولم يوجد مال المضاربة فيما  
خلف عاد دينا في تركه  
مطلب اذا ادعى ورثة  
المضارب انه رد المال والربح  
لا يقبل  
مطلب اذ اقامت المضارب  
مدينيا ومال المضاربة مال  
معروف فرب المال احق بماله  
مطلب يصرف المالك الى  
الربح  
مطلب اذا فسدت المضاربة  
فله آخر مثله

مطلب إعطاء بضاعة على  
سبيل الشركة

مطلب إعطاء بضاعة على  
سبيل المضاربة فسد  
مطلب دفع عرضا وقال به  
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

وأما فاسدة أن فسدت فلا يرجح حيث قيل له أجزمت على مطلقا بل زيادة على المشروط أقول قوله مطلقا معتاد يرجح أولا وهذا ظاهر الرواية وفي رواية أنه إذا لم يرجح له أجره وقوله بل زيادة على الشرط وهذا أقول أي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له أجزمت على مطلقا ما يطع ويحل الخلاف ما إذا ربح والأقوال المثل بالمطاع لا به لا يمكن تقدير بنصف الربح المردوم وتقامه في القهستاني \* (سئل) فيما إذا سافر زيد بضاعة فاسدا فحجز وفي أثناء الطريق دفعها لعمرو ودكر أن ذلك على سبيل الشركة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا ويحل كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين بعدما ذكره ثمها ولم يبعه نصفها ثم باع في المحل المذكور بن وخسرهما واشترى بضائع غيرها ورجع فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية المذكورة وامتنع من دفعها لزيد دون وجه شرعي هل ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المردومة الثانية وله أجزمت له على زيد \* (الجواب) نعم أما عدم انعقاده لشركة فلتما في المتق من الشركة ولا يصح معاوضة والأعنان إلا بالدرهم والدنانير وأيا القلوس النافقة عنده محمد وبالنظر والذرة أن تعامل الناس بها ولا يصحان بالعروض الآن يبيع نصف عمرته بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة أه ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة العقد الإيجاب والقبول كإثبات التنوير ولم يكن من عرضي مطلقا لا درهم ولا دنانير ولا عروض ولا غيرها فإني تكون شركة فعلي هذا لا يقال أنه لا أجزمت على في المشترك لأنه لا يعمل شيئا لشركة إلا الوقوع ومعه لنفسه فلا يستحق كما صرحوا به في الإجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا لأن المال من واحد فلا يقال أيضا أن العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة الفاسدة بقدر المال وإن شرط الفضل لأن الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدرة كافي البصر لعدم المال منها بل من أحدهما وأما الإجارة المثل فلهالة الإجارة هذا ما ظنني من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب أقول والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الإجارة قال في الولوالجية ومالا يجوز فيه المضاربة يجب له فيه أجزمت له لم يعمل له بجائنا بل استثنى لعمرو ما واد إلى يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم يرجح له أجزمت له لأن المضاربة متى فسدت صارت إجارة ولا جبر في الإجارة الفاسدة متى عمل يستحق أجزمت له حصل الربح من عمله أو لم يحصل أه \* (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمرو بيعها ومهما ربحت يكون الربح بينهما ثلاثة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة المردومة غير صحيحة ولعمرو أجزمت له \* (الجواب) نعم قال في شرح المتق ففسد بالعروض ولكن إن دفع عرضا وقال به واعمل في ثمنه مضاربة أو قال ابعض مالي على فلان واعمل به مضاربة جازت لأنه أضافها إلى الثمن أه أقول وفي الثانية رجل دفع لآخر عرضا وقال به واعمل بثمانه مضاربة بنصف الربح فباع بأحد النعدين وقصر في الثمن جازت المضاربة لأنه أضافها إلى الثمن لا إلى العروض وإن باع العروض بمكيل أو موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه

لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند أي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض  
 (سئل) في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة او غرق بحرا  
 بلا تدمنه ولا تقصير في الحفاظ فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة  
 هذه ويملك المضارب في المصلحة التي لم تقيد بكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد استعد ونسبة  
 متعارفة والشراء والتوكيل بهما والسفر غير او بحر او لا بضاع علائق على التنوير والقول قول  
 المضارب في دعوى الهلاك والضباع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر  
 الرواية وجعل المال في يده امانة كما في المضاربة المصنعة وذكر الطحاوي فيه اختلافا وقال  
 لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة وعندهما يضمن كافي الاجر المشترك اذا هلك المال في يده  
 القول لمن عن البدائع (سئل) فيما اذا قال رب المال اقرصتك وقال المدفوع اليه  
 لا بل دفعته لي على سبيل المضاربة فهل يقبل بينة رب المال على القرض (الجواب) نعم  
 القول قول مدعي المضاربة لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما اتفقا على انه اخذ المال  
 باذنه والدية لرب المال كافي التولية وغيرها (سئل) فيما اذا حصل ربح في مال  
 المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصيبين وبقيت المضاربة ثم هلك بعض مال  
 المضاربة قبل ان يقبض رب المال شيئا منه فكيف الحكم (الجواب) يتراد ان الربح  
 لا يأخذ المال رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن كذا في التنوير والرد ورصة  
 الفتاوى وغيرها (سئل) في المضارب مضاربة صحيحة اذا سافر على المضاربة فهل يكون  
 طعاهم وشرايه وكسوته وركوبه في مالها (الجواب) نعم اذا سافر المضارب مضاربة صحيحة  
 فطعاهم وشرايه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان نوى الاقامة بمصر  
 ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائي عن ابن ملك اما اذا عمل في مصر ولدنيه او اتخذ دارا فنته  
 في ماله أقول وبأخذ المال كذا قدما أتفق المضارب من رأس المال ان كان غرة ربح فان استوفاه  
 وفضل شيء اقتسمه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحترز بالصحة عن  
 الفاسدة لانه فيها الجبر ولا نفقة له كسب تضع وكيل وشريك كافي في الاخير خلاف علائي  
 وتقدم في الشركة عن الخبر الرمي ان رجوعها للشريك في مال الشركة استفسان فان يكون العمل  
 عليه لانها ليست مما استثنى وبقي ما سافر المضارب بماله وماله او بمالين لرجلين فانه يفتقر  
 بالخصه كما ذكره العلائي ايضا عن الجمع (سئل) فيما اذا تكرر السفر في المضاربة تفرق  
 فادعى اياه ما دون له بالتكرار وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم (الجواب) نعم  
 اذا ادعى رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقم رب المال  
 يمينه على التقييد كذا في غاري الهداية (سئل) فيما اذا دفع زيد لغيره ومائة قرش  
 مضاربة ليشتري بها غنما وذلك مال المضاربة بدون تدمنه ولا تقصير فهل القول قول المضارب  
 في الهلاك مع يمينه (الجواب) نعم كافي بذلك الخبر الرمي وفي فتاوى الاقنوي عن وجيز  
 السرخسي القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه اهـ (سئل) في مال المضاربة

مطلب اذا هلك المال را  
 او بحر في المضاربة المطلقة  
 لا يضمن

مطلب اقول للمضارب في  
 دعوى الهلاك في المضاربة  
 الفاسدة كالحصنة

مطلب اقول لمدعي المضاربة  
 والدية لمدعي القرض

مطلب اذا حصل ربح  
 فتقاسمه مالك بعض المال  
 يتراد ان الربح

مطلب نفقة المضارب اذا  
 سافر في مال المضاربة  
 لو صحيحة

مطلب سافر المضارب بماله  
 وماله او بمالين لرجلين  
 فالتفقه بالخصه

قوله مما استثنى اي في قولهم  
 العمل على الاستفسان الا في  
 مسائل اهـ

مطلب القول للمضارب في  
 الاطلاق

مطلب القول للمضارب في  
 الهلاك مع يمينه

مطلب اذا مات المالك  
 والمال عروض انزل  
 المضارب وله بيعها دون  
 السفر بها

العجبة اذا مات رب المال بعدما اشترى به المضارب عرضا فهل ينزل بموت رب المال  
ويبيع العروض ليقدر المال ولا يملك المسافرة بها لانتفاء العقد (الجواب) نعم وينزل  
بعزله ان علم به والا لان علم بالعزل ولو حكما يكون المالك ولو حكما والمال عروض باعها  
ثم لا تصرف في فنها شرح التنوير للعلائي ولا ينزل من ذلك لان له حق في الربح ولا يظهر  
الا بالتقدير فيبت له حق البيع لظهور ذلك عنى وموت رب المال ينزل علم اولا فلا يملك الشراء  
المبتدأ او يملك بيع المشتري ليقدر المال ولا يملك المسافرة لانتفاء العقد بخلاف النهي عنهما مع قضاء  
العقد بزازية (سئل) فيما اذا خسر المضارب فهل يكون الخسران على رب المال  
(الجواب) نعم وصلى قارئ الهداية عن شريك طلب من شريكه او من العامل في  
المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما باعت وصرفت وبقي هذا القدر  
هل يلزم بهل الحاسبة اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه  
ولا يلزم أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك اه من كتاب الشركة  
وذ كر في كتاب القضاء سئل اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر ورب المال على العامل  
في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم يمينه انه ما خانه شي وأنه اذا ما خانه هل يلزم فأجاب  
اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر حلف عليه فان حلف بري وان نكل ثبت ما ذاعه  
وان لم يبين مقداره افاكده الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يبين مقداره ما خانه فيه والقول  
قوله في مقدار مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه  
الا أن قيم خصمه يمينه على أكثر والله أعلم (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما  
من الدراهم مضاربة محصنة بالثلث ثم دفع عمرو لغيره بعض المبلغ مضاربة محصنة كالا ولا يبدون  
اذن ولا وجه شرعي وعمل بكفرية فهل يضمن عمرو (الجواب) نعم مضارب المضارب آخر  
بلاذن المالك لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولا على الظاهر  
لان الدفع ابداع وهو يملكه فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الشانية فاسدة  
ولا ضمان وان ربح بل لثاني آخر مثله على المضارب الاول والا لاول الربح المشروط بتوريه وشرحه  
للعلائي أقول اذا عمل الثاني فالمالك يتخير بين تضمين الاول ورأس ماله او الثاني فان ضمن الاول  
صحبت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على  
الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب لثاني ما ربح دون الاول كذا في البصر (سئل)  
في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال شكر ذلك فهل يصدق المضارب في رد  
ذلك يمينه (الجواب) نعم كافي فتاوى ابن نجيم (سئل) في المضارب اذا نها رب المال  
صرح ببيع خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بمالهها وهلك المالان فهل يضمن بالخطأ  
(الجواب) نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك أو باعمال برأيك  
فحيث يجوز له المضاربة والخطأ أما المضاربة فلا ن الشئ لا يضمن مثله فلا يضمن التخصيص  
عليه أو التوقيض المطلق وأما الخطأ فلا ن المالك لم يرض بشركة غيره المضارب وذ كر

مطلب الخسران على رب  
المال  
مطلب القول للشريك  
والمضارب في الربح  
والمضارب ولا يلزمه أن يذكر  
الامر مفصلا  
مطلب فيما اذا ادعى على  
الشريك أو المضارب خيانة  
وطلب يمينه  
مطلب فيما اذا مات رب  
المضارب آخر بلاذن المالك  
مطلب اذا ادعى دفع مال  
للمضاربة الى المالك يصدق  
بيمينه  
مطلب ليس له خلط مال  
المضاربة بماله الا بالاذن

مطلب اذا جرى العرف في  
البلدان المضاربة يخلطون  
الأموال لا يضمن

مطلب اجرة الحانوت في مال  
المضاربة

في الملتحق انه لو قيل للمضارب اعمل برأيت وكان عرف التجار في ذلك البلد ان المضاربين  
يخلطون الاموال والملاك لا يضمنون عنه وغلب هذا العارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن  
وليس للمضارب في المضاربة المطلقة ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشترك شركة عتات  
او معاوضة ولا ان يخلط مال المضاربة بماله او بعمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة  
اعمل فببرأيت كان له ان يدفع الى غيره مضاربة ويشارك ماله بعمال المضاربة خاتمة من فصل  
ما يجوز للمضارب وما لا يجوز (سئل) فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حانوت  
لحفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة الحانوت في مال المضاربة (الجواب) نعم وكذلك  
يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة من الفصل التاسع ومثله في البحر (سئل) فيما  
اذا اعطى المضارب شيئا من مال المضاربة الى جائر طمع في اخذه كله غصباً حتى كلف عن  
ذلك فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم ولو مر على العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن  
وان اعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذلك اذا صانعه بشئ من المال لانه اعطى باختياره  
الى من لاحق له فيه فيضمنه كالوكله أو اعطى الاجنبي قال مشايخنا وجههم الله تعالى في زماننا  
لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في اخذه غصباً وكذا الوصي  
لانهم اقتصدوا اصلاح اذا عطاء البعض لتقليص الكل ما عروا أصله قلع الخضر عليه السلام  
طرح السفينة مخافة ظالم بأخذ كل سفينة صالحة غصباً فاشبهه ما لو وقع في بئته حريق فاول  
الوديعة الى اجنبي لا يضمن بزازية رمى مزرعاً الى التيم على جائر وهو يخشى انه ان لم يبره يمتنع  
المال من يده فبره بمال التيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مزرعاً الى مال قال أبو بكر  
الاسكافي ليس هذا قول أصحابنا وانما هو قول محمد بن سلفة وهو استحسن وعن الفقيه  
أبي الليث انه كان يجوز للاوصياء المصانعة في أموال التيماني واختار ابن سلفة موافق لقول  
أبي يوسف وبه يفتي واليه الإشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة من فصل  
تصرفات الوصي في مال التيم واكثر المشايخ أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن  
من كتاب الوصايا

\*(كتاب الوديعة)\*

مطلب اعطى المضارب من  
مال المضاربة شيئاً الى ظالم  
طمع في اخذه كله لا يضمن  
مطلب اذا أقر بالوديعة  
ثم ادعى ضياعها قبله يضمن

(سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمر والجمال امانة معلومة وجهها في طريق الحج الشريف  
ووصل الى دمشق فطلبها منه فأقر بها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامناً  
للتناقض (الجواب) نعم وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند افعى صاحبها  
غدا فقال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك اوبعد فان قال قبل  
اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلبها غدا اقرار منه انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت  
كان تناقضاً وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع  
ومثله في البرازية وأفتى به الخبير الرولى (سئل) في ذمية حريتها كبح الحررداها خارج  
المدينة في محلة غير امنية دفع لها زيد حريتها كبحه على أن لا تكبه في دارها بل تكبه في دارها



الكائنة في محلة آمينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالفت أمره وكتبته في دارها مع عدم  
المانع من ذلك ثم رقى من دارها فقل حيث كان الأمر كما ذكر يكون التقيد بمعدداً ضمن قيمة  
الحريز زيد **﴿ (الجواب) ﴾** نعم قال في الملتقى وإن أمر بحفظها في دار وحفظ في غيرهما ضمن أه  
وفي شرح الجمع للملكي أمر أرى المالك المدوع بالحفظ في بيت من داره وحفظ في بيت آخر منها  
مسأله لم يضمن بخلاف الخالفة في الدارين لو أمر به بالحفظ في دار وحفظها في دار أخرى  
يضمن لانتها بخلافان في الحزب غالباً فيد القيد أه والمسألة في التنوير وغيره أفضا  
**﴿ (سئل) ﴾** فيما إذا دفع زيد لعمرو والمسافر بحر أو دية ليدفعها لشره بعه فلا بد كذا  
فوضعه لعمرو داخل سبب فيه أمانة له وسافر في سفينة حسنة فانخرقت السفينة وشمر ركابها  
بمعاينة الهلاك فأمر أبا نفسمهم إلى القوارب وكذلك عمرو لم يسعه غير ذلك ولم يملكه أخذ  
الدية معه ولا نقلها السفينة أخرى فملك مع السبب وما فيه من غير تعدل أو قصير في الحفظ  
فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمرو والدية **﴿ (الجواب) ﴾** نعم لا ضمان عليه  
بخلاف ما إذا تمكن من الحفظ بنقلها منه إلى مكان آخر فتركها فانه يصير مضامناً كما في الهادية  
والذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى **﴿** نذرت بقرعة من الساورة وترك الراعي اتباعها فهو في  
سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع إن كان الراعي خاصاً وإن كان مشتركاً كذلك  
عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وإنما لا يضمن عنده وإن ترك الحفظ فيما نذرت لأن الأمر  
بأن يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر أما إذا ترك بعذر فانه لا يضمن كما يدفع الدية  
إلى اجنبي حالة الحرق فانه لا يضمن وإن ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وإنما شارك الحفظ  
بعذرك لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة  
ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت إذا لم يجد من يسعه ليردها أو يسعه لغير صاحبها  
بذلك وكذلك لو نذرت فرقاً ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن  
لانه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عادية من ضمان الراعي  
وفي فتاوى أبي الليث مكارجل كرايس إنسان فاستقبله الموصوف فطرح الكرايس وذهب  
بالحمار قال إن كان لا يمكنه النقص منهم بالحمار والكرايس وكان يعلم انه لوجه أخذ الموصوف  
الحمار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادة ترفي الحماوى  
وجامع الفتاوى عن الورى احترق بيت المدوع فلم ينقل الدية إلى مكان آخر مع امكانه  
يضمن إذ تمكن من حفظها استقلها إلى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الواقعات  
**﴿ (سئل) ﴾** فيما إذا دفع زيد لعمرو والمسافر في البحر أمانة ليدفعها لشره بعه في مصر وضعها  
عمرو في جيبه وركب في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم القرع وأخذوا  
السفينة بما فيها ففزع عمرو وشابهه والقا عامع الأمانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها  
لما كان أحرأ وألقى بنفسه في البحر خوفاً من الأسر والقتل وخلص نفسه سباحة وأخذت  
الأمانة مع السفينة فهل لا ضمان على عمرو والحالة هذه **﴿ (الجواب) ﴾** نعم كما في الذخيرة

مطلب امره بالحفظ في دار  
فحفظ في غيرها ضمن

مطالب اذا غرقت السفينة  
ولم يمكنه نقل الوديعة الى  
غيرها الا يضمن

مطلب اذا ننت البقرة  
وخاف على الباقي الضياع  
ولم يلحقها الا يضمن

مطلب احترق في بيت المودع  
فلم يقل الوديعة الى مكان  
آخر مع امكانه يضمن  
مطلب طرح الامانة في  
السفينة وسمج في البحر خفا  
من الاسر والقتل لا يضمن  
مطلب غصب دابة واودعها  
عند آخر فلها ان تضمن اهما

والعمادة \* (سئل) \* في قمر مشترك بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد نجاء  
 ذوشوكة وانتزعتها قهرا من يد زيد ودفعها لكره وضع بكرهه عليها حتى هلكت عنده ويريد  
 عمر ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم أقولهم ولواودع الغاصب  
 المغصوب ثم هلك في يد المودع ضمن لياشاه من الغاصب والمودع طال في الدرر أما الغاصب  
 فظاهر وأما المودع فليقبضه منه بلا رضى مالكه اه والمسألة في كتاب الوديعه من التنوير  
 والقهستاني وغيرهما \* (سئل) \* فيما اذ دفع ذمي لثله وهما في القدس اتمعة معلومة ليحملها  
 له على دابته الى حلب بأجرة معلومة تقسم المدفوع له الا تمعة وحملها على دابته ثم دفعها لغيره  
 ليحملها بدون اذن صاحبها فارقته فضاغت هل يضمن قيمتها المدفوع له الاول \* (الجواب) \*  
 نعم لان صاحب المحل رضى بده لا يسد غيره وصار كودع اودع ولا يضمن مودع المودع كافي  
 التنوير وغيره وفي وديعه القهستاني المودع اذا بعث الوديعه على دابته والابن ليس في عياله  
 ان كان بالغيا يضمن وان لم يكن بالغيا لا يضمن عمادة ومثله في القصولين ونور العين رجل دفع  
 الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالرى فبات الدافع فدفع المودع المال الى رجل  
 ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق لا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع  
 حيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما بعد  
 تضبيعا للوديعه \* (سئل) \* في مودع اودع الوديعه عند آخر فملكك قبل فارقته فهل  
 لا يضمن \* (الجواب) \* نعم قال في البصر لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه اه وفي الدر  
 المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد فارقته وان قبلها لا ضمان  
 \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمرو مقدار معلوم من الشعير وتسلمه عمرو ثم دفعه لكره  
 الاجنبى بلا اذن زيد واستملكه بكرهه ضمن زيد عمرو مثل الشعير حيث المثل موجود ويريد عمرو  
 الآن تضمن بكرهه مثل ما ضمن بعد شوب ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم وليس للمودع ان يدفع الوديعه الى الاجنبى ولو دفعها فملكك في يد الثاني قبل ان يفارق  
 الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلكك بعد المرافقة فالاول ضامن  
 بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أى حنيفة لا يضمن وعلى قولها يضمن وهذا اذا كان الدفع  
 الى اجنبى بلا عذر فان كان بعد فلا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع  
 وأخرجهم من ساعتهم ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استقصانا ذخيرة وذكر شمس الاثمة  
 الحوافى اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن ينالها بعض من في عياله فناولها اخذها  
 يضمن وان كان لا يجد مديان الدفع الى الاجنبى لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحرابي اذا كان  
 غالبا وقد أحاط بمنزل المودع فناول الوديعه جارا له لا يضمن استقصانا وان لم يكن أحاط بمنزله  
 ضمن وفي الفتاوى لا يشترط هذا الشرط في الفتوى تاريخية في الفصل الثاني من الوديعه  
 وفي شرح الطحاوى وعندهما صاحب الوديعه بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء  
 ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على

مطلب حمل المكاري الحمل  
 مع غيره بلا ان يضمن  
 مطلب لا يضمن مودع المودع  
 مطلب بعثها مع ابنه وليس  
 في عياله ان بالغيا يضمن  
 الباعث  
 مطلب فيما اذا دفع له دراهم  
 ليوصلها الى فلان ثم مات  
 الدافع  
 قوله لا حرام الذي أعطاه  
 المودع الدراهم اه منه  
 مطلب اودع المودع الوديعه  
 وهلكك بعده فارقته ضمن  
 وقبلها لا  
 مطلب ليس للمودع دفعها  
 الى اجنبى بلا عذر  
 مطلب احترق بيت المودع  
 فوضعها في بيت جاره  
 لا يضمن

الأول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجاع وأجمعوا على أن مودع القاصب يضمن إذا هلكت  
الوديعة في يده والمقصوب منه بالخيارين أن يضمن القاصب ولا يرجع على المودع عيا ضمن  
وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على القاصب من الخلل المزبور \* أقول والحاصل  
أن المودع لو دفع الوديعة إلى اجنبي بلا عذر فلا يلزم أن يضمنه فقط ولا يرجع على الثاني  
إذا استهلكها أو عذمه لأنه أن يضمن إذا شاء فإن ضمن الثاني رجع على الأول واجمعوا على  
ذلك في القاصب مع مودعه فلا يلزم تعضين أى شاء لكن أن ضمن الثاني رجع على الأول  
بما ضمن أن لم يعلم أنها غصب كما في القيسني عن الهادي \* (سئل) \* في امرأة أذعت  
أنها أودعت عند هند أمّعة معلومة ثم طالبتها بما فأجابت هند أنها بعد نسلها الأمّعة  
أودعتها عند ابنها زيد الغائب ويؤمنه البلد بلاذن المذمّعة وأن ابنها المذموم دفعها  
لعمرو والحاضر المسكر لذلك فهل حيث دفعت هند الأمّعة المزبورة لابنها بلاذن يلزمها ضمان  
ذلك \* (الجواب) \* قال قاضي خان لا مودع أن يدفع الوديعة إلى من كان في حاله إذا لم يكن  
المذموم إليه متها بخلافه على الوديعة وقال أيضا في فصل فيما ضمن الوديعة وكذا لو دفعت  
المراة الوديعة إلى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع إذا دفع الوديعة إلى من يمول المودع  
لا يضمن أه فعلى هذا إذا كان ابنها في عيالها ولم يكن متها يلزمها العيين أنها دفعتها لابنها  
المذموم ويسأل المذموم إليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم الشرعي فيه  
لما في فتاوى مؤيد زاده ومرور المسائل عن القسولين اتفاهما في عيال المودع ضمن المثلث  
صغرا وكبرا لا المودع أه المودع إذا دفع الوديعة إلى ابني وانكر الابن فمهما مات  
الابن فوثر الاب مال أنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خاتمة في فصل فيما يعدّ تضييعا  
للوديعة \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد بغله لرجلين ليؤصلاه ويسلماه إلى أي زيد بدشيق  
لحملاء مقدار من الزيت على وجه الاستعمال فأنزل ومات بسبب التجميل فهل يلزمها قيمته  
\* (الجواب) \* نعم هلكت الوديعة حالة الاستعمال ضمن حاروي أنزاهدي أودع عند رجل  
طبخة فوضع المودع الطبخة على رأس الحب فوقه أن كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن  
واللاوطريق معرفة ذلك أن ينظر أن كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق مما ينطى رأس  
الحب لاجله كان استعماله أن كان الحب جافا أو كان فيه شيء لا ينطى رأس الحب لاجله  
فلم يكن استعماله ذخيرة من فصل ما يكون مضيعا للوديعة وما لا يكون \* (سئل) \* فيما إذا دفع  
زيد لعمرو مبلغا من الدراهم ليدفعه لعمرو فدفعه له ثم مات بكرة عن ورثة طالبوا زيد بالمبلغ فقام  
زيد يطالب عمرا به وعمرو يذبحي بصلاله ليدفعه لزيد قبل قوله يمينه في راعة نفسه \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد مبلغ دين بدة وعمرو فسا فرزيد وله زوجة وأذن لعمرو  
أن يدفع لها من الدين ما تحتها من الفقة في غيبته فآذ عمرو دفعه فقدم معلوم من الدين  
وكذب زيد والزوجة في ذلك واعتز فابوصول قد ردونه فهل لا يقبل قول عمرو لا يئنة  
\* (الجواب) \* نعم لا يقبل قوله لا يئنة حيث كان المال دينا في ذمته \* (سئل) \*

مطلب مودع المودع اذا  
استهلك الودينه ضمن اجماعا  
مطلب الحاصل في مودع  
المردع ومودع العاصب

مطلب لأودع دفعها إلى من  
في عياله إذا لم يكن متبها  
مطلب أن دفعها من في عيال  
المودع يضمن المثلث لا  
المودع  
مطلب فال دفعتها إلى ابني  
وانكرا لأنهم مات وورثه  
أبوه كان ضمانها في تركة  
الأب  
مطلب استعمل الوديعة  
بلا إذن يضمن  
مطلب أودع عند آخر طعنا  
فوصعه على رأس الخابية  
ينظر الخ  
مطلب دفع له دراهم لي دفعها  
إلى آخره صدق في أنه دفعها  
في حق نفسه

فيما اذا اودع زيد عند عمرو خيالا فضة وسلمه منه لدى بينة شرعية ثم مات عمرو عن تركته قبل  
 ردة الوديعة بمجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضمانا في تركته  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه  
 عمرو ثم ان عمر مات عن ورثته وتركته ولم توجد الدراهم فادعى ورثته عمرو بها فقال  
 الوارث اننا علمت بالوديعة المزبورة وهي كذا وكذا وقد هلكت وانكر زيد ذلك فهل يصدق  
 الوارث في ذلك (الجواب) نعم قال في الخلاصة قال الوارث اننا علمت بالوديعة وانكر  
 الطالب ان يفسر الوديعة وقال الوديعة كذا وانما علمها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت  
 الدراهم عنده سواء اه وكل من يصدق بقوله فعليه اليمن الا في مسائل ليست هذه منها  
 (سئل) في مودع مات عن ورثته وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها  
 ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة فهل لاضمان (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكر  
 لاضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية والمنع والا فتقرى لومات المودع بمجهلا ضمن  
 اذ مات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا عرفها الوارث والمودع يعلم انه يعرف فان لم يضمن ولو قال  
 الوارث اننا علمتها وانكر الطالب لو سرها بان قال كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها  
 عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربها مات بمجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة  
 وقد هلكت بعد موته صدق ربها هو الصحيح اذ الوديعة صارت دينا في التركة في الظاهر  
 فلا تصدق الورثة جامع القصولين اقول يمكن التوفيق بينهما بان الوارث يصدق اذا سرها  
 وقال هي كذا وكذا بمجرد قوله كانت قائمة ومعروفة فليأتمل هذا في حاشية السيد المحمدي  
 على الاشياء سئل العلامة عمير بن نجيم عما لو قال المريض عندي ورقة بالحنوت لفلان ضمنها  
 دراهم لا اعرف قدرها فأتى ولم توجد فاجاب بان هذا من الجهيل لقوله في المبداء هو ان يموت  
 قبل البيان ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام المحمدي وينظر ما وجه التأمل  
 (سئل) فيما اذا اودعت هند عند شفيقة ثمانين قرشاً ثم ماتت دعد بمجهلة عن  
 ورثة فوجد بعض الدراهم وقعد بعضها فهل لها اخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود  
 (الجواب) نعم والذي يقرر من كلامهم ان المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم  
 مات ولم توجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص فليأتمل ما ان يعرفها الورثة اولافان عرفوها  
 وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فليأتمل  
 اما ان تكون موجودة ولا فان كانت موجودة وثبت انها ودية اما سبينة او اقرار الورثة اخذها  
 صاحبها ولا تؤهم انه في هذه الحالة مات بمجهلا فصارت دينا فشارك اصحاب الدين صاحبها  
 لان هذا عند عدم وجودها اما عند قيامها فلا شئ ان صاحبها احق بها فان لم توجد فحسبه لذي  
 دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء العصة وان وجد بعضها وفقد بعضها فان كان مات  
 بمجهلا اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والا اخذ الموجود فقط وان مات  
 وصارت دينا فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والا فقيمها فليعلم بحفظ هذا التحرير

مطلب يضمن المودع بموته  
 بمجهلا للوديعة  
 مطلب اذا لم توجد الوديعة  
 في التركة وقال الوارث  
 اننا اعرفها وفسرها وقال  
 هلكت لاضمان

مطلب وجد بعض الوديعة  
 في التركة دون البعض

تحرير مفيد فيما  
 اذا مات المودع

والله سبحانه وتعالى أعلم قتل من قاتل التمر تاشي وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله  
 إذا أقام المودع بيعة على الادعاء وقدمات المودع بمجهلا للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكر  
 حالها لورثته فمضتها في تركته فان أقام بيعة على قيمتها أخذت من تركته وإن لم تكن له بيعة على  
 قيمتها قال قول فيها قول الورثة مع بينهم ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردها لأنه لا مذهبهم ضمانها  
 فلا يرثون بمجرد قولهم من غير بيعة شرعية على أن مورثهم ردها وقال في جواب آخر ادعوا  
 أن مورثهم ادعى قبل موته أنه رده إلى مالكه وأنه تلف منه وأقاموا بيعة على أنه قال ذلك في  
 حياته تقبل بينهم وكذلك أن أقاموا بيعة أنه حين موته كان المال المذكور قائما وأن مورثهم  
 قال هذا المال لفلان عندي رديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة لا دفعه  
 إليه فادفعوه إليه ولكنه مناع بعد ذلك من عندنا لا ضمان عليهم ولا في تركه اه أقول وفي  
 قوله أو قرض نظران حمل على أن المبت استقرضه منه لأنه دخل في ملكه وصار مطالبا له  
 وإذا هلك هلك عليه بعد قبضه إلا أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضعه عند الميت  
 أمانة فلينأثم لهذا وفي حاشية الاشياء للبيري عن منية المفتي مانصه وارث المودع بعدم موته  
 إذا قال صاعفت في يد مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعا يصديق وإن لم يكن في عياله  
 لا اه (سئل) فيما إذا ودع زرد عند عمر وحقيقه فيها اتمعة ثم ادعى زيد أن فيها كذا  
 من الامتعة وطالبه منه فقال عمر ولا أدري ما كان فيها فكيف الحكم (الجواب) لا ضمان  
 عليه ولا يبرن حتى يدعى عليه أنه دفعها وضيعها فيحسب بخلاف فان حلف بربى وإن نكل ضمن  
 قال في جامع الفصولين اودعه كيسا فيه دراهم ولم يزنها عليه ثم ادعى الزبانية أو اودعه زبيل  
 فيه أشياء ثم ادعى أنه كان فيه قدوم ذهب منه وقال المودع لا أدري ما كان فيه يرا لا يبرن  
 حتى يدعى عليه الخيانة فيحسب زبيرا أو حلف والا ضمن اه ومثله في العمادة والخامية وقد أرفع  
 المسئلة التمر تاشي في فتاويه من الوديعة (سئل) فيما إذا أجر زيد بالوكالة عن أبيه الناظر  
 على وقف حدة فلان بستان الوقف من عمر ومدة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من  
 عمر ولم يدفعها إليه حتى مات عن ورثة وتركته ولم يبرن الاجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته  
 (الجواب) نعم لأن الوكيل اذا مات بمجهلا مال موكله يضمن لانها داخلة تحت قولهم  
 الامانات تقبل مضونة بالموت عن تجهيل الا في مسائل ليست هذه منها (سئل) (سئل)  
 في الوديعة اذا انتهب من دار المودع بالقوة والتهور والغلبة من جماعة ذرى شوكة مع عدم  
 امكان دفعهم وكانت الدار حزر منها فهل لا يضمنها المودع (الجواب) نعم لأنه مكره  
 والمودع اذا اكرهه لا تلزمه كما ذكره الخيرات الرمي في اول الوديعة من فتاويه ولاه امين والقول  
 قوله يمينه ولائها لا تضمن بالهلاك مطلقا كما في التنوير (سئل) في الجذأ في الاب اذا مات  
 بمجهلا مال امته انبه القيمة فهل لا يضمنه في تركته (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشرنبلالي  
 في حاشية الدرر شرح الوهبانية أن الجذأ اذا مات بمجهلا لا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه  
 إلى شرح الجامع الوجيز (سئل) في قاصرة من بنات الذم خطبها رجل ذمى من أبيها

مطلب تقبل البيعة من  
 المالك على قيمة الوديعة  
 والا فاقول الورثة  
 مطلب ادعوا أن المورث رده  
 الوديعة إلى المالك وإنها  
 كانت قائمة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما إذا اودعه كيسا فيه  
 دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب اذا انتهب الوديعة  
 من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذا مات الجذع بمجهلا  
 لا يضمن

فأجابه الى ذلك وقيمت عند ابيه اسنين فوهب الزوج الخاطب لها في كل سنة مبلغ معلوما  
من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليهما هلك أبوها عنها وعن ورثة غيرها بمجهلا لمال  
المذكور فهل يكون غيرضا من له في تركته **\*(الجواب)\*** حيث لم يبيته ولم يخلطه بماله  
لا يضمن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من  
الوديعة فراجعها ان شئت أقول قد اضطرب كلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى  
أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على  
أن الامانات تنقلب مضومة بالموت عن تجهيل الا في مسائل منها الاب اذ مات مجهلا مال  
ابنه وقد ذكرها في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العبادية والوصي مجهلا لا يضمن  
واذا خلطه بماله يضمن والاب اذ مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه قهقران في المشتبه قولين  
والذي يظهر أرجحيته عدم الضمان لأن الاب أقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي  
فإن لا يضمن الاب أولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في  
الاب كثير من العلماء فاذا قرر ذلك فاعلم أنه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مخلفات  
أبيها الخ اه ما قاله الرملي لمخصا ثم أفتى في سؤال آخر بحقيقه نظير سؤاله الاول بأنه ساردين  
لها كما صرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخاتبة وجامع الفصولين أما كلام الخاتبة  
فلم عدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا به قال رازا  
للمتقي ضمن الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فساقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فان  
أكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحه ياكلون مهور مولياتهم ولونهن وعن ذلك لا ينتهون والذي  
يظهر فيما عدانا نظر الوقف والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه  
في هؤلاء لثلاثة وقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي لمخصا أيضا فأتت ترى كيف  
مشى أولا على عدم ضمان الاب ورجعه ثم عكس ثانيا مشيرا الى الفرق بين الاب والوصي بأن  
عدم ضمان الوصي لثلاثة توقف عن الولاية أي اذا علم أنه يضمن يلزم منه أن لا يرضى أحد بأن  
يصروصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فإن ولايته جبرية  
لا اختيارية فلا يلزم المخذور بسبب ضمانه وأنت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصيره منه  
تقصينه بتقصيره لا يلزم منه المخذور المذكور على أن عامة الاوصياء والتقتضا في زماننا  
يتهاكون على تحصيل الولاية قصد امهم الى أكل أموال اليتامى الأمن وفقه الله تعالى وقيل  
ماهم فن أين يلزم المخذور وخينته لوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المرح به  
عدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالها يكون عدم الضمان في الاب أولى لمزيد  
شفقته ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجد كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين  
حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين ضمن الاب لموات مجهلا وقيل لا كوصي يقول  
الحقير الظاهر أن القول الثاني أصح اذا الاب ليس اذنى حالا من الوصي بل هو أوفى حال من الوصي  
فينبغي اتحادهما حكما اه نعم ان كان الاب ممن يأكل مهر البنات كالفلاحين والاعراب

فأقول بضمينه إذا مات مجهلا ظاهر لانه غاصب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه  
لا لبته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم \* (سئل) \* في ناطر وقت أهلي  
استبدل عقار الوقت المزبور بغير معلوم من الدراهم بوجه الشرعي ثم مات مجهلا لجمال المزبور  
فهل يكون ضامنا في تركه \* (الجواب) \* نعم بضم كاصح بذلك في الاشياء عن الخيانة  
والمسئلة في الدر المختار من الوديعة \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لمعرو دراها م معلومة وأمره  
بدها الى بكر الذي له على الدافع دين ثم ان المأمورات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبورة  
فهل تكون دينيا في تركه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عند عمر أربعة  
دينانير فوصفها عمر في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمر وغير  
ضامن \* (الجواب) \* نعم قال في المجادبة وكذا اذا جعلها في جيبه وحضر مجلس القسوق  
فسرقت منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة اه \* (سئل) \* في رجل اودع عند آخر جوخة  
وأذن له ببيعها فوضعتها الاخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعد منه  
ولا تقصير في الحفظ فهل لاضمان عليه \* (الجواب) \* نعم سرقتم من حرز مثلها بلا تعد  
ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانا عليه وقبل قوله بينه وفي الاقروى من الوديعة  
سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها لاضمان عليه لانه غير  
مضيق لمسا في حانوته لان جيرانه يحفظون الان يكون هذا ادعاء من الجيران فيقال ليس  
لأودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعة قوله ليس للمودع ان يودع الخ  
ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فليتأمل عند الفتوى فصولين من الثالث والثلاثين  
وفي البرازية قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لاضمان وان اجلس على  
بابه اسأله صغيرا فضاع ان كان الضمي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قبيله  
والمحصل ان العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونام في النهار  
ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم والليلة اه أقول الذي  
يظهر في مسألة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس ميا او لا حيث جرى عرف أهل السوق  
لانه غير مودع قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع  
العصولين بعد ما تقدم راجعا الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يرى على كل حال لانه تركها في  
الحرز لم يضيع اه وفي جامع الفصولين ايضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعة مع ثيابه بين يدي  
التياني قال خ يعني قاضي خا ضمن لا راع المودع وقال حط يعني صاحب المحيط لانه  
ايداع ضمني وانما يضمن المودع بايداع قصدي اه وفيه في ضمان الاحبر المشترك والخاص  
راعى للذخيرة قوية عادتهم أن البقار اذا ادخل السرح في الدسكك يرسل كل بقرة في سكة  
رأسها ولا يسلمها اليه ففعل الراعي كذلك فضاقت بقرة قبل يربا اذا المعروف كالمشروط وقيل  
لولا بعد ذلك خد فابرا اه والظاهر ان القولين متقاربان ان لم يكنا يعني واحدا لان ذلك  
اذا كان معروفا لا بعد خلافا لانه يكون مأذونا به عادة وقد مناهو هذه المسألة في كتاب

مطلب يضمن الناطر بمرته  
مجهلا لمال الاستبدال

مطلب يضمن المأمور بالدفع  
إذا مات مجهلا  
مطلب اذا وضع الدراهم في  
جيبه ثم دنت لا يضمن

مطلب وضعها في حانوته  
وهي حرز مثلها فسرقت  
لا يضمن  
مطلب قام من حانوته الى  
الصلاة فضاعت الوديعة  
لا يضمن

مطلب اجلس ابنه على باب  
الحانوت ان كان يعقل الحفظ  
لا يضمن  
مطلب المحاصل ان العبرة  
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع  
دراهم الوديعة مع ثيابه عند  
الناطور

الوكالة وهو لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن إلى الموكل مع المكاري ونحوه مما جرت به العادة  
فانه لا يضمن وبه ائقي الحيز الرمي وأقول أيضا في هذه المسئلة ذكرتها فيما علقته على الدر المختار  
في حادثة وقعت في زماننا وسئلنا عنها وهي رجل أودع عند رجل صرة من الشال غالية الثمن  
فوضعا المودع في اصطبل داره فسرقت من الاصطبل هل يضمنها أولا والمحجوب مبنى على  
معرفة المراد بالحرف في البرازية ولو قال وضعتا بين يدي وقت ونسيتها فاضاعت يضمن ولو قال  
وضعتا بين يدي في داري والمسألة بمجالها ان مما لا يحفظ في عرصة الدار كصرعة النعدين يضمن  
ولو كانت مما يدعمرتها حصناله لا يضمن اهـ ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره  
اهـ يجب حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلائي في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر  
المذهب أن كل ما كان حرزا لنوع فهو حرز لكل الانواع فيقطع بسرقة أولئك من اصطبل اهـ  
والظاهر أن ما ذكره من ظاهر المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لان المعتبر في قطع  
السارق هتك الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرزات والمعتبر في ضمان المودع التحدي  
والتقصير في الحفظ لا أنرى أنه لو صرنا في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته غير آمنة  
يضمن مع انه لو سرقها سارق يقطع لان الدار حرز وانما ضمنها لتقصيره في الحفظ ولو وضعها  
في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله او في الحمام أو السجود أو الطريق  
أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع انه لا يقطع سارقها فلو اعتبرنا في الوديعة الحرز المعتبر في  
السرقة لزم ان لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فليزم مخالفة ما طبقه واعيا في هذا الباب من  
ان المار على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه أمثالها تقصير في  
الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيرها فالمراد بالحرز هنا حرز كل شيء بحسبه وان كان  
المراد به في السرقة خلافة ولا تقاس أحد السابقين على الآخر بل انقل مع أن النقل الصريح  
يخالفه كما علمت وبه ظهر جواب الحادثة المذكورة والله تعالى أعلم ﴿مسئل﴾ فيما إذا أودع  
زيد عند عمرو ووديعة معلومة ثم انها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو المودع  
أن يتناصم ويدعي بذلك يأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما ﴿الجواب﴾ نعم  
وقد اجاب الحائقي بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البصائر ائقي عن أولوالجبة  
رجل التقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق  
بينه وبين الوديعة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ وقيل المسئلة في لقطعة  
التنوير وعزما العلائي إلى المجتبى والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن  
الخصومة لان يداهم اهـ يعني للقطعة الخاصة أيضا وفي الثانية من كتاب اللقطعة رجل  
التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف  
الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من اتاني لان في اللقطعة الثاني كالاول في  
ولاية أخذ اللقطعة وليس الثاني كالاول في اثبات المدعى الوديعة اهـ ﴿مسئل﴾ فيما  
إذا كان لزيد ودية عند عمرو فوكل زيد بكرا في طلبها من عمرو وتسليمها فاطلها الوكيل من

مطلب في رجل أودع صرة  
من الشال عند آخر فوضعا  
المودع في الاصطبل هل  
يضمنها  
مطلب في تحقيق المراد  
بالحرز هنا وبه مخالف للحرز  
في السرقة

مطلب اذا ضاعت الوديعة  
فلا مودع الخاصية والدرى



عمر وظل يسلمها له ومنعها فلما علم قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويرد زيد الا ان يضمن  
عراقته بعد موت ما ذكر شرعا فهل له ذلك؟ (الجواب) حيث طلبها الوكيل فتمتعها منه  
ظلمنا يضمن قال في القاية وشرحها للعلامة القهستاني فان حبسها أي أمسكها المودع بعد  
طلب رها ولو حكما كالوكيل على ما في المضمرات الخ اه ولو كان الذي طلب وكيل المالك  
يضمن انقروى عن القاعدة وصدقنا في شرح التفسير لعلنا في المنع وقيدنا بنفسه لانه  
في موضع ثقة عن التجنيس انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الثانية رجل اودع  
عند انسان ودية وقال في السر من اخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فبهاء رجل  
ويبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لاضمان على المودع  
اه لكن في الخلاصة المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة  
فتركها وذهب ان تركها عن رضى فهلكت لا يضمن لانه لم يذهب فقد انشاء الوديعة وان كان  
من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لانه ليس له انشاء  
الوديعة بخلاف المالك اه وهذا صريح في انه يضمن بعدم الدفع الى وكيل المالك كما لا يخفى  
وفي الفصول العارضة رسول المودع اذا طلب الوديعة فقال لا ادفع الا الذي جاءها ولم يدفع  
الى الرسول حتى هلكت ضمن وذلك في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة واجاب  
بضم الدين انه يضمن وفيه نظر بدليل ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل يتبض الوديعة  
فانه قال في الواكالة لا يؤمر بدفع الوديعة اليه ولكن لقائل ان يفرق بين الوكيل والرسول لان  
الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل الا ترى انه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل  
بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا في فتاواه اه منع  
من الابداع قال العلامة خير الدين الرملي بعد ما نقل هذه العبارة عن المنع في حاشية البصر  
مانصه اقول ظاهر ما نقله في الفصول العارضة معزيا الى القاضي ظهير الدين انه لا يضمن في  
مسألة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف لما في الخلاصة كما هو ظاهر وبترأى  
الى التوفيق بين القولين بأن يجعل ما في الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الوديعة عند  
المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر أي يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة وما في فتاوى  
القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما اذا منع ليؤدي الى المودع بنفسه واستبقاها على الابداع  
الاول ولذلك قال في جوابه لا ادفع الا الذي جاءها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل  
تركها وذهب عن رضى بعد قول المودع لا يمكنني ان احضرها الساعة أي وأدفعها لك في غير  
هذه الساعة فاذا افارقه فقد انشاء الابداع وليس له ذنب بخلاف قوله لا ادفعها الا الذي جاءها  
فانه استبقاها للا بداع الاول لانشاء الابداع فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى  
الموفق اه كلام الخبر الرملي وفي التتارخانية من الفصل السادس وسئل عن المودع اذا وكل  
رجلا بقبض ودية بمحض من المودع فانه انتهى اليه الوكيل بعد أيام وطالبه بالدفع اليه فامتنع  
فم هلك هل يضمن فقال نعم لان الانابة الثابتة بالمعينة فوق الثابتة بالدينونة ولو ثبت التوكيل

مطلب اذا طلب الوديعة  
وكيل المالك فضمن منه ضمن

مطلب قال من جاءك بعلامة  
كذا فادفعها اليه فبهاء رجل  
بالعلامة فلم يصدق لم يضمن  
قوله يضمن الخ أي فقد صار  
غاصبا بالمنع عن الوكيل  
ولم يحدث له ابداع جديد  
انعدم قدرة الوكيل على  
انشائه بخلاف المالك  
وعبارة جامع الفصولين لانه  
لا يملك الا ابداع فيضمن  
لأنه يدفع مع قدرة الدفع  
لنفسها اه

بالينة فامتنع من الدفع اليه بعد الطلب يضمن فيها هنا اولي قيل له وهل يترك الحال بين  
التوكيل بمحض رمنه وبين التوكيل في حال غيبته فصذقه في التوكيل في حال غيبته فقال نعم  
هكذا نض عليه في الجامع وغيره من الكتب أن له أن يمتنع من الدفع اليه اه فالخامس انه  
اذا امتنع عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله في الصرع الخلاصة وأما اذا امتنعها  
عن الوكيل ففيه اختلاف في الخلاصة والقاعدة والوجيز والتأخرانية والحاوي الزاهدي  
والمضمرات انه يضمن واختاره صاحب المنع وتبعه العلائي في شرحه فتعين المصير الى  
ما عليه الاكثر خصوصاً والمضمرات شرح القدوري والشمس في مسألتنا منع المودع  
الوديعة من الوكيل ظلماً ولم يقل له لا ادفعها الا الى الذي جاء بها حتى يكون استبقاء للادعاء  
الاول وقد جعلت هذه القول براء الثواب من الملك الوهاب ولاجل قطع الشك والارتباب  
أقول ما ذكره المؤلف من أن المودع لا يضمن بمتنعها عن الرسول في ظاهر الرواية ذكره في الدر  
المختار أيضاً ويظهر أن ما ذكره في الفصول العامة من الفرق المتقدمين الوكيل والرسول  
مبنى على خلاف ظاهر الرواية ككاتبه عليه في نور العين ثم اعلم أن عبارة التأخرانية المتقدمة  
أنفاً مفيد تفصيل في مسألة الوكيل وذلك أن المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان  
توكيله ثابتاً بما عينة أو بالينة أما اذا كان تصديق المودع فانه لا يضمن وكذا لا يضمن لو كذبه  
بالاولى وانظر هل يجري هذا التفصيل في مسألة الرسول أيضاً ومقتضى ما مر من الخاتمة من  
قوله فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة لضمان انه لو صدقه  
يضمن بخالف مسألة الوكيل الآن يقال ان قوله فلم يصدقه ليس قيداً احترازاً ولا مفهوماً  
وهذا ان حمل على انه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل وفي حاشية جامع الفصولين للغير  
الرملي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح لكون الوكيل مجبر ولا يضمن  
بالدفع قال الزاهدي في حاويه رافقه تفصيل لو كانا عند ذلك الاتفاق بمكان لا يمكن لاحد  
من الناس استماع كلامهما فالدفع لمن جاء اليه بتلك العلامة بلا زيادة ولا نقصان صحيح لانه  
عند ذلك كالتصريح بالوكالة لواحد بعيد وهو الجاهل بتلك العلامة وأما استماعه ذلك  
من جني فنادر وإن كانا عند ذلك بمكان فيه أحد من الناس ممن يفهم اتفاقهما على ذلك او بمكان  
يمكن فيه لاحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما لا يريان فالوكالة باطلة والدفع ضمن اه  
هكذا ما نقله الرملي قلت كبيراً ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع المودع على ذلك يبعث رجلاً  
بتلك العلامة فيسمعه آخر فيسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال أن هذا ينافي  
صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع وانما هو أن المالك  
اذا قال لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءه وانما ذكرتها لغيره أن يكون القول له لانه  
منكر فيضمن المودع فتأمل والله أعلم (مسئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته  
وكان في يده وديعة فلما رجع طلب الوديعة فلم يجدها كيف الحكم (الجواب) هذه  
المسئلة على وجهين ان كانت امرأته امينة لا يضمن لانه غير مضيع وان كانت امرأته غير امينة

مطلب اذا كانت امرأته غير  
امينة يضمن

متهمة يضمن لانه مضيع كذا في الواقعات الحسامية ومثله في العادة عن الخانية  
 (سئل) \* في فرس مشتركة بين زيد وعمرو فصين وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه  
 وانترعها فهرا من يد زيد ودفعها لعمرو فوضع بكريده عليها مائة حتى هلكت عنده ويريد  
 عمرو مطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم لقول فقها شاولي اودع  
 الغاصب المنصوب ثم هلك في يده ضمن أيا شاء من الغاصب والمودع قال في الدرر أما الغاصب  
 فظاهر وأما مودعه فلقضه منه بلا رضى مالكه اهـ والمسئلة في وديعة التتوير والقهستاني  
 وغيرهما \* (سئل) \* في رجل ارسل اكدشاً لشريكه ليرعاه في القرية فدفعه شريكه الذي  
 في القرية الى اجيره الخاص مساهمة الساكن به فجاؤا بثور وضرب الاكدش فشق بطنه  
 ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكدش فهل لا يرجع له عليه بشئ  
 \* (الجواب) \* نعم لما في الخانية وله أن يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة  
 او مساهمة يسكن معه \* (سئل) \* في فرس مشتركة بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن  
 شريكه وعمرو فجهز زيد على يدانه الصغير الذي في عياله ليرعاه فاعاخذها رجل من دابة ابن  
 وماتت عنده فقام شريكه وعمرو يطالبان بزيادة بقيمة حصته منها راعما انه منه في الدفع الى ابنه  
 المزبور فهل لا مطالبة له بذلك \* (الجواب) \* حيث دفعها مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته  
 شريكه والله اعلم وفي التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والابن ليس في عياله  
 ان كان بالغاً يضمن وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمداً في بحث ضمان الجماعي ومثله في القضاوين  
 (سئل) \* فيما اذا دفع زيد بضاعته على سيد الامانة امره وليوصلها لعمرو المالك كذا على  
 أن لا يتزل بها في البحر الا في مركب مغفر أم ينقلل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ  
 النصارى البضاعة بالقهر والغلبة والحال أن في البحر مراكب مغفرة موجودة مسيرة لاشقة  
 للمركوب فيها فهل يضمن عمرو \* (الجواب) \* نعم حيث كان الحال ما ذكر يضمن عمرو قيمة  
 الوديعة المذكورة كما اذا امره بحفظها في دار فوضعها في دار اخرى لان الاصل كما في الدرر  
 أن الشرط انما يصح اذا كان مفيداً والعلم به مما كان في موضع في مركب غير مغفر وفي دار  
 أخرى فبعدت بينهما مختلفان في الامن والحفظ فصع الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما اذا امره  
 أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق معين منه فحفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه  
 لأن البيتين قلما يختلفان في الحفظ فالتامك من الاخذ من أحدهما متمكن من الاخذ من الآخر  
 فصار الشرط غير مفيد وتعدرا العمل به فلا يعتبر وكذلك تعيين الصندوق فلا يقيد بالان  
 الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهراً الآن يكون في البيت والصندوق خلل ظاهر  
 فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بخلاف اهـ وقال الا تقوى عن شرح الطحاوي الاصل أن كل  
 شرط يفيد اعتباره ويمكن لاودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط لا يفيد اعتباره ولا يمكن  
 مراعاته فهو لقوا اهـ \* (سئل) \* فيما اذا اودع زيد عن عمرو وخبراً في طريق الحج فأخذه  
 عمرو ووضعه تحت رأسه حفظاً له ونام ثم اقبله فلم يجده فهل لا ضمان عليه في ذلك \* (الجواب)

مطلب لما لا يضمن الغاصب  
 أ ومودع الغاصب

مطلب لو دفع الوديعة الى  
 اجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الوديعة مع ابنه  
 الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في  
 مركب مغفر فركب في غيره  
 يضمن

مطلب الاصل أن الشرط  
 انما يصح اذا كان مفيداً  
 والعمل به ممكن

مطلب وضع الوديعة تحت  
 رأسه وأما لا يضمن

نعم ولو نام ووضع الوديعه تحت رأسه أو جنبه فضاغت لا يضمن وكذلك ان وضعها بين يديه وهو الصحيح واليه مال الامام السرخسي قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا لما اذا نام مضطجعا يضمن وهذا اذا كان في الحضر أما اذا كان في السفر فلا ضمان تام قاعدا او مضطجعا كذلك ذكره في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعاً جنبه على الأرض فضاغت الوديعه يضمن وان نام قاعدا لا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادة من الفصل ٢٢ (سئل) فيما اذا اودع زيد عمرو وديعه وتسلمها منه ثم جاء رجل أجني وأخذ الوديعه والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفاً من ضرره فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم وفي الجامع الاصح ولو أخذ الوديعه اجني والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصغار ضمن ان أمكنه دفعه أما لو لم يمكنه منعه ظنوه من ضرره وغلظه لم يضمن اتقروى (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمرو وصدر نحاس لبيعه له فعرضه على البيع فلم يشتره أحد فردّه عمرو على زيد ثم جدد وصوله له من عمرو وهل يقبل قول عمرو يمينه (الجواب) نعم لانه أمين والقول للأمين مع اليقين الا اذا كذب الظاهر كما نقلوه وفي الاشياء كل أمين ادعى ابطال الأمانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومثله في تنوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعه فالقول قوله ولو أقام الأمانة على ذلك قبلت عيني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى رد الوديعه أو هلاكها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير بزيادة من القضاء (سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو والأجتن فوضعهما عمرو في حانوته ثم أخذها بكر ليفر اليها وحوّلها من موضعها بدون اذن منها ثم طالبه عمرو بها فزعم انه ردّها الى محلها وزيد وعمرو ينكران ردّها الى محلها فهل يضمن بكر قيمتها لزيد (الجواب) نعم أما أولا فلما صرح به الامام المجلد قاضي خان في الغصب رجل ركب دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فقامت قال يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال التمامي الصحيح انه على قول أبي حنيفة لا يضمن حتى يتحول عن موضعه اها ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر ايضا بعد التحويل لا يرأى عن الضمان واليه مال الفقيه اها وأما ثانياً فلانه معتد من أول الامر عند البالد بها بغير اذن شرعي وفي العمادة من اخر جنابة الدواب ضمن مسألة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اها (سئل) فيما اذا كان لرفيق وديعه عند زيد فدفعها لزيد لو كمل شرعي عن سيد للرفيق ثم مات السيد وعق الرفيق وطلب الوديعه من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذکور جائز (الجواب) نعم في الجنائية أكثر كباب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئاً لا يملك المولى أخذ الوديعه كان العبد مأذوناً أو محجوراً فلأن المودع دفع الوديعه الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اها أقول حاصله انه ليس للمولى أخذها من المودع جبراً لو دفعها المودع برضاه الى المولى مع نظير الموكل ليس له أخذ الثمن من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ في البصر عن الخلاصة ومنعه

مطلب اخذ الوديعه اجني  
ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع  
باليقين في رد الوديعه للمالك  
مطلب كل أمين ادعى ابطال  
الأمانة الى مستحقها قبل  
قوله

مطلب ادعى رد الوديعه  
او هلاكها ومات قبل أن  
يحلف لا يحلف وارثه  
مطلب حوّل الاجني  
الوديعه عن محلها بلا اذن  
ضمن

مطلب اذا دفع وديعه العبد  
لمولاه لا يضمن الا اذا كان  
مديوناً

مطلب دخل التمل في  
الصندوق وانسد بعض  
الامعة لا يضمن

مطلب فيما اذا كانت  
الوديعة يخاف عليها الفساد  
وصاحبها غائب  
مطلب قال المودع ارسلها مع  
رجل امين ففعل لا يضمن

مطلب ابق عبد الوديعة  
لا ضمان على المودع

مطلب لو هلك الدابة في يد  
المستعير والعارية معلقة  
لا يضمن

منه وديعة عبده لا يكون ظملا لأن المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذونا كان أو محجورا  
مالم يحضر ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أنه مال الغير وديعة فإذا أظهر أنه للعباد البينة لم يثبت  
ياخذ اهـ (سئل) فيما اذا اودع زيدا عند عمرو صندوقا مقلنا فيه ائتمته له فوضعه  
عمرو في بيت من داره حرزاه فدخل غل في الصندوق وافسد بعض الامعة بدون تعدن من عمرو  
ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين في الذخيرة افسدها  
القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلما علم ربه ثقب القارة برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم  
ولم يسده وفي العدة لو كانت شيئا من الصوف ورب الوديعة غاب وخاف المودع عليها الفساد  
يرفعها الى القاضي ليبعها ولولم يرفع ولم يحتمل لدفع ذلك لم يضمن اهـ وفي الظهيرية الانسان  
اذا استودع عنده مابق فيه السوس في زمان الصيف فلم يردها بالهواء حتى وقع فيه  
السوس فسد لا يضمن اهـ نهج النجاة وفي الوهبانية

ونارك شر الصوف صيفا فعتلم يضمن وقرض القار بالاكس يؤثر  
اذا لم يسد الثقب من بعد عمله ولم يعلم الملاك ما هي تقير

(سئل) فيما اذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فاذن لزيد بارسلها اليه مع رجل  
امين تعمد عليه ففعل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهوا القافلة والامانة بالقهر  
والقلبة ولم يمكن دفعهم ويريد زيد أن يضمنها عرفا فل حيث الامر كذلك لا ضمان على عمرو  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا اودع زيد عبده عند عمرو فابق العبد من عند عمرو  
بدون تعدن منه ولا تقصير في حفظه فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم (سئل) فيما  
اذا دفع زيد لعمرو حمارا على سبيل الامانة فربطه عمرو بحبل مع دابة أخرى على شط نهر  
وأبعد عنها لئلا تخرج غابا عن بصره وقصر في الحفظ حتى سقط الحمار في النهر فهل  
يضمن عمرو قيمته لصاحبه (الجواب) نعم حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن  
قيمه لصاحبه

### \*(كتاب العارية)\*

(سئل) في رجل استعار ثورا من آخر استعاره مطلقه لعمرته عليه فهلك عبده في حالة  
استعماله من غير تعدن منه ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لا ضمان عليه (الجواب) نعم  
ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير كان العقد مطلقا لا يضمن سواء هلك في حال  
الاستعمال أو في غيره عمادة من ضمان المستعير  
(سئل) فيما اذا استعار زيد من عمرو حمارا لركبه الى قرية معينة استعاره مطلقه  
ليحصد زراعا في القرية ثم بعد فراغه بعيد الحمار لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد  
نهبه الاعراب مع عدة حبل لاهل القرية بالقلبة والقهر بدون تعدن من زيد ولا تقصير في الحفظ  
ولم يقدر على دفعهم ولا على رده منهم ويزعم صاحبه أن زيد اضمنه بمقتضى أنه شرط عليه  
ضمانه فهل لا ضمان على زيد ولو صدر الشرط (الجواب) نعم قال في وديعة التنوير واشترط

مطلب لا يضمن المستعير  
وان شرط عليه الضمان

مطلب ادائات المستعير  
مجهلا يضمن

مطلب يضمن المستعير  
بمجاوزة المكان ولا يبرأ بالعود

مطلب تكرن العارية موقفة  
نصا او دلالة

مطلب لو عين طرفا فسلوك  
آخر لا يضمن ان كانا على  
السواء

مطلب لو امسك الدابة بعد  
الوقت ضمن وان لم يفسدها  
بعده

مطلب للمستعير ان يركب  
في الرجوع بحلاف المستأجر

مطلب القول للعير في الايام  
او المكان او ما يجمل عليها

مطلب القول للعير في قبيل  
الانتفاع بالعارية

مطلب اخذ الدابة منقلب  
لم يضمن المستعير

الضمان على الامين باطل به بقى اه وفي العادة قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان  
اشتراط الضمان على الامين باطل به نأخذ اه وفي جامع الفتاوى ولا يضمن العارية وان التزم  
الضمان عند الهلاك \* (سئل) \* في رجل استعار من آخر عدولا معلوما ليقطع بهائم موات  
فقبل ان يردّها لصاحبها بماله ولم يتركه فهل يكون ضمانا لما في تركه  
\* (الجواب) \* نعم لان العارية امانة كما في العسلائي والا مانات مضروبة بالموت عن تجهيل  
\* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد عن عمر وحصانه ليركبه اربعة ايام الى قرية معينة فركب  
الى القرية المذكورة وتجاوزها الى قرية اخرى بعيدة وغاب اكثر من شهر ثم رجع قائلا  
ان الحصان قد هلك معه في القرية الاخرى بدمر ور الايام المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان  
لصاحبه \* (الجواب) \* حيث كانت عارية الحصان المذكورة موقفة بوقت ومقيدة بزمان  
معين فامسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة الحصان لصاحبه قال في العادة  
في الفصل ٣٣ العارية لو كنت مقيدة بالمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود اه  
وفي فتاوى القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية موقفة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضمان  
ويستوى فيه ان تكون العارية موقفة نصا او دلالة حتى ان من استعار قدوما اليكسر الحطب  
فكسره وامسك حتى هلك يضمن اه ومثله في الفصولين استعار ثوب الكرب ارضه وعينها  
فكرب ارضا اخرى فغصب الثوب يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب سهولة وصعوبة  
بغير زلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضمانا وكذا  
لو امسك في بيته ولم يركب حتى عطب لعدم الرضى من المالك بالامساك وكذا في الاجارة  
اذا امسك ولم يذهب أقول ينبغي ان لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة او ارضي منها  
كما لو استأجر دابة للجلوسى نوعا مختلفا لا يضمن مثل المسمى او اخف كذا في جامع الفصولين  
ولو عين طرفا فسلوك طريقا آخر كانا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلك ضمن وكذا  
اذا تعاونا في الامن عمادة استعار قدرا من الغسل الثياب ولم يسلمه حتى سرق لبلا ضمن بزانة من  
الرابع من العارية العارية لموقفة فامسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها  
بعد الوقت هو المختار بجامع الفصولين للمستعير ان يركب الدابة العارية في الرجوع وليس  
للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها م ضمانا له ان يخرج بها من المصر اه  
وفي القول لمن عن البائع ولو اختلف المير والمستعير في الايام او المكان او فيما يجمل عليها  
فالقول قول المير لان المستعير يستفيد من الانتفاع من المير فكان القول في المقدار والتعيين  
قولهم مع المير دفع الثمن وفي فتاوى قاضي الهذلي اذا اختلف المير والمستعير في الانتفاع  
بالعارية فادعى المير انتفاعا مقيدا بغير خصوص والمستعير بالاطلاق فالقول قول المير  
في التقيد لان القول للمير في اصل الاعارة فكذا في مقعها اه \* (سئل) \* في رجل استعار  
من آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادقه منقلب واخذها منه  
بالقهر والغلبة ولم يمكنه منعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير \* (الجواب) \*

نعم لان العارية امانة كما تحذم والمستعير أمين والا مبن انما يضمن بترك الحفظ اذا ترك بغير عذر  
 كما في العارية من ضمان الراعي وفي الجماع الا مخرولوا أخذوا لوديعة اجنبي والمودع براء  
 فسكت قال أبو القاسم العفار ضمن ان امكنه دفعه اما لو لم يمكنه منعه لحق من ضرره وغاربه  
 ليضمن \* (سئل) \* في رجل بنى بيته لنفسه قصر في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن  
 ورثة غيره فهل يكون القصر لبانيه ويكون للمستعير \* (الجواب) \* نعم كما صرح بذلك  
 في حاشية الاشياء من الوقف عند قوله كل من بنى في ارض غيره بأمره فهو لما لهما الخ  
 ومسألة اجماع كثيرة ذكرها في الفصول العارية والغصولين وغيرها وعبارة الحشى بعد قوله  
 ويكون للمستعير فيكف قلمه متى شاء \* (سئل) \* في قطعة ارض ميرة اذن المتكلم  
 عليها زيد أن يبنى عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم عليها الرجوع عن الاذن المرقوم ومنعه  
 من البناء فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي سئل فيما اذا  
 اذن ناظر وقف لزيد أن يقرس في ارض الوقف غراسا ولم يقرس بعد ويريد الناظر الرجوع  
 عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم له ذلك قبل الغرس  
 \* (سئل) \* في ذي حفرة سردابا له في دار جاره عمرو والذي باذنه ثم باع عمرو داره من بكر الذي  
 وطلب بكر الا أن رفع السرداب والحال انه لم يشرط وقت البيع بقاء السرداب فهل له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم رجل استأذن جارا له في وضع جذوع على حائط الجار أو في حفرة سرداب  
 تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجذوع والسرداب  
 كان له ذلك الا ان لشرط في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل  
 في البيع من غير ذكرو مثله في النزاهة من القيمة والاشياء من العارية وراجع حاشية السيد  
 أحمد أقول وكذا لو مات الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان أذن له مورثهم كما في أو  
 كتاب العارية من الخبره ولا يظهر هنا اشتراط بقائه لان الارث جبري لا يتقيد بالشروط  
 بخلاف مسألة البيع ورأيت بخط شيخ مشايخنا الساشاني والوارث في هذا بمنزلة المشتري  
 الآن لا لوارث أن أمر برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاحد ورثته  
 بناء محل في داره ثم مات فلما بقي ورثته مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في قسمه وفي  
 جامع القسولين استعارد ارضي فيها لإمرأته المال وأقال له ابن لنفسك ثم باع الدار بمحقوقها  
 يؤمر الباني بهدم بناءه واذا قرط في الرد بعد الطلب مع التمكن منه اه \* (سئل) \* فيما اذا  
 استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمرو اذا وصلت الى المكان المزبور اعطيتها  
 مع من شئت فبعها زيد على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق من غير تعد ولا تقصير  
 فهل يكون زيد غير ضامن \* (الجواب) \* نعم استعارد دابة للجل الى مكان كذا وقال له المال  
 اعطها مطلقا فبعها على يد من ليس في عياله فهلكت في الطريق ليضمن حاو الزاهدني  
 وفي التجريد البهائي رجل جاء الى المستعير وقال في استعرت الدابة التي عندك من فلان  
 ما لكها وأمرني أن اقبضها منك فصدة وقد دفعها اليه فهلكت عنده ثم انكر المعير أن يكون أمره

مطلب العارية امانة  
 مطلب بني في دار أبيه باذنه  
 فالبناء له ويكون للمستعير  
 مطلب اذن له بالبناء في  
 الارض الميرة ثم رجع قبل  
 البناء له ذلك  
 مطلب لناظر الرجوع عن  
 الاذن لغرس قبل الغرس  
 مطالب - فمرسدا في دار  
 جاره باذنه ثم باعها الجار  
 ولم يشرط بقاء الدابة شترى  
 رفعه

مطلب لورثة الاذن رفع  
 البناء

مطلب قال له المعير اعطها مع  
 من شئت فبعها مع من ليس  
 في عياله لا يضمن

مطلب فيما اذا جاء رجل  
 الى المستعير وقال في استعرت  
 من مالها وأمرني أن اقبضها

بذلك المستعير ضمان ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه او لم يصدق  
 ولم يأت به وصدق عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب الضمان  
 اذا ادعى المستعير انه فعله باذن المعير وهو يجحد ضمن المستعير الا ان يقوم له بينة على الاذن  
 عمادة **\*(سئل)\*** فيما اذا استعار زيد من زوجته ارضا ليزرعها فزرعها خطا بعد  
 ما حرثها واذا ناله زرعها وبنت الزرع وتريد الا ان يرفع يده عنها وأخذها منه قبل ان يحصد  
 الزرع فهل ليس لها ذلك **\*(الجواب)\*** نعم قال في التنوير اذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ  
 منه قبل ان يحصد الزرع وقتها ولا اه ومنه في الدرر **\*(سئل)\*** فيما اذا استعار زيد  
 من عمرو حمارا له به نفسه ولا يصبره من غيره فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو قضيب زيد  
 قيمة الحمار بالوجه الشرعي فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم ويقض لمعين الاول حيث  
 استعاره لتقبل لمده ثم اعاره قال في التنوير وشرحه لا على من استعار دابة او استأجرها  
 مطا بقابل لا يتعدي بل لمده ثم اعاره ولا على المثل ويركب عملا بالاطلاق وايضا قبل اولا من مراد  
 وضمن بغيره ان عصبته حتى لو ائبس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كفي اه  
 والشافعي قال في الخلاصة فلو قال لا تدفع لغيرك فدفعت فذلك ضمن مطلقا ومنه في البرزخية  
**\*(سئل)\*** في مستعير ثور ذبحه مذهب الاياس من حياته وذائب دون اذن من صاحبه  
 وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا يثبت للمستعير على دعواه فكيف الحكم **\*(الجواب)\***  
 حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن للذاب بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته  
 ترجى وقال للذاب لا ترجى والبيضة على الذاب والعين على المالك واذا اخرجت من البيضة وحلف  
 المالك ضمن الذاب قيمته يوم الذبح وتقول له في قدر القيمة يمينه واذا ادعى المالك زيادة عما تقول  
 الذاب فعليه البيضة والله اعلم والمسألة في الخيري يضمن ضمان الاجير صدرة في حرث والجامع  
 بينهما الامانة لان الاجير أمين والمستعير أمين **\*(سئل)\*** في رجل استعار من آخر بئيرة  
 وتسلمها ودخل دارا وابقاها في السكة وغيبها عن بصره حتى ضاعت فهل يضمن قيمتها  
 لصاحبها **\*(الجواب)\*** نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل المستعير بيته  
 وترك الدابة المستعارة في السكة فهالكت يضمن سواء ربهها او لم يربها لانه لما غيبها عن  
 بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المجدد البيت والدابة لا تقبض عن بصره لا يجب الضمان  
 وعليه الفقري فهو لو ان اه **\*(سئل)\*** فيما اذا استعار زيد من عمرو رجلا للعمل عليه قدرا  
 معلوما من الخطة فجعله ازيد منه وعلم ان العمل لا يطيق ذلك فبالتجمل بسبب ذلك ويريد عمرو  
 ان يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم استعارها  
 ليجعل عليها عشرة خاتم خطه فجعلها خمسة عشر ختمها فهاككت فلن علم ان هذه الدابة لا تطاق  
 حمل هذا الخدم ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان علم انها تطاق ضمن ثلث قيمتها او زيدا  
 للضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطعن به عشرة  
 مخائيم خنطة فطعن احد عشر فذلك يضمن جميع القيمة لانه لما طعن عشرة خائيم فقد انتهى

مطلب استعار ارضا ليزرعها  
 لم تؤخذ منه قبل ان يحصد  
 الزرع

مطلب تخمين استعار ثورا  
 فذبحه مذهب الاياس من  
 حياته  
 مطلب دخول داره وترك  
 الدابة في السكة وغيبها من  
 بصره يضمن

مطلب استعارها ليجعل عليها  
 قدرا معلوما فهل ازيد منه الخ



الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكها فيه صيرغاصبا بخلاف الحمل لان حمل الكل  
عليها يوجد مرة واحدة وهو في البعض ماذون في البعض مخالف فتوزع الضمان عمادة  
\*(سئل)\* في العارية الموقته اذ المسكها بعد الوقت مع امكان الرد وهلكت هل يضمن  
\*(الجواب)\* نعم العارية لموقته فأمسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها  
بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت فصا أو دالة حتى ان من استعار قدوما لكسر خطبا فكسره  
فأمسك ضمن ولم يوقت فصولين وان قيده بوقت أو نوع أو بها ضمن بالخلاف الى شرا الى مثله  
أو خير علفي العارية لو كانت مقيدة بالمكان فبما وزه يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب  
في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولولم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المعتاد  
عفو وكذلك عذافي الاجارة وهذا بخلاف ما اذا استعار دابة أو استأجرها ليجعل عليها حنطة  
فحمل شيئا أخف من الحنطة أو أسهل على الدابة يضمن كذا في شرح الطحاوي عمادة أقول قوله  
آخر يضمن الظاهر ان سواها لا يضمن لان عبارة جامع الفصولين برز شرح الطحاوي هكذا  
ولم يذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولوا قصر وكذا الواسم كما في بيته ولم يذهب الى المسمى  
ضمن والمكث المعتاد عفو وكذا الاجارة وهذا بخلاف ما لو استعارها أو استأجرها ليجعل بها  
فحمل الاخف يبرأ اه وكذا ذكر المسئلة في نود العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولوا قصر وقوله  
وكذا الواسم كما في بيته لان المخالفة فيها الى خبر لا الى شرف مكان الظاهر ان لا يضمن فيها اه  
\*(سئل)\* فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان معين ففي اثناء الطريق أو دعها  
عند بكر بأخذها بكر أو ذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد عمرو باذن عمرو لا يبرأ منها  
فتسليمها من بكر وسلمها زيد لعبد عمرو والمأذون له بأخذها ثم ماتت الدابة عند العبد المزبور  
بقضاء الله تعالى وقدره ونزع عمر أو زيد يضمن قيمتها فهل يكون غير ضامنا لها \*(الجواب)\*  
نعم حال الاستعارة في شرحه على الجامع الصغير للمستعير ان يودع عند مشايخ الطرق وقال  
بعضهم ليس لعان يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل من  
واقعات الامشي والمستعير ان يودع على المفتي وهو المختار وصحح بعضهم عدمه وينتفع عليه  
ما لو أرسلها على يد اجنبي فهلكت يضمن على الشاغل لا الاقول بحكم من العارية في شرح قوله  
ولا يبرهن ولورد العارية مع اجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من اقول العارية  
وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادة وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه  
الفتوى ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا  
الاختلاف فيما يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الاداع أقول للمستعير لا اعارة  
في موضعين الاول اذ الاستعارة مطلقا بان لم يعين المعبر منتقعا سواء كان مما يختلف باختلاف  
المستعمل كالبلس والركوب ولا كالحمل على الدابة والاستقذار والسكنى والثاني فيما اذا عين  
منتقعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم النهي فلو قال لا تدع لغريك فدفع فيه لك ضمن مطلقا  
كأمر وهذا ايضا اذ لم يستعمله وكان مما يختلف فلا استعمله فالصحيح انه ليس له ان يعير ولو استعاره

مطلب العارية الموقته  
لو أمسكها بعد الوقت ضمنها

مطلب لو جاوز المكان المقيّد  
يضمن ولا يبرأ بالعود

مطلب للمستعير ان يودع

مطلب للمستعير الاعارة  
في موضعين

مطلقة تبعينه وكذا الوفرغ من العمل الذي استماره له لم يكن له الاعارة معاملة بقائه مودعا  
والجاء لانه يملك الاعارة فيما لا يختلف في المطلقة والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ  
فيما يختلف وغيره وكذا ليس له الاعارة فيما يختلف وكانت مقيدة وكذا لو استعمل ما يختلف  
ولو في المطلقة وكذا الوفرغ عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع النصولين ففي هذه المواضع التي  
لا يملك فيها الاعارة لا يملك الابداع بلا خلاف وانما الخلاف فيما يملك الاعارة هل يملك الابداع  
قبل نعم لان الردية ادنى حالا من الاعارة لانها تحفظ بدون انتفاع فاذا ملك الاعلى لملك الادنى  
وقيل لالامه امانة وليس للاميين أن يودع ابتداء وانما ذلك الاعارة لانه مأذون بذلك لا طلاق  
الاذن بالانتفاع من المعبر وصحح هذا القول في النهاية كاتقله في الترخاينة ثم هذا كله اذا  
هالك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سلبا امالو هلك بعد فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في  
السؤال فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على  
انقول بأن المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم \* (سئل) في المعبر اذا طلب العارية من  
المستعير مرارا فرفض حتى هلك في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمها  
\*(الجواب)\* نعم ضمن حيث الحال ما ذكر

مطالب اذا منع العارية  
بعد الطلب يضمها

\*(كتاب الهبة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا دعت هند لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض فطالبته  
بالمبلغ المزبور فقال انك دفعته لي هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها يمينها في ذلك  
وعليه رد مثل القرض المزبور \*(الجواب)\* نعم دفع لا تحريمنا ثم اختفا فقال الدافع قرض  
وقال الآخر هبة فالحقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه  
دراهم فقال انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفه الى حواجيتك ولو دفع اليه ثوبا وقال اكس  
به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان المحكام من الهبة \* (سئل) فيما اذا كان  
زيد ثلث نستان معلوم جاري ملكه على سبيل الشيوخ أرضا وغراسا فوهبه من اولاده  
الثلاثة النصارى من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع قية شركائه جميع  
النستان من رجل فهل تكون الهبة فاسدة والبيع نافذا \*(الجواب)\* هبة المشاع فيما يحتمل  
القسمة وهو ما يجبر القاضى فيه الا ترى على القسمة عند طلب الشريك لها لا تقيد الملك للموهوب  
له في المختار مطلقا شيكا كان أو غيره انما أو غيره فلو باعه الواهب مع لانه هبة المشاع باطله  
وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام تقلا عن تمة القتاوى والهبة الفاسدة لا تقيد الملك على  
ما في الدرر وغيره والامسئلة مسطورة في التنوير أيضا أقول ذكر ذلك في التنوير لكن قال  
شارحه مستدركا عليه بما في النصوص من أن الهبة الفاسدة تقيد الملك بالقبض وبه فتى  
ثم قال ان لفظ القنوى آكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظه فيه يفتى أى بالقبول باقاداتها الملك  
بالقبض آكد من لفظ الصحيح أى في قول من قال الصحيح انها لا تقيد فالحاصل انها قولان  
مصححان لكن الاول اصح لانه معذور بلفظ القنوى الذي ذكره كذا لفظ الصحيح لان القول

مطالب انقول المتدعي انقضى  
دون هبة

مطالب هبة لمشاع فيما يحتمل  
القسمة باطله

مطالب في تحقيق مشبه أن  
الهبة المساعدة لا تقيد الملك  
بالقبض

التصحیح قد لا يقتی به لوجود ما هو اجمع منه اولتغير عرف اوزمان او تحوّل ذلك مما يقتضی الاعتناء  
 بخلافه على حسب ما يظهر لاهل التراجع بخلاف لفظي فانه صريح في أن العمل عليه  
 وانه لا يقتی بخلافه فلذا كان ~~اصح~~ كذلك كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا المجل  
 ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسيله شائعا  
 لا يمكنه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره  
 الطحاوي وقاضي خان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تخيد الملك وبه أخذ بعض  
 المشايخ اه ومع افادتها للملك عنده هذا البعض اجمع الكل على ان لا واهب استرداد هاهنا  
 الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع الفصولين راجع الفتاوى الفضلى  
 ثم اذا هلكت اقتبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذی رحم محرم منه اد الفاسدة مضمونة  
 على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الملاك كانت مستحقة الرد قبل الملاك اه وكما يكون  
 للواهب الرجوع فيها ليكون لوازمه بعدموته لكونها مستحقة الرد تضمن بعد الملاك كالبيع  
 الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمونا بالملاك ثم ان من  
 المقرر ان القضاء يتخصص فاذا ولى السلطان قاضيا يقضى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاءه  
 بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحق فيه بالرعية نص على ذلك علماء ارحمهم الله  
 تعالى اه ما في الخيرية وبه ائقي في الحامدية ايضا والتاجية وبه جزم في الجواهر والبرهان  
 فيه عن المتبني بالعين المجردة انه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور الدين عن الوجيز الية الفاسدة  
 مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك بها الا عند ادائه العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول  
 أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقد معاوضة اه وذكر قبله انه المشاع فيما قسم لا تفيد الملك  
 عند أبي حنيفة اه وفي التمهيد ان لا تفيد الملك وهو المختار كما في المضمرات وهذا مروي عن  
 أبي حنيفة وهو الصحیح اه فحيث علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول  
 أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بأن المقتی به خلافه لانه اذا اختلف التصحيح  
 لا يعدل عن ظاهر الرواية على أنه على القول الآخر يكون ملكا خبيثا كما صرحوا به ويكون  
 مضمونا عليه كما مر فلم يجدفع الموهوب له فاعتم ذلك وانما اكثرت النقل في هذه المسئلة لكثرة  
 وقوعها وعدم ثبته اكثر الناس الزعم الضمان على قول الكل ورجاء لدعوة نافعة في الغيب  
 اه ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن الشيوخ انما يمنع وقت القبض لا وقت العقد  
 فلورهبه شاعثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دار شائعا ولم يسلم حتى  
 وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره ~~(سئل)~~ ~~(سئل)~~ فيما اذا كان  
 لزید حصّة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وحير وآلات فلاحة وكتب معلومات لا تقبل  
 القسمة فلک ووهب وذكر من ابنه الدين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم  
 والتسامع ونزع لها عن مشدّة مسكنه في ارضى وقف معلومة ومرد ذلك في حصته لدى بيته شرعية  
 وصدة متولى الوقف على الفراغ وأجازة ومات زید عن ابنه المذكورين وعن ورثة غيرهما

مطلب تصح هبة مشاع  
لا يقسم  
مطلب بينة الهبة في العصة  
تقدم على بينة المرض  
مطلب لا تصح هبة البناء  
دون الارض الا اذا سلطه  
الواهب على تقضه

يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم بينة على ذلك وللإثنين بينة تشهد بأن ذلك  
في العصة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى البنتين تقدم **\*(الجواب)\*** تصح هبة  
مشاع لا يحتمل القسمة كذا في الملتقى فيثبت كانت الهبة المذكورة كما ذكر في محبة وكذا  
الفراغ المذكور اذا كانا في العصة وبينة العصة تقدم كما ذكره قاضي خان بما نصه رجل مات  
وترك مالا فاذا بيع بعض الورثة عينا من اعيان التركة أن المورث وهبه منه في صحته وقبضه  
وبقية الورثة قالوا سكان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض  
وان أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في العصة كذا ذكره في الجامع الصغير اه  
**\*(سئل)\*** فيما اذا هبت امرأة من اولادها حصه من بناء طاحونة هل تصح ام لا كذا  
وردت صورة الدعوى سنة ١١٤٥ **\*(الجواب)\*** أمأهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة  
فهي صحيحة كما صرح به في المعينات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح  
الا اذا سلطه الواهب على تقضه قال في الدرر وكذا يجوز هبة البناء دون العروة اذا اذن  
الواهب في تقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو غنل فيها ثم دونه أى دون الثمر  
اذا امره أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والمجاز في الثمر لان المانع للجزا لا الاشتغال  
بتلك المولى فاذا اذن المولى في التقض والحصاد والجداد وفعل الموهوب له زال المانع فجازت  
الهبة اه وقوله في المنع عنها واقره وفي جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو غراً في شجر  
أو حلبة سيف أو بناء دار أو ديار أو على رجل أو فقيراً من صبرة وأمره بالحصاد والجداد والقطع  
والنقض والقبض والكيل ففعل صح استخساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اه  
وفي التارخانية في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام  
وسلطة فهو جائز اه وأفتى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه وصورته  
فيما اذا كان زيد عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيد العمارة المبرورة لزوجه ولم يأذن لها بتقض  
العمارة فهل يكون التملك غير صحيح ام لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كتبه الفقير عماد  
الدين عن عنه فليست في مسئلتنا هل سلطته على تقضه أم لا فنجد ذلك يظهر الجواب  
والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى  
لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً اذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون  
متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع  
لواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلادها بعمارة لخواهب معلاقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز  
وكذا لو وهب داراً أو طرفاً فيها متاع لخواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا أقول البرازية وهب  
البناء لا الارض يميز بجل اخلاقه على ما اذا اذن له الواهب في تقضه كما هو صريح الدرر  
وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتي الروم على ائندى بتقضى المطلق البرازية بالجواز من  
غير قيد كافي فتاواه التركة الشهيرة والله أعلم أقول وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن  
النية ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة قال

مطلب في مسئلة هبة البناء  
بدون الارض على وجه  
التحقق

وفي الفتاوى عن محمد بن وهب رجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها  
اليه اه هذا والموافق للثمن ما مر من الدرر لقول الكثر وغيره تبصع في محرمه تقسم ومشاغ  
لا يقسم قال في البحر قيد بالخوز لان المتصل كالثمرة على الشجرة لا تجوز هبته اه ومثله  
ما مر من الفتاوى الهندية ويظهر في التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تبصع الا اذا  
سلطه الواهب على نفسه ومعناه لا يتم ولا تلك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقصه لانه بعد  
النقض صار محرم من قبله ومن قال تبصع ولم يقيد بذلك أراد أنه يبصع العقد وان لم يهد الملك ويدل  
على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكره ناعلم أن قوله تبصع في محرمه معلوم معناه انها تلك  
بهذه الشروط لان الصحة متوقفة على القيمة لانه لو وهب شاة ما يقسم تبصع الهبة من غير ملك  
ولهذا الوجه مبني على ما علمه ولو كان شرطا للصحة لاحتج الى تحديد العقد كما لا يخفى اه كلام  
البحر ويشير الى ذلك ما قدمنا آنفا عن التارخانية حيث قال في هبة البناء انها جائزة ثم قال  
في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله  
لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين فانتم هذا التحقيق فانه  
ما يقبل تحقيق وبالله التوفيق هذا وقد ذكر المؤلف في موضع آخر جواب جده السابق  
وأيد بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لان المانع  
للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل تلك غيره بمعنى في صورة  
مسئله جده عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة الزينة المقدمة وليس  
هو من اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المنع واشتغال الموهوب بملك غير الواهب  
هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحیط في الباب الأول عن هبة الزبائن انه لا يمنع الخ  
ما ذكره فيها نقلا عن العمادة فتأمل ولا تفعل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا  
اعتراض منه على ما أجاب به جده لان العمارة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب  
وقد قال في الدرر ان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة  
العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات فاضل خان  
أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهبة  
انما تمنع اذا كان الاشتغال بمناع في يد الواهب او في يد غير الموهوب له اما اذا كان المنع  
في يد الموهوب له ينصب وعارية او غير ذلك فلا تمنع فظهر أن الاصل أن الهبة اذا كانت  
مشغولة بملك الواهب او بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذ لم يكن في يد الموهوب له اه ما في  
الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المنع وهو ما قلناه عن الفصولين انما هو فيما  
اذا كانت الهبة مشغولة بكتب دار فيها مناع الواهب أو لاجنبي ومسئله هبة العمارة دون  
الارض ليست ممن قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها  
متصلة بها لا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين  
تجوز هبة الشاغل لا المشغول لانه يقول المراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل

مطلب وهبة نخلة قائمة  
لا يكون قابضا حتى يقطعها  
ويسلمها

كما ذاهب متاعا في داره أوجوالقه بدليل قصر يحجم بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما قدمنا عن التارنانية والعمارة من هذا القبيل ويدل له ما مر في عبارة القناري الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاغلا وأن المراد بالشاغل غير المتصل والآن من كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأت في حاشية الفصولين للغير الرمي ما نصه بقوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على إطلاقه فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لاتصاله بها اه قد صرح بأن المانع هو الاتصال وإن كان شاغلا ثم كتب الرمي على قول الفصولين وقد صرح في زيادات قاضي خان الخ ما مر أن بما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو مزارعة أو معتكرة لأخر أو مقبوضة وبه لمن الأرض بيده لا تجوز الهبة وإن كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يدل ما في الزيادات على جوازها لأنهم صرحوا أن المانع في مثله الاتصال وجعلوه كالشائع اه مخلصا وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن هبة المشغول لا تصح إلا إذا كان الشاغل في الموهوب لا يدل على جواز هبة الشاغل لشجر إذا كان قائما في أرض بيد الموهوب له أيضا لأن المانع هنالك ليس كونه شاغلا لأن الشاغل تجوز هبة وإن كان المشغول به ليس بيد الموهوب له وإنما المانع اتصاله بغيره وكونه كالحجر منه حتى صار كالمشاع لا تصح هبته إلا بعد انفراجه وبهذا ظهر أن هبة الشاغل المتصل لا تصح سواء كان المشغول به بيد الوهاب أو الموهوب له أو غيرهما ونظير أيضا صحة ما أجاب به جلد المذائف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعتزم هذه الفوائد الفرائد (سئل) فيما إذا كان لهند غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوهبته في مرض موته من اجني ولم تسلمه منه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة (الجواب) نعم لأنه لا إشعار بدون الأرض لا تجوز كما صرح به قاضي خان وغيره حيث قال هبة الخل بدون الأرض لا تجوز وفي التنوير لا تصح هبة لبن في ضرع وصوف على غنم وتخل في أرض وتجر في تخل ولو فصله وسله جاز موته في الممتن وغيره وفي البرازية وهب أرضا فيها زرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو وهب الأرض أو التخل بلا أرض أو نخلا بدون تمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقه مع إمكان القطع فيض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اه وفي الخيرية وقد تقرر أن هبة الشجر بدون الأرض هبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تصح اه ولا يسامع عدم تسلمه ذلك ولو كانت هبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الوهاب بطلت عونه قال في المبسوط لا تجوز هبة المريض الأمقبوضة فإذا قبضت حازت وتعتبر من الثلث اه وفي العمادة وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وإن كانت وصية لكنها هبة حقيقة تنقضي القبض ولم يوجد اه ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان زيد إنسان كبيران وأملاك تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة فإك جميع ذلك من أنفيه

مطالب هبة الاشجار بدون الارض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب رهب في مرض موته  
وليسلم حتى مات تبطل  
وان كانت وصية  
مطلب في هبة واحد من اثنين

المذكورين سوية بينهما نصفين من غير قسمة وكتب بذلك صلت ولم يحكم بذلك كما يراه ويريد  
زيد الرجوع عن التملك واسترداد ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
نعم وهب اثنان دارا لوالدهم صلاهما سلاهما حاجة وقد قبضها حاجة فلا شيوخ ويقبضه لاهو هبة  
واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه هبة النصف  
من كل واحد منهما بدليل أنه لو قبل أحدهما لم لا يقسم تحت في حصته دون الآخر فلم يلزم  
عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح لانه عقد واحد ولا يجوز نظرا الى انه عقد  
واحد فلا شيوخ قبضا بالحبة لان الرهن من رجلين والاجارة من اثنين جائزا اتفاقا وقيد الواهب  
بكونه واحدا لان الواهب لو كان اثنين والموهوب له كذلك على أن يكون نصيب أحدهما  
لأحدهما بعينه ونصيب الآخر للآخر لا يجوز اتفاقا كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب لهما  
كبيرين لانه لو وهب من اثنين أحدهما صغيرا والآخر كبيرا والصغير في عياله لم يتجزأ الحبة اتفاقا  
لانه حين وهب مارقا بضاحصة الصغير بقي النصف الآخر شاذعا كذا في المحط وقيدنا بعدم  
البيان لانه لو بين بأن قال له ائتنيها ولهذا ائناها لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد  
يجوز أن قبضه ومراعاة بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يتجزأ كالتبعية يجوز اتفاقا وقد يكون  
الموهوب له اثنين لانه لو كان واحدا فوكل اثنين قبضها جاز كذا في قاضي خان منع  
وفي نصيب القدوري للشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل  
الموصلي وبرهان الاثمة المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد اتفق بذلك الحنبري الرمي أقول  
قال حاصل انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والآخر  
صغيرا في أن الحبة لهما لا تنصص وكله داخل تحت اطلاق المتن قولهم وبعبارة لا يصدق هبة  
واحد من اثنين وبه يظهر أنه لا فائدة للتقييد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع  
في ذلك شيخه صاحب البروتبعها العلائي فالمناسب الاطلاق كما افاده الحنبري الرمي في حاشية  
البروتبع كذا قوله ولم يبين نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التقييد ببيان  
التخلاف فقط وقوله ولو وهب من اثنين أحدهما صغيرا الخ الضمير في قوله والصغير في عياله أي  
عيال الواهب كما لا يخفى وبدليل التعليل ومثله ما لو وهب لابنين له أحدهما صغيرا في البرية  
قال لان هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة بقيام قبض الاب وقام قبضه وهبة الكبير  
محتاجا الى قوله فسقط هبة الصغير فتمكن الشيوخ والحيلة أن يسلم الدر لأكبر ويهبها  
منها اه أي لانها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فوجد القضاة معاودة العبد  
فليذهب في الشيوخ وبهذا يظهر أنها لو كانا صغيرين وكذا في عيال الواهب وكذا لابنين له تصح  
الهبة فتعقب قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لأحدهما على الآخر وتسام ذلك فيما علقناه على  
البصوة قد ظهر لنا أن ما في الدر المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق وقصروا في عيال  
لواهب كما ذكرنا ولو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافة كما أنه  
الكبيرين ثم هذا كله اذا لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما ساقى عقب

طالب في تحقيق ما روي  
من اثنين

هذا فكان ينبغي تقييد الابن في السؤال بالفقير حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه  
المسئلة لانها صارت واقعة القدر في زماننا وتكثر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم  
\*(سئل)\* في امرأة وهبت في صحتها من شقية باوحدتها الفقير من ائمة مختلفة الاجناس  
هبة شرعية مما لا يقسم وهبتها صحيحة كائنه عليه في الخانية وقد أفتى بذلك الشيخ خير الدين الرملي  
وان وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين  
تكون صدقة والتصدق على الفقير من ما تزل بالاجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب  
في كل هبة عادية من اوان كتاب الدعوى ملغضا التصديق على الغني هبة وان ذكر لفظ  
الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارة ثانية في اول الفصل الثاني عشر من الهبة  
انقرى والمسئلة في التنوير وغيره اقول وهذا فيما يقسم وغيره فقص الصدقة مطلقا على  
فقيرين ولو لفظ الهبة قال في التتارخانية عن الضمير ولو قال وهبت منكها هذه الدار  
والموهوب لمافقران صحت الهبة بالاجماع اه لكن هذا على رواية الجماع والافقد ذكر  
في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجماع كما في جامع الفصولين  
وصحهما في الهداية ايضا وعليها مشي اصحاب المتون وقد علم ان صحة الهبة في صورة السؤال  
من وجبين احدهما كون الانوار المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولومن غنيين  
ثانيها كون الموهوب لمافقرين وهبة واحدا من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانه اصدقة  
كما صرحوا به من أن الهبة لله فقير صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها اذا كانت  
لفقيرين ما صرحوا به من أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع والافقد  
صرحوا في المتون ايضا بان الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بان تصدق ببعضه على  
واحد والحاصل أنه لو وهب داره مثلا التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافا  
لما لو تصدق بهاء على فقيرين يصح اتفاقا لما تزل ولو وهب نصفها لواحد وتصدق به على فقير  
واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى أعلم \*(سئل)\* فيما اذا كان زيدا بن  
وبنت ولابنه ابن صغير عاقل يميز عمره عشر سنوات فوجهه جده داراله وأمنة معلومة في  
مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب واقبول واتسلم والتسلم وأقران بذمة لله خير  
دنيا فادركه كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخاف تركته تخرج الهبة  
والمبلغ المقربه من ثمنها وليس عليه دين أصلا فلعل تكون الهبة والاقرار صحيحين \*(الجواب)\*  
نعم اما الهبة لان الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم يقضه ولو عجز لعقل التصديق  
ولو لمع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالمالغ اه ومثله في الدرر وأما الاقرار الصغير الزبور  
فلما في التنوير وشرحه للمعالي من الاقرار وأما الاقرار لا يرضع فانه صحيح وان بين المقر سببا غير  
صالح منه حقيقة كالاقرار أو عن مبيع لان هذا المقر محل لثبوت الدين الصغير في الجملة  
اشباه اه اقول تقييد في السؤال خروج المقربه من اثنتي عشرة لزام لان الاقرار لغير الوارث

مطلب تصح الصدقة على  
فقيرين ولو لفظ الهبة

مطلب تتم الهبة للصغير  
العاقل يقضه ولو لمع وجود  
أبيه



نافذ من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباحث \* (سئل) \* في امرأة وهبت  
في صحتها أمتعة معلومة من بنت ابنها الصغيرة وسلمت الامتعة لابي الصغيرة وقبل الهبة  
بإيجاب وقبول شرعيين لدى بنته شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنها المذكور وعن زوج يزعم  
أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة \* (الجواب) \* نعم وقد نقل المؤلف عبارات  
على سبيل الاستطراد في مسئلة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه فلنذكر حاصلها على  
وجه التحرير لكي نأتبع كثير أوقد صارت واقعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما وهب  
للصغيرة يجوز قبض زوجها لها بعد الزفاف بتفويض الأب أمورها إليه دلالة بخلاف ما قبل  
الزفاف وعلمه مع حضرة الأب بخلاف الآم وكل من يعولها غير هاتين لا يمكن أن يكون الأب بعد  
موت الأب أو غيبة منقطعة في الصحيح اهـ ومثله في المهرورة وبه جزم في البدائع وقال بعض  
مشايخنا يجوز لهم أيضا أن يقبضوا للصغيرة إذا كان في عياله هم كالزوجة وعنه احتراز صاحب  
الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو سكن الصبي في عيال الجدة أو الأخ أو الوالد أو الأم  
فوهب له هبة قبضت الهبة من كان الصغير في عياله والأب حاضر اختلف المشايخ فيه قال  
بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كالمقبوض الزوج وأبو الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير  
في عيال أجنبي كان لأجنبي حق القبض خاتمة وإذا كان الصغير في عيال الجدة والأخ أو الأم  
أو الأجنبي والأب حاضر قبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على  
أنه يجوز فتاوى الصغرى كذا في أحكام الصغار للاستدلال بقبض من في عياله مع حضور  
الأب قيل لا يجوز وقيل يجوز به فتى مشتمل الأحكام أقول قد اختلف الصحيح كما ترى وأنت  
على علم بما فيه العلامة قاسم من أن فاضل خان من أجل من يعتمد على فهمه لا يفقه النفس  
وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الأب لأنه دفع محض للصغير وينسب له صحة  
قبول الصغير بنفسه إذا كان مميزا ولو كان الأب حاضر أو أبا قد وجدت دلالة تقوية الأب  
أمور الصبي إلى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول  
ولاسيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد الفاسط الصحيح وفي التمهيدات عن المضمرات  
أنه المختار والمضمرات من الشروح فانه شرح التدوير وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اختياره  
حيث نقل تفصيله عن البرجسدي مستدركا على ظاهر عبارة من التنوير والله أعلم  
\* (سئل) \* في مريض مرض الموت له دين بدم جماعة معلومين وعليه دين لا يراه فوهب  
الباقى من دينه بعد أداء ما عليه من الديون لفتية وعقته عن ذلك طائفة سلبت أهله ضمن  
الهبة ومات من ذلك المرض عنها وعن زوجة وعم شقيق لم يجز الوصية وترغم البنات  
جوازها بسبب التدريس المذكور هل ذكر غير صحيحة ولا عبرة بزعمها \* (الجواب) \* نعم  
لأنهم منها تلك الدين غير من عليه من غير تسليط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا  
اعتاقه ومعاينته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية  
لأورث لا تصح إلا بإجارة بقية الورثة ومنها أن الشيء إذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة

مطلب مهم في تحرر مسئلة  
ما إذا قبض هبة الصغير من  
يعوله مع أبيه

مطلب مهم في مرضه  
لبنته ديونا لا يصح

فكذلك ما في ضمنهما من التعويض وان قلنا ان التعويض يبيع انتهاء بيع المريض للوارث لا يبيع  
 ايضا والله اعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لان تسليم الدين من  
 ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما (سئل) فيما اذا كان  
 لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم أن المرأة وهبت دينها المزبور لزيد ولم تسطع على  
 قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة (الجواب) نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقضيه جازو ذكر في العدة وان لم امره  
 بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموثوق به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز  
 الا اذا سطره على قبضه ويصير كانه وهبه حين قبضه ولا يستقيم الا بالقبض وكذا لو وهبه  
 صواغ على غنم وسلطه على حرازه أو زرعاً غير محصود وسلطه على حصاده وكذا الثمر على النضر  
 وسلطه على جذاه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول  
 في او اخرها ولو وهب ديناً له على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقضه فقضيه جازت الهبة  
 لما ان تمام الهبة والقبض نصار كان خطاب الهبة وحده بالقبض (سئل) في امرأة اياها  
 في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبتها لزوجها والدها  
 والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك (الجواب) تسليم الدين من ليس  
 عليه الدين باطل الا اذا سطره المالك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تنطبق فتكون غير صحيحة  
 وان كان فحيت لم يقبض حتى ماتت الممتدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام  
 المرضى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى ماتت بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت  
 وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد (سئل) فيما اذا كان  
 لامرأة نصف طاحونة ماء دار رضى قابلة للقسمه مشتهلة على حجرين ومكانين للدواب واذا قسمت  
 لا تبدل المنفعة وتصبح طاحونتين متفعاها على السواء فوهبت ذلك في صحتها وليداسوية  
 فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة (الجواب) هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي  
 ان احتملت القسمه لا تجوز وان لم تحتل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمه  
 عن الاصل لا يقسم المحام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال ولو  
 قسم لا يبق لكل واحد بعد القسمه موضع يعمل فيه فان كان بحال يبق يقسمه ومثله في التزاية  
 وخزانة القناري فحيت كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل متفعاها بالقسمه وتبقى متفعاها  
 بعدها فاهية المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور  
 من وليداهما عالاً لو وهبت الربع من أحد هاتم وهبت الربع الثاني من الآخر يصح الهبة لان  
 ربع الطاحونة المذكورة لا يمتثل القسمه وهذه حيلة صحيحة الهبة في هذه المسئلة (سئل)  
 فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب  
 له مع يمينه (الجواب) نعم كما صرح به في انقول لمن من او اخر الهبة (سئل)  
 فيما اذا وهب زيد المريض قطعة أرض وجار من عمرو الاجنبي وسله ذلك على أن يهب ذلك

مطلب هبة المرصد لا يصح

مطلب هبة الدين من غير  
 من عليه الدين لا تصح  
 الا اذا سطره على قبضه

مطلب الهبة في مرض الموت  
 وان كانت وصية فتفتقر الى  
 القبض  
 مطلب هبة نصف الطاحونة  
 المحتملة القسمه لا تصح

مطلب القول للموهوب له أنه  
 لم يشترط عوضاً

من هذه مدمونه وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة وبطل الشرط \* (الجواب) حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط طال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشرط الفاسدة فبها عبد علي أن يعقده تصح وبطل الشرط \* (سئل) فيما إذا وهب زيد عرافا مهنه وهبة شرعية فعلقها وسقاها مائة شهر حتى سمعت ويريد زيد الآن الرجوع عينته المذكورة فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم ويمتنع الرجوع بخلاف زيادة متصلة أرادها الزيادة في نفس الموهوب بشئ وبسبب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والأسلام والعلم وغيرها شرح المجمع لابن ملك وقال الامام الجليل قاضي خان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد استغرا شئ وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان نخيفا فممن أو كان قبيحا فممن لا يرجع \* (سئل) فيما إذا وهب زيد لام ولده أمته معلومة في صحته ثم مات عنها وعن ورثة بطلت بينهما لا تمتنع المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير صحيحة \* (الجواب) نعم قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لا تصح هبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تغلب وصية اذ لا يدلل للمعور أو لموصى لها بعد موته تصح لغيره ما يوتيه فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة لا تملك ولا الامار بالدين باطل بخلاف الوصية لاسها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة بزيادة قبيل السادس في تصرفات الوصي \* (سئل) فيما اذا كان زيد حصصا معلومة في مرس فوهبها في صحته لغيره هبة شرعية مقبولة مسئلة له باذن بقية الشركاء فيها وعرض عمرو زيدا نظير ذلك مبلغا معلوما من الدراهم والخطة فاذاله اخذ هذا عوض هبة وتقت الفرص عند الموهوب له نتاجا ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع فيها وفي النتاج فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم فان قال اخذه عوض هبة اؤيد لها فقبضه الواهب سقط الرجوع تنويرا للحصة في الفرص المزبورة ليست محتملة للقسمه وهبة المشاع الذي لا يحتمل القسمه صحيحة كما في الخبره فتقلا عن ميسوط شيخ الاسلام ضمن سؤال وجواب فراجعاه ان رمت أقول وذلك في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجع كل هبته اه وكتب فيما علقته عليه عن المحواشي العنقورية فيه كلام لان الاصل أن المعروف كالغوط كما صرح به في الكافي وفي المعروف بقصد التعويض ولا بد كذا خذبل هبة ونحوه استحشاء فينبغي أن لا يرجع وان لم يذ كر البدلية وفي الخاتمية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة وزقت اليه ثم فارقتها فادعى الزوج أن ما بعته عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فأقول لا لزوج في متاعه لانه أنكر التملك للمرأة أن تسترد ما بعته ادرع انه عوض لانه فاذالم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منها استرداد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت انه عوض وكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت بينهما ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه \* (سئل) في امرأة لها دار قابلية لقسمه فوهبها من بناتها الاربع ارباعا

مطلب وهب من اجني على  
أن يهبه من فلان صح  
الهبة وبطل الشرط

مطلب من الدابة يمنع  
الرجوع في هبتها

مطلب لانصع الهبة لام الولد  
ولو في المرض بخلاف الوصية  
لها

مطلب بسقط الرجوع في  
الهبة بالتعويض  
مطلب الاصل أن المعروف  
كالغوط

مطلب وهبت دارا قسم من  
بناتها الاربع لا تصح

فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة؟ (الجواب) نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها  
صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا هو حجب يمكن قسمه الدار بأربعة أقسام  
الانتفاع بكل ربع على حدة فلو أمكن قسمتها نصفين مثلاً لأربعة أفاضل غير فاضلة لثلاثة فأمثل  
(سئل) فيما إذا اتخذ زيد خادماً عمر وكسوة وسلمها له وليسها على سبيل التملك ثم خرج  
الخادم من عنده ويريد زيد الآن أخذ الكسوة منه فهل ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت  
ملكاً للخادم؟ (الجواب) نعم اتخذ لولده الصغير شيئاً ثم أراد أن يدفع إلى ولده آخر لم يكن له  
ذلك لأنه لما اتخذ ثوباً لولده الأول صار ملكاً للأول بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره  
الا إذا بين للأول عند اتخاذها إنهاء لربعة لأن الدفع إلى الأول يمتثل لأجرة وإذا بين ذلك صح  
سبانه وكذا إذا اتخذ شيئاً بالتمليك فابق التملك بعد ما دفع فأراد أن يدفع إلى غيره فهو على هذا  
أن بين وقت اتخاذها أجرة يمكنه الدفع إلى غيره خاتمة من فصل هبة الوالد لولده والهبة  
لصغير أقول والتقييد بقوله فابق التملك بعد ما دفع بهذا الفرق بينه وبين الولد الصغيرين  
حيث أن التملك لا يملكها إلا بعد الدفع إليه بخلاف الولد فإنه بمجرد اتخاذ الأب صارت ملكه  
لأنه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضاً كما صرح به في  
جامع الفتاوى ثم إن قوله أن بين وقت اتخاذ الخ فبعد أنه لو سلمها بالتمليك ولم يبين أنها أجرة  
ليس له دفعها إلى غيره ولعل وجهه أنه جعلها في ماله خدمته له فلا تكون هبة خاصة  
فلا يمكنه الرجوع فيها ولا إلقاء المانع منه فأمثل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ماضية  
حيث بين إقراره بأنه هبة التملك فدعوى التملك لا تسلم له قاله الخبير الربيع رحمه الله تعالى  
فأقال عن جامع القسوليين في خلل المحاضر والمجالات برز التهمة عرض على محضر كتب فيه  
ملكته تملكاً صحيحاً ولم يبين أنه ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم  
رمز لشرط الحكم اكتفى به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في  
التهمة أحوذوا أقرب إلى الاحتياط اهـ (سئل) فيما إذا مات زيد عن زوجة وبنت  
وعن أخ وأخت شقيقة وخاف تركه فوهب الأخ حصته منها لبنت أخيه قبل قيمة التركة  
وقبل عمله فقدم ما يخصه منها ثم مات الأخ عن ورثة قبل قبض حصته وقبل تسليمها وعلم بها  
ويريد ورثته المطالبة بالحصصة المذكورة هل لهم ذلك؟ (الجواب) نعم

\*(كتاب الاجارة)\*

(سئل) فيما إذا كان سيد زيد أرض سائجة جارية في وقف ولم يكن له فيها شدة مسكة  
ولا اشجار في وسطها أو في نواحيها اشجار على المسناة قطعت يرد متولى الوقف المزبور بإيجارها  
من غير زيد بأجرة مثلاً وفي ذلك مهلة لا وقف فهل يسوغ للتولى ذلك؟ (الجواب) نعم رجل  
استأجر أرضاً فيها اشجار وإن كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه  
مزارعة فيها اشجار ولم يدفع الاشجار ما علم لا تجوز المزارعة وإن سكنت الاشجار في نواحي  
الأرض على المسناة جازت الاجارة والمزارعة وإن كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان

مطلب دفع ثأده كسوة  
ليس له أخذها منه

مطلب إذا خال ملكته تملكها  
صحيحاً ولم يبين أنه بعوض  
أو بلا عوض لا تصح الدعوى  
مطلب وهب حصته من  
التركة قبل القسمة لا تصح

مطلب إذا كانت الاشجار  
على المسناة تجوز الاجارة

صغيرتان مثل التسالة التي مضى عليها حول أو حولان حازت الاجارة والمزارعة وإن كانت  
الشجرة عظيمة لا يجوز لأن العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا  
لو كان في وسط الأرض أبنية فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وإن كانت الأبنية في ناحية الأرض  
حازت الاجارة فإن كانت في ناحية الأرض فزعت الأبنية يدخل ما تحتها تحت العقود وكذا  
الشجرة قاضي خان في الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية في نوع آخر في الضياع والحانوت  
والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم  
إذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولم يقل تجوز فيما لم يكن  
مشغولا بالشجرة لأن ثمة قدر ما يكون مشغولا بعروق الشجرة غير معلوم أه من تناوى الامام  
قاضي خان ايضا أقول مقتضى هذا التعليل انه يصح إيجار الدار المشغولة بالاشجار لأن الاشجار  
لا تحتل بالسكنى بخلاف الزراعة فلها تعطيل بظل الاشجار لانه لا ينبت ما تحته ولذا اتفق  
الاجارة إذا كانت الاشجار في نواح الأرض على المسناة أو كانت شجرة صغيرة أو شجرتان  
في وسطها لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل ﴿سئل﴾ في بستان جار  
في وقف آجره وكيل عن ناظره من زيد مدة ستين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس  
انقسام به مدة التوابع على أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون لجهة الوقف سهم من  
ألف سهم والباقي للاستأجر ومدة ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان  
﴿الجواب﴾ نعم كما مر به الحانوتى في فتاواه حيث سئل عن ناظر آجر أرضا من جهات  
الوقف مشتملة على اشجار ونخيل وغيرها من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معها على  
أن الاشجار الناشئة في الأرض فيها قديم وجديد فالقديم جميعه لجهة الوقف وربيع المسجد  
لجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستحقة للاستأجرين ولم تجز القديمة  
من المستحقة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك مدة معلومة وانقضت مدة  
الايجار والمساقاة فأجر الناظر الأرض المذكورة مدة تالية للذة الاولى وساقى على ذلك  
جميعه أى جميع اشجار القط فهل تصادق الناظر معها على ذلك مع عدم معرفته وتيمنه  
لماذا كرر صحيح أم لا ﴿الجواب﴾ الاجارة غير صحيحة لان استئجار الأرض المشغولة  
بالاشجار لا يجوز الا إذا كان في الأرض أو فى وسطها وكانت شجرتين صغيرتين والمساقاة غير  
صحيحة أيضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المساقاة عليها والتصادق من الناظر أيضا غير  
صحيح لانه إقرار منه على الوقف وإقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما فعل الاثنان من  
الاجارة ثم المساقاة فلا يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم المساقاة ثم أوجرت الأرض من  
المساقى فيجوز كافي البرازية من الاجارة في أول ورقة لأن الاشجار صارت له استحقاقا فلم تكن  
الأرض مشغولة بغير حق المستأجر وهل يلزم من فسخ الاجارة فسخ المساقاة قد تكلم عليه  
قارى الهداية قبل الاخير بنحو ورقتين وتكلم بعده على المساقاة بوجه آخر فراجع المحلين أه

مطلب استأجر فارغا ومشغولا  
تجوز في الفارغ دون المشغول

مطلب إذا قدم إيجار الأرض  
على مساقاة الاشجار لا يصح

مطلب استئجار الأرض  
المشغولة بالاشجار لا يجوز

مطلب أفراد الناظر على  
الوقف لا يصح  
مطلب هل يلزم من فسخ  
الاجارة فسخ المساقاة

أقول ونقل في الدر المختار في أول كتاب الإجارة عن مصنفنا تنوير مانه وأما فساد ما وقع  
كثيراً من أخذ كرم الوقف أو اليتيم مسأفة فيستأجر أرضه الحالية من الأشجار يبلغ كثير  
ويساقى على أشجاره بسهم من ألف سهم فالحفاظ ظاهر في الإجارة لا في المسأفة ففاده فساد  
المسأفة الأولى لأن كل منها عقد على حذته اه وكنت هنا في حاشيتي رد المختار عن فتاوى  
الحائقي أن التخصيص في الإجارة على يبايض الأرض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد الإجارة  
على عقد المسأفة أما إذا تقدم عقد المسأفة بشروطه فكانت الإجارة صحيحة كما صرح به  
في البرازية وإذا فسدت صارت الإجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق أنما هو الثمرة فقط  
وحيث فسدت المسأفة لكونها يميزه ليسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة  
إلى الوقف وأما مسأفة المسالك فلا يفتقر فيها إلى المصلحة كالأجر بدون أجر المثل اه لمخلصنا  
لوحكم شأنه بحجة ذلك حيث كانت الإجارة وانية بمنفعة الأرض وثقيمة الثمر يصبغ كل من  
المسأفة والإجارة وسياق سؤال في ذلك \* (سئل) في قطعة أرض سليطة جارية في وقف  
وفي مشد مسكة زبد فبات زيد لا عن ولد أصلاً وفي نواحي الأرض على المسنة أشجار بعضها جار  
في الوقف المزبور والبعض في ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دعها مزارة لغيره  
وبعارضه في ذلك ورثة زيد فهل لناظر ذلك ويعتدون من ماله أرضه في ذلك \* (الجواب) نعم  
ونقلها ما تقدم عن الثانية \* (سئل) في إجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جائزة  
\* (الجواب) نعم إذ أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الأولى وقال الحلواني لا تجوز الثانية  
ولا تبطل الأولى لأن الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح بزيادة المستأجر أن يؤجر من  
غير مؤجر ومنه أي من مؤجره لا أي لا يجوز لأن الإجارة تليق بالمنفعة والمستأجر في حق  
المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تليق المسالك هكذا علمه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى  
قال في النوازل المستأجر إذا أجر المستأجر من الآخر لا يجوز وبطلت الإجارة الأولى وقال شمس  
الائمة الحلواني لا تجوز الثانية ولا تبطل الأولى لأن الثاني فاسد فلا يرفع الصحة وهو الأصح اه  
منع في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهرة ما يخالفه أول ووقف في الدر المختار بين ما في  
الجوهرة وما قبله بما فيه نظراً ومختصاً فيما علقته عليه وكتب فيه أن الظاهر ما ذكره شمس  
الائمة لما ذكره من الملة رتصحيح قاضي خان له وقوله في المضمرة وعليه الفتوى وكتب أيضاً  
مانصه وفي التنازلية استأجر الوكيل بالإيجار من المستأجر لا يجوز لأنه صار أجرة ومستأجر  
وقال القاضي يدع الدين كنت أفتي به ثم رجعت وأفتي بالجواز أقول بظهور من هذا حكم متولى  
الوقف لو استأجر الوقف من آخر له وقد توقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أره تأمل اه  
\* (سئل) فيما إذا سكن لثندد إيجارية في ملكها أجرة من رجل مدة سنة باجرة  
معلومة إجارة صحيحة ثم حقه أو بن ثابت بالينة ولا مل لها غير الدار يريد هديع الدار ووفاء  
الدين من ثمنها قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الإجارة \* (الجواب) نعم والمسألة  
في التتوير والتتقي وغيرها وفي الاستئجار والأصل فيه أنه متى تحقق يجوز للعائد عن المضي

طلب لو قدم المسأفة على  
لإجارة تم تصح الإجارة

طلب مات من له المشد  
عن ولد فلتناسط ردها  
إربعة

ب إجارة الدار من مؤجرها  
نصح

طلب أجر المستأجر من  
أجر لا تصح الثانية  
تبطل الأولى

ب لو استأجر الوكيل  
يجاز من المستأجر لا يجوز

ب إذا خلق المؤجر دين  
فإنه بالينة ففسخ الإجارة  
وع المأجور

في موجب العقد الا يضرر يلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تقضي به الاجارة دفعا للضرر اه  
واذا اراد القاضي فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار في ذمة  
قاضي الفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة او لا ثم يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن  
ولكن صاحب الدار اقرب الدين على نفسه وكذبه المستاجر قال ابو حنيفة يبيع الاقرار ويفسخ  
القاضي الاجارة بينهما باقراره مالدن وقال صاحباه لا يبيع اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها  
هذه والثانية المرأة اذا اقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذبا الزوج صبح اقرارها ويكون  
لغيره ان يجسبها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا اقر ببعض ماله لرجل يثق به او لبعض  
ورثته عند ابي حنيفة يبيع اقراره حتى يقضى انقاضي بعسرته ويخرجه من المحبس  
قاضي خان من فصل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تنفسخ  
بنفسها او يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى تسخير القاضي او التراضي خلاف طوبل ذكره ائمتنا  
شروحا وفتاوى فليراجع ذلك في البدائع وغيرها اقول والذي حرره في حاشيتي رد المحتار  
تصحح ما وفق به بعض المشايخ وهو ان العذر ان كان ظاهرا لم يمنع الى القاضي والا كالدن  
الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء وقال قاضي خان والمحبوي القول  
بالتوفيق هو الاصح وقوله الشيخ شرف الدين القزويني بان فيه اعمال الروايتين مع مناسبة  
في التوزيع فينبغي اعتماد وفي تصحيح العلامة فاسم ما يصححه قاضي خان مقدم على ما يصححه  
غيره لانه يقيه النفس اه **(سئل)** في صل من مضربه استأجر زيد ماله لنفسه  
عن عمرو المتولي على وقف بكرهني مسجد كذا فاجره ما هو جاري الوقت وذلك جميع البستانين  
الكاثنتين بقرية كذا لمدة ثلاث سنوات باجرة معلومة ولم يتساقيا على خراس البستانين  
ولم يذكر المنولي من أي جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة **(الجواب)** \*  
نعم لو جهن الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يتساقيا عليها لمسا في الحاشية  
رجل استأجر ارضها لشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اه والثاني لعدم ذكر المنولي  
من أي جهة تولى الوقف لمسا في الاسعاف الناطرا د آجره وتصرف قصره آخره وكسب في الصل  
آجره وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أي جهة قالوا تكون ماسدة وفي الحاشية  
والمتولي لولو وقف آجره \* لكه في مكه ما ذكرنا  
من أي جهة تولى الوقف \* ما جوزوا ذلك حيث يلقي  
أقول الظاهر أن هذا الثاني خالف في الصل لاني نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد  
في نفسه له ولا به صحيحة وان لم يذكر جهتهم الناهم من الواتف أو من فلان القاضي لان الصكوك  
اشترطوا فيها الاشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المذمعي على هذا  
المذمعي عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع العمواين  
لو كان الوصي أو المنولي من جهة الحاشية كما قالوا وثق أن يكتب في الصكوك والعيالات وهو  
الوصي من جهة حاكمه ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقرصر على قوله وهو الوصي من

مطلب يصح اقرار المؤجر  
بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ  
الاجارة بالعذر الى القضاء  
أم لا

مطلب أجربدون مسافة  
لا يصح

مطلب اذا آجر الناطر ولم يذكر  
انه متول من أي جهة لا يصح

مطلب فيما اذا آجر المتولي  
ولم يذكر انه متول من أي  
جهة

جهة الحماكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والاسام منصوصا عليه في منشوره فصار حكم نائب القاضي فانه لا يبدأن بذلك وان فلانا القاضي مأذون بالانابة فحترز عن هذا الوهم اه قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلت قاضي القضاة كالتنصيص على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة استخلاف القاضي اه ولا يخفى ان قاضي دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضي القضاة في زماننا فيصع نصبه الوصي والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة مع ايجار وبقية تصرفاته والتنصيص على كونه تولي من جهة قاضي كذا انما هو لزيادة الاستيثاق بالصلح كما افاده قوله فالارث أن يكتب الخ فيصع تصرفه وان لم يكتب ذلك ثم اذا رفع تصرفه الى قاض يحكم بمجرد ذلك التصرف اذا ثبت عنده كالأجر وادارته لا تملك انكر الايجار واثبت خصمه فانه يحكم بثبوت الايجار لا بصحته فانه لا يحكم بصحته ما لم يثبت عنده صحة توليته كالأجر رجل داراً ووقفها أو أجرها يحكم القاضي بنفس البيع او الوقف والايجار أما الحكم بصحة ذلك فانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو ثباته عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن فتاوى فاري الهداية حيث سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المؤجر وحيازته أم لا اجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما يباعه اما ملك أو نياحة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاغتم هذا التعمير للمفرد (سئل) فيما اذا كان نجاعة تيمارية قروية ومزارع مارية في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية يسددهم فأجر واذلك جميعه لزيد وعمر ولمدة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشتوية والصيفية فأجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى قاض شافعي حكم بصحة الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوع حكما شرعيا موافقا لمه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الخصمية والشهادة المستقيمة في ثبوت أجر لشل وكتب بذلك حجة اقضى مفتي مذهبه بالعمل بضمونها وأنفذ حكمه حاكم حنفى وكتب بذلك حجة أخرى هل يعمل بضمونها المحتين المزبورين بعد ثبوته شرعا (الجواب) نعم (سئل) في مجرى ماء جارح حق المعلوم من الماء في وقف اهلى وفي استجاره واحتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة فأتى زيد في اثناء مدة الاجارة فهل تنفس الاجارة عونه (الجواب) نعم قال مشايخنا رجهم الله تعالى الاجارة تنفس بوث أحد المتاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا تنفس بعونه كالأب والوصى والمتولى في الوقف اه وتـ له في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقارا أو أجره من آخر ومات في اثناء المدة هل تنفس الاجارة أجاب تنفس الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن السلي وفي فتاوى المنردشي

مطلب يصح حكم النافعي

بصفة ايجار الاقطاع لغير

الزراع من رجلين نصفين

مطلب استحقاق واستأجر

مجرى ماء ثم مات تنفس

الاجارة بعونه

مطلب استأجر عقارا أو أجره

من غيره ثم مات تنفس

الاولى والثانية



سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة لمدة معينة ثم بعد مدة مات  
 المستأجر فهل إذا رفعت القضية إلى حاكم حنفى له أن يحكم بأنفسها عتبرت المستأجر وهل  
 إذا كان الشافعى حكم بموجب عقد هذه الأجرة يكون حكمه بالموجب مانعاً للحنفى بأنفسها  
 أجاب نعم للقاضى الحنفى أن يحكم بأنفسها عتبرت المستأجر المذكور ولا يمنعه من ذلك حكم  
 الشافعى بالموجب على ما حزره الشيخ نيدر الدين بن القوس فى الفواكه البدرية وإن كان  
 فى سيف القضاة للكافى ما يخالفه فانه قال أن الحكم من الشافعى بالعمدة لا يمنع الحنفى من  
 إبطالها بالموت وإن كان بالموجب يمنعه من ذلك لأن من موجب الدوام والاستمرار لا وارت  
 لكن نفى استعويل على ما فى الفواكه البدرية لظهور وجهه والله أعلم (سئل) عن شخص  
 استأجر عيائهم أجرة مات فهل تنفع الأجرة فأجاب إذا انقضت الأولى انقضت الثانية  
 على الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزى وفى المصنوعات المستأجر إذا أخرج من غيره أو دفع  
 إلى غيره فزارعته من المستأجر الأول فسخ العقد وهل ينفسخ العقد الثانى اختلف المشايخ  
 فيه والصحيح أنه ينفسخ وهذا عن من مودة الاستفتاء فانه موضوعه فيما إذا انقضت عتبرت  
 المستأجر الأول وعبارته قنبل ما إذا انقضت لذلك أو غيره والله أعلم كازرونى وفيه عن  
 فتاوى ابن القيم سئل عن أجرة قمار من أجرة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر وأجره  
 من أجرة توارعه وتسلم ثم إن المؤجر الأول والمستأجر منه تقابلا الأجرة هل التقابل صحيح  
 مبطل الإيجار الثانى أم لا أجاب نعم التقابل صحيح وتنفسخ الأولى والثانية والله تعالى أعلم  
 أقول ووجهه أن الأجرة يبيع المنافع وهى تحدث شيئاً نفسياً فالمستأجر يملك منفعة كل يوم  
 بيومه وهى باقية على ملك المالك فصح التقابل بينه وبين المستأجر لأنه لم يملك المستقلة  
 وإذا انقضت بالمقابلة لم يسبق له حق فيما يحدث من المنافع فى كل يوم بيومه فانقضت الأجرة  
 الثانية لانتهاء نية على الأولى والله أعلم (سئل) فيما إذا استأجر زيد عمر أو حماد دمشق  
 الشام أبقى عمرو بعمال زده على دوابه من مدنة حصص إلى دمشق بأجرة معلومة جعلها له  
 وزدها إلى حصص وشرع زيد فى قضاء مصلته له فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العمال  
 ولم يتقاهم باختياره وبطلب زيدا بالأجر الذى جعله له فهل لا يلزم زيد ذلك (الجواب) \*  
 نعم لا يلزم والله أعلم ومن استأجر رجلاً للبيعة بعينه فوجد بعضهم قد مات فأتى عن بقاء  
 فله أجر بحسب ما لو كان معلومين أى بالعد كفى البرهانى والافكا كفى الدرر والتنوير  
 وغيرهما وفى القوس تانى فإن جهلوا فسدت وزم أجر المثل ثم نقل عن الكرماني عن الهندوانى  
 أن المعلن لو كانت مؤنة بعضهم ككلامه فله كاه لأن الآخر مقابل بقتل العمال لا يقطع  
 المسافة حتى لو ذهب ولم يتقل أحد منهم لم يستوجب شيئاً اه فتنه شرح المتقى للعلافى من  
 الأجرة (سئل) \* فى رجل استأجر من آخر رجلاً لملو ليجلها إلى بلد كذا ثم بدله ترك  
 الذهاب إلى تلك البلدة رأى ظهوره فهل له فسخ الأجرة (الجواب) \* نعم وبدء مكترى دابة  
 من سفر فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر زائد لا احتمال كونه قصده سفر الحج

مطلب تنفسخ الأجرة بموت  
 المستأجر وإن حكم شافعى  
 بالموجب

معائب المستأجر الأولى إذا  
 فسخ العقد ينفسخ العقد  
 الثانى

مطلب استأجر ثم أخرج غيره ثم  
 تقابل مع المالك انقضت  
 الأولى والثانية

مطلب استأجره لبيعه له  
 بيعه من حصص فذهب ثم  
 رجع لأجره

مطلب استأجره لاجلها  
 إلى بلد كذا ثم بدله تركه له  
 فسخ الأجرة

فذهب وقته وأطلب غريم له فحضروا التجارة فاتفقوا وهو مالمه مصدر يداله أي ظهر له رأي  
غير الأول منعه عن ذلك كذا في العناية منعه من فسح الاجارة \* (سئل) \* في متولى وقف  
أهل أسكن دار الوقف رجلا بلا اجرة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر  
المثل بعد الثبوت \* (الجواب) \* نعم وفي انقضاء متولى الوقف اذا أسكن رجلا دار الوقف  
بغير أجر ذكر هلال أنه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء  
كانت معدة للاستغلال أو لم تكن ميانة للوقف عن ابدى الظلمة وقطعها الاطلاع الفاسدة  
وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف بغير أمر الوقف وبغير أمر اقيم كان عليه أجر  
المثل بالعام يبلغ عادة من الفصل العاشر ومثله في الفصولين \* (سئل) \* في متولى آخر  
أرض الوقف لغير المزارع بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل تكون اجارته غير جائزة \* (الجواب) \*  
نعم كما في الخبرية من المزارعة قال في الزاوية من الاجارة في تفرعات على الاجارة الطويلة  
مانعه لا تجوز اجارة الارض بالأرض المزارع \* (سئل) \* في دار معلوكة لجماعة سكنها  
بعضهم بعد ما استأجروا حصة السابقين بأجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا ساكنين  
بدون اجارة والمؤجرون يطالبونهم بأجرة حصتهم فهل يلزم الساكنين أجرة حصة السابقين  
\* (الجواب) \* نعم سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا اقتضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده  
لأنه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال بزاوية \* (سئل) \* في امرأة توافقت مع رجل  
على أن يجعلها في فردة عفة على حمل ويقوم بما كلفها وشربها من دمشق الى مكة وجعلت له  
على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته فأركها وقام بما كلفها وشربها حتى ماتت  
قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل ركوب المورة  
الى مكان موتها وقدر ما كلفها وشربها وطالبته بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك \* (الجواب) \*  
نعم \* (سئل) \* في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض معاهرة وقف جار في لوقف  
المزبور وفي احتسار حرجه وقف آخر مدة معلومة بأجرة المثل والآن تفعل أصل المجرى قبل  
دخوله للطلعة ولتقطع جريانه وصرف متولى وقف المعهرة في تغييره مبلغا معلوما ويكلف ناظر  
الوقف الآخر أن يدفع له بعض المبلغ زاعما انه يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف  
الآخر من ذلك شيء \* (الجواب) \* نعم وعمارة الدار والمستأجرة وقطبيتها واصلح الميزاب  
وما كان من بناء على رب الدار تنوي من فسح الاجارة \* (سئل) \* في جماعة استأجروا أرضا  
قريبة موقوفه من متولى وقف مدة معلومة بأجرة كذلك ليزرعوها فقتل ماؤها المعاد لمسا حيث  
انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويردون محاسبة المتولى لفسح القاضى العقد فهل لهم ذلك  
\* (الجواب) \* نعم رجل استأجر أرضا من زرعها أو قل ماؤها ولتقطع فله أن يخاضع الآخر حتى  
يفسخ القاضى العقد بينهما خذيرة من الفصل الخامس عشر \* (سئل) \* في رجل استأجر  
أرضاً بمدة من أربابها للزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المار فاقطع المار وليس الزرع  
فهل سقط الاجر \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى الفضلى استأجر أرضا فاقطع الماء فان كانت

مطلب اذا اسكن المتولى  
رجلا دار الوقف بلا اجرة  
لزم الساكن الاجرة

مطلب لا تجوز اجارة الارض  
بلارضى المزارع

مطلب سكن دار غيره بعد  
ماتة ضاه بالاجر يلزم الاجر

مطلب استأجرت عفة  
بما كلفها وشربها الى مكة  
فتم ماتت في الطريق الخ

مطلب عمارة المجرى المحتكر  
على جهة وقفه

مطلب استأجر أرضا للزراعة  
فقتل ماؤها الخ حصة

مطلب اذا قطع المار وليس  
الزرع سقط الاجر

الارض تسقى بماء المطر فقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في  
 ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم تخر أو لم يجدها الماء للسقي فبقي  
 الزرع سقط الاجر استأجرها بشربها أولا وزايرة من نفع اجارة الارض وبمثله أفتى العلامة  
 الترمذاني ناقلا ذلك عن الخاتبة وأفتى به قاضي الهندية أيضا (سئل) في رجل استأجر  
 رعي ماء مدة معلومة باجرة معلومة وسلمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منته عن  
 الممكن من الانتفاع عن الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر من بعض المدة  
 المربوة (الجواب) نعم والمسألة في ذخيرة من الاجارة (سئل) في رجل استأجر  
 أرض وقف من ناظره ليردها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها  
 الزرع ولم يبق بعدهلا كمدة يتمكن الرجل فيها من إعادة ما هلك فهل لا يلزمه اجرة تلك  
 المدة (الجواب) لا أجر عن المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن  
 من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكماء والحيط وغيرهما  
 (سئل) فبين أجر مكانها وملكه كمدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا  
 زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم  
 وان زد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال الغير بهومه  
 اشياء من الاجارة وقته للعلائي عنه أيضا (سئل) فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل  
 لا تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم لا فسخ الاجارة بموت الوكيل كما في الذواوي  
 والتنوير وغيرهما وبطل الاجارة بموت الاجر والمستأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت  
 الوكيل ولا بموت الاب والوصي ولا بلوغ الصبي وتبطل بموت الموكل ثانية من أوائل كتاب  
 الاجارة وكذلك أفتى المؤلف بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف  
 لجهة الوقف عقارات وقف آخر (سئل) فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعي  
 اذا أدخل المواشي في سكان القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعي ذلك ولا يعذر  
 ذلك خلافا عذرهم فضاءت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لأثمان عليه (الجواب)  
 نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا أدخل السرح في السكان أرسل  
 كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك فضاءت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها  
 لأثمان عليه لان المعروف كالشرع وكذا قال أبو يوسف والربيعي وقال بعضهم اذا لم يذ ذلك  
 خلافا لأثمان عمادية من ضمان الراعي (سئل) في بركة ماء في مدرسة فيها فاضان  
 محتكر مجراها مع جميع ما يقبض من الماء الى دارين معلومتين بموجب حجج احتكاكات  
 شرعية فأحدث متولي المدرسة فاضانا ثلثا وأحكر مجراها بقدر ثلث الماء لعمودون اذن  
 ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في عقارات جارية  
 في وقف يروي فيواجر زيد من متولي الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة هي دون أجر المالك يغب  
 فاحش ظاهر يشهد به الحسن والمعاينة وأهل النظر والدراسة من الثقات العدول وأذن المتولي

مطلب اذا زاد ماء الطلاحون  
 فسخه عن الانتفاع مدة سقط  
 الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم يبق  
 مدة يتمكن من اعادته لا أجر  
 عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ  
 الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة  
 بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر  
 استأجر بمال الوقف لجهة  
 الوقف

مطلب ادخل الراعي المارشي  
 في سكان القرية فضاءت  
 شاة لأثمان عليه

مطلب ليس للمعكوك مجرى  
 الماء احداث فائض آخر

مطلب أجر الوقف يغني  
 فاحش يشهد به الحسن  
 والمعاينة

المزبور زيد المستأجر شهرا يحتاج اليه المقارات من العمارة من ماله ومما يصرفه يمكن مرصده له على رقبته المأجور وسدر الاستئجار والاذن لدى فاض حنبل فمزور في المقارات وصرف عليه مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور مالا حاصلا يمكن صرف ذلك منه حال صدور الاستئجار والاذن وبعد ما وانفع المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم تولى الوقف رجل آخر ويريد مطالبة المستأجر بتأم اجرة المثل في مدة انتفاعه فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم نعم لتتولى المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة بكونها بنين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجراها بغير المثل يلزم مستأجرها تمام أجر المثل اه وفي البهران اجارة الوقف لا تجوز الا بأجرة المثل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عن المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد التولى بحاسبة المستأجر تمام أجر المثل ومساقتة به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم نعم لتتولى ذلك بعد ثبوت المرصود المزبور ولا عبرة بمجرد زعم المستأجر المذكور حيث الحال ما ذكرنا قول حيث كانت الاجارة بدون اجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالعمارة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسيأتي سؤال وجواب عن هذا المؤلف أن الاذن بالفراس باطل اذا فسدت الاجارة وعاله المؤلف فيما سأل في أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه فنتبه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما سند كره (مسئل) في رضى ماء جارية في تاجر رجل من اصحابها فاقطع ماؤها في اثناء مدة الاجارة ويرد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعي فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وفسخ الاجارة أى المستأجر ولا بد الفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخلاف الشرط والرؤية ويبعب خوف الفسخ به كغراب الدار واقطاع ماء الرى واقطاع ماء الأرض لان كلامها في وقت النفع فثبت خيال النفع ولو اقطع ماء الرى والبيت مما ينتفع به لغیر الطين فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شيء من المدة وعليه فاذا استوفاه لزمته حصته يطعن اقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المختار على الدر المختار مانصه فلو لم يفسخ حتى عاد الماء لزمته ويرفع عنه من الاجر بحسبه قبل حساب أيام الانقطاع وقبل بقدر حصته ما اقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له قال في الاصل الماء اذا اقطع الشهر كله ولم يفسخه المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطين وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفاداه لا يجب أجريت الرى ما لغیر الطين كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدوري ان كان البيت ينتفع به لغیر الطين فعليه من الاجر حصته اه ونحوه ما في الزيلعي تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعي من أن عليه من الاجرة حصته أى حصته بيت الرى مبنى على أن منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطين بقربة التعليق

مطلب لتتولى مطالبة المستأجر بتأم اجرة المثل

مطلب أجر فاسد واذن بالعمارة لا يصح الاذن

مطلب فسخ الاجارة باققطاع ماء الرى

قوله والبيت الملح أى بيت الرى بأن كان يمكن الانتفاع به للسكنى او لربط الدواب مثلا اه منه

أ قوله ثم ان المتبادر ان قول  
 كتبت بعد ذلك رسالة سميتها  
 تحرير العبرة فمن هو احق  
 بالاجارة وحاصل ما تقرر فيها  
 أن قولهم ان المستأجر الاول  
 احق امتداد كره في مسألة  
 ما اذا زادت اجرة المثل في أثناء  
 المدة وأراد الناظر فمضاهي سبب  
 الزيادة فقالوا تعرض على  
 المستأجر الاول وجهه ظاهر  
 فان المستوعق لتسحق هو الزيادة  
 فيجب قبها الاول زال السبب  
 المستوعق مع بقائه مدة الاجارة  
 فيكون الاول احق من غيره  
 وكذلك يكون الاول احق اذا  
 انقضت مدة اجارته وكان له  
 في الارض عبارة أو غراس  
 وضعه بحق أو كان له فيها مشد  
 مسكة فوضى باستجار الارض  
 باجرة مثلها فانه احق من غيره  
 دفعا لاضرر عن الجائز كما أتى  
 به الخبر الرمي وغيره وهو مسألة  
 الارض المحتكرة التي نص عليها  
 الخصاف كما نقله في البصروا  
 فيما سوى ذلك فالمراد بالبحار  
 من أراد بدلتها المدة خلافا  
 لما شاع على السنة النساس  
 في هذا الزمان من أن الاول  
 احق لكونه ذ اليد وهذا على  
 عمومه خفا ظاهرو من أراد  
 الوقوف على حقيقة الامر  
 فليرجع الى تلك الرسالة فانها  
 نافعة للبهالة والحمد لله رب  
 العالمين اه منه

وعليه يحل كلام القدوري والافهوخالف لرواية الاصل الذي هو من كتب تظاهر الرواية  
 فتنه لذلك وكتبت فيها ايضا أن الاقطاع غير قديم في التاريخانية ايضا واذا انتقص الماء  
 فان فاحشاه حق القمع والافلاقل القدوري اذا صار يطقن أقل من النصف فهو فاحش  
 وفي واقعات الساطي لوطيطن على النصف له القمع وهذه تخالف رواية القدوري ولولم يرد  
 حتى لطن كان رضى منه وليس له الرقعة اه ما في التاريخانية اه (سئل) في رجل  
 سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل  
 حصة الايتام في المدة المزبورة (الجواب) نعم والمالة في فتاوى الترمذاني من الشركة  
 ومثله في شرح التنوير وكذا في فتاوى الكزازوني في رجل تزوج امة ثنتين وسكن في دارها  
 (سئل) في ثنتين استعمالهما في شئ بل اذن الحساكم ولا اجارة وكان يطعمهما  
 ويسقهما ويعطيهما بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها ثم ولغا وطلب منه اجرة مثلها فهل  
 امس لها ذلك حيث الحال ما ذكر (الجواب) نعم يتم له ولا اثم ايضا استعماله اقرباؤه  
 مدة في أعمال شتى بل اذن الحساكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كان ما يعطونه  
 من الكسوة والكفاية لا يساوي أجر المثل بزيادة في نوع المتفرقات من الاجارة وبمثله أفتى الخبير  
 الويل (سئل) في خان معلوم جاري وقف أعلى وفي ثوابه زبد من ناظره وقفه مدة  
 ثلاث سنوات ولم يحسبها كم بهجة الاجارة في حادثة المدة ثم زاد رجل في أثناء المدة نحو ثلث  
 أجرته فهل يؤجر من زاد من غير عرض على زيد لفساد اجارته (الجواب) نعم فلم يزد  
 في الاوقاف على ثلاث في الضياع وعلى سنة في غيرها: الملوأجرها المتولى اكل ثم نضع الاجارة  
 ونقسم في كل المدة لان القعدا قدس في بعضه فسدى في كله فتساوى قارئ الهداية وجهه  
 المصدف على ما في انفع الوسائل الخ علا في من الاجارة وان كانت العين وقفا فان كنت  
 الاجارة فاسدة أجرها لا يطربلا عرض على الاول اذ لاحق له اشياء من الاجارة (سئل) في  
 فيما اذا أجزد الناظر دار الوقف من عمر ومدة سنة بأجرة مائة ثم زاد رجل في أجرها زيادة  
 معتبرة هي مقدار النجس فهل تؤجر من الرجل (الجواب) تعرض الزيادة على المستأجر  
 فان قبلها فانها والاتو جر من الرجل أقول وقع في الحساوى القدسي لها تقص عند الزيادة  
 انما حاشة وذ كر في نف البصران الدرهم في العشرة تغاين الناس فيه بخلاف الدرهم أي  
 فها زيادة فاحشة ولهذا قال المؤلف في السؤال هي مقدار النجس ومثله في الخبرية لكن قتل  
 البيرى وغيره عن الحساوى الحصيري ان الزيادة الفاحشة قدر النصف قتل (سئل) في  
 في دار اجارية في وقف أعلى أجرها الناظر من زيد مدة سنة بأجرة معلومة ثم زاد رجل في أثناء  
 السنة في أجرته زيادة معتبرة هي اجرة مثلها يوم الزيادة فهل تعرض الزيادة على زيد فان قبلها  
 فهو الاحق بها والاأجرها من الآخر (الجواب) نعم أقول هذا مبني على أصح التصيين من  
 أن الناظر لم يفتح الاجارة بالزيادة العارضة في أثناء المدة كما حرره في رد المختار ثم ان المتبادر  
 من عبارة الاشياء المارة أن العرض على المستأجر الاول في الاجارة العجيبة خاص بالوقف

أما المسالك لأجر داره مثلاً من رجل ثم انقضت المدة فله إيجارها من غيره لأن له عدم إيجارها  
 ٢ مسلماً بخلاف الموقف القلة فانه لا يمتن إيجارها فإيجارها من غير المسالك الأول تعت  
 الا ان زاد عليه آخر في الاجرة ولم يقبل الأول الزيادة فتؤجر من الآخر هذا ما ظهر له تأمل  
 بقي لو كانت صحيحة ومضت المدة فأجرها فأنظر الموقف من آخر قبل العرض على الأول وطلبها  
 الأول هل له فسخ الاجارة لكونه أحق بمعنى انه لا يصح إيجارها لغيره أم لا لكون معنى كونه  
 أحق انه أولى وأن العرض عليه غير واجب لم أره صريحاً في كلامهم فتأمل **\*(سئل)\***  
 في مزرعة مبرية معلومة أجرها المقض له أمرها من رجل مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم  
 هي دون أجرة مثلاً يقين فاحش ثم زاد رجل آخر في أجرها زيادة معتبرة نحو نصف الاجرة  
 المرقومة هي أجرة مثلاً ويريد المتكلم عليها إيجارها منه بأجر مثل فهل له ذلك **\*(الجواب)\***  
 نعم قد تقرر أن أراضي بيت المال يسلك بها مسالك أرض الوقف خيرية من العشر ونحوها  
 وفيها والمحال انه يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير  
 خاف على فقيه وفيه أيضاً نزول الامام الأعظم في مال بيت المال منزلة والى اليتيم ومنها أيضاً  
 لتمياري اجازتها شرعاً بأجرة المثل كما صرح به العلامة قاسم في فتاواه **\*(سئل)\*** أرض الوقف اه  
 لكن في هذه الصورة يؤجرها التيماري من زاد بالزيادة المربوة من غير عرض على الأول  
 اذا الاجارة الاولى فاسدة لكونها يقين فاحش وفي الفاسدة تؤجر من غير عرض كما تقدم نقله  
 وفي الخيرية أيضاً من الدعوى أن أراضي بيت المال جرت على رقبته احكام الوقف المؤبدة اه  
 أقول مقتضى هذا أن أراضي بيت المال لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين كأراضي الوقف  
 واليتيم به سند في فتاوى الكازروني في فتاوى المرشدي من قوله وإنما كون أراضي  
 بيت المال هل تؤجر مدة طويلة أو قصيرة فلم أجده من صرح بذلك لكن لم يقيدوها بالمدة  
 القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم والاطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقاً قلت  
 المدة أو أثبت وأيضاً اتساعهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات فيجوز ذلك  
 اه وقد استدرك عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية الصرخي الرطلي من كتاب الاجارة  
 تحت قول المانن ولا تزاد في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانسه وأقول أيضاً ومن  
 عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل اه **\*(سئل)\*** في أماكن معدة للاستغلال المشتركة  
 بين هندو وجاعة بينهم تلك الأماكن يؤجرونها ويأخذون جميع أجرها لانفسهم وبلا وكالة  
 عن هند في حصصها والاجارة منها لوجه شرعي ومضى لذلك مدة ولا نريد هند مطالبته  
 بأجرة فسيبها واسترد ذلك عما قبضوه من الاجرة فهل لها ذلك **\*(الجواب)\*** نعم انما يصح  
 إذا أحرما ما دفعه مضمونة من مال وقف أو يتيمة أو معدة للاستغلال فعلى المستأجر المسعى لأجر  
 المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما سارده ما قبضه اشياء من النصب ومثلها في العلاقي أقول  
 أصل المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب داراً معدة للاستغلال أو موقوفة أو يتيمة وأجرها  
 وسكنها المستأجر يلزمه المسعى لأجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجران له الذرافك وب

مطلب اجراض مبرية يقين  
 فاحش له إيجارها من غيره  
 بأجر المثل  
 فمطلب أراضي بيت المال  
 كأرض الوقف

مطلب للتيماري اجازتها  
 بأجرة المثل

مطلب اراضي بيت المال  
 لا تؤجر أكثر من ثلاث سنين  
 كالوقف وأرض اليتيم

مطلب فيما اذا أجزأ  
 الشركاء المعد للاستغلال  
 بلاذن البقية

مطلب تقرير مهم في حكم  
 اجارة الغاصب

لا ولكن برده ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل بالزم المسمى للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة  
ولا يطالب له بل برده على المالك وعن أبي يوسف يتصدق به اه مافي القنية وفيه مخالفة  
لما أفتى به المؤلف فاجعل المسمى للعاقدة معنى الغاصب وإن رده على المالك أولى لكن  
كتب في رد المحتار ما نصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البصري السواب  
أن هذا مضرع على قول المتقدمين لما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي  
إن كان ما قبضه من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أن تيرة الزائد أيضا لعدم طيبه كما حرمه  
الحجوي وأقره السيد محمد أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن مافي الاشياء  
والقنية مبني على قول المتقدمين من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمفتي به هذا المتأخرين  
تحققه في الوقت ومال القيم والمعد لا استقلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى من منفعتها  
أو أعطىها فيضمن الشركاء في مسألتنا خاصة عند ما به ذكر في متن التنوير بما للدوران منافع  
الغصب غير مضمونة استوفياها أو أعطىها الا في هذه الثلاث لا يقال تستثنى من المدة  
لا استقلال ما لو سكن بأويل ملك أو عقد حكما في التنوير وشرحه وهنأ وأويل الملك موجود  
فإن الشريك له شبه الملك لا نقول هذا انما يراد لو كان الشركاء قد سكنوا في تلك العقارات  
المشتركة ولم يسكنوها في مسألتنا بل أجرها واستوفوا بل منافعها فتناسلهم عند في البدل  
لأن للمستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسألة استطرادية عن  
حاوي الزا هدى أجر أحد الشريكين وأخذ الآخر ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيما أخذ اه  
وفد كرايا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما الكل من  
أجر باجرة معلومة ان أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف  
والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول المدة فالأجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة  
فالأجرة للغاصب وان أجاز في أثناء المدة قال أبو يوسف أجرة الماضي والسابق للمالك وقال  
محمد ماضي للغاصب وما بقي للمالك وإن اختلفا انه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك  
الابنة ولو قال كتب أمرت بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا  
في غير الثلاثة المستثنيات وأن قوله ان أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لأجل نفسه فيكون  
غاصبا والظاهر أن مثله لو أجرها للمالك فيكون فضوليا وما ذكره هنا موافق لما ذكره  
في اجازة بيع الفضولي من اشروط ومنها قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام  
المبيع (سئل) \* فيما اذا قطع ما حجام وقف في توأجر زيد ولم يمكن جريانه وتعلل بسبب  
ذلك مدة ولم يتنفع به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة انقطاع مائه (الجواب) \* نعم  
كما أفتى به الشيخ اسماعيل الخليل وفي الحاشي الزا هدى برقم عك الشذر اوقود الحجام  
فلا يتنفع به وهو وبه المستأجر سقط أجر هذه المدة ولا تبقى الاجارة اذا لم يتنفع به انتفاع الحجام  
وقيل يجب للأجر بقدر ما يتنفع به للسكنى أو ربط الدواب اه (سئل) \* في أرض تيرانية  
جارية في تصرف زيد وفي مشد مسكنه حرمها جاعة بقرهم بدون اذن زيد ولا وجه شرعي

مطلب اذا قطع ما الحجام  
سقط اجرة

قوله عك أي عين الائمة  
الكرابسي اه منه  
مطلب حرموا تيمار زيد بلا  
اذنه لا اجرة لهم

مطلب لأجر الشريك بعمله  
في المشترك

مطلب ركب الى نصف  
الطرف ثم تنازله الرجوع  
بنصف الاجرة الخ

مطلب يصع ابحار الارض  
التجارية للعامة فيها

مطلبه للناظر المطالبة  
بأجرة المثل على حساب  
حصة الشريك المانلة

مطلب ما يأخذه السلطان  
لا يلزم كونه أجرة المثل  
مطلب أجرة المثل قلم من  
الأراضي المجاورة المانلة  
أومما يأخذه الشريك ان لم  
يكن ذا شوكة

مطلب اثبات اجرة المثل  
في حصة يكتفي  
مطلب استأجره ليؤم  
الناس

ويريد رفع يدهم عنها ويتعون من ذلك الآن يعطيهم أجرة الحرت فهل لذلك وليس لهم  
مطالبته بأجرة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد شريكه عرافاً في فلاحه  
معاملة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المهود فهل عمرو في الفلاحه العمل المهود وقام  
يطلب زيدا بأجرة عمله فهل لأجرة له (الجواب) لا أجر للشريك بعمله في المشترك  
كما في الكنز وغيره تحت قوله ولو استأجره عمل طعام بينهما فلا أجر له (سئل) في رجل  
استأجر من آخر جلاً ليركبه من دمشق الى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعها له وركب  
الجل الى نصف الطريق وقاسمها الاجارة وركب على جل رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر  
الاول بنصف الاجرة التي دفعها حيث استوى الصنفان سهولة وصعوبة فهل له ذلك  
(الجواب) نعم والمسألة في الخيرية من الاجارة (سئل) في أرض ميرية سليفه اذن  
وكيل السلطان عز نصره زيد بان يعمرها عامرة لنفسه وجعل عليه في كل سنة مبلغاً من  
الدراهم هو قدر أجرة مثلها وفي ذلك حظ ومصلحة لجهة الميرى لتعطالها وعدم من يرغب فيها  
سوى زيد فهل مع ذلك (الجواب) نعم (سئل) في بستان معلوم جار حصة منه  
في ملك زيد وقدرها خمسة عشر قيراطاً وستة قيراط ونصف قيراط في وقف اهل والباقى  
في ملك عمرو فاستأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم هي لجرة مثلها  
شرعاً وصار يدفع لجهة الوقف عن حصة الوقف دون اجرة مثلها فيجب فاحش بالنسبة لحصة  
زيد في مدة معلومة بدون اجارة ولا وجه شرعى والان يريد ناظر الوقف المرقوم مطالبة الرجل  
بتأجير المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الاولى والثانية متماثلتين فهل له  
ذلك (الجواب) نعم وفي فتاوى الكازوى عن الحانوق سئل في بلدة شائعة للسلطنة  
ربها والباقي للأوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار وبقية الأوقاف عشرون نصفاً  
فهل ما يأخذه السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة أو لا أياها  
كون المتكلم على طين السلطان يأخذ له هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لانه يجوز  
أن يأخذ هذا المقدار بشوكة يتم أجرة المثل قلم من الطين المجاور اذا كان مماثلاً أو مماثلاً يأخذه  
الشريك بشرط المانلة وأن لا يكون فيهم خو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن السبلى التي  
جمعها حفيده آجاب الشيخ شهاب الدين الرمى الشافى تلزم أجرة مثلها بالنسبة الى الأراضي  
المجاورة لمان الجباة الأربع ووافق الشيخ ناصر الدين القافى وسيدى الجذوقاضى القضاء  
ابن الصبار قوهم لا يكفلون الى اثبات أجرة المثل نائياً حيث كانت الحصة الاولى والثانية  
سواء مماثلتين اه (سئل) في رجل استأجره متولى مصد ليؤم الناس فيه في الصلوات  
الخمس ويؤقد سرجه في مدة سنة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف  
وباشر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى أقتضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرة  
وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ أجرة منه من غلة الوقف بالوجه الشرعى  
فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد من عمرو وما عون نحاس



إجارة شرعية وقبضه وفي أثناء عمدة الإجارة سرق الماعون من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير  
 في الحفظ فهل لا يضمن زيد؟ (الجواب) نعم لا ضمان عليه وفي مجموع الدوازل العين المستأجرة  
 أمانة أجماعاً أما العين في يد الأخير فعلي الخلاف نزاهة وفي سبوع أجناس الناطقي قال  
 أبو حنيفة كل شيء تجله مؤنة فإذا أوجر واقضت مدة الإجارة كرهى الدعي أن يطعن فعلى  
 الآخر أجرة الرذ عليه وأخذه وليس على المستأجر ردة ومالا أجل له كالتياب والهداية على  
 المستأجر رده عمادية وفيها وإن استأجرت المرأة حلياً معلوماً إلى الليل بدل معلوم لتلبسه  
 فحبسته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا إذا حبسته بعد الطلب وأحبسته مستهجرة  
 فأما إذا حبسته للحفاظ غير مستهجرة لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لأن العين تقع أمانة  
 في يدها فتقصر مضوناً لا بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالأوديعة بخلاف المستعير  
 إذا أسلف الثوب المستعار بعد مضى المدة حيث يضمن لأن هناك وجد الطلب من حيث  
 الحكم وقد وجب الرذ عليه بعد مضى المدة أما في الإجارة فلم يوجد الطلب إلا من حيث الحقيقة  
 ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال ولا المنع فلا يجب الضمان اهـ (سئل) في رجلين  
 استأجرا معا سوية من زيد طاحونة مع عتتها الملوثة لمدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم  
 هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمها أجرة ما استوفياه؟ (الجواب) نعم  
 وفي الحرية أما لزوم أجر المثل فلأن الطاحونة معتدة للاستغلال قال في جامع الفتاوى من  
 الإجارة وفي المثل لا لا جركاله كالكين والمسقطات المعروفة للاستغلال فان الاستعداد  
 والاستغلال أنتم مقام العقد الفاسد فيلزم القاصب أجر المثل للمالك اهـ قال والإجارة المزورة  
 فاسدة لانها من قبيل إجارة الواحد من اثنين فانه إذا أجل وقال آجرت الدار منك أجاز  
 بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة  
 على اختلاف من فيها إذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز في رواية  
 لا في رواية إلى أن قال وأنت على علم من أن إطلاق المتون فاطمة فساد إجارة المشاع الأمن  
 الشريف مداخل للسؤل عنه وإطلاق بعضهم من اثنين يحول على حالة الأجمال اهـ  
 ما في الخيرية بنوع اختصار ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل (سئل) في مكار  
 استأجرته زيد وواجه بأجر معلوم لتجمل حولات زيد من مكان كذا إلى مكان زيد فذهب  
 المكاري إلى ذلك المكان ثم رجع فأنال أحد الجمولات وصدقه زيد على ذلك فهل له أجر الذهاب  
 خالياً عن العمل؟ (الجواب) نعم ولو استكرى دابة لتجمل من هناك حولاته فنجاه المكاري  
 وقال ذهب فلم أجد الحمل قالوا إن صدقة المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالياً عن  
 العمل رجل استأجر في المصدر دابة لتجمل الدقيق من طاحونة كذا وأخذ حطة من قرية كذا  
 فذهب فلم تكن الحنطة طحنت ولم يجد في القرية حنطة فرجع إلى المصر قال الشيخ الإمام  
 أبو بكر محمد بن الفضل شظري لفظ الاستئجار إن كان المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من  
 هذه البادية حتى أجل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الكراء لأن الإجارة وقعت صحيحة

مطلب إذا حبس المأجور  
 بعد المدة والاستعمال ولا يمنع  
 لا يضمن كالوديعة بخلاف  
 العارية

مطلب أجر منها سوية فهو  
 بمنزلة التفصيل  
 مطلب لا يجد المكاري الحمل  
 وصدقه فله أجر الذهاب

من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت تحمل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فاما اذا قال المستأجر استأجرت مني هذه الدابة ب درهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فليجد الدقيق هناك لا يجب شيء لأن هناك الاجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا حمل الدقيق خاتمة من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتتمام هذه المسائل فيها

\*(سئل)\* في اجير مشترك يربى غنما لجماعة أكل للذئب منها البعض هل يضمن أولا

\*(الجواب)\* لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف وعمر بن عبد الله تعالى يضمن وأفتى النخعي سهرقند بالصالح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الوليد رحمهما الله تعالى فيه أن كل صاحب يربى به وإن كان بخلافه يضمن وإن كان مستورا يؤمر بالصالح وأفتى بذلك كثير من المتأخرين وهو أولى من غيره وأسلم وعنه أفتى الحنابلة أقول الحاصل أن في المسألة أربعة أقوال كلها صحيحة والاول قول الامم وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والآخران أفتى بهما المتأخرين لتغير الزمان وحمل الخلاف ما اذا كان الهلاك لا يقع للاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه لما اذا كان بهله فانه يضمن اخفا سواء كان بالتعدي أولا تقريق الثوب من دقه معنادا أو غيره واذا كان غير بهله ولا يمكن الاحتراز عنه كالخرق الغالب والاصوص المكابرين لا يضمن اتسقا ويحمل الخلاف أيضا في الاجارة الصحيحة فيها اذا كانت العين مما يحدث قيم الاجير علما ولو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن اتقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعاداه مصفاة لئلا يهل له بخلافه فاضاع المصنف فانه لا يضمن اتقا كما في الجوهر وتتمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فغنم هذا التقرير ذلك لا تجده مجموعا في غيرها

\*(سئل)\* في صباغ اجير مشترك ضاع منه ثلثة أثواب لزيد بدون تعذر منه ولا تقصيره وهو مستور الحمال فهل يؤمر بالصالح على النصف

\*(الجواب)\* حيث كان مستورا الحمال يؤمر بالصالح على نصف القيمة على ما أفتى به كثير من المتأخرين

\*(سئل)\* في بيطار متقن محرقته دفع له زيدا كديسه ليعالج برجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد المأذون فيه ولم يجاوز ثم مات الاكديش فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه

\*(الجواب)\* نعم لا ضمان عليه كافي التنزيه وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو خرق الثوب من دقه حيث يضمن ولو معنادا أو ضعه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم ما ينجم له من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف القصد ونحوه فانه ينبنى على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتجمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فاستقسطا اعتباره اه وتتمام تحقيقه في حاشيتنا رد المحتار

\*(سئل)\* فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب بيض ليصبغها له صباغا أزرق معلوما بينها فضبه اريد شيئا كيف الحكم في ذلك

\*(الجواب)\* الحكم فيه ما ذكره في صرة الفتاوى عن القية بما نصه ولو صبغ رديا أن لم يكن فاحشا لا يضمن وإن كان فاحشا بحيث يقول أهل

مطلب في ضمان الراعي  
الاجير المشترك  
مطلب في تحقيق مسألة  
ضمان الاجير المشترك

مطلب صباغ ضاع منه أثواب  
وهو مستور يؤمر بالصالح  
مطلب بيطار متقن لم يجاوز  
المعتاد لا يضمن

مطلب اذا صبغ رديا  
فاحشا يضمن

فإن الصنعة أنه فاحش ضمن الثوب أبيض اه ومثله في البرازية (سئل) في قتال حرير  
 أم ين جعل لأواحد دفع لرجل نصف رطل حرير ليقتله فمغرق من عنده يدون تقدمته  
 ولا تقصير فهل لا ضمان عليه (الجواب) لا ضمان عليه حيث كان أميناً مشهوراً بالامانة  
 (سئل) فيما إذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق من الأجرة  
 إلا بقدر ما حمله (الجواب) نعم (سئل) فيما إذا دفع زيد قدراً من الحرير لقتال  
 ليقتله لم يدفع القتال ذلك الحرير لثبوت سوء صنعه فيه ما يسمى كفاً فابت منه واحدة بماء معها  
 من الحرير ولم يعلم مكانها وتقدر انحصارها فهل لا ضمان على القتال في ذلك (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما إذا دفع زيد لمكلاً صرة دراهم ليوصلها إلى رجل بحلب بأجرة معلومة فذهب  
 بها المكاري مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبر واقطاع الطريق فعدلوا عنه إلى طريق آخر  
 فخرج عليهم القطاع وأغاروا على بعض أحمال القافلة والحمل الذي فيه الصرة من غير تعذر من  
 المكاري ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكاري (الجواب) نعم (سئل) فيما  
 إذا دفع زيد إلى دلال متاعاً لبيعه فأودعه الدلال عند رجل أجنبي بدون إذن منه  
 وفارقه الدلال ثم ان المتاع ضاع من عنده فهل ضمن الدلال (الجواب) نعم وفي فتاوى  
 قاضي خان الدلال إذا دفع الثوب إلى من استام لينظر إليه ثم يشتري فأخذته الرجل وذهب  
 ولا يظفر به الدلال قالوا لا ضمن لأنه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندى  
 أنه انما لم يضمن إذا دفع الثوب إليه ولم يفارقه أما إذا فارقته ضمن كما إذا أودعه عند أجنبي  
 أو تركه عند أجنبي أو عنده من لا يريد الشراء وفي بيع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب  
 الدكان فهرب بالمتاع ضمن الدلال لأنه مودع وليس له ردع أن يودع عمادته من ضمان الدلال  
 وعامة فيها ولو طاف به الدلال ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان  
 على صاحب الحانوت عند الامام لأنه مودع المودع وفي جامع الفتاوى ما عاقل الالساعة  
 وأخذ شيئاً لأجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد ببيع بفضاء أو بغير قضاء لا يسترد وفي الحامى  
 الزاهدى ذلك المتاع في يد الدلال ففسد فقال لا أدري أهلك من بيتي أو كنى لا يضمن  
 وأفتى قارئ الله أياً به إذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ساع  
 لا ضمان عليه كما في فتاوى قاضي خان وأفتى أيضاً فمن دفع له رقيقاً لينادي عليه فأخذه  
 وتركه عند شخص للعرض لشراءه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال إذا كان العرف بين الناس  
 أن الدلال يدفع لمن يريد الشراء وأما إذا أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه  
 يضمنها وإن لم يعين الثمن فلا ضمان عليه إذا لم يقصر في حفظه (سئل) في راعي قمرجاه  
 بالقرية إلى القرية كما هو في عرفهم الجارى ثم ان واحدة منها ضاعت وسكر صاحبها آتياها  
 القرية فهل يصدق بيمينه أنه جاء بها إلى القرية حيث كان العرف كذلك (الجواب) نعم  
 قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل البقرة في منزل ربه اصدق البقار بيمينه أنه جاء  
 بها البقرية (سئل) فيما إذا دفع زيد دواباً له ولعمرو الراعى ليعاها في مكان كذا فلم يرعها

مطلب قتال مشهور بالامانة  
 سرق الحرير من عنده  
 لا يضمن  
 مطلب فقد الحمل في الطريق  
 له من الأجرة بقدر ما حمله  
 مطلب في كتابات الحرير  
 مطلب لا يضمن المكاري  
 إذا خرج عليهم القطاع

مطلب أودع الدلال عند  
 أجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون  
 صاحب الحانوت

مطلب يصدق بالبقر بيمينه  
 أنه جاء بها إلى القرية

مطلب إذا خالف الراعى  
 في المكال يضمن

فيه ورعاها في غيره وماتت وحلفت في ذلك المكان الآخر فهل يضمن عمره وقتها ولا أجر له  
 (الجواب) نعم وقد كفي إشارات فتاوى صاحب المحط الراعي اذا رمي في مكان لا يؤذن له  
 بالرمي فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها ما والراعي ضامنا ولا أجر له أن سلبت الغنم أو لم تسلم قياسا  
 وأن سلبت يجب الأجر استقسانا وكذا كفي الذخيرة وإذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان  
 الذي أمره وعطبت ضمن الراعي ولا أجر له وأن سلبت يجب الأجر استقسانا عمدا من ضمان  
 الراعي في ٣٢ (سئل) فيما إذا دفعت هندل لالة أمتعة لتبيعها للمصاغة الامتعة  
 من امرأة بثمن معلوم من الدراهم ياذنها وترغم هند أن تمن الامتعة يلزم الدلالة من مالها فهل  
 على الدلالة طلب الثمن واستيفاءه من المشتري فقط (الجواب) نعم والبيع وهو الدلالة  
 الذي يعمل بالأجر والمساواة كسراؤه وهو المتوسط بين البائع والمشتري فارسي معرب كذا  
 في المغرب يبيعان عليه أي على طلب الثمن واستيفاءه شرح النقاية للبرجندي ومثله في صدر  
 الشريعة والعبي والدر المختار (سئل) في قتال حرير أمين يعمل للأولاد دفع له ذبي  
 قد رمان الحرير ليقبله له فقله ثم ردة إلى الذي فاقتر الذي بوصول البعض وأنكر وصول بعضه  
 والقتال يدعي دفع الكل فهل القبول قول الدافع يمينه في ذلك (الجواب) نعم كما في  
 الاقروى (سئل) في بيطار من صنعته وضع فعلا لادابة رجل بأمره ثم لما خلس  
 من فعلها ماتت والحال أن البطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لأضمان عليه (الجواب) نعم  
 نعم وافتى المؤلف أيضا فيما إذا عرجت الدابة بعد ما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأه لا يضمن  
 (سئل) فيما إذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاغ منه شيء لبعض الناس بدون تعذ  
 منه ولا تقصير في الحفظ فهل يكون غير ضامن (الجواب) نعم استؤجر رجل لحفظ خان  
 أو حوانيت فضاغ منها شيء قيل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج المجرة لانه أجبر  
 مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يقتل لانه أجبر خاص ألا يرى انه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع  
 آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بان قبض اللص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا اموال  
 المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن  
 ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين في ضمان الحارس وكذا في ٣٤ من الذخيرة  
 نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحانوت على ما عليه الفتوى بزيادة في ٦  
 لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان  
 وأخذ المتاع يضمن الحارس اقروى في الهاشمي أقول كتبت في حاشيتي رد المحتار بعد ذكر  
 ما هنا مانصه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على القول بأنه خاص  
 فلا يسمي من الفتى به نعم بشكل ما مرّنا عن التنازلية والذخيرة في الراعي لو كان  
 خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتقل اللهم الآن يقال إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته  
 فهو مفرط يضمن له وفي المظومة المحيية

وما على الحارس شيء لو نقب في السوق حانوت على ما قد كتب

مطلب الدلال والمساواة  
 يبيعان على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال يمينه  
 أنه رد الحرير إلى صاحبه

مطلب نعل الدابة ولم يجاوز  
 المعتاد فماتت أو عرجت

لم يضمن  
 مطلب استؤجر لحفظ خان  
 فضاغ شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما إذا كسر قفل  
 الدكان

مطلب هلك الحمار بلاتعة  
لا يضمن

مطلب دفع المكاري المحل  
الى اجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحمار  
النوب لاجره لينسبه لا يضمن  
الا اذا شرط صاحبه نفسه

مطلب اخذ الثوب من  
الدال على سوم النظر  
فضاع لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدال  
الثوب لصاحب الحانوت  
فضاع وقال للدال انت  
أخذه

مطلب الراعي الاجير الخاص  
لا يضمن ما ضاع منه وله  
الاجر

مطلب الاجير المشترك  
اذا كان صالحا لا يضمن ويبرأ  
بينه

وليس يضمن الذي نهسرق \* اذا بالاجير الخاص ذلك يلتحق  
\*(سئل)\* فيما اذا استأجر زيد من عمروداه ليدوس عليها الزبيب في أيام معلومة فقات  
في أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها \*(الجواب)\* نعم  
وان استأجر حمارا الى بعد ادوم بسم حله فحله المعتاد فهلك الحمار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين  
أملتة كافي الصحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكثر وغيره \*(سئل)\*  
فما اذا دفع المكاري المحل الى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب المحل ولا وجه  
شرعي ففرق المحل من الاجنبي ويريد صاحبه فضمن المكاري قيمته فهل له ذلك \*(الجواب)\*  
نعم ذكر في فتاوى الفضلي اذا دفع الى النساخ غزلا لينسبه كراسا ودفع النساخ الى آخر لينسبه  
ففرق من بيت الآخر ان كان الآخر أجيرا لا أول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير  
الا أول وكان احديهما ضمن مالا خلافا ولا يضمن الآخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير  
المودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بقير اذن مالكها عند صاحب الوديعة يضمن ايها شاء  
وعند أبي حنيفة يضمن الاول وليس له ان يضمن للثاني قال صاحب النخبة وعلى قياس  
ما ذكره المودعي ان كل صلح شرط عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن  
اذا كان الآخر أجيرا لا أول فيما اذا أطلق له العمل اما اذا شرط عليه التسليم بنفسه فضمن بالدفع  
الى الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادة من ضمان النساخ ومثله افتى العلامة نظير الرمي  
\*(سئل)\* في رجل تناول من دلال ثوبا لينظر اليه على سوم النظر وقيمه ستة قروش  
فضاع من يده قبل دفعه الى الدلال بدون تعد منه ولا تقصير فهل لضمان عليه \*(الجواب)\*  
لأن أخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل قيمته كافي النهروان على سوم الشر له فان لم يتفقا على  
ثمن لا يضمن لان القبض على سوم الشره انما يصير مضمونا اذا اتفقا على ثمن معلوم كافي  
العمادية والله أعلم سئل بضم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى دلال لينسبه فساومه  
صاحب الحانوت بثن معلوم وقال أخضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن فذهب وعاد بعد  
زمان فلم يوجد الثوب في الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذته وذهبت به وهو يقول  
ما أخذته بل تركته عندك اضمن الدلال أم صاحب الحانوت قال القول قول الدلال مع يمينه  
لانه أمين وأما صاحب الحانوت ان اتفقا على انه أخذه صاحب الحانوت ليستبره بما سمي  
من الثمن فقد يتصل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لقيمه وان لم يتفقا على ثمن  
لم يكن مضمونا عليه لان القبض على سوم الشره انما يصير مضمونا ان اتفقا على ثمن معلوم  
عمادة من ضمان الدلال \*(سئل)\* فيما اذا استأجر زيدا عمادة معلومة بأجرة معلومة  
لرعي غنمه خاصة ولا رعي غنم غيره فهل من الغنم واحدة بدون تعد ولا تقصير فهل يكون غير  
ضامن وله الاجرة كاملة \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في دقاق قماش يعمل للواحد  
ضاع عنده متاع لبعض الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم \*(الجواب)\*  
حيث كان أجيرا مشتركا كان صاحبها بريئة وان كان بخلافه يضمن وان كان مجعول

الحال يؤمر بالصلح على النصف كما اختار ذلك الامام أبو الليث وأبو جعفر رجاها لله تعالى  
 وأفتى به كثير من المتأخرين **\*(سئل)\*** فيما إذا استأجر زيد من مكارب دابة ليجل عليها  
 كيسين فيها نيل بأجرة معلومة فهل المكارى الكيسين على دابته وفي أثناء الطريق انشق  
 أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض ما فيه بلا صنع من المكارى ولا تعد ولا تصير منه  
 فهل لا ضمان عليه **\*(الجواب)\*** نعم ولو انشقت الحقيبة بنفسها وخرج ما فيها قال القبي  
 أبو بكر ضمن المجال كما إذا انقطع حبله وقال القبي أبو الليث في قياس قول أبي حنيفة لا يضمن  
 ولا ينسب هذا انقطاع الحبل لأن ثمة التفريق كان من قبل المجال حيث شذ الحبل بحبل واه  
 وهذا التفسير جاء من قبل رب الحقيقة حيث جعل ماله في حقيقته لا يستملك ما فيها وبه تأخذ  
 وعليه الفتوى عمداً من الفصل ٣٣ وفيها أيضاً وفي فتاوى أبي الليث إذا استأجر مكارباً  
 ليجل له عصير على دابة إلى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد العذلين من  
 جانب ورمى بالعذل الآخر من الجانب الآخر فانشق العذل من رمية وخرج العصير فالمكارى  
 ضامن للعصير وبقصان الزق لأن الهلاك كان يصنعه اه **\*(سئل)\*** في رجل دفع  
 إلى قصار ألواناً معلومة فادعى القصار دفعها إلى الرجل وهو ينكر دفعها إليه فهل يصدق القصار  
 إذا ادعى ردها يمينه **\*(الجواب)\*** مقتضى مذهب الامام أنه يصدق لأنه أمين ادعى الرذ  
 والله أعلم وفي القول لمن في أكر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالقصار وغيره إذا ادعى رده  
 على الآخر لا يصدق السنة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى  
 يد الاجير المشترك بد ضمان فأما من يرى يده يد أمارة وهو أوجه فنفه رجه الله تعالى يقبل  
 قوله كالمودع إلى هنا من المحيط اه ثم قال بعد أسئلة أرسل عن الاجير المشترك كالقصار وغيره  
 إذا قال هلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالثمن وعندهما يضمن الخ  
 اه أقول يظهر من هذا أن دعواه الرذ على المالك كدعواه الهلاك فبهرى فيه الاقوال  
 الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي أفتى به المؤلف مراراً بغير التغير الرلى أنه إن كان  
 مشهوراً بالامانة يصدق وإن كان بخلافه يضمن وإن كان مستورا يؤمر بالصلح على نصف القيمة  
 والله أعلم **\*(سئل)\*** فيما إذا استأجر زيد عريراً له في فلاحته المعاملة الجارية في ملكه  
 العمل المعلوم في مدة معلومة وحل له نظيره دواب معلومة معينة فهل عرو كذا كر ويرد  
 الآن مطالبة زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم وإذا كانت الاجرة حيواناً  
 لا يجوز الآن أن يكون معيناً كما ذكره الأسدي في شرح مختصر الطحاوى بحر كل ما يصلح  
 أن يكون غنماً في البيع صلح أن يكون غنماً في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح أن كان معيناً محيط  
 السرخسي ومثله في المنع عن البصر أيضاً **\*(سئل)\*** فيما إذا أجر زيد أرضه من عرو واجارة  
 شريعة فزعم عرو قنبا ويطا وغر ذلك من الزرع الصبي ومضته مدة عامه ولم ينته صلاح  
 الزرع المذكور فاجر زيد الأرض من بكره وهي مشغولة بزرع عرو فهل تكون الاجارة من بكر غير  
 جائرة **\*(الجواب)\*** نعم وأما اجارة الأرض المشغولة بالزرع فإن كان الزرع بحق كالمو كان

مطلب اذا انشق العذل  
 لا يضمن المكارى بخلاف  
 ما اذا انقطع حبله

مطلب لو انشق العذل من  
 رمى المكارى يضمن

مطلب فيما اذا ادعى القصار  
 رداً لاثواب على المالك

مطلب الحيوان المعين يصلح  
 جعله اجرة في الاجارة

مطلب اجرة الارض المشغولة  
 بزراع المستأجر لا يجوز مالم  
 يستصعد

باجارة لا يجوز أن تؤجر ما لم يستحصل الزرع الآن يؤجرها مضافة الى المستقبل وان كان الزرع  
 بغير حق شرعي صحت الاجارة لان الزرع واجب القلم فان المؤجر في هذه الصورة قادر على  
 تسليم ما آجره بان يبيع ما حجب الزرع على قلمه سواء أدرك أم لا لأنه لاحق لصاحبه في ابقائه  
 كما في فتاوى قارى المداينة واذا صحت الاجارة وكانت بأجرة المثل ولم تنقل أجرة المثل فليزومه  
 ما استأجره من غير زيادة ولا نقص فتاوى الكنازروني عن المرشد في ضمن سؤال ومثله  
 في الخبانية وغيرها **\*(سئل)\*** في مستأجر حانوت يتحول عن صنعته الى غيرها ولم ينتهأله  
 العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة **\*(الجواب)\*** نعم  
 وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك المكان لا يكون عذرا ولا انعذروني الولوالجية  
 يتحول عن صنعته الى غيرها عذروا ان يفسد حيث لم يمكنه أن يتعاطا ما فيه **\*(سئل)\***  
 في استأجره قدر نخس معدلا لاستغلال استعمله زيد مدة بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعي  
 فهل يلزمه أجرة مثله لا ينام عن المدة المذكورة **\*(الجواب)\*** نعم كذا ذكره الاقروني عن  
 مجمع الفتاوى قال استعمل حجر الفصا من غير استئجار فعليه أجر المثل اذا كان معدلا للاجارة  
 من المخطط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيما بينهم يجب ذلك والايجب أجر المثل  
 اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضمونة الآن تكون وقتا أو مالا يتم أو معدة للاستغلال  
 فحيث كان لا يتم ومعد الاستغلال يلزمه أجرة مثله **\*(سئل)\*** في رجل دفع ابنه الصغير  
 الى حائك ليحمله النسيج فعلمه ثم اختلفا وطلب كل من الآخر أجر أو لم يشترط شيئا فهل  
 يتقوى العرفي **\*(الجواب)\*** نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليحمله النسيج على  
 أن يعطى الاستاذ المولى كل شهر كذا اجازوا ولم يشترط عليه أخذ أجر بعد تعلمه طلب الاستاذ  
 من المولى اجراؤه ومنه أى طلب المولى من الاستاذ يتقوى على عرف البلدة في ذلك العمل فان كان  
 لعرف يشهد بالاستاذ يتبعكم بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى بأجر مثل الغلام على  
 الاستاذ **وكذا** لو دفع ابنه ذكرا فاضى خان درو قبل الاجارة الفاسدة ومثله في النزاية  
**\*(سئل)\*** في مستأجر حانوت ليحفر فيها فافتقر وأفسد وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها  
**\*(الجواب)\*** نعم وفي النسخ رجل استأجر حانوتا ليحفر فيها فافتقر فهو عذر شرعي له أن ينقض  
 به الاجارة لسان الحكماء وفي التنوير من فسخ الاجارة وبعد افساد مستأجره ان يتقبره  
 اه **\*(سئل)\*** فيما اذا استأجر زيد من آخر دارا بأجرة معلومة دفعها له فغضب الداور رجل  
 ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعه ولا حاية ويريد  
 المستأجر الرجوع على المؤجر بما قبل مدة الغصب من الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم كما في التنوير من الاجارة **\*(سئل)\*** في أرض تيمارية آجرها صاحب  
 تيمارها وهي مشغولة بزرع له لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم من حنطة وشعير وكر سبعة  
 لم ذكر فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المزبور فهل الاجارة غير صحيحة **\*(الجواب)\***  
 نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فيه زرع أو قصب أو غيرها مما يمنع من الزراعة لا يجوز

طالب يتحول عن صنعته  
 الى غيرها عذروني فسخ  
 جارة

مطلب استأجره قدر نخس  
 استعمله زيد لزمه أجرة

مطلب دفع ابنه الصغير  
 الى حائك ليحمله النسيج وطلب  
 كل أجرة يتقوى العرفي

مطلب استأجر حانوتا للقبارة  
 فأفسد له فسخها

مطلب اذا غصب الدار من  
 المستأجر لا يلزمه أجرة

طالب آجر الأرض المشغولة  
 زرع لا يجوز والحيلة أن  
 يبيع الزرع

والحيلة إذا كان الزرع لرب الأرض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضى بمنزجاً لارض  
منه وإن كان لغيره يؤجر بعده مضي المدة ولو أجمع مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد  
بتقاب حائزاً قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخته هذا إذا لم يدرك الزرع  
أما إذا أدرك بحيث لا يضره المصايد يجوز ويؤثر الآجر بقلع الزرع خلاصة من الإجارة  
وإن كانت الإجرة مكيلاً أو موزناً أو وعداً بامتيازاً أو بغير بيان القدر والقيمة ويحتاج  
إلى بيان مكان إقامتها إذا كان لها محل ومؤنة وإن لم يكن لها محل ومؤنة لا يحتاج إليه وهذا قول  
أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى ذلك في الأحوال كلها والاختلاف في هذا نظير  
الاختلاف في السلم لأن الإجرة لا يجب تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه وتسامه  
في الذخيرة من الفصل الأول وسئل قاضي الهذلي هل يجوز استئجار أرض الزراعة بكذا الأرب  
غلة أم لا فأجاب نعم يجوز إذا كانت الإجرة مشاراً إليها أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة  
التي تتخرج من زرع الأرض المستأجرة \* (سئل) \* في ناظر وقف أجر دارين جاريين  
في الوقف من زرعته مدة معلومة بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجر مثله أو لم يحكم بحصة الإجارة  
حاکم يرى ذلك فهل تكون الإجارة غير جائزة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيمن استأجر  
داراً بأجرة معلومة من الدراهم ثم أجرة حاشيها في زرعها من أجر يدا نيراً أكثر مما استأجر به فهل  
تصح وقطيب له الزيادة \* (الجواب) \* حيث أجرة في جف من الاستأجر قطيب له الزيادة  
والمسألة في الخيرية وغيرها وهي شهيرة \* (سئل) \* في دار مشركة بين زرد وجهه وقف  
لكل حصص معلومة شائعة وهي محتاجة إلى العمارة فاجرها زيد وبعض مستحقها من اجنبي  
ولم يحكم بحصتها كما يراها ويسأل الوقف ناظر فهل تكون الإجارة غير صحيحة \* (الجواب) \*  
نعم لو أجرة الموقوف عليه ولم يكن ناظر لم تصح حتى لو أذن للاستأجر في العمارة فاتفق لم يرجع  
على أحد وكان منقطعاً قلت لأن الإجارة لما لم يصح فلم يصح ما في ضمنها أشياء قبيل فن الحبل  
قال السيد الحموي أقول في الاستعاضة لو أجرة الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر في  
كل موضع يكون كل الإجرة بأن لم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة ولم يكن معه شريك فيه جازله  
إيجار الدور والحوادث أه ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الإرسال في محل التقييد وهو  
في مقام التصديف والقوى غير شديد أه أقول وإنما كان المستأجر منقطعاً عن المؤجر ليس له  
ولاية لأن في لم يصح إذ أنه كالمبعض إيجاره لكن قولهم الفاضل إذا كان الغرور في ضمن  
عقد معاوضة فتقضي ضمان المؤجر عند المناقضة المستأجر والظاهر أن ما علم به في الأشياء  
إشارة إلى الجواب عن هذا فإن المقدم لما صدق كانه لم يكن وفسد ما في ضمنه لكن مقتضى  
هذا أنه لو كان المؤجر له ولاية لأن في نظير بطلان الإجارة أن المستأجر يكون منقطعاً عما بناه  
أو غرسه إذا نزل المتولى لفساد الأذن بسبب بطلان الإجارة وقدرت فطره وباتى لكن في  
الفتاوى الخيرية أو ثبت كتاب الإجارة ما يخالفه حيث أفتى بأن المستأجر لا يؤمر بالقطع  
بل له استبقاؤه وإن أبى المتولى الاتكال لأن ابتداء الفعل ليس طلباً للمخ فراجعته وكذا أفتى

مطلب إذا كانت الإجرة  
مكيلاً أو موزناً بشرط فيها  
ما يشترط في السلم  
مطلب حمل إجرة الأرض  
من غلتها لا يجوز

مطلب أجر الناظر من زرعته  
بدون زيادة ولا حكم حاکم  
لم تصح

مطلب إذا أجرة بغير جف من  
ما استأجر قطيب له الزيادة

مطلب أجر الوقف ولم يكن  
ناظر عليه وأذن للمستأجر  
بالعمارة فاتفق فهو متعلق  
مطلب يجوز إيجار المسقط  
إذا لم يتحقق الوقف إلى العمارة  
ولم يكن له شريك



الرملي فيما واستأجر طيبا اجارة فاسدة بأهله أجرته ولم وانفقته في غن الادوية وكذا أفتى غير واحد بأنه لو دفع له فريسا يلقها بمحصنة منها بأن له أجره له وبدل العلف وله نقاش كثيرة كلها تدل على أن الأذن لا يبطل وإن فسدت الاجارة فتأمل ﴿سئل﴾ فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف بحجري ماء معلوم الطول والعرض والعق بمحقة المعلوم من الماء المجاري ذلك المجري مع حقه من الماء في الوقف المزبور ايسق به ببستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اجارة شرعية ثم أجر زيد المجري المذكور مع حقه من الماء من بكرمته تستوعب مائة بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة محصنة ﴿الجواب﴾ نعم فان في البرازية في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا الوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجزأوا مع الارض فيمنع فيخرجون بها اه رجل استأجر أرضا بشرها وحادة المستأجر الى الشرب لسوق الماء الى ارض له أخرى حازخانة من باب الاجارة الفاسدة ﴿سئل﴾ في تيمار أجر أرضي قرية معلومة جارية في تيماره اجارة شرعية لازمة للزراعة الصغية والشوية فهل تكون الاجارة محصنة ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ في تيمار أجر المتصل من تيماره لا خرو قبض المستأجر قدرا معلوما من متصل تيماره فهل تكون الاجارة المبرورة غير محصنة والقول قول القابض بيمينه ﴿الجواب﴾ نعم وقد أفتى بذلك انخير الرمي مرارا كما هو مذكور في فناو ام من الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة أقول والظاهر أن هذا اذ لم يستأجر الارض من التيمار لاجل الزرع بل استأجرها لاختد العسور وما يتصل من التيمار فلو احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة استسجرا الارض مقبلا ومراحا المذكورة في وقف الاشياء لبيان حيلة الجواز فيما اذا أراد المستأجر رعي الخيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في أوائل كتاب الاجارة قال مانصه اعلم أن المقاطعة اذا وقعت بشروط الاجارة فهي محصنة لان العبة للمعاني وقد مناه في الجهاد اه فن اقطعه السلطان أرضا يجوز أن يؤجرها لكن للزرع ونحوه بشروط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسائلنا فالتيمار أن ينع من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عز نصره انما وجبه له فهو حقه بخلاف رعي الكلأ فانه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستأجر مقصل التيمار من القسم والعشر ونحوه فالتيمار الرجوع به عليه لا عن الزرع لانه أخذ بذنه فهو كالوكيل عنه فصع قبضه له الرجوع به عليه لا عليهم لان ما قبضه المستأجر باذن التيمار ملك للتيمار ولم يوجد من التيمار هبة ولا ابراء حتى تتردأمة المستأجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما اذا لم تصح فظاهر وقد أفتى المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية او الارض لغير الزرع أصحباب مشددا المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة الساسي البعلبي تليذ الشيخ العراقي قال بعد كلام هذا كله اذ لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصدا أما اذا كانت كذلك بأن كانت أرضا في قرية في ايدي مزارعين وانما استأجرها المستأجر

مطلب استسجرا بحجري الماء مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب ويبيع تيمار الارض

مطلب أجر المتصل من تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمار محصنة مطلب في المقاطعة والالتزام

المقوم بأخذ ما يخصها من خراج المقاسمة ففي حينئذ مطالبة كما صرح بذلك علما وإقامة اه  
وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين من الاجارات فقد أتى مرارا بطلان هذه الاجارة المسماة  
بالمقاسمة والانتزام **\*(سئل)\*** فيما اذا استأجر زيدا أرضا معلومة للزراعة ومضى  
بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا فهل يكون ذلك عذرا في فصيح الاجارة  
**\*(الجواب)\*** نعم استأجر أرضا للزراعة ثم بدله أن يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك  
الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا ولو استأجر حائوتا أو بيتا ثم بدله  
السفر كان عذرا فاضى خان أقول كبت فيما علقته على الدر المختار أنه لو كذب المؤجر في ارادة  
السفر يخلف المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال الكرخي والقردوري وقيل يسأل  
رفقته وقيل يحكم بزيه وثمابه وقيل القول لشكر السفر **\*(سئل)\*** في حوائث وقف وضع  
رجل يده على أسطحها واستوى في منفعتها مدة نشر الثياب ووضع سقالة من خشب لأجل  
ذلك ويريد ناظر الوقف معالته بأجرة مثل ذلك عن المدة المذكورة فهل له ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم استأجر سقفا ليحفظ عليه الثياب أو بيت يجوز براية من الاجارة  
في نوع الضياع والحائوث **\*(سئل)\*** في خاتين معلومين جارين في وقف برحت نولية زيد  
بموجب راءة سلطانية وفي توابع عمر ومن منولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى  
عمر ومنفعة التأجير إلى قبل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخاتين المزبورين من بكر مدة سنة  
كاملة اجارة منتفزة أولها بعد انتهاء مدة عمر وبأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة  
صحبة **\*(الجواب)\*** نعم لما في متفرقات البيوع من التون وما نصع اضافته الى المستقبل  
الاجارة ونقصها الخ وفي العبادية من الفصل ٣٧ قال في الفتاوى اذا قال اذ اجاره رأس الشهر  
فقد أجرته الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول النقيب أبي بكر  
الاسكافي وأبي الليث واختار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لو قال  
أجرته دارى هذه رأس الشهر بكذا كان اجارة في قولهم اه أقول الاجارة المضافة وإن كانت  
صحبة فهي غير لازمة على أحد التعيين وأبدان عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدر  
المتنار وفي الفتاوى الأخيرة من الاجارات في ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على  
المفتى به بل لكل من المتأجرين نقضها في أول دخول العقد وقبله اه **\*(سئل)\*** فيما  
اذا استأجر زيد عمر البصنع له نسا في مكان لا يزيد بالآت من زيد ويصنع على أن يكون زيد نصف  
الربح الحاصل منه والربح مجهول ومنع عمر ذلك ويريد زيد اخراجه من المكان وأخذ النسا  
ودفع أجر مثل عمل عمر وله فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم لأن الاجارة مجهولة فتؤول الى أجرة  
المثل بالغة ما بلغت كما هو المعلوم من التنوير **\*(سئل)\*** في رجل تزوج امرأة ودخل بها  
في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل فهل تكون الاجارة عليها  
لا عليه **\*(الجواب)\*** نعم لأنها العاقدة كما في البرازية **\*(سئل)\*** فيما اذا حث زيد  
الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ومنع من تسليمها للأجر الموقوف

مطلب ارادة السفر عذري  
فصيح الاجارة

مطلب اذا استعمل سطوح  
الوقف لنشر الثياب أو يبيت  
عليه يجوز  
مطلب استأجر سطحا ليبيت  
عليه أو يحفظ الثياب يجوز

مطلب نصع الاجارة  
المضافة

مطلب استأجره ليصنع له  
نشا ويصنع بنصف الربح  
لزمه أجر المثل

مطلب استأجر منزل  
وتزوجت فيه فالأجرة عليها  
لا على الزوج

حتى يعلية قيمة حرته وكرامه فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم لانه لا قيمة للنافع والكرام  
وصف في الارض ومساءلة الكرام مذ كورة في مزارعة التور وقال ويسترضى دنانه ولكن  
هذا اذا كان بالاذن وفي المسألة المسؤول عنها بخلافه وان ذكرها الخبير الرئى فاذ لا لانه كلون  
الدابة (مثل) في رجل اذنت له امة بان يسكن في دارها المملوكة لها بشرط ان يعمرها  
فسكن في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه لها اجرة المثل في المدة المزبورة (الجواب) نعم رجل  
دفع الى آخر دارا يسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان اذن له بشرط العمارة فيجب اجر  
المثل لانه لما شرط العمارة فقد اجره باجرة مجهولة فيجب اجر المثل لان قدر العمارة مجهول  
وان سكن وعمرها فانه ينظر الى العمارة واجر المثل جواهر الفتاوى من اوائل كتاب الاجارات  
اقول ومثل هذا ما ذكره في جامع الفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية  
وعزها الخبير الرئى في حاشيته عليه ونصه انه تفت مع زوجها على ان يعمر ويسكن فحرم صار  
بسواى ألف درهم وماتت المرأة خطالته بقية ورثتها باجرة السكنى وطالبهم هو بما اتفق  
فالجواب انه يسقط مما اتفق قدر اجرة السكنى والباقي بطالبه وان زادت قيمة السكنى عليه  
يسقط قدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على ذلك وعمره وميراثه اى واقول ايضا  
وجه كون ذلك اجارة فاسدة ان صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعرض لكنه لما حبل  
العرض وقت العقد وجب اجر المثل بالتمام ما بلغ والمهر غير متبرع لانه لم يعمر الا بمقتضى السكنى  
وبما نقله المؤلف وقلناه ايضا علم ان ذلك ليس باجارة بل هو اجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى  
الخيرية حيث اجاب في نظير هذه المسألة انه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه مسألة فيجب  
التسليم عليها السكنى وقوعها في زماننا وتل عن يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من الخلاصة  
رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في حاتونى فقال له اريد عليك دراهم لا اطلبك  
باجرة الحاتون والاجر الذى يجب عليك هبة فدفع القرض اليه ألف درهم وسكن الحاتون  
مدة فقال ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة على القرض واجبة  
وان كان ذكره قبل الاستقرض او بعده فلا اجر عليه اه ومثله في النزاية ونقل المسألة في  
التمهات زمانية في متفرقات الاجارة عن النوازل ثم قال عقيبها قبل الصحيح انه يجب اجر المثل في  
الوجهين وفي الكبرى قال فخر الدين وعليه الفتوى وفي النهاية دخل استقرض دراهم واسكن  
المقرض في داره قالوا يجب اجر المثل على المقرض وكذا لو اخذ المقرض من المستقرض حمارا  
ليستهمله الى ان يرذ عليه الدراهم اه فحيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض  
وان صرح باسقاط الاجرة وقت القرض او قبله او بعده ففي مسائلنا بالاولى ووجه لزوم  
الاجرة مع التصريح باسقاطها ان المستقرض لم يسكنه في داره الا بعبارة نعمة القرض وذلك  
لا يصلح عوضا فيجب اجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة لا بد فيها من الاجرة وقدم صرح  
في الاشياء وغيرها بانها لو قال اجرتك بغير شئ فهي اجارة فاسدة لا عارة اه وقدم حوايان  
الاجارة الفاسدة فيجب فيها اجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي ما اذا استقرض

مطلب اذا كرب المستأجر  
الارض ليس له قيمة الكراب

مطلب اسكنته في دارها  
بشرط أن يعمرها يلزم أجر  
المثل

مطلب دفع له داره يسكنها  
ويعمرها

مطلب فيما اذا اتفقت مع  
زوجها على أن يعمر ويسكن

مطلب أقرضه دراهم وسكن  
في داره

منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكنها أجزأنا فهل له أجرة الفاضل لأن كان ما أباح له السكنى  
 إلا لأجل القرض لأن الرهن عقد آخر منافق لعقد الإجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو عرض  
 أحد جماعتي الآخر أفسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة  
 انتفاع المقرض بالمرهون والذي يظهر على الجزم بالكراهة التعريرية في مثل مسألتنا أنه  
 لو لم ياذن له الرهن بالانتفاع بالدار المرهونة لم يقرضه والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** في أرض  
 جارية في وقف وفي مشقة مسكة عمرو فزرعها زيد بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعي فقام  
 عمرو المزبور بكلف زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعي فهل يلزم زيد أجرة  
 مثل ذلك الجهة الوقف والزرع للزراع **\*(الجواب)\*** يلزم زيد أجرة مثل الأرض مدة تصرفه  
 فيها بالجهة الوقف والزرع لأن الزرع وإن كان غاصبا أقول إنما يلزم الزارع أجرة مثلها بالجهة الوقف  
 أن لم تكن جارية في توابعه وعموم صاحب المشقة أمالو كانت جارية في توابعه فاجرتهم بالزم المستأجر  
 إلا إذا لم يمكنه إخراج الغاصب بشفاعه أو حياجه فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لأن منافع الوقف  
 مضمونة أما إذا أمكنه إخراجه بما ذكره فللمنافع تكون مملوكة له بعقد الإيجار ونخرجت عن  
 كونها منافع الوقف فعليه أجرة مثل الجهة الوقف ثم إن سكان بيتها أو كنت الأرض معدة  
 للاستغلال فله على الغاصب أجرة مثلها والأفلا هذا ما طهرى من القواعد وسند كفى كتاب  
 الغصب تمام الكلام على المسألة أن شاء الله تعالى **\*(سئل)\*** في أرض معلومة بقرينة  
 معدة للاستغلال زرعه ما زيد بغير إذن صاحبها عمرو واستغلها ولم يكن في القرينة عرف من  
 اقتسام الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للزراع وعليه أجرة مثل الأرض **\*(الجواب)\***  
 حيث زرعه أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف قال انقسموا الغلة أنصافا أو أرباعا اعتبر  
 والأفلا خارج للزراع وعليه أجرة مثل الأرض وأما في الوقف فحبب الحصة أو الأجر بكل حال  
 كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن دارا معدة للغلة أو زرعه أرضا معدة  
 للاستغلال بغير استئجاره يجب الأجر أقول ويسألني في الغصب أن شاء الله تعالى تمام الكلام  
 على هذه المسألة **\*(سئل)\*** في مستأجر خان وقف من ناطره باجرة الثلث إذا جاء  
 رجل وزاد عليه في الأجرة فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر ويرهن على دعواه بالوجه الشرعي  
 فهل يقبل برهانه **\*(الجواب)\*** نعم يقبل برهانه أنها زيادة أضرار وقتت فأذنت ذلك  
 لا قبل الزيادة المربوطة قال في الأشباه فإن كانت أضرارا وقتت لم قبل **\*(سئل)\*** في مستأجر  
 أراضي وقف إمامة شرعية جدد جريان الأراضي في الوقف وأثبت الناطر جربها بنافه وتبين  
 أن المستأجر يخاف منه على الأراضي فهل للقاضي فسخ الإجارة وإخراج الأراضي من يده  
**\*(الجواب)\*** نعم كما ذكره الخصافي في باب إمامة الوقف **\*(سئل)\*** في بستان جاري في جهة  
 وقف وفي توابعه زيد من ناطره انتقص مدة الإجارة وفي بعض أراضي البستان زرع لزيد زرعه  
 في أثناء المدة وله فيه قامة يعبر عنها بالقيمة قطاب الناطر من زيد تسليم البستان له فامتنع زيد  
 من ذلك ويكلفه إلى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة

مطلب زرعه في أرض وقف  
 بدون إذن صاحب المشقة  
 فعليه أجرة مثلها بالجهة الوقف  
 والزرع له

مطلب إذا زرعه أرض الغير  
 بلا إذن اعتبر العرف

مطلب برهن المستأجر على  
 أن الزيادة ضرورية وقتت يقبل

مطلب للقاضي فسخ الإجارة  
 إذا خيف من المستأجر على  
 أرض الوقف

مطلب لا يجبر الناطر على  
 شراء القيمة ويترك الزرع  
 باجر المثل إلى داره

✽ الجواب ✽ يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالية من الزرع  
للسايطر ولا يجبر السايطر على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجرة المثل  
الى ادراكه رعاية للعائنين لان له نهاية كما مر شرح التنوير للعلاءي أقول هذا اذ لم يكن له في  
الارض بناء أو شجر مما ليس له نهاية أمالو كان فقد ذكر في القنية وتبعه في التنوير أنه ينبغي  
الارض بيده باجرة المثل اذ لم يكن بالوقف ضرر و به أفنى المؤلف كما يأتي وإن فيه كلام  
سند كرهه قريبا ومثل الشجر مما كان له نهاية معلومة لكنها طويلة كالعقب كما نقله العلاءي  
عن فتاوى ابن النشلي أمالو كانت غير طويلة كالقيل والحيز والبازنجان فينبغي أن يكون  
كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلاءي أيضا عن حواشي الكز للقرطبي ونقل  
أضاعن البحر عن القنية أن المراد بقوله يترك الزرع باجرى قضاء أو بعد حتى لا يجب  
الاجر الا بادرهما اه وكبت فيما علقته عليه عن الشربلالية أن هذا الشرط في غير الثلاثة  
التي استنادا المتأخرون اعني الوقف ومال القيم والمعدلا استغلال لانها مضمونة ولو بالانصب  
✽ (سئل) ✽ في ارض معلومة جارية في أوقاف وفي مشقة مسكة زيد وتواجره من أربابها  
بالوجه الشرعي غرس زيد بها غراسا في مدة تواجره بغير اذن من الملة كمن عليها والغرس  
لا يضرب بالارض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك وبقي الغراس بالارض باجر المثل  
أولا ✽ الجواب ✽ يجوز لزيد المستأجر الغرس بالارض المذكورة اذ المضرب بالارض بدون  
صريح الاذن من المولى لا يساويه فيها حق انقار المبرع عنه بمسكة المسكة والله سبحانه أعلم  
والمسألة في العمرن الوقف وأفتى بها صاحب البحر في فتاواه وفي الثانية من فصل ما تنقص به  
الاجارة مانصه والمستأجر أن يبني بيتا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضرب الدار اه ✽ (سئل) ✽  
في أرض جارية في وقف أهل وفي تواجر زيد من ناطرة معلومة باجرة المثل وله فيها غراس  
قام فيها بانوجه الشرعي فانقضت مدة اجارته ويريد السايطر ايجارها منه ومن غيره باجرة  
زائدة عن اجرة المثل وزيد ياني استجارها الا باجرة لها فهل لزيد استجارها باجر المثل  
لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره ✽ الجواب ✽ نعم قال في التنوير في باب ما يجوز من الاجارة  
استأجر ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلا مستأجر استبقاؤها باجر المثل  
اذا لم يكن في ذلك ضرر اه وفي فتاوى الحانقي استأجر الارض المشغولة بالاشجار لا يجوز اه  
أقول ما أفنى به المؤلف تبعا للتنوير قد أفنى به التحير الرمي قائلا لو أنت على علم أن الشرع ياني  
الضرر خصوصاً والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار  
لا ضرر ولا ضرار اه لكنه في الخيرية أفنى في موضع آخر بخلافه وقال بقاع وتسليم الارض لناظر  
الوقف كما صرح به المترن قاطبة اه ولعل ما أفنى به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من  
المستأجر على الوقف لانه قال في حاشيته على المنع ولو حصل ضرراً بأن كان هراً ووارثه مغلصا  
أرسلني المعاملة أو متغلبا يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر ولا يجبر الموقوف  
عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رغبة

مطلب يجوز للمستأجر  
الغرس ان لا يضرب ولا صريح  
الاذن من المولى

مطلب اذا مضت المدة وله  
غراس فله استبقاؤه باجرة  
المثل

تحريرهم في مسألة استبقاء  
بناء والغراس

الوقف فيمنع القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه تم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له  
استبقاء القراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف انما تباع فيه صاحب التنوير صاحب القنية  
وهو مخالف لما في عامة المتون المستعملة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا هبة بما يقوله في القنية  
اذا خالف غيره وقالوا ايضا ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في  
الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة قطع  
البناء والقراس وتسليم الأرض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء القراس  
من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد استولوا على الأوقاف بسبب البناء والقراس  
حتى تملكوها وابعوها وما لم يقدروا على بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجرة المثل بغبن فاحش  
ومار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس وانتقار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك  
من طمع النظار اعي الله تعالى أعيارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسمونها بالخدمة وتنام  
ذلك في حاشيتنا رد المختار والسلامة قلبي زاده رسالة في الاستبدال فراجعها فقد أهاهم فيها  
الطامة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن قال فيصيب على كل فاض عادل عالم وعلى  
كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الأوقاف فان كان يبحث لورفع البناء والقراس تستأجر بائناً  
أن يفض الأجارة ورفع بناءه وغرسه أو قبلها بهذه الأجرة وقلما يضر الرفع بالأرض  
فان الغالب أن فيه نفعاً وغلبة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورقي ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم ﴿سئل﴾ فيما اذا استأجر واستحقر زيد بما لنفسه من  
ناظر شرعي على وقف حده فلان أجرة وأحكره ما هو جاري الوقف المزبور ذلك جميع أرض  
بستان سليمة معلومة أجارة واحتكاك الأرضين للقراس والبناء والتعلي والاحتكام لمدة معلومة  
طوله بأجرة معلومة من الدراهم ومصدر ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه حين التقد بالبينة  
الشريعة أن الأجرة المرقومة أجرة المال وأن في ذلك كمال الخط والمصلحة للوقف وحكم بمصلحة  
الاحتكاك والتأجير ولزومه في حادثة المدة الطويلة حكماً شرعياً ما وافق مذهبه مستوفياً  
شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر أن يفرس وبني  
في الأرض ما أحب واختار وبمهاينه ويفرسه يكن ملكه وكتب بذلك حجة شرعية أوتى  
مفت حنبلي بالحل بها بعد ثبوت مضمونها بالوجه الشرعي ومصلحة كل من التاجر والاذن  
وأفند الحكم المذكور كما حكم حنبلي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمضمون المجتنبين بعد ثبوت  
بالوجه الشرعي ﴿الجواب﴾ نعم ﴿سئل﴾ فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم  
مرصده على حانوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعير الحانوت وترميمها الضرورين  
حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحانوت مدة مستقبله بأجرة مججلة  
تصرف في الترميم والتعير ولو جرد الخط والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعير والترميم  
وقد اصر في على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد جهوده لذلك لدى  
فاض حنبلي حكم لزيد باستحقاقه المبلغ المذكور ومرصده على الحانوت وان كان ذلك باذن

مطلب احتكاك واحترام

مطلب في اثبات مرصده على  
حانوت واستئجارها مدة  
طويلة

المتولى فقط ويدون اذن قاضى القضاء حكم شرعي موافقا لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة  
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أفقدها كما حنفى وكذب بذلك حجة اخرى  
ثم استأجر زيد الخياط من متولى الوقف مدة مائة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلها  
وقبل انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانيا من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للاولى  
باجرة معلومة من الدراهم هي اجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعضا من مبلغه المربور وسدر  
ذلك ايضا لدى قاض حنبلى ثبت لديه بالبينه العادلة أن الاجرة اجرة المثل وأن في ذلك كمال  
الحظ والمصلحة للوقف وحكم بحصة الاجارة وزومها وعدم انفساخها بالزيادة في حادتها  
وحادفة المدة سوا واحد كما شرع بين موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الصحيحة  
والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أفقدها كما حنفى وكذب به حجة اخرى وافق  
مقت حنبلى بحصة الاجارة والتعير والارصاد وببقاء المأجور بزيد الى انتهاء مدته وعدم  
انفساخ اجارته بالزيادة وبالحمل بالمتعين فهل يعمل بمضمون الحجج الاربعة المربورة بعد ثبوته  
ويسبق المأجور بزيد الى انتهاء مدته ولا تنفع اجارته ويستحق المبلغ المربور **\*(الجواب)\***  
ثم حيث كان الحال على هذا المنوال **\*(سئل)\*** في مستأجر طاحونة وقف اهل اذن  
ناظر الوقف له أن يرم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من رمية وشراء حجر وغير ذلك وأن  
يصرف على ذلك من ماله ومهما يصرفه يقطععه من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع  
المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئا بمصارفه ويكون  
مستأجره وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور رمية بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم  
مقامه فهل يكون مستأجره وليس له أن يقطع شيئا من الاجرة بسبب ذلك **\*(الجواب)\*** نعم  
كتبه الفقير محمد الحمادى المقتى بدمشق الشام عني عنه وكتب الجواب كما به المرحوم العثم  
أجاب وأفتى المهمندارى فحين استأجر دار الوقف وهدمها وغير معاملها بانه ينظر القاضى في ذلك  
ان كان ما غيرها البه اتفق لجهة الوقف واكثر ريعا اخذ منه الاجرة وبقي ما عهده لجهة الوقف  
وهو متبرع بما اتفقت في العجارة لا يحسب له من الاجرة وان لم يكن اتفق لجهة الوقف ولا كثر  
ريعا ألزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التى كان عليها بعد تعزيره بما يليق به  
كما في فتاوى قاضى الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له رب الدارين  
واحسب من الاجرم اختلاف افعال المستأجرين وبأنكر الاجر فالقول للأجر وان أقرب بالبناء  
واختلاف في قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه  
والبعض مع المستأجر ثبت الدعوى والانكار اه أقول قوله ثبت الدعوى والانكار كعنه  
يتحقق كل من الدعوى والانكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانكار من أن البينة على  
المدعى والقول للنكرو وكتب المؤلف في غير هذا المجل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر  
طاحونة اجارة طويلة ثم أجراها من غيره واذن له بالاجارة وانفق ان علمه مستأجر الطاحونة  
ليست له لاي رجع وان لم يعلم وطلبه مال كاي رجع وهو المختار اه **\*(سئل)\*** في مجرى ماء

مطلب اذا اذن للمستأجر  
بالترميم باطلاع المؤجر أو  
نائبه فماله ان كان مستأجر

مطلب استأجر دار الوقف  
وهدمها وغير معاملها ينظر  
الحج

مطلب اختلاف المؤجر  
والمستأجر في البناء أوفى  
قدره

مطلب استأجر طاحونة  
ثم أجراها واذن له بالاجارة  
هل يرجع  
مطلب استأجر مجرى ماء  
وغرس عليه وانقضت المدة  
فلا يؤجر من غيره

جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو أرض لأماء لها ولا يصل إليها الماء  
 إلا من الماء المزبور فاستأجر عمر والجري المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة  
 بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور  
 فغرس في الأرض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وتثمر وتصرف بذلك وانتفع وانقضت  
 مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والآن طالب رجل من الناطر المزبور  
 ايجار الجري بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناطر إلى ذلك وإذا استأجره الرجل ينسب  
 غراس عمرو ولأماء فيتلف ويسبب ويضر وعمر وبذلك فهل يؤثر الجري بحقه من الماء من  
 عمرو وبغراس الغراس لأم من غيره \* (الجواب) \* إذا أنى صاحب الغراس الاستئجار بأجر المثل  
 فللناظر ايجار ذلك الرجل المذكور لأنه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل  
 ما هو أنفع للوقف وأن يرضى باستئجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤثر بأكثر من ذلك فالأولى  
 أن يؤثر له تطبيقا على مسألة الأرض المحتكرة فإن العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير  
 وشرحه المصنف من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف وغرس فيها وبني  
 ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استأجرها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أنى  
 الموقوف عليهم الأتلف ليس لهم ذلك كذا في الفتية قال في البحر وهذا تعلم مسألة الأرض  
 المحتكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص أه قال الخبر الرمي بالحكم باستأجرها أي  
 الأرض المحتكرة بأجر المثل أولى على مانص عليه الخصاص والزاهد في دفع الضرر لا سيما فيما  
 ابتلى الناس به فكثيرا مع رعاية جانب الوقف يدفع أجر المثل خصوصا إذا كانت بحيث  
 لو فرغت لا تؤثر بأكثر من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضطراره باتلاف بنائه  
 ولعمري أنه شرع ظاهر مستقيم وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم أه وهنا الاشعار  
 انما بنت بالماء فاذهب الماء بضرر صاحبه ولا ينتفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل  
 ورب الاشعار قد رضى بما يدفعه الغير وقد جاء النهي عن المضارة في القرآن العظيم وفي السنة  
 الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ذكره النووي في الأربعين وذكره في  
 الاشياء في قاعدة الضرر يزال ثم في بعد ثلاث سنين رأيت فتوى من حذى المرحوم  
 عبد الرحمن أفندي الحمادي يمثل ذلك وهي بخطه المعروف في المعهود فتحدث الله تعالى حيث  
 وافق رأي المنقول في زيد استأجر من عمرو والمنولى على وقف أهلى فأجره بجري ماء ينتفع بالماء  
 ففساقه زيد إلى أرضه وعمر الأرض ويجري الماء وغرس على الماء غراسا في مدة تزيد على ثلاثين  
 سنة وترتب على الأرض وعلى الغراس والغلال أعشار لطالب مولانا وإلى الأمور جرت العادة  
 على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متول آخر وأجره بجري الماء مع الماء لرجل اجني وأذن له في تسلم  
 الماء الذي قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيره فأنلى أن يؤثر الماء بغيره لك الغراس  
 الأول وهل للمالك الغراس قبول الزيادة بأجرة المثل خوفا على اتلاف الاشجار وهل يمنع  
 الاجنبى من ذلك ويضمن ما تلف من الغلة بتعديده على غراس زيد مع أنه منعه من تلك الزيادة

مطلب يجب القضاء والافتاء  
 بما هو أنفع للوقف

مسألة الأرض المحتكرة



التي يترقب بها الضرر أو ترشف من جانب السلطان خلد الله تعالى أيام دولته إلى ساعة  
القيام الجواب الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الأول قبول الزيادة ويجب على المتولى  
تقديمه على غيره ويعتبر من أضراره بتقديم الغير ولا سيما امتثال الامر بالمطاع الواجب الاتباع  
والله تعالى الموفق كذبه الفقير عبد الرحمن عني عنه أقول لا ساق في هذا ما قد مناقر به من عدم  
الجبر على الاستبقاء اذ لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى على  
ذلك من المستأجر بأن كان متقلبا ومقلدا أو سقيي الحاملة أو لا يستأجر باجر المثل لا يجبر  
المتولى على ايجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم ان ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن  
ما تلف من الغلة بتدبيره على غراس زد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك  
الاجنبي ان كان تعدي على الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك أنه يضمن وإن كان تعديه  
بسبب استجاره للجمري المذكور ومنعه الماء عن زبد حتى تلف بعض اشجار زبد أو كلها  
فلا يضمن كما ذكره المؤلف بقوله وإذا تلفت الاشجار بسبب انقطاع الماء لشيء عليه لما ذكره  
في الحاشية في ضمان ما يتولد من المباح من كتاب الشرب رجل أراد سقي أرضه أو زرعها من  
بحر إلى فقام رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لشيء عليه كالموسع الراعي حتى منعت  
المواشي اهـ (سئل) في رجل استأجر جاعة ليرجدها له زرعها المحسود في مكان كذا  
على أن يكون لهم في نظير أجرهم حل واحد من عشرين جلا من الزرع فرجدوه كله ولم يدفع  
لهم شيئا فهل يجب لهم أجره مثلهم من جنس التقدير لا المسمى (الجواب) نعم (سئل) في  
فيم اذا استأجر زبد من عمرو ليركبه من مكة المشرفة إلى دمشق باجرة معلومة من الدراهم  
وشرط زبد في صلب عقد الاجارة على عمرو أن يطعمه ويسقيه من مكة إلى دمشق واستوفى زبد  
المغقة وأطعمه وعرو وسقاه إلى دمشق فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زبد  
أجر المثل لركوبه ولا يزاد عن المسمى وينقص عنه (الجواب) نعم تكون الاجارة المزبورة  
فاسدة بالشرط المزبور وعلى زيد أجر المثل لركوبه لا يزاد عن المسمى لانها رضى باسقاط  
حقها حيث سمي الاقل وإذا كان أجر المثل ناقصا عن المسمى ينقص عنه ولا يجب قدر المسمى  
لفساد التسمية كافي الدور والتنوير وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام باقي قريب في مسألة  
المعاري (سئل) في رجل دفع لأخيه ليقوم عليها ويرعاها بجزء معين من صوفها  
وولداه فقام عليها مدة فهل له أجر المثل بالنقص ما بلغ (الجواب) نعم والمسألة في الرحمة  
من الاجارة (سئل) فيما اذا دفع زبد حصانه لعرو ليطعمه ويريه بضغفه فرباه وعلفه  
مدة ثم باعه بعرو جميعه من رجل بدون وكالة عن صاحبه ولا وجه شرعي ويرد زبد رفعه  
المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعرو وسوى أجر المثل لتربيته ومثل علفه  
(الجواب) نعم وفي فتاوى أحمد أفندي يعني المهنداري سئل في مهرة صغيرة باع المالك  
التمن منها اشأنا لزيد بها صحبها بن من معلوم وسلم اليه المهرة وأمره بتربيتها والقيام بها من ماله  
على أن يكون له بذلك الحصه وهي الثمن الشافي تكمله الربيع منها نظير التريبة والعلف قد سلمها

مطلب لصاحب الغراس  
قبول الزيادة ويعتبر المتولى  
من أضراره بتقديم غيره  
عليه

مطلب منعه من اجراء الماء  
حتى فسد زرعها لشيء عليه  
مطالب في الاجارة الفاسدة  
يجب أجر المثل من القدين  
لا المسمى

مطلب استأجر جلا من مكة  
وشرط ما كاه ومشربه

طلب دفع اليه غنمه  
رعاهها بجزء من صوفها  
ولدها

طلب دفع حصانه لرجل  
علفه ويريه بضغفه

زيد ورأه او علفها من ماله مدة ثم مات البع فبطل الثمن الاول المشهور بالبيع الصحيح يكون  
ملكاً لا يشتري دون الثمن الثاني المجهول له نظراً للتربية والعلف ويرجع على البائع بما تاب  
حصته من العلف وأجرة التربية لا يزاد على قيمة الثمن المجهول في مقابله الجواب نعم اه اقول  
رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الساجاني مانصه قوله وأجرة التربية  
فيه نظراً لأن الشريك لا أجر له اه أى لانه في هذه المسألة شريك وليس للشريك أجر على عمله  
في المشترك بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزاد على قيمة الثمن الخ  
لم يقيد به المؤلف في مسأله المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الرجعية  
وقيساً التصريح بأنه لا يزاد أجره على المسمى ان كانت نسيئة وبواقعه ما ذكره وفي المضاربة  
لها اذا فسدت فلا ربح للمضارب بل له أجر مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر المسألة  
في الدر المختار في باب البيع الفاسد لا تقيد ونصها انه لو دفع زراً للزائر بقره أو دجاً بالآخر  
بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك ثم دونه من ملكه وعليه قيمة العلف وأجر مثل العامل  
عيني لمضاهاه ويمكن تقيده قوله وأجر مثل العامل بما شرطه في الخاصة وغيره ما من انه  
يجب في جهالة المسمى كلاً أو بعضاً أجر المثل بالغامط بلعاً أما اذا فسد العقد بحكم شرط فاسد  
ونحوه فلا يزاد على المسمى اه ونحوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع القصولين  
استأجر بيتاً سنة بمائة على أن يرمه فعليه أجر المثل بالغامط بلعاً المرمية لما شرطت على  
المستأجر مرامت من الاجرة فبطل الاجراء واذا سمي له نصف الدابة مثلاً في مقابلة تربيتها  
وعلفها يكون المسمى معلوماً وقد قال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة اجرة لتربية  
وثمناً للعلف ولا يدري مقدار العلف فيلزم جعل ما قبله من الدابة وجعل ما قبل اجرة لتربية  
وجعل جعل المسمى يجب الاجر بالغامط بلعاً لان هذا يسع في ضمن الاجارة وقد جعل البدل  
فيها فيجب أجر المثل بالغامط وبطل العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس  
من الاجارات مانصه وفي فتاوى الفضلي لو دفع الى نذاف قباه ليندفع عليه كذا من قطن  
نفسه كذا من الدراهم وبين الاجرمين الثمن جاز اه وقد عكسه وفي الاصل رجل دفع  
الى السكاف جلد الضور له خفين على أن يخلها بهل من عنده ويطنه ويوصف له ذلك جاز  
وان كان ما ذم في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استعسان والقياس أن لا يجوز عزلة  
ما لو دفع ثوباً الى خياط لخصه جبة على أن يمشوه ويطنه من عنده بأجر مسمى فان ذلك  
لا يجوز قياساً واستعساناً فكذلك هذا لكن ترك القياس في الخلف للتعامل وفي المتن عن محمد  
دفع الى خياط تطارة وقال يطنها من عندك فهو جائز فاسه على الخلف فصارت المسألة روايتان  
ولو قال يطنها من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومغاد هذا  
أن المدار على التعارف فالجري التعارف جاز والا فلا كما يشهد بذلك التعادل فتأمل ومن ذلك  
ما ذكره في استئجار الكاتب لو شرط عليه الجبراراً لو شرط عليه الورق أيضاً (مثل) \*  
في رجل استأجر معارياً البع له كذا بالات من المعاري باجرة كذا فخر ذلك فهل للمعاري اجرة

مطلب استأجر بيتاً على أن  
يرممه يلزمه أجر المثل بالغامط

مطلب دفع له قباه ليقطنه  
بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوباً ليقطنه  
ويمشوه من عنده لم يجز

مطلب في مشاركة المعاري  
على أن آتاه الأبناء على المعاري

مثل العمل وما اتفق في ثمن الآلات ﴿الجواب﴾ نعم أقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا  
السامحاني بخطه ذكر هذا السؤال وجوابه معزيا للمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات  
ثلثين وقيمة العمارة اربعين صارت العشرة اجرة فان كانت مثل اجرة المثل فيها وان كانت اجرة  
المثل أقل فله اجرة المثل وان كانت أكثر فله العشرة فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراه الحاج  
مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وما صله انه ينظر الى قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة  
الآلات فالفاوت بينهما يكون اجرة يستحقها المأوى ان ساوت اجرا للمثل أو نقصت عنه والا فله  
اجرة المثل ولا يخفى أن هذا لا يمكن اعتباره في مسئلة الحاج فتأمل على أن هذا التفصيل  
مشكل اذ لا شك أن التسمية وقت العقد محمولة فيجب أجرة المثل بالغاما بلغ ويؤده ما قدمناه  
آفعا عن جامع الفصولين انه لو استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرقه فعليه اجرا للمثل بالغاما بلغ  
وفي البرزانية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار من ليتخذ منه ما يوافيه درهم على  
أن ما يحتاج اليه منه ففعل فالصاويون لرب الدهن وعليه غرامة ما اتفق الاجير فيه مع اجرا للمثل  
اه ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعرف جاز كما مر نظاره قبل هذا السؤال  
والله أعلم بحقيقة الحال ﴿سئل﴾ في رجل استأجر أرض وقف من ناظره مدة معلومة  
باجرة كذا فزرعها ثم اكل الفار جميع الزرع ولم يبق بعد هلاك الزرع مدة يمكن فيه من  
اعادة الزرع فهل له يلزمه اجرة المدة المذكورة ﴿الجواب﴾ نعم وفي الولوالجية رجل استأجر  
أرضا ليزرعها ثم اصاب الزرع آفة فهلك أو غرقت من الماء فلم ينبت فعليه الاجرة لرب الأرض  
تماما لانه قد زرع ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها فال  
العلامة صاحب المحيط الفتوى على أنه بعد هلاك الزرع اذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب  
الاجر على المستأجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع  
غاصب عنها اه لسان المحكام وما صله انه لا كلام في لزوم الاجرة لما قبل اكل الجراد ونحوه  
وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الاجرة لما بقي من المدة أيضا والا يلزم الا لما قبل اكل  
الجراد فافهم فان هذا التفصيل هو الذي عليه الفتوى ﴿سئل﴾ في رجل استأجر دارا  
فانهدم بيت منها هل له فسخ الاجارة ﴿الجواب﴾ نعم وفي الفري اذا سقط حائط أو انهدم  
بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بقبية الآخر خلاصة وبزارة انهدم البيت المأجور  
فله الخروج وفسخ الاجارة ثانية أقول فان لم يفسخ برفع عنه من الاجر بحسبه ولا يجرأ أحد  
منها بيانه كما يأتي في باب من سأل عن الدخيرة ﴿سئل﴾ فيما اذا كان لزيد ثلثا جنيته معلومة وثبتها  
الاخر ملكا عرفا جريده ثلثيه من بكر الاجنبي مدة معلومة ولم يحرك بالاجارة كما يرى صحتها  
فهل تكون الاجارة فاسدة وبذلك المستأجر الدخوي ففسادها وطلب الاجرة التي تجلها للأجر  
سلفا ﴿الجواب﴾ نعم قال في المنظومة التسفية

مطلب اذا اكل الفار الزرع  
لا يجب تمام الاجرة

مطلب اذا انهدم بيت من  
الدار له فسخ الاجارة

مطلب لا تصح اجارة المشاع  
من غير الشريك

اجارة المشاع لا تصح من غير الشريك فاعلمت واستنت  
ورأيت بها مشاع العادية بخط الجدة عبد الرحمن العمادي ماصورته قات فالفاضي خان الفتوى

على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع وتقتل الزبالي أن الفتوى على قولها في جوازها  
قال الشيخ قاسم في تصحيحه ما نقله الزبالي شاذ مجهول التقبل اهـ والاجارة والبيع اخوان لان  
الاجارة تملك المنافع والبيع تملك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد  
ويجب على كل واحد منهما أي من البائع والمشتري فضحه قبل القبض أو بعده مادام في يد  
المشتري اعدا اما الفاسد لانه معصية فيجب رفعها بغيرها واذا امر أحدهما على امساكه وعلم به  
القاضي فله فضحه جبراً عليها حقاً للشرع بزانية اهـ (مثل) \* فيما اذا توافق زيد مع عمرو  
على أن يصعده زبينة دبسا ويزرع له فلاحته خطلة وشعيراً وغيرهما ويعطيه اجرة كما يعطى  
الناس ولم يسم شيئاً وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوماً غير متفاوت وشرع عمرو في العمل  
المذكور للعالم لا مكانه واتفق ذلك ولم يعطيه زيد شيئاً هل حيث كان ما يعطى الناس في مثل  
ذلك معلوماً بأن كان لا يزيد ولا نقص وعلم ذلك جازلاً لم يطلبه \* (الجواب) \* نعم أما معصيتها  
مع عدم ذكر المدة فلا يمتنع عمل لو اراد أن يأخذ في العمل للعالم بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة  
كافي الخاتمة من الاجارة الفاسدة ومثلها في الزانية وغيرها وأما معصيتها مع عدم التسمية وكان  
ما يعطيه الناس معلوماً للمنفى في الزانية تكاري دابة بمثل ما تكاري به اصحابه ان لم يكن  
ما تكاري به اصحابه مثل هذه الدابة معلوماً بل مختلفاً فاسد ولو معلوماً بأن كان عشرة لا يزيد  
ولا ينقص وعلم ذلك جازلاً كافي في الزانية من الاجارة الطويلة \* (سئل) \* فيما اذا جرتى  
وقف ارضاً لهما بماء يفضل عنها الرجل مدة طويلة بدون اجر المثل وأذن له بأن يغرس في الارض  
المرجورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئاً من  
الغراس وغرس المستأجر غراساً واخرته لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر  
المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستأجر دون جهة الوقف باطلاً وتلحق  
الوقف الآن مطالبته بقطع الغراس وتسليم الارض فارغة أولاً \* (الجواب) \* نعم يكون  
كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلاً ويسوغ للثاني مطالبة صاحب الغراس بقطعه  
وتسليم الارض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم الجليل شيخ  
الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد العبادي المقيي بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق  
الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح ويلزم المستأجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف  
اكثر من ثلاث سنين ان ارضاً واكثر من سنة ان داراً لا تحوز كافي المنع قال في جواهر  
الفتاوى قال ابوالعلاء فمن اجر ارضاً موقوفة مائة سنة فلو احدث من المسلمين هل يجوز انجاب  
افق بطلان الاجارة مشعر \* عن زمره العلماء قطعاً لازماً

وكذا لا أفق للثنتين حسبية \* كي لا يكون بما حرر ظالمنا اهـ

فحيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن  
بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر  
بطل المتضمن كافي الاشياء قبيل الانسار أقول انظر ما قد مناه قبيل نحو نصف كراس

مطلب يجب عليهم ما فسح  
الاجارة الفاسدة

مطلب لا يلزم ذكر المدة  
فيما قدر على الاخذ في العمل  
به الحال

مطلب تكاري دابة بمثل  
ما تكاري به اصحابه

مطلب يلزم المستأجر تمام  
اجر المثل

مطلب الاجارة الطويلة باطلة

مطلب الاذن بالغراس  
في الاجارة الفاسدة فاسد

\*(سئل)\* في رجل استأجر غراس توت قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق التوت  
مدة معلومة بأجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة \*(الجواب)\* نعم وسئل قارئ الهداية  
هل يجوز اجارة الملاحه جمع الملتح فيها فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على  
استهلاك العين وان أخذ المستأجر شيئا من الملتح فبطلت اجارته ولا اجرة عليه وسئل ايضا عن  
رجل استأجر أرضا ملاحه ليتنفع بها في جمع الملتح منها بعد سقيها بالماء حتى يتعد الملتح فاجاب  
اذا استأجر أرضا ليسوق اليها ماء من الماء الذي يسوق اليها سقواها بالماء حتى يتعد الملتح فاجاب  
لانه انعد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بمكة فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة  
لانه استأجر الارض ليسوق فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استأجرها لذلك فكان  
كما اذا استأجر حوضا او صومرا بمياه ملاحه ماء يجلب اليه وان كان الملتح الذي يأخذه انما هو من اجزاء  
الارض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجزائه الارض فصار  
كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استأجر على استهلاك العين والاجارة  
افسدت على استهلاك المنافع فاذا تصرف في ذلك كل من المتواجرين الى صاحبه ما وضع  
يده عليه لا آخر وسئل فيما اذا أجرة دار اليتيم بها خاصة فاجاب بان له ان يتنفع بنفسه وبغيره  
لانه شرط غير مفيد لان السكنى او الزراعة اذعين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله  
أن يورث غيره واذا استأجرها مؤجلة وأجرها بمصلحة ليس للأجير أن يطالب الشاقي بماله على  
المستأجر الاول واذا استأجره منه مصفاة له او غير مصفاة له اجرة وبغيره على دفعه اليه  
وكيس له ان يطالبه بغيره انما له ما لم يتبين خلاف ذلك واذا استأجر أرضا للزراعة وهي  
سبعة ايام في زراعتها لاتصح هذه الاجارة وان استأجرها ليتنفع بها بطلقا لم يدين زراعتها صح  
فاذا غرم على اصلاحها ما لان اذن له ملكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسدت الاجارة  
رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك لكن له ولاية ذلك كالكاشاظر او الوصي فان كان  
ما اذن به من مصالح الوقف او مال اليتام مع اذنه ويرجع في ربيع الوقف او مال الصغير  
وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا اذن ولا يرجع له على أحد اه من فتاوى قارئ  
الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجير فقال الاجر لتجهلها بما شاورتكم بنفسك وقال  
المستأجر لاجلها او اركب من شئت فالقول للمؤجر مع عينة الان تقوم بينة واذا اختلفا على وفاة  
الاهل فادعى المستأجر علمه وادعى الاجير العمل فالقول للمستأجر مع عينة والينة للاجير لانه  
يتدعى الاياف والمستأجر ينكر وفيها اذا غرقت السفينة او انكسرت بغير صنع ربحا لاهلها عليه  
ولا اجرة له وان كان بصنعه فالمالك غير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف واعطاه اجرة بحسابه  
وان شاء في مكان النحل ولا اجرة للملاح يستحق من الاجرة بقسطها وان راضوا على الالتقاء  
فالغرم على الروس لانه لم يلفظ الاقراض وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بسة انما مشاعا من  
أنواعه ففرق بين مرارحة بقة فزرع وغرس ثم اقتضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريق  
فهل يبقى الى حين فراجع بقة مدة الحصص فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير التثريب

مطلب اذا بطل المنضم  
بطل المنضم  
مطلب استأجر غراس  
توت لا يصح  
مطلب استأجر ملاحه  
لا يجوز

مطلب لا يجوز الاستئجار  
على استهلاك العين  
مطلب مستأجر الدار له ان  
يتنفع بنفسه او غيره  
مطلب ليس للمؤجر الاول  
مطالبة المستأجر الثاني  
بماله على المستأجر الاول  
مطلب ليس للمستأجر مطالبة  
المؤجر بالارض ملكه  
مطلب استأجر سبعة  
للزراعة لا يصح  
مطلب اذا اذن الناظر  
للمستأجر بما فيه مصلحة  
لوقف ربح المستأجر بما  
غرم في مال لوقف والا فلا  
مطلب اذا ادعى الاجير العمل  
لا يصدق البينة  
مطلب استأجر سفينة  
فغرقت

لا يجوز الا على قولهما فان حكم ما لم يجهتها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي التماس  
الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة ايجاره ليس له ارض معينة يؤجر المستأجر بغيرها فيبقى  
الى انقضاء جميع المدة لكن بالمثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بجهتها  
فلا لكل ان يطالبه بالتفريغ واذا انقضت المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا  
مات أحد المؤجرين فاجاب كل من مات منهم انفع في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر  
وقهلا ولا تنفسخ بموت الناصر المؤجر وان كان هو المستحق بانقراده ولا يجوز اجارة الوقف بدون  
اجر المثل وان كان هو المستحق لجزا ان يموت قبل انقضاء المدة وتنفسخ هذه الاجارة وفيها  
المستحقون ليس لهم ان يؤجروا الا ان بشرط لهم الواقف ذلك او باذن لهم من له ولاية لايجاز  
من ناظر وقاض واذا اجروا بولاية فليس لهم ان يؤجروا وهذه المدة الطويلة الا ان يكون الواقف  
أطلق ذلك والافني اجارة فاسدة تنفسخ ويجب على المستأجر اجرة المثل لما انتفع به في المدة  
الا ان يحكم بجهتها كم يرى حوازه واذا مضت المدة بقي مع المستأجر اجارة مثله الا ان تكون  
المصلحة في غير ذلك فيستدبر المؤجر الى ان يرفع بنيانه اذا وجد من يستأجرها بما كرهها يدفع الباقي  
واذا مات المستأجر في أثناء مدته تنفسخ اجارته وترجع ورثته بما تجل من الاجر فلما بقي من  
المدة على القاضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة واذا استمر واقع الاتفاق بالبين  
المستأجر فطهر اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضا  
واكثر من سنة ان دار لا يجوز وقمض الذي يشترط الواقف شيئا مما اذا شرط شرطا يقيم  
ولا يزداد عليه الاضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة  
وفيها اذا شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة واحدة الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم يحصل عارة  
الوقف الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليعمل ذلك فاذا افله الحاكم صعد وفيها اذا استأجر  
جدا واولعه ثم استأجر الارض من اربابها وبقي بها فالاجارة الاولى فاسدة وبما ساء له وعليه  
قيمة الانتقاض وفيها وان استأجر دارا وهدمها وغيرها لم ينظر القاضي في ذلك ان كان  
ما غير اليه انفع لجهة الوقف واكثر ربحا اخذ منه الاجرة وبقي ما عهده لجهة الوقف وهو متبرع  
بما انتفعه في العارة ولا يجنسب لهم من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ربحا ائتم  
بهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تضرره بما يلحق بهالة وسئل ايضا  
عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجاوز المسعى فأجاب معناه ان يستأجر  
نفس شيئا بارة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مثلا أن مرة الدار أو علف الدابة على  
المستأجر فيها اشترط فسد العقد لان المرة والعلف على المؤجر فاذا استوفى المستأجر المنفعة  
في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل اما اذا فسدت الاجارة بجهة الاجرة بان  
استأجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على المستأجرهنا  
اجر المثل بانها ما بلغ اذا استوفى المستأجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من المستأجر  
ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فاذا زال وانفع به ما وجب عليه

مطلب خافوا الترق فألقوا  
مالي السفينة

مطلب استأجر بستانا من

اقوام بعقود مختلفة ثم

انقضت مدة البعض

مطلب استأجر من اثنين

فمات احدهما انقضت

في نصيبه

مطلب لا تنفسخ بموت الناظر

ولا يصح ايجاره بدون اجر

المثل وان كان هو المستحق

مطلب المستحق ليس له ان

يؤجر الا ان بشرط له الواقف

مطلب اجارة الوقف اكثر

من ثلاث سنين لا تصح

الاضرورة عارة

مطلب العقد اذا فسد في

بعضه فسد في كله

مطلب غير معال لوقف ان

كان ما فعله أفع فهو متبرع

والا امر باعادته كما كان

مطلب في معنى قولهم يجب

اجر المثل في العاصدة لا يجاوز

المسعى

مطلب فيما اذا غصبت

الارض من المستأجر

الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع بها لما استخرجت له فله أن يفسخ  
 الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبها منه وفيها اذا أجزأته الذي دون التميز لانه  
 المطلقة مدة لتستأنس به فتروقت فلاب فسخ الاجارة وأخذ منها الزوج وما يتضرر به  
 الصغير بل هو الغالب فهو عذر والاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قاضي الهاديه \* (سئل)  
 في رجل استأجر دار وقف من ناظر مدة معلومة باجرة كذا فأتهم بيتان منها ولم ينتفع بهما  
 أصلا فهل يرفع من الاجرة بحصتها \* (الجواب) نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر  
 ابن سمياعة عن أبي يوسف رجل استأجر دارا وقضاها فأتهم بيت يرفع عنه من الاجرة بحصته  
 ولا يؤخذ واحد منها بنائه اه ومثله في التنازعية قلت هذا اذا كان ملكا كان وقفا بدأ  
 من غلته بمائة الى آخر ما نصنا في كتاب الوقف أقول أما عدم مؤاخذه المستأجر بالنشاء  
 فظاهر وأما المؤجر فلانه لا يجبر على اصلاح ملكه ويثبت للمستأجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة  
 كما مر من الخلاصة والبرازية والخانية \* (سئل) في رجل استأجر جارا من مكان الى آخر  
 ولم يبين الرأب قصر الحمار في الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاها ثمن علفه وأنفقه عليه  
 ومات في ذمه فهل لا ضمان على المؤجر \* (الجواب) نعم في الهاديية استأجر جارا من كش  
 الى بخاري فعي الحمار في الطريق فامر رجلا ينقل على الحمار وأنتق عليه وهلك في يده قالوا  
 ان أكثره لنفسه ضمن وان أكثره لم يضمن الرأب فلا ضمان عليه اه \* (سئل)  
 في رجل سافر بضاعة فتوافق مع زيد وعمرو على أن يبيعا في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن  
 لهما ثلثاه نظير اجرتها وثلث له وباعوها من جماعة فهل لهما اجر مثل علمها \* (الجواب)  
 نعم لجسالة المسمى قال في البرازية من الخماس دفع الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فبازد فهو يبي  
 ويملك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا جراه وان تعب وان باعه بازيد فله اجر مثله  
 اذا تعب في ذلك لانه عمل في امانة فاسدة وعليه الفتوى والاجرم مقابل بالبيع دون مقدّماته  
 كالسعي اه أقول مقتضى هذا انه في ضرورة السؤال لو لم يحصل ربح لا يستحقان اجرة لكن  
 يخافه ما صرحوا به في المنازعة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون للضارب اجر مثله  
 وان لم يربح فتأمل \* (سئل) في رجل استأجر راضا من زيد مدة معلومة باجرة معلومة من  
 الدراهم دفعها زيد وتسلم المأجور ثم مات زيد في انشاء المدة ويريد المستأجر حبس مأجوره  
 لاجرمجه فهل له ذلك \* (الجواب) نعم قال في جامع الفصولين ولو استأجر فاسدا وبجل  
 الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فاراد المستأجر أن يحبس البيت لاجرمجه  
 ليس له ذلك في الجائز فحق الفاسدة اولى ولو قبضه موصيا صحيحا أو فاسدا فله الحبس لاجرمجه وهو  
 أحق بثمنه لو مات المؤجر اه ومثله في الحماينة ومنية المفتى حاشية الاشياء للوعى من الاجارة  
 \* (سئل) في متولى وقف آخر ماتت الوقف من آخر فغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم  
 المستأجر تمام أجر المثل \* (الجواب) نعم يلزم المستأجر تمام أجر المثل على المفتى به كافي البصر  
 وفي هذه الصورة اذا أخبر رجلان حين الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى

مطلب آخر انه الصغير من  
 أمه لتستأنس به فتروقت  
 له فسخ الاجارة  
 مطلب اتهم بيت من الدار  
 يرفع عنه من الاجرة بحصته  
 مطلب لا يكلف المؤجر  
 ولا المستأجر بداء ما اتهم

مطلب استأجر جارا ولم يسم  
 الرأب فعي الحمار في  
 الطريق فوضعه عند آخر  
 لينفق عليه لا يضمن  
 مطلب توافق معها على  
 أن يبيعا في البيع ولها ثلثا  
 الربح  
 مطلب دفع له ثوبا وقال بعه  
 بعشرة وما زاد فبيني ويملك

مطلب له حبس المأجور  
 لاجرمجه

مطلب يلزم المستأجر تمام  
 أجر المثل  
 مطلب لا يعتبر الاخبار  
 باجرة المثل بدون خصم  
 شرعي

وأثبتت في وجه خصم شرعي ثم ظهر وتبين أنها بغير فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير  
معتبر شرعا (الجواب) نعم (سئل) في حمام وقف استأجره زيد من فطره مئة  
طوبه معلومة لدى حاكم جنبي حكم بحكمه الاجارة وزعمها بعد ثبوت اجرائه لئلا يثبتوا  
شرعيها الا ان يريد الناظر اخراجه من الحمام ويأجره من غيره باجرة فيه زيادة على الاولى  
بما دون خمسين فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث آجره الناظر باجر المثل وثبت  
ذلك ليس له اخراجه بما ذكر أقول ويجوز ذلك اثنى اثنى الرمي (سئل) في ناظر  
وقف اهل المحصر ربيع الوقف فيه نظرا واستغفا فاحرأرض الوقف من رجل له على الناظر  
دين باجرة معلومة فاصه بها فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة (الجواب) حيث  
أجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل وقاصصة فاقاصصة صحيحة قياسا على ما قاله في البرازية  
في الوصية من أن الوصي لو باع ماله الصغير من له عليه دين يصير قصاصا اذا الوقف والوصية  
اخوان ورضي الناظر الاجارة للوقف لا سيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه  
بما يستحقه بمفرده وبمثله فتوى ذكرها الكازروني في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين  
اذا غصبت من المستأجر سقط عنه الاجر فيرجع بما تجمله على من آجره وهو الناظر لان حقوق  
العقد راجعة اليه كما قالوا في الناظر اذا آجر جهة الوقف من له عليه دين وقت المقاصصة  
ويعض الناظر وليس هذا الا لكون حقوق العقد راجعة اليه كالوكيل فان الناظر كالوكيل  
كما في الاستبدال من الاسعاف الخ كازروني أقول وقد قدم المؤلف قتل المسئلة أيضا عن  
فتاوى العلامة الشلبي كاذكرناه واهل كتاب الوقف (سئل) فيما اذا كان لزيد  
بستان جاري في ملكه فآجره من عرومة معلومة اجارة شرعية وتسلم المأجور ثم أن زيد اباع  
البستان من بكرم اجاز عمر والمستأجر البيع ورضي به فهل تنفع الاجارة وينفذ البيع في حق  
الكل (الجواب) نعم وفي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاخر اذا اباع  
المستأجر بغير إذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى  
لوسقط حق المستأجر بعل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجدد وهو الصحيح فان اجاز المستأجر  
البيع فنقض في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستأجر الى أن يصل اليه ماله وان رضى  
بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا لانتزاعه من يده عمادة من الفصل ٣١ (سئل)  
فما اذا قل ماء الطاحونة المستأجرة في أثناء المدة وصارت تطن نصف ما كانت تطن  
ولم يردها المستأجر حتى طعن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه (الجواب)  
نعم في الخاتمة في فصل ما يجب على المستأجر وما لا يجب لرجل استأجر طاحونة واقطع ماؤها  
كان له أن يردها فان لم يردها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردها  
فان لم يردها حتى طعن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردها بعد ذلك (سئل) في اجارة  
دار الوقف المعدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة  
(الجواب) لم ترد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيره فافلوا جرها اكثر

مطلب لا تعتبر زيادة ما دون  
الخمس في الاجارة

مطلب أجر الناظر وقاصص  
المستأجر عليه من الدين  
صح

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع نفذ في حق الكل  
واقتضت اجارته

مطلب اذا اجاز المستأجر  
البيع بقي المأجور في يده  
الى أن يصل اليه ماله  
مطلب اذا قل ماء الطاحونة  
فلم يردها حتى طعن كان  
ذلك منه رضى



مطلب أجرد الوقف أكثر من سنة لغير مصلحة لا تصح  
مطلب فيما لأجر الوقف أكثر من سنة أو ثلاث ثم مات  
مطلب اجارة الارض قبل انتهاء الزرع لا تصح ويترك فيها بأجر المثل  
مطلب استأجر مزرعة الوقف وأجرها من آخر تزم الاجرة الأولى ويرجع ما على الثاني  
مطلب استقدم رجلا لمدة اجارة وكسوة بجولة ثم أخرجه قبل اجارته  
مطلب له أخذ بقية عمره من مقفل الطاحونة  
مطلب الاجارة تقع على المحدود بنهاية والزرع وصف لا تنصرف زيادة ولا تنقصه  
مطلب لا يصح إيجار البعض الشريك في القراس دون البعض  
مطلب لا يصح إيجار الأرض من غير رب القراس  
مطلب في اجارة ارض تيمارة غير ان راع مشاعة لدى فاض شاعى

مطلب المصلحة المقتضية لم نصح الاجارة والمسئلة في التنوير من الاجارة والوقف أقول هذا اذا أجره غير الوقف أما لو أجره الواقف عشر سنين مع ولومات بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع المدة اجرة باقية في تركه الميت كالميت كالميت لكن ذكر في الدر المختار في آثر باب الفسخ عن الغرض وغيره لو أجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستعسان لا يخل له أنه أجره اهـ ومقتضاه ان الأول قيا من (سئل) في أرض جارية في أوقاف معلومة مشهورة بزرع زيد الموضوع فيها بحق فأجرها الظاهر من آخره هل تكون الاجارة غير جائز حيث كان الزرع لم يستقص (الجواب) نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر ان الزرع ترك في الأرض الى أن يدرك من غير اجارة فهل يترك بأجر المثل الى ادراكه ولا غير زرع (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر مزرعة وقف مدته معلومة باجرة معلومة أجراها من زيد مدة تستوعب مدته بمثل الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجدد جهة الوقف اجرة سنتين فهل تزم الاجرة الأولى (الجواب) نعم يلزمه اجرة ثلثه الرجوع على من أجره وان كان موقفا لا يتركه مدة منبسطه على شئ شرعي (سئل) فيما اذا استأجر زيد عمارا لخدمته ويخدمه جالسا لمن يملكه الى اخرى باجرة معلومة من المدايرهم وكسوة بجولة ففعل عمره وملكه مدة في الطريق وفي أثناءه أخرجه زيد وامتنع من استقدامه ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدة استقدمه فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ من مدم معلوم ثابت لدى حاكم شرعي استوفى بعضه من شطراجرة الطاحونة في بعض المدة يحتج اذن الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من مقفل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال في الوقف غير ذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر زيد قطعة أرض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الأرض بمحدود أربعة أذرع كحد خذرها بمحض ومشتق الوقف وقصد بقهم عام الآن بعض المصدقين بها أرض زيد في المأجور متعللا بأن قدره أكثر مما ذكر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بنهاية (الجواب) تكون الاجارة واقعة على المحدود بنهاية والزرع وصف زيادة ولا ينقصه لا يوجب فسادا في العقد كما مر بذلك في البرازية وافتى بذلك الخبير الرمي (سئل) فيما اذا كان لمجاعة واختبهم غراس زيتون مشترك بين الجميع وطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد المجاعة استثمار الأرض جميعها لا تقسم دون اختبهم بدون وجه شرعي فهل تؤجر الأرض لجميع الاخوة ولا يصح إيجارها لبعض الشركاء في القراس دون البعض (الجواب) نعم (سئل) في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلى حاملات لغراس جاري ملك مجاعة وهم يدفعون اجرة مثل الاراضي لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف إيجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح إيجار الارض من غير رب القراس (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لمجاعة تيارين قرية ومزارع معلومة جارية في تيارهم واقطاعهم بموجب براءة

مطلب اجارة الارض قبل انتهاء الزرع لا تصح ويترك فيها بأجر المثل  
مطلب استأجر مزرعة الوقف وأجرها من آخر تزم الاجرة الأولى ويرجع ما على الثاني  
مطلب استقدم رجلا لمدة اجارة وكسوة بجولة ثم أخرجه قبل اجارته  
مطلب له أخذ بقية عمره من مقفل الطاحونة  
مطلب الاجارة تقع على المحدود بنهاية والزرع وصف لا تنصرف زيادة ولا تنقصه  
مطلب لا يصح إيجار البعض الشريك في القراس دون البعض  
مطلب لا يصح إيجار الأرض من غير رب القراس  
مطلب في اجارة ارض تيمارة غير ان راع مشاعة لدى فاض شاعى

سلطانة وأجروا ذلك جميعه من زيد وعمو ولدة سنة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض  
شافعي حكى بصفة الاجارة وان صدرت اغير الزراع وكانت اقطاء عا ومن رجلين نصفين في حكم  
الشيوع حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرطا طه مع ثبوت اجر المثل وكب بذلك حجة  
افتى مفتي مذهبه بالهمل بضميرها وأنفذ حكمه كما حكم حنفى وكب بذلك حجة اخرى فهل يعمل  
بضمير الجنتين بعد ثبوتيه **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في رجل دفع ولده الصغير  
الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما عمله الى أن قارب الربع اخذه ابوهم ففرا من  
أن يعطيه الخلاصة المرسومة ولم يشترطوا اجرا فهل يؤمر الوالد بتطبيب خاطر المؤدب  
**\*(الجواب)\*** يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وارضائه كما صرح بذلك في البازية وصرح  
في التتائنية بتلاعهن المجبأ به عندهم الاستبجار أصلا يجب اجر المثل ومثله افتى علامة  
فلسطين الخيال الرطى **\*(سئل)\*** في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم بالاجرة فدفع  
زيدانه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكرا مده ولا اجرة فعلم الرجل الابن الزبور القرآن  
تجامة وطالب اياه باجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعى متعللا بان مادفعه  
للمرجل من خديسة وحلوى عند أوائل بعض السور المشهورة اجرة فهل يلزم زيدا اجرة مثل  
التعليم للرجل المذكور ولا عبرة بتعليمه **\*(الجواب)\*** نعم قال في الذخيرة ولا يجوز الاستبجار  
على تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على فعل الاحتساب والقضى في زماننا  
على وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التوافق في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين  
من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فانما كره اصحابنا ذلك لقلة حرصهم  
على الحسبة ووفرة عطائهم في بيت المال وكثرة المروءة في القبايل الاغنياء فكانوا همتين  
عن الاجرة نصاب الاحتساب من انحراب السابى وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندى  
في معلم كان يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع اهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده  
وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده واداسوه فجمع ماخرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلموا  
البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذر انفسهم ذخيرة من المزاولة من الفصل  
العاشرو في المبسوط رجل قال للاقراء ائتم القرآن لى اولائى اولائى ولم يسم شيئا من  
الاجرة وختمه يجب على الامر اجر المثل للفقارى وهو ما نطق به النص أعنى اربعين درهما  
كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من اربعين درهما شرعيا أما اذا سمي اجرا لزم  
ما سمي لكن يأنم المستأجر والاجران اعتداء أقل من اربعين درهما لخالفته النص إلا أن سب  
الاجير للمستأجر ما فوق المسمى الى اربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه  
لنفسه فلا يأنم صرة الفتاوى من الاجارة عن الحماوى أقول اعلم ان عامة كتب المذهب من  
متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستبجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى  
المأثرون من مشايخ بلغة تعليم القرآن فحجوزوا الاستبجار عليه وهو الواذاك في شروح الهداية  
وغيرها بما مر وبالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال

مطلب يؤمر الوالد بتطبيب  
خاطر مؤدب

مطلب رجل نصب نفسه  
لتعليم القرآن العظيم له اجرة  
المثل ما عدا الخديسية  
والحلوى

مطلب الفتوى على جواز  
الاجارة على تعليم القرآن  
العظيم

مطلب زرعوا للألم أرضا  
يبذرهم فانخرج كلهم لاله

مطلب قال الفقارى خذوا  
القرآن أولي

تحقيق مهم في حكم الاستبجار  
على التلاوة

وعدم الحرص على الدفع بطريق المحسنة يستغل المعلومون عما شهم ولا يعلمون أحد أو يضيع القرآن فافق المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستسجار على الاذان والامامة للعلامة المذكورة لانتهاهم شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تتبع المحظورات واتفقوا كلهم على عدم جواز الاستسجار على الحج لعدم الضرورة لان المحجوج عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل الثقة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجيب عليه رده الى الأمر فحيث اندفعت الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الاجابة بل جرح في الدر المختار بأنه لو استأجره على أن يجمع عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الأصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستسجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به الخ فالاستسجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا اثنتا عشرة سنة في حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحد وعطاء والفتاوى والزهري والحسن وابن سيرين وطاوس والشامي والفتوى ثم ادعى في الاستدلال فراجعهم ولا شك أن التلاوة المجردة عن التعليم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستسجار عليها لان الاستسجار يبيع المنافع وليس للثواب منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب ولأن الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فن استأجر رجلا ليصنع له ختمه ويهدي ثوبها الى روحه او روح أحد من أمواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للثواب لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر للمعلم بعدم حصوله لأن شرط الثواب الا خلاص لله تعالى في العمل والقيام بالاجرة انما يقرأ لأجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بل يدل أنه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا ليقوله حرا وأحدنا خصوصا من جعل ذلك حرفته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لا للميت ولا للقارئ وقال المعين في شرح الهداية معزيا للواقعات ويعني القارئ للدنيا ولا أخذ والمعنى آتيا وقال في الاختيار ويجمع الفتاوى وأخذ من القرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الوالولية ولو زار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا لصلوة القارئ لأن ذلك يشبه استسجاره على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اهـ ورأيت التصريح بطلان الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البردائي والخلاصة والبرازة فاذا كانت الوصية للقارئ لأجل قراءته باطلة لانها تشبه الاستسجار على التلاوة فالاجابة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى متفقة على بطلان الاستسجار على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الاما استثناء المتأخرون للضرورة كالتهليل والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ لا ضرورة داعية الى الاستسجار عليها بخلاف التعليم لما في الزيلعي وكثير من الكتب لو لم يقع لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافقوا بجواز ما رواه حسنا اهـ ولا شك أن المنع من

الاستبصار على التلاوة لا هداية نوابهم الى المستأجر ليس فيه ذهاب القرآن فلا يصح قياسها على  
التعليم على ان أصل المذهب للنسخ مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة  
المذكورة التي لو وقعت في زمن أي حنيفة واحكامه لا فتوا بذلك فلذلك أفتى للتأخرون بالجواز  
مخالفين للمذهب للصريح ولوزان الضرورة بأن انتظم امريت المال وأعطى المعلنون ما كان  
لهم فيه ليسع أحد لمن المتأخرين أن يخالفوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج  
عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد القول بجواز الاستبصار على التلاوة المجردة التي لم تدع  
ضرورة اصلا الى جواز الاستبصار عليهم فقد ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرة الفتاوى عن  
الحماوى قول شاذ مخالف للقول في المتن ونشروح وأفتاوى والحماوى للزهدي مشهور  
بثقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما قوله الزهدي مخالفا غيره  
وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بحصته لما علمت من مخالفته لما في كتب المذهب  
للشمس ورفان مع نقله فهو قول شاذ ولا الميعرج عليه اصحاب الكتب الذين نقلنا عنهم والمبسوط  
وان كان أصله لا امام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط فيقال مبسوط  
شيخ الاسلام وببسيط السرخسي وهكذا فافظا هرا أن هذه العبارة لبعض الشراح اذ لو كانت  
من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث وإيراد ذلك لله أعلم  
بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساق لمولاه الاعلام مخالفته وقد سمعت استدلال صاحب الهداية  
على المذهب بحديث اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرحوا  
بأنه لو ثبت نصان أحدهما مبيع والآخر محرم ربح المحرم وأما حديث الرط الذي روى والدينا  
بالفائقة وأخذوا جعلنا نسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجر  
كتاب الله فنعناه اذ ارقبتم به كما نقله العيني في شرح البخارى عن بعض اصحابنا وقال ان الرقية  
بالقرآن ليست بقرعة أى لأن المقصود بها الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها مبيع  
لثواب وأما قول صاحب الجوهره ان المختار جواز الاستبصار على تلاوة القرآن فهو مخالف  
لكتب المذهب كما علمت فافظا هرا أنه سبق قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستبصار  
على تعليم القرآن لا على تلاوته فقد سبق قلم من التعليم الى التلاوة وقد اغتر بكلامه كثير من  
المتأخرين كصاحب البصر والعلاقي وبعض محشى الاشياء وقد اسمعناك نصوص المذهب  
فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى رسالتنا المسماة شفاء الغليل  
وبل الغليل في بطلان الوصية بالحنمات والتهليل فان فيها ما يكفي وقد ألف الامام التركوى  
في هذه المسئلة اربع رسائل صرح فيها بطلان هذه الاجارة وكذا صرح بذلك في آخر كتابه  
الطريقة المحمدية وصرح بأن ذلك من البدع المخرمة وأفتى ببطلان ذلك أيضا العلامة عمدة  
المتأخرين الشيخ خير الدين في آخر كتاب الوصايا حيث سئل عن له بناء قرن فأوصى  
انه اذا مات يقرأه فلان وفلان سورة يس وتبارك والاخلص والمعودتين ويصليان على النبي  
صلى الله عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من

أجرة القرن فاجاب هذه الوصية باطلة ولا يصبر القرن وقفاً ولو رثة الموصى التصرف في بناء  
القرن يجري على قرائن الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصي لقارئ يقرأ القرآن عند قبره  
بشيء فالوصية باطلة وفي التتارخانية اذا اوصي بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن  
على قبره فالوصية باطلة لا تخوز وسواء كان القارئ معيناً او لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ  
الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا اجوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة  
ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فانهم اه والله تعالى اعلم اه  
ما في الخيرية مذهباً واذكر في حاشيته على البحر حيث قال اقول المفتي به جواز اخذ  
استحساناً على تعليم القرآن لا على القراءة المجردة كما صرح به في التتارخانية المحم فها زائدة  
الكلام في هذه المسئلة وهذا كله انضمام قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي  
يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الانعام  
ودق الطبول واقتلاق الجيران والاجتماع بحسان المردان فكل من له معشوق لا يستمر له  
الاجتماع به الا في ذلك المكان فيلبس كل منهم بحجب معشوقه بعد الغناء العائم وتقبل الثياب  
ويظهرون انواع الخلاعات والرقص بما يسبوه الكوشة والخيرية وغير ذلك ويهيج بهم الهيام  
بسماع الغناء باصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول ولا يدري شيخهم  
ما يقول ويتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام الحرام في بيوت الانعام ثم  
يسهرن ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبباً في اجتماعهم على هذه  
المنكرات وبلغنا غرمة مشاهدة الاطالة في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبايح  
كلها يحسن هؤلاء المشايخ الناس هذه الطريقة ويسمونها انفسهم باهل الحقيقة ويجهلون الناس  
على الوصية بذلك فاذا مرض أحد يعودونه ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوجهون  
العوام ان من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذامات أحد ولم يوص لهم بذلك  
يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشيء ولم ينتفع بماله فانظر الى هذا الضلال  
والاضلال حيث يجهلون الاحاديث الشريفة على غير ما ينبغي اوج هذا يعدون انفسهم علماء  
الشريعة وارباب الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله (سئل) في مزرعة جارية  
في جهنم وقف وتبار في مشجاعة زراع زرعوتها في كل سنة هم ومن قبلهم عن تلقوها  
عنه ويدفعون ما عليها لجهة الوقف والتيسار من مدة تزيد على مائة سنة والآن آخرها  
المتكلمون عليها من غير زراعها بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة كما كبراه اهل تكون  
الاجارة غير محصية وتؤجر من زراعتها اصحاب مشجعتها (الجواب) نعم (سئل) في رجل  
استأجر حانوت وقف من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة  
واستوفى منفعتها ودف في الاجر في المدة حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفلها وعطلها مدة  
وامتنع عن تسليمها لجهة الوقف زاعماً ان له كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه باذن الناظرين  
في تعيرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر

مطلب الاجارة من غير  
الزراع اصحاب المشجعة غير  
محسنة

مطلب قفل حانوت الوقف  
وعطلها مدة تلزمه الاجارة

وأن له قتل الحائوت وتعليها بلا جرة حتى يدفع له الناطر ذلك قبل يلزمه اجرة مثلها في مدة  
تعليها \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما إذا كان له نداء وأقامه بالوجه الشرعي  
في أرض وقف وهي سكة في الدار وتدفع لناظر الوقف في كل سنة قرشا وثلاث قرش  
بطريق الحكم فيما مضى من الزمان والآن زعم الناطر أن الجراثل في كل سنة ثلاثة  
قروش وهند شكر ذلك قائلة أن ما دفعه في كل سنة هو الجراثل ولا يئنه لناظر فهل يكون  
القول له في ذلك وعلى الناطر إثبات ما ادّعاء \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في امرأة  
استأجرت دارا من مالها فكيف يمكن عند هاجرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومه  
في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بقدر ما سكن \* (الجواب) \* نعم \* والمسألة في التنوير  
من الاجارة الفاسدة \* (سئل) \* في امرأة لها سكن معلوم سكنه رجل بلا اجارة ولا اجرة  
ولا وجه شرعي ثم نقضته وما لبثت بالاجرة مرارا وسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة  
فهل يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي \* (الجواب) \* نعم \* كما في البرازية والعلاقي  
وفي الحاسي برمز مخ طلت امرأة سكنت بيتا احتجبا بغيره ما سنيين وكانت تقاضي عليها  
بالاجرة فعليها اجرة المثل اه \* (سئل) \* في رجلين استأجرا بيتان وقف مشتملا على  
غراس عنب وغيره بعلارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناطر وقف بعد ما سافحا  
على الغراس في المدة على العنب أصالة والساقى بالتبعية بسهم واحد من ألف سهم لجهة  
الوقف والساقى لهما نظير علما ومصدر ذلك كله لدى فاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة  
اجرة المثل وافية بتفويتها وقيمة الثمرة في المدة بوثا شرعا وحكم بجهة كل من الاجارة والمسافاة  
في المدة المزبورة في حادثة المدة وان كانت المسافاة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة وافية  
كما ذكر مستوفيا بشرائطه وكتب بذلك جهة أفقي مفتي مذهبه بفتحها وأقضى حكمه كما حكم في  
وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمون المحبتين بعد ثبوت \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
فيما إذا حكم فاض شافعي بعدم انقضاء الاجارة والمسافاة بموت المستأجر والساقى في وجه  
الناظر في حادثة عدم انقضاءها بالموت حكم شرعا موافقا لمذهبه مستوفيا بشرائطه بعد  
الدعوى والشهادة العيصتين وكتب بذلك جهة أفقي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونها فهل يصح  
ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند  
ورجلين لكل منهم حصه معلومة استعملها الرجلان وحدهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة  
ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليها المذهب الجراثل لحقتها في المدة \* (الجواب) \* جف  
كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكر عليه لهند الجراثل لحقتها. قول في هذا الجواب  
نظرو فقد قدمنا أن المعدة للاستغلال إذا استعملها غاصب يجب عليه اجرة المثل الا اذا كان  
شأويل ملك أو عقد فلا يجب على الشريك لأن له تأويل ملك وقد نقل المؤلف في غير هذا المحل  
ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمد أحد الشريكين إذا سكن في دار لشركة  
بغية صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كنت الدار معدة للاستغلال

مطلب القول للجنكران  
ما دفعه الجراثل وعلى  
الناظر إثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف  
الاجرة من سكن معها  
استأجرت بقدر ما سكن  
مطلب طالبتها بالاجرة فسكن  
بعده يلزمه اجرة المثل

مطلب تصع اجارة البستان  
والمسافاة على سهم من ألف  
سهم اذا كانت الاجرة وافية  
بذلك هند الشافعي رحمه  
الله تعالى

مطلب في المعدة للاستغلال  
اذا سكنه أحد الشريكين  
لا يلزمه اجرة  
مطلب ليس للشريك اجرة  
حصته

لان ائذار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توافع السكنى يجعل مملوكة لكل واحد من  
 الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقعود ووضع  
 الامتعة فيتعطل عليها منافع ملكها وانه لا يجوز واذا كان هكذا امارا للحاضر ساكتا في ملك  
 نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجازات الذخيرة بيت او حانوت بين شريكين  
 سكنه احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك فصول  
 الهامدي من الفصل ٣٣ من انواع الضمانات في ضمان احد الشريكين (سئل) في مزرعة  
 جارية في وقي برمناعة اجر احد متولى الوقف منها خمسة عشر قراطا بدون اذن من متولى  
 الوقف الآخر ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجاره اكثر من النصف غير جائز  
 (الجواب) ايجاره حصه غيره بدون رضاه غير جائز اقول وكذا ايجار النصف غير جائز  
 ايضا لانه اجارة المشاع من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان اجر الكل ثم ظهر انه لا ولا يملكه  
 على اكثر من النصف ولم يجز المتولى الآخر فمفع في الاجارة في النصف وتبقى حصته في نصفه  
 لانه شيوخ طارى قال في الدر المختار واحتراز بالاصل عن الطارى فلا يندس على الظاهر كان  
 اجر في الكل ثم فمفع في البعض ثم قال وهو الجملة في اجارة المشاع اه فتأمل (سئل) في دارك  
 مشتركة بين هند وخنس وأخيهما على سبيل الشيوخ اجرت هند حصتها معلومة  
 لا خنسا فقط دون أخيهما ولم يحكم بالاجارة ما حكم برأها فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة  
 (الجواب) نعم قال في الفصول من الشيوخ ارض بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته  
 فأجره كله من جميعهم جاز ولومن أحدهم لم يجز عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كالأول بشر  
 الموكل (سئل) في جمال له مال معلومة معدة للاستغلال غصبا رجل واستعملها مدة  
 بلاعة راجارة ولا استيجار ويريد النجمل معاليته باجرة مثلها مدة استعمالها فهل له ذلك  
 (الجواب) حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك (سئل) في رجل سكن في مكان  
 مشترك بينه وبين أشقام مدة معلومة بلا اجارة ولا جرة فهل يلزمه اجر مثل حصته في المدة  
 المزبورة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان زيد خان معلوم جاري في ملكه بالوجه  
 الشرعي فأجره خنسا منه له مائة معلومة باجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمره أجر الخنن المزبور  
 من بكرمته معلومة تالية لمدة عمره المزبور مضافة الى زمن مستعمل باجرة معلومة عن المدة  
 التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا استأجر  
 زيد دارا من مالكها اجارة شرعية فهل لزيد ان يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن حذادا  
 او قصارا او طمانا (الجواب) نعم (سئل) في عقار لا تمام أجره اتهم الوصى عليهم  
 من آخر يدون اجر المثل بغبن فاحش مدة معلومة وسكن به وانتفع فهل على المستأجر اجر مثله  
 بالغنا ما يبلغ (الجواب) نعم (سئل) في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره  
 اجارة شرعية والان قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل اذا ثبت استيجاره  
 يكون اقرارا بان لا ملك له في المأجور فتدفع دعواه (الجواب) نعم كافي جامع الفصولين

مطلب ايجاره حصه غيره  
 بدون اذنه غير جائز  
 مطلب الجملة في اجارة المشاع  
 أن يؤثر الكل ثم ينعقد في  
 البعض  
 مطلب اجر من أحد الشركاء  
 لم يجز

مطلب غصب جمالا معدة  
 للاستغلال يلزمه اجرة مثلها  
 مطلب سكن في مكان  
 مشترك بينه وبين إتمام يلزمه  
 اجر المنزل  
 مطلب أجر خنن نازيديم أجره  
 له مائة تالية لمدة زيد صحف  
 الاجارة المضافة أيضا  
 مطلب للمستأجر أن يسكن  
 غيره باجارة وغيرها  
 مطلب اجر الوصى عقار  
 القيم بدون أجر المثل يلزم  
 المستأجر أجر المثل

مطلب الاستحجار اقرار بان  
لا ملك له في المناجور

مطلب اذا اراد المستاجر  
السفر فهو عذر في فسخ  
الاجارة

مطلب استعكر ارض البني  
فيها فاقبل ان يني انقصت  
وليس لورثته البناء بدون  
اذن الناظر

مطلب استاجر من النظار  
اجرم من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم اجرة مثل الارض  
بجهة الوقت مادام أس بناتهم  
فانما يها

مطلب استعكر ارض الوقف  
للبناء ثم خرب البناء ولم يبق  
أثر ومضت المدة فالتسوى  
البناء بجهة الوقف

مطلب توافق مع أهل قرية  
على أن يقوم بمصالحهم بكذا  
من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف  
الفراس مع الناظر على أن  
يجعل فيه ويدفع كذا من  
الدراهم الخ

والتسوية وشروطه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الروي أيضا \* (سئل) \*  
في مسنة أخرجان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم  
\* (الجواب) \* اذا اراد المستاجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد المكث فيه أو لم يرد  
كافي القنية وغيرها فان قال المستاجر اريد السفر وكذب الآخر حلف المستاجر على أنه عزم  
على السفر ذكره الكرخي والقنوري كافي البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال  
المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر ولكنه يريد الفسخ وقال المستاجر انا اريد السفر يقول للمستاجر  
مع من ترد السفر فان قال مع فلان وفلان فالتقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل  
استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر الا لا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيده وشباهه  
لان الزى والسماحة يعمل بها عند اشتباه الحال على ما عرف في موضعه \* (سئل) \* في رجل  
استاجر واستعكر قطعة ارض وقف سليخه من ناظر الوقت للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة  
محكومة بمعتها من حاكمها ثم مات للمستاجر في أثناء المدة قبل أن يني شيئا فهل انقصت  
الاجارة بموته وليس لورثته البناء في الارض بدون اذن الناظر \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
في امرأتين استاجرتا نصف دار وقف من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكما بعصمتهم  
حاكمها ثم اجرتا قطعة معلومة من الدار ومن النظار المرفوعين المؤجر من فهل  
تكون اجارة الطقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى \* (الجواب) \* نعم لان الاجارة تملك التفتة  
والمستاجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيزيم تملك المالك ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة  
فلا ترتفع الصحة كأي الاشياء والنوع والبرازية والخلاصة \* (سئل) \* في أرض حارة  
في وقف اهل مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة معلومين وعلى الارض مبلغ من  
الدراهم معلوم يؤخذ بجهة الوقف بطريق الحكر من الارض وهو اجرة مثلها ثم امتنع الجماعة  
من دفع ذلك بجهة الوقف بدون وجه شرعي من ان بان البناء خرب والحال أن أسه باق في  
الارض وهي مشغولة فهل عليهم اجرة مثل الارض بجهة الوقف مادام أس سائهم فاقمها فيها  
\* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا احتكر زيد قطعة ارض موقوفة من متوليها مدة  
معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوائط لنفسه وتصرف فيها حتى انقصت  
المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيها بالكلية فهل المتولى مكانه حوائط  
لوقف بمال الوقف فقام زيد بمارضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حث كان الامر كذا كر  
يمنع من المعارضة في ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد  
على أن يقوم بمصالحهم ومصلح قريتهم وجعلوا في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجرة  
ولم يذكروا ذلك وقتا والحال أنه لو اراد زيد الشروع فيما ذكره لا لم يدر اجمد وجود المصالح  
حتى التوافق ثم باشرهم زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصلح قريتهم ولم يدعوا له شيئا من  
الاجرة ويريد مطالبتهم باجرته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في بستان  
أرضه مشغولة بفراش نصفه جار تبعا لأرضه في وقف اهل تحت نظارة زيد ونصفه الآخر



في ملك عمرو فتوافق زيد مع عمرو على أن يعمل زيد على نصف عمرو من القراس ويدفع عمرو عن  
جهة الوقف المزبور بمئة معينة في كل سنة كذا من الدراهم نظير النخل ونظير البصرة نصف  
الأرض الحاصلة لمصلحة عمرو من القراس ولم يبين مقدار البصرة النخل ولا مقدار البصرة نصف الأرض  
بل أجلاها كما ذكر وعمل زيد على نصف قراس عمرو ودفع عمرو للمبلغ المذكور من الدراهم  
للمصلحة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكرا مدة للتوافق للذكور فكيف الحكم  
\*(الجواب)\* التوافق للذكور غير صحيح وزيد الجرمثل عمله الذي عمله على نصيب عمرو من  
القراس وله طلب الجرمثل من نصيب أشجار عمرو في المدة المرقومة لمصلحة وقفه ولعمرو  
أن يحاسب زيد بما دونه عن جهة الوقف بانه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحال هذه  
ولله تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد النساظر في حكم الشريك في القراس فلا يستحق  
الحصة لان الشريك اذا عمل في المشترك لأجره وهنا نصف القراس وان كان لمصلحة الوقف  
لكن زيد النساظر هو الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأخذ \*(سئل)\*  
فإذا استقدم زيد عمرا في أعمال شتى متضمنة الزمن بدون اجارة ولا جرة وعمرو معروف  
بتعاطي الخدمة بالأجرة وقيام حاله ساهل لعمرو طلب الجرمثل خدمته في المدة المزبورة  
\*(الجواب)\* نعم حيث كان معروفا بتعاطي الخدمة بالأجرة وقيام حاله ساهل كما في الاشياء  
وعبارتهم من الحق الثالث للعادة للمطردة هل تمزحل منزلة الشرط ان قال وقال محمدان كان  
للمصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله ساهل كان القول قوله والا فلا اعتبار لظاهر المتبادر  
وقال الزيلعي والفتوى على قول محمدويه بنى صرة الفتاوى من الاجارات \*(سئل)\*  
في محرفين حرفة معلومة استأجر اماكن وقف معدة لتلك الحرفة من ناطره اجارة شرعية بأجرة  
معلومة من الدراهم قبضها النساظر ساهل عن جميع المدة فتعاطيا الحرفة في الأجر ومدة  
ثم حصل عذر منه بها عن الانتفاع به والجري على موجب المقدبة المدة ويريد ان يفسخ  
الاجارة ومطالبة النساظر بما قابل بقية المدة من الاجرة المرقومة فهل لها ذلك \*(الجواب)\*  
نعم كما مر في ذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة ولسان الحكم \*(سئل)\* فيما اذا اجر  
زيد التيماري جميع المصالح من قسم وعوائد عريفية وغيره من عمرو ولمدة سنة لئلا يخذ عمرو  
ذلك من فلاح قرية التيماري في المدة بأجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمرو فهل يأخذ  
عمرو من ذلك سوى ثمانية اكيال من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمرو طلب الاجرة  
المذكورة من زيد وعليه رد ما أخذ من الحنطة لزيد \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\*  
فإذا استأجر زيد أراضي وقف من ناطره على الأراضي عشر تيماري فهل يكون العشر على  
جهة الوقف ولا يلزم زيد شيء منه \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في أراضي وقف معلومة  
لها إقامة ماء تعطلت فمجد جاعة وجهه لواله إقامة أخرى أجره له مائة من نهرية بها يزعموا  
في الأرض زرعاً انفسهم كل ذلك بدون اذن من ناطره الوقف ولا وجه شرعي فطلب الا أن ناطر  
الوقت رفع يدهم عن الأرض وتسلم اليه الوقف مع اجرة مائة مائة قيام زرعهم بها فهل

مطلب استقدمه في أعمال  
شتى وكان معروفا بتعاطي  
الخدمة بالأجرة وقيام حاله  
ساهل لعمرو

مطلب ان كان المصانع معروفا  
بهذه الصنعة وقيام حاله ساهل  
فأقول له أي في أنه لم يعمل  
متبعاً له الامر  
مطلب ففسخ الاجارة بالعدو  
المصانع عن العمل  
مطلب اجارة المتصل من  
التيار باطله

مطلب عشر الاراضي  
التيمارية على جهة الوقف  
دون المسائر  
مطلب عملوا قاعة لارض  
الوقف وردها فللساظر  
أخذ الأرض وأجرة المثل

لأن ذلك (الجواب) نعم (سئل) في قرية مشتركة بين جهتي وقف وبها زيد  
يزعم زيد أن له جبر الناظر على أن يؤجره حصه الوقف من القرية المذكورة لكونه في الناظر  
المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف والناظر لأن لا يرضى  
بلايجار فهل لايجبر الناظر على الإيجار من التيماري (الجواب) نعم (سئل)  
فإذا كان زيد وأخوه البالغين فلاحه مستتملة على دار في قرية وشده مسكة في اراض  
ميرية ووقف فوضع زيد به عابسا كلها فاشتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضي لنفسه  
بذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للتكلمين عابسا ودفع مغارمها في مئة سنين والآن  
قام أخواه يكلفانه بلاوجه شرعي اجرة شدة المسكة به در حصتها في المدة المزورة فهل  
لا يلزمه ذلك والزرع له (الجواب) نعم (سئل) في منزلي مسة بذر قطعة منه  
لرجل لبنى فيها دار امن غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون إيجاره المذكور غير واقع  
موقعه الشرعي ويهدم ما بنى (الجواب) نعم إيجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعي  
حيث لا ضرورة داعية لذلك وأما إذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية  
وليس هناك ما يعبره فقد اختلف فيه والذي صرح به في الخلاصة الجواز به أفتى الخبير الرولى  
عن الناطق حيث كان الناظر مصحلا لا يفتى منه الفساد والله يعلم الغيب من المصالح والذى  
مال اليه الطرسوسى في انفع الوسائل عدم الجواز فلأن المذکور اذ قيل بأنه يؤجر منه قطعة  
للعمارة يؤذى الى تشريع الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقل من الاول فان كان مسجدا  
تقام فيه الصلاة فاذا اوجرت بقى بعرضه أن يصير ارضا بلا ويسكن الناس فكان التغير الى حالة  
ازرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار النظر الى اعتبار الادنى اه فيجب  
لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم (سئل) فيما إذا كان  
زيد فلاحه فتوافق مع عمرو أنه يشاركهما ماله وبذره له زيد في الفلاحة كذا غرارة من الحمطة  
نظير مشارفنه ولم يذكرا مدة للمشاوره فزرع زيد بذره في ارضه وشارف عمرو والاحلة معه  
بعض مدة فهل يكون الزرع لرب البذر وليس له عروفيه شئ وانما له أجر المثل مدة مشارفته  
(الجواب) نعم (سئل) في مسأله فلاحه من زيد انتفع بهامدة الاجارة ثم حرثها  
بقره وعمله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة الاجارة  
والمسأله متع من ذلك زاعا له يستحق قية حرثه المذكور فهل ترفع يد المسأله عنها  
ولا عبرة بزعمه المذكور (الجواب) نعم ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة  
الحرث المذكور اذ لا قيمة للمانع والكراب وصف في الارض (سئل) في رجل استأجر  
مزرعة تيمارية من تيماريامدة معلومة باجرة كذا بموجب جهة شرعية والار قام ناظر ووقف  
يريد الدعوى عليه بأن حصته منها جارية وفي وقفه في غيبة المؤجر دعى المسأله الاستئجار  
ويرهن عليه وهو غير معروف بالخیل فهل تندفع الخصومة عنه (الجواب) نعم  
(سئل) في المؤجر اذا باع لدار استأجرة ولم يجز المسأله البع وأراد المشتري اخراجه

مطلب لايجبر ناظر الوقف  
على الإيجار من التيماري

مطلب لا اجرة لمسكة المسكة  
مطلب أجر قطعة من المسكة  
بلا ضرورة لا يصح ذلك

مطلب شارف في الفلاحة  
على أن يزرع له كذا لا شئ  
للمشارف من الزرع بل له أجر  
المثل مدة المشاورة

مطلب الكراب وصف في  
الارض لا قيمة له

مطلب المسأله ليس بمخصه  
لأن يدعى حقا

منها قبل تمام مدة اجارته فهل ليس لا يشتري ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا مات  
 مستأجر مات وقت في أثناء المدة عن ورثة وانقضت الاجارة بموته فاجر الناسطر الحانوت  
 من زيد اجارة محصية بتمام الورثة يعارضون زيد ازا عمن انهم احق بالاستئجار فهل يعنون  
 من المعارضة ولا عبرة بزعمهم **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا دفع زيد أرضه  
 مزارة لغيره وعلى أن يزعمها عمرو بقره ونفسه والبذر بينهما صفان والخارج كذلك فهل كذلك  
 فكيف الحكم **\*(الجواب)\*** المزارة فاسدة والخارج بينها على حكم البذر وليس للعامل  
 على رب الأرض اجر لشركته فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الأرض لصاحبها لنفسه لا للعقد  
 كما في التنوير **\*(سئل)\*** فيما اذا اجر ناطق وقف اهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة  
 طوية باجرة معلومة لدى ما حكم شافعي ثبت لديه حين العقد أن الاجرة اجرة المثل بنوا شرعيا  
 بالبنية الشرعية وحكم بجهة الاجارة وعدم انقضاءها بالزيادة موافقا للحكم المذكور المستوفى  
 شرائطه الشرعية ومضى بعض المدة وزعم الناطق أن رجل زاد في الاجرة ولن له فسخ الاجارة  
 بالزيادة فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم أقول قلتمنا أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة  
 فالفتى به أن للتولى فسخها وان مشى في الاسعاف والحانة على خلافه فقد صح هذا القول  
 بلفظ الفتوى كما ذكرنا ولفظ الاصح ولفظ المختار كان هو العمد وأفتى الخليل الرمي بقى هنا  
 شئ وهو انه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فحكم شافعي بعدم الفسخ حكما محصيا بان كان  
 بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي  
 الحقن تقض حكمه أمالو كانت المرافعة وقت العقد بمدة المدة الطويلة بأن ادعى المتولى  
 مثلا فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بفسخها وحكم أيضا في ذلك الوقت بأنها لا تفسخ  
 بزيادة الاجرة في المستقبل فللحقن تقض حكمه كالو حكم بعدم فسخها بالموت قبل موت المستأجر  
 اذ لا يسمى ذلك حكما اذ لا تلتحق بالحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة التي يجري فيها  
 الحكم كأن زيد الاجرة في أثناء المدة أو موت المستأجر في ذى المتولى الفسخ ويجيب المستأجر  
 أو ورثته بعده ويزاد فان عندنا شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفيا شرائطه فمقتضى  
 لا يكون للحقن نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما هو في الحكم بالموجب أى  
 بأن يحكم الشافعي مثلا بجهة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكان من موجه عنده عدم  
 الفسخ بالموت لا يكون قوله حكمت بموجبه حكما بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليقتض  
 في الحجج الجبر الرائي من كتاب القضاء **\*(سئل)\*** في مؤتب اطفال نصب نفسه لتعلم  
 القرآن العظيم بالاجرة فدفن له رجل اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذ كرا  
 اجرة ولا مدة فعلمهم ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابوهم اجرتهم ولا الحلوى المرسومة عند ختم  
 بعض السور ويريد المؤتب مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالحلوى المذكورة فهل له ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم كما في التنوير والمنع وغيرهما وقال صد والشريعة الحلوى قطع الحاء غير المجبة  
 هدية تهدي الى المعلمين عن رؤس بعض السور من القرآن سميت به لان العادة اهداء

مطلب ليس للشئى اخرج  
 المستأجر قبل تمام المدة  
 مطلب اذا مات المستأجر  
 ليس ورثته احق بالاستئجار  
 مطلب دفع أرضه مع نصف  
 البذر مزارة فالخارج بينهما  
 ولا اجرة لعمله في المشترك  
 مطلب فيما اذا حكم شافعي  
 بجهة الاجارة وعدم انقضاءها  
 بزيادة الاجرة

مطلب مؤتب الاطفال له  
 اجر مثله والحلوى المرسومة

الخلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر اه \* (سئل) \* في أرض جارية في وقف أهل  
زرعه أرحل فحوسبع سنين واستغل زرعه وذلك بلا اجارة ولا اجارة شرعى وليس له  
فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريدناظر الوقف ورفع يد الرجل عنها ومطالبة  
باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وإيجارها باجر مثلها لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة  
الوقف فهل يسوغ لنا سطر ذلك \* (الجواب) \* نعم له ذلك حيث لم يكن الزارع فيها مشد  
مسكة فان سكان له مشد مسكة فقلبه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها \* (سئل) \*  
فيما اذا كان زيد وعمر ومشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن يؤخذ من  
زارعها كما يؤخذ من الاراضى والقرى في نواحيها فاجر زيد نصف الارض المبرورة من عمرو  
المرقوم مدة سنة باجرة معلومة للزارعة والاستغلال فزرعها عمر وبذره ويقره ويريد  
أن يأخذ نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع  
لعمرو والذي زرعه وعليه لجهة الوقف حصه من القسم الحاصل من الزرع \* (الجواب) \* نعم  
أقول يعني أن على الزارع القسم المهدوف في تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه  
حيث كان ذلك قدر اجرة المثل وانما يصح إيجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف  
ومشد المسكة الذى يستقعه لا يصح إيجار لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض  
تابع لها لا قيمة له كما مر \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمرو جارا ليجعل عليه جلا  
معلوم المقدار الى مكان معين في أثناء الطريق عي الجمار ويجز عن المضي ولم يمكنه السير أصلا  
فذهب وترك الجمار وضاع فهل لا ضمان على المستأجر \* (الجواب) \* نعم استأجر جارا  
الى بخارى فعفى فتركه فضايع لم يضمن فصولين ولو كان صاحب الجمار مع الجمار ولم يكن صاحب  
المتاع معه فرض الجمار في الطريق فترك الجمار والمتاع وذهب لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا  
الجمار اذا عي او عجز عن المضي فباعه المستأجر وأخذ ثمنه وملك في الطريق ان كان في موضع  
لا يصل الى الحماكم حتى يأمر ببيع له لا ضمان عليه لاني الجمار ولا في ثمنه وان كان في موضع بقدر  
على ذلك او يستطاع أمساكه أو رده أعني فهو ضمان للقيمة عمادة من اجارة الدواب  
\* (سئل) \* في المستأجر اذا ساق الدابة سوا قاشدا غير متاد وعنف في السير حتى هلك  
بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعى فهل يضمن قيمتها \* (الجواب) \* نعم قال في الفتاوى القتابية  
فان عنف في السير ضمن اجماعا ومنه في التتارخانية والعمادة وقتاوى مؤيد زاده \* (سئل) \*  
في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوا نسقفة وكيتين وقريتين من الزجاج ومصافى فاطله  
كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له قلع ماعمله حيث لا يضر قلعه  
\* (الجواب) \* نعم وفي تحريم البرهانى واذا حصص المستأجر الدار وفرشها بالاجر وربك  
نيم ابا بالوخلقا أو جعل معمارا في بابها واقربه الاجر وأراد المستأجر قلعه وذلك لا يضر قلعه  
وما يضر قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن لدرج الدار قيمة ذلك وقت بيعه يوم يتحصان  
عمادة من أحكام العارة في ملك الغير \* (سئل) \* في نيم استعماله رجل من آخر بأنه في أعمال

مطلب زرع ارض الوقف  
سنتين وليس له مشد مسكة  
ترفع يده عنها

مطلب لهما مشد مسكة  
في أرض وقف فاجر أحدهما  
نصف الارض من الآخر  
لم يصح والزرع لزراعه وعليه  
القسم لجهة الوقف

مطلب اذا عجز الجمار عن  
المضي فتركه المستأجر  
لا يضمن  
مطلب عجز الجمار فتركه وترك  
المتاع لا يضمن أيضا  
مطلب عجز الجمار فباعه  
لا يضمن

مطلب اذا عنف في السير  
حتى هلكت الدابة ضمن  
قيمتها  
مطلب فيما اذا عجز المستأجر  
بلا اذن المؤجر

مطلب نيم استعماله رجل  
من آخر

شقي بلا اجارة ولا اذن فاض وكان ما يعطيه من المكسوة والمكفاية دون اجرة مثله يعني فاحش  
ثم بلغ رشيداً وأطلب من الرجل تكلية اجرة مثله فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم كما في البرازية  
في نوع المغرقات من الاجارة ويمثله اثنى الخير الرمي سئل في دار مشركة مطر بريق الملك  
بين زيد وعمرو فمضين فمهرز فيها عمارة باذن عمرو وافق فيها مبلغاً ثم اختلفا فقال زيد انفق  
كذلك قال عمرو وكذا دون ما ذاع زيد فكيف الحكم؟ (الجواب) يرجع ذلك لاهل الصناعة  
فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى زيد البينة  
لانها دعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفناوى الخيرية من  
الاجارة طمان ركب في الطاحونة بجران ماله وحديد او شيئاً آخر ويحوز ذلك قالوا ان فصل  
ذلك بامر صاحب الطاحونة ليرجع عليه كان له ان يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان  
فعل بغير امره فان امكن رفعه من غير ضرر برفعه وان كان مركباً لا يمكن رفعه الا بصريح كان  
لصاحب الطاحونة ان يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء  
او غراساً ثم انقضت مدة الاجارة كان للأجران بامرهم بالرفع قلت قيمته او كثرت وان شاع منه  
من الرفع واعطاه القيمة اذ لم يكن امره ان فعل ذلك ليرجع عليه غانية من فصل ما تنقض  
به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر في استئجار المستقل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة  
اجارة طويلة ثم اجرها من غيره واذن له بالعمارة وافق ان علم انه مستأجر والطاحونة ليست  
له لا يرفع وان لم يعلم وطنه مالكا يرجع وهو المختار (سئل) في رجل سكن مع زوجته  
في دار وقت مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون اجر مثلاً على الزوج؟ (الجواب) نعم  
كما في البرازية والملاحق من النفقة وفي الحساوي الزاهدي من الاجارة سكن رجل داراً لوقف  
بأهله وأولاده وخدمه فاجر المنزل عليه اهـ (سئل) في مستأجر جمار ليجل عليه غنيا  
من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالجمار الى بلدة اخرى ابعد من الاولى ومن غير طريقها فوقع  
الجمار في الطريق تحت الحمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه؟ (الجواب) نعم ذكر في  
عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر  
وفي كل موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادة وذكر في شرح  
الطحاوي العارية لو كانت مقيدة بمكان فجاوز ذلك المكان يضمن ولا يبرأ بالتودد وكذا الجواب  
في الاجارة بخلاف الرهن واودعية ولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر قصر منه  
او أطول يضمن وكذا لو أيسمها في بيته ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعاره اذ يضمن  
ولم يكت المتأجر حقاً وكذلك في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وعمام المسائل فيها  
(سئل) في حمارين مدينين للاستغلايين زيد وعمرو فبين أجر زيد واحد له عينا منها  
من بكر باجرة من الدراهم هي اجرة المثل وتبضها وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك  
(الجواب) نعم لان نفس قصر في أحد الشريكين بدون اذن الآخر غضب وفي شركة  
الملك كل من شركاء الملك اجنبي في مال صاحبه لهدم فنهى الوكالة كما في التنوير وغيره

مطلب اختلاف في القدر  
المصرف على العارة يرجع  
الى اهل الصناعة

مطلب ركب جراف في الطاحونة  
المستأجرة

مطلب بني المستأجر أو غرس

مطلب استأجر طاحونة  
ثم اجرها من غيره واذن له  
بالعمارة الخ  
مطلب سكن مع زوجته في  
دار الوقف فالاجرة عليه  
مطلب جاوز الدابة الموضع  
المشروط يضمن

مطلب ذهب الى مكان آخر  
ولو قصر أو أسكنها في بيته  
يضمن

مطلب أجر أحدهما الجماد  
المعد للاستغلال فلتشريكه  
أخذ اجرة حصته

مطلب اذا اجر الغاصب  
ما نفعه مضرة

والغاصب اذا جرم منافعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد للاستقلال فعلى المستأجر  
السمي لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه كذا في الاشياء من الغصب  
قال العلامة الحموي هذا على قول المدة مدين أما على ما اختاره المتأخرون من قضيتين منافع  
الوقف ومال اليتيم والمعد للاستقلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة  
اذا كان أقل من اجرة المثل أن بكل الغاصب اجرة المثل وإن كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم  
طبيعته له وأما على قول من لا يرى قضيتين أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد  
الما قبضه لعدم طبيعته الخ ومثله في حاشية يبري فراجهما ولا شك أن على قول المتأخرين  
المقتوى كما في الشروح \* (سئل) \* في مستأجر الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها  
ثم أمسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجنبي بلا اذنه وضاعت في الطريق فهل يضمن قيمتها  
لصاحبها \* (الجواب) \* نعم وان رد المستعير الدابة مع عبده أو أجنبي مشاورة أو مع عبدها  
أو أجنبي يبري بخلاف الاجنبي بان كانت العارية مؤقتة فضمت ممتتها مع بعثها مع الاجنبي  
والا فالمستعير يملك الادعاء من الاجنبي تنوير عن العارية ومثله في شرح المتن وشرح التنوير  
والمنع وقناوي، ويدزاده وانما استشهدنا بما سئلنا في العارية ذكر في شرح عارية  
الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وفي كل موضع  
لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الامارة ويجب الاجر اه امسك المستأجر بعدمضي المدة  
وتركه في دار غيره ضمن اذا تركه عليه لازم بعد المدة فيغير بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته  
عنه فتضيع قناوي، مؤيد به أقول وفيه كلام سنذكره قريبا \* (سئل) \* في رجل استأجر  
بهيما من صاحبه باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فانام في الطريق ومقروده في يده فقطعه  
انسان وأخذ البهي فهل لا ضمان على الرجل \* (الجواب) \* نعم وضعها المستعير بين يديه ونام  
فاعد ايبرأ ولو نام مضطجعا ضمن في الحضر والاداءنصولين من أنواع الضمانات من العارية  
المؤقتة وقد علم مما رافعنا شرح الطحاوي أن حكم الاجارة والاعارة واحد \* (سئل) \*  
في كمال متعلق لحرفته أهل لها أمرة امرأة بعد اواة عيها الرودة وكلها فغصب الدور في عيها  
ولم يقطع فزعمت انه ذهب ضوهها أو أنه يضمن فهل في حيث كان الامر كذا ذكر لا ضمان عليه  
\* (الجواب) \* نعم الكمال اذا مضى الدور في عين رجل فذهب ضوهها لا يضمن كالتنان  
الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هو اهل لا يضمن  
فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن وفي جنابات مجموع التوازن  
لوقال رجل لكمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من ايجارات الخ لامة في  
الحجم صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرزبة من الامارات من نوع في الحجم والارتفاع  
صب الكمال الدور في عين ومذهب ضوهها لا يضمن كالتنان الا اذا غلط فان قال رجلان  
انه اهل ورجلان انه ليس باهل وهذا غلط لا يضمن وان ضوبه رجل وخلفا رجلان فالحظي  
صائب ويضمن اه \* (سئل) \* في مستأجر دابة جعته به ونفرت قهر عليه بالاعتد منه

مطلب في ثل موضع يضمن  
في الاعارة يضمن في الاجارة  
مطلب أمسكها بعدمضي  
المدة  
مطلب نام مستأجر الدابة  
ففسدت  
مطلب الكمال اذا مضى  
الدور في عين الرجل  
مطلب في مستأجر جعته به  
الدابة وضاعت لا يضمن

ولا تقصير ولم يقدر على ردها وضاعت فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم ولو كان يصلى في العراء فنزل عن الدابة فأمسكها فالتفت من يده فلا ضمان لانه لم يصيبها عمادة من ضمان المستجير وكل موضع يضمن في الاعادة يضمن في الاجارة كما مر آنفا \* (سئل) \* فيما اذا استأجر فريد من عمره وبهيمة ليجعلها من مدينته كذا الى قرية في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وارجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فجعلها وذهبها الى قرية أبعد من قرينته وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور اما لم يردّها حتى نطقها نور وجرحها وقت من الجراحة فهل يضمن قيمتها \* (الجواب) \* ذكر في التبريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أحرق أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعادية فان استأجرها من موضع الى المصرداها وجاها فعلى المستأجر أن يأتي بهاذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التبريد عمادية من أنواع الضمانات في رد المستأجرة وفيه في الفصولين الأول وفي جامع الفصولين أيضا راجعا الى اجناس الباطني قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل ما تجله مؤنة كرجي اليد فعلى المؤجر رده لا على المستأجر وما لا جمل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ممر لا يوجب على المستأجر رده بعد الدابة بل عليه رفع اليد فقط وحكي عن الرازي يوجب على المستأجر رده وهو أحق قولي الشافعي لئلا يهمل عقد قصده المنفعة بدل فلا يوجب على العاقد رده بعد دفع اليد الخ له ومقتضى هذا أن في المسئلة خلاه وأن المعتد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن هذه كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك بلا طلب وعلى هذا في رد كرهه عن التبريد من قوله وليس هذا كالعارة بخلاف ما رقب صفحة من شرح الطحاوي عن أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا الآن يجمل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يجمل على الاعارة المطلقة أما المقيدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بأن العارة لو مؤقته فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت فصلا أو دالة حتى أن من استعار قودما كسرا خطبا فأمسكها ضمن اه وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعدمضيها ضمن في قولهم إذا أمسكها بعد المضي بلا إذن فصار غاصبا بخلاف المستأجر بعد مضي المدة إذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر من قصيره غاصبا اه \* (سئل) \* في مستأجرة دابة ليجمل عليها مقدارا معلوما من الزرع فجعل أكثر منه وهي لا تطيق فغطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جرع قيمتها \* (الجواب) \* نعم كافي التنوير من باب ما يقبض لاجارته وما لا يتحوز \* (سئل) \* فيمن استأجر رأس جذر وقف من فائظه لوضع عليه حاذو عمادة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم بخصتها بحوادثها الشرعية وكتب به حجة أفق مذهب بخصتها والجل بضمونها فهل يعمل بضمونها

مطلب كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر رد الدابة بل على المؤجر قبضها من منزله الا اذا استأجرها من موضع كذا ذاهبا وارجاءا على المستأجر ردها الى ذلك الموضع

بحث مهم فيما ذامسك المستأجر الدابة بعد المدة ولم ردها

مطلب يضمن اذا عطبت بجهلها لا لا تطيق  
مطلب استأجر رأس جذر مؤقته طوله لشي شافعي  
مطلب استأجر علوه منزل ليني عليه

بعد بشرته شرعا (الجواب) \* نعم استأجره ولو منزل ليبي - عليه - لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فمن المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلول رجل والسفل رجل آخر فأجر صاحب العلول من رجل ليبي عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة أخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلوشيا قال أبو حنيفة ليس له ذلك اضرب بالسفل أولم يضرب فأذا ملك صاحب العلو أحداث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو والسفل لواحد فإنه يجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف وان كان العلو والسفل لواحد محيط برهاني في الخماس من الاجارة (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد عمر الخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تعجيلها في العقد وقبض الاجارة صحبة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستقدمه في بعضه مع عدم المنافع من حبة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع (الجواب) \* نعم (سئل) \* في رجل استأجر من زيد جلا ليجل له جاريته الصغيرة من مكة المكرمة الى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بتدبيره مشارا اليها فركها حتى وصلا الى دمشق ويريد زيدا ما لته بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك (الجواب) \* نعم قال في البصير ولو كان شيئا أو عوضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة الى أن قال وهذا كله اذا لم يشترطها فان اشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف والاجل (سئل) \* في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا تراعي معي ولك نصف ربح الثمرة فهل فيها هل تكون اجارة فاسدة وله أجر مثل عمله (الجواب) \* نعم ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى ازرعك بطني فهل فلم تزوجهما منه وفي وجوب الاجر خلاف والاشبه الوجوب وكذا اختلاف فيما لو عمل لا بشرط ولكن علم انه يعمل الامام في التزويج وعلى هذا القول لرجل اعمل معي حتى افعل في حقك كذا في جامع الفتاوى من الاجارة اقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة بل بالمال المعنى أو عدهم فيه في لزوم أجر المثل بالنسبة ما بلغ مطلقا لانه اذا تزوجه انما تزوجه بالمهر ف يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا لرقته منافع الاشياء وغيره والله لو قال اكركم داري بنيتي فهي اجارة فاسدة لا عارية أي فيجب اجارة المثل والا كانت عارية لا اجارة اذا لا اجارة لا بد له من بدل لانها بيع المنافع ولذا واستقرض دراهم وأسكن المقرض في داره لا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة معني كاذمناه فاذا ائتم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسائلنا ويمكن أن يجاب بأن قوله فلم يزوجه امنه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكمه ما لو تزوجه ونما قد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطالب الاجير في العادة منه اجرة ولا به تزوجه منه باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر اخرها هذا ما ظهر فتاؤه بامان الغرض (سئل) \* في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمر ومائة استعمالها زيدة في غيبة شريكه عمرو يريد عمر والآن مطالبته باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك (الجواب) \* نعم ليس له ذلك

مطلب يجب الاجر بتكن  
المستأجر من الانتفاع

مهمة كثيرة الوقوع اشترى  
ثمرات ثم قال لا تراعي معي  
ولك نصف الربح ففي اجارة  
فاسدة

مطلب اعمل معي في كرمي  
حتى ازرعك بطني

مطلب اعمل معي حتى اذبل  
في حقك كذا

مطلب استعمال اباريق قهوة  
في غيبة شريكه لا اجرة عليه  
ولو مائة للاستغلال



ولو كانت الأباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعدل للاستغلال اذا سكنه بتأويل ملك أو عقد اه فها هنا بتأويل ملك كما أوضحته في العمادية والفصولين \* (سئل) \* في رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداوته وجعل له أجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب أجرة مثله وما أنفق في ثمن الادوية فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم والمسئلة في انخريفة من الأجارة \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرها فلما أراد أن يبعها ويريد زيد قسح الأجارة بخيار الرقبة فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم كافي الكفر والتنوير من قسح الأجارة وعمارة التنوير نفس بخيار شرط أوروية اه وتوضيحه في الدرر \* (سئل) \* في راعي يقرأ أجيره مشترك بعت البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجني عنه وهما لا يقدران على الحفظ أم لا نفقت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا قضيا فضمن الراعي \* (الجواب) \* نعم وذكر في النخبة والراعي أن يبعث الاخنام على بدغلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله لان الرذن الحفظ وله أن يحفظ بيده من في عياله فكان له الرذيد من في عياله كالمودع فاذا هلك في حالة الرذ فان كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي خسفة وعندها ان هلك بامر يمين الغرض عنه يضمن كالورثة بنفسه وهلك في يده في حالة الرذ وان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على ككل حال كالورثة بنفسه وهلك في يده في حالة الرذ بشرط أن يكون الراذ كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا قضيا فضمن الراعي يضمن بالتضييع عندهم جميعا بشرط أن يكون في عياله ما لا يملك في عياله كان الرذيد به وسد اجني سواء وليس له الرذيد اجني فكذا زيد من ليس في عياله عمادية من ضمان الراعي ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمرو رجلا ليجاله من دمشق الى قرية كذا بأجرة معلومة وعين له الرقبة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ففي أثناء الطريق خرج عليه قطاعا عوا أخذوا الحمل منه فهل يضمن عمرو الحمل \* (الجواب) \* نعم قال في العمادية فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن وان لم يكن مخوفا ويسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اه ومثله في جامع الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد الى عمرو المكاري أمتعة ليجالها الى مكان معلوم بأجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو أن في الطريق لصوا فلم يلتفت وصار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحمال ان الناس لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حدث الحال ما ذكر يضمن \* (الجواب) \* نعم استأجر جارا بالذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لصوا فلم يلتفت الى ذلك وذهب وأخذ له اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدولهم وأمواهم فلا ضمان والا فهو ضمان لانه في الفصل الاول ليس يمتنع وفي الفصل الثاني مضاع عمادية من الفصل ٣٣ في انواع انضابات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد لعمرو القروي دواب ليرعاه في محل الرعي ويحفظها على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فرعاه له ثم تركها

مطلب للطبيب أجرة مثله وما أنفق في ثمن الادوية  
مطلب تقسح الأجارة بخيار شرط أوروية

مطلب للراعي أن يبعث مع غلامه أو ولده الكبير الذي في عياله أو أجيره

مطلب لا يضمن الاجير المشترك عنه

مطلب لو بيعت مع صغير لا يقدر على الحفظ أو اجني أو ولده الكبير الذي ليس في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكاري الرقبة فذهب بلا رقبة والطريق مخوف يضمن مطالب أخبر أن في الطريق لصوا فلم يلتفت وسد امر يضمن

ترعى وحدها من غير حافظ حتى ضاع منها اثنان بشرب طه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما  
 (الجواب) \* ثم قال في فصول العمدى وفي مختصر القدرى لاضمان على الاجير الخاص  
 فيما تلف في بدو ولا مالتف في علمه معناه اذ لم يكن متعمدا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن  
 اذ حصل الهلاك بفعله وفي التعبير البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منع والمتعدي  
 هو الذي يفعل بالوديعة مالا يرضى به المودع عناية اه من الاقروى \* (سئل)  
 فيما اذا استأجر زيد من اظروقف ارض بستان الوقت بعد ما سافاه الناطر على الاشجار  
 في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة ومسافة صحيحين ثم مات المستأجر في اثناء المدة قبل  
 ظهور الثمرة وعقد هائل تنفيع الاجارة وتبطل المسافة \* (الجواب) \* نعم \* (سئل)  
 فيما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض  
 اخرى ليس لها شرب من ذلك النهر وبدون اذن من بقية الشركاء في النهر فهل يترك الزرع  
 في الارض باجر المثل الى أن يدرك وليس له اخراج الشرب الى غيرها والشرب في الاجارة تتبع  
 للارض من كل وجه \* (الجواب) \* نعم يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدرك لان له  
 نهاية معلومة فامكن رجاءه الحائرين اذا انقضت مدة الاجارة كما صرح به في البحر والفتح  
 والاشياء وغيرها والشرب في اجارة يتبع الارض من كل وجه لان الانتفاع بالارض لا يتم  
 بدونه فلم يجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كافي البرازية من الثالث في كتاب الشرب  
 وفي شرح المتنقي للعلائي من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع  
 الارض والدار لا بد كالحقوق وبدخلان في الاجارة والزمن والوقف والقسمه كأي الفتح اه  
 وفي الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في النهر الخاص أن يسوق شربه  
 الى ارض له اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقدم العهد يستدل به انه حقه اه ومثله  
 في المتن \* (سئل) \* في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى  
 اجرة كل شهر فيه بحسابه لناظر الوقف آخره الناطر من عمر وزيادة معتبرة مدة سنة ابد اوها  
 غرة محرم سنة كذا بعد انتهاء ذي الحجة الذي كان زيد دفع اجرة به بالتعاطى للناظر وزعم زيد  
 انه الحق بقبول الزيادة المنبورة فهل لاهمة برعه \* (الجواب) \* نعم حيث لم يكن مستأجرا  
 تلك المدة المنبورة اقول صرح في الدار المختار في اوارباب الفسخ بجواز الاجارة بالتعاطى وفي  
 الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول وقامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث  
 لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الا أن مراد المدة الثانية التي ارهاها الناطر من عمره وعليه  
 فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر الاول أحق وقد توقف فيها مرعى  
 أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل  
 العرض عليه او هو على سبيل الاولوية فلا يقتضى ذلك ولم أر تصرح به في كلامهم فلهذا راجع  
 \* (سئل) \* فيما اذا استأجر زيد اياه عمرو ليجل عليها كذا من الحنطة الى مكان كذا فجعل  
 عليها أكثر من ذلك حديدا بدون اذن عمرو فعطبت الدابة ومات من ذلك وبريد عمرو

مطلب الاجير الخاص  
لا يضمن الا بالتعدي

مطلب مات المستأجر في  
اثناء المدة تنفسح الاجارة  
وتبطل المسافة

مطلب انقضت مدة الاجارة  
والزرع بقل يترك الزرع الى  
الادراك باجر المثل

مطلب الشرب في الارض  
يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه  
الى ارض له اخرى

مطلب قصع الاجارة  
بالتعاطى

مطلب هل الغرض على  
المستأجر الاول لازم

مطلب هل حديدا بدل  
الحنطة يضمن

أن يضمنه قيمتها فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم وإن استأجره الجبل عليها حطاة أو شعير أو وزن معلوم فجل عليها البناء أو جدي ابتل ذلك الوزن يضمن لأن الحد يد والابن يكون أدنى لظهور الهداية عما دعى في رد المستأجر (سئل) في رجل أحرق حصاناً أرض مستعارة بقرب حنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار إلى الحنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت الأحرار يذهب مثلها ابتل تلك النار إلى الحنطة فهل يضمن مثلها زيد حيث لم يقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً؟ (الجواب) نعم أحرق حصاناً أرض مستأجرة أو مستعارة فاحترق شيء من أرض غيره لم يضمن أن لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم لها لا تستقر في أرضه فيكون مباشر شرع التنوير للعالم في من شئ الأجرة (سئل) فيما إذا استأجر زيد من عمرو آلات لهو ولعب يبيعونها بالمناقل والطابع والدلك لاجل اللعب بمائة معلومة فهل لا تصح الأجرة؟ (الجواب) نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فإن كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الأجرة وقال في الملتقى بعد ذكره كسراً له للماهو ويصح بيع هذه الأشياء وقال الأيض ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لها أن هذه الأشياء أعدت للمصيبة فبطل تقومها كالتنوير والفتوى على قولهم الكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والأجرة اخوان لأن الأجرة يبيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الأجرة لعسب التيسر والغناء والتلوح والملاهي اه أي كالتنوير والطبل وإن كان الطبل لعباً لا هو كطبل الغزاة والعرس والقفلة يجوز كما في شرح الهداية للآلة في (سئل) في مستأجر يستأمن من التكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضع يده على البستان من غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذكور ويمنع من تسليم البستان زعماء له فيه قيمة وحرثا في بعضه ويكلف المؤجر شراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الحالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة؟ (الجواب) نعم أقول اطلق في لزوم للمستأجر اجارة المثل عن المدة الحالية عن العقد وفيه تفصيل فإن كان البستان وقفاً أو لغيره أو أعذه مالكه للاستغلال يلزم المستأجر اجرة عن المدة المذكورة والا فان نقضه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضاً والأفلاخ في الدر المختار في باب القمض وفي الحاشية استأجر داراً أو جاعاً أو أرضاً شهراً فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معداً للاستئجار نعم ولا لا بدق قلت فكذلك الوقت ومال البتم وكذا الوقت نقضه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر يسكنه بعده (سئل) فيما إذا أجر زيد حانوته المعلومه من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدره اعم كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلزم زيد ادبوا لا رباها ثابتة بالبيعة الشرعية ولا مال له غير الحانوت ويريد فسخ الاجارة لبيعها أو وفاة دينه الثابتة عليه فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدر المختار وقد فسخ بعذر لزوم دين سواء كان ثابتاً ببيعان من الناس أو بيان أي بيعة

مطلب احرق حصاناً أرض فاحترق حنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة اللهو

مطلب فيما إذا سكن المستأجر بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب للمؤجر بيع الحانوت إذا لزمه دين ولا مال له غيره

أوراقه والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة  
المججلة تستغرق قيمتها اشياء اه ومنه في المتقى وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من اشجار  
الضياح المستأجرة بثمرة فلامستأجر حرق الغنم ان كانت القصرة مقصورة ذخيرة من الفصل  
١٤ في فمخ الاجارة بالعدر المستأجر اذا اخذ منه الجباية الرابعة على الدور والحواليات يرجع  
على الآخر وكذا الاكار في الارض وعليه القنوى المستأجر اذا عمر في الدار المستأجرة عمارات  
باذن الاجر يرجع بما اتفق وان لم يشترط الرجوع مصرحاً وكذا القيم في التنوير والبالوعة  
لا يرجع بمجرده الاذن لا بشرط الرجوع لان العماراة لاصلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال  
فرضي بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة للمستأجر حتى لو طار له الاخران  
تنورا واحداً من الاجرة يرجع ولو قال ابن تنور لا يرجع قيم الوقف اذا اتفق في عمارة لوقف  
من ماله فان شهد انه اتفق ليرجع ثلث الرجوع والا فلا بخلاف الوصي اذا اشترى اقليم وقضى  
دين الميث او تفد وصية فانه لا يكون متعلقاً بشرط الرجوع اولا والوارث كذلك الوصي كذا  
في الفصول من السابع \* اجرة الاديب ولتخلف في مال العبي ان كان له مال ولا مولى ابيه  
واجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يغير الزوج على استئجار القابلة لانها  
كالطيب ولا يجب اجرا طيب عليه قنية سئل الملامة الحائقي فبين جعل له الواقف  
السكنى هل له أن يؤجر واذا أجرة هل تكون الاجرة له أم لا وقف فاجاب من له السكنى ليس له  
أن يسكن غيره الا بطريق العمارة دون الاجارة لان العمارة لا توجب حق المصلحة بل له منزلة  
ضيف اذ فيه بخلاف الاجارة فانها توجب حق المصلحة وهو لم يشترط هذا فالواقف وعلم منه  
انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا باجارتها وقد نصوا على أن الغاصب لو أجرة المذهب تكون  
الاجرة له لكن لا تغيب له فقال بعضهم تصدق به افعال بعضهم بردها لجهة الوقف وهذا غير  
ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجرة تكون الاجرة له كقد منا اه وقد افتى بذلك ايضا الشيخ  
اسماعيل الحائلي المفتي وفي اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى  
الآخر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجرة من غيره بغير اذن المالك كما جاز اه قال في الصبر الرائق  
من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة القنوى مضت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه  
في الدار فافتت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيه ما واما المتاع فيصليه في ناحية الى أن يضر  
صاحبه ولا يشترط التفتق على اذن القاضي اخذا بما في القنية اه ولو أن رجلا لا حدهما قبل  
والآخر بيعا اشتراكا على أن يؤجر اذ لك فارزق الله تعالى من الاجر يكون بينهما كفت الشركة  
فاسدة بحسب البرهان ويقسم الاجر بينهما على اجر مثل البغل والبعر كما يبيع الدين قسم  
الثلث على قيمة البعير ولو قبل اجارته باجر معلوم ولم يؤجر البغل والبعر وجلاء في البغل والبعر  
الذين أسنفا فقد الشركة اليها كان الاجر بينهما نصفين ولا يكون مضموفا على قدر اجر مثلهما  
بخلاف الاول قاضي خازن الشركة الفاسدة اذا أقر المستأجر ان اسمه عارية له لان في عقد  
الاجارة وصدة القنول في ذلك كان اعترافا منه بان العاقدة وكيل عن المتفرق ذلك وحسب علم

مطلب اذا قطع المؤجر شجرة  
مقصودة فلمستأجر حق  
الفتح

مطلب المستأجر أو الاكار  
اذا اخذ منه الجباية الرابعة  
يرجع

مطلب اذا عمر المستأجر  
بالاذن يرجع بلا شرط  
الرجوع بخلاف التنوير  
والبالوعة فلا بد فيه ما من  
شرط الرجوع ايضا

مطلب قيم الوقف اذا عمر من  
ماله فان شهد بمرجع

مطلب اجرة الاديب  
واختلفان في مال العبي واجرة  
القابلة على من دعاها

مطلب اذا أجرة الوقف من له  
السكنى او من لم تصح توليته  
هل الاجرة له أو لا الوقف

مطلب غاب المستأجر  
ولم يسلم المفتاح

مطلب تقبل اجارته واما  
بغل وبغير

مطلب اذا أقر المستأجر  
أن اسمه عارية

أنه وكيل فحقوق العقد من المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد وهذا هو  
 العقد الذي عليه المتن والشروح من أن حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل وان صرح  
 بعضهم بان الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجرة وصرحوا بان الوكيل لو باع وغاب ليس  
 للوكيل قبض الثمن كما في البصر من فتاوى الكازروني وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر  
 حماما وقفا من ناظر مدة ثم قبل مضي مده استأجر جهات الوقف جميعها فخص آخر ومن جملة  
 ذلك الحمام المذكور ثم ان مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف ان الحمام  
 جارية في ايجار من استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفي فهل التصادق والحق به معال  
 لا يجازيه ميت لا يجازي من استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الأقل  
 صحيح فثبت به الاجارة الثانية والحق به بجميع أيضا والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الاسلام  
 الحسبي الفول في ذلك على ما أفتى به سيدنا الشيخ واضع خطه اعلاه فنع الله تعالى بعلومه  
 حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدي بمحة  
 الاجارة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن سؤال مسطور في الكازروني من الاجارة  
 فراجعهم \* أجرداره وبنت نه في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت مجمع الفتاوى  
 استأجر النجاشي خلافا ولا كالمعلق من دخل حمامه أو بدلكه لم يميز لانه لا يقدردان شرع  
 في العمل المقدر عليه في الحال كمن استأجر حلاجا أو نساجا للبيع أو التسعير ولا قفل ولا غزل  
 له لا يجوز وكذا القزاز الذي يستخرج القز خاصة الناس اذا احتاجوا له واستأجر اجراء مدة  
 معلومة لم يقعد عد الطست ويستخرج القز والخياط هيأ ذكاته ليحل الخبائة للعامة  
 وانخفاض ويحومهم اذا استأجروا اجراء مدة معلومة لهذه الاعمال لم يميز لما رواه الاصل  
 ان الاستتباع على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وقامه في  
 الحساوي الزاوي استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزله الى الليل فركبها  
 في الرجوع فغطت لا يضمن استئصال العادة في الركوب فيكون هذا اذا دالة له وبه تأخذ  
 منقطع \* واذا اكترى دارا سنة بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار لما اكترى  
 ان فرغتم اليوم والافهي عليك كل يوم بدرهم يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدرا ما نقل  
 مناعه عنها باجرة مثله أو نحوه عن محمد منقطع الا اذا استأجر ابنه البالغ فعل الابن لا أجر له  
 وان استأجر الابن اياه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المسئتين لا فرق بين  
 أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا خانية \* استأجر امرأته للخدمة لا يجوز لأن تكون أمة الغير  
 ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل بزاوية من نوع المنفقات  
 \* أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنفس الاجارة لا تنقله  
 الى مصرف آخر فالتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يحدد عقد الاجارة مع الاول حاوي  
 الراهي من فصل فيما تنفس به الاجارة

\*(كتاب الاكراه)\*

مطلب الاجارة بالتصادق  
 صم

مطلب اجريتائهم اجراء الدار  
 لا ترخص  
 مطلب استأجر النجاشي  
 خلافا ولا كا

مطلب الاصل ان الاستتباع  
 على عمل في محل ليس عنده  
 لا يجوز

مطلب استأجر دابة لا تحمّل  
 فركبها في الرجوع لا يضمن  
 مطلب قال للاستأجر بعد  
 انقضاء المدة فرغ الدار اليوم  
 والافهي في كل يوم بدرهم  
 يلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ  
 لا أجر له بالعكس له الاجر  
 مطلب أجر ملكه ثم وقفه  
 تنفس الاجارة

(كتاب الاكراه)

\*(سئل)\* في رجل قهرى ضرب زوجته وهو في قهره ضربها متلفاً حتى تبرئه من مؤخر  
 صداقها المولود لها عليه فأبرأه لذلك ورضيت بسبب الضرب المذكور فهل اذا ثبت ذلك عليه  
 لا يصح الإبراء المزيور؟ (الجواب) نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تنص  
 الهبة ان قدراً الزوج على الضرب ذكره في الكفر في مسائل شتى (سئل) في ذي شوكة  
 أضر زيدا وضربه ضرباً شديداً لودعه ما يقتل على أنه قهر بأنه كعقل ابن أخيه عمرو قال قدره  
 كذا بدمته لدى الشوكة وعلم زيد بذلك لانه لم يقرب ذلك له يوقع به القتل وهو قادر على  
 الإتيان فاقرب زيد بذلك خوفاً من ذلك فويل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار (الجواب) نعم  
 لان المواضع التي تنص مع الاكراه تشرعون كاتقائه للعلا في شرح التنوير من الطلاق وهذه  
 ليست منها وقال في كتاب الاكراه فلوا كره بقتل أو ضرب شديد حتى باع أو اشترى أو أقر  
 أو أخرج فصح أو وضي اه وقد أفتى بعدم صحة الكفالة كرها لعلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي  
 كما هو مستطوف في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غايه ما هنا أفتى به في إنشاء الكفالة  
 وفي مسائلنا اقرباً بالكفالة (سئل) في رجل خوف زوجته بالضرب وهو قادر على  
 ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون زالهة المذكور غير صحيحة؟ (الجواب) نعم  
 خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تنص الهبة ان قدراً على الضرب تنوير من الاكراه  
 ومثله في الحسانية (سئل) فيما اذا فقد فئدة مائة وأتممت زيد لها ما كرهته وهتدته  
 بالحكم وبأخبارهم بهذا الآن يقلها يبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم يفعل ذلك أوقعت  
 به ما هتدته به بقدرتها عليه وأن الحكم من يأخذ بتجريد الكلام ويوصل الاذنه لا يوقتها  
 فدفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تسقط بذمتها اقراراً كذا يقول يكون  
 الاقرار المزيور غير صحيح ولزيد الرجوع على هند بما دفعه لها (الجواب) نعم ونقل هذه  
 المسئلة في الخبرين من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها (سئل) فيما اذا كان لزيد مبلغ من  
 الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وبينه شرعية فأمره حاكم سياسة  
 ذو شوكة بان يشرهم من المبلغ وأخذ مستنداته باقهر النظرة بعدما حذره بالجس والوضع  
 في التخيير الحديدي وغير ذلك مما يجيب غما بعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بذلك لانه لم  
 انه يفعل ذلك ان لم يشرهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الإبراء غير صحيح؟ (الجواب) نعم قال  
 في شرح التنوير لا يصح مع الاكراه ابرأوه مديونه أو ابرأوه كقوله بنفس أموال لان البراءة لا تنص  
 مع الملل وكذا لو كره الشفعين أن يسكت عن طلب الشفعة لا تنال شفعته اه (سئل) في  
 رجل أقر لا حرمه بعد أن كره على ذات من ذي شوكة اكراهه اعتباراً في لا يصح قراره  
 (الجواب) نعم قال في الخبر به لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اه اقرار المكره باطل  
 الا اذا أقر السارق مكرهاً فقد أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقه المظنونة أشباهه من  
 من الاقرار (سئل) فبين أقر رضه بالأكراه المتبرعاً ويريد أن يفسخ الاجارة  
 المذكور فهل له ذلك؟ (الجواب) نعم قال في الدرر الاقول وهو يملك الفسخ كبيعته وشرائه

مطلب اكراه زوجته بالضرب  
 حتى تبرئه من مهرها لم تنص  
 الهبة  
 مطلب اقرب بالكفالة مكرها  
 لا يصح

مطلب لا تنص الكفالة  
 بالاكراه  
 مطلب خوف زوجته  
 بالضرب حتى وهبت مهرها  
 لم تنص الهبة  
 مطلب اتهمته بسرقة  
 وخوفته بالحكم حتى  
 يقرها بكذابه وباطل

مطلب امره ذو شوكة حتى  
 ابرأ غرماءه بعدما هتده  
 بالجس والتخيير لا يصح  
 مطلب لا يصح مع الاكراه  
 الراء ولا السكوت عن  
 الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار مكرها  
 مطلب أقر رضه مكرهاه  
 افسخ

وإجارته وصلحه وأبرأه مديونه أو كفيته وهبته فإنه إذا أكره على واحد منها باحدنوحى الاكراه  
خير بالفعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا يعدم الرضى  
والرضى شرط صحة هذه العقود فتفسد بغيره وانما الخ اه \* (سئل) \* في امرأة وكلت بعلمها  
في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل وترى المرأة الآن أخذ الدار  
ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي السراجية  
أكره على التوكيل فكل لم يصح تنازعا فيه وفي فتاوى عطاء الله أفندي من الاكراه سؤال  
تركى مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشقة مسكة أرض لها بالاكراه المعتبر  
شرعا فأجاب بأنه إذا ثبت ما ذكر لها أخذ أرضها إذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو  
على وجهين إن كان عقد الابطال للمزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جازا للعقد ولا يبطل  
بالاكراه وإن كان عقد الابطال للمزل مثل البيع والشراء والإجارة وغيرها فإنه لا يجوز ويبطل  
وسواء كان الاكراه بشئ يخاف منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود  
والاكراه وإن كان بالجنس والضرب فإنه يفوت الرضى شرح الطحاوى للاستيعاب فيم قال  
عطاء الله أفندي مانعه والتوكيل من العقود التي يبطلها المزل ولا يصح وإذا لم يصح فيكون  
الزوج فضوله في فراغه فلها أن لا تحبزه وتأخذ أرضها أقول يستثنى التوكيل بالطلاق  
والعناق فتدفع روح في متن التنوير بحسبته مع الاكراه وقال في شرحه للمعاني وما في الاشياء  
من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه اه وكذا قال في منبج النجاة انه أى في الاشياء  
مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخداية والبزازية والمجني والبهر ويدين المكثر فيجمل ما في  
الاشياء على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة وليس  
هذه منها وعبارة الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق أو العناق فأوقع الوكيل  
وقع استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالمزل فكذلك مع الاكراه كالبيع  
وأما له وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادا فكذلك التوكيل  
ينعقد مع الاكراه والله شروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة كونها من الاسقاطات فإذا لم تبطل  
فقد قصر في التوكيل اه وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط  
الفاصل لم يمنع انعقاده وانما يجب فسادا لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل  
حيث لا يفسد بالشروط الفاسدة فينعقد بالفساد ويقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق  
والعناق وغيرها استحسانا وعلى هذا ما تقدم عن التنازعية وفتاوى عطاء الله أفندي  
مبنى على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق والعناق يصح مع الاكراه فكذلك التوكيل به  
بخلاف نحو البيع فإنه لا يصح مع الاكراه فلا يصح التوكيل به ولا يلزم أن يكون للوكيل منزلة  
على الاصل في باب الاكراه أما في الطلاق والعناق فلا يلزم ذلك وحديثنا لا يقتضى علة  
الاستحسان على إطلاقه فقلت مثل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة بالنكاح هل تصح  
مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صححتها لان النكاح نفسه يصح الاكراه كالطلاق والعناق

مطلب في اقرار السارق

مكرها

مطلب لا يصح التوكيل

مكرها

مطلب اذا أكره على عقد

من العقود فهو على وجهين

مهمة في التوكيل بالنكاح

مع الاكراه

فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشياء وقال  
ولم أره منقولاً له وخالفه الخير الرمي في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن سكوتهم عنه  
لظهور أنه لا استحسان فيه بل هو على القياس اه أي فلا يصح لكن انظر الرمي نفسه ذكر  
في حاشيته على البصر في باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالطلاق والعناق لتصریحهم  
بأن الثلاث نصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه عن الزليغي وغيره ثم قال ونظر الى دلالة  
الاستحسان بقدها في النكاح فيكون حكمها واحد تأمل اه ولا يخفى أن هذا هو الواجب  
والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة ووهب امرأته زيد  
دارها عند عمر وبطريق الاكراه المعتبر شرعاً من زوجها زيد المتزوجة هل إذا ثبت ما ذكر يكون  
الرهن غير صحيح وينفق الاكراه من الزوج ﴿الجواب﴾ نعم الزوج سلطان زوجته فيحقق  
منه الاكراه كما في البنازية والدر المختار وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح  
مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق من التهر ﴿سئل﴾ فيما إذا اشترى  
زيد من عمرو اشجار زيتون بالاكراه المعتبر شرعاً وتصرف زيد بقرته امة ويرد عمرو الآن فسفح  
السبع والغاء ويضمين زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً  
فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم قال في الكنز وشرحه للعيني وثبت به أي بالبيع ونحوه مكرها  
المالك للمشتري ونحوه عند القبض لا فساد أي لاجل الفساد لكونه فاسداً لان مقتضى العقد  
الفساد بثبوت الملك عند القبض المحج اه وقال الزليغي أي ثبت بالبيع أو الشراء مكرها  
المالك للمشتري لكونه فاسداً كسائر اليباعات المساعدة لان ركن البيع وهو الايجاب والقبول  
صدر من أهله مصافاً الى محله والفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الشرط تأثيره في فساد  
العقد المحج فصرح عبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكاً فاسداً عند القبض وبذلك  
صرح في كتب الاصول من بحث الموارض المكتسبة وإذا اعتبرناه بيعاً فاسداً يرجع الى زوائد  
المبيع بيعاً فاسداً كيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو له فسخة متولدة تضمن  
بالتعدي لا بد منه ولو هلك المبيع لا المدة فالبائع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير  
متولدة فله أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن  
ولو أهلكها ضمن عندهما لا عند أي خفيفة وبما نلها زوائد الغصب ولو هلك المبيع لا الزوائد  
فهو للمشتري بخلاف المتولدة كما يقتضيان في انصب فيضمن قيمة المبيع فقط له وقوله عنه  
في البصر في البيع الفاسد ولا شك أن ثمة الزيتون في مسألتنا منفصلة متولدة فتضمن بالتعدي  
لا بد منه فالبائع تضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم انما تركوا  
تفصيلها في الاكراه اعتماداً على ما ذكره في البيع الفاسد ﴿سئل﴾ فيما إذا باع زيد  
نوره من عمرو بالاكراه المعتبر شرعاً من بكر ومات النور عند عمرو ويرد زيد الآن أن يضمن عمراً  
المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم ولو أكره البائع على  
السبع لا للمشتري وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان

مطلب أكرها زوجها على  
رهن دارها لا يصح الرهن  
مطلب الزوج سلطان زوجته  
فيحقق منه الاكراه

مطلب أكره على بيع زيتونه  
فله تضمين المشتري قيمة الثمر  
مطلب البيع مكرها يقيد  
المالك عند القبض لانه بيع  
فاسد

مطلب في زوائد المبيع بيعاً  
فاسداً

مطلب إذا هلك المبيع كرها  
يضمن



مضمونه وأعليه بالقيمة ذكره الزياحي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر وغيرها **\*(سئل)\*** فيما إذا كان المكره غير قادر على ما هذبه هل يكون أكرهاه معتبرا أم لا **\*(الجواب)\*** شرط الأكره قدرة المكره على إيقاع ما هذبه بكافي للمتي وغيره **\*(سئل)\*** في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيدا أكره عرا وهذبه القتل وكان قادرا على إيقاع ذلك وحمله على إقراره من مال معلوم فأبرأه خوفه فكيف الحكم **\*(الجواب)\*** إذا كان الشهود المذكورون عدولا وكانهم جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى محببة من خصم شرعي على مثله قبل شهادتهم وبثبتها الأكره أذ يصد من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفتى المهنداري رحمه الله تعالى **\*(سئل)\*** في بكر بالغة منعها أبوها عدا رادة دخول زوجها إلا أن تبعه دارها التي كان باعها منها فما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضربها ففعلت حين لم يقبذها من ذلك فهل إذا ثبت ذلك لا يقضي بها ولا يثبتها **\*(الجواب)\*** نعم كما أفتى بذلك الحارثي رحمه الله تعالى **\*(سئل)\*** في رجل عليه دين لانيه طلب من الأب أن يرثه منه فامتنع الأب فصوب نحوه ندقة بحرية وهذبه بقتله بها لم يرثه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب من إيقاع ذلك أن لم يفعل فأبرأه عن دينه فولى إذا ثبت ذلك فالأبرأ غير صحيح والمأب مطالبة الابن بدينه **\*(الجواب)\*** نعم

**\*(كتاب الحجر والمأذون)\***

**\*(سئل)\*** في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشتري من آخر نصف فرس فهل مولاه مخيرين أن يبيعه أو يرضخه **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في عبد رقيق محجور يده دابة وهو قادر على ملك جماعة معلومين فهل يكون العبد وما يده لمواليه المذكورين **\*(الجواب)\*** نعم الحجر ومنع عن التصرف ولا يفعل بصغر ورق وجنون في المجازين والرق ليس بسبب الحجر في الحقيقة لأنه مكافئ محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن تصرف لأجل حقه شرح الكنز للعيني **\*(سئل)\*** في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزوجاته وأولاد صغار وكبار ولا وصي له وليس له ما يقضى دينه سوى عقارات معلومة فأقر وهو بهذه الحالة أن جميع ما يعرف به وينسب إليه فهو لانه فلان الصغر فهل يكون إقراره المزبور غير صحيح **\*(الجواب)\*** نعم حيث كان معتوما فقراره المزبور غير صحيح **\*(سئل)\*** الغنة اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه يشبه نارة كلام العقلاء وأخرى كلام الجنان في ذرر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم فخلط الكلام فاسد التدبير لا لأنه لا يصير ولا يشتم كما ينه الجنون وهكالمصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه ذكره الزياحي مضمون وتصرف المصبي والمعتوه أن كان ناعما كالاسلام والتهاب مع بلاذن ولأن منارا كالعقل والعقل لا لون أذن به وليهما وما ترذ دين نفع وضرك البيع والشراء فوقف على الاذن فان أذن بما ألوى فمما يشترى ويبيع كعبد مأذون والشرط أن يهمل البيع سائبا للآل وأشراء جالبا تنوير من المأذون زاد الزياحي وأن يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير من

مطلب شرط الأكره قدرة المكره على إيقاع ما هذبه

مطلب يصح الأكره من غير السلطان

مطلب منعها أبوها عن الرفاف وضربها حتى باعته أو وهبته لا يصح

مطلب أكره أباه على أن يرثه من دينه لم يصح

**كتاب الحجر والمأذون**

مطلب إذا اشترى عبدا شابا فلولاه مخيرين أن يبيعه أو يرضخه  
مطلب العبد وما يده ملك لمولاه

مطلب في تفسير المعتوه وهكالمصبي العاقل  
مطلب تصرف المصبي والمعتوه ثلاثة أقسام

الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جهة حالية أى والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العلماء  
 كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلاً غيب فاحش وأن الواحد فيها يسير فإن ذلك ظاهر فمن  
 لم يعرفه لا يكون عقلاً كهي دفع إليه رجلاً كعباً وأخذ به ثوبه فإنه إذا فوج به ولم يعرف أنه  
 مخبون لا يصح تصرفه أصلاً بخلاف ما إذا لم يعرف الغيب اليسير من الفاحش فيسا جهل قيمته  
 فإنه غير ظاهر قد يخفى على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان وبهذا التقرر اندفع  
 ما أورد من أن الفرق بين اليسير والفاحش يختص بمحذاق التبارك فبني أن لا يعتبر هذا الشرط  
 اه فاعتنم بيان هذا المقام فقد خفي على كثير من العلماء الاعلام كما أوغضناه في رد المحتار على  
 الدر المختار \* (سئل) في رجل يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق بقية الشهر فإذا أقر  
 أورهن أو فرغ عن تباركه في حالة فاقتة هل يكون ذلك صحيحاً منه \* (الجواب) نعم لأن  
 المجنون في حالة فاقتة كالعاقل كاصح به الزيلعي وغيره \* (سئل) في صغيرة قيمة بلغت  
 غير رشيدة سفينة مبدرة وبث ذلك عليها بالينة الشرعية لدى فاض شرعي فهل يجر عليها  
 ولا يسلم مالها اليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة \* (الجواب) حبث بلغت غير رشيدة  
 لا يسلم اليها مالها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء  
 التأديب فإذا بلغت ذلك السن ولم تنأقب انقطع عنها الرجاء غالباً ولا معنى للحجر بعده وعندنا  
 لا يدفع اليها المال ما لم يؤنس منها الرشد فحينئذ دفع اليها مالها لانتهار ان الحجر على الحر بالسفاهة  
 قال في التنوير وشروحه وعندنا ما يجر على الحر بالسفاهة والغفلة به أى يقولها حتى صابته ماله اه  
 فتخلص من ذلك انه إذا بلغت غير رشيدة عند أى حنفية لا يدفع اليها المال الى خمس  
 وعشرين سنة وعندنا ما لا يؤنس رشدها وإذا أجزع عليها بالسفاهة والغفلة فعندها لا يدفع  
 اليها المال حتى يؤنس رشدها في الاول المقتضى به قول الامام فإنه قدمه في المقتضى والمهداة  
 وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المقتضى به قولها كما في التنوير أقول والتخليص المفيد  
 في مسئلته من بلغ غير رشيد أه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة عند الامام  
 وهذا ليس بحجر لانه لا يرى الحجر على الحر بالسفاهة وانما هو منع للتأديب فتصغر قصرة ثم في هذه  
 المدة وبعد ذلك يسلم اليه ماله وان لم يصبر رشيداً لانه اذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب  
 وأما عندها فإنه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وان صار شيئاً ولا يجوز تصرفه فيه وهذه  
 ثمة الخلاف وقطع الرمة أضافها لودع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفسد يرضى  
 عندها لا عنده وظاهر المتن اعتماد قول الامام في تقييد المنع الى هذه المدة ولم يصح غيرهم  
 باعتماد قولهم لم يصرح غيرهم بترجيح قولنا بحجة الحجر على الحر بالسفاهة بسبب السفاهة  
 والغفلة والذين فقد صرح في الحاشية في كتاب المحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهسنة انى  
 اه المختار وهذا صحيح صريح يقدم على الصحيح الا ترى كما ذكر العلامة قاسم أى أن ما جرى  
 عليه أصحاب المتن من أنه لا يجر على الحر تصحيح التزاحم بمعنى أن أصحاب المتن التزموا ذكر  
 الصحيح وهم في الغالب عيشون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له

مطلب من يحصل له صرع  
 اذا تصرف في حال فاقتة  
 يصح  
 مطالب فيبلغ غير رشيد

قوله في الاول أى في عدم  
 دفع المال اليها حتى تبلغ  
 خمساً وعشرين وقوله وفي  
 الثاني أى حجة الحجر بسبب  
 السفاهة وعدم الرشد والحاصل  
 أن الخلاف بين الامام  
 وصاحبيه في مسائلتين  
 احدهما ان من بلغ غير رشيد  
 هل يمنع عنه ماله مدة معلومة  
 أم لا فعنده مدة خمس  
 وعشرون سنة وعندنا  
 لا مدة معينة بل لا بد من  
 استئناس الرشد وان صار  
 شيئاً والثانية أن هذا المنع  
 هل هو حجر حتى لا تصح  
 تصرفاته في أثناء المدة أم غير  
 حجر فذهب الامام الثاني  
 ومنهم ما الاول والمقتضى به  
 في المسئلة الاولى قول الامام  
 وفي الثانية قوله اه منه  
 فتخلص مفيد فيبلغ غير  
 رشيد  
 مطلب التصحيح الصريح  
 يقدم على الاتزام

التراما ولمر عن الحاشية من أن التوى على قولها تصحج صريح فيقدم على الالتزام ثم اعلم  
أنه ذكر في التارخانية أنه لا خلاف عند جماهير أن الحجر بسبب الدين يقتضى القضاء واختلفا  
في الحجر بالفساد والسفاهة فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد بن جعفر الدمشقي اه ومثله  
في الجوهرة حيث خالتم اختلافهما بينهما قال أبو يوسف لا حجر له إلا بحجر الحماكم ولا ينفك  
حتى يطلقه وقال محمد بن سادة في مثله بحجره وأصلحه فيه بطلقه والثمرة فيما بعه قبل حجر  
القاضي يجوز عند الأقل لا الثاني اه وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة  
ما حذرته في رد المختار على الدولختار فاختتمه \* (سئل) في تيمم بالغ وشيد فطلب ماله من  
أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت أنه بالغ وشيد يؤمر  
الوصي بتسليم ماله \* (الجواب) نعم أقول في حاشية البيري على الأشباه قال في خزانة  
الاكمل وإذا أدرك اليتيم لم يهل بدفع ماله إليه ولكن يأتى ويحجره بشئ بعدئذى فان وجدته  
مصلحا دفع إليه ماله وإن كان ماحضا فمستدأنى يئتمه ومن أن يأتى عليه خمس وعشرون سنة  
ثم يدفع إليه ماله صلح أولم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع إليه شيئا من أمواله ويأذن له  
بالتجارة لا اختبار عندنا فان كنس منه رشدا دفع إليه الباقي والرشدها الاستقامة والاعتداه  
في حفظ المال وأصلحه اه وفي المنع عن الحاشية تيمم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر  
وصيه حجر عليه القاضي أولم يحجر فسأل وصيه أن يدفع إليه ماله فدفعه له بوضائع المال في يده  
ضمن وصيه لأن دفع المال إليه مع عمله بانه مضيع تضيع فيضمن ولو دفع إليه وهو مصلح  
وأذن له في التجارة فضايع في يده لم يضمن اه فهذا كله يدل على أن علم الوصي بمصلحة  
ورشده يكفي في جواز دفع المال إليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وأنه لو علم عدم رشده  
لا يجوز ويضمن ثم لو ادعى الرشده ببلوغه وأدركه الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال إليه  
مالم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع إليه  
ماله وتضع تصرفاته أم لا إذ ثبت اثبات رشده والذي يظهر في الأول والألزم أن ككل من بالغ  
لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الأشباه للسيد محمد بن أبي السعود عن الولوالجية  
وكما يضمن المبلغ إليه وهو مفسد فكذلك يضمن بالدين له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اه وأما  
محول على ما إذا كان قبل البلوغ غير رشيد أم بدرا من تلقا له لم يتم ببلغ ولم يظهر رشده أم لو كان  
قبل البلوغ رشيدا غير سفيه فلا كلام لأنه يجوز له دفع المال إليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما  
لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فمقتضى تعليل الحاشية المارة أنها لا يضمن المبلغ له بعد البلوغ  
قبل ظهور حاله وقد صرح الأصوليون بأن السفه من العوارض ومقتضاه أن الأصل الرشده  
وفي المتن فإن دفع الوصي غير رشيد لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فمقدوا  
ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أولم يعلم حاله فإنه يسلم إليه ماله ثم رأيت  
في فتاوى العلامة شيخ الإسلام الشلبى سؤالين بلغ ولم يعلم حاله فهل الأصل بعده الرشده  
أو السفه وهل لو دفع إليه ماله ثم ظهر مفسدا بغير الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما العبي

مطالب إذا بلغ اليتيم لم يهل  
بدفع ماله إليه  
مطالب فيما ذابغ ولي يظهر  
حاله

فأخذى يرفع عنه الحجر شيئا أحدهما ذن الولى له بالتجارة والشاقي بلوغه اه الى أن قال فليطع  
ولم يعلم من حاله سفة ولا رشد كما هو في صورة السؤال إذا دفع الوصى اليه ماله فظهره مسدا  
لا يضمن الوصى كما يشير اليه لتليل خاضى خاا ولا نه قد زال عنه الحجر بالبلوغ كما تقدم في عبارة  
البدائع ولم يظهر منه سفة وقت الدفع ولانه بالسفة لا يصير محجورا عند آنى يوسف الا بحجر  
القاضي كما قدمه نالكن الواجب على الوصى أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار اه فقد  
تحرران اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند جرد الوصى له وعليه يعمل ما في تساوى العلامة  
الشاسي ايضا حيث مثل فمن بلغت وعليها وصى له لماء ل تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد  
البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة شرعية فان بلغت رشيدة سلم اليها ماله والافلاحي يؤنس  
منها الرشد اه وقوله عنه في الخيرية وآفة وشعين حمله على ما قلناه والانا قض كلامه الاول  
هنا وفي حاشية المنع الخبر الرابى ومناشى لم أرهم ذكره وهو انه لو امتنع الوصى من دفع ماله  
بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فهلك مع شدة الاتفاق الرابى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن  
من الدفع فلم يدفع لثمة في المنع وكانهم لم يذكروه لظهوره وأما اذا بلغ رشد انطلب ماله فثمة  
قبل أن يتكشف حاله ويظهر لم رشده وملاحية في نفسه بالاختبار فهلك لا يضمن المنع خافتم  
هذه القوائد العريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ المذاكرة سئل عن الحر الماقل البالغ  
اذا تصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فاذعى أبوه أو وصيه انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل قبل  
ذلك أم لا فأجاب مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغه قلا فجميع تصرفاته نافذة  
ويؤثره أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حكم  
أجره حكم الحاكم الاول والجميع تصرفاته نافذة على القول المقتى به أقول ايضا في هذا نأيد  
لسا قدمناه من أن الاصل الرشد واحترز بقوله على المقتى به عن قول محمد انه ثبت الحجر  
بمجرد السفة وفيه دلالة على أن المقتى به قول أبى يوسف من أنه يقتصر على القضاء تأمل لكن  
اشتراط التنفيذ مبنى على قول أبى حنيفة من أنه لا يحجر على الحر البالغ ورأى في تساوى  
التمتراشى صاحب التنوير رجوا باعن سؤال بما نصه مذهب أبى حنيفة انه اذا بلغ السفيه عاقلا  
فجميع تصرفاته نافذة وتؤثره أحكامها الا اذا جرح عليه حاكم ونفذ حكم الحاكم الاول  
قال الزاهدى في شرحه لان الحجر منه تنوى وليس بقضاء ولما لم يوجد المقتضى له والمقتضى  
عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا يضمن امضائه اه لكن قال في الحاشية  
من كتاب الحيطان الفتوى في الحجر على قول صاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه  
فاذا قضى به القاضي فذلك لا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام التمراشى  
رحمه الله تعالى ﴿سئل﴾ في مديون معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعى  
موجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجتزاء بمادون ذلك  
المسكن ويكلفه دأته الى بيعه وأداء دينه من غنمه فهل ليس له ذلك ﴿الجواب﴾ نعم  
واذا كان للمديون ثياب يابسها ويمكها أن يبرئ بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين

مطلب اذا ثبت رشده  
وطالب ماله فثمة الوصى ضمن

مطلب اذا بلغ فاذعى أبوه  
أو وصيه انه سفيه محجور  
لا يقبل

مطلب الفتوى في الحجر على  
قول صاحبين

مطلب اذا ثبت اعساره  
وليس له الا مسكن واحد  
بقدر كفايته لا يؤمر ببيع

بعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتري  
 بآدون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الفقراء ويشتري بالباقي مسكنا للبيت  
 فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللبدي الصيف  
 ولتطعم في الشتاء واذا باع القاضى عندهما مال المدين لضاء دينه أو أمر أمينه بالبيع  
 فان العهدة على المطلوب لا على القاضى وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كاتون من حدد  
 يباع ويقض من الطين كذا في الصبي شرح الهداية فتاوى الهندي وتعام فروع المسئلة في المتع  
 والخيرية من الجرح وهي شهيرة \* (مسئل) \* في المدين الحاضر اذا كان له عروض وعقار  
 وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما القاضى للدين \* (الجواب) \* نعم ولا يبيع  
 القاضى عرضه وعقاره أى المدين وهذا عند أى حنيفة خلافا لما أى لاني يوسف ومحمد  
 فان عندهما يبيع القاضى ذلك ويوفى الدين وبه أى بقية لهما بقى كافى الاختيار وغيره وقال  
 القاضى قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح  
 كما في صحيح الشيخ فاسم وفي تدوين الكثر عندهما يبيع القاضى يبيع المنقول لهما معدة للسلب  
 ولا ينفع بعينها فيكون بيعها أهون على المدين فان فضل شئ من الدين باع العروض لانها  
 قد تعد للقلب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم ينفذ باع العقار لان العقار  
 بعد الاقتناء فليقتضه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذا إحدى الروايتين عنهما  
 وقال بعضهم يبيع القاضى يبيع ما يخفى عليه التوى من عرضه ثم ما لا يخفى عليه التالف  
 منها ثم يبيع العقار لما حصل أن القاضى نصب ناظر افيغني له أن ينظر للمدين كما ينظر للدين  
 فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتعامه في المتع \* (مسئل) \*  
 فيما اذا كان لريق وذبة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعى عن سيد الرقيق لدى بذنة  
 شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعقب الرقيق فطلب الوديعة من زيد بدون وجه شرعى فهل  
 ليس له ذلك والدفع المذكور جائز \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* فيما اذا خلع زيد  
 المعترف بالبلوغ وبأن عمره أربع عشرة سنة وزوجته هند البكر البالغة من عتمته وعقد نكاحه  
 بعد الخلو الصحية بها على مؤخر صداقها المعلوم وهو ممن يحتل مثله فهل يكون الخلع صحيحا  
 ولا يقبل جهود البلوغ بعد قراره مع احتمال حاله \* (الجواب) \* نعم \* (مسئل) \* في بكر  
 عاقلة مراقة رشدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيأ من ماله من أخوها لمن  
 معلوم الدراهم لدى جا كم شرعى وقالت في مجلس الحكم انا بالغة وهي بحال محيض مثلها  
 والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان المبيع وقصر فاه نحو خمس سنين والآن قامت تقول انها  
 كانت غير بالغة حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا بلغت الى انكارها \* (الجواب) \* نعم  
 أقمرها بصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره فساد الصلح لكونه غير بالغ قال مع  
 قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لان اقل من ذلك نادر ثم حكى  
 القاضى جهود العرقندى أن مراقة أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال

مطلب لو كان له كاتون من  
 حدد يباع ويقض من الطين  
 مطالب اذا امتنع المدين عن  
 أداء الدين وله عروض  
 وعقار يبيعه القاضى

مطلب أقرانه بالغ وخلع  
 زوجته صحيح ولا يقبل جهوده  
 البلوغ بعد ذلك

مطلب المراهق اذا أقرانه  
 بالغ يقبل قوله

القاضي بماذا بلغت فسكت فقال لا بد من الديان فقال بالاحتلام فقال وماذا رأيت بعد  
ما استيقظت فقال للماء فقال أي ماء فإن الماء يختلف قال المني فقال وما المني فقال آب  
مردان كه فرزند ارقی بود قال علي من احتلت علي ابن اوعلي بنت اوعلي آتان فقال علي ابن  
واسطي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير بالقرار بالبلوغ من غير  
حقيقة وحدث منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وإنما يقبل قوله بغير هذا  
التفسير وكذا المجاربة اذا اقترنت بالحيض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل السباب  
السادس ومثله في حاوي الزاهدي من باب الحجر ولما ذنن أقول المشهور في كتب المذهب  
صحة لاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن المجاربة تسع سنين وقول شيخ  
الاسلام ان هذا الاستسار من باب الاحتياط جيد أنه لو فعله القاضي فهو الاول ولكن قل  
الجوى عن درر البصائر أنه يشترط لقبول قوله ان يدنا كيفية المرافعة حين السؤال عنها  
وكذا قال في الشريعة لا بد من وقته سرامه علم بالبلوغ وما ليس عليه ما بين اه وأقره في الدر  
المختار وانما امران المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي فتأمل ويشترط  
ان يكون ممن يحتلم منه بان لم يكن كذب الظاهر في المنع عن التسمية مبي أقرانه بالغ وقاسم وهي  
الميت قال ابن الفضل ان كان مراهما ويحتلم قبل قوله وتجوز قسمته وان كان مراهما ويسلم ان  
منه لا يحتلم لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه مكذب ظاهر اربعين وهذا ان بعد اثنتي عشرة  
سنة اذا كان بحال لا يحتلم مثله اذا أقرب بالبلوغ لا يقبل اه (سئل) في مملوك محجور  
أبق من سيده من مكة المشرفة واحط به رجلاً أتى به للشام وطلبه سيده منه فاستمع زاعماً  
ان المملوك استأجره من جلاله كره من مكة الى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له  
فهل لا يلزمه ذلك (الجواب) نعم (سئل) في جارية محجورة استقرضت مالا بدون  
اذن سيدها وأتلفته وباعها سيدها ويريد ارباب الدين الدعوى عليها يدنيهم ومطالبة لنتباه  
فهل يؤخذ به بعد العتق (الجواب) نعم استقرض العبد المحجور عليه مالا وأتلفه  
يؤخذ به بعد العتق والصبي لا يؤخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكنه لم يظهر في حق  
سيده فيؤخذ به بعد العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام بزيادة من المأذون  
(سئل) في عبد محجور تزوج امرأة وأقر يد من لرجل ل ذلك بدون اذن من مولاه  
ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته وبه مال لسيده وتريد زوجته أخذه وبه لها من  
المال المزبور وللرجل يريد أخذ المال المقر له من المال المزبور بدون اذن السيده ولا وجه  
شرعي فهل ليس لها ذلك (الجواب) نعم نعم ما نكح لربي فيا في التزوج نكح  
فق وامة وكاتب وهد براءم وولد على اجازة المولى فان أجاز فخذون رقبته ل اه وأما الاقرار  
فلما فيه أيضاً من المحرم مع طلاق عبداً وقاره في حق نفسه فقط لا سيده ولو أقرب بال آخر  
الى عتقه اه (سئل) في رجل ادعى على آخر ان رقبته الحاضر بالمحاسن قوس جلي  
بنددية فيمسا رصاص ومات وان قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكر بشهود مكرهة ثم شهد

مطلب يشترط أن يكون ممن  
يحتلم مثله

مطلب استأجر العبد جلا  
لا يلزم سيده

مطلب استقرض العبد المحجور  
مالاً وأتلفه يؤخذ به بعد  
العتق والصبي لا يؤخذ به  
أصلاً

مطلب في عبد قبل جلا  
لا تحر  
مطلب تشترط الدعوى على  
العبد بحضور سيده

اهـ لـ الخبر بان قيمته وقشد سبعون قرشا فكيف الحكم في ذلك \* (الجواب) \* تشتترط  
الدعوى على العبد بحضور سيده لاعلى السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبد  
لا تسمع الدعوى والشهادة عليه لا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلف قال في الآخر  
الاشياء من القول في ثمن المثل المتلف بلا غصب فتعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اهـ  
فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به في الحال قال في السراج الوماج من كتاب المحرر واستهلك  
العبد ما لا فانه يؤاخذ به في الحال محجورا أو ما دونها اهـ وفي التارخانية من الكمال الفذ كر  
المحبوب في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا استهلك المحجور مال غيره عينا يؤاخذ به  
في الحال فان كان له كسب يوفي ذلك من كسبه وإن لم يكن يتباع رقبته بدنيا الاستهلاك  
الآن قضيه المولى اهـ وفي القنية من باب أمر القير بالجناية برز بكر خواهر زاده عبد محجور  
جنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبه العبد سباع فيها على من اشترا بغيره  
الجناية على النفس اهـ وفي التارخانية من التاسع من الجنايات فرق بين الجناية على  
الآدمي وبين الجناية على المال ففي الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين  
الدفع والبيع اهـ وفي المحامى القديسي في باب جناية العبد وان قتل العبد رجلا خطأ  
واستهلك مال الآخر وحضر جميعا فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الاخر فيبيعه في دين  
الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو لا يباعه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر  
ولي الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء اهـ وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشك  
عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال اساقال العلائي في شرح التنوير من المحرر ان الاصل فيه ذلك  
إلكن آخر لعقته قيام المانع فتأمل اهـ أقول يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه  
المؤلف أقول الباب عن شرح الكثران الرق ليس بسبب المحبر في الحقيقة الخ وانما آخر  
النفاذ الى عتقه بقيام المانع وهو حق المولى ومردا للعلائي بذلك التوفيق بين كلامهم وعليه  
فامر عن السراج من أنه يؤاخذ به في الحال محمول على أن الاصل فيه ذلك وأن المؤاخذه  
في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خير بان هذا التوفيق في غاية البعد  
على أنه لا يتأتى في عبارة التارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا عبارة القنية والمحامى القديسي  
لان الدفع من كسبه أو يبيع رقبته لا يكون بعد العتق وإنما فان المحرر انما يؤثر في الاقوال دون  
الافعال في المتون المحرر ومنع فساد تصرف قولي فهو دليل على أن التصرف الفعلي ينفذ  
في الحال وذلك كالاستهلاك فلا يتأخر الى العتق كما مر عن السراج وغيره ومثله في المنع عن  
شرح ابن ملك وعزاه لطبر الرولى الى النهاية والمجوهره والغازية والخلاصة والولوالجيه ثم قال  
والحاصل أن العقل مستغنى في هذه المسئلة بالضمان في الحال فيباع او يفديه المولى اهـ  
ولا حسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا الساجاني وغيره من جل  
مضى البدائع على ما ذكره اطهر استهلاكه باقراره لى الغاية اذا كان الغصب ظاهرا بوضن  
في الحان فيباع فيه ولو طهر باقراره لا يجب الا بالعق كذا قال الفقيه اهـ ويؤيده ما تقدمه

مطلب ما استهلكه العبد  
يؤاخذ به في الحل

مطلب فرق بين جناية العبد  
على الآدمي وجنانيته على  
المال

مطلب مهم فيما اذا استهلك  
العبد مالا

المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحبري من قوله إذا استهلك المحبور مال غيره عيانا  
يؤاخذ به في الحال بقوله عيانا أي بمعاينة الشهود احترازا عما إذا أقربه المحبور ما غنم هذا  
الصرير (سئل) في رجل دباغ متقن لحرفته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود  
التي يدبغها ممن يرغب في شرائها بمن المثل ويريد بقاء أهل الحرفة المحرفة عليه بذلك ومنعه من  
تعاطيا فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم لأن سبب الحجر الخرو والجنون والرق وعند  
الامام لا يحجر الا على ثلاث مفت ما جن وطيب جاهل ومكاف قلس (سئل) في الصبي  
العاقل اذا باع من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على اجازته  
(الجواب) نعم اذا بلغ فأجازته وذواله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن لصبي العاقل  
بشبهه البالغ من حيث أنه قل ميز ويشبهه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه  
الخطاب وفي عقله قصور ولهذا ثبت للغير عليه ولاية فألحق بالبالغ في النفع المحض وبالأطفال  
في الضرر المحض وفي الدارين بما بالطفل عند عدم الأذن وبالبالغ عند الأذن لرجحان جهة  
النفع على الضرر بدلالة الأذن لكن قبل الأذن يكون منه قداما وقوعا على اجازة الولي لأن فيه  
منفعة لصيرورته مهتدا إلى وجوه التيارات حتى لو بلغ فأجازته تغذ عندنا خلافا لغيره لأنه يتوقف  
على اجازة وليه فصار وليا نفسه منع من الماذون ومثله في الدرر والاصل عندنا أن العقد  
يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيزا للعقد وان لم يكن له مجيزا للعقد لا يتوقف وبطل  
الح فصول العادة من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على  
ما اذا كان له ولي ولم يجزه ولا يمل كما هو المفهوم من العادة وغيرها أقول الذي يظهر لي أنه  
لا يبطل وإن لم يكن للصبي المدكور ولي لأن المراد من قولهم اذا كان له مجيزا للعقد مدعى من  
يقدر على قضاءه المتقدم ولي أو فاض فلو عقد الصبي عقدا ولا ولي له يتوقف لأن له مجيزا وهو  
القاضي اذا كان الصبي تحت ولاية فاض وكان العقد قابلا للاجازة والا فهو باطل كذا كنت  
افهم هذا المحل ثم راجعت فتشقت في ذلك طبق ما كتبت افهمه قال الامام الاسترغيني في كتابه  
أحكام الصغار في مسائل النكاح مناصه وفي فوائد صاحب المحطرحه الله تعالى صبية  
زوجت نفسها من كفو وهي تعقل النكاح ولا ولي لها فالعقد يتوقف على اجازة القاضي  
فان كانت في موضع لم يكن فيه فاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية فاض تلك البلدة تنعقد  
ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية القاضي فانه لا ينعقد  
وقال بعض المتأخرين بنعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا صريح في أنه ليس  
المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذات العقد قابلا للاجازة  
احترازا عما لو طلق الصبي امرأته ويحوز ذلك فانه لا يتوقف بل يبطل وإن كان له ولي خاص لانه  
لا يجزئه أي لا يقبل الاجازة لانه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك الاتصم اجازته ويدل عليه  
أيضا تمام عبارة العادة في بيان الاصل المدكور وكذا في جامع الفصولين أيضا  
في الرابع والعشرين فقال يساه أن الصبي المحبور لو تصرف قصر فاجوز عليه لو فعله وليه

مطلب دباغ متقن لحرفته  
ليس لادل حرفته الحجر عليه

تحرير مام الاصل عندنا  
ان العقد يتوقف اذا كان له  
مجيزا للعقد لا يقدوالا فلا



في مفره كبسيع وشراء وترزق وترزج وبيع امته وكتابه قنه ونحوه فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف  
على اجازه وليه مادام صيا ولويبلغ قبل اجازه وليه فاجازه بنفسه جاز ولم يجز بنفسه البلوغ  
بلا اجازه ولويطلق الصبي امرأته أو رخصها أو حررقه مجاناً أو يرضع أو يهب ماله أو يصدق به  
أو تزوج قنه امرأة أو اع ماله بحابة فاحشة أو بشرى شيئاً أكثر من قيمته فاحشاً أو يهد عقداً  
سما لوفعله وليه في مبياه لم يجز عليه فهذه كلها باطله وإن أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجز لانه  
لا يجز لها وقت المقدف يتوقف على اجازه الا اذا كان لفظ اجازه بعد البلوغ ما يصلح  
لاستداء العقد فيصح استدعاء لاجازه كقوله لوقت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لانه يصلح  
تلاية داء اه وكب الخير الرولى في حاشيته على قوله لوفعله وليه في مفره ما نصه يدخل  
في الرولى القاضى فافهم اه فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدير  
حيث ذكر الاصل المذكور وبنيانه الذى تقناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجزى بمن يقدر  
على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً ولا بالولى اذ لا يتوقف في هذه الصور وإن قبل فصولى آخر  
أوولى لعدم قدرة الرولى على امضاءها اه فقه وله بمن يقدر على امضاء العقد فاديه ان المراد من له  
ولاية امضاءه من ولى خاص أو فاض لا مطلق قابل سواء كان فضولياً أو ولياً ولا بمجرد وجود  
الرولى سواء كان العقد قابلاً للاجارة كالبيع بمن المثل أو غير قابل كالطلاق وانطلق هذا  
وقدر أيت حين كنانتي هذا المحل يخط شيع مشايخنا من علا على التركى على جامع الفصولين  
عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشياء والنظائر حاصلها انه هل المراد بذلك الاصل  
ان يكون العقد قابلاً للاجارة شرعاً حتى لو زوجت الصغيرة نفسها ولا ولى لها من كفوفه بمن المثل  
يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المواد وجود ولى تلك اجازه وقت العقد وقع كلامه بين  
بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثانى ثم  
استشهد بذلك من القردة بن ثم نقل عبارة عن الحنفية وقال انها تفيد أن المراد ما هو أعم منها  
ولم يحرر المقام وقد علمت تحريره دون الملك العلام واه ليس المراد الاول لان كون العقد قابلاً  
للاجازه لا يتبعه من شرط آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولى خاص أو عام  
كالقاضى حتى لو لم يكن في ولاية فاض كما وزوج الصغيرة نفسها في دار الحرب مثلاً بمن المثل  
لم يوقف على اجازته لان هذا العقد وان كان قابلاً للاجارة لكنه لا يجز له وقت صدوره وليس  
المراد الثانى أيضاً ان كان مراده الرولى الخاص كما يتبادر من عبارة زواهر الجواهر هل المراد بالولى  
ما يشمل الناضى بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجارة كما علمت وليس المراد أيضاً ما هو أعم  
من الاحتمالين وليس في كلام الحنفية ما يفيد دل فيه ما يدل على ما قررناه وعبارة الحنفية  
هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز بعد بلوغه  
النكاح الذى باشره في الصغير فان كانت المرأة تزوجت بالمرء قبل اجازه الصبي جاز الثانى  
لانها تلك الفسخ قبل اجازه الصغير وإن كان لنكاح الثانى بعد احارة الصغير ينظر انه كان  
النكاح في الصغير بمن المثل أو بما يتغابن الناس في مثله يجوز النكاح لانه كان موقوفاً فينفذ

قوله ما يصلح أى لفظاً يصلح  
الملك المذكور موصوفه لا يافية  
هـ

باجازة اه بي بعد البلوغ وان كان جهر كناية بين الناس فيه ولاه صغيراً أوجده فكذلك  
لأنها يمكن النكاح عليه بهركه يتوقف عقد الصغير على اجازتها فينفذ بالاجازة بعد  
البلوغ وان لم يكن للصغير أب أوجدها بالنكاح الثاني من المرأة لان عقد الصغير على هذا  
الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اه وقوله لم يتوقف أي لو كان تحت ولاية فاضل لانه  
لا يمكن تزويج الصغير بعين فاحش الا بال وللمنفذ فلا يلزمه القاضي فيكون لا يجوز له  
فلا يتوقف فيموز النكاح الثاني من المرأة وقوله في زواجر الجواهر عن نعم القدر ما نصه فعلى  
هذا قوله ولا يحزله أي ما ليس له من يقدري على الاجازة بهل كما اذا كان تحت أي تحت رجل  
حره وزوجه الفضولي أمه أو أخت امرأته أو ممتدة أو مجنونة أو صغيرة فتيمة في دار  
الحرب اذ لم يكن سلطان ولا فاض لا يتوقف لعدم الحيز الذي يقدري على الامضاء حاله لا يقد  
لان دار الحرب ليس بها مسلم ولا يتحكم ليعين تزويجه الشبهة فكان كالسكن الذي في دار  
الاسلام ليس له ما تم ولا سلطان فانه أيضاً سطر تزويج الصغار فيه الا في لا عاصب لمن  
فوقع ما خلا حتى لو زل المانع بموت امرأته السابقة وانقضاء عقد الممتدة فأجاز لا ينفذ  
أما اذا كان فتيمة أن يتوقف لوجود من يقدري على الامضاء اه وقوله أما اذا كان أي وجد  
سلطان أو فاض عريج أيضاً فتيمة قلناه من أن مراده بالمميز من له ولاية امضاء ذلك العقد  
مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتنم هذا التعبير القديم النظير فأنك لا تكراد تجده  
في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

\*(كتاب الغصب)\*

\*(سئل)\* في رجل غصب فرساً وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز المالك البيع  
ويريد الرجوع على الغاصب بقدر ثمنها الذي كان اشتراها به زاعماً أن له ذلك ويريد الغاصب  
دفع قيمته له يوم غصبه اهل الغاصب ذلك والقول له في ذلك \*(الجواب)\* نعم وفي التنوير  
وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجساعاً اه وفي شرحه للملائي عن البحر والقول للغاصب  
بقيمة وفي القول لمن عن جامع الفضولين ولو ادعى انه غصب أمه ولم يذكر قيمته اتسع دعواه  
ويؤثر مبدأ الامة ولو لها حكمة فالقول في قدر القيمة للغاصب اه \*(سئل)\* في رجل غصب  
قمحاً زيد وباعه من آخر وسلمه وتعهده به المشتري ويريد زيد تضمينه مثل قمحه حيث لم يقطع  
المثل بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم ولو باعه الغاصب وسلمه فمالك  
بالخيار ان شاء ضمن الغاصب وبما يرضيه والتمن له وان ضمن المشتري رجع على الغاصب بالتمن  
وبطل البيع ولا يرجع بمماضن عليه وان باع ولم يسهل لا يضمن بزيادة اوائل كتاب الغصب  
ومثله في فتاوى الامة التمر تاشي المقصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغصب الغاصب  
الا اذا كان في الوقف المقصوب بأن غصبه وقيمه اكثرت وكان الثاني امل من الاول  
فان الضمان على الثاني أقول قوله المقصوب نعم لا الوقف وقوله أن غصبه أي الغاصب الثاني  
والحاصل ان قيمته اكثرت ما كانت وقت ما غصبه الغاصب الاول \*(سئل)\* في فارس

قوله في دار الحرب قيد لقوله  
أو مجنونة أو صغيرة فتيمة اه  
منه

مطلب غصب فرساً وباعها  
ومات عند المشتري ضمن

مطلب القول للغاصب  
في القيمة

مطلب باعه للغاصب وسلمه  
للمشتري فالملك يضمن  
أيهما شاء

مطلب ولدت الفرس من  
الغاصب ونقصت قيمتها  
ورأى الولد يضمن نقصانها  
فقط

مشاركة بطريق الملك بين زيد وعمرو فنصفين وهي عند زيد ما ركبها البكر فركبها البكر الى مكان بعيد كل ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حاملا فولدت مهرأ عند بكر قبل انتهاء مدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك ومات المهر ويريد عمرو ونصف زيد نقصان قيمة العرس والمهر فهل ضمن زيد نقصان قيمة العرس لا المهر (الجواب) نعم ضمن زيد نقصان قيمة العرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولد حيث لم يتعد عليه ولم يتبعه بعد طلبه والمسئلة في الحرية من النصب وفي الاقروى عن العانة وان نقص النصب في بد الناصب ولم يغير نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في بدنه مثل ان كانت حارية فاعورت أو فاهدة الثديين فانكسر ثديها أو في غير بدنه مثل ان كان عبدًا محترقا فانسى الحرفة لانه دخل في ضمانه بجميع أجزائه بالنصب وقد فات منه جزء وأما إذا كان قد انغير نقصانه مثل ان ولدت العسوبة عند الناصب فمرة ما وفي قيمة الولد سواء نقصان الولد فلا يضمن الناصب شيئا عندنا خلا للزفر وفي البرازية وان نقص النصب عند الناصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيجوز تخيير الملك بين تضمين الناصب يرجع الناصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على أحد اه وفيما عرج الحمار المصوب في بد الناصب ان كان بشئ مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يشئ أصلا ضمن القيمة كالتقطع اه وفيما ضرب بقرة الغير فسقط وخيف تلفها فباعها من قصاب فذهبها فاعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب حمار غيره فعليه وضمن ثم زال العيب فله ان يرجع بما ضمن حارو الزاهد من فصل فيما يبرأ الناصب عن الضمان (سئل) في جمال له جمال معلومة معدة للاستغلال فغصبها رجل منه واستعملها مدة بدون عرق اجارة ولا استجاب رويدها الجمال مطالبة باجرة مثلها عن مدة استعمالها فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وغيره من النصب (سئل) فبا اذا كان زيد الغائب دار جارية في ملكه يد هذا الحاضرة فأذنت لهما كنها عمرو بتعير حيطان بيوت فيها مع سقطين فيها وبالصرف على ذلك من ماله ليحسبه من اجرتها ففعل عمرو ذلك وصدر ذلك بدون وكالة عن الغائب ولا اذن ولا اجارة منه ثم حضر ورده ذلك ولم يجزه ولم يرض بدفع شيء له عرو في نظير مصرفه ويريد عمرو قلع عمارته بحيث لا يضر القلع فهل له ذلك (الجواب) نعم ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد وللمالك ان يضمن له قيمة بناء أو شجر أضرقله اقصت الارض به تنوير من النصب وشله في المتي والدور والكنز وغيرها وفي مسائل البناء لم يكن على الأرض بل على السقف والحيطان والحكم فيها كذلك بدليل ما نقل في العادة من أحكام العارة في ملك القربلى أو رجلان بنى على السقف الاعلى في دار امرأته بامرها ثم أراد أن يرفع ذلك قال البناء للمرأة وليس له أن يرفعه فان كان بنى بغير أمرها فله أن يرفعه ان كان لا يوجب رفعه ضررا في غير ما بنى قال والاصل أن من بنى في دار غيره بناء أو نفق في ذلك أمر صاحبه بكان البناء لصاحب الدار وللبناني أن يرجع على صاحب الدار بما اتفق اه وقد افنى العلامة الخطير الرولى كافي تناوبه من النصب برفع البناء حيث أمكن بلا ضرر فحين بنى

مطلب نص المصوب يد  
الغاصب ولم يغير نقصانه  
بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما إذا عرج الحمار  
المصوب في بد الناصب  
مطلب اذا زال العيب يرجع  
الغاصب بما ضمن

مطلب غصب جالاه مدة  
لاستغلال يلزمه اجارة مثلها

مطلب بنى أو غرس في أرض  
غيره بلا اذنه أمر بالقلع والرد

مطلب بنى في دار امرأته  
بأمرها لبنائها

مطلب غصب حرمة  
وزرعها فالزرع له

مطلب هدم بيت نفسه  
فانهدم بناء جاره لا يضمن  
مطلب وجد في زرع دابة  
فان ساقها بعد ما أخرجها  
ضمن والا فلا

مطلب احرق حانوت فهدم  
رجل داره لا يضمن صاحب  
الحانوت

مطلب فمين هدم حائط  
غيره ضمن قيمته

مطلب الحائط لبس من  
ذوات الامنال

مطلب اذا هدم حائط الوقف  
أجبر على بنائه

مطلب تعلق رجل برجل  
ونحاه فسقط من المعلق  
به شيء ضمنه

في ساحة غيره بغير أمره فراجعه \* (سئل) \* في امرأة دعت لزيد غرارة خنطة من مال زوجها عروفي غنيمته بدون إذن منه ولا وجه شرعي وزرع زيد الخنطة واستحصلت فهل تكون الخنطة ملكا لزيد ويضمن مثلها لعمرو \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار وإذا تغير المصنوع بفعل الغاصب حتى زال اسمه وأكثر منافعه ملكه وضمنه وذلك كذبح الشاة وطبخها أو شيبها أو قطيعها وطمحن الخنطة وزرعها وخبر الدقيق وجعل الصفرانية والحديد سيفا والبناء على ساحة وعصر الزيتون والعنب وغزل القطن ونسج القزل الخ ومثله في المتون والشروع والقناوى وتعام تغاربع المسئلة في العمادة \* (سئل) \* في رجل هدم بيت نفسه فانهدم من ذلك بناء جاره فهل لا ضمان عليه \* (الجواب) \* نعم في البرازية من الغصب هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اه \* (سئل) \* في رجل لزيد دخل زرع عمرو فأخرجته عمرو عن الزرع وساقه وضربه بأجر كتيبة فعذا فبات من ذلك ويريد زيد أن يضمن عمرا قيمته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم ومن وجد في زرعه أو كرمه دابة وقد أقسدت زرعته فغصبها فهلكت ضمن ولو أخرجها المختار به إذا أخرجها وساقها يضمن وإن أخرجها ولم يسقطها لم يضمن وكذا لو أخرج دابة الغير عن زرع الغير عدا منه من جنابة الدواب والجنابة عليها وقد أفتى مثله العلامة الرملي في باب الغصب عازيا المسئلة للفحاسة والبرازية \* (سئل) \* في حانوت استأجرها زيد ووضع فيها شيئا وجعلها ليدومها فزعمه فاحرق السبيح ليلابلا تعذمه ولا من غيره وفي لزق الحانوت دار لعمرو فغافى عمرو من وصول السار إلى داره فهدم حائط نفسه ثم قام الآن يريد أن يضمن زيد القيمة الحائط الذي هدمه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث هدمه بنفسه ليس له ذلك ولو كانت الدار ليست له فهدمها بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق عن داره فهو ضمان من الذي يفعل بأمر السلطان عز نصره كما صرح بذلك في خزنة الفتاوى في كتاب الضمان \* (سئل) \* في حائط قديم فيه باب من جربار في ملك زيد فهدم عمرو وهدمه بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ويريد زيد أن يأخذ النقص ويضمن عمرا قيمته فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم من هدم بيتا ضمن قيمته بمثل القيمة العرصة لانها قائمة والغصب لا يجري في العقار جامع الفصولين وفي حاشية الاشياء للهيوى من الغصب قوله من هدم حائط غيره الخ أقول في شرح النقاية للعلامة فاسم وإذا هدم الرجل حائط جاره فلجأه بالخيار إن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه مال للممن وجهه فان شاء مال إلى جهة القيام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى الجهة الملاك وضمنه قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمين النقصان أن تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما اه أقول وهذا في غير الوقف كما في حاشية البيري أى فلو هدم حائط الوقف مسببا أو غيره أجبر على بنائه وسئل قارئ الهداية فمين استأجر دارا وقفها فهدمها وجعلها طاحونا أو فرفنا فأجاب بأنه ينظر القاضي إن كان ما غيرها إليه أنفع وأكثر ربحا أخذ منه الاجرة

وأبقى ما عر له الوقف وهو متبرع ولا ألزم بهدمه وإعادةه الى الصفة الاولى بعد تقصيره ما يلحق  
بحاله اه وتعامه في رد المختار (سئل) \* فيمن تعاق برجل وضاعه فسد ما من المتعلق به  
شيء مضاع هل يضمن المتعلق (الجواب) \* نعم يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العبادية  
من اتواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله في الفصولين أقول ويصنف أن يكون القول  
للمتعلق في قدمه سقط نظيره من أول الباب وكذا لو أنكر السقوط أصلا لم يبرهن الآخر  
وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المثل وهي في أحسن الناطق الغصب عبارة عن إيقاع الفعل  
فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق الضمان به أما من غير فعل في المثل لا يصبر غاصبا  
حتى لو منع رجلا من دخول داره أو لم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا وكذا لو منع المالك  
عن المواشي حتى ساحت لا يضمن ولو منعها عنه يضمن وفي السيرة الكبرى إذا حبس رجلا حتى  
ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وفي مبسوط الاستيعاب إذا حال بين  
رجل وأملاكه حتى تلف لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول ضمن وفي المختلغات القديمة  
إذا وقف بجنب ولاية رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلكت لا يضمن وأوضع من هذا إذا قاض  
صاحب المال وقته ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقد مر في أول المجلس الذي قبل هذا  
عن الاميرين ما يتخالف هذا وفي التجديس رجل أراد أن يسقي زرع فغعه انسان حتى فسد  
زرعه لا يضمن وكذا ذكر في العدة وفي فوائد عي نظام الدين ختم ماء ارض آخر حتى هلك الارز  
هل يضمن أجاب شيخ الاسلام علاء الدين علي بن عبد المجيد وكان استأذنه يضمن فصول  
العمادي في ٣٣ في انواع الضمانات وفيه في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع  
أن تقديم استأذنها أو الوقع المتعلق فعلا في الساقط تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه  
حتى تلف فوجبه القول بالضمان فيه أنه لما قتل فقد أزال مالكه عنه وصار يده حكما  
فاذا تركه حتى تلف يضمنه ثقل (سئل) \* فيما إذا سكن لزيد أرض بزرعها بنفسه  
ولا دفعها لمزارعة فزرعها عمرو بذره حنطة بلا إذن مالكها المزبور واستقصد الزرع فهل  
الزرع للمزارع (الجواب) \* نعم (سئل) \* في رجل غرس في أرض آخر بدون إذنه  
ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقطع والرد (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما إذا حرث زيد  
أرضا موقوفة لزيد زرعها ما إذا ناطر الوقف فهدم عمرو زرعها بدون إذن الساطر ولا وجه شرعي  
وبنت الارز ولم يدرك وقعه لا يضر بالوقف فهل يؤمر عمرو بقلعه (الجواب) \* نعم  
(سئل) \* في رجل غرس أشجارا لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه بدون إذنه  
ولا وجه شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه (الجواب) \* نعم  
(سئل) \* في رجل زرع حنطة في أرض مارية في ملك زيد بلا إذنه ولا وجه شرعي وبنت  
الزرع ولم يدرك ويريد زيد تكليف الرجل قطع زرع المزبور فهل له ذلك (الجواب) \* نعم حيث  
لم يدرك الزرع فلما ملك الأرض أن يأمر الماصب بقلعه ولو أتى فله الملك قلعه فان لم يحضر المالك  
حتى أدرك الزرع فهو الماصب ولما ملك تضمينه فتصان أرضه ان نقصت الأرض بزرعته

مطالب في تعريف المصوب

مطلب حبس رجلا حتى  
ضاع ماله لا يضمن

مطلب له أرض غير معدة

للاستغلال بل يزرعها  
بنفسه فزرعها غيره بلا إذنه

مطلب غرس في أرض غيره

يؤمر بالقطع

مطلب زرع في أرض

موقوفة يؤمر بقلعه حيث

لا يصبر بالوقف

كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض غيره ونبت فله مالك أن يأمر الغاصب بقلعه  
 فان أفي بقلعه نفسه وقبل الذباب يخرج صاحب الأرض إن شاء تركها نبت فيأمره بقلعه  
 وإن شاء أعطاه ما زاد البذر فقوم بمذورة ببذر غيره له حق القلع ويغرم وغيره بمذورة فيضمن  
 فضل ما ينبتا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يعطيه مثل بذره والآخر أقل أصح من الغصب  
 وذكره العلائي باختصار فيد (سئل) في أرض وقف سليطة مارية في مشد مسكة  
 آخر محمد زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون إذن من متولي الأرض ولا يمن له  
 المشد ولم تكن الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد النساظر مطالبة زيد بأجرة مثل الأرض  
 المزبورة مدة زرعها واستغله فهل له ذلك (الجواب) نعم وقد أجاب الشيخ خير الدين  
 عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه بمحصته من الخراج أو بأجرة زرعها دراهم وإن قلنا لا ترفع يده  
 عنها مادام زراعا يعلى ما هو المعتاد فيها على وجه المأجور كما في فتاويه من المزارعة أقول  
 الضمير في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائد على المزارع فان سواه هكذا سئل عن  
 الأرض السلطانية أو الوقفية التي لها مزارع متعاد عليها وله يدساقة في مزارعها بالحصة  
 الموهوبة فيها إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصة فهل للمزارع أن يطالبه بمحصته  
 من الخراج أو بأجرة زرعها دراهم أجاب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصة  
 أو بالأجرة لو كمل السلطان أو لمتولي الوقف لو كانت الأرض وقفا أو ليس للمزارع وصاحب  
 المسكة مطالبة بشيء من ذلك لانه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فانه يخفى على  
 كثيرين (سئل) في أرض معلومة في قرية معقدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها  
 عمرو واستغلها فاحم عمرو يطالب المزارع بمحصته من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام  
 الغلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخراج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض (الجواب) نعم  
 (سئل) فيما إذا كان زيد أرض من جهة أراضي قرية معقدة للأرض للزراعة والعرف  
 في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع من الزرع المستوى فزرع عمرو الأرض  
 المزبورة حطبة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف وزيد ما عليه العرف من الزرع (الجواب) نعم  
 قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فان اقتسموا الغلة أنصافا أو أرباعا  
 اعتبروا فالخراج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فتجب الحصة أولا لاجل  
 حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الحسادى والملائين ومن زرع أرض غيره  
 بلا أمره يجب الثلث والربع على ما هو عرف القرية ثم رمز لفتاوى القاضى ظهير الدين زرع  
 الأكارسنيين بعده فمضى مدة المزارعة جواب الكتاب أنه لا يكون مزارعة فالزراع كله لا كالأكار  
 وعليه نصه في مافضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتون يضارى وقيل تكون مزارعة  
 وقيل لو كانت الأرض معقدة للزراعة بأن كان دسامين لا يزرع بنفسه ويدفعها لمزارعة فذلك  
 على المزارعة فرب الأرض حصه على ما هو عرف تلك القرية لكن انما يجب على هذا ولو لم يعلم وقت  
 الزراعة أنه زرعها على وجه الغصب صرح بما اورد لاله أو على تأويل فان من أجر أرض غيره

مطلب مهم في أرض وقف  
 مشد مسكتها الرجل زرعها  
 آخر لا إذن فعليه أجرتها  
 لذولى للصاحب المشد

مطلب غصب أرض معقدة  
 للاستغلال فعليه أجرتها  
 أن لا يكن في القرية عرف الخ  
 مطلب زرع أرض غيره  
 بلا إذنه يعتبر العرف

بلاذنه ولم يجزه بها وقد زرعها المستأجر لزرع كله للمستأجر لا على الزراعة وإن كانت الأرض  
معدة إلا في الوقت يجب فيه الحصة أو الأجر بأي جهة زرعها أو سكناها اعتدلت الزراعة أو لا  
وعلى هذا استقرتوى علة للتأخير اه وصاحبه أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الأول  
انه إذا زرع أرض غيره بلا امره لا يكون غصباً بل يحمل على المزارعة وحصة رب الأرض ما جرى  
عليه عرف القرية من ثلث أو ربع والقول الثاني جواب الكتاب انه يكون غصباً ولو زرع  
كله له لكن يتصدق بما فضل عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حمل هذا على ما إذا لم يكن عرف  
في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف ما قبله والقول الثالث انه يكون مزارعة إذا كان  
صاحبها أخذها للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة لغيره ولا يزرعها بنفسه لانه يكون قرية  
على ان الزارع انما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك القرية أما لو كان صاحبها مزارعها  
بنفسه يكون الزارع غاصباً لزرع كله وقوله لكن انما يحمل الخ معناه ان كون ذلك مزارعة  
فإذا كان صاحبها أخذها لذلك وكان في القرية عرف من قسم معلوم لمصاحب الأرض  
انما يتم إذا لم يعرف انه يزرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويرافق هذا ما قاله في  
المزارعة من المزارعة قال القاضي وعندى أنها من معدة للزراعة وحصة العامل معلومة عند  
أهل تلك الساحة جازاً مستحساناً وان فقد أحدهما لا يجوز وينظر الى العادة إذا لم يقربها زرعها  
لنفسه قبل الزراعة أو بعده أو كان ممن لا يأخذ مزارعة وتأني من ذلك في حينه تكون غصباً  
والتحارج له وعليه مقتضى الأرض وكذا الوزير بتأويل بان استأجر أرضاً لغيره لم يجزه  
بها وزرعها المستأجر لا تكون مزارعة لانه زرعها بتأويل الإجارة اه ويؤيده ما في غصب  
النخيرة فالوفاي للمعدة للاستغلال يجب الإحراز اسكن على وجه الإجارة عرف ذلك منه  
بطريق الدلالة وكذا في مزارعة النخيرة أن السكنى فيها تحمل على الإجارة إذا اسكن بتأويل  
ملك اه لكن المشهور وهو المقتضى به أن منافع الغصب غير مضمونة إلا في الوقف ومال اليتيم  
والمعدة للاستغلال إذا اسكن المعدل للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كقاعدة ما في كتاب  
الإجارة عن التنوير وشرحه وقال في شرح التنوير قبيل باب فسخ الإجارة مانعه وفي الاشباه  
اذعي نازل الخان ودخل الحمام وسأكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب  
قلت فكذلك مال اليتيم على المقتضى به فتنبه اه وقول الفصولين الا في الوقف يجب فيه الحصة  
ان كان عمه عرف في أخذها مزارعة بمصلحة معلومة والا فلاجر وقوله بأي جهة أي سواء كان  
غاصباً ولا يؤيد ذلك في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجره مثلها عند المتأخرين اه  
والظاهر على ما إذا لم يكن عرف أو على ما إذا كان الاجر أنزع الوقف لقولهم فتنبه بها وأنفع  
للووقف فالجواب أن من زرع أرض غيره بلاذنه ولو على وجه الغصب فإن كانت الأرض  
ملكاً أو عدها ربها للزراعة اعتبر العرف في الحصة ان كان عمه عرف والا فلا ان أخذها للاجبار  
فالتحارج كله للزراع وعليه أجر مثلها لربها والا فلا ان انتفعت فعليه القسطان والا فلا شيء عليه  
وان كانت وقفاً فان كان عمه عرف وكان أنفع اعتبر والاجر المثل وكذا لو كانت مال اليتيم

فـ

على هذا المصالح المفيد  
في مسألة زرع أرض غيره  
بلاذنه

أو سُلْطَانِيَّة فَاغْتَنِمَ هَذَا الْقَرْيَةَ الْمَقْرَدَ الْجَامِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ الْمُبْتَدَأُ \* (سُئِلَ) \* فِي أَرْضٍ  
مَعْلُومَةٍ مَعْدَّةٌ لِلِاسْتِغْلَالِ جَارِيَةٍ فِي مَلِكٍ هُنْدٍ فَوَضَعَ زَيْدٌ عَلَيْهِ أَوْاسِغَهَا وَاسْتَوْفَى مِنْغَتَهَا  
مُدَّةً بِدَلَالَةِ اجَارَةِ وَلَا اجَارَةَ قَامَتْ هُنْدٌ قَطَالَهُ بِاجَارَةٍ مِثْلَهَا عَنْ الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ  
\* (الْجَوَابُ) \* نَعَمْ وَلَوْ سَكَنَ دَارًا مَعْدَّةً لِلْعِلَّةِ أَوْ زَرَعَ أَوْ ضَامَعْدَةً لِلِاسْتِغْلَالِ مِنْ غَيْرِ اسْتِجَارٍ  
يَجِبُ لِالْأَجْرِ جَامِعُ الْفَتَاوَى مِنْ الْاجَارَةِ \* (سُئِلَ) \* فِي حَانُوتٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرِيكَيْنِ سَكَنَاهَا  
لِحَدِّهَا مَعْدَّةٌ بِدُونِ اجَارَةٍ وَلَا اجَارَةٍ وَمَعْدَّةٌ لِلِاسْتِغْلَالِ فَهَلْ لِلْاجَارَةِ عَلَيْهِ لَشْرِيكِهِ  
\* (الْجَوَابُ) \* قَالَ فِي الْمَحَادِيثِ فِي الْفَصْلِ ٣٣ فِي أَنْوَاعِ الضَّمَانَاتِ بَيْتٌ أَوْ حَانُوتٌ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ  
سَكَنَهُ أَحَدُهُمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاجْرُ وَإِنْ كَانَ مَعْدَّةً لِلِاسْتِغْلَالِ لَمْ يَكُنْ بِمُتَوَلٍّ لِلْمَلِكِ أَهْ  
وَبِذَلِكَ حَصَلَ الْجَوَابُ وَذَكَرْتُ قَبْلَهُ مَا نَصَّهُ وَفِي فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ طَاهِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَحَدِ  
الشَّرِيفِينَ إِذَا سَكَنَ فِي دَارٍ لِلشَّرِكَةِ بِغِيَةِ صَاحِبِهِ ثُمَّ جَاءَ الْآخِرُ بِطَالِبٍ أَجْرَ حَصَّتِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ  
وَإِنْ كَانَتْ الدَّارُ مَعْدَّةً لِلِاسْتِغْلَالِ لِأَنَّ الدَّارَ الْمَشْرُوكَةَ فِي حَقِّ السَّكْنِيِّ وَفِيمَا كَانَ مِنْ تَوَالِيهِ  
السَّكْنِيِّ تَجْعَلُ بِمِلْكِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيفَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الْكَيْفَالِ أَذِلُّوا تَجْعَلُ كَذَلِكَ يَبِيعُ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدُّخُولِ وَالْقَعُودِ وَوَضَعَ الْأَمْتَعَةَ فِيهِ مَعْدَّةً عَلَيْهِمَا مَانِعٌ مَلِكُهُمَا وَانَّهُ لَا يَجُوزُ  
وَإِذَا كَانَ هَكَذَا صَارَ الْحَاضِرُ سَاكِنًا فِي مَلِكٍ نَفْسِهِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْاجْرُ وَمِثْلُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي  
مِنْ أَجَارَاتِ الذَّخِيرَةِ أَهْ \* (سُئِلَ) \* فِي طَاحُونَةٍ مَاءٍ مَشْرُوكَةٍ بَيْنَ الْبَاغِينَ وَيَتِمُّ لِكُلِّ حَصَّةٍ  
مَعْلُومَةٍ فِيهَا اسْتِغْلَالُهَا بِالْبَاغَانِ بِالطَّحْنِ بِهَا مَعْدَّةٌ بِدَلَالَةِ اجَارَةٍ وَلَا اجَارَةَ حَتَّى يَبْلُغَ الْيَتِيمُ رَشِيدًا  
قَطَالَهُمَا الْآنَ بِاجَارَةٍ مِثْلَ حَصَّتِهِ مَعْدَّةً اسْتِغْلَالًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ \* (الْجَوَابُ) \* نَعَمْ وَفِي الْخَبَرِ  
مِنْ الْاجَارَةِ سُئِلَ فِي بَرْمَعْدَةٍ تَلْزِمُ الْعِلَالَ بِالْاجَارَةِ بَيْنَ يَتِيمٍ وَبَالِغٍ أَجْرُهُ الْبَالِغُ بِأَذْنِ الْوَلِيِّ هَلْ يَلْزِمُ  
دَفْعَ حَصَّةِ الْيَتِيمِ مِنَ الْاجَارَةِ لَوْلِيهِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ يَلْزِمُ بِمِلْكِهِ لَوَاسْتِغْلَالِ الشَّرِيكِ لِنَفْسِهِ بِدَلَالَةِ اجَارَةٍ  
يَلْزِمُهُ أَجْرَةَ مِثْلِ حَصَّةِ الْيَتِيمِ كَأَقْبَى بِهِ الْمُنَافِعُونَ الْخَافِقَالَهُ بِالْوَقْفِ صِيَانَةً لَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ أَهْ  
وَمِثْلُهُ فِي التَّمَرَاتِ شَيْءٍ مِنَ الشَّرِكَةِ \* (سُئِلَ) \* فِي حَانُوتٍ مَعْدَّةً لِصَنِيعِ الْأَنْوَاعِ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ  
أَهْلٍ وَضَعَ زَيْدٌ فِيهَا بَعْضَ آلَةِ الصَّنِيعِ كَالْمَذْقِ وَالْحَمْلَةِ وَغَيْرِهَا وَعَطَّلَ الْحَانُوتَ مَعْدَّةً بِدُونِ اجَارَةٍ  
وَالْاجَارَةِ بِزَيْدٍ نَظَرَ الْوَقْفَ الْمَرْبُورَ مَطَالِبَةً زَيْدًا بِاجَارَةٍ مِثْلَهَا فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ شَرَعًا  
فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ \* (الْجَوَابُ) \* مَنَافِعُ الْقَصَبِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ اسْتَوْفَاهَا وَعَطَّلَهَا فَاتَهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ  
عِنْدَنَا الْآنَ بِكَوْنِ الْقَصَبِ وَقْفًا أَوْ مَالًا يَتِمُّ أَوْ مَعْدَّةً لِلِاسْتِغْلَالِ أَلَمْ يَتَوَرَّ مِنْ الزَّنْبِ  
أَقُولُ وَمِثْلُهُ فِي الدَّرَرِ وَالْجَبِّ مِنَ الشَّرِكَةِ نَبْلَى حَيْثُ قَالَ فِي حَاشِيَةِ الدَّرَرِ لِيَنْتَظِرَ قَبْلَ الْعَطْلِ أَهْ  
فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَمُرَّ مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَذْكُورِ نَظَاهُ فِي أَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ اسْتَوْفَاهَا أَوْ عَطَّلَهَا  
\* (سُئِلَ) \* فِي دَارٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِخْوَةٌ ثَلَاثَةٌ بِالْبَاغِينَ سَكَنَاهَا أَحَدُهُمْ بِدُونِ اجَارَةٍ وَلَا اجَارَةَ وَلَا أَذْنَ  
وَلَيْسَتْ مَعْدَّةً لِلِاسْتِغْلَالِ فَهَلْ يَلْزِمُهُ اجَارَةُ عَنْ مَدَّةٍ سَكَنَاهَا خُوصَةً أَخُوهُ \* (الْجَوَابُ) \* نَعَمْ  
قَالَ فِي الدَّرَرِ الْمَنَافِعُ كَرُوبِ الدَّابَّةِ وَسَكْنِ الدَّارِ وَاسْتِغْلَامِ الْمَمْلُوكِ لَا نَضِيقُ بِالْقَصَبِ  
وَالْإِتْلَافِ وَقَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَمَنَافِعُ الْقَصَبِ اسْتَوْفَاهَا وَعَطَّلَهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ الْآنَ تَكُونُ وَقْفًا

مطلب غصب أرض مَعْدَّة  
لِلِاسْتِغْلَالِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْاجْرُ

مطلب سكن أحد الشريكين  
في الحانوت المعدل للاستغلال  
لا يلزمه أجر

مطلب طاحونة مشتركة  
بين يَتِيمٍ وَغَيْرِهِ اسْتِغْلَالُهَا  
الشَّرِيكِ لِلْيَتِيمِ اجْرَ حَصَّتِهِ  
مطلب طاحونة مشتركة  
بين يَتِيمٍ وَغَيْرِهِ اسْتِغْلَالُهَا  
الشَّرِيكِ لِلْيَتِيمِ اجْرَ حَصَّتِهِ  
مطلب إذا عطل الحانوت  
مَدَّةً يَلْزِمُهُ الْاجْرُ



أعمال قيم أو معدة للاستغلال إذا سكن بتأويل ملك أو عقد \* (سئل) \* في دار معلومة  
غير معدة للاستغلال مشتركة بين اثنين وبالعن سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة  
التينين ولا اجارة فهل يلزمهم اجارة المثل لحصة التينين في المدة \* (الجواب) \* يلزمهم ذلك  
أقول الضمير في سكنوا عائد على البائعين فقط ووجه لزومهم الاجارة أن مال التينين ملحق  
بالوقف كما مر عن الخبير الرمي وأما قول التنوير إذا سكن بتأويل عقد أو ملك فهو راجع  
للمعد للاستغلال فقط كما فاده شارحه العلائي ويبداه سابقا \* (سئل) \* في دار جارية  
في وقف اهلي للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيدا في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين  
ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما شيئا من اجرتها وهل يلزمه اجارة مثل حصتها مدة سكنها فيها  
\* (الجواب) \* نعم في الاشياء من كتاب القصب الوقف إذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن  
الاخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا وفيه في البرازية  
وصور المسائل والبحر والقنية وافي به جماعة المحققين الخبير الرمي وكذلك غيره عن يتمد على  
امثاله \* (سئل) \* في جماعة سكنهم فاطر الوقف دارا وقف مدة بلا اجارة ولا اجارة فهل  
يلزمهم لجهة الوقف اجارة المثل مدة سكنهم \* (الجواب) \* نعم قال في المأدبة وفي اقتاوى  
متولى الوقف إذا سكن دار الوقف بغير اجارة مكره لال انه لا شيء على الساكن وعامة  
المتأخرين ان عليه اجارة المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن  
أبدى القلة وقطعا لا يطاع الفاسدة وعليه الفتوى اه ومثله في جامع المفصولين والرحيمة  
\* (سئل) \* في رجل سكن مع زوجته غصبا في دار جارية في ملك الزوجة وأهلها مدة سنتين  
ولا اجارة ولا اجارة وليست معدة للاستغلال فهل لا يلزمه اجارة لهم \* (الجواب) \* حيث  
سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا انشأ ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجارة في تلك المدة  
المرجوزة والله تعالى اعلم وان نقص الغصوب عند الغاصب ضمن التقصان اذا كان  
التقصان بفعل الغير فحجة نذير المالك بن قنبر الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني  
او ضمن الجاني ولا يرجع على احد برأية \* (سئل) \* في رجل سكن مع زوجته في دار وقف  
بدون اجارة ولا اجارة حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ اجارة الدار من التركة  
او من الزوجة \* (الجواب) \* تؤخذ اجارة الدار من تركته الرجل لان الزوجة لان الرجل  
متبع والزوجة تابعة ولا اجارة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع  
المغزقات ومن سكن دارا وقف أو التيم بأهله وأبشاعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اه  
وفي وصايا التنوير اه الرجل زوجته الخ \* (سئل) \* فيمن غصب أرضا وبني فيها أو غرس  
وقية البناء أو ألغراس أكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمتها أم يؤمر بالقلم  
\* (الجواب) \* أجاب شيخ الاسلام على أن يمدى معنى الروم أنه يؤمر بقلع ذلك ولا يلتفت  
لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سداب الظلم والغصب وان كان في المسئلة اختلاف وأخذ  
جوابه من فتاوى أبي السمو درجه الله تعالى وفي القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا

مطلب تجب الاجارة لحصة  
اليتين

مطلب سكن احد المستحقين  
في دار الوقف بالغلبة تلزمه  
اجارة

مطلب أسكنهم النساظر ولا  
أجرة فعليهم اجارة المثل

مطلب غصب دارا وسكنها  
لا يلزمه اجارة

مطلب سكن دار التيم  
أو الوقف بأهله وأبشاعه  
فأجر المثل عليه

مطلب تؤخذ الاجارة من  
المتبوع

مطلب فيما ذاق نقص الغصوب  
عند الغاصب

مطلب فيما إذا كانت قيمة  
البناء أو الغراس أكثر من  
قيمة الارض الغصوبة

أوغرس شجرة كذلك أمر الغاصب بالقلم أى قلع البناء أو الشجر والرد أى رد الأرض فارغة  
إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الأرض وقال الكرخى أنه لا يؤمر به حيث يشاء ويضمن  
القيمة وهذا أوفق لمسائل الباب كما فى انهائه فيه أفق بعض المتأخرين كصمد الإسلام  
وأنه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب أتباعا لا شياخنا فانهم كانوا لا يتركون جواب  
الكتاب كما فى العمادة من الفصل الثانى والثلاثين من أنواع الضمانات أه وفى هامش  
الا تقرى ما منه ولا يعنى بقول الكرخى صرح به أبو السعود الهامدى وقال فى نور العين يقول  
الحقير عدم افق طاع الملك المالك والمذكور وحده فى الجامع الصغير والهداية والخصاصة  
وعامة المتون ولكن اختير فى شرح الهداية وغيره اقول الكرخى وله الاقل قياس والثانى  
استقصان وهو الاول لما ذكره الامام فاقى خان فى فتاواه أن اصحاب أكثر المالين  
أن يملك المتجر بجمته ونظائره كثيرة كدابة البتلة لؤلؤة فلو قيمة لؤلؤة أكثر فله بها أن يملك  
الدابة وكدابة ادخلت رأسها فى قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر فوقيته أكثر  
من قيمته فله بها أن يملك كدابة بجمته اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب  
بأن فعل ذلك فى هذه المسائل أمرا اضطرارى اصدوره بدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل  
اختيارى مقصود والذى أتى به المولى على افندى هو الاول والاخرى فى هذا الزمان لغلبة  
أهل الظلم والغاصبين ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام  
الزليلى أى ليس لذى عرق ظالم وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجار كما يقال  
صام نهاره وقام ليله قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ولان الأرض باقية على ملكه اذ لم تقصر  
مسئته لملكه ولا مقصوبة حقيقة ولا وجد فيها شئ يوجب الملك للغاصب فمؤمر بتغيرها  
وردها الى مالكها كما اذا شغل طرفه بغيره بالطعام ثم ذكر ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعلل  
والحديث الشريف يستأنس به لما أفق به المولى أبو السعود \* (سئل) \* فى رجل مشترك  
بين زيد وعمر وذبحه عمرو وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعى ويريد زيد ضمن عمرو قيمة  
حصته منه فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم فى الأصح قال فى العمادة فى الفصل ٣٣ ومن ذبح  
شاة غيره فالكها بالخير ان شاء فنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها وغرمه نقصان  
وكذا الجزر وكذا اذا قلع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبى حنيفة وروى عنه ان شاء  
أخذها ولا شئ له والاقل أصح اه ومثله فى التنوير من الغصب \* (سئل) \* فيما اذا غصب  
زيد شجرة زيتون له وروى قلعها وغرسها فى ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة المزبورة  
لزيد ولصاحبها عمرو بقيمتها \* (الجواب) \* نعم ويلزم الغاصب التعزير الا انفق بحاله المراد عنه  
ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب ثالة ميرة فغرسها فى ملكه فأدركت فى أرضه فلصاحب  
الثالة قيمة الثالة ولا سبيل له على النخلة عندنا انها صارت تبع الارض ولو غصب ثالة ولم ترزدد  
فان لم تنبت فلا شئ لها تارزدد على المالك وان نبتت ولم ترزدد تبقى أن ترزدد على المصوب منه  
أيضا لانه وضع المسئلة فى الزيادة فى غصب المبسوط لصدور الاسلام أبى اليسر رحمه الله تعالى

مطلب من ذبح شاة غيره  
فالكها بالخير

مطالب غصب شجرة صغيرة  
وغرسها فى أرضه

٤٠٣ مئة في الفصولين والثالثة صفار الخيل قاموس \* (سئل) في رجل عبد  
الى كرم آخر وقطع أشجاره فلبا وعدوا فإل اذا ثبت عليه ذلك الجزه التعزير وقيمة ما قطعه  
فأثما في أرضه \* (الجواب) \* نعم كما أفتى به الشيخ إسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الأرض  
وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم ما بينهما وكذا الزرع عمادة وفيها أيضا قطع أشجار كرم  
إنسان يضمن القيمة لا لا تلف غير المثل وطريق معرفة ذلك أنه يقوم الكرم مع الأشجار  
الزائنة ويقوم مقطوع الأشجار بفضل ما بينهما قيمة الأشجار بعد ذلك صاحب الكرم بالخيار  
أن شاء دفع الأشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وإن شاء أمسك الأشجار ورفع  
من تلك القيمة قيمة الأشجار المقطوعة وضمنه حصه الباقي وذكر الفقيه أبو الليث في فتاواه  
مسألة قطع الأشجار هكذا ثم قال وإن سكنت قيمة الأشجار مقطوعة وغير مقطوعة تسواه  
فلا شيء عليه أول فلو كانت قيمة الكرم مع الأشجار الزائنة أعملا ويدون الأشجار سبعمائة  
كلت قيمة للأشجار فائتة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيتين فإن شاء المالك دفع له الأشجار  
المقطوعة وضمنه قيمتها فائتة وهي ثلثمائة وإن شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فإن كانت  
قيمتها مقطوعة مائة مثلاً ورفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها فائتة وهو مائة وإن كانت  
قيمتها مقطوعة وفائتة تسواه واختار إماما كما فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفاة  
والخوباء لانه لم يرفع قيمته فشاوقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه  
فإن قيمته فائتة أصلا لحال الثمر أكثر من قيمته مقطوعا لا يصلح إلا بعد هذا ما ظهر في بيان هذا  
القسم فتأمل \* (سئل) \* فيما اذا وضع زيد عبد على كرم عنب له وروى تصرفه بعينه بطريق  
العصب ولم يدفع له ثمنه شيئا ثم رد الكرم له ولم يتنع من رد مثل العنب الذي تصرف به فهل  
عليه رد الكرم وحسب لم يقطع المثل \* (الجواب) \* نعم زوائد العصب مطلقا على سواء كانت  
متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة كالولد والتمر لأنهم لا يضمن إلا بالانه عدى أو المنع بعد الطلب  
لأنها مائة وحكمها هذا درر من العصب ومثله في التنوير وغيره والعنب مثل كافي العمادة  
ولو كان العين المنصوب قد هلك وهو من ذوات الأمثال فإن كان السهر في المكان الذي التقيا  
مثل لسرى مكان العصب أو أكثر فانه يرد المثل وإن كان السهر في هذا المكان أقل  
فالمالك بالخيار إن شاء أخذ قيمة العين في مكان العصب وقت العصب وإن شاء انتظر ولو كانت  
القيمة في مكان الخصومة أكثر غير العصب إن شاء أعطى ماله في مكان الخصومة وإن شاء  
أعطاه قيمة حيث غصب الآن يرضى المنصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين  
سواء كان المنصوب منه أو يطل به بالمثل خاتمة في العصب من الفصل الأول المنصوب لو فائت  
بأخذ ماله كما لم يألوا في كل الوجوه إلا أن كانت المدة الخصومة أقل من قيمة بلدة العصب  
فحينئذ لئلا خيارا ثلاث رضى به أو انتظر وأخذ قيمته مكان العصب يوم الخصومة تمام  
الفصولين \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد وعمرو والاخوين غراس عنب وزيتون فائم في أرض  
وقت بالوجه الشرعي وهو جارفي ما كها أسقفين فغاب زيد نحو ثمان سنين فنصرف عمر وبجبع

مطالب قطع اشجار غيره  
لوجه قيمتها فائتة وعمر

ثم الغراس المذكور لنفسه بلاذن من أخيه ولا إجازة ولا وجه شرعي ثم حضر أخوه ومطلبه  
 بمثل ما تصرف به من حصته من الثور فهل يلزم عزمه بل ما تصرف به من حصته أخيه زيد من  
 الثور المزبور \* (الجواب) \* نعم لأن الغنم مثلي كفا في عامة الفتاوى خلافا لفتاوى صاحب  
 المحيط كافي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون بتله كافي الخيرية ويجب المثل في المثل  
 كالمكمل والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
 والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل في الأسواق بلا تفاوت بين أجزائه نعمتة وما لا يكون كذلك  
 فهو قيم ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث تخرج منه الصنعة عن المثانية بحمله نادرًا بالنسبة  
 إلى أصله كالقمصة والقدر والاربع يكون قيمًا وقد يكون مصنوعًا بحيث لا تخرج منه عن المثانية  
 ببقاء أكثره وعدم تفاوته كالقراهم والنفائير المصروية درر من الغصص كل ما يكال أو يوزن  
 وليس في بعضها مضرة بغير غير المصنوع فهو مثلي وكذا العددي المتقارب كالجوز والبيض  
 والغلوس ونحوها وكذا صدر الإسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصص ليس كل مكيلًا ومثليًا  
 ولا كل موزون إنما الذي من المكيلات والموزونات ما هي متقاربة أما ما هو متفاوت فليس  
 بمثلي فكلفت المكيلات والموزونات والعدديات سواء عمادية وذكر في الإسلام في الجامع  
 أن اللحم من ذوات الأمثال والكثيري والتمشيش والخنوخ كلها من ذوات الأمثال لأنها عددي  
 متقاربة وفي شرح القدر ويرى وثمار الخلل كلها حنسن وأحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه  
 الصلاة والسلام الثمر بالتمر مثلاً بمثل ثمانية التمازف كل نوع من الثمر بنس واحد والغنم  
 مثلي وكذا الزبيب وكلها حنسن وأحد كذلك في عامة الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط  
 وأحاله إلى زيادات الفقيه أي الثالث أن الغنم من ذوات القيم وفي الفتاوى الحل والعصير  
 مثليان وكذا الدقيق والضالة والخص والنورة والقطن والصوف وغرله ولتين وجميع أنواعه  
 مثلي وفي اللحم اختلاف والكتان والبرسيم والخص والصوف والرصاص والحديد والحناء  
 والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والمجد مثلي وفي موضع آخر أنه قبي وأما الماء في رواية  
 أنه من ذوات الأمثال وفي فوائد صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة  
 وأبي يوسف والكاظم مثلي والرقان والسفرجل والقناطير والبطيخ مما متفاوت أجاد فتكون  
 من ذوات القيم وكل موزونين إذا اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد  
 من أن يكون مثليًا ويصير من ذوات القيم والمترقين من ذوات القيم وكذا الحطب وأوراق  
 الشجر كلها والبسط والحصر والبوارى والأدم والصرم والجلود كلها قيميات كالتياب والابرة  
 والرياحين الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم ولهذا لا يجوز للمذنب  
 ولا استقرضها أما الرياحين اليابسة التي تمكّل وتوزن فهي موزونة بالمثل عند استملاكها  
 فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادية الفهم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي  
 حاوي الزاهد اللين مثلي خيرية من الدهن والزييت مثلي خيرية من البيع الغاسية الزيتون  
 مثلي خيرية قبيل الأقاليم الغزل المصبوغ من ذوات الأمثال يذوق الدهر أقول قال صدر الشريعة

مطلب الغنم مثلي وكذا  
 الزيتون مثلي مكمل مضمون  
 بتله  
 مطلب يجب المثل في المثل  
 مطلب في تعريف المثل

مطلب اللحم والكثيري  
 والتمشيش والخنوخ مثليان

مطلب ثمار الخلل كلها  
 حنسن واحد  
 مطلب الغنم مثلي وكذا  
 الزبيب

مطلب الخلل والدقيق  
 والضالة والخص والدورة  
 والقطان والصوف وغرله  
 ولتين مثليان  
 مطلب وكذا الكتان  
 والبرسيم والخص والوسمة  
 والرياحين والرياحين  
 والرياحين السادسة  
 مطلب الماء والكاظم مثلي

رحمه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكبل والموزون والعددى المتقارب  
مثليا مع أن كثير من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقنطرة والقدر ونحوهما فاقول  
ليس المراد بالوزن في مثالا ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابلته بالثمن مبنيا على الكيل والوزن  
أو القدر ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء قنطرة درهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت  
وحدة فيكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقنطرة والقدر لا يكون مثليا  
ثم ما لا يختلف بالصنعة اما غيره مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالدراهم والدنانير والفولوس  
وكل ذلك مثلى اذا عرفت هذا عرفت حكم الموزوعات وكل ما يقال يساوي من هذا النوع ذراع  
يكذا فهذا انما يقال في المساواة لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج  
الى ذلك فما وجد له المثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلى وليس كذلك في ذوات  
القيم وما ذكر من الكيل واخواته فبنى على هذا اه ومقتضى هذا أن الموزون الذى لا يتفاوت  
مثلى كقوب كراس سبع من غزل واحد فن اختلف ذراع من ذلك الثوب يضمه بمثله من ذلك  
الثوب او من قوب آخر سبع من ذلك الغزل اذ لم يكن بينها تفاوت يعتد به ومثله يقال اذا كانت  
الشقة مستقيمة على هذه اوتاب يضمن كل ثوب منها ثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين اثوابها  
نسبيا او غزلا يعتد به أى من حيث الرغبة او الثمن حتى يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال  
كل ذراع من هذا الثوب بكذا فهذا مثلى ايضا لان المدار على عدم التفاوت لا على خصوص  
كون ذلك الشيء مكبلا او موزونا او عددا متقابرا ولذا كان الموزون المختلف غير مثلى لوجود  
التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددى المتقارب فليس يخرج عن المثليات  
الثلاثة التى ذكرها لان المراد بالعددى المتقارب ما ليس مكبلا ولا موزونا محال لتفاوت  
افراد فان قلت قد صرحوا بان نحو الدبس والقطر غير مثلى لتفاوتها بالصنعة مع انه موزون  
فكذلك نحو الكراس قلت المراد أن الدبس مثلا لا يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا الدبس  
المطبوخ في هذا القدر احسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر اما اجزاء ذلك الدبس الواحد  
المطبوخ كما جملة في قدر واحد لا تفاوت بين اجزائه فن اختلف من ذلك الدبس رطلا مثلا  
بضمه برطل من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العمادية ما حاصله أن الصابون قهيمى  
لان الدهن في هذا الصابون قد يكون اقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بان كانا من دق  
واحد يضمن مثله وعلى هذا فانه قوله الشيخ اسماعيل الحائلي مفتى دمشق في كتاب السلم  
من فتاواه عن فتاوى الصيرفية من أن في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه  
عن العمادية والله تعالى اعلم فاعلم هذا التصريح المنير \* (سئل) في رجل له غراس ثوب  
مشاق آخره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة فقهضا منه وتصرف زيد بوق الثوب في بعض  
المدتهم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة ما تصرف به من الورق واقتطاعه  
من الاجرة التى دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك \* (الجواب) نعم لان  
اوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية \* (سئل) في رجل أخذ

مطلب الرمان والسفرجل  
والقثاء والبطيخ قهيمى  
مطلب القمح مثلى وكذا  
الذبن والزيت والزيتون  
والغزل المصبوغ  
تحرير مهم في بيان المثلى من  
القيمى  
قوله ليس المراد الخ أى  
لان ما يوزن عند البيع  
قد يكون فيه تفاوت بين  
ابعاضه كالذوائى من العاس  
والحلى ونحو ذلك فانه اذا كان  
انه ان منها رطلا مثلا لا يكون  
كل واحد منهما مثليا تأمل اه  
منه

مطلب اجر غراس ثوب  
مشاق

مطلب اوراق الاشجار كلها  
من ذوات القيم

مطلب الماء قيمي على الاصع  
مطلب السريقين قيمي

مطلب الزيت مثلي

مطلب اختلاف في عين  
المغصوب أو مرفته أو قيمته  
فانقول للقاصب بيينه

مطلب تقبل بينة المالك  
أن القطن المغصوب قدره  
كذا

مطلب باع المودع الشعير  
يلزمه مثله

مطلب منعه من الانتفاع  
بالحصان المشترك في نوبة  
حتى تلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته  
في داره فربطها في بستانه  
ضمن

مطلب فاد المزدق بربان  
كرم الغير ضمن ما خلف

مطلب حرث على البقرة  
المشتركة بلاذن شريكه  
ضمن

مطلب اتهمه بسرقة فتعقله  
الحاكم

في سفره من زيد قريتين يملؤه تين من الماء وتصرف بهما وبما بينهما بلاوجه شرعي في مكان يزرع  
الماء فيه فهل يلزمه قيمتهما يوم أخذهما (الجواب) نعم يلزمه قيمة القريتين وما بينهما يوم  
أخذها والماء قيمي على الاصع خيرية من الاحارة (سئل) فيما اذا كان زيد يزرع دواب  
أخذها لقتاله في أرضه لاصلاحها واستكثر رعيها ووضعها في بيت عمرو وتصرف عمر وفقه  
وأغلفه بيدون وجه شرعي فهل ضمن قيمة زيد (الجواب) نعم لان السريقين من ذوات  
القيم فانقص عليه في العادة (سئل) في رجل غصب زنا معلوم القدر لجماعة وتصرف  
فيه بلاذن منهم ولاوجه شرعي فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يتقطع المثل  
(الجواب) نعم (سئل) في الغاصب اذا جاء به الجمار المغصوب وقال ان المغصوب  
هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بيينه في ذلك (الجواب) نعم  
قال في متفرقات غصب البرازية جاء الغاصب بشوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل  
غيره فاقول للغاصب اه ولو اختلفا في عين المغصوب أو مرفته أو قيمته فاقول قول الغاصب  
مع بيينه تنازعا من الفعل الثاني في الغصب (سئل) فيما اذا كان زيد تطن معلوم  
قائم في أراضي قرية فغصبه شيخ القرية مع آخر ونصرفا به لنفسها بلاوجه شرعي وزرعان  
أبه بلغ قطارن ونصف قطار ويزيد بينة عادلة تشهد أن قدر الذي نصرفا به من قطن زيد  
ثمانية قناطير فهل تقبل بينة زيد وقضي بموجبها بالطريق الشرعي ويلزمها زيد مثل القطن  
(الجواب) نعم (سئل) فيما اذا أودع زيد عند عمرو قدر معلوم من الشعير وغاب  
زيد فباع عمرو الشعير بلاذن زيد ولاوجه شرعي وتقدر ردة العين لاستهلاكها ثم حضر زيد  
ولم يجز البيع وطالب عمر برده مثل شعيره والمثل لم يتقطع فهل له ذلك (الجواب) نعم  
(سئل) في حصان مشترك بين زيد وعمرو لكل منها حصه معلومة فيه وهو عند عمرو  
فطلبه زيد منه مرارا لينتفع به في نوبته فنتعه منه طلبا مع قدرته على تسليمه له وبقي عنده اياما  
حتى هلك وبريد زيد تضيق عمرو وقيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك  
(الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته فنتعه منه طلبا كما في التزير من الوديعة  
(سئل) فيما اذا كان زيد مهرة ففعلها لعمرو ولفعلها في داره على أن يكون له ثلاثة  
قرايط منها فخالف عمرو ووربها في بستانه وهوليس حرز مثلها فصرقت من البستان ويريد  
زيد أن يضمنه قيمة نصيبه من المورة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في راعي  
معر فادها قريبا من كرم آخر وسبب فيه عمدا فأتلفت الكرم فهل يكون الضمان على الراعي  
(الجواب) نعم حيث فادها الراعي قريبا من الكرم المذكو به حيث لو شات تساولت منه  
ضمن الراعي ذلك كما في الفصول العجادية في أنواع الضمانات وجامع الفصولين قتلان قتلاوى  
العنابي (سئل) في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو ونصفين وهي عند زيد فأخذها عمرو  
وحرث عليها عدة أيام بدون إذن شريكه زيد ولاوجه شرعي فصرقت وماتت بسبب ذلك  
فهل يضمن عمرو ونصيب شريكه منها (الجواب) نعم (سئل) في رجل أتهم آخر

بسرقة متاع فاشتكى عليه لجاكم سياسة ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية فقتل  
المتهم المذكور بدون وجه شرعي ولتتهم ورثة يريدون أن يقتلوا من الساعي المزبور  
فهل ليس لهم ذلك (الجواب) نعم (سئل) فما إذا كان ابن زيد وعمرو وشركة  
فقتلوا ما أو تفصل كل منها عن الآخر فتشكازد على عمرو عند ماكم سياسة مع وجود  
القاضي في البلد بعد قوله ان اشتكت عليك وغرمت شيئا فأنافاكم به فغرم عمرو بسبب  
ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي (الجواب) له الرجوع به على الساعي  
على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما خرج به في جواهر الفتاوى والمسئلة في الكتب  
شبهية وهذا إذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاية من قضين السعاة وبالله التوفيق ورجل  
سعى الى السلطان برجل فأخذ منه الماتم مات الساعي فله ظلم وإن يأخذ قدا والخسران  
من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من مشايخنا  
أن على الساعي ضمان ما ملك بسعائه وحقوله بمنزلة المودع إذا ذل السارق على سرقة الوديعة  
حيلة لاموال السجين وذكر الامام عمرو الخنفي أن كان السلطان معروفا بالعلم بصادر بسبب  
سعائه فملى للساعي الضمان وإن لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لأحاجة الى هذا  
التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه  
وإن كان المذكور في التوازي عن أبي القاسم الصفار أن لاشئ عليه في الدنيا وإنما عليه وزر  
في المعنى اه جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب إذا سعى الى السلطان بغير حق لضمان  
على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول محمد في زماننا  
رجحنا لم وصيانة لاموال الناس ذخيرة من لفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان  
بمن يؤذيه ولا يدفع بلارفع الى السلطان أو بمن يباشر القسق ولا يمنع بنيه أو قال للسلطان  
قد يغرم وقد لا يغرم انه وجد كذا فغرمه شيئا لا يضمن ولو غرم السلطان التبعة بمثل هذه السعاية  
ضمن وكذا يضمن لوسعي بغير حق عند محمد زجره الى الساعي حبه بقي وفي الثانية لوسعي  
رجل الى سلطان ظالم وقال ان لفلان مالا كثيرا أو انه وجد مالا أو أصاب ميراثا أو قال عنده  
مال فلان الغائب أو انه يريد القصور يراهي فان كان السلطان ممن يأخذ المال لهذه الاسباب  
كان ذلك سعياموجبا للغيان إذا كان كاذبا فيمساك وإن كان صادقا فيمساك فإنه لا يكون  
مغلطا ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضمانا  
له وفي العدة من قال عند السلطان ان لفلان فرسا جيدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ  
فأخذ ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبد  
غيره إذا كان ذلك الغير بمال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكن دفعه ضمن الساعي منع  
القرار وفي فتاوى ابن قيم مسئل عن أخير المكاس الذي يأخذ المكس من الثمار وغيرهم  
بأن شخصا اشترى الثمن الفلاني أو أخفى الثمن الفلاني فيحضر اليه وأخذ منه المكس  
هل يضمن ما أخذه المكاس أولا الجواب نعم يضمن نظير ما أخذه المكاس حيث أخذه بأخباره

مطالب في ضمان الساعي

مطلب لوسعي بغير حق  
يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا  
يطالب بعد العتق  
مطلب يضمن الذي تخبر  
المكاس

مطلب ما اشترى عليه  
من الضرب قد يثبه على  
الحاكم لا على الشاكي

يضمن

وفيه اسئل عن الحاكم السيامي اذا اسلست رجلا وواقبه بالضرب الاليم بشكايته اخره على سرقة اتهمه بها الشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق شرعي هل دنته على من شكاه او على الحاكم فاجاب دنته على الحاكم اه قال في المنع وفي القصة واقفا نصيب الائمة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأتى بقائد فضرب المشكوة عليه فكسر سنه او دنته بضم النش كي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهو رب وتؤجر جدار العين فأمسك بيده تلف بضم الساعي فكيف هنا قيل اتقتى بالضم ان في مسئلة الحرب قال لا لو مات المشكوة عليه بضرب القائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه نادر فسعاية لا تقضي اليه غالبا اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا صفي ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بضمين السعاة في الاموال خلاف اصول اصحابنا الخ اه (فائدة) في الحماوى قوم الدلال المتاع للفرزانية السلطانية اوللا امراه بالايتاغاب فيه فاخذ منه ذلك القدر بضم الدلال تمام قيمته من حاشية اخير الرملى على جامع الفصولين من الفصل ٣٦ وفيها من غصب الولوالجية رجل انتقد دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه ولا اجر له اما عدم الضمان فلانه مجتهد اخطأ في اجتهاده واما عدم الاجر فلانه لم يعمل ما امره

\*(كذاب الشفعة)\*

\*(سئل)\* فيما اذا كان زيد ارجارية في ملكه ارضا وبنائه وهي ملاصة لداره وندريد هند يبيع دارها فاذا باعتها هل يسوغ لزيد اخذها بشفعة الجوار بطريقه الشرعي \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في دار مشتركة بين زيد وعمرو ارضا وبنائه واشترى بكرم زيد حصته المأموعة منها بمن معلوم من الدراهم مشار اليه قبوض بيد البائع مع صرة فلوس اشير اليها و جعل قدرها وضيعت في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو اخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم لان الثمن معلوم حال العقد و معمول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره \*(سئل)\* فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك تلحد بدارهم السابق فباعوا حصتهم من الدار من زيد بمن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فور عليها بالبيع وزعم المشتري ان ليس لها اخذ بالشفعة بتقضى انها قالت قبل صدور البيع اننا ببيع حصتي معكم فهل لها الشفعة ولا عبرة بزعم المشتري ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في عقار بيع وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا اخذ بشفعة الجوار بوجه الشرعي فهل يكون بينهم اثلا فاعل قدر رؤسهم \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في دار وقطعت ارض جاريات في ملك زيد واخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصه فيها فباعت اختان وابن عمها حصتهن من ذلك لا ختمتا بمن معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخليفة بوجه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤس الشفعاء والمشتري كواحد منهم \*(الجواب)\* نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك تنوير ويكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخبرية من الشفعة فراجعها

مطلب اذا قوم الدلال  
المتاع للسلطان بغير فاحش  
بضم تمام القيمة  
مطلب لا ضمان على  
الصبر في اذا اخطأ في النقد  
ولا اجر له

(كتاب الشفعة)

مطلب ثبت الشفعة بالجوار

مطلب جهالة الثمن تمنع  
الشفعة  
مطلب لا يسقط حق الشفعة  
بقوله قبل البيع اننا ببيع  
حصتي  
مطلب الشفعة على قدر  
الرؤس  
مطلب اذا اشترى احدا  
لشركاء فهو في الشفعة  
كواحد منهم



أقول وذكر الثانية في التنوير أيضا في باب ما ثبت هي فيه قال في التنوير شرحه للعلافي  
وتثبت لمن شري أمالة أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفادته أنه لو كان المشتري أو الموكل  
بالشراء شريكاً للدارشريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكاً للدار جاراً فله الشفعة للجار  
مع وجوده اهـ وبأن ذلك أنه لو كانت دار مشتركة بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها  
من أحد شركيه فاشترها منه لنفسه بالامالة أو لغيره بالوكالة فطلب الشريك الثالث  
الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث جاراً فقط  
فلا شفعة له لأن المشتري خليط فيقدم على الجار وقد كرها أيضاً في القنية فقال اشترى الجار  
داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما فصعان لأنها شفعيان قال ابن الشحنة  
مقرله وكذا المشتري أي إذا طلب ولم يسلم للشفيع الآخر وعلى هذا الوفاء ثالث قسمته أثلاثاً  
أو أرباعاً فأرباعاً ثم نقل عن الظهيرية توسل المشتري كالأبجار كان نصفه له بالشفعة والنصف  
بالشراء وعامه في رد الحمار (سئل) \* فيما إذا كان زيد بيتاً ملاصقاً لبيت عمرو فباع زيد  
بيته بمن معلوم من أجنبي فهل له أو لأخذه بثلثي الثمن بشفعة الجوار (الجواب) \* نعم  
وعاقدنا بثلثي الثمن لقول الفقهاء الشفعة هي تلك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه بثلثي الثمن  
والإفقيته كما في شرح التنوير للعلافي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء بثلثي يأخذ ثلثه  
وفي القمي القيمة اهـ (سئل) \* في عبارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند فباع زيد  
حصته المعلومة منها من بكر بمن معلوم من الداراه قامت هند تدعي شفعة الخليط فهل  
لأشفعة في البناء (الجواب) \* نعم لأشفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما وفي فتاوى  
العلافي سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه  
شفعة أولاً أجبنا لأشفعة في بيع البناء بدون الأرض كببيع الشجر بدونها كما في الترتون  
وغيرها (سئل) \* في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لبناء دار موكلة لزيد قائم في أرض  
وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لأشفعة له (الجواب) \* نعم والبناء  
والخل لا يستحق بهما الشفعة عني على الكثر وفي الوهبانية وما في بناء شفعة لا ولا به \*  
والمقرى بالعكس بعض يقرر أي لأشفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في البناء المبيع  
(سئل) \* في رجل اشترى داراً معلومة ملاصقة لدار مارية في وقف أهل قام المستحق  
السكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لأشفعة له (الجواب) \*  
نعم وفي القبريد لأشفعة في الوقف ولا يجوز له شرح المجمع لأن ملك من الشفعة ومثل في التنوير  
(سئل) \* فيما إذا كان زيد وأخوته مشد مسكة في أرض وقف سلطنة ففزع أخوته عن  
فنديهم من ذلك ثمرو وأجاز المتولى ذلك وزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لأشفعة له  
(الجواب) \* نعم (سئل) \* في الشفيع إذا علم بالبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط  
حقة منه ألد يئنه شرعية ثم أراد الآن أخذ المبيع بالشفعة فهل يسأل له ذلك وبطلت شفعته  
(الجواب) \* نعم قال في المنع وبطلها تسليماً بعد البيع فقط بخلاف تسليها قبله كما تقدم

مطلب يأخذ الشفيع بثلث  
أثنى لومثلياً والإفقيته

مطلب لأشفعة في البناء

مطلب البناء لا تستحق به  
الشفعة

مطلب لأشفعة في الوقف  
ولابجواره

مطلب لأشفعة في مشد  
المسكة

مطلب تسقط الشفعة  
بالإسقاط عند البيع لا قبله

مطلب فيما لو اشترى  
في الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عد  
عدما

مطلب فيما لو اراد الشفيع  
أن يأخذ البعض ويترك  
البعض

قوله وقال بعضهم على  
الاطلاق أى قول الاصل  
يكون على شفعة مطلق غير  
مقيد بما قيده القائل الاقول  
من الحمل على ما اذا كان بعد  
طلب الموائبة وطلب الاشهاد  
لكن في القول بالاطلاق  
قول انزيلني ان شرط صحتهما  
أن يطلب الكل فانه يدل على  
انه لو طلب البعض لاجب  
على شفعتيه فيترجى بذلك  
قول القائل الاقول بالحمل  
المذكور وهذا الحمل يؤيد  
ما وفقاه بين كلامي  
الخاتمة والزباني اه منه  
مطالب اذ لم يطلب به عمله  
طلب موائبة واشهاد بطلت  
شفعتيه

لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط اولم يعلم كما تقدم  
لان لا يعذر بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه \* (سئل) فيما اذا اشترى في الدار  
الشفوعة هل يأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء أو يكلف المشتري قلعه ويأخذ الارض فارغة  
أم لا \* (الجواب) نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة  
ويأخذ الشفع بالثمن وقيمة البناء والغرس مقولوعين لو اشترى وغرس أو يكلف الشفع  
المشتري قلعهما أى البناء والغرس \* (سئل) في قطعة ارض مشتركة بين زيد وجماعة  
فباع أحدهم حصته المعلومة منها من اجنبي وحين علم زيد بالبيع تملك المبيع بالشفعة  
فورا بثلث الثمن وأشهد على ذلك بوجه الشرعي ولم يطلب البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد  
ذلك ومن لم يطلب عد \* (الجواب) نعم كما في الخيرية \* (سئل) في الشفع  
اذا اراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك \* (الجواب) نعم ولو اراد الشفيع  
أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الا برضى المشتري لانه يلحقه ضرر بتفريق  
الشفعة عليه ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لعارضه وقسم  
بين الباقين على عدد رؤسهم وكذا لو كان أحد الشفعين حاضرا والآخر غائبا فطلب الحاضر  
الشفعة في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطلت شفعتيه لانه يستحق الكل  
والقسمه للاراحة فاذا ترك في شيء فيها وجد الاعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا ينفرا  
وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتيهما ولو طلب أحدهما الكل  
والآخر النصف بطل حق من طالب النصف ولا يترجى أن يأخذ الكل أو يترك وليس له  
أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلي أقول وفي صورة السؤال لا تبطل الشفعة لمافي الخاتمة  
قال للمشتري سلم لي نصفها فاني المشتري لا تبطل شفعتيه في الصحيح لان طلب تسليم النصف  
لا يكون تسليما اه أى لا يكون تسليما مسقطا لشفعتيه لكن متى قضي قول الزباني فاذا ترك  
في شيء فيها وجد الاعراض فيه ألحق سقوطها وصكت في رد المختار والتوفيق بأن الظاهر  
أن المراد انه لو اراد أخذ البعض بعد طلب الموائبة والاشهاد لا تسقط أمالو طلب البعض  
ابتداء تسقط شفعتيه فلا ينافي ما ذكره الزباني من التعليل المذكور وكنت عند قول العلاني  
بعد مسائل الحمل واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفعتيه مانعه وفي التارخانية واذا كان  
المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب أحدهما مع انه ليس له أن يأخذ  
هل يكون على شفعتيه ذكر في الاصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما اذا كان بعد طلب  
الموائبة وطلب الاشهاد في الكل فلو طلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على الاطلاق  
اه قلت يؤيد الاقول ما تقدمه الشارح قبيل باب الطلب عن الزباني من أن شرط صحتهما أن  
يطلب الكل وبه يتأيد ما ذكرناه هناك من التوفيق اه ما كتبه \* (سئل) فيما اذا لم يطلب  
الشفيع الشفعة فور عمله بالبيع طلب موائبة واشهاد ووضعت أربع سنوات والان قام بطلبها  
به عمله وتركه الطالبين المذكورين فهل بطلت شفعتيه \* (الجواب) نعم وتبطل الشفعة

ترك طلب المواثبة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما أترك طلب التقرير عند  
 اعتقار أذى يد لا لشهادته عند طلب المواثبة لانه غير لازم كما مر فتدبر شرح الملتقى للعلائي  
 من فصل فيما يطلبها في الدرر وسببها ترك طلب المواثبة وأترك الاشهاد عليه أي على طلب  
 الموثقة قادر عليها اه فني مسائلنا فيما يطلبها في مجلس علمه بالبيع بلفظ فهم يطلبها وأيضا ترك  
 الطلبن المزبورين وكل ذلك مما يطلبها أقول عبارة الدرر بمخالفة لعبارة شرح الملتقى واعلم  
 ان الشفيع يطلب ثلاث مرات \* الاولى حين علمه بالبيع فورا ويسمى طلبا موائمة أي  
 مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلام لازم كما في الهداية وغيرها وما في الدرر  
 سهو كما أوضحه في الشربلالية نعم يشهد فيه مضافة المحمود قال القهستاني يجب الطلب  
 وان لم يكن عنده أحد ثلاثا تسقط الشفعة ديانة وليتمكن من انكاف عند الحاجه كما في النهاية  
 ولا يشترط الاشهاد فيصعب بدونه لومته المشتري كما في الاختيار وغيره اه والمرارة الثانية  
 أن يطلبها عند البيع ولو اعقار في يده أو عند المشتري مطلقا وعند العقار ويسمى طلب اشهاد  
 وطلب تقرير وليس له مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد هذه الثلاثة  
 كما في النهاية وظهر كلامهم أن الاشهاد هنا بشرط لكن قال في الخاتمة انما يسمى الثاني طلب  
 الاشهاد لا لكون الاشهاد شرط بل ليكنه اثبات الطلب عند جهود الخصم اه ووجهه ظاهر  
 ثم الاشهاد عند أحد هؤلاء لو وجد عند طلب المواثبة كفاء وقام مقام الطلبن كما ذكره  
 العلائي \* والمرارة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى طلب تملك وخصومة وهل له مدة  
 يبطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريباً وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري  
 رضاه لقوله في التنوير ويستقر بالاشهاد وتملك بالاخذ بالتراضي أو قضاء القاضي وهما ما  
 فائدة ينبغي التنبية عليها وهي ما في الخاتمة اذا سمع الشفيع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل  
 شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبركا اذا استمرت فسكت ثم هلأت أن الاب زوجهما من  
 \* لان مصردها اه وبه أفق العلامة للتراشي وجه الله تعالى في فتاواه المشهورة \* (سئل) \*  
 في الشفيع اذا طلب الشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة والتملك  
 أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته \* (الجواب) \* نعم أقول يعني اذا أخره بعد الطلبن الاقلين  
 وما أفق به للصف هو ظاهر المذهب وبه يعني كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه أفق  
 للمولى والسعد أفندي كما ذكره عزى زاده ومشي عليه في التنوير قال العلائي في شرحه  
 وقبل يعني بقول محمدان أخره شهر ابلع وبطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه  
 برفعه القاضي ليأمره بالاخذ والترك اه وظاهر كلام العلائي اعتماد القول وهو خلاف  
 ما يرتضيه كلامه في شرحه على الملتقى فراجعه والقبائل بأن العتوى على قول مجدهو شيع  
 الاسلام وقاضي خان في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في متن الوافية  
 والمقاة والخيرة والمغني وفي الشريعة الالهية عن البرهان انه أمع ما حتى به قال يعني انه امع  
 من فتح الهداية والكافي الخ وعزاه القهستاني الى المشاهير كالحية طوا الخلاصة والمضمرات

• طلب في كيفية طلب  
 اشفيع الشفعة

مضب اذا سكت الشفيع  
 لا تبطل شفيعته ما لم يعلم  
 للمشتري والتمن  
 مطلب فيما اترك طلب  
 ان خصوصه أكثر من شهر

وغيرها ثم قال فقد اشكل في الهداية والكل في اه وقال في شرح الجمع وفي الجامع الخافى  
 القنوى اليوم على قول محمد تغير احوال الناس في قصد الاضرار اه وفيه ظهر ان افساءهم  
 بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وتظاره كثيرة وقصد الاضرار في زماننا كثير فقد شاهدت  
 غير مرة من جاء يطالبها بعد عدة سنين قصد الاضرار المشتري بعدما هم وبني وطمعاني غلاء  
 السعر وما من امكان رفعه لقاضي لا يجترع على بال الناس اليوم وليس كل احد يقدر على  
 المرافعة فلا جرم كان سده الباب اسلم والله تعالى اعلم \* (سئل) في الشفيع اذا ساءم  
 الحصة البسعة من المشتري هل تبطل شفيعته \* (الجواب) نعم تبطل بالمساومة بيعا واجارة  
 كما ذكره في المتن \* (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب واخوتهما بطريق  
 الارث عن ابيهم فباع زيد حصته فيها من اخوته المأخضين ثم حضر عمر والغائب وطلب  
 المبيع بشفعة الخليط بوجهه الشرعي فهل له ذلك ويقضى له بها \* (الجواب) نعم اذا حضر  
 وطلب مستوفيا بشرط الغالب بحكمه بحقه حيث لم يوجد به مستطاع له خيره لو كان الخليط  
 في المبيع غائبا يقضى بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب  
 فلا يؤثر حق المأخض بالمثل ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها مع عن شرح الجمع  
 \* (سئل) في ابي انه يرحل له طلب الشفعة لانه غير بوجهه الشرعي \* (الجواب) نعم  
 وفي الاصل الرمي يطلب الشفعة الصغير ويقوم مقامه في لوازمه كالا ب والجد الخ ادب  
 الاوصياء وفي احكام الصغار لا الامام الا شرع ونفى ثم اذا وجدت الشفعة لاه غير فاذي يقوم  
 بالطلب بالاخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو ابوه ثم وصى ابيه ثم جده او ابيه  
 ثم وصى الجد ثم وصى نصبه القاصي فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفيعته اذا ادرك  
 فاذا ادرك وقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة وخسارة النكاح او طلب الشفعة فانها كان  
 او لا يجوز وطل الشافعي والحنابلة في ذلك ان يقول طلبتها الشفعة والجار فاذا كان له احد  
 من هؤلاء فترك الشفعة مع الامكان طلعت حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة  
 اذا سلم الاب او الوصي ومن عناهما شفعة الصغير مع تسليمه عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 حتى لو بلغ الصغير لا يكون له اخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير صحيح عند  
 ابي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء او في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير  
 مجلس القضاء عند ابي حنيفة وتعام فروع المسئلة فيها \* (سئل) في قمار معلوم مشترك  
 بطريق الملك بين زيد واثام لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك لغفارين  
 اجنبي فبني معلوم من الدرهم ثم بلغ الاثام رشدين ولم يذكر لهم حين البيع جده ولا وصي  
 فهل لهم الشفعة بشرطها الشرعي \* (الجواب) نعم \* (سئل) فباذا كان لبيتيم اخ  
 وصى عليه وحصة معلومة في دار جارية بقيتها في ملك امه واخيه ورجل غائب لكل حصة  
 معلومة فيها ارضا وبنائه باع وكيل الغائب نصيبه من اجنبي فباذا الرومي فورعله بالبيع

مطلب تبطل الشفعة  
 بالمساومة بيعا واجارة  
 مطلب اذا حضر الغائب  
 وطلب الشفعة قضى له  
 بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة  
 للصغير

مطلب ادافع اليتيم له طلب  
 الشفعة

مطلب للوصي طلب الشفعة  
 للصغير



فلاشفة له اه وشله في الذخيرة

\*(كتاب القصة)\*

(سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ورثة بالعين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات  
ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة فحصة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسم  
ويتمتع كل بنصيبه بعد القسمة والمعادلة ممكنة والنصفة لا تبدل فهل لهذا ذلك (الجواب) \* نعم  
(سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعرو وكل منهم حصة معلومة  
فيها \* فبني زيد وهند فيها بناء بالأت منها فماتت بعد هدمها وامتنع عمرو من دفع ما يخص  
حصته من غن الألات وكلفتها وطلب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء  
في نصيبها فيها والا هدم (الجواب) \* نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون اخ من عمرو  
وخرج البناء في نصيبها فتم والا هدم ويندفع الأت لها والمستثنى في التثوير من القسمة وأجاب  
قارئ الهداية بقوله اذ لم يجزوا ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقى  
وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن ما تقتضى الارض لذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) \* فيما اذا مات زيد عن ورثة فهم اتمامهم وصي وخلف تركه مشتملة على اعيان  
ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصي الاعيان والدين من مائة شاربين ان يكون الدين  
للاعيان والاعيان لهم ثم ظهر المدينون بمصرافه هل تكون القسمة فاسدة (الجواب) \* نعم  
الدين على وجهين اما على الميت اوله فان له واقسموا الله من والعين ان شرطوا ان تكون الدين  
لاحدهم فسدت وان اقسما الدين بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة قسمة في قسمة  
الاعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين لا الدائن كلهم  
واحد من الضمان مشروط فانها فسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشركة  
بحت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكوت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت  
الا لان يقضوا منه بزيادة من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها (سئل) \*  
في عقار قابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصة  
لكثيرة متفعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الآخر متفعا بحصته على  
الوجه الذي كور فطلب ذو الكثیر المذكور قسمة حصته فهل يجب الى ذلك (الجواب) \* نعم  
يجب ذو الكثیر الى ذلك حب الحال ما ذكره في المتن وان انتفع كل من الشركاء بنصيبه  
بعد القسمة قسم يطلب أحدهم وان تضر بالكل لا قسم الارضاهم وان انتفع البعض دون  
البعض قسم يطلب ذى النفع لا يطلب الآخر وهو الاصح اهـ ومثله في كثير من المعترات  
(سئل) \* في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمر وفضل  
بدا المياهاة مع عمرو في سكنها هابا ن يسكن فهم امة بحسب حصته وسكن عمرو هابا مة  
تله فأتى عمرو ذلك بدون وجه شرعي فهل يتباينان فيها على الوجه الذي كور ويجوز بالاتي  
(الجواب) \* نعم قال في الحاشية قبيل كتاب الاقرار بالمياهاة في الاموال المشتركة التي  
يمكن الانتفاع ساهم فضاء عنها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تسلط بوج

مطلب اقصیٰ خدمت من

الأراضي والغراسات

مطلاب فمن بني في الدار

وللاذن شرکہ ثم طالب

القصة

مطلب ان خرج المذاعف

نصيبه فيها والا اهدم

مطلوب في قسمة التركة

المشتملة على اعيان ودين

طلب اذا طالب ذوالکثیر

اقصية وكان مذاقم بحسنة

عاب

طلب له المأوى في الدار الغيرة

تقانة القسمة ومعدلات

طلب لاشرط للمساواة

كم المدة ولا تساهل بالموت

لکھنؤ، ۱۰ نومبر (ایس پی اے)۔

أحدهما أو يفرد أحدهما بنقصها بعدد ويغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يفرد أحدهما بنقصها إلا بعدد أو يطلب قسمة عنها هذا إذا كانت المهايأة بغير أمر القاضى فان كانت بحكم الحسا لا يفرد أحدهما بنقصها ما لم يصلحها ويجوز للمهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس الآخر الآن في الجنس الواحد كالدار والوحدة لو تهاياها بنفسها زمانا شهرا أو سنة أو يوما أو تهايا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة الأخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز على كل حال وإن طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان وإلى الآخر فان القاضى يبيعه وإن طلب للمهايأة من حيث المكان روى الكسرى عن أبي حنيفة أن القاضى لا يبيع وفي الجنس من الدار والأرض إذا تهاياها على أن يسكن هذا هذه الدار والآخر يزرع هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجره إن تهاياها بتراضيهما جاز وإن طلب أحدهما وإلى الآخر لا يبيع القاضى اهـ وتام ذلك فيها أقول في ترضى للمهايأة في المأجور وهي وقعة العتري سئلت عن ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا الساجاني بخطه ما نصه في مستأجر حصه من عقار يريد التهايو لزوم على المالك أو المستأجر الآخر ليس له ذلك كما أفاده الخبر الرولى وأما في التنازلية أن تهايو المستأجرين صحیح غير لازم وإن شرط على المؤجر أن لأحدهما مقدم الدار والآخر مؤخره فاسد العقد اهـ مارا به بخطه رحمه الله تعالى وحاصله أن تهايو المستأجرين أو المستأجر مع المالك بان استأجر بعد عقارها أو ما على مذهب من يراه صحیح ولكن لا يحدون على طريق الجبر والفرق إذا امتنع عنه أحدهما وإذا تراضيا فهو صحیح غير لازم بمعنى أن لكل منهما فسخ المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورأيت بخط بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية في الإجازات ما هو صريح في حواز المهايأة في حمام مشترك بين رجلين أحدهما حصته من ثلث وحق بذلك ما كتمت ما المالك مع المستأجر من الآخر والله تعالى أعلم \* (مسئل) \* في أتممة معلومة مختلفة الإحساس قابل كل جنس منها القسمة مشتركة بين زيد ورفقة عمرو والباقين مناصفة يرد زيد قسمة نصفه من كل جنس منها وحده وإذا قسمت ينفع كل منهم بنصيبه فهل يجب أن يرد زيد ذلك \* (الجواب) \* حيث كانت قابلية للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضى جاز والله تعالى أعلم وفي الجامع الصغير يقسم كل شئ بين رجلين من منصف ولحدا إذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم ولا تلحق إلى أباه الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم إلا بالتراضى ويقسم طولاً وعرضا إذا كان بالرضى شياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تأتم يقسم ذلك إلا بالتراضى خلاصة ومثله في البرزخية \* (مسئل) \* في أخوة أربعة بالغين عاقلين سعيهم وعادتهم واحدة فتقوأن أبيهم غراسا وغيره فاخذوا في الأكتساب والعمل كل على قدر استعاعته وأنشأوا ليجلهم غراسا آخر

مطلب تجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس

مطلب يبيع الآخر على المهايأة من حيث الزمان دور المكان

مطلب في المهايأة في المأجور

مطلب في قسمة الإحساس المختلفة

ثم اقتسموا الغراسين المربوبين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية إلى مئة سهم وسلاهم  
وتصرف كل بما يخصه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم يخص  
بهما يقتضي انهما الغراسان له ومنع اثنان أن القسمة وقت جهلا فهل تكون دعواهما غير  
مسموعة؟ (الجواب) نعم اذا اقدم على الاقسام اعترافا بان القسوة مشترك ودعوى  
الجهل باطله عند أهل العلم فاطمة كما في الخبرية ونقل الألباني عن الحائفة اقتسما دارا أو أرضا  
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو تخلعزم أنه بناء وخرسه لم يقبل بيته أقول كتبت  
في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقتسما التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل هذا الشيء  
المعين له أن كان قال في مغري يقبل وإن مع القالا اه أي لأن دعوى الجهل هنا مما لا يفي  
والثناض في موضع انقضاء عفو؟ (سئل) فيما إذا كان لزيد دين على جماعة معلومين  
ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على عمرو من الجماعة لكر من  
الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطله؟ (الجواب) نعم؟ (سئل) فيما إذا كان  
لجماعة مجرى ماء معلوم يجري إلى دورهم بحقه المعلوم من الماء من طالع ماء كبير ينزل الماء منه  
من فوض قديم إلى طالع آخر صغير داخل دارا أحد الشركاء ثم ينزل في مجرى يسمى بالخارج  
ويتقسم أقساما معلومة يطالع أحد هالي طالع آخر ويتقسم إلى فريضين أحدهما لدار زيد فني زيد  
الدار المربوبة مسبعة لله تعالى ويريد قسمة حصص المسبعة المذكور من مجرى الطالع الكبير  
وأن يجريها في دمنه حاصلة بالمسبعة وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها ويراضه  
في ذلك بعض الشركاء برون وجه شرعي فهل يجاب زيد إلى ذلك وينعج المعارض له؟ (الجواب)  
نعم وإذا كان قناة أنهر أو بئر أو حينا وليس معه أرض فأراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي  
لا يقسم وإن كان مع ذلك أرض لا يشرب لها إلا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والقناة على  
الشركة ولو كان أنهارا أو آبارا لأرضين متفرقة قسمت الآبار والعيون والأراضي محيط البرهان  
من القسمة وفي النوازل كره بين أربعة فقر وقيمت هذا الكرم حاطا لرجل خامس اشترى أحد  
الشركاء الأربعة الحائط وأراد أن يسوق إليه ماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة  
يمنعونه منه فإن أراد أن يسوق في المجرى المشترك فله منعه وإن أراد أن يسوق في مجرى  
خاص لم يكن لهم أن يمنعوه إذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل  
الثنائي في قسمة الشرب أقول في دلالة هذه النقول على ما ذكره في الحكم نظر ظاهر أماماني  
الحيط فالظاهر أن المراد به قسمة نفس القناة والنهر أو البئر والعين لا قسمة شربها وقد صرحوا  
بأنه لا يقسم المحام والبئر والرحى لأن فيها ضرا أي لأن ذلك غير قابل للقسمة لأنه لا ياتي  
منه بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت أرض متفرقة لها آبارا وعمون متعددة قسمت  
الأراضي مع الآبار والعين بأن يجعل لكل أرض بئر خاص وأماماني النوازل فليس النزاع  
فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في أجرائه في الأرض المشتركة لأن الماء الذي يريد  
سوقه هو ماء الحائط بدليل انخر عبارة النوازل فإذا كان شرب ذلك الحائط من نهر ذلك

مطلب الإقدام على الانقسام  
اعترافا بأن المقسوم مشترك

مطلب دعوى الجهل باطله

مطلب قسمة الوزنة الديون  
باطله  
مطلب في قسمة الماء من  
للطالع



الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجريه في مجرى الكرم المشترك وانما اجزاؤه في مجراه الخاص به والمسئلة المسئول عنها انما هي قسمة الماء من المطالع فنقول الذي يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب الثرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه مجرى يسمى بسطاه وهو مقسم من أربعة وعشرين قيراطا أقساما مسمى فروضا ينزل فيها الماء على قدر الحصص من ذلك الماء كل قيراط يسمى اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الأول يكون اربعة اكبر من اصابع الثاني وكذلك الثاني اكبر من الثالث في اربعة اكبر من الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع الثاني ثلث ماء الطالع الاول مثلا يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له اصبع من الطالع الثاني وأراد اخذها من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا باحداث فرض جديد في المجزأ المعنى بسطاً من الطالع الاول ولا يخفى أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب المياه فيرجع الامر الى قسمة نفس البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشركاء لانه تصرف في المشترك ولانه قد تقدم انه لا يحتم البر والنهر ونحوهما ولذا قال في كتاب الثرب وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رعى الارضى وضع في ملكه بأن يكون حاقاً بالنهر وبطنه ملكاً له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً في المشترك بل في خالص ملكه وهذا نكحاً فلو أمكن أخذه ما يخصه بالاحداث شيء في البسط فلهذا في ذلك حيث لا ضرر على بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بسبب كتابة هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء الى الساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر في دار زيد ويقسم نصفين أحدهما لزيد والاخر لغيره ويريد قسمة حصته من الساقية المذكورة التي في داره بعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل وشئ مشترك لكون حافتي الساقية من حائطه المذكور له ولا يخفى انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكب المؤلف عن محمد بن هلال ما صورته سئل فيما اذا كان للرجل استسقاء في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع يصل منه الماء الى منزله في دمة مختصة به من جهة فروض مستحقها في طالع يقرب منزله يصل اليه الماء من طوابع أخر أعلى منه وأقرب الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبع من الطوابع المذكورة التي فوق القسم المذكور ويخرج منه من مجراه القديم ولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدره وهو الاصبع الا من الطالع والمقسم الذي يجري منه ولا يخرج منه ولا يجريه من الطوابع التي فوقه لاختلاف بسط الماء فيها فيصير بذلك متعدداً لاخذها كثر من حقه على ان الوضع القديم لا يتغير كما قيل القديم ترك على قدمه كتبه محمد بن هلال عني عنها (سئل) فيما اذا كان لجماعة دار زيدهم مشتركة بينهم بطريق الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمة

مطلب حادثة الفتوى في قسمة ماء المطالع

مطلب في قسمة التركة اذا كان فيهم غائب

بأنهم ويرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونهم عالم وفيهم غائب وهي قابلة لأقسمة ويتفرع  
كل نصيبه بعد هاهنا تقسم وينصب القاضي قابضا للقائب \* (الجواب) \* ثم ولو برهنوا  
على الموت وعدد الورثة والفقار في أيديهم ومعهم وارث غائب أو مسمى قسم ونصب وصيل  
أو وصي ليقض حصصه القائب والصبي ملحق من القسمة ومثل في التنوير وغيره من المتن  
أقول هذا إذا كانت الشركة أهلها الميراث كذا كفلوا أهلها الشراء فلا يقسم إذا كانت فيه  
غائب والفرق أن أحد الورثة ينصب خصما عن الباقي بخلاف الشركاء في الشراء ثم لو كان  
أهلها الميراث فيجري فيهم الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه ففي حكم شركة الميراث لقيام  
المشتري مقام البائع ولو كان أهلها الشراء فيجري فيها الميراث بأن مات واحد منهم ففي حكم  
شركة الشراء لقيام الوارث مقام المورث فيستوفي ذلك إلى الأول كافي للوجوبية والخاصية  
هذا منحصر ما حذرناه في رد المختار على الدر المختار \* (سئل) \* في جماعة هم من معلوم مثالثة  
يريدون قسمة بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة \* (الجواب) \* نعم بشرط أن يكون بينهم  
غيب أراد أقسمته تجوز قسمة بالوزن بالقبان وبالميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمة بالشرعية  
أيضا لقلة المتفاوت وهذا غير صحيح لأنه وزني فلا تجوز قسمة بدون الوزن ما بالبيان أو بالميزان  
فلا تجوز قسمة بالشرعية لأنها مجزئة وقسمة التين بالأجل ذكر في التنازل أنه يجوز قال  
مولانا رحمه الله تعالى لأنه ليس بوزن خائفة من فصل قسمة الأب والوصي أقول الشرعية  
بالشأن المحجة والجيم شيء من سف يجل فيه البطيخ ونحوه كما في التماسوس \* (سئل) \* في دار  
مستقلة على مساحة سبعمائة وثلاث مائة كن منها سكن جار في وقف يروى سكان في ملك  
زيد يريد تناظر الوقف قسمة المساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والمساحة قابلة للقسمة  
فهل تكون قسمة المساحة بينهما نصين \* (الجواب) \* نعم وذويت من دار كذا بيوت  
في حق ساحتها أي أن كان بيت من دارها بيوت كثيرة في يدي يذوي البيوت الباقية في يد بكر  
فهو أي المساحة بينهم ما حال كونهم أذعن قبل لاستوائهم في استعمالها وهو المرووفها والتوضي  
وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق منع من دعوى الرجلين وفي  
دعوى الخيرية ضمن سؤال منصفه لاشبهة في أن المساحة المذكورة بينهم مانعة وأما طلبا  
القسمة في المساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه إذا كان في يد أنسان  
عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قد منا في كتاب الدعوى تفصيلا  
وكلاما مهما في هذه المسئلة فراجع \* (سئل) \* فيما إذا ادعى أحد متقاسمي دار أن من  
نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد إقامة بينة شرعية على ذلك  
وقسمته على قدر نصيبها فهل تقبل \* (الجواب) \* نعم تقبل بيته قال في الدرر في كتاب  
القسمة أقرب أحد المدة أسبب بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أسبب في  
يد صاحبه وقد كان أشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق إلا بحجة اه ومثله في التنوير  
والكنز والقدوري والوفابة والملحق وغيرها وعبرة الوفاة وشرعها الصدر الشريعة فان أقر

مطلب الوزن لا تجزئ قسمة  
بدون الوزن

في مطلب قسمة مساحة الدار  
مطلب ذويت في دار كذا  
بيوت في حق ساحتها

مطلب فيما إذا استيفاء  
ثم ادعى الغلط في القسمة

أحد المقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه خلطاً لا يصدق الإجماع  
 قالوا لا به يدعى فصح القسمة فلا يصدق إلا بالينة قال في المداينة ينبغي أن لا يقبل دعواه  
 المتناقص وفي المسروط وفتاوى قاضي خان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل  
 المقاسم في إقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فده غللاً واخذ بذلك  
 الأقراء عند ظهور الحق له ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط  
 انما تسمع اذا لم يقربا الاستيفاء أما اذا اقربا الاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن إلا اذا ادعى  
 الغصب فيثبت دعواه له ولعل ما في الخانية فيما اذا لما شر القسمة بنفسه وأقر  
 بالاستيفاء فادعى حيث صدر المسألة بقوله رجلان القسما وفي المتن فيما اذا اقتصما وأقربا الاستيفاء  
 مجتهد في القسمة على قول اللامين كما يقع في زماننا غالباً فاعلم فربما يفيد التوفيق ألوان ما في  
 الخانية رواية وما في المتن رواية لنرى ويدل على ذلك قول صدر الشريعة رحمه الله رواية المتن الخ  
 فعمل أصحاب المتن مشوا على هذه الرواية وانت على علم بان ما في المتن مقدم على ما في  
 الفتاوى بل ذكر المحوى في حاشية الاشباه من كتاب الجبرام ملهى المتن والشروح ولو بطريق  
 المفهوم مقدم على ما في الفتاوى له وقال في البصر من التساكن تحت قوله فان لم يكن عصبه  
 فالولاية لأمه فانضمت المتن موضوعه لبيان الفتوى اهـ (سئل) في حكم مشترك بطريق  
 الملكيين زيد وعمرو واقسم بينهما نصفين بالترضى ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد  
 الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد التبرع الشرعي وإقرار بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك  
 (الجواب) اهـ اذا ظهر غبن في لقسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند  
 الكل وان كانت بالترضى اختلفت رافيه لاقسمة بالترضى كدونها بقضاء القاضي فصح  
 في الكافي والامام قاضي خان سمع دعوى الغبن في القسمة بالترضى وصح في الخلاصة  
 ونرى شرح أدب القاضي الامام الاستيعابي عدم سماعها قال في التنبير ولو ظهر غبن فاحش  
 في القسمة بطلت ولو وقعت بالترضى في الاصح قال شارحه في منعه بعدم نقل الخلاف  
 والصحيح المحمد ما قدمناه عن الكافي وقاضي خان وبموجب أصحاب المتن وصححه أصحاب  
 الشرح وبه اقيمت مراراً اهـ فيسوغ زيد الدعوى بذلك ونقض القسمة لان شرط حواضا  
 المداينة ولم توجد فوجب نقضها وهذا كله اذا لم يقربا الاستيفاء أو الإبراء أو اذا اقربا الاستيفاء  
 لو الإبراء أو شهد شاهدان على ذلك لم تصح دعوى كذا ذكر في نقد الفتاوى كما لا يخفى  
 في فتاوا من القسمة (سئل) من قاضى الشام سنة ١١٤٨ هـ فيما اذا تقاسما داراً باع  
 أحدهما نصيبه بحضور خصمه وتصدقه على حصة البيع وابه لا مطن له فيه ثم ادعى غبنا  
 فاحشاً في القسمة وأهلاً أن اطعن عليه وأرله أربعة قراراً أخذ اثنين وبقى اثنان في يد  
 صاحبه فهل تسمع دعواه أولاً (الجواب) اهـ قال في المحيط البها في التناقص فيما طريقه  
 اغطاء عقلاً يمنع حصة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلفت من زوجها على مهرها وفتة  
 عيالها ثم أقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها ثلاثاً قبل المخلع قبل بينته وان صارت متنازعة

قوله الا اذا ادعى الغصب  
 اى ادعى ان شريكه غصب  
 منه بعد القسمة شيئاً من حقه  
 الذى خرج له بالقسمة تسمع  
 لانه لا تناقض حيث لا بد  
 ان يبال استيفاء لا تناقض  
 دعوى الغصب بعده اهـ  
 مطلب ما في المتن مقدم  
 على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن فاحش  
 في اقسمة ولم يقربا الاستيفاء  
 بعضها

مطلب تقاسم دار بمداين  
 احدهما حصته بصورة  
 الاخر ثم ادعى الاخر غبنا  
 وحاشا في القسمة  
 مطلب التناقص في موضع

احدهما هو

في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدم على الخلع وإنما كن كذلك لان الزوج يتفرد بالايقاع ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فيجعل التناقص فيه عفوا اه في هذه المسئلة هل يكون حضوره وتصديقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا لطريقه الخفاء أولا مقتضى ما في القسمة نعم وتسمع دعواه فانه قال رافعا الى فتاوى برهان قسمها أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الغصب بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ اه واقصر على ما ذكر وأما عدم إقراره بالاستيغناء فقد قال في التنوير وشرحه ولولا ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي بطلت في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم يرد فوجب قضاها خلافا لتصحيج الخلاصة وتسمع دعواه بذلك ان لم يقر بالاستيغناء وان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغبن لا تناقض الا اذا ادعى الغصب فتسمع دعواه اه وفيه في شرح الجمع والحاشية وغيرهما في التنوير وشرحه ايضا ولو ادعى أحدهم أن من نصيبه شيئا وقع في نصيب صاحبه وقد كان أقرا بالاستيغناء أو لم يقر به لم يصدق الا ببرهانه او اقرار الخصم أو تكلفه عن البين ولا تناقض لاه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلطه اه فنخلص من ذلك انه حيث ادعى الغبن فاحشا وان حصته اربعة قواريط وأن ما أخذه من ذلك نحو قيراطين والباقي بقي بدخصه تسمع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التفتيش والتقرير علمنا في الاعتبار والله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسئلة سكون التناقض مما طرقة الخطا عنه تذهب الخلاف في ما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما أقرا بالاستيغناء هل تسمع دعواه غير هاته أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المأثور لا حاجة الى كون التناقض هاهنا مما طرقة الخفاء فتأمل والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وقفين مناصفة مشتمل على قطع اراض من لغة بالمجودة والرداءة بقيمة عشرة اذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراع من الجانب الآخر واجرة لردثة تعدل نصف ليرة الجيدة ويريد كل ناظر الرقيق المزبورين قسمة ذلك وفي ذلك مصلحة للوقفين فهل حيث الحال ما ذكر يحايلان الى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة الذراعين من الردثة \* (الجواب) \* نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الاصل واذا سككت الدارين ورقة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا التفضيل جائز وصورته اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة اذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب الآخر اما لاجل البناء او المعنى من العساق فقسما على ان يكون لاحدهما هذه عشرة ولا آخر عشرون فهذه القسمة جائزة فاكفى فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو المالية بعد تعدد اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذراعان اه وعلمت بها فانها فوائد متعلقة بهذا المعنى \* (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد وامرأتين اثلاثا فاقسموها فسمه شرعية توقف في نصيب زيد فضل بناء يزيد أن يرده عليهم ما بدله درهم من عنده بدون رضى منهما ولا تعذر

مطلب اذا كان الذراع من جانب يعدل ذراعين من جانب آخر قسم كذلك

مطلب لا تدخل الدراهم  
في القسمة بدون رضاهم  
اذا اعتذرو

مطلب لا يقسم الطريق  
حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي  
أ كدمها بقضاء القاضي  
مطلب دار لا تقبل القسمة  
بأمر القاضي الشريك بوجه  
من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة  
القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس  
صغيرة

مطلب في قسمة بستان  
مشترك بين أوقاف أربعة

نسوبة وتريد المرأتان أن يكون عوضهن من الأرض ولا ترضيان بالدراهم فهل لما ذاك  
\*(الجواب)\* نعم ولا يدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الأبراهيم صورته دار بين  
جماعة فأرادوا قسمة بينها وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء  
دراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فانه يحيل عوض البناء من الأرض ولا يكاف  
الذي وقع البناء في نصيبه أن رقباء البناء من الدراهم الا اذا قعدت فحينئذ للقاضي ذلك لان  
القسمة من حقوق المثل المشترك والشركة بينهم في الدار وفي الدراهم فلا يجوز قسمة ماليين  
بمشترك ددر من القسمة \*(سئل)\* فيما اذا كان بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما  
نصفين يتران فيه الى دارهما ويريد زيد قسمة وفي ذلك ضرر فهل حيث كان فهم اخر لا يقسم  
\*(الجواب)\* نعم ولا يقسم الطريق لوفيه ضرر ولا يقسم كذا في قسمة البرازة اقروى من  
القسمة وقسم تطاربع المسئلة فيه \*(سئل)\* فيما اذا كان مسيل ماء مشترك بين زيد  
وعمر فافراد زيد قسمة وبأي عدد ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\*  
فيما اذا مات زيد عن بنت وأخ شقيق وخلف يتا وربع غيلة حور وربع حوزة وحصة  
معلومة من غراس كرمين متوافقا وراضيا لذي بنته شرعية على أن يكون البيت للاخ وبقية  
ما ذ كر للبنت فخير حصة كل منهما من التركة بطريق القسمة وقسم الاخ البيت ونسبت  
البنت الباقي وتصرف كل منهما بما خرج له مدة ولا أن تريد البنت تقضى القسمة بدون وجه  
شرعي فهل ليس لها ذلك \*(الجواب)\* حيث اقتسم ذلك بالتراضي والوجه الشرعي  
ليس لها ذلك اذا القسمة بالتراضي أ كدمها بقضاء القاضي \*(سئل)\* في دار صغيرة تقبل  
القسمة مشتركة بين زيد وأخته هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع  
والشراء فقال لهما ما أن تستأجرا حصتي أو توارثا جرحي حصة تلك أو يسكن كل منا وحده  
في الدار مدة بحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن يختارا وجهها من الأوجه الثلاثة  
\*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في معصرة معدة لعصر الزيت مشتملة على عودين يعصر  
بكل منهما وعلى مطحنين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى ثرين وضع فيها الزيت وهي مشتركة  
بين زيد وجماعة لزيد منها النصف وللجماعة النصف ويريد زيد قسمة نصيبه منها بالوجه الشرعي  
وهي قابلة للقسمة لا تخسر كل منها ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك \*(الجواب)\* نعم لا يقسم  
الحمام والحائط والبيت الصغير والدكاكة الصغيرة وهذا اذا كان يحال لوقسم لا يبقى لكل  
واحد بعد القسمة موضع عمل فيه وإن كان فيقسم خزانة القناري ومثله في الخلاصة والبرازية  
\*(سئل)\* في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها جبرا بدون  
رضى الباقي وهي صغيرة لا قبل القسمة ولا تنتفع كل نصيبه بعدها فهل لا يجاب طالب  
القسمة بها \*(الجواب)\* اذا لم يبق فائدة انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب  
القسمة لذلك ونقلها ما تقدم \*(سئل)\* في بستان مشترك أرباعا أرضا وغراسا بين أوقاف  
أربعة لكل وقف ناظر يريد ناظر واحد الأوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه وأفراده وها قبل

للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك حظ وصلة للوقف فهل يحيا بالناظر المذكور  
الى ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف  
مشارك بين زيد وجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمه نصيب الوقف من  
الغراس وأفراره والغراس قابل للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعده والمعادلة ممكنة والمنفعة  
لا يتقبل فهل يحيا بالناظر الى ذلك ويقسم بالوجه الشرعي **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\***  
في دار مشتركة بين هند وجهة وقف لجهة الوقف وبها ولندبا قما ويريد ناظر الوقف قسمه  
حصة الوقف وأفراره من حصة الملك والدرا قابل للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك  
مصلحة للوقف فهل يحيا بالناظر الى ذلك **\*(الجواب)\*** نعم لأن قسمه الوقف من الملك جائزة  
كما صرح بذلك في العبر وغيره وأجاب عن ذلك قارئ الهداية بقوله نعم يجوز للقسمه وفرض  
الوقف من الملك ويحكم بصحته ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمه الخ **\*(سئل)\*** في بستان  
معلوم مشترك بين جهتي وقفين أهليين لأحد عشر قراريط والباقي لأوقف الآخر  
ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريدان قيمة البستان بين الجهتين وهو قابل للقسمه  
وينتفع كل جهة بنصيبها بعد القسمه وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ للناظرين ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم سئل العلامة ابن نجيم هل يجوز قيمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه  
مصلحة لأبواب إذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وإن كان تحت ناظر واحد يرفع الأمر  
الى أئمةكم فينصب قايما يقاسمه اهـ وثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الوقف أن  
يقسمه ما وقفاه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه ويصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ  
وفيه من فصل المشاع ولوقسم الشريك كان رأد خلا في القسمه دراهم مائة فان كان المعطى هو  
الواقف جاز ويصير كأنه أخذ الوقف اشتري بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهم  
وإنه جائز وإن كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نفذ بعض الوقف وحصة الوقف وقف  
وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اهـ أقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله  
فإن كان المعطى هو الواقف فكان ينبغي تقديمه على قوله وإن كان بالعكس وما صله  
انه إذا كانت الدراهم من الواقف جاز ووجه الوقف بقي وقفا وما ذابل الدراهم بقي ما كاله  
لأن الوقف شروطا وكل ما لم يحد شئ منه في ذلك فلا يصير وقفا بعجز ذلك كما قالوا في  
لو اشتري مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت الدراهم  
بمقابل عین كدرا من أرض مثلاً لو كفت بمقابل وصف كالجودة والحسن فلا قال المؤلف  
رحمه الله تعالى ويسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفا وأرضانهم مات أحدهما  
وطلب الآخر القسمه من تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرض نصيب كل منها  
عن الآخر إذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما اطلب  
المستحقون قيمة الوقف بقوله ليس لهم أن يقسموا الدين الموقوفة لأن القسمه إنما تكون  
في الملك المشترك ولا ملك للوقف عليهم هذا والمذهب وبعضهم حوز ذلك وأجاب عما إذا

مطلب في قيمة الغراس  
المشارك بين ملك ووقف  
مطلب في قيمة الدار  
المشاركة بين وقف وملك  
مطلب قيمة الوقف من  
الملك جائزة  
مطلب في قيمة الوقف من  
الوقف

مطلب فيما إذا احتاجت  
قيمة الوقف من الملك إلى  
دراهم للتعديل

انهدمت الدار المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر قبوله الاقتصار ان أمكن  
 قسمته بأن لم يتفرغ الى كسر وشق قسمت بطلب أحدهما ويجوز المتنوع وما يحتاج الى كسر لا يقسم  
 الا بالتراضي والجدار القاسم لا يهدم الا بالتراضي اهـ (سئل) \* في دار مشتركة بين زيد  
 وعمر ومائة فاقسمها قسمة افراز أو فاما جدار بين القسمة وفي الدار بالوعة في قسم زيد  
 والميزاب خرج في مقسم عمر ويسكب منه ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن  
 ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط  
 التسيل في البالوعة في القسمة لدى بنته شرعية فهل ليس لزيد ذلك \* (الجواب) \* نعم  
 والمشكلة في التنوير وجميع الجرين \* (سئل) \* فيما اذا كان جماعة وزيد وعند دار مشتركة  
 بين الجميع للجماعة نصفها وزيد ومنه نصفها انفسهم وما مناصه وزيد ومنه مسيل في حصة  
 الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل حيث أمكن صرفه بصرف  
 \* (الجواب) \* حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه أن أمكن والا فحقت كباي التنوير  
 وغيره \* (سئل) \* في عمار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقارب طلب  
 واحد منهم قيمته قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \*  
 في دار معلومة مشتركة بين جماعة بعاريق الملك فطلب ذو القليل الذي لا يبقى متغاضبا بحصته  
 بعد القسمة قسمة حصته وامراره اهل لا تقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع \* (الجواب) \*  
 فوله متعت في طلب القسمة والقاضي يحجب للمتعت بالرد كما صرحوا به \* (سئل) \*  
 في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقين على طريق التهايق والتناوب هل تكون جائزة  
 \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في دار قسمة لقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربعها  
 ولجماعة الباقي فطلب زيد القسمة ووافق الجماعة معه على ذلك وينزعهم الجماعة أن اجرة  
 القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون اجرة القسام على عدد الرؤس \* (الجواب) \* نعم  
 وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاء  
 قال في تصحيح القدوري قال الاسيبي في التجميع قول أبي حنيفة وعليه مشي النسفي والطيوبى  
 وغيرهما اهـ ومثله في شرح المتنق للعلائي فقلنا عن المضمرات وعليه اقتصر صاحب التنوير  
 به اثنى غير واحد أقول قال في الهداية وعنه تها على الطالب دون المتنق لغه وضرة  
 المتنق اهـ وظاهره اعتمادها على الجميع على عدد الرؤس مطلة او بالاطلاق صرح في الدر  
 المختار وكتب المؤلف قال أو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة واجرة  
 القسام والطريق اذا اختلغوا فيه ملتقط من الديات \* (سئل) \* في دار ثلثا في الثلث زيد  
 وثلثا العمر واقسمها قسمة شرعية وقال زيد بنى حائطاً جازاً بيننا وكل منهما حريم أجنبيات  
 عن الآخر فكيف الحكم \* (الجواب) \* اذا كان أحدهما يؤذى الآخر ويطالع عليه في حال  
 لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمر هادياً ما يحاط به ما يخرج كل منهما من النفقة بحصته  
 بقوله القاضي للصحة كافي ٣٤ من فصول الهامى \* (سئل) \* فيما اذا مات رجل عن

مطلب اقتسام واحد  
 مسيل في حصة الآخر  
 مطلب لا يقسم الوقف قسمة  
 تملك  
 مطلب لا تقسم للدار بطلب  
 ذي القليل  
 مطلب تجوز قسمة الوقف  
 قسمة مائة  
 مطلب لجرة القسام على  
 عدد الرؤس  
 مطلب أربعة أشياء على  
 عدد الرؤس  
 مطلب بناء الحائط بين  
 اثنين على قدر الحصص

مطلب اقتسموا الدار واذى  
أحدهم دين في التركة تسع  
دعواه

مطلب اذا ظهر دين في  
التركة ترد القسمة

قوله أو بالف مرسلة أى  
مطعة وهى غير الوصية  
المقيدة كالوصية بالثلث  
أو بعين من أعيان التركة  
مطلب له أن يعزل من التركة  
شأ الدين ويقسم الباقي  
مطلب أجاز الغريم قسمة  
الورثة قبل قضاء الدين له  
نقضها

مطلب اذا ضمن ماعلى الميت  
برضى الغريم وشرط براءة  
الميت صح ويصير حواله  
مطلب التحيلة لتقسم تركة فيها  
دين على الميت  
مطلب قسمة الدين قبل قبضه  
لاتجوز

زوجة وأولاد فيهم قاصر لا وصى له وخالف دارنا فقط انقسموها بينهم بلا وصاية على التماسر  
والحلال أن للزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وأثبتته فهل تصح دعواها وتقتض  
القسمة ولا تصح (الجواب) \* نعم أقول في الخانية أرض ميراث بين قوم اقتسموها وقت قبضوا  
واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام اليد بين علي الأب كانت القسمة والشراء باطلة  
وكذا اذا اشتراه غير الوارث اه واحترز بدعوى الدين عن دعوى العين فانها لا تسع لان  
الاقدام على الاقتسام اعترف بأن المقسوم مشترك كما رأوا في هذا الباب (سئل) \*  
فيم اذا انقسم الورثة تركته مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما يفي  
بالدين فهل ترد القسمة لكرهها مؤخره عن قضاء الدين (الجواب) \* نعم في قسمة الهدايا  
اذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين بمحط او غير محط ردت القسمة وهذا في الدين المحط ظاهر لانه  
يمنع الملك فيمنع التصرف وكذا غير المحط لانه لم يعلق الغرماء بالتركة شائعاً ولا ان القسمة مؤخره عن  
قضاء الدين على الميت حتى لا يمتنع رد القسمة برضى الغرماء الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين  
فاذا قسمت حديثاً لازمه لا حاجة الى قبض القسمة في إغناء حقوقهم عمادتي في ٢٨ ظهور دين  
أو وصية بالثلث أو بالف مرسلة أو وارث آخر بعد القسمة ترد زانية من الثلث لرجل مات  
وترك ميراثاً فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا الدية على الميت والميراث كما هو الشرط  
وعلى الميت دين لغائب فان القاضي لا يقسم شيئاً من أجناس التركة وإن كان الدين أقل  
من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقدم الباقي قال أبو حنيفة  
في القياس لا يعزل وهو قوله الأول ثم استحسن وقال بأن التامو يجعل ذلك فان فلوا ذلك  
واقسموا الميراث فهلك ما عزل لأجل الدين ردت القسمة الآن بقضوا الدين من حصصهم  
وكذا لو لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الآن بقضوا  
الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال أو وصية بنزلة لدين خانية  
من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة مبسولة في قسمة الهدايا تركه في قسمة الاشياء  
وحواشيه وفي فتاوى الاقروى ايضا أقول كبت في رد المختار مانصه تيمم أجاز الغريم قسمة  
الورثة قبل قضاء الدين له نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم الآن  
يكون شرط براءة الميت لانهما تصير حواله فينتقل الدين عليه وتخلوا التركة عنه وهى الحيلة  
لقسمة تركه فيها دين كما بسط في البزاية وغيرها (سئل) \* فيما اذا كان لرجلين دين  
شرعى بذمة جماعة مشترك بينهما فاقسماه بينهما قبل اقتض فهل تكون القسمة الزبورة غير  
جائزة (الجواب) \* نعم وقسمة الدين لاتجوز لانها لا تحقق قبل القبض لان القسمة افراز  
والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الافراز ولو الحيلة من الفصل الاول من القسمة قسمة  
الدين قبل قبضه باطلة علاني من العلم قبل فصل التنازع قسمة الدين حال كونه في الذمة  
لا تصح درر او انخرص كتاب العلم (سئل) \* في دارمة تركه بين هذو جماعة قد قسموها  
في غيبة هذو بدون وكالته عنهم ولا اجازة نها قبل تكون القسمة الزبورة غير صحيحة (الجواب)



نعم وفي المنع عن الحانية اذا قسم الورقة التركية فيما بينهم بغير امر القاضي وفي الورقة صغيراً وغائب  
 او شريك لميت لانصاع الاباجارة الغائب او ولي الصغير او اباجارة الصبي بعد البلوغ او اباجارة  
 القاضي قبل ذلك اه وفي الحامولي الزاهد من القسمة (ثم قبح) أرض قسمة بين الشركاء  
 وفيهم شريك غائب فلما وقف عليه ما قال لا أرضي لغبن فاحش فيها ثم أذن لحزانه في زراعة  
 نصيبه لا يكون هذا رضى بذلك القسمة بعد ماردة (قب) أرض قسمة فليرض أحد الشركاء  
 بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر ان القسمة ترذ بالرد اه طفل وبالع اقسماً شيئاً ثم بلغ الطفل  
 وقصر في ذنب نفسه وباع البعض يكون اجارة لتلك القسمة حواهر القناوي من القسمة  
 \* (مسئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المهايأة  
 مع الباقين في سكنها في الزمان وتقدر حسنة وهل يتهاون على الوجه المذكور ويجوز الا في  
 \* (الجواب) نعم قال في شرح الملتقى وتجوز المهايأة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا  
 بعضها وهذا مضافاً لعلوا وهذا اسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شبرا وهذا شبرا وله  
 الامارة وأخذ الخنف في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدها القسمة فيما يحتملها بطلت المهايأة  
 لا بلغة القسمة حتى لو اختلف قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا يتجرى فيه القسمة لم يصير  
 واحدهم على بيع نصيبه تارة ثانية من الفصل الثالث من القسمة \* (سئل) في معز  
 مشتركة بين زيد وعمر ومضافة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وافرأه واذا قسمت يذفع  
 كل نصيبه بعدها فهل يجب زرا إلى ذلك \* (الجواب) نعم واجب اعلم ان التركية  
 اذا كانت جنساً واحداً كالنم والابل والبقر والحطة والشعير والنبات الحورية والمروية  
 والدار الواحدة التي تحتل القسمة اذا طلب أحدها القسمة وفي الاخران القاضي يقسم بينهم  
 خلاصة من الفصل الاول من القسمة ومثله في النزارية \* (سئل) فيما اذا اشترى زيد  
 وعمر مقدرا من البن نصفين واقتسماه بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد ان من نصيبه  
 شيئاً يدعوه وغلطاً وقد أقرب بالامتناع وعمر يصرح ولا يئنه لزيد فهل لا يصدق الا بجمعة  
 \* (الجواب) نعم لا يصدق الا بجمعة كما صرح بذلك في قصة التنوير وغيره \* (مسئل)  
 في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة اتهم بعض أبنائها واحتاجت  
 الى التهمير وفي الرجل العجزة فبنت المرأة الدار المرقومة وصرفت على ذلك مبلغاً معلوماً من  
 الدراهم من مالها مصرف المنزل وتريد المرأة أن تخرج الدار وتأخذ نصف ما أنفق في البناء  
 من غلتها بعد شيوت ماذا شرعاً فهل يسوغ لها ذلك \* (الجواب) نعم دار بين شريكين  
 اتهمدت فقال أحدهما تبعتها وفي الاخران القاضي يقسم الدار بينهما ولو كان مكان الدار ربحي  
 أو جام أو شيء لا يحتمل القسمة سكان لطالب البناء ان يبنى ثم يوجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في  
 البناء من الغلة خانية من فصل قصة الوصي والاب وفي الاشياء من القسمة المشتركة اذا اتهم  
 فاني أحدها العجزة فان احتمل اتهمته لاجرة قسمه والا يبنى ثم أجره ليرجع اه أو لاسقط  
 من كلام الاشياء شيئاً لا بد منه وهو قوله ليرجع عما أنفق لو بارق فاض والاشياء البناء وقت

مطلب القسمة والنا في غيبة  
 انشريك لانصاع  
 مطلب اذا حضر انساب  
 فلم يرض بالقسمة ثم زرع  
 نصيبه لا يكون رضى  
 مطلب اقسمة ترذ بالرد  
 مطلب طفل وبالع تقاسما  
 شيئاً ثم بلغ وقصر الخ  
 مطلب تجوز المهايأة ويجوز  
 الا في عليها

مطلب لا يصير على بيع  
 نصيبه  
 مطلب في أسمة المعز المشتركة

مطلب أقرب بالامتناع  
 ثم ادعى الغلط لا يصدق  
 الا بجمعة

مطلب في المشترك اذا اتهم  
 وأبى أحدهما العجزة



الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لاهالى القرية ذلك ومؤنة الضيف  
على الضيف دون القاطنين بدمشق (المجواب) نعم (سئل) في قروى عريماله  
لنفسه بيوتا أحدها في أرض سليعة ليزق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلاوجه  
شرعى الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليهم شئ من العوارض في دفتر  
تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك  
(المجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لثنين فاطنين بدمشق املاك في قرية  
من قراها ويدفعان ماعلى الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوة اهل القرية  
والآن قام اهل القرية المزبورة بكنون المذمتين بلاوجه شرعى الى السكني معهم في القرية  
ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذمتين بما ذكر  
ولا يلزمهما السكني بالقرية ولا دفع الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك وهما اذا كان بدمشق  
(المجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله املاك في قرية  
من قراها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالادان والافس فهل لا ينوب الرجل  
المذكور شئ من الغرامات المتعلقة بالافس (المجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم  
أحد بشئ من ذلك شرعا ولما لم الشرعى رفع ذلك ودينه فاذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان  
لحفظ الاملاك فاقبته على قدر المثل لا تسامؤة الملك وان كانت لتخصيص الادان فبلى عدد  
الرؤس لا تسامؤة لرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن  
دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره في التعليل انظر الرولى في فتاويه ومن لم يكن  
ساكنيا في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتخصيص الادان شئ لان بدنه ليس  
في القرية المزبورة قال الامام الجليل فخر الدين قاضى خان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة  
أهل قرية غزمهم السلطان فقال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على  
عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتخصيص الاملاك يقسم على قدر الاملاك  
لا تسامؤة الملك وان كانت لتخصيص الادان تقسم على عدد الرؤس الذين لا يتعرض لهم لانها  
موتة الرأس ولا شئ من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهبجروه ومثله في قسمة  
الذخيرة والتنازعات وكذا في التخصيص ونسأوى الاقروى ولولو الجنية والاشباه وغيرهما من  
الكتب المعتبرة النجانية (سئل) في قرية نزح بعض أراضيها أهل قرية اخرى ولهم فيها  
غراس ومسكنة ومكة ويرد على تلك القرية كلف وأعداء معارم فهل يجب عليهم مساواتهم  
فيها وماذا يفعل في ذلك شرعا (المجواب) ما أصاب تلك الاراضى من مال وقف أو قسم  
شرعى يجب عليهم دفعه للوقف والعشرون كان عليهم مال مة طوع بدلا عن القسم فما أصابهم  
منه بعد نزح جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف  
الواردين عليهم فلا يلزمهم من كافتهم شئ لان مؤنة الضيف على الضيف بضم الهم وما غيره  
مما يؤخذ ظنا وغرامة فمن تمكن من دفعه عن نفسه بالزعم الى الحاكم الشرعى أو كان له قدرة على

هـ امب ليس لاهل القرية  
الخذ عوارض على البيوت  
المحدثة

مطلب ليس لاهل القرية  
أن يجبروا من خرج من  
قرية على انعود اليها  
مطلب في غرامات القرى  
ما كان لحفظ الاملاك فعلى  
فدنه الملك الخ  
مطلب من لم يكن ساكنا  
في القرية لا يلزمه غرامة  
الافس

مطلب ما كان لتخصيص  
الادان لا يدخل فيه  
النساء والصبيان

دفعه من غير ضرر يلحقه أعظم منه تلبدف عن نفسه اذهو خير له اذ الظلم يجب اعدامه  
لاتبرره واحكامه واذ لم يمكن ذلك فما كان منها لتخصيص الاملاك بقسم على قدر الاملاك  
من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهالي القرية الاخرى لانهم مؤنة الملك بقمة قد يقدر  
الملك وان كانت الغرامة لتخصيص الابدان بقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون  
أهالي القرية الاخرى لانهم مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى يتحصن بذلك بل يجب  
عليهم ما يرد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان  
لانه لا يتعرض لهم كذا أفتى به كثير من المتأخرين ويرجع به في الذخيرة البرهانية وغيرهما من  
المستترات حتى قالوا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا يفسق حيث عدل  
وان كان لا يأخذ بالاختطاط لما هكذا ذكره بمجاول لم أر أحد تعرض للتفصيل غير المرحوم  
والذي على افندي الهادي فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة  
بما عدا مستغسنة في بيان ما يلزم الملك منها على حسب أملاككم سواء كانوا قاطنين بها  
أو وما هو على الرؤس على القاطنين بما سقط يوزع على رؤسهم من عدا النساء والصبيان  
فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة للملاك بها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين  
فقط فتبقى من قبيل بيوت التركان والاكراد والعربان فلا يترزع عليهم الا ما يطلبه السلطان  
دام ملكه كالعوارض والضرمصار والقيام بالضييف بحسب ما عندهم الاعلف الدواب  
كالشعير لا يوجد عندهم لانهم قطة لا ترزعون ولا يشتغلون ويوزع عليهم ايضا جرة  
ما يتيمون به من القتل او عدم مدافعة ليلأرضها او كذا المسوقة اذا جرت واهلها بدون درة على  
دفعها عنهم وكذا ما يأخذها الولي من المشاورة كل شهر يوزع على رؤس أهل القرية الرجال  
منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتيب والشعير والدماج والحماة والذخيرة فهو  
على الملاك جميعا بحسب أملاككم اللهم اصلح ولاية امورنا ووفقهم للعدل وعلى الاسلام توفيا  
والله الهادي وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم أقول حاصله ان ما يؤخذ من القرى ان كان  
يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم املاك كالاغراب والاكراد من  
لا اعتبارهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم كالتيب والشعير والحماة فهو  
على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتخصيص  
الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدرهم لتخصيص الاملاك  
وأخذ نحو التين والشعير لتخصيص الرؤس على أن غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا  
الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ ابدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف  
أولي رأتبها وعقارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى  
الواردين باوامر أرواهاى وأمثال ذلك كله يأخذونه من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ  
في بلادنا في كل سنة مرتين ويزيد فيها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه وخواشيه من أعيان البلدة  
وقد حرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد دفن القرية وتارة يقسمه على قهار حتى يشرب

مطلب من تولى قسمة  
الغرامات فعدل فهو مأجور  
مطلب في بيان ما يخص  
الابدان وما يخص الاملاك  
من الغرامات

قوله بحسب أملاككم أي  
يؤخذ منهم بقدر أملاكهم  
لا على قدر الرؤس اه منه

بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه  
سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعلون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في القرية  
الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتقصيل الذي هو أحد الأقوال الثلاثة المأثرة عن الخسانية  
في السؤال السابق وهو قول أبي جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لأنها لا تخص  
الأبدان ولا الأملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة إلى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من  
جريمة القتل والخصامات والمنزعات إنما هو لحفظ الأبدان لترحم النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ  
الدية من عاقلة القتاتل وما يؤخذ لأجل العساكر التي يبعثها الأمير إلى بعض الزعماء لدفع  
الاعراب والصوم عن زرعهم ومواشيهم إنما هو لحفظ الأملاك وليكن هذا كله يؤخذ  
زائد على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التي ذكرناها بحيث جهل الحال ولم يعلم  
أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم أنه مجرد ظلم فالتناسب العمل بأحد القولين الأخيرين  
وهو أن ذلك كله على الرأس أو على الأملاك وقد ذكرنا في خاتمة القول بقسمة الغرامات على  
قدرا الأملاك أو لأعواده أنه يبدأ بما هو الأشهر كما ذكره في خطبة فتساواه يكون هو الأربح  
وهو ما عليه عادة أهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات  
الشرب والله تعالى أعلم

\*(كتاب المزارعة)\*

لا تخر	لواحد
عمل وبذر	أرض وبقر

فاسد

لا تخر	لواحد
عمل وبقر وبذر	أرض فقط

جائز

لا تخر	لواحد
أرض وعمل وبقر	بذر فقط

فاسد

لا تخر	لواحد
بقر وعمل	أرض وبذر

جائز

لا تخر	لواحد
بقر وبذر	أرض وعمل

فاسد

لا تخر	لواحد
أرض وبقر وبذر	عمل فقط

جائز

لا تخر	لواحد
أرض وبذر وعمل	بقر فقط

فاسد

\*(كتاب المزارعة)\*

ونظم ذلك بعضهم فقال  
 أرض كذا عمل كل على حدة \* والأرض والبذر هذا الجائز الكامل  
 وما عدا ذلك الثلاث الآلات قد ذكرت \* فغير جائزة إذ حكمها باطل  
 أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت  
 أرض وبذر كذا أرض كذا عمل \* من واحد ذي ثلاث كلها قبلت  
 والبذر مع بقر أو لا كذا بقر \* لا غيرا ومع أرض أربع بطلت  
 وقد ذكرت في الحاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الأربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة  
 أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والحصر في هذه السبعة مبني على أن بعض الأربعة من  
 واحد والباقى من آخر أما لو كان بعض من واحد والباقى منهم أفهى أكثر من سبعة كما لا يخفى  
 وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يلمح بيان حكم ذلك وقد قال في جامع الفصولين

وكذا في الخلاصة بعد ذكره الالوجه السبعة وعلى هذا وأخذ رجلان أرض رجل مزارعة على  
أن البذر من أحدهما والبقر والعل من الآخر فالزراعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه  
أجر أرض وبقر وعلى هذا كل ما لا يجوز إذا كان واحدا فكذا إذا كان اثنين اه أي  
كل وجه لا يجوز إذا كان المزارع واحدا لا يجوز إذا كان اثنين فغيا إذا كان البذر من واحد  
والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان الباقى من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان الأرض  
فيها من ثلث والبقر والعل من ثلث ومنه ما في الثانية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض  
البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عدت في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور  
الفاصلة ما لو كان البذر لو واحد والأرض لثان والبقر لثالث والعل لرابع أو البذر والبقر لو واحد  
والأرض لثان والعل لثالث وتسام الكلام فيه فراجع وجه ذلك بناء على ما مر من الضابط  
أنه إذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقى من آخر لا يجوز فكذا  
إذا كان الباقى من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما إذا كان بعض الأربعة من أحدهما والباقى  
منهما أو كان كل واحد منه بعضهما والباقى منهما ولم أر ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع  
الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه مزارعة إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر  
يدينه نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا تفسد والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس  
للعامل على رب الأرض أجر عمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الأرض إذا استوفى  
منافعه الخ وقد ذكر ذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الأرض من واحد والعل والبقر  
من آخر والبذر منهما وعل فسادها بان فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعارة نصف الأرض  
للعامل كما في الثانية وكانها اعارة ابتداء ثم تصير لعاره بعد استيفاء المنفعة ولذا أوجبوا على  
العامل أجر نصف الأرض فتأمل والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثيرا في زماننا من كون  
العامل من واحد والأرض من آخر والبقر والبذر من الوجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرولى  
لذلك ضابطا فقال في البرازية ما لا يجوز إذا كان من واحد لا يجوز إذا كان من اثنين اه  
وبه تستخرج الأحكام مثلا إذا كان البذر مشتركا والباقى من واحد لا يجوز لاه لو كان البذر  
كله من واحد والباقى من آخر لا يجوز فكذا إذا كان البذر من اثنين وكذا إذا كان الكل  
مشتركا الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره بل هي كما قد ساء  
عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما إذا كانت المزارعة بين أكثر من اثنين لما ذكره  
فلعل في نسخ البرازية تحريفان الكاتب بدليل سياق الكلام على أنه لا يطرد في الصورة  
الآخيرة التي ذكرناها عن جامع الفصولين فإن البذر فيها من رب الأرض ومن الآخر ولو كان  
البذر كله من رب الأرض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكن ذكر في البرازية أيضا  
قبيل الفصل الثاني أنه سئل نجم الأئمة لو كان من جانبه الأرض والبذور والعل ومن الآخر العمل  
والثور لا يجوز قال نعم لاه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزا فكذا إذا اشترط أحدهما  
فهذا يفيد أن الضابط أن ما يجوز إذا كان من أي واحد منهما يجوز إذا كان مشتركا منهما لكن ذكر

بعده ما يخالفه وهو أنه لو كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما فإن شرطها العمل على غير صاحب الأرض فسدت لأن فيه إغارة الأرض وإن شرطها علمه على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله من رب الأرض أو من الآخر تكون من الصور الثلاث المتباينة فعلم أنه لم يطرده هذه المسئلة ضابطاً يحددها مسألتها والله تعالى أعلم (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو ليزرع فيها باطنياً على أن يقر زيد بذرده وجعل بعض العمل على زيد ولم يذ كر مدة وتوافق على أن يكون لعمرو ثلث الخارج فزرع عمرو الأرض وعمل عليه مدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة للعمرو وأجرة الثلث في مدة عمله (الجواب) \* نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والأرض وعليه لعمرو أجرة الثلث في مدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الأول عدم ذكر المدة وهو شرط كافى للمتنوع والكنز والتنوير وغيرهما من المتن وإن قال في الجنبى أنها فصع بلا ذكر المدة وعليه الفتوى والثانى اشتراط بعض العمل على صاحب الأرض وإذا نسفت المزارعة فالحكم فيها أن الخارج لرب البذر ولا نه غاء له ولكه وللآخر لعمرو مثل عمله وأرضه قد ردت عنها فبذر فيها ولا يزداد على ما شرط عندهما خلافاً لمحمد فعنده له أجر مثله بالعامة ما بلغ كافى شرح المتن للمعلا فى أقول وقد ذكر في البرازية مثل ما فى الجنبى حيث قال وعند محمد جوازها بإسكان المدة وقمع على أول زرع يخرج وأحد أوجه أخذ القبية وعليه الفتوى وإنما شرط بمعيدين المدة فى الكوفة ونحوه لأن وقتها متفاوت عندهم وابتدأوا وقتها وانتهوا بها مجهول عندهم اه لكن قال فى الحانية بعد ذكره ذلك والفتوى على جواب الكتاب أى من أنه شرط قال فى الترتيب لئلا يقدح ما مضى معاليه الفتوى اه لكن حيث صحح كل من القولين لا بعدل عماليه المتن لكونها الموضوع لنقل المذهب الآن يقال باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل وفى جامع الفصولين وأ كثر ما شج على جواز زرعها على أول السنة ووقت المزارعة فى بلادنا معلوم فصعب بإسكان المدة كالمعاملة الآله لا يتخلو عن الجهالة فى بلادنا ولودون جهالة بلادهم إذا زرع الواحد تقدم ويؤخر شهر أو زيادة بخلاف المعاملة اه لكن قوله جواز زرعها على أول السنة ينفى الجهالة لأن المراد أقول وقت زرع فيه أكثر الأساس فى تلك القرية فلا ينظر إلى التقدم والتأخير وفى هذا القول توسعة على أهل زماننا لأنهم لا يذ كررون المدة أصلاً تأمل (سئل) \* فى المزارعة الصحيحة إذا منع رب البذر من العمل فيها قبل القاء البذر فهل ذلك (الجواب) \* نعم قال فى الدرر وجوب العمل أن لا يذ كر لأرب البذر قبل القاء بعده بهر (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها بقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فهل على هذا فهل تفسد والخارج بينهما بحكم البذر وليس للعامل على رب الأرض أجرة لعمله فى المشترك وعلى الصالح أجر مثل نصف الأرض إذا استوفى من منافعها (الجواب) \* نعم كافى العمادية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين من التصرفات الفاسدة وضمنه فى جامع الفصولين من الفصل الثلاثين فى التصرفات الفاسدة (سئل) \* فيما إذا دفع زيد

مطالب اذا فسدت المزارعة  
فانخرج لرب البذر  
مطالب ذكر المدة شرط في  
المزارعة

مطلب اذا امتنع رب البذر  
عن العمل قبل القاء البذر  
لا يجبر  
مطلب ارض من واحد  
وفقر وعمل من آخر وبذر منها  
فاسدة



حططة رشير العرو ليزرعها في أرضه على بقره والخارج بينهما نصفين فعمل عمود ذلك فهل  
المزراعة فاسدة والخارج لب البذر وعليه لهرو واجرة مثل بقره وأرضه وعمله لا يزاد على المعنى  
\*(الجواب)\* نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة \*(سئل)\*  
فيما إذا دفع زيد بذره وأرضه وبقره لهرو على أن يزرع الأرض في مدة معلومة وجعل له ربع  
الخارج وحصصت غلة ويتبع عمرو الآن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ جرة مثله  
فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج \*(الجواب)\* حيث كان العمل من واحد  
والباقي من واحد فالمزراعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة له من الخارج وليس له أخذ  
جرة مثله \*(سئل)\* في رجل دفع لزيد أرضا وبذر مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعها  
فقال زيد شرطت لي نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا بد لك  
فهل يكون القول لب الأرض مع يمينه لانه ينكر زيادة الاجر \*(الجواب)\* نعم رجل دفع  
أرضاً وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقال المزارع شرطت لي نصف  
الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع يمينه لانه ينكر  
زيادة الاجر ولا ينفالان عندنا لأن قاعدة الحلف الفسخ وبعبارة سيقاء المنفعة لا يمكن الفسخ  
وأما أقام البينة قلبت وإن أقام البينة يقضى بينة المزارع لانها ثابت الزيادة وإن اختلفا  
قبل الزرع تخالفوا وإذا المزارعة وبدأ بين المزارع وأما نكل يقضى عليه وأما أقام  
البينة قلبت غانية من المزارعة من فصل اختلاف العاقدين وفيه مسائل مفيدة ومنها  
في القول لمن يتعارض الميناث للبغدادى ونفلا عنها \*(سئل)\* في أرض من جملة أراضي  
قربة معدة الأرض للمزراعة والعرف في القرية أن من يزرع أرض غيره بغير أمر فعليه الثلث  
من الزرع الشئوى والربع من الصبغ لصاحبها يأخذ منه فزرع عمرو الأرض المزروعة حططة  
بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلا يزد الثلث من الزرع المذكور \*(الجواب)\*  
نعم يزرع أرض رجل بلا أمره طالبه بحصة الأرض فإن كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف  
أو بالثلث ونحوه وجب ذلك علاني على التنوير من آخر المزارعة قسلا عن جواهر الفتاوى  
ومثله في العمادة من أو آخر الفصل ٣٩ أقول وقد منافي كتاب الغصب تحريم هذه المسئلة  
\*(سئل)\* فيما إذا دفع زيد لهرو وأرضاً وبقره وأرضاً وبقره في الأرض وشرط زيد دفع بذره  
والخارج الموطن من غلة البذر المذكور وباتى فهو بينهما نصفين فهل المزارعة باطلة والخارج  
لصاحب البذور لهرو واجرة مثل عمله \*(الجواب)\* نعم قال في التنوير فبطل أن شرط واحد  
فقران معماة وأما يخرج من موضع معين أو دفع رب البذر بذره أو دفع الخراج الموطن  
وتصيف الباقي اه \*(سئل)\* فيما إذا دفع زيد أرضه مزارعة صحيحة لهرو وبذر الزرع  
ثم مات رب الأرض وانزع بقل فهل تترك الأرض في المزارع حتى يستحصل والورثة أخذ  
حصصهم \*(الجواب)\* نعم كافي التنوير والمثلنى والبرجندى وغيرهما \*(سئل)\* فيما إذا دفع  
زيد أرضه وبقره لهرو على أن يزرع عمرو الأرض ببذره وربع الخارج لهرو وباقيه لزيد

مطلب من واحد والباقي  
من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد  
والباقي من آخر صحيحة  
مطلب فيما إذا اختلف العامل  
مع رب الأرض في قدر  
المشروطة

مطلب فمن زرع أرض غيره  
بلا أمره

مطلب تبطل إذا شرط رب  
البذور دفع بذره والخارج  
الموطن

مطلب إذا مات رب الأرض  
والزرع بقل تبقى المزارعة

وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ونبت الزرع ومات زيد عن ورثة فهل تكون هذه  
 المزارعة فاسدة وتخرج كله لعمرو وبالبذر وعليه لورثة زيد أجرة مثل أرضه \* (الجواب) \*  
 نعم \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وبذره عليه ما يبيع على بقر زيد بالربيع فلم يعمل  
 عمرو في الأرض شيئاً أصلاً من سق وغيره بعد ما زرع عمرو الأرض فهل لا يستحق شيئاً  
 \* (الجواب) \* نعم المزارع إذا لم يعمل في الأرض شيئاً بعد ما زرع من التشذيب والسقي وغيره  
 أن كان البذر من جهته يستحق الحصة وإن كان من رب الأرض ينبغي أن لا يستحق شيئاً  
 خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البزاية بلفظ لا يستحق بدون ينبغي وتقام  
 المسائل فيها وفي الخاتمة فعليك بها أقول والتشذيب بالشتين والذال المجتنب أم الملاح الاجتهاد  
 \* (سئل) \* في المزارع إذا قصر في عمل الأرض المتعذر من السقي وغيره في المزارعة الصعبة  
 حتى هلك الزرع فهل يضمن \* (الجواب) \* نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما صرح بذلك  
 في مزارعة التنوير \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه لعمرو على أن يزرعها يبذر زيد ويقره  
 ولم يذ كرامة وشرط الحصاد والتذرية والهدياس على عمرو والعامل ويكون له ربيع لخارج  
 فلم يحرق عمرو والأرض ولا زرعها وانما ساءلها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد  
 ولعمرو وأجرة مثل عمله \* (الجواب) \* نعم وإذا شرط الحصاد والهدياس والتذرية على العامل  
 كان مفسد العقد في ظاهر الرواية لأن هذه الأعمال تكون بعد الإدراك وانتهاء العقد وما كان  
 بعد انتهائه العقد اشترط على العامل يكون مفسد المأوان العامل حصد الزرع وداس وجمع  
 من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الله فم وعندي حصة إذا شرط هذه  
 الأعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في التوادع لا يفسد لكن إذا لم يشترط  
 يكون عليه ما وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كالمواشترى طبا في المصر لا يجب على  
 البائع أن يجهل إلى منزل المشتري وإذا شرط عليه بزره بحكم العرف ولو شرط المجدد على  
 العامل في المعاملة فسد عند الكل لعدم العرف وعن نصيرين يبيح ومحمد بن سلة أن هذا كله  
 على العامل شرط عليه أم لا لا يعرف وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح  
 في ديارنا وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان إذا استقنى عن هذه المسئلة قول  
 فيه عرف ظاهر من أراد أن يشغل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون  
 الحصاد على العامل عرفاً فلو أخره وتغالى عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البخاري يضمن ذلك  
 وقال الفقيه أبو الميثب إذا أخرت أجرة فاحشاً لا يؤثر الناس إلى مثله كان ضاماً ولا فلا هذا  
 إذا شرط هذه الأعمال على العامل وأن شرطاً شيئاً من ذلك على صاحب الأرض فسد العقد  
 عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح  
 اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمثلي وأما عدم العمل بالعرف فانه  
 لا يقتضي الفساد بقى الفساد في مسألة المؤلف لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح  
 كإقائه ما فيه \* (سئل) \* فيما إذا دفع زيد أرضه للمعاملة لغراس إلى عمرو وعلى أن يزرع

مطلب اشترط كون المغارم  
 على رب الأرض

قوله التشذيب من الشذب  
 وهو بالشتين والذال المجتنب  
 محركة قطع الشجر أو شجره  
 والمسناة وبقية الكلال  
 وشذب الشجر التي ما عليه  
 من الأغصان حتى يبدو  
 وشذب عنه خب والتشذيب  
 الطرد وإصلاح المجدد  
 قاموس اه منه  
 مطلب في المزارع إذا لم يعمل  
 في الأرض شيئاً

مطلب إذا قصر في العمل  
 حتى هلك الزرع يضمن  
 مطلب شرط الحصاد والهدياس  
 والتذرية على العامل مفسد  
 مطلب بشرى طبا في المصر  
 فجهله على البائع

مطلب من أراد أن لا يتعمل  
 فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه

مطلب دفع أرضه مزارعة  
 ومساواة

معموف في الارض المزبورة حنطة وشعير اعلى بقر زيد في مدة معلومة وتوافق على أن ما مخرج من  
الزرع يكون دعه لعمرو والباقي لزيد مزراعة محبصة بعد مساواة على جزء معلوم من ثمرة القرامس  
المزبور في المدة المزبورة مساواة شرعية وعمل معموف على الاشجار والارض حتى أدركت الغلة  
والثمرة في المدة المزبورة فهل يستحق عمرو الحصة المحبولة له فيها؟ (الجواب) نعم أقول  
انما تكون المزارعة محبصة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو وانما عمل  
فلا كذب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضا وتخلل زرعها المزارع على أن يقوم على  
التخليل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر ان كان البذر من المزارع فسدت  
المزارعة والمعاملة لانه مضمونة في مقتضى وان كان من رب الارض جاز كلاهما لانه اجبره  
وان كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بان يقول ادفع اليك هذه الارض تزرعها به بذرك  
وادفع اليك ما فيها من التخليل معاملة جازة مطلقا خلاصة من المزارعة (سئل) في الزرع  
المشترك بين رجلين سوية بينهما اذا تناسل منه شيء على الارض وقت وقوعه ثم نزل عليه المطر  
فبنت فهل يكون بينهما؟ (الجواب) نعم يكون بينهما كما صله واذا راع المزارع الزرع من  
الارض وتناسل منه شيء وبنت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينهما وبين رب الارض على قدر  
فسيهما ثم يتصدق الاكارضيه وفي التنازل وسبق للأكارض ان يتصدق بالفضل من فسيه  
وان بنت بسى رب الارض فهو له فان كان لذلك قيمة فليسه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه  
وان سقاء أحسنى كل من متعلوما والزرع بين الزارعين ورب الارض على ما شرط تنازلية في  
٢٤ من المزارعة فان كان بنت ماء المطر أو بلا سقى أحد دفع للثلاثة السابقة تنازلية في الثالث  
من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخانية (سئل) في  
في أرض مشتركة بين زيد وعمرو وسوية فزرعاها بذرها سوية على بقرهما ولم يتزمتا لثنين فهل  
يكون التبن بينهما تبع للبذر؟ (الجواب) نعم قال العلافي في شرح المتن وان لم يتزمتا  
لثنين فهو بينهما تبع للحب وقيل لرب البذر لانه غناه بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح  
الاول وظاهره ان المنع ومصدر الشرعة وغيرها ترجيح الثاني فتصراه والمسألة المسؤولة  
عنها انصافية أقول أي لان البذر فيها مشترك والخلاف فيما اذا كان البذر من أحدهما  
كما يفيد التحليل (سئل) فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وليزدها على بقر زيد فمن  
الخارج فهل معموف في ذلك مدة ولا لأن ترك العمل يطالب زيد باجرة عمله في المدة فهل ليس لعمرو  
ذلك ويحبر على المضى (الجواب) نعم واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل  
ان لم يصرح شيء في الصحيفة ويحبر من أي على المضى الارب البذر فلا يحبر قبل الفائه وبعده  
يحبر در شرح التبورين من المزارعة وأيضا من عمل في المشترك لا يستحق الاجرة كما صرحوا به  
في الاجارة (سئل) فيما اذا كان البذر من واحد والارض والمعمل والبقر من آخر فهل  
تكون المزارعة فاسدة والزرع لصاحب البذر وعليه اجره مثل العامل واجرة الارض  
(الجواب) ذكر في الهداية روايتين وذكرها أيضا الصدوق الشهيد في رواية الخارج

مطالب ما ثبت مما تناسل من  
الزرع المشترك فهو بينهما  
كامله

مطلب يحبر العامل على  
المضى  
مطلب من عمل في المشترك  
لا يستحق الاجرة  
مطلب فيما اذا كان البذر  
من واحد والى في آخر

له صاحب البذر وعليه اجرة قبل الارض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الارض  
وعليه دفع مثل البذر ويصير كأنه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض • واتصاله  
بارضه والاصح كما في المنع والزبطي هو الوجه الاقول رجعا في المتون عليه المدول وعلى طيب  
له الفضل قال فاج الشريعة يرفع مقدار بذره ما غرم من اجرة بل العامل والارض ويستدق  
بالفضل والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في بذر مشترك بين رجل وأخواته بالاعانة وزوجة  
أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في ارضه انتمسه بدون اذن منهن ولا وجه شرعي ونبت الزرع  
فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور \* (الجواب) \* نعم  
لانه غاصب كما صرح به في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد افق: **بئله** الله الامة الخبير  
الرمي مع نقله عبارة البرازية تمامها فرأى قول والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقول  
خاتمة بفتح مهم قمع كثر اذ كره في التنازعانية وغيرها مات رجل وترك اولاد اصفاء واولاد كبارا  
وامرأة والكبار منها اومن غيرها فمهرت الكبار وزرعوا في ارض مشتركة أو في ارض الغير  
كما هو المتداول والاولاد كلهم في حال المرأة تعاهدتهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات في بيت  
واحد وينفقون من ذلك جلة صارت هذه واقعة القتوى واخفت الاجوبة انهم ان زرعوا من  
بذر مشترك بينهم باذن السابق لو كبارا أو ارقان الوصي لو صغار فاقبلة مشتركة وان من بذر  
أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن فاقبلة للزارعين اه \* (سئل) \* فيما اذا دفع زيد ارضه لجماعة  
قرويين يزعمونها في مدة كذا يبذرهم وعملهم على بقهرهم بأن يكون له ربع الخارج ولهم الباقي  
مزارعة صحيحة فزعموها وحصدوا الزرع ويردون قله جميعه قبل قسمته الى اراضي قريتهم  
الخارجة عن ارض زيد بدون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك  
\* (الجواب) \* نعم وتقدم مثله في العشر والخارج بقله عن المحيط السرخسي \* (سئل) \*  
فما اذا كان لرجلين ارض وبذر مشترك بينهما فدفع ذلك لجماعة على أن يزرعوا الارض  
ببذرهما المذكور على بقهرهم في مدة معلومة ومما يخرج يكون رده للجماعة وباقيه للرجلين فهل  
تكون المزارعة المرقومة صحيحة ولهم الربع المذكور \* (الجواب) \* حيث كان العمل فقط  
من الجماعة والباقي من الرجلين فالمزارعة صحيحة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى أعلم  
\* (سئل) \* في امرأة دفعت ارضها لرجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا لذلك  
مدة معلومة على أن يكون الفراس بينهما نصفين فهل تكون المتارسة صحيحة على ما شرط  
\* (الجواب) \* نعم في الثانية رجل دفع الى رجل ارضاً مدة معلومة على أن يغرس المدفوع  
الده فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمانية يكون بينهما جازاه • وبئله في كثير من  
الكتب قصير محمهم بضرب المدة صريح في فسادها بعندهم ووجه فسادها بذلك انه ليس  
لادراك الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسيأتي تمام الكلام  
على هذه المسئلة في آخر المساقاة

مطلب زرع بذرا مشتركا  
بلا اذن فالتسارع له وعليه  
رد مثل حصصة الشراكاء

مطلب ليس للزارع نقل  
الزرع الى ارض أخرى قبل  
قسمته

مطلب دفع رجلان ارضا  
وبذرهما الى جماعة يعلمهم  
صحت المزارعة  
مطلب في المتارسة

\*(سئل)\* في غراس بستان جارتك في ملك جماعة عمل رجل منهم في اثنتي عشرة حقة  
أثم يريد مطالبة بقية الجماعة بمحصته من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لأشركه  
من ذلك؟ (الجواب) نعم أما عدم استحقاقه الأجرة فلا بد من عمل المشترك قال في التنوير  
وشرحه النجاشي من الأجرة الفاسدة ولو استأجره لم عمل طعام بينهما فلا أجر له لأنه لا يعمل شيئاً  
لشركه إلا وقع بمحض نفسه فلا يستحق الأجر. وأما عدم استحقاق حصصه من الثمرة  
فلا بد من أن يكون من باب مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المنع عن الجنيبي وأفتى  
به الرملي أقول وهذا كله حيث جرى عقد مساقاة وأجرة بينه وبين شريكه ولا فالأمر ظاهر  
\*(سئل)\* في غراس كرم جاري وقف على هذا الناظر عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض  
جارية في وقت آخر فدفعته لزيد مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا يسهم من مائة سهم  
بلوحة الوقف والساق له نظير عمله وليس في ذلك خطأ ولا مضلة للوقف بل في ذلك غبن فاحش  
على الوقف فهل تكون المساقاة غير مجدية؟ (الجواب) نعم قال في الدر المختار من كتاب  
الأجرة مانعه وأما فساد ما يقع كثيراً من أخذ كرم الوقف أو القيمة مساقاة فيستأجرار منه  
الخاتمة من الأشجار ببلغ كثير ويساقى على أشجاره يسهم من ألف سهم فالحظ ظاهر  
في الأجرة لا في المساقاة فساد المساقاة لا أولى لأن كلامها عقد على حدة اهـ  
\*(سئل)\* في بستان مشتمل على غراس متنوعة من جلته غراس قوت لا يتبع بسوى  
ورقة لا جرح طامم الذود جارتك جميع الغراس في ملك زيد وثلاثه مع جميع أرض البستان  
في وقف أهلي وفي تولج رده مساقاة زيد المزبور من فطر الوقف فقطع زيد قضبان التوت وأخذ  
ورقها وأطعمه لدهه ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويصرف بالنفسه بدون وجه شرعي  
زاعماً أنها تكون له تكون شجرها في مساقاته فهل تكون القضبان له ولجهة الوقف بحسب  
الحصص ولا عبرة بزعمه؟ (الجواب) نعم لأن المساقاة دفع الشجر والكرم إلى من يصلحه  
بجزء معلوم من غزاه كالمثلقي وغيره والقضبان ليست بثمره كالحظاير وبمثلها أفتى مفتي  
الشافعية الشيخ أحمد الغزالي أقول المراد من الثمرة ما يولد من الشجر فينبأ أول الرطبة وغيرها  
كما في القمحاني ولذا كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالخورد والصفاف وإن قال في الدر  
المختار أنه مقدراً بأنه مقولاً في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه إلى السقي  
والحفظ حتى لو لم يتجوز لا يجوز اهـ وفيها أيضاً معاملة الغبطة لاجل السقف والحطب جائزة  
كمعاملة أشجار الخلاف اهـ والخلاف بالكسر والتضيق من الوفاق ونوع من الصفاف  
فهذا امر يجرى في مساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا حيث كانت هي المقصودة من عقد  
المساقاة لا لو كان المقصود غيرها كالثمر أو الورق فلا يجوز له أخذ شيء من أجزاء الشجرة  
لما في البرازية أيضاً ولا يعمل له أن يكسر شيئاً من الأغصان والقضبان والدعائم والعريش لطبع  
القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة إلا باذن المالك لأنه من أشجار المالك ولا بد من  
الضعيف من الثمر إلا إذا كان مشتركاً اهـ ففي مسائلنا حيث كانت المساقاة على أشجار

مطلب لأجر لن عمل في  
المشترك

مطلب مساقاة الشريك  
لا تصح

مطلب مساقاة كرم الوقف  
على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب قصع المساقاة على  
شجر السوت لاجل الورق

مطلب المراد من الثمرة  
ما يولد من الشجرة

مطلب يجوز المساقاة على  
الشجر الذي لا يثمر كالخورد  
والصفاف

مطلب لا يعمل للعامل كسر  
شيء من الأعصان لطبع لأنها  
للمالك

التوت لاجل الورق لاجل له قطع شئ من القضاة لكونها ملكا لصاحب الاشجار وعدم  
ورود العقد عليهم **\*(سئل)\*** في بستان جارية امه ارضا وغراسا في وقف وفي تواس  
زيد ومساقاة من الماطر محصنة من ثمرته لزيد وعلى زيد على الشجرة وقبل انتهاء مدة الاجارة  
برز بعض الثمرة بعمله وبن باقية ما يريد اخذ ما سبى من الثمرة بعد المدة لاجل به بدون وجه  
شرعي ولم يعمل عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ بما برز به **\*(الجواب)\*** نعم  
**\*(سئل)\*** في بستان معلوم مشتمل على غراس زبون وعنب وغيرهما جاري في تواس زيد  
ومساقاة من مدة معلومة على جزء معلوم من اغراس لزيد فعمل زيد على اشجار حتى انما كثرت  
في المدة وانقضت المدة ولم يفر فيها اشجار الزبون ولا عقد منه شئ ولم يرز حتى مضى نحو شهر  
فهل ليس لزيد شئ فيما لم يرز في المدة وله اجر مثله **\*(الجواب)\*** نعم قال في الحانية  
ولو اشترط لذلك وقته معلومة تسلم الثمرة في تلك المدة وقد تخرج عنها جازلا لم يتيقن بقوات  
المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان بينهما على ما شرط وانما  
عن تلك المدة فللعامل اجر مثل عمله فيما عمل اه اقول قال في الحلاصة بعد هذا وهذا  
اذا اخرجت شيا في المدة الضمنية مما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيا في المدة  
لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شئ قليل  
لا يرغب في مثله في المعاملة ان تسدون كتابه خروجه بعد انتهاء المدة وهذا بما يغفل عنه  
فليتبناه **\*(سئل)\*** فيما اذا عمل زيد المساقى على غراس الوقف حتى انما اشجاره تزيتون في  
آخر المدة وناظر الوقف سكر خروج ذلك في المدة ولزيد بينة شرعية انه انما قبل انقضاء المدة  
فهل تقبل بينه وتكون المساقاة على الشرط **\*(الجواب)\*** اذا ثبت انه خرج في المدة السبابة  
فهو الشرط المسمى لجهة العقد وقطعها ما تقدم عن الحانية **\*(سئل)\*** فيما اذا استأجر زيد  
من ناظر وقف ارضى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس  
القائم في الاراضي في المدة المزبورة اجارة ومساقاة محصنة ثم انقضت مدة التواجر والمساقاة  
ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تقع الثمرة للوقف **\*(الجواب)\*** نعم اقول لكن له اجر مثله  
ان كان عمل كانه قد انقضى عن الحانية **\*(سئل)\*** فيما اذا انقضت مدة المساقاة وانقرض  
فهل يترك على الشجر بلا جرحي يدرك **\*(الجواب)\*** نعم كافي التنوير وغيره **\*(سئل)\***  
فما اذا عمل المساقى على الاشجار المساقى عليه باجرة معلومة من غرامات في اثناء المدة عن  
ورثة والتمرنه وترد الورثة القيام عليه حتى يدرك الثمر فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة  
المشروطة **\*(الجواب)\*** نعم وان مات العامل فلورثته ان تقوم عليه وان كره صاحب  
الارض رد ورثته في التنوير وغيره **\*(سئل)\*** فيما اذا برزت ثمر الاشجار المساقى عليها  
قبل انتهاء المدة يعمل العامل ويرد مالك الاشجار اخذها كلها فهل ليس له ذلك  
**\*(الجواب)\*** اذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسر اخضر فللعامل ان يعمل بلا جرح حتى  
يلتصق الثمر ويكون بينهما على ما شرط والله تعالى اعلم قال في الدرر وان لم يمت احد من المدة انقضت

مطلب لاجل له ان يضم  
الغنيف من الثمر الا بالادن  
لا به مشترك  
ومطلب له اخذ ما برز من الثمر  
في المدة بعمله دون ما برز بعدها  
بلاعله

مطلب ليس للساقى شئ فيما  
لم يرز في المدة وله اجر مثله  
ان كان على فيه

مطلب انما يصح المساقاة  
اذا خرج من الثمرة في المدة  
ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب اذا ثبت خروج الثمر  
في المدة فهو على الشرط  
المسمى

مطلب اذا برزت الثمرة بعد  
انتهاء المدة فثمرتها للوقف

مطلب اذا برزت الثمرة في  
المدة ثم انقضت المدة والثمر  
في يد يترك على الشجر بلا اجر

مطلب مات العامل في المدة  
فلورثته ان يعرفوا مقامه  
مطلب انقضت المدة والثمر  
اخضر فللعامل ان يعمل بلا  
اجر حتى يلتصق

مذتها أي مدة المسافة فاختار العامل أن شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لأن في الأمر ما يجزأ قبل الإدراك اضطراراً إليها والضرر مدفوع كما تراه وهو أنه في التنوير الهداية والمجهر وغيرهما (سئل) فيما إذا أحرز أرض بستانه الجارية في ملكه من عمره وبعد مسافة على غراسه القائم فيها والحال أنه كان على الغراس وقت عقد المسافة ثمرة مدركة قد انتهت ولم يعمل معروفها شيئاً وتصرف عمرها الثمرة المزروعة لنفسه ويريد أن لا تصفيه قيمة الثمرة في القبي والمثل حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمسافة المزروعة غير صحيحة (الجواب) أن كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لا تصح كالزراعة لأن العامل لا يستحق الأجل ولا الأجل بعد التناهي لأن جوارزه قبل التناهي للباحة على خلاف للقياس ولا حاجة إلى مثله فبق على الأصل وكذا على هذا إذا دفع الزرع وهو قبل جاز فان استقصى وأدرك لم يجز لما ذكرنا وهو المراد بقوله كالزراعة والأصل كما في الخلاصة أن العاملة متى عقدت على ما هو في حد التنوير الزيادة صحفت وإن عقدت على ما تناهى عنه صارت بحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح العاملة وإنما يعرف خروج الأجر عن حد الزيادة إذا بلغت وأثمرت أه ومثل ما في الخلاصة في البرزانية (سئل) فيما إذا استأجر رجلان أرض بستان من آخر المزراعة عمدة معلومة بعد مسافة على إشباعه القائمة بها اجارة ومسافة صحيحتين ثم أنه فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي فهل تنسخ المسافة أم لا (الجواب) إذا فسخت الاجارة لا تنسخ المسافة لأن كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله إذا فسخت اجارة الأرض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للساقى ليس له أن يفسخ عقد المسافة إلا بعدد شرعي بأن يكون العامل خائناً في الثمرة أه وقوله عنها في نهج النجاة وفي فتاوى الحائري من الاجارة ضمن سؤال وإن كانت الاجارة بعد المسافة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المسافة لأن قارئ الهداية فص أنه إذا فسخت الاجارة لا تنسخ المسافة أه بنى إذا فسخت المسافة تنسخ الاجارة لأن الاجارة حينئذ تكون لغريب الغراس كما يؤخذ من كلامهم أه أول وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون الأرض فارغة غير مشغولة بملك المؤجر أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فإذا ظهر أن المسافة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المسافة شرطاً لصحة الاجارة في الأرض المشتقة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح إلا إذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لأنه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المسافة فيصنع من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً ولا يضره عدم صحة الاجارة السابقة بنى أن انقضاء الاجارة ظاهر فيما إذا ظهر فساد عقد المسافة من أصله لما قلنا ما لو كان عقد المسافة صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد كما إذا لم يخرج الثمرة في مدة المسافة أو قضاها لعقد المسافة فالذي يفهم أن لا يفسخ عقد الاجارة لأنه يفتقر في البناء لا يفتقر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن لشبوع الطاري لا يفسد عقد الاجارة مع أن اجارة المشاع ابتداء لا تصح فتأمل (سئل) في رجل أجرة أرض كرمه لا تحريده

مطلب أن كانت الثمرة مدركة وقت عقد المسافة لا تصح المسافة

مطلب إذا فسخت الاجارة لا تنسخ المسافة  
مطلب إذا كان العامل خائناً في الثمرة تنسخ المسافة  
مطلب لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المسافة

نخرجهم من محل عقد المسافة بالموت ولكن حكمه باق

ما نساقي على القراس القاسم في الأرض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الإجارة والمسافة فهل  
تفسخ الإجارة عنه وبطلت المسافة؟ (الجواب) نعم أقول أن عقد المسافة وإن بطل بالموت  
لكنه يبقى حكما دافعا للضرر بل صرح في شرح المنع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستسنان  
لا يبطل ويمكن أن يقال إن الاستسنان بقاؤه حكما فلا ساقى تصریح المتون بالبطلان بالموت  
ولذا قال في التنوير والمقتضى بعد قصر محكما، لبطلان فان مات العامل تقوم ورثته عليه وإن كره  
الدافع وإن مات الدافع يقوم العامل كما كان وإن كره ورثة الدافع اه فقد جاوز الحكم القدر  
باقيا وإن كان قد بطل ونظر مما صرح به في الدافع من أنه إذا مضت مدة الإجارة قبل أن يدرك  
الزرع بقي حكم الإجارة إلى أن يستحصل كذا ذكرته في رد المحتار ثم اعلم أنه قيد البطلان بالموت  
في متن التنوير وشرحه بما إذا كان الموت في حال كون الثمر نابتا والظاهر أنه أحترز عما إذا كان  
قبل بروز الثمرة أما إذا سكن بعد ما مضى فقد انتهى العقد ثم إذا كان الموت قبل بروزها وكان  
قد عمل بعض العمل أو كله فالظاهر أنه لا شيء له أملا لا حكما ولا دابة وإن قالوا في المزارعة  
لو امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب العامل في الأرض فلا شيء له لكرامه حكما فلا فية  
للمانع ويسترضى ديانة فيقتضى بأن يوفيه أجره ثم لغيره كافي الدر المختار وإنما قلنا لا شيء له هنا  
لأنه لا ضرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضا ولو مات قبل البذر بطلت ولا شيء لكرامه اه  
وعليه الزعيمي بأنه فيسلمز كان مقررا من جهة رب الأرض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك  
هنا لأن الموت يأتي بدون اختياره اه وإذا كان عقد المسافة على أكثر من سنة فلا سنة  
الأولى قد علم حكما وبطل العقد في السنين الآتية لأن الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلا  
ثم رأيت في جامع الفصولين قال مات رب الأرض والزرع يقل للمزارع أن يعمل إلى أن يدرك  
فيقسم بينه وبين ورثته ربحا على الشرط ولا أجر عليه للأرض وينتقض العقد فيما بقي من السنين  
اه ومثله في الخاتمة وهذا وإن كان في المزارعة لكن المسافة اختارها ولذا قال في التنوير وشرحه  
وهي كالزراعة حكما وخلافها وكذا شرطا يمكن هنا اه فاعتنم هذا التصريح المفيد (سئل) \*  
في غراس مشغل على شمش وقصاح وغيرها قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بمنكرة  
مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زبد وعمر وهما لكل منهم حصص معلومة فيه فساقى زبد  
على حصصه ثم بكدهما المرقوم بحجر منها فهل عمرو على ذلك فهل تكون المسافة غير جائزة  
ولا أجر لعمرو والشراح بقدر ملكهم (الجواب) نعم قال في المنع ولودفع النقل والشهر  
إلى شريكه مسافة لم يجز ولا أجر له إن عمل والخارج بقدر ملكه لأن استئجاره شريكه على العمل  
في المشترك بينهما لا يصح ولا يجب الإجر لأن العمل وقع لنفسه اه وقد أفتى بعدم جواز مسافة  
الشريك للامانة الضعيفة خير الدين في فتاواه أقول وصرح بالمسألة أيضا في التتارخانية  
كما ذكرته في رد المحتار وكتب فيه ما مورثه قيد بالمسافة لأن المزارعة بين الشريكين في أرض  
وبزمنها أقصع في أصح الروايتين والفرق كافى الذخيرة أن معنى الإجارة في المسافة راجع على  
معنى الشراكة في المزارعة بالتكس اه (سئل) \* فيما إذا كان زبد ثلثا غراس كرم عتب

مطلب إذا مات أحدهما قبل  
بروز الثمرة لا شيء للعامل

مطلب إذا كان عقدا لمسافة  
على أكثر من سنة ومات  
أحدهما

مطلب لا تصنع مسافة  
الشريك لشريكه ولا أجر له  
بخلاف المزارعة

تحريرهم في المسافة على  
القراس المشترك مع اجنبى



فحاشي عليه عراقي مذكورة له تميزه معلوم من ثمرة وعمود غير شريك في غراس الكرم المزبور  
 فهل تكون المسافة البرزوخية صحيحة؟ (الجواب) نعم وأقضى بذلك العلامة الخيرة الرمي مغللا  
 منقولاً عن القزويني أقول هذه المسألة من تفهيمات الشيخ محمد القزويني التمراشي ذكرها في فتاواه  
 بحثا حيث سئل في رجل دفع بعض كسره مشاعا مسافة فهل يصح فأجاب بان الفتوى  
 في المسافة على قولها ومقتضاها صحة المسافة لئلا تكون كورة لانها يحيزان اجارة المشاع والمسافة  
 كذلك اهـ ووقع نظيره للعلامة الخيرة الرمي في حاشية المحقق فقال لو سألني أحد الشريكين على  
 نصيبه أجنبيا بلا إذن الآخر هل يصح فقلت الشافعية نعم والظاهران مذهبنا كذلك لان  
 المسافة اجارة وهي تحوز في المشاع عندهما والمقول عليه في المسافة والمزارعة مذهبها  
 فتعوز المسافة في المشاع ولم أر من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمراشي أجاب بأنها تنص  
 عندهما كما تقتضيه بوقته تعالى الحمد والمئة اهـ كلام الرمي وحاصله أن مسافة الشريك  
 لشريكه في الغراس لا تنص أما مسافته لأجنبي فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد  
 فسألني آخر هل يصح منه شائع لان اجارة المشاع تصح عند المصاحين فكذلك مسافته لان  
 المقتضى به في المسافة قولها وانما لم يصح مسافة الشريك مع ان اجارة المشاع من الشريك تصح  
 اتفاقا لاسم في السؤال قبله ان المسافة لو صححت معه لزعم منه استبعاد الشريك على العمل  
 في المشترك ولا يصح ذلك لان المسافة في الحقيقة استبعاد العامل على حصة من الثمرة  
 واذا كانت الاستبعاد مشتركة بين السائق والعامل يكون العامل قد استبعد عن العمل  
 في المشترك فلا يستحق اجارة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكتهما هذا وقد بحثت  
 في رد المحتار بحثا مفيدا في ذكر التمراشي والخيرة الرمي تفهيماته اقول فيه بحث لان  
 معنى الاجارة وان كان راجعا في المسافة كما قدمنا اننا لکن الاجارة فيها من جانب العامل  
 لا الشبعر لان استبعاد الشبعر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجبر قرب الشبعر بجزء من الخسار  
 ولا يشوع في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم يوجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف فتدبر  
 على انه ذكر في التنازعية في الفصل الخامس من المسافة ما دفعه اذا دفع الخليل معاملة  
 الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف الفضل معاملة  
 لا يجوز اهـ فان كان المراد أن الفضل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم  
 الجواز في المشترك بالاولى بل يخبر بعدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل  
 وان كان المراد أن الفضل مشترك ودفع احدهما لأجنبي فالامر اظهر فتعين ما قلناه وثبت  
 أن مسافة الشريك لأجنبي ولو باذن الشريك لا تنص كسافة أحد الشريكين للأخر هذا  
 ما ظهر في من اغناهم والله تعالى أعلم اهـ ما ذكرته في رد المحتار وحاصله أن المسافة في المشاع  
 لا تنص مطلقا سواء كان المساق شريكا ولا اعدم صحة التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استبعاد  
 الشريك للعمل في المشترك فاذا ذكره التمراشي والرمي مخالف للقول وما علالاه معلول فاغتم  
 تحرير هذا المعنى والحمد لله رب العالمين (سئل) في حصص من بساطين معلومة جارية

مطالب في مسافة المشاع

مع غراسها وقف أهل وفي تواجر زيد ومساقاته من ناظر وقفها مدة معلومة بآجرة معلومة  
عنها ويجوز معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة شرعية بين ثم اجازيد المجاور  
المنزور من عمرو مدة تستوعب مدته وتساقا على حصه الغراس المذكور في المدة يميزه معلوم  
من الثمرة كالاولى وعلى عمرو على الغراس حتى يتم به في سنة حتى انقضت ومات عمرو  
ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم يأذن له ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة  
الحاصلة من عمل عمرو (الجواب) \* تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث  
لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في القلم الوهابي

مطلب ليس للساقى أن  
يساقى غيره بلا إذن من  
المالك

وما للساقى أن يساقى غيره \* وأن أذن المولى له ليس بكر

قال في البرازية في الخاس من العمالة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فذفع الى آخر  
فان خارج المالك التفضل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه اقول وبالله في الذخيرة  
والنتائج زيادة بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهي قوله بالغامط ولا أجر  
للاول لانه لا يملك الدفع اذ هو يوجب الشركة في مال الغير وعلى التلبي غير ضاف اليه لان  
المعد الاول لم يتناوله ولو هلك الثمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس التفضل لا يضمن  
وان من عمل الاخير في امر مخالف فيه أمر الاول يضمن لصاحب التفضل العامل الثاني لا الاول  
وان هلك من عمل في أمر مخالف فيه أمر الاول فرب التفضل أن يضمن أو يشاء وللآخر ان ضمنه  
الرجوع على الاول اه وبالله في العلامة فاسم وقته عن عدة كتب قدنه لذلك فانه خفي على  
كثيرين (سئل) \* في أرض جارية في وقف حادثة غراس جارية الأرض في تواجر زيد  
والغراس في مساقاته وما ذن له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فأجرهما في تواجر من  
عمرو مدة تستوعب مدته بآجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه  
في المدة المزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسبا هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة

مطلب ساقى ما في مساقاته  
بإذن جاز

مطلب مساقاة بين أرضين  
عليها اشجار الخ

شرعيتين فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما اذا  
كان بستان لزيد مستعمل على اشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة  
شرعية في مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة (الجواب) \* نعم والمستثنى في انظرية  
أقول تقدم الكلام أنفع على مساقاة الاشجار (سئل) \* في مساقاة بين أرضين احدهما  
أرفع من الأخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارها فقول لمن من اشجار الأرضين  
(الجواب) \* قال في الخاتمة مسنة بين أرضين احدهما أرفع من الأخرى وعلى المسنة  
اشجار لا يعرف غارها فقول الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الأرض  
السفلى دون المسنة ولا يحتاج في امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قول  
صاحب الأرض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كان الاشجار له لم يعم الآخر  
بينه وان كانت الأرض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت المسنة وما عداها  
من الاشجار بينهما فاضى خان من فصل الماء لانه يظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

ومثله في البازية من كتاب القسمة وفيها من فصل المعاملة نهرينها ادعيا أشجاره النابتة في منتهى علم الغاوس فهم له والان في موضع خاص لأحدهما مالك وان في مشترك فينبها  
 اهـ (سئل) \* فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه المعلوم لمدة معلومة مسافة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المسافة فادعى عمرو حصة معلومة في بعض القراس المزور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو للملكية في شئ من الأشجار بعد ذلك غير مسموعة  
 (الجواب) \* نعم كما أفنى بذلك الحانوتي والكاكازوني وصورة ذلك الجواب استأجر الأرض وساقى على جميع الأشجار التي في القبط لا تسمع دعواه الملكية في شئ من الأشجار بعد ذلك للتناقص واذ لم تصح الدعوى لا تسمع البينة لمافي الفصل السابع من الفصول أنه لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى آجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفاعا ويكون اقرا من المدعى أنه ليس ملكه اهـ (سئل) \* في جنية مشتملة على غراس جارم أرضها في ملك هند فآجرت نصفها من زيد ونصفها من عمرو وساقى على القراس ولم يحكم بحصة ذلك ما كتم آجر زيد نصفه من بكر وساقى على نصف القراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منصفه المتأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر واستغل ثمرته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر وساقاه غير صحيحة والثمره للمساهلة من عمل بكر له ودعواه له أجر المثل وعليه لها اجرة مثل الأرض (الجواب) \* نعم أقول فيه نظرا من وجهين الأول ما مر من أن مسافة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قد تمنا ارتفاع الذخيرة وغيره من أنه أجرة العامل الثاني على العامل الأول فأجر بكرهنا على عمرو ولا عمل هند لانه لم يجربينه وبينهما عقد حتى يلزمها الاجرة عند فسادها وانما جارى بينهما وبين العامل الأول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليه اجرة أيضا فتدبر (سئل) \* فيما اذا مات الناطر بعد عقد مسافة شرعية على أشجار الوقف مع زيد فهل لا تبطل المسافة بموت الناطر (الجواب) \* نعم (سئل) \* في كرم عتب جار في وقف وفي تواجر جماعة وساقاهم من ناطر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة معلومة من المدة المزورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أثمر لأبجهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كما ذكر تكون الثمرة المزورة كلها لجهة الوقف دونهم (الجواب) \* نعم أقول المراد بالعمل ما يشمل الحفظ قال في الخلاصة فلو دفع الكرم لمعاملة وفيه أشجار لا يحتاج فيها إلى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال لم يذهب ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال لا يذهب ثمرها إلى وقت الادراك لا يجوز للمعاملة في تلك الأشجار وفي رواية أوى الفضلي يجوز دفع شجر الجوز لمعاملة وللعامل حصة من الثمر لانه يحتاج إلى السقي والحفظ حتى لو لم يحتاج إلى أحدهما لا يجوز اهـ ومثله في البازية (سئل) \* فيما اذا كان لزيد أرض معلومة فدفعها لعمرو وأذن له أن يفرس فيها ما أحب من أنواع الأشجار المثمرة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما يسفره النصف منه لزيد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمرو ونظر يفرسه ففرس عمرو في الأرض غراسا في المدة

مطلب نهرينها ادعيا  
 اشجارها النابتة في منتهى

مطلب ساقى على جميع  
 الأشجار ثم ادعى ملك بعضها  
 لا تسمع

مطلب لا تبطل المسافة  
 بموت الناطر  
 مطلب اذ لم يعمل المساقى  
 شأنا يستحق شيئا من الثمرة

مطلب المراد بالعمل ما يشمل  
 الحفظ

على الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق حرمه والنصف المزبور  
 (الجواب) نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة بشرط لها في الحماية رجل دفع  
 الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يفرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من  
 الغراس والثمار يكون بينهما مازاه ومثله في كثير من الكتب فتصريحهم بضرب المدة صريح  
 في فساد ما بعدهم الخ خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومسألة المغارسة  
 في مساقلة الدرر والقهستاني وغيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الحماية أقول ولم يذكر  
 ما إذا اقتضت المدة وقد قال في الذخيرة وإذا اقتضت المدة بخير رب الأرض ان شاء غرم نصف  
 قيمة الشجرة ويملكها وان شاء قلها اه وبيان ذلك فيها من الفصل الخامس (سئل)  
 فيما إذا أذن ناظر وقف أهلي لزيد أن يفرس في أرض الوقف غراسا متى شاء على أن يكون له  
 الثلث ولجميع الوقف الثلثان ولم يبين المدة ففرس زيد في الأرض غراسا متتوا وعمل  
 عليه عدة سنين فهل يكون ذلك معاملة فاسدة والغراس للوقف ولزيد قيمة الغراس واجرمته  
 (الجواب) نعم وقد أفتى بمثل هذه المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا  
 والشهر لك الأرض وعليه للغراس أجرة عمله وقيمة غرسه كما صرح به قاضي خان اه ولاشيخ  
 أيضا متوى مفصلة بخصوص أرض الوقف فراجعوا فيها ما عبيد أقول وقد حقق المسئلة الشيخ  
 خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال وإذا كان التبرع لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون  
 الثمر والغراس لرب الأرض وللآخر قيمة الغراس وأجرة المثل كما لو فسدت بأشترط بعض  
 الأرض وهي واقعة القدر وانما قلنا فساد ما بعدهم ضرب المدة المبيعة لأنه ليس لأدارتها  
 مدة معلومة كالودع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل الكلام في هذه  
 المسئلة أن تصريح قاضي خان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه بشرط فيفسدونه  
 وما في شرح المتن للعلائي عن البرهان وكذا في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على  
 هذا الامتناع فيها إذا غابته أنه ترك التصريح بقيد صريح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسة  
 ذكرها في كتاب المساقاة فيقتضي أنها مأخوذة من مقياس التنوير بأن بيان المدة ليس  
 بشرط في المساقاة وتقع على أول ثم يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثمر  
 ويحتمل كالمطبعة لا لأدارته وقت معلوم ولذا علل العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله العلم  
 بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا قوله في متن التنوير بعد ذلك ولو دفع غراسا في أرض  
 لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فما خرج كان بينها نفسه وان لم يذكر أعواما معلومة اه فهذا صريح  
 في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا ما قبله لأن الشجرة إذا بلغت أو ان الثمار  
 يعلم في العادة وقت خروج ثمرها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به بخلاف ما إذا كانت لم تبلغ ذلك  
 لأنه لا يعلم أنها تثمر في هذا العام أو بعده عام آخر أو كما ذكرنا وكذلك لو دفع اليه أرضا ليقربها  
 فيكون ذكر المدة فيها شرطا بالاولى فهذا مؤيد لما فهمه الخبير الرملي من قصر مجهم بذكر المدة  
 من أنه شرط لصحتها ويؤيده أيضا ما في التتارخانية والذخيرة دفع الى ان له أرضا ليقربها

مطلب في صحة المغارسة  
 إذا ضرب للمدة معلومة

مهمة فيما إذا تمت مدة  
 المغارسة كيف يفعل

تحرير مهم في عدم صحة  
 المغارسة إذا لم يضرره  
 للمدة

غراسه على أن الخارج بينهما نصفان ولم يورثه له وقتا فغرس فيها سم مات الدافع عنه وعن ورثة  
سواء فأراد الورثة أن يكلفوه قطع الأشجار كلها ليقيموا الأرض فإن كانت الأرض تحتل  
القسمه قسمت وما وقع في نصيب غيره كانت قله وتسوية الأرض مالم يصطلحوا وإن لم تحتل  
القسمه يورث الغراس بقطع الكل مالم يصطلحوا له فهذا أيضا يرجع في فسادها لعدم ذكر  
المدة فيكون شرطها أن لو حصفت لكان الغراس مناصفة كما شرطنا فيه له والنصف الآخر يورثه  
وبين بقية الورثة فلا يمكن بقطع الكل بل يكلف بقطع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة  
تفيد أن المغارسة حيث فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف  
ما قاله الرعي وتبعه عليه المؤلف وغيره فإن قلت قد فاس الخبز الرعي هذه المسألة على مسألة  
ما إذا كان الفساد باشتراط نصف الأرض وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضا بضياء مدة  
معلومة ليغرس وتكون الأرض والشجر بينهما لاتصع والتمر والغرس لرب الأرض تبعاً لأرضه  
وللاخر قيمة غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه فقد جعلوا الغراس خنازير الأرض  
فما الفرق بينهما قلت قد عللوا الفساد هنا بأوجه منها ما في النهاية اه قد صار للعامل مشتري  
نصف الأرض بالغراس المجهول ففسد المقد فاذ زرعه في الأرض بأمر صاحبا فكان  
صاحبها أقل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ويستلمها بالعلق فيجب عليه قيمته وأجر مثل اه  
أما إذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لا اشتراط نصف الأرض للعامل فلا يمكن جعله مشترياً  
بل هو مستأجر للأرض بنفس الخارج فصارت المزارعة إذا أخذ العامل أرضاً لزراعتها  
ببذره وكان قد عمل المزارعة فاسداً فقد صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الأرض  
ولا يخفى أن الغراس كالبذر من حيث أن مفعلة الأرض قد جعلت في مقابلة جزء من الخارج  
وإن مسألة المغارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة وكما تنهت ذكرها في كتاب المساقاة لما فيها  
من العمل على التمر عند بلوغ الغراس الانتماء لربها وحيث سكن الغراس للغراس فينبغي  
أن يزرعه أجرة مثل الأرض كما في المزارعة هذا ما ظهر لفهمي القاصر في تحرير هذه المسألة  
والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (سئل) في رجل غرس في أرض زيد  
بغراس من زيد بأمره فهل يكون الغراس لزيد (الجواب) نعم وفي جامع الفقه للعلاني  
الا كما إذا غرس في أرض الدافع بأمره فإن كان الغراس للدافع فلا شجار له وإن كان الغراس  
للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك وللا كما راعيه قيمة الغراس وإن قال اغرسها ولم يكن لي  
فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب الأرض أن يأخذها بالقطع قبل الربح ولو قال  
اغرسها على أن الغراس والثمار بينهما فهو كما قال ولو قال الا كما كانت غراسي وقال صاحب  
الأرض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول لرب الأرض في ملكية الغراس ولا شيء عليه  
لغراس الأمانة ولو غرس على حافة بهر قرية تالة فطلعت وانغراس في جبل لرحل أو فادام له  
فقال الشجرة لي لاني في عبالى وفادامى أن كانت التالة للغراس فهي له وإن كانت للرجل  
وانغراس في عباله يعمل له مثل هذا العمل فاشجرة له لأحب التالة وإن لم يعمل له مثل هذا العمل

فوائد مهمة في الغرس  
بأرض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذها بالقلم أى  
أن يكلفه قلمه من أرضه  
قبل أوانه اه منه

ولم يغرسها باذنه فهي لغارسها وعليه قيمة السالفة ليس اذيل عليها بالقيمة واذا وقع ثالة انسان  
وغرسها ورعاها فهي للغارس وعليه قيمته يوم قلها اعمادة من الفصل ٣٤ \* (سئل) \*  
فيما اذا كان لزيد ارض جارية في ملكه فاذن لغرسه فيها وجعل لغروضة فيما يغرسه  
ولم يغرس عمره فيها شيئا بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك  
\* (الجواب) \* نعم لان الاذن توكيل ولو كالة من العقود الغير اللازمة كالعارية شرح  
التبوير العلائي من باب عزل الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجازة  
بحرحت قوله وان استأذنها الولي فسكت او ضحكت والتوكيل من العقود المجازة من المجانيين  
كما في الاشياء من احكام العقود الاذن عزلة العارية خيرة من العارية والمعارسة المزبورة  
فاسدة لعدم ذكر المدة اقول ظاهره انه لو صرح في المدة في هذه الصورة لاتكون لازمة  
فله الرجوع لما ذكره من ان الاذن توكيل وهذا اذا كان اذا تجردا اما لو كان عقدا بان قال له  
مثلا خذ ارضي هذه واغرس فيها كذا على ان الخارج يتناصف بين مثلا ورضي الآخر  
ليس له الرجوع لان المعارسة المذكورة اما مساقاة او زراعة وقد ذكر في البرازية وغيرها  
ان الزراعة صفتها انها لازمة من قبل من لا بد له فلا تخفى بلا عذر وغير لازمة ممن عليه البذر  
قبل القاء البذر في الارض فلك الضمير بلا عذر وذراعي اتلاف بذره بخلاف المساقاة فانها  
لازمة من المجانيين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه فعلى ككل منها ليس لصاحب الارض  
هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لابعده ان قلنا انها زراعة وان قلنا  
انها مساقاة فلا رجوع لواحد منهما مطلقا هذا ما ظهر لي فتأمل \* (سئل) \* في ارض جارية  
في وقف اذن ناظره لرجل ان يغرس في الارض المزبورة غراسا على حصة معلومة ثم مات  
الناظر وقيل ان يغرس الرجل بها غراسا ملا وتولى الناظر غيره ويريد ان يغرسها على الوقف  
لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة لا وقف فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم اقول الكلام فيه  
كالكلام في الذي قبله

\*(باب مشة المسكة)\*

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفراض ورايت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله  
تعالى وعماراً منه بخط المولى الفهم العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن انندي العبادي سقى  
خبره صوب الفهم القادى جواب سؤال عن الفرق بين القلاحة والمسكة لاختلاف  
وقع بين التواب بحكمة الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك انهما لفظان متغايران  
معنى وحكما اما المسكة ففي عبارة عن استحقاق الحرثة في ارض الغير من المسكة لغة وهي  
ما تمسك به فكان المسلم للارض المأذون له من صاحبها في الحوت صار له مسكة متمسكها  
في الحوت فيها واحكامها انها لا تقوم فلا تملك ولا تباع ولا تورث واما القلاحة فتعنا هاعلى الحرثة  
ففسم واحكامها انها تقوم فتملك وتباع وتورث فلو فلع الرجل ارضه مثلا وباع القلاحة التي فلعها  
زيد ثم انتفع بها المشتري حتى زال وجودها من الارض يسوغ لصاحب الارض ان يتسلم

مطلب فيمن اذن لغيره ان  
يغرس في ارضه ثم يرجع عن  
الاذن قبل الغرس  
مطلب الاذن توكيل

باب مشة المسكة  
مطلب في اخراق بين القلاحة  
والمسكة

الارض ويمنع زيدا من حرقها ولا يبق له حق المسكة نعم قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق  
 الفلاحة على المسكة فيقول أحدهم فرغت عن فلاحتي أو مسكتي أو مشدتي ويرد معنى  
 واحدا وهو واستحقاق الحرق فلا يسوغ فيه التعرض للفرغ غله كما اذا كان لزيد مسكة فلاحة  
 في أرض الغير وقد غلب بها فلاحة متقومة ثم انه فرغ عن الفلاحة لغيره فتسلم عمر والارض  
 وزرعها فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضعين ظاهر والله تعالى أعلم اه  
 أقول في القاموس الفلاحة الحراثة فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا يصح قوله  
 انها متقومة لان الكراب كافي القاموس اشارة لارض لزرها أي شقها وتبينها فهو وصف  
 غير متقوم في نفسه كما مر غيره مرة فلا يباع ولا يورث وان كان المراد بها الكردار يصح ذلك  
 وان كان بعد اوال الكردار كافي المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكس  
 اذا كبسه من تراب قلعه من مكان كان عليه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكردار ولا شفعة  
 فيه لانه نقل اه وفي انفاوى الظهيرية في الفصل الثالث من الوقف مانصه وقف الكردار  
 بدون وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الارض وقد ذكرناه والكردار  
 تراب يكس في الارض ثم يفرس فيها الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك القراب يسمى كسبا  
 بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة العلائي في أوائل كتاب البيوع من شرحه  
 على التوسر مانصه وفي معنى المغنى للمصنف معزا لاولول الجبة عمارة في أرض رجل يبع  
 فان بناه أو أشجارا ما وان كرايا أو كرى أنهار وفحده مما لم يكن ذلك مال ولا معنى مال لم يجر  
 قلت ومفاده أن يبيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولا يجعلوه الا أن فراغا كالوطء فليحذر اه  
 كلام العلائي وهو مرجح في أن المسكة غير متقومة وانها كراب الارض ونحوه مما ليس بمال  
 فهي أعم من الحرمة والنظر أنها تطلق على الكردار أيضا لكن المسكة بالمعنى الاول تكون  
 في الاراضي السليخة والمعنى الثاني تكون في نحو البساتين ونسبي في زماننا بالقيمة وهي  
 كس الارض وانما رتاهم عمارة الجدران المحيطة بالبستان ويد في داخله وهي خبايا جدران  
 الشمس وقائمة بمجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات الحرمة وبعض  
 المزدروعات من اصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها تباع ويورث وكما بها  
 سميت قيمة لكونها أعيانا متقومة لا مجرد وصف ووجه تسميتها مسكة أن من ثبت له بالقيمة  
 لا ترفع يده عن أرضها مادام يزرعها ويدفع الى المتسكك عليها ما عليها من أجرة مثل أو من  
 عشر أو خراج فلها استمساك بها مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه ان كانت بالمعنى الثاني  
 وان كانت بالمعنى الاول تدفع أرضها الى ابنه عرجانا فان لم يكن له ابن فالى بنته الى آخر ما سياتي  
 وأما ما في القنية وبقوله المؤلف عن المحاوى الزاهدى بقوله يثبت حق للقراري في ثلاثين سنة  
 في الارض السلطانية والمالك في الوقف في ثلاث سنين ولوبا ع حق قراره فيها جاز في الهبة  
 اختلاف ولو تركها بالاختار تسقط قدمته حاوى الزاهدى اه فالمراد به الاعيان المتقومة  
 لا مجرد الامر المنوى لاعتلت من عدم صحته بعه ودل على ذلك قوله في البرازية ولا شفعة

مطلب في تعريف الكراب  
والكردار

مطلب الكردار

تخصر بهم تحقيق معنى  
المسكة والقيمة والحدك  
والخلو والمرصد

مطلب القيمة

في الكردار رأى البناء ويهيئ بخوارزم حق القرار لانه تعالى اه وكذا ما نقله المؤلف عن النهاية  
وقوله انما يحب الشفعة في الاراضي التي تلك رقبها حتى ان الاراضي التي حازها الامام ليست  
المال ودفعها الى الناس مزارعة فصارت لهم فيها قرار البناء والاشجار فلو بيعت هذه الاراضي  
فبيعها باطل وبيع الكردار اذا كان معلوما يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح الهداية  
في باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب اه فالمراد به ايضا ما ذكرنا من الاعيان الموجودة  
فقوله اذا كان معلوما احتراز عما اذا جعله المشتري وهذا الكردار يوجد في زماننا ايضا  
في الحيوانات ويسمى جدكاه وهو ما يذبحه الميساجر في الحيوانات من ماله لنفسه وما ذبحه فيها  
من الالبه الصنعة ونحو ذلك من الاعيان القائمة فيها ما من المتولين له بذلك او لمن باعه ذلك  
ويثبت له بذلك حق القرار ما دام يدفع اجرة مثل الحانوت خالية عن جدكه وقبذ كرفي  
الظهيرية في او اخر كتاب الدعوى والدينات انواع الكردارات من كردار الحمام وكردار العطار  
وكردار الكرمر وكردار كذا وكذا وبيان كيفية كتابتها في كل المبيع فراجعها وقد خص الجدك  
بما ثبت في الحانوت على وجه القرار مما ينقل ولا يجوز كالبنا ولا اخلاق ونحو ذلك وهذا  
يسميه الفقهاء سكنى قال في التقييس رجل اشترى من رجل سكنى له في حانوت رجل آخر  
مركبا لعمال معلوم وقد اخبره البائع بان اجرة هذا الحانوت ستة تم يظهر بعد ذلك ان اجرة  
عشرة ليس له ان يرد على البائع لان العيب في غير المشتري ولصاحب الحانوت ان يكلف  
المشتري رفع السكنى وان كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اه وفي الفصل السادس  
عشر من جامع الفقيرين عن الذخيرة شري سكنى في ذلك وقف فقال المتولى ما اذنت له  
بالسكنى فامر به بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بئنه  
ولا بقصانه اه وهو غير الخلق الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافا لمن زعم انه هو  
واستدل بذلك على جواز بيع الخلق فانه استدلال فاسد لما علت من ان السكنى اعيان قائمة  
مملوكة كما أوضحه العلامة الشرنبلالي في رساله الخاصة لكن اذا كان هذا الجدك المسمى  
بالسكنى قائما على ارض وقف فهو من قبيل مسئلة الشاء والغرس في الارض المحترقة لصاحبه  
الاستبقاء باجرة مثل الارض حيث لا ضرر على الوقف وان ابي الناصر نظر للجانين على  
ما مشي عليه في متن التوسيع في به المؤلف تبعا للتبرار المولى وقدمنا الكلام عليه في كتاب  
الاجارات ولا ننافيه ما في التقييس من ان لصاحب الحانوت ان يكلفه روجه لان ذلك  
في الحيوانات الملك بقرينة ما في الفصولين والفرق ان الملك قد يمنع صاحبه عن ايجاره ويريد  
ان يسكنه نفسه او يبيعه او يعطيه بخلاف الموقوف المعدل لا يجار فانه ليس للناظر الآن  
يؤجره فاجاره من ذي اليد باجرة مثله او لى من ايجاره من اجني لم ينفذه من النظر للوقف  
ولذي اليد والمراد باجرة المثل ان نظره كم يستأجر اذا كان خاليا عن ذلك الجدك بل لا زيادة  
ضرور ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة للاجرة التي رضاه الاكثر ولكن هذا أقل ان  
يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدك بأقل من اجرة مثله بقين فاحسن

مطلب الجدك

مطلب الخلو



ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمزود وهو أن يستأجر رجل عقار  
الوقف من دار أو حانوت مثلاً أو يأذن له المتولي بمجارته أو يرضيه الضرورية من ماله عند عدم  
مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة محجلة يمكن تجهيره أو يرضيه بها فيجره المستأجر  
من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو إقطاعه من الأجرة في كل سنة  
وهل يلزم أن يكون ذلك بأذن القاضي أو أن يحكم به حبل أو لا قدمنا الكلام عليه في كتاب  
الوقف فراجعوه ولا شك أن هذه العارية ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لأنها بما  
الوقف وما أنفقته المستأجر دين له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العارية ولا بيعه لذلك الدين  
لان الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر الخروج له قبض دينه من رجل آخر بأذن الناظر  
وبصرف ذلك الدين للدافع كما كان للقباض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر يرى الوقف  
منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا أخذه من القباض كمن أوفى دين غيره  
بلاذنه كما سأتق في المداينات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه  
غافلون ولكن أكثر ما يقع عند غفلة الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع  
فيقبض صاحب المرسد جميع مرصده سرا بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لاحق له  
في ذلك المرسد وأما باستحققه فلان أي الدافع وإن اسمه كتب في صل المرسد عارية وهذه  
الجهة تنفع الدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يرى الوقف عن الدين المذكور  
ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لأنه صار متبرعاً بمادفع فلم يبق له  
شئ ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واتخذ كرامه المسائل في هذا المحل المناسبة ظاهرة  
وتلوا عامة الكتب عن بيانها على هذا الوجه والمحمد لله رب العالمين (سئل) في أرضي  
قرية معلومة مشتركة بين جهات أو قواف وميرى تحت تكلم زيد المفوض اليه جميع امور  
الميرى المتعلق به من قبل السلطان عز نصره لكل من الجهات حصه معلومة فيها بالوجه  
الشريعي وعشر كاملها تحت تكلم زيد المزبور أيضاً ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة  
من جهة أرضها مرع عنه لا تحرف هل يكون الفراغ موقوفاً على اذن زيد ونظار الأوقاف المزبورة  
(الجواب) نعم وسئل أبو السعود عما دى عن تصرف في أرض عشرية وفوضها الى قريبه  
غير الابن وابن الابن أو الى أجنبي بغیر اذن صاحب الأرض فتصرف المفوض اليه فيها زماناً  
ثم مات المفوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويهونها الى من شاء فأجاب  
له ذلك لان التفويض متى وقع بلاذن صاحب الأرض لا تروى الأرض عن يد المفوض حقيقة  
فكانت في يد المفوض اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر سئلان رجل في تصرفه  
أرض ميرية وفوض حق تصرفه الى ابنه بغیر اذن صاحب الأرض وقسمها ابنه وزرعها وحرثها  
زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه فهل  
ليس له ذلك فأجبتنا ابس له ذلك لان تفويضه اياها الى الغير بغیر اذن صاحب الأرض باطل  
فلم ينقطع حق تصرفه عنها صراحة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض

### مطلب المرسد

مطلب الفراغ موقوف على  
ادن التبارى ونظار الأوقاف  
ع قوله غير الابن وابن الابن  
اتخاذيه لأنه إذا فوضها  
لاحد هاتين مات تنتقل اليه  
الى الابن أو ابن الابن  
بحكم الاحقية من الغير وان  
يصح التفويض في حال  
الحياة وأما غيرهما من الأوطاف  
ففيه تفصيل سيأتى في  
المسائل المتقدمة اه منه  
مطلب التفويض بلاذن  
صاحب الأرض لا يزيلها  
عن يد المفوض  
قوله وزرعها وحرثها قيد به  
لأنه لو عطيها ثلاث سنين  
كان لصاحب الأرض أن  
يعطيها الى الغير لان المتصرف  
فيها سقط حق تصرفه بها  
بسبب تعطيها في يد ابنه  
كما سأتق اه منه  
مطلب اذا تصرف في الأرض  
الميرية عشر سنين ثبت له  
حق اقرار ولا تؤخذ من يده

الميرية عشر سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخسائية كذا في جزية الملقين  
وفيه الاراضى الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام  
من البرازية سئل شيخ الاسلام ابو السعد عن هذه المسئلة فاجاب بان هذه التصرفات كلها  
تصح باذن السلطان اعنى لا تكون الاراضى الميرية ملكا لاحد الا بتقليد السلطان له واما من  
كان في تصرفه ارض منها فليس له الا فويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الارض حتى  
لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر بكونه نائب عن السلطان في ذلك الى آخر ما تقدم مرآحه  
ان رسته اه **\*(سئل)\*** في اراضى وقف معلومة تولد عليها طاعة بعد ان يزرعونها  
في كل سنة ويدفعون ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك عذة سنين وليس لاحد منهم فيها  
كره او هو الكس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلا والا ن تزعم طاعة  
منهم ان لهم فيها كرادا فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\***  
في قطعة ارض سبعة جارية في وقف بزراعتها النساظر لزيد مدة معلومة باجرة معلومة  
وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كرادا وهو الكس والبناء والاشجار المسمى عندهم  
بحق القرار أصلا والا ن زعم ان له فيها مدة مسكة بمجرد كونه بزراعتها على الوجه المذكور  
وان لم يكن له فيها كرادا ويصح من تسليمها له بغير وجه شرعى فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبرة  
بزعمه **\*(الجواب)\*** نعم أقول مشددة المسكة لا توقف على وجود الكرادا المذكور بل مشددة  
المسكة في الغلب يكون في الاراضى السبعة المطلوبة من البناء والاشجار ويكون بمجرد كس  
الارض وكري انهارا مع القدمية كما علم مما تروناه اول الباب ومما ساقى ولذا تراهم لم يجز  
بانه لا يورث ولا يباع ولو كان كرادا كان عينا قائمة ثورث وتباع فاقبل **\*(سئل)\***  
فيما اذا كان زيدا مشددة مسكة في ارض وقف ففرغ عنها الحمر ومدة متولى الوقف على  
الفراغ واجازة والا ن زعم بكران زيدا كان فرغ له عن المشد قبل الفراغ المذكور ويجز  
التولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمرو دون غيره **\*(الجواب)\***  
نعم لان تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الارض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها  
كما في البهر وصرة القنارى وبثله انتى ابو السعود العمادى والله تعالى اعلم **\*(سئل)\***  
في ارض معلومة مساحتها كذا فدانان من فدان قرية معلومة جارية في جهتي وقف وميرى جار  
مشددة مسكة الارض وغراسها القائمة بها في تصرف مالك زيدا بالتالى عن ابيه المتصرف قبله  
بالوجه الشرعى ورضي تصرفها مدة مديدة وما قد فدان ما على الارض لجهة الوقف والميرى  
في المدة بلامعارض والا ن قام جماعة من زراة القرية يصارضون زيدا في الارض المزبورة  
بلاوجه شرعى زاعمين ان مساحتها تزيد على قدر ما بيده وأن لهم مسع اراضى القرية ورفع يده  
عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك وبقي القديم على قدمه  
**\*(الجواب)\*** حيث كان مشددة مسكتها في تصرفه وغراسها جار في ملكه ليس لهم تزعمها  
من يده وقد اثنى بثلثه علامة السلطان الشيخ خير الدين من اوائل كتاب الوقف الى ان قال

مطلب الاراضى الميرية  
عوارى في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه  
ارض منها ليس له الا تفويض  
حق تصرفه الى الغير بالا ن  
من نائب السلطان

مطلب استأجر ارض وقف  
سبعة مدة وصار بزراعتها  
لا يثبت له مدة مسكة بمجرد  
ذلك

مطلب المعتبر الفراغ الصادر  
من المتولى دون غيره

مطلب ليس لهم مسع اراضى  
القرية لياخذوا شيئا مما  
تصرفه

ان ذلك وان كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اهـ (سئل) \*  
 فيما اذا كان زيد مشتمسكة في أرض وقف سليمة ولعمرو ايضا مشتمسكة في أرض وقف  
 سليمة فدفن زيد أرضه لعمرو وأخذ أرضه بدلها بطريق المقايضة ومضى لذلك نحو سنتين  
 وصدر ذلك كله بدون اذن من متولى وقف الأرضين ولا امانة منه ولا وجه شرعى ويرد زيد  
 استرداد أرضه من عمرو وقارضه فهل له ذلك (الجواب) \* نعم (سئل) \* في قطع  
 أراض من قرية جاريات بكاملها في وقف بزوفى مشتمسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ  
 رجل من الجماعة عن مشتمسكة له زيدا فاجاز العشرى فراغه ولم يحجزه فأنظر الوقف فهل يكون  
 الفراغ المذكور وقفا على امانة فأنظر الوقف المزبور لاعلى اجازة العشرى (الجواب) \* نعم  
 (سئل) \* فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن مشتمسكة في قطع أراضى وقف سليمة بالراضى  
 واجازة متولى الوقف بعوض معلوم ويرد زيد الا ان الرجوع عن الفراغ واسترداد الارضى  
 متغلايان العوض المزبورة غيب فاحش وأن المشد يساوى أكتفى ذلك فهل ليس له ذلك  
 ولا عبرة بتأمله والفراغ المزبور صحيح (الجواب) \* نعم (سئل) \* في مزرعة معلومة  
 مشتركة مع قساة مائها المخص بها بين جهتي وقتين معلومين قطعلت القناة ودرثت  
 واحتاجت للتجيز والتجبر وتسلطت للمزرعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة  
 وتعين المصلحة في ايجارها بمن زرعها ويحرقها ويحرقها ويصرف في ذلك مبلغا من  
 الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليها لهدم مال حاصل في الوقفين في ذلك وعدم من يرغب  
 في استجارها مدة مستقبله بأجرة محله تصرف على ذلك فاجرها المتولون على الوقفين من  
 رجلين معلومين مدة سنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضى القضاء أنها أجرة المثل  
 وحكم مصتها في عادة الزيادة وأذن المولون للاستأجر من بحرت المزرعة وكسها بالتراب  
 وتسويتها حتى تصبح قابلة للزراعة ويكون لها حق القرار فيها المبرعنه بالمسكة وبالقراس  
 والبناء فيها ليكون ما يفرسانه موزنا به ملكا لها وكتب بذلك جهة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوته  
 بالوجه الشرعى (الجواب) \* نعم (سئل) \* فيما اذا كان زيد غراس كرم معلوم قائم  
 بالوجه الشرعى في أرض مبرية وله فيها مشتمسكة في أراض معلومة ففرغ عن مشتمسكة  
 الارضى المرقومة لعمرو وباعه نصف القراس المزبور بعا با تا شرعا فمن معلوم من الدراهم  
 واجاز المتكلم عليها الفراغ المذكور وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت  
 الشرعى (الجواب) \* نعم (سئل) \* في مزرعة تيمارية ملاصقة لأرضى قرية وقف  
 ولاهالى القرية مشتمسكة قديمة في أراضى المزرعة فاجرها تيمار بها من أجنبي فهل تكون  
 الاجارة غير شخصية (الجواب) \* تؤجر لصاحب مشتمسكتها بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره  
 الا اذا أتى ذلك أقول وبذلك أفتى الشيخ اسماعيل ايضا (سئل) \* في ذى مسكة في أرض  
 وقف تركها ثلاث سنوات اختار ان يرد بدون عذر شرعى فهل سقطت مسكة (الجواب) \*  
 سقط حقه بالترك المذكور كما أفتى به الخبير الرملى أقول وبجمله أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل

مطلب تقابضا أرضين بدون  
 اذن المتولى لم تصح  
 مطلب يتوقف الفراغ على  
 اذن متولى الوقف لاعلى  
 اذن العشرى  
 مطلب فرغ باذن المتولى  
 ثم أراد الرجوع متغلايان  
 لغرض فيه غيب فاحش ليس  
 له ذلك  
 مطلب في مزرعة معطلة  
 اجرها المتولون وأذنوا بصرف  
 مرصدا على قساة وبكس  
 أرضها والغرس والبناء فيها  
 يصح

مطلب باع نصف فراسه  
 وفرغ عن مشتمسكة باذن  
 المتكلم على الارض يصح

مطلب لايصح الاجيال لغير  
 صاحب المسكة  
 مطلب سقط حقه من  
 المسكة بتركها ثلاث سنين

وربما في مثله عن المروحات \* (سئل) \* في مستأجر أرض وقف وتيملز وله فيها مسكة مسكة  
 غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر الغراس المزروعة بالارض مع اطلاع ناظر الوقف  
 والتيساري على ذلك ورضاهما به فهل يجوز له ذلك \* (الجواب) \* نعم كما صرح به في البصر  
 عن القنية ومبارته وفي القنية يجوز للمستأجر من غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة  
 اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون حق الحياض وانما يحل للمتولي الاذن  
 فيما يزيد الوقف به خيرا فال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار العماره فيها اما اذا كان  
 فلا يحرم الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها اهـ بحرم كتاب الوقف  
 عند تولد ولا يملك الوقف \* (سئل) \* فيما اذا كان وقف جامع ارض سليمة معطلة غير سالمة  
 للزراعة فاذن متولى الوقف لزيد بجرنتها واملاحها وكبسها وزراعتها ليدفع قسمها لجهة  
 الوقف ففعل زيد ذلك كاه في ست سنوات حتى مات المتولى وتولى الوقف غيره ويريد دفع  
 يد زيد عنها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) حيث ثبت له حق القرار فيها اتى  
 بيده بأجر مثلها او بان يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور \* (سئل) \* في رجل له  
 مسكة مسكة في ارض وقف سليمة فاقر في مرض موته أنه ملك المسكة لزوجه ومات عنها ورث  
 الناظر ذلك ولم ير ضهه فهل يكون التملك غير صحيح والناظر تفويض المشتلن شاء \* (الجواب)  
 نعم \* (سئل) \* في قرية عربية تمامها في وقف بر وعليها عشرة محبة الميرى تحت تكلم تبارى  
 وبجاعة في ارضها مسكة مسكة وغراس ففرغ أحد الجماعة المزبورين عن مسكة مسكة لزيد  
 الاهل لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكتفى بذلك ولا يتوقف صحة الفراغ على اذن  
 صاحب التيسار \* (الجواب) \* نعم لان التيسار ليس له شئ في الارض حتى تصرف فيها  
 وانما التصرف في الارض الموقوفة لتوليها كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفتى أيضا  
 المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق كما في فتاواه \* (سئل) \* في اراضي وقف  
 معلومة جار قناتها في مسكة مسكة زيد وتلقها في مسكة مسكة عمر ويريد عمر أن يمسكه فاذا  
 خرج ما يزيد اكثر من الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه  
 ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* حيث كان كل منهما متصرفا في حصته  
 التجارية في مسكة مسكة فعليه دفع ما يخصه لجهة الوقف زائدة عما زعم اوليا قصه بحسبها  
 ولا ينزع الزائد من يده الا بوجه شرعي أقول هذا اذا تمسك زيد بالتصرف المذكور ولم يقر  
 بأن حصته الثلثان فان أقر بذلك يكون اقرارا بأنه لا يستحق شيئا مما زاد على الثلثين فينزع  
 الزائد من يده عملا بقراره حيث ادعاء الاخر هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم \* (سئل) \*  
 فيما اذا كانت مزرعة سليمة في وقف أهلي تحت نظار رجل من مسكهها وفي تاجر زيد منه  
 مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زيد من ثمنها في المدة واستأجرها عمر ومن الناظر المذكور  
 مدة اخرى معلومة باجرة معلومة والاكن ادعى أن زيد المستأجر السابق المزبورها مسكة مسكة  
 وأنه وقفها على جماعة منهم عمر والمذكور بموجب صلح صدر لدى قاض حنبلي حكم بصفه وقف

مطلب صاحب المسكة له  
 الغرس بلا صريح الاذن

مطلب حرق ارضا معطلة  
 واسلمها باذن المتولى ست  
 سنين ما وله فيها حق القرار

مطلب لا يصح تملك المسكة  
 لزوجه بلا اذن الناظر

مطلب لا يتوقف صحة فراغ  
 الوقف على اذن العشري

مطلب ليس له مبيع الارض  
 واخذ الزائد مما في تصرف  
 شريكه

مطلب في وقف المسكة

المسكة على مذهبه ثم أفقدهما كخفي بئله على محضه على مذهب الامام أجد رجه الله تعالى وأفتى مفت حنبلي بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكة المذكورة ويكون المحكم غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحة فهل لا يعمل بالسلطان المذكور حيث كان الحال ما ذكره (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن تنفيذ الحنفى لذلك غير واقع موقعه الشرعي لانه مبني على صحة حكم الحنبلي وقد ظهر عدم صحة ولم يوافق مذهب الحنابلة حسبما أفتى بذلك مفتهم ناقلا ذلك عن كتبهم المعتمدة بما ملخصه ان أصل المسكة لا تكون عندهم في الاراضى الموقوفة كاللزعة المذكورة لا تكون الا في الاراضى الخراجية السلطانية اذا احيها رجل باذن الامام وحرثوا وكسبها بالثواب وصار يورثى خراجها وزرعها حتى يساغ له التصرف في ذلك تصرف الملاك في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل بمتهديه أم لا حتى انما ذلك الحكم مخالفا لما يفتى به أحد القولين وان كان المفتى به خلافه كما في التنوير والمقتى وغيرهما من المعتبرات في المذهب النجاشي في المقتى والفضاء في مجتهديه بخلاف رأيه ناسبا او عامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتى ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا الحكم من الحنبلي ليس بحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي المذكور حتى يقال فيه ما نقلوه في المنون وغيرها بانصه واذا رفع اليه حكم قاض أمضاه الاماخالف كتابا أو سنة أو اجاعا حتى يعتبر فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي على سؤال رفع اليه في مشقة المسكة ونصه في جماعة فرغوا يزيد عن مشقة مسكة لم يقطع أرضى وقف بدون اذن المتكلم على الاراضى المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم ياذنوا وقد حكم الحنبلي بالصحة أم لا فاجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الالهية واوقاف المساجد ونحوها سواء اذن المتكلم على ذلك أم لم ياذن بل للسلطان بما راعها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم كتبه الفقير محمد المفتى الحنبلي بالشام هكذا كتب ولا أعلم من أى كتاب نقل (مثل) فيما اذا كان يزيد مشقة مسكة في مزرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها لعمرو ويكرفرغا شرعا لعمرو الثالث وليكر الثالثان ومدر ذلك لدى قاض حنبلي حكم بمسكة الفراغ وان صدر بدون اذن من المتكلمين على المزرعة حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد نبوته شرعا (الجواب) حيث حكم ما لم يرى ذلك موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه الشرعية يعمل بمضمونها المجبة المزبورة بعد نبوته شرعا أقول مقتضى ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير واقع مذهب الحنبلي لوجود الوقف فتأمل (مثل) فيما اذا كان لزيد وأخوين مشقة مسكة في ارض وقف سلفية جارية في تواجهم من ناطر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة فتم مات الاخوان في أثناء المدة لآعن ولداهم فهل تنسخ الاجارة في حصتها وبيع ارض

مطلب المسكة عند الحنابلة  
لا تكون في الاراضى  
الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ في  
الاوقاف عند الحنابلة

مطلب في حكم الحنبلي بمسكة  
الفراغ بدون اذن المتكلم

مطلب اذا مات صاحب  
المسكة لآعن ولديه  
السلطان اراد

الوقف أن يزرعها بأجرة المثل مفوض الى ناظر وقفها ولا تورث **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد مشتمسكة في أراضي وقف سليخة ليس له فيها بناء ولا اشجار غلات عن غير ولد أصلاً فنفوضها متولى الوقف لابنه الا هل لذلك التقاد على الزراعة وأداء اجرة المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعماً انه يرثها فهل أراضي الوقف لا تورث ولا عمرة يزرعها والتفويض المذكور صحيح **\*(الجواب)\*** نعم أقول هذا التفويض في حكم الایجار وقد قالوا ليس للتولى أن يؤثر فيه وسيأتي ما يؤيد ما قلنا **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد مشتمسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وفوض المتولى المشتمسكة المزبورة على وجه الاحقية من الغير فهل يكون ذلك واقفاً موقفه الشرعي **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد مشتمسكة في أرض وقف سليخة ومات عن زوجه وابن منها مات عن أمه المزبورة وعن ابن عم عصبه ففوض ناظر الوقف عشرة قراريط منها لأزوجه المزبورة وأربعة عشراً لغيرها طامتها لابن العم وأذن لحافي زراعة الأرض ودفع اجرة مثلها للوقف وهما قادران على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحاً **\*(الجواب)\*** نعم أقول سيأتي عن المعروف أن الام احق بالتوجه اليها من الغير لكن مثل ما دفعه الغير وهو المسمى بالخالو **\*(سئل)\*** في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث وخلف غراساً قائماً بالوجه الشرعي في أرض وقف مشغولة كابنائه وولد الذكور الاختصاص بالأرض والتصرف بها وحدهم دون الاثلاث وان كانت مشغولة بغراس مورثهم فهل ليس لذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي **\*(الجواب)\*** ليس لذكور ذلك وحدهم دون الاثلاث وتصح الاحارة للجميع بحسب حصصهم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد مشتمسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعة غراس حور بالهيئة مات زيد عن ابنتين فادرن على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنتين على وجه الاحقية من الغير **\*(الجواب)\*** الابنات احق بالأرض من غيرها **\*(سئل)\*** في رجل مات لاهن ولداً أصلاً وخلف مشتمسكة في أرض سليخة تيمارة فوجهها التيماري لابن أخى الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحاً **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في نظره هذه الصورة اذا وجهها لاجنبي قادر وايسر لليت ولده فهل يكون التفويض صحيحاً وينعك الوثقة من معارضته **\*(الجواب)\*** نعم أقول سيأتي عن المعروف انه عند عدم الابن تدعى الارض للبيت ثم للاخ لا ب نعم لا تختتم الاب ثم للاثم فتنه **\*(سئل)\*** في مشتمسكة هل يرثه انتساءً ولا **\*(الجواب)\*** الحمد لله ما هم الصواب هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الأرض تراب للورث أو سراقين أو غراس فلهن ترثن منه لان التراب ملك وكذا السرقيين والغراس قال العلاني في شرح المتيق وجاز عندنا بلا كراهة خلافاً للائمة الثلاثة يسع السرقيين بالسهم مقرب سركين بالفتح الروث وفي الشرع بلالية والبرجسدى رجب

مطلب ففوض المشتمسكة متولى الوقف لابنه القادر على الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض لابن الميت على وجه الاحقية  
مطلب مات الابن عن أم وابن عم ففوض المتولى لها يصح

مطلب مات عن اولاد ذكور واثلاث وله غراس في أرض وقف تؤثر من الكل لابن الذكور فقط  
مطلب انما الميت احق بالمسكة من غيرها

مطلب مات لاهن ولداً فوجهها التيماري لابن أخى الميت يصح  
مطلب مات لاهن ولداً فوجهها لاجنبي يصح

مطلب في مشتمسكة هل يرثه انتساءً ولا

ما سوى الانسان لا يمتنع به لاستكثار الربح من غير كراهة من السلف وان كان نجسا  
والانتفاع كالبيع في الحكم اه فحيث جازيعة يكون مملوكا له وملكه برته ورثته ذكورا  
واناثا وافي المرحوم الولد على اقتدى العادى رحمه الله تعالى بانها تراث في المسكة اذا كان  
في الارض غراس وان لم يكن في الارض تراث ولا سرقينه ولا غراسه وانما حرمها وسواها  
وجعلها خالية للزراعة وثبت لمبدأ الحق القرار المعبر عنه بمسكة المسكة فاني وافي وعي لم يفت  
بذلك وما رأيت أحدا من أجدادي أقتوا تراثهن لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا  
فان كان الاقل برته جميع ورثته ذكورا وان كان التثني فلا يرثه أحد من ذكروا التثني  
وأما عدم اقتناء بارهن فلما ظم عندي من الشبهة قياسا على اراث الولاء فان النساء لا يرثن  
في الولاء لانه حق مجرد والنساء لسن من أهل الجواهر وكذلك المسكة حق مجرد والنساء لسن  
من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فأعتقه أو باعته فاسترقت أسيرها فاعتقه  
فأدامت فليها ولؤه لانها تأهلت لذلك بسبب شرائها أو جهاذا وتأهلت لذلك اذا فرغ لها رجل  
عن مشد مسكته أو حرث واستحققت مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من  
أهل الحرث والكبس هذا ما لاخ في خاطري والله سبحانه الموفق للصواب \* وسئل الولد  
رحمه الله تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لام وعن اخت لام وأولاد  
اخت وخلف تركه ومن جاتها مسكة أراض فيها غراس وبناء له وارض موقوفة تابعة لثلاث  
فمن يقتص بذلك ومن يرثه \* (الجواب) \* قسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك  
سهم واحد ولدت سبعة أسهم فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترث البنت المرقومة مع اقلها  
جميع القراس والبناء ومسكة الارض الحاصلة للقراس المرقوم كاقدم للام سهم واحد  
والباقي للبنت وأما الاراضى الموقوفة فعلى حسب شرط الواقف \* وسئل المرحوم الشيخ  
اسماعيل في رجل فقير سلطانية من غاصات حاكم البلدة تصرف في قطع سلاخ من اراضى  
الخاص خمس عشرة سنة بأذن صاحبه ودفع المرتب ولما خت قامت الآن تعارضه  
في الاراضى الموقوفة متعلية بأن الاراضى قبل هذه المدة كانت في تصرف أبيها المتوفى عنها  
جميعا وأن الاراضى تكون ميراثا عنه فلما فهل الاراضى الخاصة السلطانية لا تورث \* أمام  
الارضى السلطانية اراضى بنت المال لا تورث وانما يدفعها من فوض السلطان نصره الله تعالى  
امرها اليه الى القادرين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء  
والقراس فهو ملك لارباه يقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول وقد أفتى الشيخ  
اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب \* ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت  
وبه مشد مسكة في أرض تيمارية فأفتى بأنة المسك لا يثن فقط وبأنها لا تورث \* وفي موضع  
في رجل مات عن اولاد ثلاث ولم يشد مسكة اراضى وقف سلاخ فأفتى بأن للثلاث أن يوجهها  
لمن أراد \* وفي موضع في رجل مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة ارض وقف وغراسا  
فأفتى في بعض الارض فسلم المتولى الارض السليخة للاخ فقط فأفتى بأن للمتولى ذلك وللبنتين

مطلب اذا مات من مشد  
مسكة فيها غراس تكون  
لورثته على قدر ارضهم

مطالب الاراضى السلطانية  
لا تورث ولا خلف النساء فيها

لثبوت القراس \* وفي موضع فحين له مشد مسكة ارض تيمارية قات عن ولد ذ كرفقوضها  
 السباهي لا تحرفا فتي بأن له ذلك وفي هذا بخلاف لما مر وما صله انه ان كانت الارض مشعولة  
 بملك الميت توجه لورثته تبعاً لذلك اذ وضع الملك كان بحق لان الميت حيا كان له حق التفرار  
 ففي توجيهها لهم مع التزامهم بما كان يدفعه مورثهم ابقاء لما وضع بحق على أصله وأما الوجوه  
 لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك لان من وجهت له قبل لا يرضى بابقائه ذلك  
 في ارضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الارض مشعولا بذلك وبعضها قارعا فتوجه  
 للفساخ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك \* وقدم في الباب  
 الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضمونها انه اذا كان الميت اشجارا ومشدة مسكة  
 في ارض وقف تنتقل لورثته بعدم وكذا لو كان في ورثته اشجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت  
 في جانب من الارض كالسنة والجد اول الخ فراجه \* وقدم رأينا في هذا الباب  
 في كلام المؤلف انه لو كان الميت ابن ذ ك كان أحق بالتوجيه لمن غيره وهو المصلح عليه  
 الا في جميع الاراضي السلطانية والوقف فيوجهها المتكلم عليها لان مجازا بطريق  
 الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها بشئ يأخذ به المتكلم على الارض من  
 البنت ويسمى ذلك بالطاو والطاوة تركية أو فارسية يجمعها الصل الذي يكتب فيه  
 التوجيه وكان ما يأخذ به هواجرة على كناية ذلك الصل فسمى باسمه أو هواجرة مجعلة عن  
 الارض فالبنت لها حق التوجيه لكن بالطاو بخلاف نحو ابن العم فانه لاحق لبل المتكلم  
 غير بين التوجيه له أو لأجنبي ثم رأيت العلاني ذ ك في شرحه على المتن من باب الخراج  
 نحو ذلك فقال فتقل للابن ولا تعطي البنت حصه وان لم يترك لسائل فتألي بعبطها ويعلمها  
 صاحب التيماران أراد \* وفي سنة ٨٠٩ هـ في مثل هذه الاراضي التي تصبي وتقع بعل وكلفة  
 دراهم فعلى تقدير ان تعطى للغير بالطاو فالبنت لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرته  
 أبوهن ورد الامر السلطاني بالاعطاء لكن تنافس الاخت البنت في ذلك في فوق بجماعة  
 ليس لهم غرض فاي مقدار قدروا له ابويه تعطيه البنت وأخذت الارض اه \* هذا  
 وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف فتاوى ومسائل عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة  
 العثمانية بالفاظ تركية أكثرها غرائب لا توجد في الكتب الفقهية وكانها مبنية على أوامر  
 سلطانية لان التصرف في الاراضي السلطانية لحضرة السلطان عزه فله ان يأذن  
 بتوجيهها على طريق خاص فلا يجوز مخالفتها ما لم يخالف الشرع الشريف فأردت ان اذكر  
 زيتها بعبارة عربية بعد ما عثر على رجل موثق به عارفي بالفتن \* وصورته هذا ما وجد  
 مكتوبا في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية في آخر دولة السلطان  
 أحمد (المروضات المتعلقة بواذ الاراضي في تاريخ سنة ١٠١٨ ثمانية عشر وألف) \*  
 مشدة مسكة الاراضي المحولة عن التوفي عند عدم الابن تعطي لبنته فان لم توجد فلاخيه  
 من أب فان لم يوجد فلاخته السكا كنه فيها فان لم توجد لابنه فان لم يوجد لأمه وايس اثير

مطلب اذا كان في مشدة  
 المسكة شجرتان كبيرتان  
 في وسط الارض انتقل  
 للورثة

مسائل مهمة متعلقة بمسدة  
 مسكة الاراضي



هؤلاء من اقاربه حق في اخذ مشقة المسكة بالطاوب \* ماتت المرأة عن ابن توجه الارض  
السليخة لابنها فقط \* اذامات الذي لا توجه لولده المسلم \* اذامات الشريك أو فرغ عن  
حصته لا اجنبي باذن المتكلم في الاراضي الميرية كان للشريك الاخر حق الطلب \* لا يبطل  
حق الطلب الى خمس سنين \* اذ اغاب من له المشد وحمل الارض ثلاث سنين فالتكلم  
بخير في توجيه الارض لقريب القائب عن له حق الطاوب ولا اجنبي وليس هذا مثل الموت  
أقول أي لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن يوجهها المتكلم لاحد لا خيار له  
بل تنتقل للابن بجائنا كما يأتي قريبا \* اذا وجه المتكلم أراضي الصغار لا اجنبي لهم أخذها  
بعد البلوغ الى عشر سنين \* لا يعتبر التفويض من غير اذن صاحب الارض \* أخذ العنبر  
والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا نابل لا بد من الاذن صريحا أقول سيأتي نظيره وهذا  
مخالف لما أفتى به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتولي والقبض الميراث  
على الارض اذن في التصرف فتنبه لذلك \* اذن أحد الشركاء في التبرار يكتفي في تفويض  
المزرعة \* المتصرفون في مزرعة بعد دفع حصاندهم اذا أراد غرهم أن يرعى مواش -  
وأخذ وامنهم دراهم فله صاحب الارض أن يمنعهم من الرعي \* الاراضي المتروكة لتي  
في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعة اذا أراد بعض الناس أن يقضوا فيها سطريرا  
ومزالدواهم ليس لهم ذلك جبرا وليس لصاحب الارض أن يأخذ منهم دراهم ويأذن لهم بذلك  
\* بأخذ العنبر والرسم لا يسقط حق الطاوب \* اذ اغاب المتصرف في المزرعة فحدث  
رجل فيها ساءه باذن الزعيم السبائي ثم حضر المتصرف له رفع ذلك البناء \* اذا لم يوجد  
واحد من المذكورين عن له حق المشد عن المتوفى فالتكلم على الاراضي يوجه ذلك لمن يريد  
وليس له أن يوجه ذلك لنفسه أو لابنه لورود الامر السلطاني بذلك \* اذامات من له المشد  
عن بنت وامنت البنت عن قبوله بعد عرضة عليها وطلب أخو المتوفى لابن أو لاب أن  
يأخذ به اعطاء الطاوب لا يلزم المتكلم ذلك بل يوجه لمن اراد أقول يؤخذ من هذا أن من له حق  
الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه لا ينتقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن المحتاج  
موجودا فان الاخ رتبة بعد البنت كما مر أول هذه المعروضات فحيث لم تكن البنت موجودة  
ينتقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة وامنت لا ينتقل الى الاخ بل يكون بمنزلة  
الاجنبي فاخيار للمتكلم ان شاء وجه له أو غيره والله تعالى أعلم \* الارض تنتقل من الام  
لابنها بجائنا لكن الى عشر سنين يكون بالطاوب ولا يكون لبناتها حق الطاوب \* ارض الاخت  
لا تعلق للاخ بالطاوب بل صاحب الارض بخير أقول علم من هاتين السائلتين ان ما مر أول هذه  
المعروضات من أنه عند عدم الابن تعلق للبنت ثم للاخ الخ انما هو فيما اذا كان الميت رجلا  
أما لو كان امرأة فليس للبنت ولا لمن بعدها حق الاخذ وانما تعلق لابنها بجائنا وان وجد  
والا فغيره والاجنبي سواء في وجهه صاحب الارض المتكلم عليها لمن اراد ويؤيده قوله في ما مر  
ماتت المرأة عن ابن توجه الارض لابنها فقط فقوله فقط يشعر بان أرض المرأة لا يستحقها

غير انها عند عدمه والله تعالى أعلم \* ليس لا ولاد الم حق الطابو \* اذا مات من له المشد  
وفي ذمته دين للمري أولغيره لا يباع المشد لذلك وليس لاحد أن يقول أنا وفي الدين وأخذ  
المشد ولو يبيع أو يأخذه أحد أو في الدين ثم طلبه الابن يأخذه بجنا \* الأرض المحلولة  
في قرية أو اعطاها صاحبها لاهالي قرية أخرى فصاحب الضرورة والاحتياج اليها من أهل  
القرية يأخذها ان لم تمض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ \* الشركاء من السبائية  
والزعماء اذا فوض أحدهم فليس لغيره معلومته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة الآذن  
في أخذ العشر من الأرض المفوضة كما سيأتي ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتي  
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالأب في انتقال المشد اليه الآن يقال أنه مثله  
في الانتقال اليه بجنا والمراد مما هنا أنه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل \* مزرعة  
الصغير أو الأسير لو تعطلت ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو \* المزرعة لا يبيع  
أن تكون بدل صلح \* تقوض أهل المزرعة لا عبرة به \* مزرعة في تصرف زيد اذا هاعرو  
ودفع زيد مقدارا من الدراهم وماله على ذلك من غير أن يكون عشرة من السبائية لا يبيع  
\* الصغير الذي له حق الطابو في أرض لو أسقطه ومبه لا يسقط \* عرض أحد الشركاء  
حصته من الأرض على شريكه برسم مثله فامتنع عن أخذها فان فوض لاجنبي فليس للشريك  
أن يدفع مادفعه الاجنبي ويأخذ الأرض \* اذا فلع رجل بفاسه غيضة بغير إذن السبائي  
والزعماء وحملها مزرعة فالسبائي يأخذ من رجل مقدارا من الدراهم ويقوضها اليه هذا  
أولى \* اذا مات العبد عن غير تقويض لا تقبل الأرض لولاء \* ويعطيه المصاهي لمن أراد \*  
متولى وقف لو أعطى الأراضي بقصان فاحش عن مثل الطابو فلامتولى حالاً أن يقول كل لي  
مثل الطابو والا اعطيتها لغيرك \* مزرعة القاصر اذا فوضها وليه لرجل فمات القاصر قبل  
البلوغ فليس للسبائي أن يأخذها من محلول القاصر والتقويض الأول نافذ \* عطل رجل  
أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن يقوض السبائي الأرض للغير فنهاته نقل للإبن  
بجنا اذا وجهه وكبل السبائي المزرعة المحلولة بقصان فاحش ليس للسبائي أن يكل الي مثل  
الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلامتولى أن يستكمل مثل أجر مثله \* اذا غلب الماء  
على مزرعة زيد ثلاثين سنة ثم انحلى عنها الماء فله أن يضبطها وتصرف بها لصاحب الأرض  
المحلولة أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول تقدم قبل  
هذا أنه ممنوع من أخذها لنفسه أو لابنه لأمرا السلطاني بذلك الآن يفرق بانه هنا بزيادة على  
مثل الطابو فتأمل \* رجل تمت بده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا احدث فيها بناء  
فلامتولى أن يأخذ اجر المثل عن العروسة أقول افتى بمثله الشيخ اسماعيل فمن له بناء دار  
في قرية مربية بانه يلزمه اجرة المثل فراجعه \* المتصرفون في الطلاحون بالشركة اذا فرغ  
أحدهم حصته لاجنبي فليس للشريك الآخر أن يدفع مادفعه الاجنبي ويأخذها أقول  
سيأتي ان الشريك أحق بنصيب شريكه في المشد اذا دفع ما يدفعه الغير الآن يفرق بين

الطاحون والمشتقأقل \* ليس لوحى الصغير ان يفرغ مزرعة الصغير لاجنبى مالم يكن فيه نفع \* للوحى تقويض المزرعة لاجل الصغير ابر السعد من فتاويه \* زيد واخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفها مات زيد عن يتيمن فعرض المتكلم حصته عليهما فامتنعا فاعطاها المتكلم لبكر لاجنبى واراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه شريك وخليط قبل مضى خمس سنين فليس لهم وذلك المرحوم يحيى النقارى أقول هذا يخالف ايضا الماسياقى من أن الشريك أحق من الغير الا ان يجيب بأن الحق هنا للابن فلا ينقل للشريك وان امتنعنا اذ ليس الامتناع بمنزلة ما اذا لم يكن المحتنع موجودا كما قد مناه والله تعالى أعلم \* مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعته بالطاو وأعطت الرسم للسباهى وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلو رثتها أن يأخذها من السباهى الرسم الذى قبضه من هند عبد الرحيم افندى \* قل زيد حصاه لاجل الدباس الى موضع الدباس فاحرق الحصاد بالكلية ولم يبق له أثر فللسباهى أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور عبد الرحيم افندى \* مزرعة في تصرف زيد فتعدي عمر وفزرعها وحصده فهل لزيد أن يأخذ أجزا المثل من عمر والجواب لا يقدر على الاخذ جبرا ولكن السباهى وقت اخذ عشره لوجه كما يقدر شئى يبروز ذلك ابر السعد افندى \* هذا آخر ما قصدت ذكره مما قرأته من اتي به ثم اعلم انى قد رأيت بها مشى بعضى الدرا المختار يخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فاحيت الحاقها بما ذكره المؤلف اغرابتها ايضا تشكيرا للفائدة وهذه صورتها \* اذا لم تكن الارض عشوية ولا خراجية وكانت رقبته باليت المال وكانت وجدت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة اذا وجهت لهم فى الاصل بالطاوة لا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ابداهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استقدا لهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضى اراضى مملوكة وعيرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف فيه كآبيه ويدفع ما عليها للمتكلم ولا يداخله أحد وان لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطاوة بما يدفعه الغير اما من له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروغ له بديل الفراغ ثم وجهه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطاوة لا يصح كون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلاذن المتكلم باطل والمذفوع اجرة مججلة واذا اعطى القاضى حجة فى البيع والشراء او غير ذلك فهو باطل ابر السعد \* من له المشتد اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاحية لاب فان لم تكن فلاحية الساكنة فيها فان لم تكن فلا يسه فان لم يكن فلاحية وايس لغيرهم حق الطاوة وكذلك المرحى والمشتى معروضات أقول مقتضاها أن ابن الابن بمنزلة الابن فله حق الاخذ بها بدون طابو والتقييد بكون الاخ لاب احتراز عن الاخ لام فقط وعدم التقييد بذلك فى الاخت بعيد الاطلاق والله تعالى أعلم \* اذا مات أحد الشريكين فى المشتد أو قوض للغير فلا آخر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع مادفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يطل الحق الى خمس سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد مناه

الجواب عنه فتأمل \* الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو  
معروضات \* إذا ذهب من له المشد إلى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب  
الأرض مخير بين الاعطاء بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول  
قد مضى بيان الفرق ثم إن قوله وصاحب الأرض غير المخ مخالف لقوله في المسئلة قبله يأخذها  
المتصرف بالطابو فإنه يقتضي أنه وإن سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن يأخذها  
بالطابو لا بما لا يكون صاحب الأرض قد استحقه فتأمل \* بتعطيل أرض الصغار لا يكون  
مستحقاً للطابو ولو أعطى للغير فاهم أخذها إلى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا  
مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم \* إذا قسم  
من له المشد الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقداراً متعاقباً وذن صاحب الأرض على  
وجه الحب لا يكون معتبراً معروضات وفي هذه الصورة إذا مات عن أولاد غيرهما لم يأخذ  
حصة من معروضات \* إذا أعطى زيد وعمر ولاختها حين زواجهما مقداراً من أرضها  
ثم تصرفت الاخت بها أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتعتها من دفع الطابو لصاحب الأرض  
وقطعاً لا يأنها أعطيت الأرض لما لا يأن صاحب الأرض ليس لها الامتناع وبعد عشرة دعوى  
الأرض بمنوعة معروضات \* أهل البدو إذا اشتوا في مكان إن كان الرسم موجوداً في الدقير  
يؤخذ عن المكان والأفان كان يؤخذ من قديم عادة يؤخذ والأفان معروضات إذا سلم الفارغ  
الأرض بلا إذن صاحب الأرض وتصرف بها المفروغ له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر  
لصاحب الأرض من غير إذن صريح منه وأعطاه تمسك بذلك ومات المفروغ له بلا ولد وأراد  
الفارغ التصرف بها أو في صاحب الأرض إلا بالطابو الجدي فالفارغ ذلك ولا عبرة لا بآه  
عبد الله أفندي أقول هذا صريح في أن قبض صاحب الأرض العشر ليس إغنائاً بالتصرف  
وتقدم أيضاً في المسائل السابقة مثله وأنه مخالف لما أفنى به الشيخ إسماعيل \* فاصبر ليس له  
مال وله مشد مسكة أرض سليضة وأراد وصيه تفويضه لزيد باذن صاحب الأرض لضرورة  
النفقة فللوصي ذلك عبد الله أفندي \* بعد انتقال مشد مسكة أرض سليضة من زيد إلى ابنه  
القاصر إذا قوض وصي القاصر ذلك أمره باذن صاحب الأرض ثم راع القاصر وأراد أخذها  
من عمره وله ذلك وفي هذه الصورة إذا تعطل عمرو بأنه مضي بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن  
لا يسلمها للبالغ ليس له ذلك معروضات أقول الظاهر أن هذا فيما إذا كان التفويض بلا ضرورة  
بقريئة ما قبله تأمل \* إذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليضة لزيد ولم يمكن الزرع فيها  
وأراد صاحبها بعد انقطاع الماء تفويضها للغير أو لم يرض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس  
لصاحب الأرض ذلك معروضات أقول وجهه أنه في حال غلبة الماء إذا ترك الزرع لا يسقط  
حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا تزول يد المتصرف عنها لأنه معذور وكذا لو ترك زرعها  
بعد انقطاع الماء أقل من ثلاث سنين فله التصرف بها وليس لصاحب الأرض المتكلم عليها  
تفويضها للغير المتصرف لأن التارك بلا عذر أقل من ثلاث سنين لا يسقط حقه من المشد

والله تعالى أعلم \* اذا تعلل التيماري بعد فحوض المزرعة المحولة لزيد عن عمر وبأنه لم يرها  
 قبل التفويض وزعم انه يقوضها بالزيادة ليكرس له ذلك معروضات \* اذا وُكِلَ من له المشد  
 أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض التفويض للغير معروضات \* فرغ زيد لعمرو  
 عن مشد مسكته في أرض سليمة باذن بعض الشركاء في التيمار دون بعض ليس لمن يأذن  
 المعارضة غايته له أخذ ما يخصه من العشر معروضات \* اذا ترك من له المشد الزراعة سنة  
 أو سنتين ليس لصاحب الارض التفويض للغير واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الارض  
 التفويض للغير معروضات أقول يستثنى أرض الصغار كما مر قريباً والله تعالى أعلم \* اذا غاب  
 من له المشد بلا وكيل أحد التيماري التفويض للغير بالطاوب اذا كانت الغيبة ثلاث سنين  
 او أكثر معروضات \* من له المشد اذا مات بلا ولد ذكر فوجه صاحب الارض للغير مع طلب  
 بقى المنوفى بالطاوب قبل مرور ست سنين فاذا دفعتا مادفعه الغير بلا زيادة ضمن ركان لها  
 الاخذ معروضات \* اذا مات من له المشد بلا ولد ذكر وخلف قاصرة فعرض ذلك صاحب  
 الارض على وصي القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لها وأذن بدفعه للغير فوجه لعمرو ثم أراد  
 الوصي أن يدفع مادفعه عمرو من الطاوب من مال القاصرة وبأخذ الارض للقاصرة فله ذلك  
 معروضات \* اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلاذن صاحب الارض بعوض لم يقبضه  
 ومات قبل قبضه بلا ولد وأراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات \*  
 اذا مضى مدة التزام زيد ولم تعط الارض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء  
 للتمتع المجدي معروضات \* المزرعة كما تنتقل الى الابن تنتقل الى ابن الابن معروضات \*  
 اذا مات من له المشد عن ابن تنتقل الى ابنه بجائزاً بلا طابوسواء كان الابن صغيراً أو كبيراً وسواء  
 كانت معة للزراعة أو للحشيش معروضات أقول فائدة هذا التميم دفع ما يتوهم وهو أنه  
 انما تنتقل الى الصغار اذ لم تكن محتاجة للهل كالمعة للحشيش فنبه على انها تنتقل اليه  
 وان احتاجت للهل كالمعة للزراعة والله تعالى أعلم \* ارض الذمي لا تنتقل الى ابنه المسلم  
 معروضات \* اذا مات بلا ولد وبه التقاء الذر في مشد مسكته ونبت الزرع وفوض صاحب  
 الارض المشد لعمرو يتصرف وزم زيد بالارض الى ادراك الزرع باجرة المثل لعمرو معروضات  
 \* اذا فرغ زيد لعمرو عن مشد مسكته أرض سليمة بلا معرفة صاحب الارض وسهل لعمرو  
 فيها عن اخذ التمسك من صاحب الارض قبل تسليم بدل الفراغ فأخذ عمرو تسكاً قبل تسليم  
 البدل بلاذنه ثم مات عمرو وبلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالاول بناء على عدم الاذن  
 بالتمسك وأن التفويض ليس معتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات أبي السعود \*  
 اذا وجه التيماري الارض المحدودة لزيد على أن مقدراً فدتسها كذا على وجه التخمين ثم منع  
 زيدا من التصرف بما اراد على التخمين وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات \* ليس  
 الأخ لأبوين أحق من الأخ لأب في الطاوب في مشد مسكته الارض السليخة والعبرة في ذلك  
 للأب لا للأب والأم معروضات \* اذا ترك من له المشد وطنه وتوطن في غيره لده فصاحب الارض

ما مور بتوجيهها لافرعها لا \* اذا وجه المتكلم الارض المحولة لعمر وموجب تمسك وختم وزرع  
فيها اربع سنين قام بكر المتكلم بعد عزل الاول بزعم انه يحلف عمر اعلى أن الفصل والختم  
لم يكونا بعد العزل ليس لكر ذلك بحسب القانون معروضات \* اذا مات من له المشقة  
عن فاصر وكانت الارض ارض كرم فوجهها صاحبها لعمر وبالطاف فعرس فيها عمر وكما ومضى  
تسع سنين ثم بلغ القاصر ومنشط الارض فكلف عمر اقلع الفراس بمباشرة صاحب الارض  
له ذلك معروضات \* من له المشقة اذا مات عن زوجة حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه  
لغير قبل ظهور الحمل معروضات \* هذا آخر ما رأته بهامش نسختي الدر المختار وكانه معزب  
من ألفاظ تركية كما يقتضيه ظاهر هذه العبارات وقد غيرت بعض عبارات منه لراكتها  
والله تعالى أعلم

كتاب الذبايح  
مطلب شغل ذبيحة النصراني  
مطلقا

\*(كتاب الذبايح)\*

\*(سئل)\* في ذبيحة الذي الكتابي هل تحمل مطلقا ولا \* (الجواب) تحمل ذبيحة الكتابي  
لان من شرطها كون الذبايح صاحب ملة اتوحيد حقيقة كالمسلم او دعوى كالكثاني ولانه  
مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحمل منا كتحته فصار كالمسلم في ذلك ولا فرق في الكتابي  
بين أن يكون ذميا يهوديا ونصرانيا حريا وعربيا او تغلبيا لا طلاق قوله تعالى وطعام الذين  
اوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البزارى رحمه الله تعالى في صحيحه قال  
ابن عباس رضي الله تعالى عنها طعامهم ذبايحهم ولا نطق الطعام غير المذكي يحمل من أي  
كافر كان بالاجماع فوجب تخصيصه بالذكي وهذا الذي لم يسمع من الكتابي انه سمي غير الله  
تعالى كالمسيح والعزير وأما لو سمع فلا تحمل ذبيحته لقوله تعالى وما أكل لغير الله به وهو كالمسلم  
في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون اسرا يلبس وفي النصراني أن لا يستعبدان المسيح  
اله مقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه ائقي الجهد في الاسرائيل وشرط  
في المستعنى حلل منا كتحته عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في المبسوط فانه قال ويجب  
أن لا ياكلوا ذبايح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير اله ولا يترجوا نسائهم  
لكن في مبسوط شمس الاثمة وتحمل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث فلائمة ولا مقتضى  
الدلائل واطلاق الآية الجواز كاذ كره الترتاشي في فتاواه والاولى أن لا ياكل ذبيحتهم  
ولا يترج مناهم الاضروة كما حقه الكمال بن الهمام والله ولي الانعام والمحمد لله على دين  
الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسالته قال الامام ومن  
دان دين اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر  
رضي الله تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكذب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعرفون  
باليهودية والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جمعت النصرانية بينهم  
أن نزعهم أن بعضهم تحمل ذبيحته ونسائه وبهم يحرم الانجيل ما نزع ولا تعلم في هذا خبرا فمن  
جمعه اليه ودية النصرانية يحكمه حكم واحد اه بحروقه \* (سئل) في الكبد والطحال

مطلب الكبد والطحال  
طاهران حلالان

هل مما طاهران قبل الفصل أولا \* (الجواب) \* الطحال والكبد طاهران قبل الفصل حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى جازت صلاته كما صرح بذلك فاضى خان في فصل في العجاسة التي تصيب الثوب أو الخف وما حلالا لقوله عليه الصلاة والسلام أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودومان الكبد والطحال اه وهو يكرس الطاء والمكروه تحرر عن الشاة سبع الفرج والخمسة والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر وقد نقلها بعضهم بقوله  
اذ لما ذكيت شاة فكلها \* سوى سبع ففهي من الويل  
فقاء ثم خاء ثم غين \* وذال ثم ميمان وذال  
أقول وقد كتبت فظمتها بقولي

مطلب المكروه تحرر عن  
الشاة سبعة أشياء

مطلب في حكم العقيقة  
وكيفتها

قوله ابنى فان هكذا في النسخ  
ولعل مراده ابنى فلان تأمل  
اه محكيه

قوله حسب الذبيصة هكذا  
في النسخ ولعل مراده حسب  
السبعة وليعزراه محكيه

ان الذى من الشاة يحرم \* بجميعه حروف فخذ مدغم  
\* (سئل) \* في العقيقة كيف حكمها وكيف فعل \* (الجواب) \* قال في السراج الوهاج  
في كتاب الاضحية ما نصه مسئله العقيقة تطوع ان شاء فطها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح  
شاة اذا اتى على الولد سبعة ايام وعند الشافعي ستة ثم اذا اراد ان يعق عن الولد فانه يذبح  
عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة لانه انما شرع السرور بالمولود وهو بالغلام أو كثر ولو ذبح  
عن الغلام شاة وعن الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين  
كبشاً كبشاً ولا يكون فيه دون المزدحم من الضأن والثني من البعز ولا يكون فيه الا السليمة  
من العيوب لانه اراقة دم شرعا كالاضحية ولو قد تم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز  
الا ان يوم السابع أفضل والمستحب ان يفصل بينهما ولا يكسر عظمها فاقول لاسلامه أعضاء  
الولد وما كل ويعلم ويتصدق اه وفي فصول العلماى العمى بانكرهية والاستحسان  
في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق من  
الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعد ما بعث نبيا ويعق ول عند  
ذبحه اللهم هذه عقيقة ابنى فان دمها بدمه ومحما بدمه وعظمها بعظمه وجلد ها بجلده وشعرها  
بشعره اللهم اجعلها فداء لابنى من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعلى القابلة فخذها وطبخ  
جميعها ثم تصدق بها ولا يكسر منها شئ اه ثم ذكر المؤلف عبارة شرح الشريعة بطولها وهي  
في معنى ما مر ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي رحمه الله تعالى وهو  
كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصار واقتصار على بعض المقصود مع التصرف في بعض  
العبارة وذكرته ها لانه من فضائل الاعمال قال وقتها بعد عظام الولادة الى البلوغ فلا يجزى  
قبلها وتجبها في اليوم لسابع يسن والاولى فطها صدر النهار عند طلوع الشمس بعد وقت  
الكرامة لتبرك باليكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشنن ولو ولد للاحسب  
الذبيصة من صبيته ويسن ان يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كاحكام الاضحية  
الا انه يسن طبخها وبحلوها ولا بحلاوة اخلاق المولود وحملها مطبوخةا للفقراء ولا بأس  
بشربها واليهاء تعطى القابلة رجلا لامرء عليه الصلاة والسلام طامة رضى الله عنها باعطائها

أما واليهي أولى ولا يكسر عظمها وإن كسر لم يكره ويسن عن النبي كرشا فان مستويان وعن  
الآتي واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحباط ثنتان ويسن أن يقول الذي بسم الله  
واثنا كبر اللهم لك واليك عفة فلان غلب ورد يكره لطن رأس المولود من دمه أو يندب  
نسبة المذبح للولود فسكة أو ذبيحة عفة فبكره ويدل لمخير أنى داود وهو حسن أنه  
صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يجب الله العقوق وفي رواية لا أحب الله العقوق اه  
نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن النشأين وبالله تعالى التوفيق والمعونة  
وصلى الله على سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين أقول هذا  
وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظوظ والأحاطة وذكر مسائل منها استطراد في غير مسئول  
عناوذكرا أشياء كثيرة من جنسها آخر الكتاب فأجبت تأخير السكلى الى ذلك الخلل لتكون  
كالفاكهة بعد الطعام

\*(كتاب الشرب)\*

كتاب الشرب

\*(سئل)\* في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لما حق شرب معلوم من الماء ماء  
مشتمل على ثلاثة فروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجرى لبركة زيد وفرضان  
لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عمد رجل الآن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه  
في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلا ويريد زيدا عادت كما كانا عليه قديما بعد  
ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* في أرض لرجل لما حق  
شرب معلوم يجرى إليها الماء من قديم الزمان في يجرى معلوم في أرض زيد يريد زيد الآن  
أن لا يجرى الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه \*(الجواب)\* نعم  
وإذا كان لرجل أرض ولا تحرف فيها نهرا فادرب الأرض أن لا يجرى النهر في أرضه لم يكن له  
ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب \*(سئل)\* فيما إذا أجرى زيد الماء في أرضه  
أجرا لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعذى الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره  
الموضوع في أرضه فهل يضمن \*(الجواب)\* حيث أجرا كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم  
ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعذى الى أرض الجار قال هذه  
المسئلة على وجوه أن أجرى الماء في أرضه أجرا لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض  
جاره كان ضامنا وإن كان الماء يستقر في أرضه ثم تعذى الى أرض جاره ان تخدم إليه جاره  
بالسكرو الاحكام ولم يفعل كان ضامنا وتكون هذه بمنزلة الاشارة الى الحائط المائل وإن لم يتقدم  
إليه حتى تعذى ليرضن وإن كانت أرضه صعوذا وأرض جاره فهو طاعيل أنه إذا سقى أرضه  
يتعذى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤثر موضع المسئلة عمادية من الفصل ٣٣ في أنواع الضمانات  
وعظام فروع المسئلة فيها ومثله في العصولين \*(سئل)\* فيما إذا اخصم جماعة في شرب  
بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم \*(الجواب)\* نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسئلة  
في المتن والتنوير من الشرب أقول وهذا إذا لم تعلم الكيفية في الزمان المتأخر كما في البرازية

مطلب له فرض في الطالع  
غيره رجل يعاد كما كان

مطلب ليس له منع إجراء  
الماء في أرضه ويبقى القديم  
على قدمه

مطلب فيما إذا أجرى الماء  
الى أرضه فتعذى الى أرض  
جاره وتلف زرع

مطلب إذا اخصموا في  
الشرب يقسم على قدر  
أراضهم



فلو علمت يبقى القديم على قدمه \* (سئل) \* فيما إذا كان لبستان وقف حق شرب قديم  
من نهر قديم مشترك عليه من الأسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان  
إلا بالسكر ونظار وقته متصرفون بشعره بالسكر من قديم الزمان إلى الآن بلا معارض  
لا يعرف إلا هكذا من القديم والآن قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان  
بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديما على  
الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويمنع المعارض في ذلك \* (الجواب) \* نعم كسبه الفقير  
محمد العبادي المفتي بدمشق الشام الجواب كما به المرحوم أجاب والله سبحانه الموفق  
للصواب \* (صورة دعوى) \* وردت من طرف محافظ الشام رجاكم التمسع سنة ١١٤٠  
مذكور في وقف الأموي مصبح في الصريح أنه فتوح غير سدود ودعوى واضعوا اليد عليه  
أنه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أزيد من ثلثمائة سنة  
فأنكر أهل عرسل وجود الماصية وتقدمها وأنها محدثة أحدتها ردا على ما من خمس وعشرين  
سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسع بنية الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك  
أكتبوا لنا الجواب مفصلا (الجواب) الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان  
والى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال  
بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مدعى القدم أسبق قال في الخلاصة إذا تنازع  
إنسان في عين لا يتناول ما أن تكون في أيدها أو في يد أحدهما أو في يد ثالث أعيان ملكا بينهما  
أو ميراثا أو شراء من واحد أو من اثنين أو ثلثا أو رابعا أو حاد أو ثلثا أو رابعا تاريخ أحدهما  
أسبق فعند أي حنيقة وأي يوسف رجح الله تعالى يقضى لاسيما بها تاريخا له ومثله  
في النزاع بين البعير والتميز وصدور الشريعة والملتقى والدرر وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة  
يهود يجرى ماء نساتين بعض المسلمين من نهر قديم في أرض يدهم يريدون أن ينعوا الجراء  
الماء منها إلى تلك البساتين هل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي  
لا يحفظ أقرانه وراء هذا الوقف كيف كان كما في العبادية يبقى القديم على قدمه وثبت أيضا  
حق الجراء بأبواب الجرى من غير دعوى الملك باليد العادلة ويقضى به لصاحبه  
كما في الزيلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الأشياء في تصرف الامام بالرعية منوط بالمصلحة  
تنبه إذا احسك فعل الامام مبيعا على مصلحة فيما يتعلق بالامور العائمة لم ينفذ أمره شرعا  
الا إذا وافقها فان عاقلها لا ينفذ ولقد قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراب من باب احياء  
الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف له وفي العبادية  
في آخرها من تحت ما يحكم به الحال مانعة فيما إذا كان لرجل نهر في أرض رجل أو ميراث  
في دار رجل فاختلصا في ذلك وأنكر صاحب الأرض والد اربوب حقه فالتقول قوله وعلى  
المدعى البينة أنه لم يحق التسبيل لاجراء الماء فيه الا إذا كان الماء حار زمان الخصومة فينبذ  
القول وله صاحب الماء وكذلك إذا لم يكن زمان الخصومة الا أنه يعلم أنه كان يجري الماء

مطلب إذا كان السكر قديما  
يبقى على قدمه وليس لأرباب  
الطواحين منعه

مطلب في الاختلاف في قدم  
الجرى وحدوثه

مطلب يقضى للأسبق  
تاريخا

مطلب حد القديم الذي  
لا يحفظ الأقران وراء هذا  
الوقت كيف كان

مطلب القديم يبقى على قدمه  
مطلب لا يخرج شيء من  
يد أحد إلا بحق ثابت معروف  
مطلب له نهر أو ميراث في  
أرض رجل فاختلصا الخ

الى ارض هذا الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب  
التنوير وتصع دعوى الشرب بغير ارض استقصانا اه ثم ارسلت صورة الدعوى ومكتوب  
فيها ما صورته أبرز المذعن حجة متعلقة بذوى ماسة محدثة ومنها فتوى من أجداندى  
المهندارى بان بينة الحدوث مقدمة والحجة واصلة اليكم فالرجو تمييز ذلك وكتابة الجواب  
(الجواب) الحمد لله في الحجة المرسلة ليدكر المذعى ولا المذعى عليه تاريخاً أصلاً من الطرفين  
وأما مسئلتنا فذكره في أن ذا اليد أرخ من ثمانية سنة والمذعى عليهم من خمسة وعشرين  
سنة وقد ذكرنا من الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا أرخا قضى بهما لاسبابها تاريخاً  
في البحر والخاص ان سبق التاريخ ارجح من الكل ومثله في فصول العمادى وايضاً في الحجة  
المرسلة الحال شاهد بالحدوث فانه ذكره في مواضعها وانه وجد ثقباً غروفاً وغيره مستدير  
ولا مستو ولا هو كهم سائر المواضع وايضاً المذعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده  
فلم يوجد فيه وايضاً ليس له أرض أصلاً يسبق بها الماء المذكور فكل ذلك شاهد بانها حادثة  
والفتوى بنيت على ذلك وأما مجرد بينة الحدوث والتقدم من دون تاريخ فيها خلاف قال  
في الحاشية كيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقاما  
البينة فالبينة من يدعى انه محدث لانها ثبت ولاية النقص وقال راجعاً الى يوم القول في هذا  
قول المذعى بالتقدم اه وذكر العلاني في شرح المتن عن ترجيح البينات للشيخ غانم البغدادي  
أن بينة القدم في البناء أولى من بينة الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المتبررة  
في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب اندى  
الفرقورى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر جمادى الاولى سنة ١٠٧٣ مضمونها  
فيما اذا كان سبيل ماء معلوم مستخدم من نهر معلوم مفتوحاً غير مسدود وفائض ماء السيل  
المذكور يسبق به أراضى بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب تمسكات شرعية وادعى  
أصحاب النهر المزبور أن مجرى السيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب البساتين المزبورة  
يدعون انه قديم فهل تقدم بينة القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور من معارضة  
أصحاب البساتين التي تسقى أراضيه من فائض ماء السيل المزبور أم لا الجواب تقدم بينة  
القدم على بينة الحدوث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بعد ثبوت ذلك لهم بسبب  
ذلك ويبقى ذلك بيد المذعن المزبور من المسمى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن  
والله تعالى أعلم أقول قدّمنا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والتقدم  
وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث في البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد  
المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد  
أن ذلك الشيء قديم أو محدث بدون ذكر تاريخ أو ما اذا ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا  
الشيء ملكى أو حقى من سنة كذا أو ادعاه آخر كذا فمن سنة كذا فانه لا خلاف في ترجيح  
الاسباب تاريخاً على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه (سئل) في نهركير مجرى على

مطلب تصع دعوى الشرب  
بغير أرض

مطلب اذا أرخا قضى  
للابسب تاريخاً

مطلب بينة الحدوث والتقدم  
بدون تاريخ فيها خلاف

مطلب الاختلاف في ترجيح  
بينة الحدوث أو التقدم انما  
هو فيما اذا المؤرخا

مطلب ليس له أن يبنى بينة  
على حافة نهر

حافة بيوت بها حلبة دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان  
وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه العامة من القديم  
ويريد رجل من أهل البيوت أن ينشئ على النهر المزبور بناء ويجهله يتنايد دخله إلى داره بدون  
وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة ويضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس  
للرجل ذلك؟ (الجواب) نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه (سئل) في نهر  
قديم مشترك بين تردنين لكل منهما نصفه وبساطنه بسط قديم مبني بالحجارة فيه لكل من  
القرينين مقسم مختص بشرب أراضيها وكل من أصحاب القرينين واصل يده على حقه  
المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان وإلى الآن بلا معارض ولا منازع  
والآن عمد أهل إحدى القرينتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهالي القرية الثانية  
من أخذ حقهم من الماء المذكور إلى أن يبرزوا لهم سنداً أو جهة تشبه لهم بذلك فكيف الحكم  
(الجواب) وضع اليد والتصرف جهة فاطمة ولا يكفل ذواليد إلى اظهار سندی يشهد له  
بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يد أصحاب القرية الثانية وتصرفهم من القديم وينع المعارض لهم  
في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكر والله سبحانه العليم (سئل)  
فيما إذا كان لمندبركة ماء في دارها يجري إليها الماء من فاض قديم في بركة دار زيد فسقط  
الفاض وأمنع من فقهه إلا أن تكلس هذه بركة فهل لا يلزمها ذلك؟ (الجواب) حيث  
كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد شكليس البركة  
أيضاً لعدم جبر الإنسان على اصلاح ملكه والله تعالى أعلم (سئل) فيما إذا كان لرجلين  
في دار زيد مسيل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بنية  
شرعية فهل يسقط؟ (الجواب) نعم قال صاحب المسيل ابطلت حق من المسيل فان كان له  
حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياساً على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل  
بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاسقاط ومثله في الاشياء  
(سئل) في أرض معلومة لها شرب معلوم وهي جارية مع الشرب المزبور تحت تولية زيد  
بالوجه الشرعي فاجرا المتولى الشرب المذكور وحده بدون الأرض لعمرو ويسوق الشرب  
إلى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة؟ (الجواب) لا تصح اجارة الشرب  
وحده كما صرح بذلك في النزاية والذخيرة وغيرها وفي التتارخانية من الفصل الخامس  
في بيع الشرب قال محمد في الأصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه لا يجوز  
وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقيه أبو جعفر وأستاذة أبو بكر البلخي وغيرها من المشايخ  
لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوز واذا باعه أو أجره مع الأرض فهو جائز ويدخل  
الشرب في البيع تبعاً للأرض ألا ترى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعاً ولا تدخل  
مقصوداً اهـ (سئل) فيما إذا كان لزيد حق شرب معلوم من نهر فباع الشرب وحده  
بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز؟ (الجواب) نعم وكذا مع بيع الشرب تبعاً

للارض بالايجاع ورواده في رواية وهو اختار امشاج بلخ لانه نصيب من الماء ولم يجز في أخرى  
وهو اختيار امشاج بخاري البهالة وفي الخاتمة من الشرب رجل اشترى شربا بغير ارض  
وفي تلك القرية تباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشربا  
ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون على صاحب  
الارض فلوانه باع الماء بدون الارض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال  
الفتية ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجزى البائع الاول لان المشتري الاول لم يملك  
الشرب بالشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على موجود الا ترى انه لو باع الارض  
والشرب باء البيع وان كان الماء منقضا ما وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث  
وقتا بعد وقت فاذ لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك  
البائع الاول قال رضي الله تعالى عنه وعندي هذا الجواب مشكل وينبغي ان يكون حكم  
البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع الشرب وحده وان كان  
لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه اخذ بعض المشايخ رحمهم الله تعالى وتدرجت  
العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا فاسدا يملك  
بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل رجل باع الشرب  
بعد قبض العبد وأحققه جازعته ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جازعته كما لا يشترى  
عبدا بيمينه او دم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ منع الفقهاء من البيع الفاسد \* (مثل) \*  
في مجرى ماء مشترك بين جماعة معلومين خاص بهم احتاج المجري الى الكرى الضروري  
فكراه البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وعلى البعض عن ذلك الكرى ويريد  
الرجوع على الاثني بما اتفق حيث كان باذن القاضي فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) \* نعم  
قال في الهداية من فصل كرى الانهار وأما الشافي وهو الخاص من كل وجه فكريه على أهله  
لما سئل قيل يجبر الاثني وقيل لا يجبر لان كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم  
بالرجوع على الاثني بما اتفق فيه اذا كان بأمر القاضي المخ وجزم الربيعي بالرجوع بحصته  
من المؤنة اذا كان بأمر القاضي واختاره في الهداية حيث أخره مع دليله قال في الخاتمة من  
فصل كرى الانهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لمشرة فادونها أو عليه  
قرية واحدة ففي ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به النشعة وان كان النهر لما نواقي العشرة  
فهو نهر عام وقال بعضهم ان كان لمسادون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لمسادون الاربعين  
فهو نهر خاص وان كان لاربعة فهو عام وأصح ما قيل فيه انه يقوضى الى رأى الجتهد حتى يختار  
أى الأقوال شاء اهـ وفي شرح الكنترا ليعني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر  
الكثاين من اعلاه أى اعلى النهر عند أى خيفة حتى اذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه  
مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله الى آخره على الشركاء لان الاعلى يحتاج الى ما وراء أرضه  
لبسبل ما فضل من مائه لئلا تفرق أرضه ولما أنه للصاحبة الى سقى الارض ولم تبق له حاجة

مطلب فيما اذا اشترى  
الشرب وحده ثم باعه بعد  
القبض

مطلب ببيع الشرب وحده  
فاسد فيملك بالقبض لا باطل

قوله قال أى قاضى خان رحمه  
الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية المخ أى  
ولو كان ذلك بيع المردوم  
من كل وجه لما كان أحد  
يقول يجرأزه وحديث وجدت  
الرواية بجوازها وأخذ بها  
بعض المشايخ على أنه ليس  
من بيع المردوم من كل وجه  
فلا يكون باطلا اهـ منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص  
باذن القاضي يرجع على  
الاثني

مطلب كرى النهر الخاص  
على أهله

مطلب في ان النهر الخاص  
مطلب اذا جاوز الكرى نهر  
رجل تسقط عنه المؤنة

فلا يجب عليه كمن له حق تسهيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع  
 باعتبار تسهيل الماء فيه ثم قزع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برى الرجل  
 من الكرى لما ذكرنا اه وفي التارخانية واذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند  
 أي حنيقة الصحيح أنه لا يرفع مالم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف اذا احتاجوا الى اصلاح  
 جانب النهر اه ومنه في البرازية والذخيرة وغيرها وقال في البرازية وأما الطريق الخاص  
 في سكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجابا فاذا بلغوا دار رجل قيل  
 انه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجابا لان صاحب الدار لا حاجة له الى ما وراء داره بوجه  
 ماله لا يستعملها بخلاف النهر فانه يحتاج فيه الى تسهيل اذ لولا لفرفت أرضه حال كثرة الماء  
 ومن جاوز الكرى أرضه وأراد قزع رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال  
 مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعطيا عليه قري يشربون منه فبلغوا الكرى  
 فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكرى اجابا وعلى قياس النهر الخاص ينبغي  
 أن لا يرفع حتى يجاوز الكرى أراضي قريتهم اه (سئل) في بحري أو ساخ نصب فيه  
 أو ساخ بيوت جماعة من محلات من أهله الى اسفله واحتاج الى التعزيل فقام أهل بحري  
 أو ساخ الاعلى يكلفون بعض أهالي الاسفل الى تعزيله معهم من الاعلى الذي ليس لهم فيه  
 أو ساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعي فهل ليس لاهالي محلة أو ساخ الاعلى ذلك  
 (الجواب) نعم أقول هنا فائدة نهت علمي في رد المختار وهي أن نهر الاوساخ يتخالف نهر  
 الشرب من حيث أن نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكرى والتعزيل من أهله فكما جاوز دار  
 رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشاركه هو أسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل  
 يدخل في المؤنة ويشاركة جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فن كان في أعلى النهر  
 كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخه الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون  
 الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج في اجراء أو ساخه الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون  
 ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الأرض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى  
 النهر فاذا دخل الماء في أرضه لم يبق محتاجا الى شيء من النهر ما بعد أرضه فاذا جاوز الكرى أرضه  
 ترفع عنه المؤنة ويسبق داخلها جميع من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع  
 عنه وتبقى على من بعده وهكذا في كان في أسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحيانا على جميع  
 النهر ثم من فوقه ثم وسم على عكس نهر الاوساخ وما صل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج  
 الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب وضعه  
 (سئل) فيما اذا كان لاهالي محلة مساقطة على نهر مختص بجماعة فاحتاج الى التعزيل  
 لكثرة ما اجتمع فيه من أو ساخ المساقطة المذكورة فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر  
 المذكور على أصحاب المساقطة المذكورة دون أهل النهر (الجواب) نعم دفعا للضرر  
 بقدر الامكان وفي هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة مساقطة على النهر المذكور بغير اذن

مطلب لا ترفع مؤنة الكرى  
 بما وازة الفوهة وانما ترفع  
 بما وازة الأرض  
 مطلب الطريق الخاص  
 في سكة غير نافذة اذا احتج  
 الى اصلاحه

مطلب في الفرق بين نهر  
 الشرب ونهر الاوساخ اذا  
 احتاجا الى الكرى والتعزيل

أهل النهر المرقوم وبطالب أهل النهر أصحاب الساقط الحديثة بسدة هاجن النهر وهل يسوغ لهم  
مطالبهم بذلك \* (الجواب) \* الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعي كنية الفقير علاء  
الدين حتى عنه \* (سئل) \* في نهركبير بمند من أعين يشرب منه أهالي قرى بعضها من جهة  
أسفله يجري لتلك القرى في أنهر خاصة من ذلك النهر الكبير وفي بعض السنين يقل ماء النهر  
الكبير فيسكرو أهالي القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرقع الماء الى أنهرهم الخاصة  
فيسقوا أراضيهم بحيث ان الماء لم يبق في النهر الكبير يجري الى أهالي الاسفل الا قليلا جدا  
ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالي القرى التي من الاسفل متعلين بأنهم يفعلون السكر  
المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم بقي ويترك على قدمه وان خالف  
الشريعة المطهرة فهل لأهالي القرى الاسفل أن يكلفوا أهالي القرى الاعلى أن يزولوا السكر  
ليسقى أهالي القرى الاسفل أراضيهم وليس لهم أن يسكروا في باطن النهر الكبير المشترك  
بدون اذنهم ورضاهم \* (الجواب) \* ليس لأهالي الاعلى أن يسكروا الماء على أهالي  
الاسفل لانهم امرأه عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام المعظم ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف في باطن النهر المشترك بدون اذن الشركاء  
وذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مانع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالي الاعلى من  
السكر قديما على أهل الاسفل واذنهم لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجزى على المتأخرين  
فانه لا يلزم من رضی المتقدمين رضی المتأخرين فليمتأخرين من أهل الاسفل منع أهالي الاعلى  
من السكر في باطن النهر المشترك حتى يسقى أهالي الاسفل أراضيهم فانه يبدلهم حتى يرووا  
كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب في الكتب المعتبرة والله تعالى أعلم فتاوى المرحوم الشيخ  
اسماعيل مفتي دمشق الشام في عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بما حاصله  
ان لم يكن لأهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلاهالي القرية العليا حبس  
جميع ماء النهر الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شاؤوا وان كان  
لأهل القرية السفلى حق شرب من النهر المرقوم فليس لأهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن  
أهالي القرية السفلى بل يبدأ أهل السفلى حتى يرووا والقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه  
أهل اسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يرووا كما في الربيعي وغيره والله تعالى أعلم أقول  
وأفتي بذلك الخبير الرمي في خصوص نهري دمشق المسي يردى وهذا هو المذكور في المتن  
كالهذبة والمثني وذكرنا تهستنا في تبعة العلافي في شرح المتن عن شيخ الاسلام  
آية استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي اذ لم يهطلوا ولم ينفعوا بالاسكر  
فيسكر كل في نوبته ويبقى الافتاء بهذا ان لزم قصر الضرر على أهل الاعلى فانه ربما يشرب  
أهل الاسفل جميع النهري لزم أن تيسر ذروع أهل الاعلى مع أن لهم حقا في النهري تأمل (فائدة)  
رايت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى العلامة السبكي  
ما حاصله لأشك في نهريردا في دمشق انه غير مملوك لاهل ولاه قديم بأرضه والعين التي يجري

مطلب ليس لأهالي الاعلى  
أن يسكروا النهر على أهالي  
الاسفل وان كان يفعل من  
قديم  
مطلب لا عبرة للقديم المخالف  
لشرع القويم

مطلب نهريردا في دمشق  
غير مملوك لاحد

الماء فيه منها امام باحة وهو الظاهر واما كانت موكمة للكفار وانتقلت عنهم الى المسلمين  
وأما ما كان فليس ملكا لاد وبقية انهارها الظاهر انها كذلك وأنها متقدمة ومحملة  
حديثها بعد الاسلام وإذا كان كذلك فما كان بانخراق في موات فليس بمملوك وما كان بحفر  
فان قصده حائره الاباحة فكذلك أوقفه فلك له لكن لا يعلمه الا ان هو لا ورثته فهو لهموم  
المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز لالامام تخصيص طائفة بجمعها ولا يبعه بخلاف الاملاك  
المنقولة الى بيت المال التي يبيع منها يعطى نفسها فان هذه الانهار منها عام دائم للمسلمين  
فلا يجوز تفويتها عليهم بالتخصيص والبيع بخلاف غيرها وهي جبل الحلال هل هي بانخراق  
أو حفر فهو لهموم المسلمين أيضا ما نقله ابن حجر عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان  
مباحا لهموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر أن حفرة بردا وبقية الانهار ليست  
المنشعة منه غير مملوكة لاحد وأما مياهها فغير مملوكة أيضا لان الماء لا يملك قبل الارحام  
ونما لاهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة منه منها أوقاف  
ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد الفتح  
أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقها من البيع  
والشراء والاحارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار  
من أحد من العلماء وهذا كما دليل الملكية بسبق اليد لوضع اليد الاول واستمرار ذلك  
الى زماننا فلا يصل لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولا أن يحدث  
في أصل هذا النهر المماض بآهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لهموم المسلمين قبل  
دخوله في المقاسم والكوى المملوكة أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كما في القهستانى  
ولذا كان كرده على أصحاب المقاسم لا من بيت المال وبوضع ما قلناه ما نقله المؤلف عن  
مفتى طرابلس بقوله سئل في نهركبير ينبع من سفح جبل عظيم يترقى واد قديم يسمى ذلك النهر  
بالعامى يشرب منه أراض وساتين ومزارع وقرى تحوى خلقا كثيرا ليس لتلك الاراضي  
والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضي على علبا من جهة منبع الماء وسفلى  
تحتها وهكذا أوقف في جهات أوقاف وبيت المال وغيرها ولا يمكن السقي منه الا بدوالب  
يدورها الماء كالرجل لتسقله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان يبنى كل أهل ناحية  
في وسطه سدا بالثون والاحجار وقضوا فيه كوى على قدر الدوالب المحيطة وجعلوا بين كل  
سدتين مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السد الأسفل لا يغمر بالسد الأعلى  
فهل اذا أراد أحد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا يسكن النهر  
ليتمكن بذلك من نصب دولاب باخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للأعلى منه  
أو للمساوى ضرر بعد دوران دولابه أو قلته دورانه أو ليس له ذلك ويمنع عنه شرعا أو قوتنا  
ما يجوز من الجواب لا ينبغي على أحد أن حال هذا النهر لا يتخلون أحد أمرين أما أن يكون  
مشتركا اشتراكا عاما باهل تلك الاراضي فلا يجوز لاحد منهم حينئذ أحداث شئ فيه

قوله فما كان بانخراق في  
موات أى ما كان انخرق  
بنفسه وجرى في أرض موات  
بلاحفر من أحد اهـ

مطلب سؤال في خصوص  
نهر العامى

الارضى جميع سواء اضر ذلك بأحد من الشركاء او لم يضر لان البناء واقع في بطن النهر  
المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في الحبل المشترك الارضى بقية الشركاء سواء  
تضرروا او لم يتضرروا وهذا بخلاف ما اذا اراد أحد الشركاء فيه أن ينصب عليه رحي  
أو دولابا في أرض لعملاصة لذلك التفرقة لا يمنع من ذلك الا عند وجود ضرر بالنهر أو بأحد  
من أهله بان يتغير الماء عن سننه ولا يجرى كما كان يجرى قبل ذلك وأما ان يكون مشتركا  
اشتراكا عامين جميع الناس فيمنع احداث ذلك ايضا عند وجود الضرر المذكور قد قال  
قاضي خان في كتاب الشرب ان أبا يوسف سئل عن نهر مروي وهو نهر عظيم اذا دخل مروي برتوى  
منه أهلها بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأجاب رجل أرضا مئة لم يكن لها شرب في هذا  
النهر فكري لها نهر من فوق مروي في موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم  
قال ان كان هذا النهر الحادث يضربا لم مروي ضررا ينال في مائهم ليس له ذلك يعني السطان  
عن ذلك وكذا الكل أحد أن يمنع لان ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة  
رفع الضرر اه وفي فتاوى الكردري المياه ثلاثة الاول في غاية العموم كالانهار العظام مثل  
دجلة وسعيون وحيصون ليست بمملوكة لاحد فلكل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب  
الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرفة والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة  
فان اضر عن قان فعل فلنك أحد من أهل الدار منعه المسلم والذي والمكاتب فيه سواء هو الله  
العليم وكتبه محمد الفتى بطرابلس الشام عني عنه ﴿سئل﴾ في بركة ماء قائمة البناء في دار  
زيد يجرى مافاض منها بحق شرعي في جري الى طالع قائم البناء في دار عمرو ويقسم الماء  
شطرين احدهما لدار عمرو والاخر لدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطرة المختص به  
من البركة القائمة بدار زيد وليس بين بسط الطالع والبركة مخالفة والمعادلة ممكنة وليس في  
ذلك ضرر على عمرو وينبغي كل نصيبه بعد ذلك فهل يسوغ بكر ذلك ﴿الجواب﴾ نعم أقول  
قدما في كتاب الغنمة الكلام على قسمة الماء فراجع ﴿سئل﴾ فيما اذا كان زيد ورجلين  
طالع ماء مشترك بينهما لصيق جدار عمرو ونهتد طالع وصار الماء يجرى الى أرض دار عمرو  
وحيطاتها وقضرم من ذلك وخرب بعض الدار وطلب عمرو منهم اصلاح الضالع فهل يجاب  
الى ذلك ﴿الجواب﴾ نعم قال في البرازية من الشرب نهري في أرض قوم فابتنى وخرب بعض  
الأرضي الملاك الأرضي مطالبة ارباب النهري باصلاح النهري دون عادة الأراضي ﴿سئل﴾  
في ماء مشترك بين قرية مبرية ومزرعة وقف للقرية الثنتان وللزراعة الثلث فترك اصحاب  
المزرعة زراعتها واهاءة ثلاث سنوات فسقى زراعية القرية المزروعة اراضيهم بالماء المزبور  
في المدة المذكورة قام المتكلم على المزرعة يزعم أن زراعية القرية يضمون حصص المزرعة  
من الشرب في المدة المرقومة فهل لا ضمان عليهم ﴿الجواب﴾ نعم قال في الدار مختارا ولا يضمن  
من سقى من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وغيه الفتوى شرح وهابية وابن كمال  
عن الخلاصة ﴿وفي الوهابية﴾

مطلب ماء النهر العظيم حق  
العامة ولكل أحد منهم  
رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء

مطلب اذا تهدم الطالع وأضر  
بمحيطان الجوار له معالبتهم  
باصلاحه

قوله فابتنى يقال بنى  
وتقاعه بان عرق الشط أو  
السكر وابتنى هو اذا جرى  
نفسه من غير فجر والبتنى  
بالفتح والكسر الاسم مغرب  
اه منه

مطلب لا يضمن من سقى من  
شرب غيره بغير اذنه



وساق يشرب الغير ليس بضامن \* ومنه بعض وما مرأطهر  
 (سئل) في نهر قد جرى منه قدر من الماء في ماصة قديمة تسقى اراضي وينبتا كثيرة  
 بحق قديم شرعى بالاعراض وعلى الماصة طاحونة راكبة على النهر لمساخر واحد وما يمان  
 يصيب منها ماء النهر يريد برأحدهما المحر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلا معارض  
 ثم قل ماء النهر فصار مستأجر الطاحونة يستأجر المزايا من امر صاحبها بدون وجه شرعى فقل  
 انعقاد الماء في الماصة جدا وصار لا يبلغ ربع انعقاده ومبسه في القديم وتضرر أصحاب  
 حقوقه ضررا كبيرا بسبب السد المذكور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة  
 وصاحبها من سد المزايا المذكور بالطريق الشرعى فهل لهم ذلك وبقي القديم على قدمه  
 (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لزيد وعمرو بركان يجري اليها الماء في مجرى  
 خاص من طالع معلوم مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماء من اعلاه الى التعمير فهل يكون  
 تعميره عليهما (الجواب) نعم أهول أفتى شيخ مشايخنا السخايفي فيما اذا كان ماء البركة  
 لمجاعة لاحدهم فله وللآخر النصف وللآخر السدس بأن كلفه على قدر الحصص لقول  
 الاشياء الغرم بالغنم ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اه  
 ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في نهر يسقى بساكنين وقرى اتهم جانب منه  
 واحتاج الى التعمير فأجاب بتعميره على اربابه جميعا على حسب حقوقهم من اعلاه اه لكن  
 ينبغي أن يقال من أسفله بدل قوله من اعلاه لان من كان من جهة اعلى النهر قبل موضع  
 الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من كان من جهة أسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام  
 ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميره ونظيره كرى النهر فانه كلما أوزا لكبرى ارض رجل  
 وقعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد ارضه كما مر فتدبر في هنا شي وهو ما اذا كان  
 الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة رجل آخر واحتاج اصل الماء  
 الى التعمير فكيف تقسم الكلفة بينهما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه في ديارنا وقد جرى  
 العرف بأن صاحب الفاض يفرم الثلث (سئل) في نهر مشترك بين جماعة لهم منه حق  
 الشرب من قديم الزمان يسقى اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد أحد الشركاء أن يسوق نصيبه  
 من النهر المرقوم بل ارضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل ليس له  
 ذلك الا برضى بقية الشركاء (الجواب) نعم كافي التنوير والمثني ومثله في الزيلعي  
 (سئل) فيما اذا كان لزيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار اثاب الوعة قديم ينزل فيه  
 مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثر ما اجتمع فيها  
 من اوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزير الاوساخ على زيد ببقية  
 اصحاب المساقط (الجواب) نعم (سئل) في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي  
 الارض ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع وبرزعهم بماره  
 أن الماء افسد له حنطة في الارض المرقومة وأن الرجل يضمنها فهل لا ضمان عليه

مطلب ليس للطحان أن  
 يفعل ما يظن الماء على أهل  
 الماصة

مطلب لما يركن ان فالعمارة  
 عليهم  
 مطلب كلمة ماء البركة على  
 قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب  
 الفاض من كلفة العمارة  
 مطلب ليس له أن يسوق  
 شرب أرضه الى أرض له  
 ان يرى لا شرب لها من النهر  
 المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه  
 أوساخه وأوساخ أهل  
 الزقاق فؤنة التعزير  
 عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا  
 معتادا ولم يثبت لا يوقف  
 عليه لا يضمن ما ألغى الماء  
 في ارض جاره

\*(الجواب)\* نعم وفي فوائد العقبة أن جعفر سئل عن سقي أرضه وفيها ثقب بضرب بأرض جاره ويفسد زرعه ولا يوقف على ذلك قال سيده سبيل الحائط المسائل أنه يتقدم عليه فما ضر بعد التقديم بضم ك الحائط المسائل عادية من أنواع الضمانات \*(سئل)\* فيما إذا كان زيد بركة ماء في داره يجرى فائضها إلى طالع قديم في طرف الدار ثم منه إلى بركة في دار عمرو وعمرو تصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة ترد على أربعين سنة بلا معارض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سدّه ولا جرى الماء فيه من هذه المدة لأحد يريد زيد المزبور الآن فقهه وأجرأه قدر معلوم من ماء الطالع إلى مطبخ في داره مدعيًا أنه له وعمرو ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسمع دعواه \*(الجواب)\* يعمل بتصرف عمرو المذكور بذلك ولا تسمع الدعوى بعد مضي المدة المرقومة والله تعالى أعلم

\*(كتاب المدائنات)\*

\*(سئل)\* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه ومات قبل أداء الدين ولم يختلف شيئاً وله قدر استحقاق في وقف أهلي تناوله حال حياته وتصرف به وانتقلت حصته لأخريد صاحب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعمان له حبسها وإيجارها حتى يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزمعه \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان زيد بركة جماعة مبلغ دين من الدراهم وعمرو بركة منهم دين أيضاً فأنذروهم قدر من دينه الخاص به ويريد عمرو مساركته في ذلك بلا كفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان جماعة ديون على زيد لكل واحد من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحسبوا مديونهم فهل زيد أن يهزم من أراد ويؤخر من أراد \*(الجواب)\* زيد أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد لأنه حي قائم له ولاية على نفسه وأمواله هكذا في صور المسائل من باب الصرف والمدائنات فلا عن مجمع الفتاوى من باب أدب القاضي وعن مشتمل الأحكام في القضاء \*(سئل)\* فيما إذا كان زيد وعمرو بركة بكرة درهم معلومة عن غنم مشترك بينهما قبض زيد بكرة المشتري نصف الثمن ويريد عمرو مشاركته فيما قبض فهل له ذلك \*(الجواب)\* لا الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه إن شاء أو اتسع الغريم كافي صلح التوفير فيسوغ له رد ذلك \*(مئل)\* فيما إذا كان زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وبكر بركة زيد فأضاد من آخر خاص به فدفق زيد لما بينهما معلوم من الدراهم وبين أن المبلغ المدفوع من دينها المشترك وزعم بكر أنه لا أخذه من دينه الخاص به فهل يعتبر بعينه ويكون من المشترك \*(الجواب)\* نعم \*(سئل)\* فيما إذا كان علي ذمعي دنانير معلومة القدر من جنس واحد زيد المسلم غير أن أحد الدين مشمول بكفالة الآخر مطلق عن الكفالة فدفق المديون المزبور زيد قدر معلوم من الدراهم ولم يعين عن أي الدين هو ثم اختلفا فيه فقال الدين هو عن الدين المطاق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول بالكفالة وفي التعيين قنع للدين

مطلب إذا كان في الطالع ثقب مسدود من قديم ليس لأحد فقهه

مطلب ليس للدين دين استحقاق المديون الميت في الوقف

مطلب أخذ من دينه ليس للدين الآخر مشاركته فيما أخذ  
مطلب من عليه ديون له أن يقدم من أراد ويؤخر من أراد

مطلب الدين المشترك إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه  
مطلب إذا عين المديون أن مادفعه من الدين المشترك صح تعينه

فهل يكون القول للذي المدينون في ذلك بينه **\*(الجواب)\*** نعم يكون القول قول المدينون  
 لانه الملك وهو ادرى بجهة التملك كذا في الاشياء والعقارات وغيرهما من المعتبرات قال يري  
 زاده القول للملك في جهة التملك أي بالقول قول الدافع بأي جهة دفع فسقط ذلك من ذمته  
 كما في العادة الا انما اذا كان عليه ألف غن متاع وألف كفاة فبما يأتى يؤدعه عن كفايته  
 وأبى الطالب الاخذ الا منها فالتطلب ذلك ويقع القرض عنها وان قبض ولم يقل شيئا فلم يؤدى  
 أن يجعل المقبوض عن إيهامه لانه في التعيين فائدة فيعتبره مبنية تحصيله للفائدة كذا  
 في شرح الزوائد ولم يتعرض لمافيه القول للمدينون قال في شرح الطحاوى الاختلاف متى وقع  
 بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين  
 مع يمينه اه وفي البرازة قال له المستأجر دفعته عن الدين وقال الآخر عن الآخر فالقول  
 قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيه من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر مانصه  
 فرمى الزنقة عليه وعليه مهر فأهمل ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذلك اذا كان عليه  
 وجوه من الدين فادعى شيئا ثم ادعى أنه من وجه كذا لانه الملك فكان اعرف بجهة التملك  
 اه وأجاب قارئ الهداية بأنه اذا عين المدين أحد الدين ان كان في تعيينه فائدة بان كان  
 أحدهما من اكمل والاخر لا أو أحدهما قرض والاخر من مبيع مع التعيين وان كان  
 جنسا وأحد الايصحين اه والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم  
 ليدفعها عن فتمه لكرن نظرا لآخرة له عليه وقال عمرو والله دفعته لى عن ذمة خالد فظنروا لى  
 بذمته واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل القول قول الدافع بينه لانه أعلم بجهة الدفع **\*(الجواب)\***  
 نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا استدلى زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه قروة من  
 معلوم وبعد ما تسلم زيد القروة من عمرو وتم عقد البيع استردّها عمرو منه وأخذها بدون وجه  
 شرعى ويريد زيد استردادها وأخذها من عمرو وبوجه الشرعى فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم  
**\*(سئل)\*** فيما اذا استدلى زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم بمراجعة شرعية الى أهل  
 معلوم ثم حل الأجل ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بذمة زيد مدة سنين بلا معاملة  
 وفي كل سنة يدفع لعمرو قدر ما من الدراهم معلوما والاكتفى بتعمر من احتساب ما دفعه له زيد  
 في السنين المذكورة من أصل الدين بدون وجه شرعى راجعا أن الدين مال ثم تحت وصايته  
 وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر بينهما معاملة ومباينة شرعية في السنين المرقومة أصلا فهل  
 يحسب ما دفعه زيد لعمرو في السنين المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمرو والمذكور  
**\*(الجواب)\*** نعم رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ فله المستقرض  
 أن يحسب ذلك من الأصل حواهر الفتاوى من الكعالة **\*(سئل)\*** فيما اذا استدلى زيد  
 من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وابتاع منه خنجر بائن معلوم وأجل عمرو والجميع على زيد أن  
 أهل معلوم وصار زيد يدفع لعمرو في كل شهر تسعة قروش حتى حل الأجل ومضى بعده  
 ا كمن سنين يريد دفع التسعة المذكورة لعمرو في كل شهر من السنين حتى استوفى في عمرو

مطلب القول قول المدينون  
 لانه الملك وهو ادرى بجهة  
 التملك

مطلب ما يكون القول فيه  
 للمدين  
 مطلب القول قول الدافع  
 لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب استدلال مبلغا من  
 رجل واشترى أيضا منه قروة  
 ثم تارعا فيها بعد تمام العقد  
 والتسليم

مطلب اذا دفع المراجعة  
 بلا مباينة تحسب من أصل  
 الدين ولو كان لتيتم

مطلب أخذ المراجعة بلا  
 مباينة ثم مات فلم يدين  
 أن يحسبها من أصل الدين

عن الخضر من زيد ويبلغ آخر ما راجحة بلا معاملة شرعية ومات عمرو عن ورثة وله وصي يتبع من احتساب ما دفعه زيد لعمرو زائد على الثمن المذكور من أصل مبلغ الدين فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائد على الثمن (الجواب) له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وافق بذلك الفهامة ابن نجيم بما فيه ما تناوله بلا حيلة شرعية على انه ربح المال المذكور بما يحض مضمون بالتناول ولم يزد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القنية من الكراهية من باب فيما يتعلق بالثبوت في الاموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للقرض من الربا هل هي مكروهة وذكر القالي في تفسيره ان عند محمد تكره وعند أبي يوسف لا بأس بها وعند أبي حنيفة منعه قال النجاشي خلاف في العقد بعد القرض اما اذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المدين شيئا بثلث عشرة ويقبض المبيع ثم يبيعه من المدين بثلثة عشر الى سنة فيقع القرض عن المحرم فاضى خان من فصل فيما يكون فراغا عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل أخرى فراجعها أقول مقصدا ما انه يصح أن يمتثل لمحل العشرة ثلاثة عشر وفي الدر المختار في آداب القرض مانصه قلت وفي معروفات المفتي أبو السعود ولو اذن زيد العشرة بالثمن عشرة أو بثلثة عشر بطريق المعاملة في زمانا بعد أن ورد الامر السلطاني وقضى شيخ الاسلام بأن لا تعطى العشرة بأزيد من عشرة ونصف ونبه على ذلك فلم يمتثل ماذا يلزمه فأجاب بعذر ويجس الى أن تظهر نية وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل برء ما أخذه من الربح لصاحبه فأجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع اه ما في الدر المختار فقد أورد ورد الامر السلطاني والافتاء بناء عليه بان لا تعطى العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأت بخط شيخنا مشايخنا السرخاني بان هناك فتوى أخرى بان لا تعطى العشرة بأكثر من احدى عشرة ونصف وعليها العمل اه وكذا ورد أمر آخر بحد ذلك بعد الامر الاقل لكن قد منافي كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية أن أمر السلطان نصره الله تعالى لا يبيح بعد موته وقد مضى تحقيق المسألة فراجعوه وعلى فرض بقاء حكم امره بعدم موته الى الآن او ورود أمر جدد بذلك من سلطان زمانا بعده الله تعالى بنصره فافهم بحسب المخالف ويعز نخصا الفتحة الامر السلطاني لا لفساد المبيعة فانه لو أقرض مائة درهم مثلا وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما بعد شرعي صعب وان كانت تلك السلعة تساوي درهما واحدا لان النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور لا ترى انه يصح عقد البيع بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الالهي وان أمم وما ذاك الا لأن الالهي لا يقتضي الفساد كالصلاة في الارض المصوبة تصح مع الاتمم كما تقر في كتب الاصول اذا علمت ذلك تقول المفتي أبي السعود ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع يفيد أن ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف فلا ريب المستقرض ربحه على المقرض وهو مشكل

مطلب ماتنا وله ربحا بالاحلية  
شرعية رباح

مطلب لا بأس بالبيع  
التي يفعلها الناس للقرض  
عن الربا

مطلب ورد أمر بان لا تعطى  
العشرة بأزيد من عشرة  
ونصف

وقوله لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع أي وإن كان ذلك بالتراضي اشتد اشكالاً لما علمت  
فإن بيع المسألة إن كان صحيحاً يستحق جميع الثمن والألم يستحق شيئاً فتمثل ذلك قافي لم أجده  
جواباً شافياً والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما إذا كان زيد بذمة عمرو وبيع من معلوم  
من الدراهم فربحه عليها إلى سنة ثم بعد ما ربحه بعشرين يوماً من عمر المدينون تحمل الدين  
ودفعه الورثة زيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولاً ﴿الجواب﴾ قال في القنية جواب  
التأخيرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة عليها منها إلا بقدر ماضى من الأيام  
قبل له أعتى بهذا قال نعم كذا في الاقتروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم ولا نا  
أبو السعد والحانوتي والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة  
أذا طنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجعوها عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى  
اجتمع عليهم مال قبل يلزمهم ذلك المال أولاً الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين  
باق في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما ربحوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم  
على قول التأخيرين لأن المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولو وجد  
وهذا في الزائد على قدر ماضى وهذه المسألة نظير ما في القنية قال برزنجي بكسر خواهر زاده  
كأن يطلب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصيل ويبيعه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه  
ستون ديناراً ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لأن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن له هذا  
ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتتر الساعة بثمن غال  
الافى مقابلة الاجل في القرض فإن الاجل وإن لم يكن مالاً ولا يقابله شيء من الثمن الا أنهم  
اعتبروا ما لا هنا لكونه مقابل لزيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان أخذه بلا عوض وفيه  
شبهة الربا وشبهة الربا ملحقه بالحقيقة فإذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن الساعة وقد در  
ما بقي منه وكذا إذا تبين أن لادين أصلاً كما في مسألة الكفاية المذكورة فهو نظير فوات الوصف  
المرغوب من المبيع كما إذا اشترى عبداً بألف على أنه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فإن له رده  
وان امتنع الرقعة رجع بالثقة صان في الأصح والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما إذا استدان  
زيد من عمرو وبيعاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل  
حلول أجله فهل يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما إلا بقدر ماضى من الأيام ﴿الجواب﴾  
نعم وهو جواب التأخيرين كذا في شتى الفرائض من التنوير ويثله أفتى مفتي الروم أبو السعد  
أفندي ولو كان الدين مؤجلاً نقضه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وإن أعطاه المدينون  
أكثر مما عليه وزناً فإن كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه وفي الدين وقال أنا معاشر الأنبياء هكذا نزلن مجبول على ما إذا كانت  
الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائن في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد در  
الدرهم والدرهمين لا يجزى واختلف في نصف الدرهم قال أبو نصر الديوبسي نصف الدرهم  
في المائة كثيراً على صاحبه فإن كانت الزيادة كثيرة لا تجزى بين الوزنين إن لم يعلم المدينون

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الابتدرا ماضى من الأيام

مطلب الرجوع على المراجعة  
الساقط لا يلزمهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة  
الابتدرا ماضى من الأيام  
مطلب قضى الدين قبل حلول  
الاجل يجبر على القبول

مطلب إعطاء المدينون أكثر  
مما عليه وزناً الخ

بالزيادة ترد الزيادة على صاحبها وإن علم المدينون بزيادة وأعطاه الزيادة اختياراً لاهل تحمل الزيادة ليعاقبوا أن كانت الدراهم المدفوعة مكسورة أو مصحاحاً لانصرها البعض لا يجوز إذا علم الدافع والقابض ويكون هذه المشاع فيما يحتمل القسمة وإن كان المدفوع صحيحاً بغيره البعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون هذه المشاع فيما لا يحتمل القسمة غائبة من الصرف أقول هذا كله إذا لم تكن الزيادة مشروطة أما إذا كانت مشروطة فهي رابحة لا تملك بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وإن أبرأ عنها مادامت قائمة لأن الربا لا يسقط بالبراءة لوجوب ردّه حقلاً لا شرعاً نعم لو أبرأ بعد الاستهلاك سقطت كسبته في الاشياء عن القسمة (سئل) فيما إذا كان زيد بذمة عمر ومبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع عمر ومنه سلعة بثمن معلوم من الدراهم وحوّل إلى أهل معلوم ويريد زيد الآن أخذ بمبلغ القرض حالاً وأبرأه فتمت من ثمن السلعة فهل له ذلك (الجواب) نعم (سئل) في رجل باع آخر اقشعة معلومة بثمن معلوم تسطه عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطاً واحداً من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة وتركته وعليه ديون جماعة فهل لا تحمل بقية الاقساط عبوته (الجواب) نعم قال في البرازية من البيوع من نوع في التأجيل ما قصه بموت البائع لا يحمل الثمن المؤجل وبموت المشتري يحمل اه وفي الصرقة بل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة اوجه باطل وهو تأجيل بدني الصرف والسلم وصحيح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل الشفيع ثمن المبيع بعد الاقالة ولازم فيما عدا ذلك اه الاجل لا يحمل قبل وقته الا بموت المدين ولو حكم بالفساق مرتد ابدأ بالحرب ولا يحمل بموت الدائن اشياء من القول في الدين وفي شرح النجف لومات البائع لا يسلط الاجل ولو مات المشتري حل المال لأن فائدة التأجيل أن يفترق مؤدى من غناء المال فإذا مات من له الاجل تعين المترك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل اه كذلك في الصرقة في شرح قوله وصح في حال وبأجل معلوم على السلم وسائر الديون المؤجلة بموت من عليه لا بموت من له فصولين من أحكام الدين والتأجيل (سئل) فيما إذا استدان رجل من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعماً لهما كأن اتراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالاً ولا عبرة بزمعه (الجواب) نعم والاجل في القرض باطل خلافاً لما لك وابن أبي ليلى لأن القرض إعادة لوجود معنى الاعارة فيه وهو التسليم على الائتفاع بالعين مع الرد والاجل في العواري باطل لانها شرعت غير لازمة ومتى مع التأجيل صارت لازمة قبل مضي الاجل تضمن التأجيل تغيير حكم الشرع فلا يجوز بحيط المرخصي من باب القروض والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم المتلفات وثمان المستهلكات وثمان البياعات صحيح يدرى عن الذخيرة من المدائيات ونقلها في الذخيرة في الفصل التاسع في القرض والاستعراض (سئل) فيما إذا استدان زيد من هند مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه

مطلب الربا لا يسقط بالبراءة مادام قائماً

مطلب إذا أبرأه من ثمن

السلعة له أخذ القرض حالاً

مطلب يموت البائع لا يحمل

الثمن وبموت المشتري يحمل

مطلب يموت البائع لا يحمل

الثمن وبموت المشتري يحمل

مطلب تأجيل الدين على

ثلاثة اوجه

مطلب الاجل لا يحمل قبل

وقته الا بموت المدينون

مطلب الاجل في القرض

باطل

منهم ماتت عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد في أقساط معلومة وأخذ وامنه بعضهم ويردون  
مطالبته بالباقي وأخذ منه حالا فهل لهم ذلك؟ (الجواب) \* نعم لأنه قرض قال في التشابه  
من المدائنات كل دين أحله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الخ  
وإيمان القرض فأجل القرض وازمه فالظاهر أنه لا يصح قنية في باب ما يتعلق بالأجل في  
القرض من كتاب المدائنات ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم  
أن يطالبوه قبل الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد فيستدعي بقاء العقد كالأمانة  
وبقاء العقد بقاء الموقوف عليه ولم يبق إلا ترى أنه لو أجل الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن  
أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك الباقي والمشتري والمبيع قائم صح قاعدية في الدعوى  
في أوامه فتاوى الأقروى من كتاب المدائنات أقول أي والمقود عليه وهو البضع لم يبق عوج  
المرأة قائل \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن دقيق كان  
أبناؤه عمرو ومنه وقسط زيد المبلغ المزور على عمرو في أقساط معلومة تلذى بينه شرعية ويريد  
زيد الآن الرجوع عن التقسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التقسيط المذكور لازما  
وليس له طلبه حالا؟ (الجواب) \* نعم كل دين أحله صاحبه فإنه يلزم تأجيله إلا في سبعة  
ليست هذه منها \* (سئل) \* في امرأة قضت دين رجل لذاته بغير أمر الرجل وتريد الرجوع  
على الدائن فهل ليس لها ذلك؟ (الجواب) \* نعم ومن قضى دين غيره بأمره أو بغير أمره يخرج  
المقضي به عن ملك القاضي إلى ملك المقضي له من غير أن يدخل في ملك المقضي عنه إلا يرى  
أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء خيرية من كتاب  
المدائنات الفصل الثاني وفي العبادية من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به  
على غيره كما وقضى دين غيره بغير أمره أه أقول وبأي قريبا في أول كتاب الوهن تغل آخر  
في هذه المسألة \* (سئل) \* فيما إذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت  
وقف صرفه بأذن متولى الوقف في بيعها للضرورة بشرطه ثم ماتت عن أب فدفع له عمر والمبلغ  
لبقى له مرصدا كما كان زيد وصدر ذلك بدون إذن من المتولى ويرد عمر ومطلبة الأب  
والرجوع بنقار المبلغ المزور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس له الرجوع؟ (الجواب) \* نعم  
لأن من دفع دين غيره بغير أمره فلا رجوع له على الدائن كما صرح به في العبادية في الفصل  
الثامن والعشرين ولا على المدين لما في العبادية أيضا من أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع  
بما تبرع به على غيره كما وقضى دين غيره بغير أمره أه والله تعالى أعلم \* (سئل) \* فيما إذا  
استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصارى المأهولة العياري سيدل القرض ثم رخصه  
المصارى ولم يقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصارى القرض ويرد مثله فهل له ذلك؟  
\* (الجواب) \* الدين قضى بأمنها والله تعالى أعلم في النزائية من أواخر البيوع في نوع  
الكساد والواجب اشترى بالنقد الرائج وتقابضا ولا إلى أن قال ولو كانت ترويج لكن انتقص  
فتمت لا يفسد أي البيع وليس له الأذن في فتوى البعض وفتوى القاضي على أن يطالبه

مطلب مات القرض فأجل  
القرض وازمه لا يصح  
مطلب أجل الورثة المهر  
على الزوج لا يصح

مطلب إذا قسط الباقي عن  
المبيع ثم رجع عن التقسيط  
ليس له الرجوع

مطلب قضى دين غيره بغير  
أمره ليس له الرجوع

مطلب المتبرع لا يرجع بما  
تبرع به  
مطلب دفع مرصدا ويردون  
أذن المتولى ليس له الرجوع  
على أحد

مطلب رخصت مصارى  
القرض يرد مثلها

بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع بالتفاوت وكذا الدين يعني بطلب بدراهم الدين ايضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا والقروض تقضى بأمثالها اهـ \* (سئل) فيما اذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فترحم عمرو أن له ديناً على الميت وطلبه من ابنه فدفعه له طائفاً له على أبيه ثم ظهر ورثته أن ليس لعمرو على زيد دين أصلاً ويريد الابن مطالبة عمرو بطلب المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك \* (الجواب) \* حيث ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يسوغ للابن الرجوع بما آذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشياء من قاعدة لأعية بالظن البين عليه اذا دفع شيئاً له على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوعه بما هو ظاهر اهـ \* (سئل) \* فيما اذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بذهة وعمر والغائب مورد لهم عن زيد فباع جماعة منهم فصدىمهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمراً متنع ويريد الرجل طلب الثمن عن قبضته منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم ويسع الدين لا يجوز ولو باعه من المدينين أو وبه جازاً شياً به من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الفخر تاشي كما هو مذكور في تناويه من البيع \* (سئل) \* فيما اذا قال ذمي مثله ادفع عنى لفلان كذا مبلغاً من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور لفلان المبلغ المذكور ويريد الرجوع على المتردد بعد التبرع فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم وفي كفاية عصام قال أقض فلان عني أو الذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقرا رابانه عليه وإن قال أقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور شركاً أو خبطاً أي جرت العادة بينهما أن وكل الأمر أو رسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الأمر شراء ولو قرنته بعبية الأمر له أو في عيال الأمر أو لا ترفى عيال المأمور يرجع وعند انتهاء هؤلاء لا يرجع عندنا خلافاً لثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع اليه ان قال ادفع أو أقض قضاء وإن قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جلا على الأمر لا بداع وفي بعض الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يحصل والحق ما ذكرنا بزيادة من الوكالة من نوع في المأمور بدفع المال ومنه في الذخيرة من كتاب المدائن وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل بطريق القضاء لا يكون للدافع ولاية الاسترداد اهـ وقيام التعاريف فيها وفي البرازية أيضاً ومنه في الخاتمة من الكفاية والعهادة والفصولين في أحكام العارية في ملك الغير \* (سئل) \* فيما اذا مات المدين عن تركه مشتملة على مواش وأمتعة وله ورثة يكفون الدائن بأخذ عين التركة المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى إلا بأخذ مثل دينه فهل لا يجبر على أخذ العين بل تباع بين مثل الدين ويوفى منه \* (الجواب) \* نعم اذ الدين تقضى بأمثاله فاتباع التركة بمثل الدين ويوفى منه الا اذا اراد الورثة ابقاءه له ولم يدفع مثل الدين لصاحبه منهم فلهم ذاك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل قبض من آخر عدة دنانير ديناً له عليه وقضى بها ذيناً عليه لزيد فرد زيد بها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الآخر المذكور فهل له ذلك \* (الجواب) \* نعم قال

مطلب القروض تقضى

بأمثالها

مطلب ظن ان عليه ديناً

فبان خلافه يرجع بما أدى

مطلبه لأعية بالظن البين

خطأه

مطلب بيع الدين لا يجوز

مطلب في المأمور بدفع الدين

مطلب دفع دين غيره بطريق

القضاء عنه ليس للدافع

ولاية الاسترداد من المدفوع

اليه

مطلب لا يكلف الدائن

بأخذ عين التركة بل تباع

ويوفى

مطلب للوارث أخذ التركة

ودفع مثل الدين من ماله

مطلب رد عليه غيره بدنانراً

له رده على غيره الآخر



في البصر في خيار العيب تحت قول الماسن ولو باع المبيع فزعليه بعب قال بعد كلام وعلى هذا  
 اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زبوا فزعليه بغير  
 قضاء فله ان يردها على الاول اه اخذ دراهمه من عليه وانقدها الباق ثم وجد بعضه ازبوا  
 لاضمان على الناقد وترد على الدافع وان انكر الدافع ان يكون ذامد فوجعه فالتقول قول القابض  
 مع عينه كما سيجي في القول لمن لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يقرب باستيفاء حقه او الجهاد  
 فان كان اقرا ليرجع ان انكر الدافع ان يكون ذاهوكذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية  
 فتاوى الاقروى من كتاب المداينات اقول وقد تمت اتمام الكلام على هذه المسألة عن الامام  
 الطرسوسى في خيار البيع فراجع (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئا من بقية الورثة وأبرأ من  
 التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين مع  
 وان كان مراده تعليق حصته من الورثة لا يصح لانه تعليق الدين من غير من عليه الدين كذا  
 ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر الوارث اذا قال تركت حتى لا يسطل حقه لان الملك لا يسطل  
 بالترك عمادة في الفصل ٢٨ للمدين طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق  
 الكتابة ولومات الدين بعد الاستدعاء وبقب القبالة في يد الورثة فالمديون طلبها منهم  
 ان كانت الكاغدة مملوكة له وان كانت مملوكة للدين فله طلب وشقة القضاء منه او من ورثته  
 اذا لم يدع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبان قدر المال  
 المكتوب فيها حاوى الزاهدى ومثله في القدية من المداينات \* اخذ من دينه دينار فوجده  
 زائفا فجعله في الربوت ليرجع ليس له الرد وكذا الحكم في الدراهم اذا اخذه من دينه فوجده  
 زائفا فجعله في البصل او نحوه ليرجع ليس له الرد كالأردى عيب مشرب ليس له الرد حاوى  
 الزاهدى من المداينات من فصل مسائل متفرقة وفيه اعطى المستقرض المقرض ما لا يلين  
 الجيد من الردى وما اخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في قلوبهم جميعا لان  
 الاخذ التصويل لا لا اقتضاء \* دفع المدين الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه استنفذه فهلك  
 في يده هلك من مال الدائن ولو دفع المطاوب الى الطالب حقه زائفا وقال انفق وان لم يرج  
 فزده على ففعل فلم يرج فله الرد استحسننا الاقيا سا كذا قاله أبو يوسف والظاهر انه قول الكل  
 بخلاف ما لو باع عبدا او جارية فوجده المشتري به عيبا فقال البائع اعرضه اعلى البع فان نفقت  
 والا فردها على فعرضها فليس له ان يردها اه الاجل حق المدين فله ان يسقطه اشياء من  
 المداينات عن الزيلعي والحنانية وفيها من قاعدة التسابع تابع قال المدين تركت الاجل  
 أو أطلته أو جعلت المال حالا فانه يسطل الاجل كما في الحنانية وغيرها \* اذا أثلف الدائن  
 عبدا من مال المدين ان من جنس الدين صار قصاصا وان من خلافه لا بلاه مقاصصة ان مثليا  
 أو قبيحا على المختار بزازية من بيع الوفاء \* هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدين  
 لاتبائه وتسجيله أم لا أجاب قارى المداينة رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه لاتبائه  
 لا لطلبه والله تعالى أعلم

طلب لاضمان على الناقد  
 وترد على الدافع  
 مطلب صالح الوارث وفي  
 التركة ديون على الناس  
 مطلب تعليق الدين من غير  
 من عليه الدين لا يصح  
 مطلب فان الوارث ترك  
 حتى لا يسطل لان الملك  
 لا يسطل بالترك  
 مطلب اذا قضى الدين فله  
 طلب التمسك ان كانت  
 الورقة له  
 قوله القبالة الخ القبيل الكفيل  
 والجمع قبل وقبله ومن قبل  
 شيئا وكتب عليه ذلك كتابا  
 فاسم ذلك الكتاب المكتوب  
 القبالة المتعرب اه منه  
 مطلب جعل الدين في الربوت  
 أو الدرهم في البصل ونحوه  
 ليرجع امس له الرد  
 مطلب اعطى المقرض مالا  
 ليقده وما اخذ منه قرضه فهلك  
 هلك على المستقرض  
 مطلب اعطى الى الدائن  
 حقه زائفا وقال انفق وان  
 لم يرج فعلى ففعل له الرد  
 استحسننا  
 مطلب الاجل حق المدين  
 فله ان يسقطه  
 مطلب قبا اذا أثلف الدائن  
 شيئا من مال المدين تسمع  
 الدعوى في الدين المؤجل  
 لاتبائه لا لطلبه

\*(كتاب الرهن)\*

\*(سئل)\* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ودين عند آية قهاس قهتها أكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمرارها عند بكر وسلمها له بد من استدانته منه بلا ان من زيد ولا وجه شرعي وهلكت عند بكر ويريد زيد تضمين عمرو قيمة الزائد من الدين بعد الثبوت فهل له ذلك؟ **\*(الجواب)\*** نعم وضمن بأعارته وأداعه وأجارته واستخدمه وتعد به كل قيمته فيسقط الدين بقدره شرح التنوير قول حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن المرتهن كل قيمته لكن دونه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين ان كانت قيمة الرهن أكثر وان كان الدين أكثر رجع هو عما زاد على قيمة الرهن وسيأتي في آخر كتاب الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الله ولله العاقبة قال المؤلف في النعمة لاصد الشهد رجل ارتهن من امرأة دارا وغابت فجاءه رجل وقضى دينها وارتهن الدار منه وضمت الجيران له فجاءت الراهنة وأخذت الدار فليس للمرتهن الثاني أن يطالبها بشئ لأنه تبرع بدون أمرها ولا يطالب من المرتهن الاول لأنه أوفاه حقا واجباله ولا يأخذ الجيران لأن ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب **\*(سئل)\*** فيما إذا سرق الرهن من عند المرتهن بلا تعذبه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتهن الزيادة **\*(الجواب)\*** نعم كما في المتون **\*(سئل)\*** في امرأة رهنه عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشاً بخمسة قروش استدانته منه وسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا بكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل يضمن ويسقط من الدين بقدره وتختلف المرتبة الرهن بقرش **\*(الجواب)\*** نعم قال في البرازية وان انتقص الرهن عند المرتهن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلورهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه الراهن بدعيين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لأن كل ربع من الفرو مرهون بربع الدين وقد بقي من الفرو ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اه **\*(سئل)\*** فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم ودين عنده على ذلك رهنا مسلما يساوي قدر الدين ثم حل الأجل ودفع له زيد دينه وطالب رهنه فادعى عمرو أنه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه إلى الراهن **\*(الجواب)\*** نعم قال العيني في شرح الكنت فلو هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه إلى الراهن استرد الراهن ما اقتضاه من الدين لأنه تبين لهلاكه أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اه ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله في فتاوى الكازروفي **\*(سئل)\*** في الرهن اذا فقد عند المرتهن بدون تعذ ولا تقصير في الحفظ وقيمتها أكثر من الدين فهل يهلك بالدين ولا يضمن المرتهن الزائد على الدين والقول قول المرتهن في قيمة الرهن يمينه **\*(الجواب)\*** نعم الحكم كما ذكر والله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب التصرف

مطلب المرتهن اذا رهن الرهن بلا دن الرهن عنده

مطلب الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب

مطلب قضي دين غيره بلا ادنه وضمن له الجيران لا يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن يسقط الدين ولا تضمن الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن قدرا أو وصفا عند المرتهن سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين وأدعى هلاك الرهن يرد الدين

مطلب اذا هلك الرهن بالقول قول المرتهن في قيمته

في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتهن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح  
 التكملة اه أقول كتبت في رد المختار على الذراختار في هذا المجل ما نصه صورة المسألة  
 ما في الخاتمة وغيرها لو كان الرهن بذى الرهن بألف والمرتهن بخمسةائة فان كان الرهن قائما  
 يساوى ألفا اختارنا وترادوا لوهالك فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين اه زاد  
 الاختافي ولو اتفقا على انه بألف وقال المرتهن قيمته خمسةائة وقال ألف فالقول للمرتهن  
 الآن يبرهن الرهن لانه يدعى زيادة الضمان اه ملخصا اه بقي هنا شي وهو ان ظاهر كلام  
 المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على  
 ذلك وهو مع ألف لما في الخبرية حيث سئل عن الرهن اذ لم يعلم منباعه الا بقول المرتهن هل  
 يضمن قيمة ما بقية ما بقية فاجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما صرح به في تنوير الابصار  
 والدرر والدرر اه وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بالبرهان مطلقا ومثله في الدرر  
 ونشر المجمع للملكي والذي حزرته في رد المحتار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام مالك  
 وأمامه مذهبنا فلا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في صورتين مضمون  
 بالاقل من يمينه ومن الدين كما أوضحه الشرنبلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن  
 اذا ذهب وفي ماثية على الدرر عن الحقائق شرح الفسفة وبه أفتى ابن الشلي والتمناشي  
 وغيره اوكذا في الفتاوى الرحيمية أفتى بذلك تاج الشريعة الشرنبلالي وقال ان ما أفتى به الرمي  
 مخالف للذهب رأسا واحدا والرجوع الى الحق أحق اه ويقال المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي  
 عكة نحو ما ذكرنا من تحرير المسألة والرد على اخبار الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب  
 الحقائق بأن هذا مذهب مالك وأما عندنا فصحيح ويسقط من الدين بقدره والباقي لضمان  
 عليه اه وان المناسب في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك بالبرهان مطلقا  
 \* (سئل) فيما اذا ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول  
 للراهن بيمينه في عدم الرد دون المرتهن أولا \* (الجواب) \* القول للراهن بيمينه في عدم  
 الرد دون المرتهن لانه مضمون والحالة هذه والمسألة في التراضية وقتساوى قارى الهداية  
 والاقروى وغيره والله سبحانه أعلم وفي فتاوى ابن الشلي من الرهن لا يقبل قول المرتهن  
 في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل لا بد له من إقامة بينة على ذلك اه أقول قد ألف  
 العلامة الشرنبلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة أيضا سماها الاقناع في الرهن والمرتهن  
 في الاختلاف في رد الرهن ولم يذكر الضباع وقد تدر في جواب الحكم فيه افعال قد يجاب بان  
 القول للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا في رد الرهن فالقول للراهن  
 بلا خلاف لانه منكر اه قال لكن قد يجلى على ما اذا اختلفا في الرد والهلاك لأن سياق كلام  
 المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرح جوابا أن الرهن بمنزلة الوديعة في رد المرتهن وانه أمانة  
 في بدو بيان كل أمين ادعى ابعاده الى الأمانة الى مستحقها قبل قوله في حياة المستحق أو بعد وفاته  
 فن دعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فطبعه البيان وبعارض كلام المعراج بما لا وادعى

قوله ولو اتفقا اه لانه اتفقا  
 ان الرهن وقع على خمسةائة  
 من الألف اعترف بسقوط  
 خمسةائة من الألف وصار  
 منكر اسقوط الباقي فكان  
 القول له بهذه صورة الاختلاف  
 في قدر الدين الذي وقع به  
 الرهن اه منه  
 مطلبه اذا ادعى المرتهن  
 هلاك الرهن ولم يبرهن هل  
 يضمن ما زاد على قدر الدين

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن  
 رد الرهن الى الراهن لا يقبل  
 قوله

المرتبه هلاك الرهن عنده وانكره الراهن فان القول للمرتبه يمينه لانه أمين كالمودع والمستعير  
مع أن الراهن منكر اه كلام الشرح لئلا ملخصا وحاصله أنه يصدق في دعواه رد الرهن على  
راهنه لانه أمانة وحكم الأمانة كذلك ولكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره  
من الامانات لان الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق ويتدفق عنه الضمان وأما بقية الامانات  
فليست مضمونة فلهذا يصدق نعم ألحقوا الرهن بالأمانة وجعلوه مثلها من حيث أنه يضمن  
جميع قيمته بالتعدي وأما قوله ويعارض كلام المعراج الخ فجوابه ظاهر أيضا لان المرتبه  
إذا ادعى هلاك الرهن عنده انما يكون القول قوله يمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر  
الدين لان الزائد أمانة من كل وجه فيصدق بيمينه كبقية الامانات حتى انه لا يضمنه أمانة قدر  
الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط عنه تقابلته فصارق قدر الدين من الرهن مضمون عليه فكيف  
يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان مثلها لزم أن يصدق مطلقا ولا يسقط شيء من دونه  
وأما إذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى الردي فقط  
فانه لا يصدق لكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين وتقدره فاذا ادعى  
رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان من نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الوديعة  
أو العارية فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهالك كما مر فلم يكن نافيا بدعواه الضمان  
عن نفسه والذي في فتاوى قاضي الهذلية نصح سئل عن المرتبه إذا ادعى رده العين المرمونة  
وكذبه الرهن فهل القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع يمينه لان هذا شأن الامانات  
لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده اليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن  
ابن السلي والتاخرانية وغيرهما ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذكور في المعراج  
فلزم اتباع المنقول كيف هو المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد  
على الدين فان كان زائدا ينبغي أن لا يضمن الزيادة لتخصها بأمانة غير مضمونة فيكون القول  
قوله فيها سواء ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك بعده عند الراهن فتأمل هذا ما بصير المولى  
تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدار المختار (سئل) فيما اذا رهن زيد داره المملوكة  
عند عمرو ويد شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك رهن زيد الدار المزبورة فأتبعه بغير يدون  
اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا قل الرهن الأول فهل يعتبر الرهن الأول ولا يعتبر الثاني  
(الجواب) نعم فان في الحاوي الزاهدي راجع لكر خواهره زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه  
للمرتبه الأول وأخذ بغير اذن الأول وسله اليه لا يكون رهنا فيما بينهما حتى لو قضى للأول  
دينه لا يكون الثاني حصة بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالمقدودون الرهن اه وفي فتاوى  
العلامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الرهن الأول والثاني غير صحيح (سئل) فيما اذا رهن  
زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لم يدين شرعي معلوم لكل منهما فهل يكون الرهن  
صحيا وكله رهن من كل منهما (الجواب) نعم يكفي التتور من باب ما يجوز ارتبائه وما لا يجوز  
أقول أي بصير كله محسوبا سدا من كل واحد منهما لأن النصفه يكون رهنا من هذا ونصفه من ذاك

مطلب اذا رهن داره عند

زيد ثم رهنا عند عمرو ولا يصح

الثاني

مطلب اذا ثبت الرهن الأول

فالثاني غير صحيح

مطلب رهن عند رجلين

فكله رهن من كل منهما

قال ابن الكمال \* (سئل) فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو بيع وفاء بمن فيه غبن فاحش على انه ان رد زيد الثمن لعمرور ذالمبيع وتسلم عمرو والمبيع وانمرت اشجار البستان عنده فهل يكون البيع المزور حكمة حكم الرهن فائزته الحاصلة من البستان تابعة لاصلها \* (الجواب) \* حيث كان بمن فيه غبن فاحش يكون البيع المذكور حكمة حكم الرهن ونفاء الرهن كالقوله والتمرو للابن والصوف للراهن وهو من مع الاصل كما صرح بالاقول في البرازية والخيرية والحاوي الزاهدي وغيرها والثاني في التنوير وغيره من المعترات والله الموفق \* (سئل) \* في رجل باع آخر عتارا بمن معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان اوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع واشهد على ذلك بينة شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والا ن أحضر البائع فظفر الثمن للمشتري وطلب رد المبيع له فهل يجاب الى ذلك وتقبل البينة \* (الجواب) \* نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش والحالة هذه فهو رهن بشرط ان يعلم البائع بالغبن وقت البيع كما في الحاوي الزاهدي عن بكر خروا زاده \* (سئل) \* فيما اذا كان زيد قطعنا أرض معلومتان حاملتان لغراس جاربع الارض في ملكه فباعهما من عمرو بيع وفاء منزلا منزلة الرهن بمن معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو المبيع من زيد البائع المزور مدة معلومة فاجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكر على زيد بالاجرة فهل لا اجرة لعمرور على زيد ولا تقصص الحوالة \* (الجواب) \* نعم لان بيع الوفاء منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لجل طعام ينفقها فلا اجرة له كراهن استأجر الرهن من المهرين فانه لا اجرة لثمنه عليك اه وفي الخيرية ولا تقصص الاجارة ولا تجب فيها الاجرة على المقتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدارام قبله قال في النهاية سئل انقاض الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بمن معلوم بيع وفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المهرين لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخير الرولى عن البرازية ما وافقه وأفتى بذلك غير مرة والكل في فتاواه المشهورة وأما الحوالة فتدق قال في البصر الرائق وأما شرطه المحتال به فان يكون ذنبه لازما فلا تصح تبدل مال الكتابة فلا تصح به الكفالة لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر براءة المحال عليه من ذنبه قيد به الحوالة بان كان الدين بمن مبيع فاستحق المبيع تبطل الحوالة ونقل الخير الرولى رحمه الله أن الكفالة بما لا يثبت له في الذمة غير محصية في أصح القولين اه فعلم عاقر روستى أن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه أعلم \* (سئل) \* في امرأة باعت دارها من رجل بيع وفاء منزلا منزلة الرهن ثم ان الرجل أجرها با ذنبا من بعلها با جرة معلومة قبضها الرجل ونزع عن الاجرة هل تكون الاجرة للراهن المزبورة وبطل الرهن \* (الجواب) \* نعم والمسألة في الخلاصة والخاتمة من الرهن أجر المهرين الرهن من اجنبي بلا اجارة الراهن فاعلة

مطلب بيع بستان بيع وفاء فهو في حكم الرهن وتزعمه تصير رهننا ايضا

مطلب اذا باع به غبن فاحش وعلم البائع بالغبن ووعده يفسخ البيع ان رد الثمن فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل منزلة الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن الرهن من المهرين فلا اجرة مطلب باع داره بيع وفاء ثم استأجرها لا تلزم الاجرة

مطلب باعتها دارها بيع وفاء ثم اجر الدار من زوج البائعة با ذنبا بطل الرهن والاجرة لها

للمرتهن ويتصدق بها عند الامام ومحمد ربهما الله تعالى كالتعاقب يتصدق بالغلة او برقة هاعلى  
 المسالك وان اجرها مر الرهن بطل الرهن والاجرا لراهن رزاقه ومثله في الذخيرة **\*(سئل)\***  
 في بيع الوفاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق مع المشتري  
 على انه يرده المبيع اذ ارده نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن  
 للمشتري بدون وجه شرعي فهل يؤثر بيع الرهن وقضاء الدين من غنمه فاذا امتنع ما عدا الحاكم  
 عليه **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو ويدين استدانه منه  
 وقال لعمرو ان لم اعطك دينك الى وقت كذا ففهي بيع لك بمالك على ثم اجر عمرو والدار من زيد  
 مدة معلومة باجرة معلومة قبضا من زيد وحل الاجل فهل لا يصح البيع والارادة باطلة  
 فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تقع المقاصصة  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في الراهن اذا اجر المرهون بغير اذن المرتهن فهل تكون  
 الاجارة باطلة والمرتهن ان يعيده في الرهن **\*(الجواب)\*** نعم قال في الخسائية وان اجرها بغير  
 اذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن ان يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل  
 ٣١ وكذلك لو اجره الراهن بغير اذن المرتهن لا يجوز والمرتهن ان يبطل الاجارة **\*(سئل)\***  
 فيما اذا استأجر المرتهن الدار المرهونة من رهنائها فهل يبطل الرهن **\*(الجواب)\*** نعم قال  
 في البنازية في الاخر الرهن وفي العناية استأجر المرتهن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة  
 اه وفي الخسائية ولو ارتهن رجل دابة يدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتهن صح  
 الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن ان يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضا  
 ثم اجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكسب المرتهن ان يعود في الرهن ويتأخذ الدابة اه  
**\*(سئل)\*** فيما اذا رهن زيد عند عمرو عدة مع معلومة يدين استدانه منه رهنها شرعا مسلما  
 ثم معار من زيد قبض الراهن المعز المرهونة من بكر وسلبها له وتلفته عنده وذلك بدون اذن من  
 المرتهن ولا وجه شرعي ويرد عمرو ان يضمن بكر اقيمة التلكون رهنها عنده فهل امره وذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم والراهن اذا باع الرهن وسلم فللمرتهن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء  
 ضمن المشتري وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا اشارة الى ان البيع من الراهن موقوف  
 من رهن خزانه الفتاوى وكذا في منية المذني اقروى قال العلائي والرهان ان قلته اجنبي اى  
 غير الراهن فالمرتهن ضمنه اى المثلث قيمته يوم هلك وتكون القيمة رهناعنده واما ضمانه على  
 المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق ولحقى اه وقد صرح الزيلعي بان  
 تعلق حق المرتهن يجعل المسالك كلاجنبي في حق الضمان الخ في هذه الحادثة التلغ  
 للعر اجنبي والمرتهن ضمنه قيمته لانه محبوس بحقه والله تعالى اعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا باع  
 زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو انها رهن وذلك بدون اذن من المرتهن ولا اجارة  
 ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليخسف البيع فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** حيث لم يجوز  
 المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء مبرا في فكلك

مطلب اذا امتنع البائع وفاء  
 من رد الثمن يؤثر ببيع الرهن  
 وقضاء الدين من غنمه

مطلب رهن عنده داره وقال  
 ان لم اعطك دينك الى وقت  
 كذا ففهي بيع لك بالدين  
 لا يصح

مطلب الراهن اذا اجر المرهون  
 بلا اذن المرتهن فالاجارة  
 باطلة  
 مطلب اذا استأجر المرتهن  
 الرهن بطل الرهن

رهن اودفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى اعلم ويوقف بيع الرهن  
 رهنه على اجازة مرتنه او قضاء دينه فان وجد احدهما فخذ وصار غيره رهنا وان لم يجز فسيم  
 لا يفسخ للمشتري ان شاء مبرأ للرهن اودفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا  
 اشتراه ولم يعلم امره من ابن كذا في شرح التنوير لانه لا يملك في الملقى وغيره وانتمى به  
 الرهن اقول كسبت في رد المختار ان الاصح انه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه  
 كما في حاشية المنع من منية الملقى وهو المختار للفتوى كما ذكره المحوى وغيره عن القنيس  
 وفي جامع الفصولين بغيره مشتري رهون وما جاور ولو علمه المالك عندهما وعند أبي يوسف بغيره  
 جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولنا اه قال الخبير الرهن في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح  
 وعليه الفتوى كما في الولوالجية (سئل) (الجواب) نعم اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسله منه  
 بدون اذن الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة يريد الرهن اذاه الدين لا ورثة ووقع  
 بد المشتري عن الرهن فهل له ذلك (الجواب) نعم بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة  
 المرتهن كأن يبيع المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان اجاز جاز والا لا وله ان يطلعه  
 ويعيده رهنا ولو ملك في بد المشتري قبل الاجازة لم يجز الا اجازة بعد والراهن ان يضمن ايها الشاه  
 ذكره القهستاني في شرح الملقى للعلاني رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير  
 اخنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن واراد ان يسترده من المشتري وأقام البينة على  
 الرهن فلبت بينته خانية من اوائل الاجازة وفي مسئلتنا باع المرتهن ومات ولم يجز الراهن  
 فلا ريب ان البيع موقوف فللراهن اخذ ووقع بد المشتري (سئل) في رهن طلب  
 رهنه من المرتهن ليعه بن ي دفعه للمرتهن ولديون اخرى عليه لمجاعة آخرين والحال ان غن  
 الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك (الجواب) نعم ولا يكلف مرتين  
 معه رهنه يمكن الراهن من بيعه بقضي دينه بئنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقض  
 دينه شرح التنوير للعلاني (سئل) في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعلقة  
 للاستغلال مدة معلومة وقام مطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن  
 ذلك (الجواب) نعم قال المحوى في حاشيته على الاشياء من النصب قوله السكنى بتأويل  
 عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في اجازة البرازية في نوع المتفرقات ومقصود المصنف  
 من هذه العبارة التمثيل لما تقدم ان السكنى بتأويل عقد لا توجب اجرا قال في القنية رهن  
 دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لاشئ عليه لانه لم يسكنها مقرا للاجرة ولا رهنها  
 المسالك فسكنها المرتهن اه (سئل) في قسامة مشتملة على عقدتين وسرق رهنه نازدا  
 عند حمير ويدين استدانعه رهنه نازدا عنهما مسلما هل يكون الرهن المزبور صحيحا (الجواب) نعم  
 ومقابل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المساع جائز لارهنه ببيع المشغول جائز لارهنه  
 ببيع المطلق عقده بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اشياء من  
 أول كتاب الرهن يكره بيع العدة خالصة وبما زلوا مخلوطة وبما زلوا سرقين عندنا خلافا

مطلب الراهن اذا باع الرهن  
 وسلم للمرتهن بالتخيير

مطلب مشتري الرهن اذا لم يعلم  
 انه رهن له دفع الامر الى  
 القاضي ليفسخ البيع

مطلب في المرتهن اذا باع الرهن  
 بلا اذن الراهن

لا ائمة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملق وتشرحه للعلاء من الخطر والا امانة قوله وما يربح  
 السرقين وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربح فكان لا مانع والرهن  
 هو حبس شئ مالى بحق يمكن استيفاؤه منه تنوير القمامة الكساسة وقم البيت فبان باب  
 قتل كنسه فهو قائم مصباح واجاب المؤلف ايضا بصحة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد  
 وقصيلة وسرقين والمزروعات القائمة اصولها في البستان أقول وفيه نظر بالنسبة  
 الى المزروعات فان رهن القراس والزرع بدون الارض فاسد كما سأتى \* سئل \* في رجل له  
 مبلغ من الدراهم مرصده على دار وقف وعنه عند عمرو دين استدانه منه فهل يكون الرهن  
 المزبور غير صحيح \* (الجواب) \* نعم اذا الرهن هو حبس شئ مالى بحق والمرصد المزبور دين  
 على الوقف ليس بمال وقد ذكر علماء توارثهم الله تعالى انه لا يحنث في حلقه انه لا مال له  
 ولهم دين على مفلس او على غنى لان الدين ليس بمال بل وصف بالذقة لا يتصور قبضه  
 حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه وقبضه المرتهن قال الله تعالى فرهان مقبوضة وبالله  
 التوفيق \* (سئل) \* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم واستعار من ائمة  
 دارها ورهنها عند عمرو بدينه وغاب زيد فقام عمرو بكلف أم زيد بيع دارها ليستوفي دينه من  
 ثمنها وهي لا ترضى بيعها فهل لا يصير على البيع \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير وتشرحه من  
 التصرف في الرهن ولو مات مستعيره مفلسا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الارض المعبر  
 لانه ملكه اه وسئل فائى الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه واستحق الدين  
 هل يجبر المعبر على فلك الرهن ويجب عليه ام المستعير ام للرهن بيع الرهن فاجاب لا يجبر المعبر  
 على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للرهن بيعها الارض مالكا وانما المحسبها  
 حتى يستوفي دينه واجاب فائى الهداية ايضا عن سؤال آخر بان المعبر أن يطالب المستعير  
 بإعلاء الرهن ويجب عليه الى أن يفك الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن وأخذ الرهن  
 ويرجع بما دفع على المستعير \* (سئل) \* فيما اذا استعار زيد من زوجته أمتعة معلومة  
 ليرهنها عند عمرو فرهنها عنده بدين استدانه منه الى أجل ثم حل الأجل ودفع لعمرو بعض  
 الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو بدون تقدمه ولا تقصير في الحفظ وقيمة جميع الرهن  
 مساوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن ويجب للزوجة المعيرة على  
 زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين \* (الجواب) \* نعم قال في الكتب وتشرحه للعلاء من باب  
 التصرف في الرهن وان وافق المعبر المستعير فيما قيد وهلك الثوب المرهون عند المرتهن صار  
 مستوفيا لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذى هلك للمعبر على المستعير لانه سقط  
 الدين عن الرهن فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضوتا ولا يضمن قدر  
 المضمون والباقي امانة اه ومنه في التنوير والملتقى وغيرهما من المتون \* (سئل) \* فيما اذا  
 استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة مدة معلومة ليرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم  
 وضمت مدة العارية ويريد عمرو طلب الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك \* (الجواب) \*

مطلب ليس للرهان ح  
 المرتهن على دفع الرهن ليه

مطلب المرتهن اذا سكن ال  
 المرهونة لا يلزم اجر

مطلب رهن القمامة صحيح  
 مطلب ما قبل البيع قبل  
 الرهن الا في أربعة

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن المرصد غير صحيح

مطلب استعارة رهنها  
 لا يباع الا برضى المعبر

مطلب في الرهن المستعار

مطلب فيما اذا سرق بعض  
 الرهن المستعار

مطلب اعارة أمتعة معلومة  
 ليرهنها ثم مضت المدة له صلب  
 الامتعة منه



ذم وأفتى بذلك الخبير الرملي كما في فتاواه من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق  
 سابقا رحمه الله تعالى \* (سئل) في المعبر إذا ادعى أنه عار زيد أئمة معلومة لبرهنها عند  
 عمرو وأدعى زيد الإطلاق ولاينة لها القول لمن \* (الجواب) إذا اختلف المعبر والمستعير  
 في الإلام أو في الممكن أو في ما يحمله على الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان  
 الحكم ومثله في البدائع معلل بأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعبر فكان القول  
 في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمسك وفي القول لمن عن فتاوى قاضي الهداية  
 سئل اختلف المعبر والمستعير في الانتفاع بالعارية فأدعى المعبر انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص  
 وأدعى المستعير الإطلاق أجاب القول قول المعبر لأن القول له في أصل الاعادة فكأن في صفحتها  
 اه والعارية هي تلك المنافع مما كان في التنوير وغيره ومن المقر أن الملك أعرف بجهة التملك  
 \* (سئل) فيما إذا استعار زيد من عمرو دارة العلوية لبرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من  
 الدراهم لمضي مدة معلومة ومضت المدة المزبورة ويريد عمرو الآن أخذ الدارة من بكر فهل له  
 ذلك \* (الجواب) الاجل في الرهن يغسده ظمروا واسترداده والمسئلة في الأشياء وبذلك  
 أفتى الخبير الرملي أقول هذا ظاهر إذا كان التوقيت للرهن أمالو كان التوقيت هو العارية  
 والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال إن الرهن فاسد أيضا نظرًا إلى أن المستعير لا يملك رهنه  
 ولذا على المدة فيكون الرهن موقتا أيضا لم أره فليراجع والظاهر الفساد وإذا أنكر المرتهن  
 توقيت العارية فالظاهر أن القول للمعبر لما مر في السؤال السابق آنفا والظاهر أن القول للرهن  
 إذا أنكر العارية وأدعى أنه ملك الراهن وأن المعبر له الطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب  
 العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم  
 من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت واعتنع من خلاصه من المرتهن  
 أجبر عليه اه ولا يخافه ما في الذخيرة من أنه لو استعاره لبرهنه يدنه فبرهنه إلى سنة فلم يعير  
 طلبه منه وإن أعلم أنه برهنه إلى سنة اه لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلامنا  
 في تأجيل العارية تأمل \* (سئل) في رجل رهن عند آخر كروما معلومة يدن استدانه  
 وقسله منه رهنًا شرعيًا مسلمًا يد المرتهن ثم اثمرت الكروم عند المرتهن فأتاكم التماس  
 \* (الجواب) حكمه ما ذكره علماء آؤرجهم الله تعالى من أن غناء الرهن كالتبر والولد والابن  
 ونحو ذلك للرهن تولده من ملكه وهو رهن مع الأصل تبعاله كما في التنوير والمتقى وغيرها  
 وذكر العلائي عن جمع الفتاوى أن الأصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى إليه حكم  
 الرهن وما لا فلا اه وأذا خاف المرتهن على التماس الملاك يرفع الأمر للقاضي حتى يبيعها  
 أو يأذن له بالبيع كما في المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة الغزانية ولوباغ المرتهن  
 ما يخاف عليه القصاص من المتولد من الرهن كالأبن والثمرة وكذا نفس الرهن إذا كان مما يخاف  
 عليه القصاص باعها بذن القاضي ويكون ثمنه رهنًا وإن باعه بلاذن القاضي ضمن اه وزاد  
 في المحيط أن كان المالك غائبًا وإن كان حاضرًا يرجع إليه وإن كان بعيدًا من القاضي والمالك

مطلب إذا اختلف المستعير  
 مع المعبر في التقييد والإطلاق  
 فالقول للمعبر يمينه

مطلب الاجل في الرهن  
 يغسده

مطلب رهن كرمات فمباحم  
 الثمرة

وباعه بنفسه لا يضمن هكذا روى عن محمد له في مثل هذه الحالة يصير أذوناً من جهة المالك  
 بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للرهن أن يزرع الأرض ولا يؤجرها لأنه ليس لها الانتفاع  
 بالرهن له وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وإن جاز الثمار وقطع العنب صغير  
 أمر القاضي فلا ضمان عليه استقساناً لأن هذا من باب الحفظ وحفظ الموهون حق المرتهن  
 قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى هذا إذا جاز كما يجزئ عنده ولم يحدث فيه نقصان  
 فإن تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها  
 وهو يخاف الهلاك ضمن قياساً واستقساناً والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن الملك  
 الرهن كالبيع والإجارة فذلك ليس بمالك للمرتهن ولو فعل ضمن وإن كان فيه تخصيص وحفظ  
 عن الفساد إلا إذا كان بأمر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الرهن كان للمرتهن  
 ذلك وإن كان ضمراً للقاضي إذا كان فيه حفظ أو تخصيص عن الفساد ففي هذا الأصل يخرج  
 جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك ملك جازاً لم يدخل  
 تحت العقد مقسوداً كما في الدر المختار ونظامه قياساً لفته عليه (سئل) فيما إذا باع  
 المرتهن ثمرة الكرم الموهون بدون إذن من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون  
 المرتهن ضامناً (الجواب) نعم وتقبلها ما تقدم (سئل) في ثمرة كرم موهون خيف  
 عليها الفساد وكان الرهن غائباً لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها  
 ليكون ثمنها رهنًا تحت يده فهل له ذلك (الجواب) نعم إذا خيف على الرهن الفساد وكان  
 الرهن غائباً لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضي يكون ثمنه رهنًا عنده كالحرجاء به  
 وتقبلها ما تقدم (سئل) فيما إذا رهن زبد خاتمه عند عمرو بن زيد له عليه فوضعه عمرو  
 في خنصره ثم أحضره له منه وطلب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر  
 الدين فهل يضمن كل قيمته (الجواب) نعم يضمن كل قيمته يجعل خاتم الرهن في خنصره  
 اليسرى أو اليمنى كافي التتمير والمداية وغيرهما من التتمير (سئل) في المديون إذا حبس  
 في حبس القاضي بأوجه الشرعي وامتنع عن أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين وفاته  
 من ثمنه بدون وجه شرعي فهل للحاكم بيعه (الجواب) نعم قال في النونية مذهب الإمام  
 أحمد يذهب إلى أن يبيع الرهن بنفسه لأنه لا يرى الحجر على الحر المدين وعندها للحاكم بيعه  
 جبراً لأنها ريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصريح قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير  
 بأن الفتوى على قولها فإذا حكم به حاكم يراه نفذ وأرفع الخلاف والله تعالى أعلم اهـ  
 (سئل) في الرهن إذا لم يكن فيه قبض ليد المرتهن أو تخليه هل يكون غير لازم  
 (الجواب) نعم والرهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمدة لعدم لزومه قال الله تعالى  
 فمرهان مقبوض والله تعالى أعلم ولو شهد الشهود على أقرار الرهن بقبض المرتهن ولم يشهدوا  
 على معانة القبض كان الإمام يقول لا يقبل ثم يرجع وقيل قبل كما هو قولهما في دعوى البرازية  
 ومثله في العادة رهن داره واعترف بالقبض إلا أنه لم يسهل له القبض فإذا تصادقا على

مطلب باع المرتهن ثمرة الكرم  
 الموهون بلا إذن من المالك  
 الحاضر يضمن  
 مطلب للمرتهن بيع ثمرة الكرم  
 بأمر القاضي لو الرهن غائباً  
 مطلب يضمن كل القيمة يجعل  
 خاتم الرهن بخنصره

مطلب إذا امتنع من بيع الرهن  
 فله أن يبيعه

مطلب الرهن قبل القبض  
 غير لازم

مطلب جعل بأقرار الرهن  
 أن المرتهن قبض الرهن

القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر الفتاوى وفيها من الباب الخامس رجل  
رهن داره والراهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتهن وورثة الراهن انه كان مقبوضا  
أم لا فان أقام المرتهن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بحصة الرهن ودعوى فساد  
الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حل على أن اليد  
كانت بيد العارية اه وان ادعى المرتهن الرهن مع القبض قبل برهانه عليه وان ادعى الرهن  
فقط لا يقبل لأن مجرد التقليل بلازم وان جحد المرتهن الرهن لا تقع بينة الراهن على الرهن  
لانه ليس بلازم من قبل المرتهن وسواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الراهن  
به عند الامام آخره وقوله بزيادة من نوع اختلاف الراهن والمرتهن أقول نعم لا تقع البينة  
اذا شهدوا بجماعة فقبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشئ زائد على الدعوى لان فرض  
المسئلة ان المرتهن لم يذ كر القبض في دعواه وأيضا فان صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة  
\*(سئل)\* فيما اذا رهن زيد جاريته عند عمر ويدين شرعى استدانه منه رهنا شرعيا مسلما  
ثم اعتقها زيد وهو معسر فكيف الحكم \*(الجواب)\* حيث كان الراهن معسرا نسى  
الجارية في اقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيدها غنيا والله تعالى أعلم \*(سئل)\*  
فيما اذا اقبل زيد أخاه عمر عند بكر يدين شرعى استدانه عمر وقسله من بكره ورهن زيد بذلك  
عدة فانها مملوكة تسلمها منه وعلى زيد دين لمجاعة فهل يكون الرهن الزور مجازا \*(الجواب)\*  
نعم يجوز الرهن الزور كافي الحسية (فروع) رجل عليه ألف درهم لا تحروها كقول فخذ  
الطالب من الاصل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفرنا هذا لك بالدين كله وقال  
أبو يوسف ان اهلك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم  
هلك بجميع الدين قال لقيه أبو الليث ذ كر في آخر كتاب الرهن انه هلك بالنصف  
ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم  
والجهل فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفرنا الثاني ما قال أبو يوسف والثالث  
رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التتارخانية  
والتيج ما ذكر في كتاب الرهن \*(سئل)\* فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من  
الدرهم وتسليمه من عمرو بعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو وحصة المومة شائعة له في دار معينة  
وتسليمه منه ثم باع زيد الحصة المرهونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا ينفذ  
الراهن فهو له وهو وضع يده عليه حتى يستوفى دينه أم لا \*(الجواب)\* رهن المشاع قبل  
باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد الرهن كحقيقته في الاحكام كلها كذا في الفصولين من  
التصرفات الفاسدة وصرح به علما ونا فاطمة كذا ذكر الخبر الرمي رحمه الله تعالى  
ولمرتحن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كافي الرهن الجائز لانه استفاد البدل في العين  
بالدراهم التي أدها بالتوصل اليها بحس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن عن دين فالمرتحن  
أحق به كافي حال الحياة والرهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا انقضى وتناقصا

مطلب أدعى المرتهن الرهن  
ولم يدع القبض لا يقبل  
برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن عند  
الدائن فأنه يصح الرهن  
مطلب اخذ من الاصل رهنا  
ومن الكفيل رهنا ومالك  
احدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد  
مطلب فاسد الرهن كحقيقته

الفساد فلم يرتفع حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الرهن ما قبض وبعدموت الراهن المرتهن بالمرهون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا الحق الذي الرهن الفاسد أما إذا سبق الدين ثم رهن فاسدا بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من سائر الغرماء بعدموت الراهن لعدم المقابلة حكما لفساد السبب بخلاف الرهن السابق والدين اللاحق لأن الراهن قبضه بمقابلة الرهن وهما هنا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الدين أو تأخره إزاحة من الرهن وهذه المسئلة تنبسط جدا فتسكن على ذكر منك وقد اشار الى هذا العلامة الخير الرمي في أول الرهن بقوله وإذا وجدنا تفاصيح والرهن بدين كان عليه الى آخر ما في فتاويه ومثله في الحاشي الزاهدي من البيع من فصل يبيع المستاجر والمرهون أو قوله تنقض قولهم ثم تناقضا أي تفاصحا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه ولو كان الرهن سابقة على الدين وربما دل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس للمرتهن حبسه لأنه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لأن الراهن لما نقض فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرارا لأن الراهن يجبر على تسليم ما قبض فإذا امتنع فهو اصرار لا ترى أن في الشراء الفاسد لا تشتري الحبس الى استيفاء الثمن اه مخلصا بقوله لما نقض فقد ارتفعت المعصية فيبدأنه قبل النقض ليس له حبسه لبقاء المعصية بقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقض أيضا ولكن قد يقال أنه عند عدم النقض له حبسه بالاولى لأن العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام حتى ان البيع فاسدا يملك بالقبض ويؤد فسخه يكون للشترى حبسه حتى يقبض الثمن لبقا حكم العقد من وجه ولولا العقد لم يكن له حبسه وكذلك هنا فإذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض العقد وارتفاعه يكون له حبسه قبل نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح وبدل له ما في التنازعانية من الفصل الثالث الرهن عنده مضمون بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اه وفي او آخر الرهن من التنوير كل حكم رهن عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظهر أن التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما اذا بقي العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب وما يترتب عليه أي يجب عليه ما قبضه واذا فسخه كان للمرتهن حبسه وامامنا نقلناه عن الذخيرة فأظهر أن قوله وحبس المرتهن الخ علة ثانية تقيدها إذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يكون اصرارا لأن الاصرار انما هو بقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل الى حقه ففسد الحبس ليس اصرارا على المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفتح العقد ويبقى المرهون تحت يده هذا ما ظهر لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه منه ورهن عنده على ذلك داره المعلومه رهننا شرعيا مسلما ليدعروهم ما كل من زيد و عمرو وعن ورثة وعن ديون آخر لا وبها هو لم يترك زيد سوى

الدار فعمل تكون ورثة عمرو المرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم  
 (الجواب) \* لا يبطل الرهن بموت الراهن والمرتهن ولا بموت أحدهما وبقي رهنا عند الورثة  
 كما مرح به في البرازية وفي التناخانية من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة  
 فالمرتهن أحق بالرهن اه فورثة عمرو المرتهن أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم  
 لأن لهم عليه استسقة فان فضل شيء من ثمن الدار المذكورة فليقية الغرماء والله تعالى أعلم  
 (مسئل) \* فيما إذا رهن زيد عند عمرو كره ما معلوما سلمه منه دين استداناه وقبضه منه  
 الى أجل معلوم على أنه إذا لم يطله دينه عند حلول الأجل يكن الرهن بالدين ثم حل الأجل  
 ومات زيد عن ورثته أحضروا الدين له ورثته لم يملوا الرهن فطمتع زاعم أن الرهن صادرة بطريق  
 البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا هبة بزمه (الجواب) \* نعم  
 كما توبه في الخيرية من الرهن فاقلا عن البرازية قال المرتهن ان لم أعطك ذلك الى كذا فهو  
 بيع فكذلك على لا يجوز وذمك في طريقة الخلاف قال ان لم أعطك ذلك الى كذا  
 والا فالرهن لك على كذا بطل الشرط ومع الرهن وقال الشافعي بطل الرهن أيضا اه والله تعالى  
 أعلم (مسئل) \* فيما إذا كان لزيد بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف  
 فروثه عند عمر وتم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفاسد الرهن يعامل  
 معاملة الصحيح (الجواب) \* صححو أن رهن البناء غير جائز وهم الجواز يحتمل البطان  
 ولكن ما اشار اليه في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد متعلق به  
 الضمان وهو الصحيح والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لان الباطل من  
 الرهن مالا يكون منعقد أصلا كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقد لكن يوصف  
 الفساد بشرط انفة الرهن أن يكون مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن  
 ثم قال ففي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز منعقد  
 الرهن لوجود شرط الانقضاء ولكن بصفة الفساد لانعدام شرط الجواز في كل موضع لم يكن  
 الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لانقضاء الرهن أصلا كذا في النهاية للشافعي شربلالية  
 عن الدرر من باب ما يصح رهنه (مسئل) \* فيما إذا مات المرتهن عن ورثة وتركه ولم يوجد  
 الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته (الجواب) \* يضمن قيمة الرهن في تركته وتقضى  
 الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم كافي الاخرى عن محيط الرضى ونص هجارت ولور رهن  
 طيلسانا يساوى مائة بثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن الطيلسان  
 ولم يوجد فانه صار ضمانا لقيمة الطيلسان وتقضى من الورثة ثلاثين وربعون سبعين من تركته  
 الميت يحيط الرضى من الوديعة من باب الامانات تتقلب مضمونة بالموت أقول الظاهر في  
 التعبير أن يقال ويسقط من قيمة الطيلسان ثلاثون وربعون سبعين تأمل والجواب في الخيرية من  
 الرهن كذلك قال يضمن جميع قيمته لان الزائد امانة فتضمن بالتفصيل وضمان الزائد مضمون من  
 قبل اه (مسئل) \* فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهنه عند عمرو على

مطلب لا يبطل الرهن بموت  
 الراهن والمرتهن وبقي رهنا  
 عند ورثة المرتهن

مطلب ارم اعطك ذلك  
 الى كذا فالرهن بيع لك

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن  
 يجهل لا يضمن قيمة الرهن

مطلب يصح رهن ارض فيها  
 زرع

ذلك بقبراته معلومة وأرضا فيها زرع رهننا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور رهنا  
 (الجواب) نعم يكون رهنا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الحاشية وبعبارةها  
 ولو قال رهننا هذه الأرض وفيها زرع أو شجرة أو غيرها على الاشتراك أو يدخل الكل في الرهن  
 ولا يدخل الزرع والقر في البيع إلا بالذكر وفي الرهن يدخل بغير الذكر لأن الرهن لا يصح  
 بدون ذلك فيدخل الكل نصيبا اه أقول أي لانه لو لم يدخل لزم أن تكون الأرض مشغولة  
 بملك الراهن ورهن المشغولة بدون الشاغل غير جائز (سئل) في الوضوء إذا ماتت  
 عن أم وزوج غائب فوق مدة السقرو عن بنت صغيرة منه ويريد المرتهن أخذ دينه من رهن  
 الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي لها أو يأمر القاضي  
 الوصي ببيع الرهن لو فاء دينها (الجواب) نعم قال في شرح التنوير للعلاء في باب  
 التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتهنه وقضى دينه لقيامه مقامه  
 فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لأن نظره عام وهذا هو رهنه متعارفا  
 فلو كبارا خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخلصه جوهرة اه وفي فتاوى رشيد الدين  
 للقاضي نصب الوصي إذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية له حله وصيا ووارث  
 الميت غائب مدة السفر عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب (سئل)  
 فيما إذا استدان زيد من عمروداهم معلومة إلى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند  
 عمروداهم داره رهننا مسلما لم يهرث قبل فله عقد الرهن ووفاء الدين أقز زيد بمصلحة معلومة من  
 نصفه لشركائه في الدار المرقومة ومدة قومه على ذلك بدون إذن من عمروداهم ولا إجازة منه فهل  
 لا يجوز هذا الإقرار في حق عمروداهم المرتهن أصلا لا يبطل حقه في الحبس (الجواب) نعم  
 كما في الفصل السادس من النخبة ونصها وإذا تصرف الراهن في المهرن قبل سقوط الدين  
 من غير رضی المرتهن تصرفا يلقه الفسخ كالبيع والإجارة والكتابة والهبة والصدقة والإقرار  
 ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن  
 الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات الراهن اه أقول ويؤثر المقر بقاء الدين ورضا أقزبه  
 أي اقره كما في الدر المختار بقي لو كان الدين مؤجلا هل يؤثر بقضائه حالا أو يؤثر بدفع قيمته  
 للمرتهن ثم تسليم الرهن للقر له أو ينتظر إلى حلول الأجل ثم آره فليراجع (سئل) فيما إذا رهن  
 الجدا بالمال ابنه اليتيم بدين نفسه ولم يكن لليتيم وصي من قبل أبيه فهل يكون الرهن  
 المزبور رهنا (الجواب) نعم قال في الهداية في باب ما يجوز ارتبائه ولورثته أي الأب يدين  
 على نفسه ويدن على الصغير جاز لا شتما لها على أمرين جائزين فان هلك من الأب حصته من  
 ذلك للولد لا ينفاه دينه من ماله هذا المقدار وكذلك الوصي وكذلك الجد أو الأب إذا لم يكن  
 الأب أو وصي الأب اه ومثله في الزباني (سئل) فيما إذا كان لا يتأتم عقار معلوم جار  
 في ملكهم رهنه أمهم الوصي الشرعية عليهم بدين استدانتهم بعلها زيد وقسم زيد الرهن  
 المزبور فهل صح الرهن المزبور (الجواب) نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبد الغنم

مطلب الزرع والشجر والتمر  
 يدخل في رهن الأرض  
 بلا ذكر

مطلب في الراهن إذا مات  
 عن صغير وغيب

مطلب للقاضي نصب الوصي  
 إذا كان الوارث غائبا  
 مطلب إذا أقر الراهن  
 بالمرهون لغيره لا يجوز إقراره  
 في حق المرتهن

مطلب يصح رهن الميت مال  
 ابنه اليتيم بدين على  
 نفسه

مطلب يصح رهن الوصي  
 مال اليتيم

والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استئصاله عن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح البكتز للشيخ وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء (سئل) فيما إذا كانت هند وصيا على ابنها اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بذمتها وتسلمت الرهن من نفسها هل يهل بكون الرهن غريبا (الجواب) نعم كافي أدب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير له أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الأب ويجب عنه لأجله أي لأجل الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك سراحيه وكذا عكسه فلا الأب رهن متاع ماله من نفسه لأنه لو فروش فثقتة جعل كضفين وعبارتين كشرائه مال طفله بخلاف الوصى لأنه لا يملك بعض فلا يتولى طرف العقد في رهن ولا يبيع وتماهه في الزيطي اهـ (سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فاشترى في أرض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئا وعليه دين آخر لجماعة فهل يكون عمرا حقا بالرهن من بقية الغرامه ويعامل الرهن انفاست معاملة الصحيح (الجواب) نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة الخ اشياء وفي شروط الظهري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقطع الخ بزارته من البيع وفي الدرر لا يصح رهن مشاع وغيره في شجرة منه أي دون الشجرة وزرع أرض أو تخلها دونها أي دون الأرض لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلقه فكان في معنى المشاع اهـ أقول وقد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقا على الدين أو لو كان لاحقا لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البرازية (سئل) فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن بأذن الحاسم وجعله الحاسم دينه على الراهن ويرد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم وكل ما وجب على أحدهما أي الراهن أو المرتهن فأذاه الآخر بغير أمر القاضى كان متبرعا فيما إذا كانا قاضى دين غيره بغير أمره إلا أن يأمره القاضى ويجعله دينه على الآخر فيجوز الرجوع عليه ويجوز أمر القاضى من غير تصريح بجعله دينه عليه لا يرجع كافي المتقطوع وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضرا وإن كان بأمر القاضى وتماهه في المنع من الرهن (سئل) فيما إذا كان زيد على عمره مبلغ معلوم من الدرهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو الراهن طوعا وعنه زيد فهل يسقط الدين والراهن أن يأخذ رهنه (الجواب) نعم فكل ما وجب على رجل ألف درهم وبها رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعا وقبض الطالب سقط الدين فكان لا يطلب أن يأخذ رهنه فإن لم يأخذ حتى هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتقطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتقطوع إلى ملك المتقطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فترجع أنسان بقضاء الثمن ثم استحق العبد وأوردت عيب بعد القبض وقضاء أو قبل القبض قضاء أو بغير قضاء كان على بائع العبد رد الثمن على المتبرع لا على المشتري خاتمة

مطلب الأب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد معاملة الصحيح

مطلب إذا كان الرهن انفاست سابقا على الدين يعامل معاملة الصحيح

مطلب فيما إذا اتفق المرتهن على الرهن بأذن الحاسم

مطلب تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن

قوله أي ملك المتقطوع عليه هكذا رأيت في بعض النسخة أيضا اهـ منه

من فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز \* (سئل) في المرتهن اذا اودع الرهن عند رجل بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتهن كل قيمته \* (الجواب) نعم وليس للمرتهن بيعه ورهنه وبياعته واعارته ولو فعل بصير متعديا ولا يبطل عقد الرهن فيه ولا من انواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يخرم فكذا المرتهن اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تفسد ولا تؤثر فكذا الرهن وليس للمرتهن أن يقر الرهن وليس له أن يرهنه وليس له أن يعيره خلاصة قيل الفصل الخامس \* (سئل) في المرتهن اذ رهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يكون المرتهن متعديا فيضمنه قيمته \* (الجواب) نعم وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للرهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويبيعه الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل المعاودة الى يد الاول فالرهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتهن الاول يكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول والضمان الاول وصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني وان ضمن المرتهن الثاني يكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على الاول بما ضمن ويدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن الاول استعير مال الراهن الاول للرهن فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عمادة في الفصل ٣١ \* (سئل) في المرتهن اذ رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول \* (الجواب) نعم كما صرح به في العمادة ومما تنافى \* (سئل) فيما اذا استدان زيدا من عمرو دراهم وأرهنه عنده على ذلك داه رهنا شرعيا مسلما ثم باعه الدار وقاصمه فبها من دينه فأم الآن بكذا يعني أن الدار رهونة عنده بدين في ذمة زيد رهنا سابقا على رهن عمرو بدون تسليم للداه فهل يكون الرهن غير صحيح لكونه غير مسلم (الجواب) القبض شرط للزوم للرهن وصحيح في المجتي أن القبض شرط الجواز كما في العلائي فعلى القول الاول لا يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غيرا تزم أصله ولا تمنع دعوى بكر المذكورة لما في العارضة ان ادعى المرتهن الرهن مع القبض قبل رهنه عليها وان ادعى الرهن فقط لا قبل واقفه تعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم مؤجلا الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهنا شرعيا وسلم الرهن المذكور بكر العدل فقبضه بكر منها ثم وكل زيد بكرا يبيع الرهن عند حلول الاجل فهل يكون التوكيل المزبور صحيحا \* (الجواب) نعم اذا وضع أي الراهن والمرتهن الرهن على يد عدل صح وضعها عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذ أي الرهن احدى ما الراهن والمرتهن منه أي من العدل لانه متعلق به حقهما وضمن لودفعه الى أحدهما فان وكل الراهن المرتهن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتهن والعدل يبعه أي يبيع الرهن عند حلول الاجل صح أي التوكيل لان

مطلب المرتهن اذا اودع الرهن يضمن

مطلب في المرتهن اذ رهن الرهن بلا اذن

مطلب رهن المرتهن الرهن عند آخر باذن الراهن يبطل الاول وصح الثاني  
مطلب رهن عند رجل واذعي آخرانه مرهون عنده قبله بلائس لم لا يسمع دعواه

مطلب وضع الرهن عند عدل ووكله ببيع صح ذلك



الزمن ملكه فله أن يوكل من شاء من هؤلاء ببيع ماله معلقاً أو مختصراً الخ مع مختصراً

\*(كتاب الجنائيات)\*

\*(سئل)\* فيما إذا ضرب زيد عراباً سكن فقطع مفضلين من خنصره وشلت سبعها بقية أصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك؟ \*(الجواب)\* لا يجب القنود فيما ذكر لما في التنوير من فصل الشجاج ولا بقطع أصبع شل جاره وقال أيضاً ولا أصبع قطع مفضله الأعلى وشلت ما بقي من الأصابع بل دية المفضل والحكومة فيما بقي له فيصيب عليه في كل مفضل من مفاصل الخنصر ثلث دية الأصبع وهي عشر من الأبل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لأن الأصبع الواحدة فيها عشر الدية وفي من هذه الأنواع الثلاثة وأما بقية أصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فإن كان لا يتنفع به فحكمه حكم المقتوع وفي وجوب الدية فيصيب في كل أصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية وإن كان يتنفع بذلك ففيها حكومة معدل بأن ينظر إلى ما فات وإلى ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والمسألة في الخبرة وفي غيرها من المتون والشروح أقول فعقول التنوير تبعاً للهداية والحكومة فيما بقي يجوز على ما إذا كان يتنفع به ولا ففيه الدية أيضاً لما في النهاية عن شرح الطحاوي إذا قطع من أصبع مفضل واحد فثلث الباقي من الأصبع أو الكلف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه إن كان أصبعاً فدية الأصبع وإن كان كفافاً فدية الكف وهذا لا إجماع ونحوه في غاية البيان وتعميمان هذا المثل في رد المختار \*(سئل)\* فيما إذا كان زيدا طبة لأخسائها بارزة في دار جاره وعمره قد عر ووسل تحت الأخشاب المزبورة فحرقه في مقعدة عملها وأوقد فيها ناراً لا يوقد مثلها ولا تقبلها لبقية العلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الأخشاب المذكورة فحسرت النار إلى الأخشاب فأحرقته وأحرق الطبقة وما فيها من الأمتعة بعد منها مجاره عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك؟ \*(الجواب)\* نعم وفي فتاوى أهل سمرقند التي في التنوير من الحطب ما لا يحتمل التنوير فأحرق بينه وتعدى إلى بيت غيره فأحرقه ضمن تسارحاً من الفصل ١٨ ومثله في العمدات من أنواع الضمانات وكذا في فتاوى ابن المؤيد عن النسيه وقال في التتارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً له قطن في أرض نفسه وتلك الأرض لصيقة إلى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه إلى جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك القطن فإن صاحب النار ضمن مثل ذلك أه الواجب لا يتبدد بوصف السلامة والمباح بتقيد به فيجب النجاة من الجنائيات ومثله في الأشباه والرد المختار \*(سئل)\* في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عمداً فألقت جنيناً ذكرًا ميتاً بعد سبعة أشهر بلاذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة الغرة ولا ترضى المرأة منها وما قدر الغرة؟ \*(الجواب)\* نعم تضمن عاقلة ما غررتها لأنها ألقته متعدياً وتقبل عنها العاقلة ولا ترضى عنها إلا أنها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة

قوله ولا يقطع الخ أي ولا يجب القصاص بقطع الخ أه منه مطلب يجب في كل مفضل ثلث دية الأصبع قوله المشلولة هكذا في النسخ وصوابه المشلولة فإن فعل هذه المادة ثلاثاً لا زمن من باب تعب وتعدي بالهجرة فيقال أشل الله اليد وأما الثلاثي المتهدى فليس المعنى عليه هنا كما يقيد عبارة المصباح فلتراجع أه محصيه مطلب أوقد ناراً كثيرة فأحرق طبة جاره ضمن مطلب التي في التنوير لا يحتمل فأحرق بينه وتعدى إلى بيت جاره يضمن

مطلب ضربت بطن نفسها فألقت جنيناً ضمن عاقلة الغرة مطلب الغرة نصف عشر الدية

كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن القصة عاقلة امرأة اسقطته ميتا غدا بدواه أو فعل بالانز  
زوجها فان أذن لا تنوير من الجنابات من فصل ضرب امرأة \* أقول قوله فان أذن لا يحتج به  
في الشرع بلالية بحثا لاجتماعه في رد المختار \* (سئل) في رجل ضرب امرأة عدا على فقه فاقطع  
سنين من أسنانه فما يلزمه بعد الثبوت \* (الجواب) \* حيث كان عدا فله طلب القصاص  
السن بالسن وان كان خطأ يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسة مائة  
درهم من الفضة والله تعالى أعلم أقول ليس كيفية القصاص في السن اذا قلعت فقتل قتل  
سن الجنافي وقبل نرد بالمرد إلى العم كما لو كسرت قال الملائي وبه اخذ صاحب الكفاي قال  
المصنف يعني صاحب التنوير وفي الجنبى وبه بقي اه كلام الملائي لكن راجعت المنع الذي  
هو شرح التنوير للمصنف وراجعت الجنبى فلم أرفها ذلك نعم كتبت في رد المختار انه مشى على  
هذا القول الثاني شرعا المدة وعزوه إلى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي ومالك  
الجوهري وصرحوا بأنها لا تقبل ومشى على القول الأول في المدة ويختصر الوقاية والملائي  
والاختيار والدرر وغيرها ويقتل الطوري في تكملة البحرين المحيط أن في المسئلة روايتين ويقتل  
بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي اختيار الرد وفي شرح من لا يسكن عن الخلاصة النزاع  
مشروع والاخذ بالمرد احتياط والله تعالى أعلم \* (سئل) في رجل عدا إلى امرأة اجنبية  
وضربها يده العادية على فمها فاسقط سنين من أسناتها الطيا فاهل على الرجل دية سنينها  
وما قد ارهاها \* (الجواب) \* على الرجل دية سنينها وقد رهاها خمس من الأبل أو خمسة مائة درهم  
أو خمسون دينار والله تعالى أعلم وفي التنوير وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذمة  
سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الأبل أو خمسون دينار أو خمسة مائة درهم لقوله  
عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الأبل يعني نصف عشر دية لو حرق او نصف عشر  
قيمتها لو عبد اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرق وعبد  
وطرفي عبد من تعذر المأثلة بدليل اختلاف قيمتهم والأطراف كالأموال الخ اه  
أقول قول المؤلف وقد رهاها خمس من الأبل الخ أي قد دية سن المرأة لا ما اذا كان دية سن  
الرجل خمسا من الأبل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين في المرأة  
كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب هنا الدية  
لا القصاص وان كانت الجنابة عدا ساء على أن المراد بالأطراف ما دون النفس فيدخل فيها  
السن وبعبارة مختصرة القود و لا لقصاص بين الرجل والمرأة في ما دون النفس انتهت وهي  
اصح في المراد \* (سئل) في امرأة اصاب فيها حجر خطأ من امرأة أخرى فاسقط ما ثمانية من أسناتها  
فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قد ارهاها \* (الجواب) \* يجب في كل سن ربع عشر الدية  
لكنها المرأة والدية من الأبل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة آلاف  
درهم والله سبحانه أعلم \* (سئل) في رجل أضر بغيره فوقع ضربه لوجع اصابه وعين له ذلك  
الضرس فنزع المأمور ضرسا آخر ثم اختلفا وحلف الأمر على ما عين له فهل تجب الدية في مال

قوله اجبنا في رد المختار ينبغي  
مراجعة النسخة التي بخط  
المؤلف أو مراجعة رد المختار  
لينظر هل اجابته أو عنه  
واذا ظهر الثاني تأمل اه  
مطلب ضرب رجلا عدا  
فقتل له سنين يجب القصاص  
مطلب في كيفية القصاص  
في السن

مطلب اسقط رجل سني  
امرأة عدا يلزمه الدية  
لا القصاص

مطلب لا قصاص بين  
الرجل والمرأة فيما دون  
النفس

مطلب في كل سن من أسنان  
المرأة ربع عشر الدية

مطلب أمر غيره بقطع ضرسه  
فقتل ضرسا غيره لزمه الدية

المأمور **\*(الجواب)\*** نعم قال في جامع الفتاوى ولولأمر رجل أن يترج سنه لوجع أصابعه وعين السن والمأمور ترج سنأ آخرتم اختلاف فيه فالقول للأمر فان حلف فالدية في ماله أى المأمور وسقط القصاص للشبهة ومثله في الحشاوى الزاهدى والقنية ومصور المسائل عن جمع الفتاوى ودية السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسون ديناراً أو خمسة مائة درهم والله سبحانه أعلم **\*(سئل)\*** في رجل ضرب امرأته الحرة على يدها عدا فسلت بعض أصابع يدها بحيث لا يتفع به فهل في كل اصبع من أصابع البدن والرجلين نصف عشر الدية **\*(الجواب)\*** يجب عليه في كل اصبع من أصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير من الديات وفي ككل اصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرها اه وفيه أيضا ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن على رضى الله تعالى عنه مرفوعاً وموقوفاً اه وفي الخبرية من الديات ضمن سؤال مانصه ثم نظراى ما مثل من المفاسل الباقية فان كان لا يتفع به فتحكه حكم المقطوع في وجوب الدية اه **\*(سئل)\*** في رجل ضرب آخر على يده بندقة أصابت أصبعه السبابة فسلت ما يلزمه بعد الثبوت **\*(الجواب)\*** حيث شئت فان كان لا يتفع بها حكمها حكم المقطوع ودية الاصبع عشرة من الابل أو مائة من الفنايرا أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وان كان قائماً كيدشلت وعين ذهب ضوؤه ما لم يمتق قيل الشصاج ومثله في التنوير وقد أفتى بمثله الخبير الرملى **\*(سئل)\*** في مسمى عمرو نحو عشر سنين دفعه أبوه الى حائك ليغله الحياكة فكشك عند الحائك اياماً يشتغل في النهار ثم يذهب عشاء الى أبيه ففقد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه بطالب الحائك باحضاره بدون وجه شرعى فهل لا يلزمه احضاره **\*(الجواب)\*** نعم وقد أفتى بذلك في الخبرية من الاجارة وتؤخذ المسألة ايضا من الاشياء من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم **\*(سئل)\*** فيما اذا كان فند بندقة بحرية معلومة برصاص وطلبها رجل لبشرتها فأرسلتها له مع صغير فأخذها الرجل بيده فأورث وخرجت الرصاصة منها لا بفعل أحد فقتله فهل لا ضمان على هند والصغير **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في رجل له بندقة بحرية علقها في بيته وبعد استقرارها وقع شفاصها على خزانها لا يحر كة أحد ولا بفعله فأورث وخرجت وأصاب صاحبها وجماعت فقتلت واحداً من الجماعة وخرجت الباقي فام ولها المقتول يطلبون دية من المخروجن فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية **\*(الجواب)\*** نعم وقد أفتى بذلك الخبير الرملى **\*(سئل)\*** فيما اذا ضرب زيد عمر برصاصة جازحة عدا فأصاب وجهه وجرحته ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكو بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينة العادلة ثبوتاً شرعياً لى حاكم الشرعية المظهرة فهل تجاب الورثة الى ذلك ويقتض من زيد بالوجه الشرعى **\*(الجواب)\*** نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك قاضى خان وغيره ويجب على ولاة الامور ضاعف الله تعالى لهم الاجور اقامة حدود الذين

مطلب دية سن الرجل  
نصف عشر الدية

مطلب في كل اصبع عشر  
الدية وفي اصبع المرأة نصف  
العشر

مطلب دية المرأة نصف دية  
الرجل في النفس وما دونها

مطلب ما مثل من المفاسل  
فحكاه حكم المقطوع في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفعه  
ففيه الدية وان كان قائماً  
مطلب فقد الصبي لا يلزم  
معلمه احضاره

مطلب خرجت الرصاصة  
لا بفعل أحد فقتله لا ضمان

مطلب القتل بالرصاص  
الجارح يوجب القصاص

وفضرة المسلمين قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم ويثاب ولادة الامور على ذلك جزيل الثواب من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التي توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة جازحة كالسيف والسكين والرمح والسهم حديدا كانت الآلة أو غير حديد كما لو رمح بسلطة القصب والرمح الذي لا منان له بعد أن يكون محدودا والهمود والفسابة والسهم الذي لا فصل فيه اذا رماه فجرحه أو ضرب به بعود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والرماس والذهب والفضة اذا ضرب به فجرحه أو شق بطنه فحسب محدودا ورماه بفضة ألف درهم فجرحه أو لم يجرحه فمات من ذلك يقتل اه قاضي خان من باب القتل أقول كتبت في رد المحتار وأقول الجنائيات عن الجوهرة المحمدية تعمدت له الحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والفسابة والاربعون والاشني وجميع ما كان من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه الملائكة أم لا ولا يشترط المجرع في الحديد في ظاهر الرواية لانه موضع للقتل قال الله تعالى وأترسنا الحديد فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرماس والذهب والفضة سواء حكان بضع أو ررض حتى لو قتله بالثقل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضرب به بعود من صغرا أو رماس اه كلام الجوهرة وروى الطحاوي عن الامام اعتبار المجرع في الحديد ونحوه قال الصدر الشهيد وهو الاصح ورجحه في الهداية وغيرها كما سبأني في الفصل الثاني في مسألة المثلقت وعلى كل فالقتل بالندقة الرصاص عدلها من جنس الحديد ويحصر مقتض به لكن اذا لم تجرح لا يقتض به على رواية الطحاوي اه ما حكته (سئل) في هذا الحادث ان في الورثة صغارا وكبارا الكبار أبوه وامه وزوجته والصغار ابنته والوصى عليهم ابا جدهما والله المذكور هل واليه وامه وزوجته القصاص قبل كبر أولاده أم لا (الجواب) قال في التنوير والكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبار أجنبا عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفي الدرر يستوفي الكبير قبل كبر الصغير لانه حق لا يتبرأ لشبوه بسبب لا يتبرأ وهو القرابة واحتمال الغزو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كفا في ولاية النكاح اه وفي الملتقى ومن قتل وله اولياء كبار وصغار فلكبار الاقتصار من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لما ومنه في كثير من المعترات وفي منظومة الكواكب

وما زان يستوفي الكبير \* من قبل ما أن يكبر الصغير

(سئل) في رجل قتل آخر عدا بالآلة مزوجته بمجديده ولم يزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن ابن صغير وزوجة وأم فادعت الأم بالولاية على الصغير وحنة الصغير على القبائل وثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل مجديده المراقص امنه ان جرحه بمجده وان كان يظهره فلا عليه الدية اه فلي نظر ذلك وفي غالب المتون للكبار القود قبل كبر الصغار وخسه الزبطي وغيره بما اذا كان الكبير ليس

مطلب الآلة التي توجب القصاص

قوله الاشني هو بالشرين المجبة ما يحضره كافي القاموس اه منه

مطلب الورثة للكبار انه ود قبل كبر الصغار

مطلب قتل اخر عدا بتر وجرحه

بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه لكن لا في ماله كالم والاخ فله ذلك عند أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى خلا لما فاته عند حياطة طربلوع الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كافي البدائع  
 ومن خصوص الشهود ينبغي التقيض عنهم سرا وعلاية فانه يحتاج في الفروج والدماء  
 ما لا يحتاج في غيرها والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه حرجه بمجدة المزني  
 وجد الجرح بالحديد وجب القصاص اتفاقا سواء حرجه بمجدة أو بظاهره وإنما الخلاف  
 فيما اذا ضرب به بالحديد ولم يحرجه كما اذا ضرب به بظهر المز ولم يحصل جرح وتقدم أنفان الاصع  
 اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصححه في الهداية وأقره  
 شراحنا على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة نبوت القود للكبار قبل بلوغ الصغار فهي  
 من مسائل المتن واستثنى منها في التنوير تبعاً للزبلي ما اذا كان الكبير اجنبياً عن الصغير  
 وهذا بعينه يشمل ما ذكرنا من مقتول زوجة بالغة وابناً صغيراً من زوجة غيرها  
 فان الزوجة هنا الحنمية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة القود قبل بلوغ  
 الصغير به أتى الخاتوني وقال له لم يجز هذا القيد للزبلي ولكنه تفق ثم ذكر عبارة الزبلي  
 وقال فيتنظر على هذا الى بلوغ الصغير اه لكن الزبلي لم ينفرد بهذا القيد في القهستاني  
 مانصه وفي الاصل ان كان الكبير اباً استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبياً بأن قتل عبد  
 مشترك بين اجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اه وكبت في رد المحتار عند قوله الا اذا كان  
 الكبير اجنبياً عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركاً بين صغير واجنبى فقتل عبد ليس  
 للاجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير اب فيستوفيه  
 حينئذ ثم قال في النهاية تافلاً عن المسوط لأن السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد  
 منهما فان ملك الرقة يحتمل التعزى بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل  
 التعزى وقامه فيه موطأ هذا التصوير والتعليل ومنه ما قدمنا آتفاً عن القهستاني عن الاصل  
 أن المراد بالاجنبى من كان شريكاً في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمه كبير وابن عمه  
 صغيرهما اجنبيان لا وارث له غيرهما فلكبير القصاص لأن السبب القرابة لا للقتول وهي  
 مما لا يعزى فكذا ما يثبت له وهو القصاص فيثبت له غير متجزاً لكل واحد استية أو  
 باقتراده بخلاف الملك فانه متجز فلا يثبت القصاص بسببه لكل ما انفرداه مالم يجتمعا وطلبنا  
 انقاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه الاب مع شريك ابنة في العبد  
 القدر ولذا قتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لأن مرادهم بالقرابة  
 ما يشمل الزوجية بدليل نبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التارخانية  
 او آخر الباب السابع من كتاب الجنائيات المسألة على وجهين اما أن يكون القتل عمداً أو خطأ  
 فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الغية حصه نفسه بحكم  
 الملك وحصه الصغير بحكم الولاية وان كان الكبير اعماً أو عماليس وصياً للصغير يستوفى حصه  
 نفسه فقط وان كان القتل عمداً ان كان الكبير اماً له أن يستوفى القصاص بالاجماع وان كان

مطلب فيما اذا كان الكبير  
 اجنبياً عن الصغير

أجيبا بأن قتل عبيد مشترك بين اثنين أحدهما صغير والآخر كبير ليس للاجبي أن يستوفي القصاص بالاجتماع الآن يكون للصغير أب فيستوفيان حيث أن كان الكبير أما أو عا فلي قول أبي حنيفة أنه يستوفي قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما لا حتى يبلغ إلا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معتوها أو مجنوناه وقامه فيها من الفضل للذ كور فهذه العبارات كلها قد حصرت تصوير الاجبي بالشريك في الملك دون الشريك في الارث وتطيل المسئلة الذي مر عن المبسوط صريح في ذلك أيضا وحينئذ فلا تدخل مسئلة الزوجة مع الابن من غير حاجتها الاجبي المستغنى هذا ما ظهر لفهمي القاصر فتأملوه والله سبحانه وتعالى اعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشامي مسألة وهي سئل عن شخص قتل امرأة عمدا عدا واثبت ذلك بينة شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجا بالغا وولدا مراهقا صغيرا من شخص غير الزوج الذي قُتلت في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد المذكور أم لا وهل يجوز لوالد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أولا الجواب للزوج المذكور القصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال في الكتبخانة للكبار القود قبل بلوغ الصغار اه ولو ولد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان للأب استيفاء القصاص لانه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية اه وقال الوالوي ولاية استيفاء القصاص ان يستحق القصاص والمستحق القصاص من يستحق مال القليل على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية والله تعالى اعلم كازروني من الجنايات عن فتاوى الشامي \* (سئل) في رجل بالغ عاقل عدلى رجل وضربه بالسيف فقتله وثبت عليه ذلك لدى فاض بالطريق الشرعي والمقتول زوجة والاولاد صغار ونها وباتم هي أم ولد لا يه المزبور وله تركة الأب استيفاء القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغار فهل يسوغ للأب والزوجة ذلك ولا ترث الام من تركته \* (الجواب) نعم اذ اجتمع الأب والزوجة لها ذلك قبل كبر الصغار أما بالنظر الى الأب فاجماع اصحابنا رحمه الله تعالى كافي الزبني والمحيط الدرهمي وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك هذا في حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما هو الصحيح قوله كافي البدائع وأما المقتول فلا ترث من تركته حيث كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الحنانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى وبالله التوفيق قال الزبني ولو كان الكبير وليا للصغير بمن له التصرف في ماله كالأب والجد يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لها بالملك أو بالقرابة وان كان وليا لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والم فعلى الخلاف فان كان الكبير أجيبا عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زبني من الجنايات وليس لبعض الورثة

مطلب يستحق القصاص  
من يستحق الميراث على  
فرائض الله تعالى  
مطلب أم الولد لا ترث من  
تركة ولدها المقتول  
ولا يستحق القصاص

استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لاحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار ثمانية وفيها ولو لم يكن أم الولد والمدرود هما استيفاء القصاص كافي للفقهاء اهـ وفي الاشياء من النكاح ما ثبت لمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص المودرت ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبايعين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الخ اهـ (سئل) \* في رجل ضرب رجلا حرا عبد ابي حرق يسكن على يده اليمنى وكفه الايمن فجرحه ومات من ذلك الجرح ومات ما ذكر عليه بالينة العادلة الشرعية المراكاة ثم ماتت امرأته مات المرحوم عن ورثة كبار حاضرين وأم غائبة في بلدة اخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص ما لم يحضر الغائبة \* (الجواب) \* ليس للورثة استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كبارا بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتبرة لكنه يحبس قال في المنع واجمعوا على انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وقال قبله واجمعوا على أن القتال يحبس اذا أقام الحاضر البينة لانه صار منها بالقتل اهـ (سئل) \* فيا اذا اتهم زيد بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متمم بذلك يزعم اولياء القتل أن لهم حبس غير المتمم حتى يحضر المتمم فهل ليس لهم ذلك \* (الجواب) \* نعم ولا تزور وزارة وزرا أخرى \* (سئل) \* في بالغ عاقل ضرب مينا خطأ بعد وذي شوكة أصابت عينه اليمنى فذهب ضوءها ولا بينة لابي الصبي على ذلك وإنما علم ذلك باعتراف الضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك نصف الدية وما قدر ذلك \* (الجواب) \* وفي العينين واليدتين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاشنين أى الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي أشغاف العينين الدية وفي أحد هاربعها كثر وتنوروة راجع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه السلام لا تعقل الوفاة عبد ولا عمدا ولا مسلما ولا اعتراضا حتى لو أقر الحاضر بالقتل خطأ لم يكن إقراره على العاقلة أى الآن يصدقه وكذا قدره القهستاني في المعامل فنيه علاق على التنوير من باب التقودوفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض وألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الورق اهـ وفي التنوير من الديات أيضا وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب ففقه كدشلت وعين ذهب ضوءها اهـ ومثله في الكتف \* (سئل) \* في رجل ضرب آخر بعضا على أحنابه فمات من ذلك في الحكر في ذلك بعد الثبوت \* (الجواب) \* عليه الاثم والكفاراة دية مغفلة على عاقلة والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال بمحمد في كتاب الاصل شبه العمد ما تم دمه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلا بعصا فقتله أن ذلك شبه الحمد وكذلك

مطلب ليس لبعض الورثة  
الكبار استيفاء القصاص  
مطلب لا يصح التوكيل  
باستيفاء القصاص  
مطلب ما ثبت لمجاعة فهو  
مشترك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة  
غائبا لا يقضى بالقصاص  
ما لم يحضر بل يحبس القتال

مطلب يحبس القتال اذا أقام  
الحاضر عليه البينة  
مطلب لا يحبس غير المتمم

مطلب لا تعقل العواقل عمدا  
ولا عبدا الخ  
مطلب الدية في الخطأ أخماس

لورماه بحجر فتشبه صور المسائل من الجنائيات وفي الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد خربة  
 بنير ما ذكر أي بما لا يفرق الأجزاء ولو بنجر وخشب كبيرين عنده خلافة الغيرة اه قلت  
 الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضرب به بعد أو سوط أو حجر صغير فلا قود عليه بالإجماع  
 وأما الضرب بالبحر أو الخشب الكبير كخشب المزفلا قود عنده خلافا لما والله تعالى أعلم  
 وفي الفتاوى الصغرى الحمد المحض إذا أوجب الدية أوجب في ماله في النفس وفيما دون  
 النفس والمخطأ فيها على العاقلة وشبه الحمد في النفس بوجوب الدية على العاقلة وفيما دون  
 النفس يجب على الجاني وإن بلغ دية قامة خلاصة من كتاب الدماء ومثله في البرازية  
 وعبارتها المال الواجب بالحمد المحض يجب في مال القتال فيما دون النفس وفي النفس  
 وفي الخطأ فيها على العاقلة وفي شبه الحمد لو نفسا على العاقلة وفيما دونها وإن بلغ الدية على  
 القتال أقول لم بين المؤلف دية شبه الحمد وقد خالف في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية  
 شبه الحمد مائة من الإبل أرباعا من بنت غناض وبنت لبون وحقه إلى جذعة داخل القامة  
 وهي الدية المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن غناض أولئك دسار من  
 الذهب أو عشرة آلاف درهم من أوقر اه قوله وهي الدية المغلظة لا غير أي لا يحصر القتال  
 في شبه العديين دفع الورق والعين أي الذهب أو الإبل بل اللازم عليه الإبل وكلام الهداية  
 يشير إلى هذا وهو صريح ما تقدم أول كتاب الجنائيات من أن حكم شبه الحمد الأثم والكفارة ودية  
 مغلظة على العاقلة اه فلو كان الواجب ابتداء ما هو أعم من الإبل لم يكن للتغليظ فائدة  
 لأنه يختار الأخف فتعوت حكمة التغليظ نصا فليكن على ذكر من ذكره كذا في حاشية  
 الشرنبلالي على الدر والذى حرره في رد المحتار أن عبارات المتون مختلفة المفهوم فإن المفهوم  
 من عبارة الترميز السابقة وغيرها كالمداية والاختيار والكفر والمقتضى أن الدية في شبه الحمد  
 لا تكون من غير الإبل فعني التغليظ أنها أوجب على الجاني من نوع واحد بخلاف الدية  
 في الخطأ فإنه يحير فيها بين دفعها من الإبل أو الذهب أو الفضة والمفهوم من الوقاية والإصلاح  
 والقرارات تكون من الأنواع الثلاثة وعليه فعني التغليظ فيها أنها إذا وقعت من الإبل تدفع  
 أرباعا بخلاف دية الخطأ فاتها أخماس وهي أخف من الأرباع وبذلك صرح في مختصر القنوري  
 حيث قال ولا يثبت التغليظ إلا في الإبل خاصة فإن قضى من غير الإبل لم تغلظ اه وفي الجمع  
 تنظيذه شبه الحمد في الإبل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الإبل لم تغلظ وكذا في درر  
 البصار وشرحه غرر الأذكار وفي جوابات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه الحمد في الإبل إذا  
 فرضت الدية فيها فأما غير الإبل فلا يغلظ فيها قال في الجوهرة حتى أنه لا يزاد في القضية على  
 عشرة آلاف ولا في الذهب على ألف دسار اه وفي درر البصار حقق الأئمة على أن الدية من  
 الذهب في الخطأ وشبه الحمد ألف دسار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه الحمد لا تختص  
 بالإبل بل تكون منه ومن الذهب والفضة كدية الخطأ وإنما الفرق أنها إذا وقعت من الإبل  
 فإن كان في شبه الحمد تغلظت بأن تدفع أرباعا وإن كان في الخطأ فلا بل تدفع أخماسا وهل الخيارات

مطلب في بيان من يجب  
 عليه المال في الجنائيات

قوله على القتال الأصوب  
 على الجاني كافي عبارة  
 الخلاصة اه منه  
 مطلب الدية في شبه الحمد  
 أرباع

تحرير زمزم في بيان دية شبه  
 الحمد



في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي لم أر صريحاً لكن عبارة المجمع وغاية البيان تفيد الثاني والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيمن أتهم بقتل رجل والرجل صغير وزوجة وجدة أبواب فيجوز اخذ عن اثبات ذاك بالوجه الشرعي لعدم الدية فصالح ولي الصغار المذكور عن انكار يبلغ معلوم من الدرهم مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك للصغار فهل يكون الصلح المنزوي صحيحاً ﴿الجواب﴾ نعم كما صرح بذلك في العادة والله تعالى أعلم وفي فتاوى الحائفي في جواب سؤال أجاب حيث كانت الام وصية على ولدها اللذين هما اخو الميت كان لها الصلح على احدى الر واثنين لكن قالوا على هذه الرواية المحوزة لصلح ان الصلح اذا كان على أقل من قدر للدية لا يجوز أقول ان ظاهر رجل هذا الكلام على ما اذا كان القتل ثابتاً أما اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياساً على دعوى مال الميت كما صرح بذلك الهادي في الفصل السابع والعشرين حيث قال الوصي اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان المذمى عليه مقرّاً بالمال أو عليه دية أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز اه فيجعل الصلح من الوصي جائزاً على أقل من الدين اذ لم يكن كذلك والله تعالى أعلم كازدوني عن الحائفي من كتاب الصلح ﴿سئل﴾ في صبي عبد الى صبي وضربه بقدم على اصبع يده اليمنى فقطع مفصلاً عن سبابة فهل يجب عليه ثلث دية الاصبع في ماله بعد الثبوت ﴿الجواب﴾ نعم وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفاسل في أحد هاتفت دية الاصبع ونصفها الوفيها مفعلاً تنوير من الديات وغيره من المتون وعمد الصبي وخلفاء سواء عذفاً وتجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل العمدان العاقلة لا تقبل العمد ولا كفارة عليه في الخطأ عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنابات ومثله في التنوير أقول الذي في التنوير هكذا وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى عاقلة الدية اه ومثله في متن المجمع وشرح درر البصائر مع التنبيه على أن وجهه في ماله قول الامام الشافعي وكذا الاسترغيني في أحكام الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانصه عمداً الصبي والمجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة والمعتوه كالمجنون اه فهذا انحطاق لقوله وتكون في ماله وقد نوقح بما ذكره في شرح التنوير عن الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكسر ولم يكن من عجم والا في ماله درر اه فيجوز ما نقله المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما اذا كان الواجب بالجنابة لم يبلغ نصف العشر لانه يسلك فيه مسلك الاعمال كما في الزيلعي ويحمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة لهم لكن سافيه التعليل بقوله لان العاقلة لا تقبل العمد فتأمل قال المؤلف وفي أبواب القضاء للخصاف اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ان لم يكن للذمى دية فليس له حق احضاره ولكن يحضر أبوه حتى اذا لزم الصبي شيء يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه ومهم من أي ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المذمى من القاضي

مطلب يصح صلح الوصي على أقل من الدية اذا لم يدر على اثبات العقل

مطلب عبد الصبي وخطاه سواء

أن نصب عنه وصيا أجابه القاضي الى ذلك وفي فتاوى القاضى ظهر الدين والصحيح أنه لا تشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى اه أحكام الصغار من الجنائيات \* (سئل) \*  
 في رجل ضرب آخر بجرح فأصاب امرأة حرة حاملا فألقت جنينا بسبب الضرب وكان حيا  
 ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على العاقلة \* (الجواب) \* نعم قال في الاختيار  
 وإن ألقته حيا ثم مات ففيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لانه صار متلاوان ألقته ميتا  
 ثم مات ففيه ديتها والفرقة لما روينا اه وفي المنع ضرب بطن امرأة حرة ولو كناية أو بمجوسية  
 فألقت جنينا ميتا وجب غرة نصف عشر الدية في سنة فإن ألقته حيا مات فدية كاملة أى  
 تجب دية كاملة على الضارب لانه أظف آدميا خطأ أو شبه عمد فقتل فيه الدية الكاملة  
 والجنين الذى استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الأحكام لا يطلق ما روينا اه  
 قوله على الضارب أى وتؤخذ من عاقلته كما هو صريح كلام الاختيار ويؤخذ من كلام التبرازية  
 المذكور في هذه المجموعة أو يجعل على القول بسقوط العاقلة في زماننا كما ذكره العلائى  
 والحنافى لأن التناصر منتف الآن لأغلبة الحسد والبغض وتبقى كل واحد المكروه لصاحبه  
 وحيث لا قبيلة ولا تناصرة فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبادتين وذكر  
 في المحيط عن فتاوى ابى الألب صبيان يطعون بالرمي فقتل بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين  
 أو نحوه سبها فأذهب عينها قال الفقيه أبو جعفر انه لا عاقلة للجهم وبه كان يقتضى ظهور الدين  
 المرغينانى وفي جنائيات المتقطعى رمى سبها فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبى بكر  
 لانه يقول لا عاقلة للجهم لعدم التناصر وانما العاقلة للعرب للتناصر فان كان لصبي عاقلة يجب  
 على عاقلته بالبينه ولا يجب باقرار الصبي ولا بشهادة الصبيان شئ اه أحكام الصغار من  
 مسائل الجنائيات يخ اقلب فاس من يد قصاب كان يكسر العظم فأظف عضو انسان يضمن  
 وهو خذوا والدية في ماله لانه لا عاقلة للجهم استنع لانهم ضيعوا أنفسهم ولا يتناصرون والعاقلة  
 جاءت في العرب وهو عتار أى جعفر وبه يقتضى الامام المرغينانى وفي الخلاصة مثله وعلى هذا  
 لو بطش رجل امرأة غيره فضر بها على الارض وفي يده صبي فأت ذلك السبب يضمن الضارب  
 دية الصبي ان لم يكن من العرب والا تضمن عاقلته كواضع الحجر في ملك غيره قتل انسان  
 حاوى الزاهد في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلائى صرح شيخنا شيفنا الحانوقى  
 أن التناصر منتف الآن لأغلبة الحسد والبغض وتبقى كل واحد المكروه لصاحبه فتنه قلت  
 وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه أقول قد اتفق العلامة الحانوقى  
 بذلك في عدة مواضع من فتاواه فذكر عيارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على  
 العاقلة وهى أهل الديوان ان كان القتلى منهم وان لم يكن منهم فعاقلته قبياته ويدخل فيها من  
 كان عسبة وانما يكون القتلى كاحدهم اذا كان من أهل الديوان أما اذا لم يكن فلا شئ عليه  
 كما في المعراج وفي انتارخانية عن السفناتى وغيرها وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين  
 وقد نص محمد رجه الله تعالى على انه لا يزداد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة

مطلب ضرب امرأة فألقت  
 جنينا حيا ثم مات

مطلب القول في سقوط  
 العاقلة في زماننا لعدم  
 التناصر

مطلب لا عاقلة للجهم

قوله وغيرهما غيره وغيره  
 مطلب تؤخذ الدية من العاقلة  
 في ثلاث سنين الخ

دراهم أو أربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة إلا درهم وثلاث وهو الأصح  
 كما في الهداية فإن لم يتسع القبلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل فسيما كما في المعراج ناقلا  
 عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب لما يستقيم في حق العرب لأنهم حفظوا أنسابهم فأمكن  
 إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث النسب أما أنه لا يستقيم في حق الجهم لأنهم ضيعوا  
 أنسابهم ولا شئت أن أهل الأمصار إلا أن قد صاروا كالجهم لأنهم ضيعوا أنسابهم ولا يتناصرون  
 فيما بينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية ما نصه وأفتى  
 أبو الليث وأبو جعفر المهندوني وظهير الدين المورغيني أنه لا عاقلة للجهم لأنهم ضيعوا أنسابهم  
 ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الأشبه وقال في البرازية وعاقلة كل إنسان من يتناصر هو به  
 إن من الديوان فعاقلة أهل ديوانه والصناع بعضهم لبعض إن كانوا يتناصرون بالديوان  
 والصناعة اهـ وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لمصلحة الحسد وبغض  
 الناس بعضهم لبعض وتعي كل واحد المكروه لصاحبه فتكون الدية حقة في بيت المال قال  
 ابن فرشته في شرح المجموع ومن لا عاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب  
 البرازية ملازمه وإن لم تكن له عشرة ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى  
 أعلم هـ كلام العلامة الحانوقي ثم ان وجوبها في بيت المال انما هو حيث كان منتظما  
 والا ففى مال الجاني قال في المجتبى ما نصه قلت وفي زماننا يجوز أن لا يكون إلا في مال الجاني  
 إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد وهت ورجعة التناصر من بينهم  
 قد رفعت وبيت المال قد انهدم فمأسمى أهلها مكتوبة في الديوان ألوا ومثبات لكن  
 لا يتناصرون به فتمين أن يجيب في ماله اهـ وفي النقاية وشرحها للقوهستاني ومن لا عاقلة له أي  
 من العرب والجهم يعطى الدية من بيت المال إن كان موجودا أو مضبوطا والآي لا يمكن  
 كذلك فعلى الجاني اهـ وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين  
 وأنه لا يؤخذ من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما إذا لم تكن له عاقلة ووجبت في ماله  
 فكيف تؤخذ نص في المجتبى عن الساطي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال  
 صاحب المجتبى قلت وهذا أحسن لا بد من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية  
 في ماله في ثلاث سنين اهـ وأرضاء العلاني في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اهـ لكن  
 هذا مشكل جدا لأن قوله يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة أن كان المراد في ثلاث سنين  
 يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة دراهم أو اثني عشر درهما وإن كان المراد في كل سنة من مدة  
 عمره فتى تقضى الدية وإذا مات الجاني فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فقين المصير إلى ما نقله  
 عن أكثر المواضع من وجوبها في ماله في ثلاث سنين فإنه لا إشكال فيه وقد صرح في غاية  
 البيان بأن الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث سنين من يوم القضاء كما في المسلم  
 اهـ لأن الذي لاحق في بيت المال فوجب الدية في ماله ابتداء وإذا فقد بيت المال ووجبت

الدية على المسلم في ماله صار كالذي فجب عليه في ثلاث سنين ابتداء من يوم القضاء لا من يوم الجنابة فاعتمد هذا المقام فانه مما لم أسبق الى تحريره والمجده على تيسيره \* (سئل) \*  
 في رجل ضرب رجلا حرا على احدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوؤه فهل يلزمه نصف الدية  
 \* (الجواب) \* نعم قال في التنوير ويجب دية كاملة في كل عضو ذهب فعمه بضرب ضارب  
 كيدشأت وعين ذهب ضوؤها وصلب انقطاع ماؤه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من هذه  
 الاشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله ويجب دية كاملة أى دية ذلك العضو الذي  
 ذهب فعمه فلا ينافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه  
 في هذه الصورة يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الزايب مجرد الضوء  
 والعين قائمة قال في التنوير وشرحه في باب القود فيمادون النفس وكذا عين ضربت فزال  
 ضوؤها وهي قائمة غير منقصة فيحصل على وجهه قطن رطب وتقبل عينه بماء عجماء ولو قلعت  
 لا قصاص لعدم الممانعة اه \* (سئل) \* في امرأة ضربت بنتا مخيطا عمدا فقالت عينها  
 فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي \* (الجواب) \* يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان  
 في العينين الدية وفي احدى المان نصف الدية ودية المرأة في النفس والاطراف على النصف من  
 دية الرجل لان مالها انقص من مال الرجل ومنفعتها اقل وقد ظهر امر النقصان بالنقصان  
 في النفس فكذلك في اطرافها وأجزاءها اعتبارا بها كذا في الهداية فعلى هذا يلزمها ربع الدية  
 وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون دينار من الذهب أو ألفان وخمسمائة  
 درهم من الفضة \* (سئل) \* في رجل ضرب رجلا بفضيب عمدا فأصاب خداه فقط اثنتين  
 من أسنانه العليا فما يلزمه شرعا \* (الجواب) \* اذا طاب الرجل المصروب من الضارب  
 القصاص حيث كان عمدا يقص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وإن أراد الدية ففي كل  
 سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من الفضة والمستثنى في التفهيم من  
 التنوير وغيره وفي الخبرية من الجنابات أيضا أقول ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه مخير بين  
 القصاص وأخذ الدية مع أن المذكور في السؤال أن الجنابة هنا عمدا وقد صرحوا بأن موجب  
 القتل العمد الاثم والقود عينها فلا يصير مالا الا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية الارضى  
 القتال خلافا للشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوايه حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص  
 والدية سواء رضى القتال أولا وهذا وإن صرحوا به في الجنابة على النفس فالظاهر أنه كذا  
 في الجنابة على مادونها كما يظهر من فروعه الكثرة منها لقطع رجل بدرجل وهي جمعة  
 ويد القاطع شلاء ثبت الخيار لقطع يده ان شاء أخذ الدية وان شاء انقص وانما ثبت الخيار له  
 بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقا لم يصوره في العيب وفي شرح التنوير وعلى هذا في السن  
 وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب وانقطاع معينا يقتضي المجني عليه أن يأخذ  
 المعيب والارض كاملا الخ اه وفي أول الجنابات ما نصه وهو أى شبه العمد فيمادون النفس  
 من الاطراف عمدا موجب للقصاص فقولاه موجب للقصاص دال على انه لا خيار فيه وذكر

مطلب دية العين نصف دية  
النفس

مطلب في عين المرأة ربع الدية

مطلب اذا كانت الجنابة عمدا  
لا خيار للمجني عليه بين القود  
والدية بل له ان يقطع فقط  
عندنا

الربيع عند الاستدلال المذهب بأن موجب العمد القود لا الخيار مانصه وعن أنس بن مالك  
أن عمته الربيع لاهم تمارية فكسرت نيتها فقال عليه الصلاة والسلام حين انخسما إليه  
كتاب الله القصص ولو كان المال وإحبابه لخبرنا من وجب له أحد الشئين على الخيار  
لا يحكم لمبدأ أحدهما معينا وانما يحكم بأن يختار أيهما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن  
خمس من الابل أو خمسة درهم هذا اذا كان خطأ وإن كان عدا فقه القصص السن بالسن  
والله تعالى أعلم اه فثبت بما ذكرناه وبما تركناه ذكره خوف التطويل أنه لا خيار عندنا  
في العمد ولو فمادون النفس بل موجب القود حيث أمكن والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾  
فماذا جرح رجل آخر ثم عفا الجرح عن الجرح قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها  
ثم مات الجرح فهل يكون العفو جائزا ﴿الجواب﴾ نعم وفي الدرر عن السعدية ولو عفا  
الجرح أو الأولياء بعد الجرح قبل الموت جاز العفو واستحسانا علائي عن التنوير من فصل  
في القود وان سرى إلى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجناية أو بلفظ الجراحة وما يحدث  
منها يصح بالإجماع ولا شيء على القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها  
العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصص وفي الاستحسان يسقط  
القصص لشيء وتجب الدية في مال القاتل لانه عمد وعند أبي يوسف ومحمد جرم الله تعالى  
يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا اذا كان القتل عمدا فما اذا كان خطأ فان برئ من ذلك  
صح العفو وبالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو بالجراحة وذكر ما يحدث  
منها لم يذكر وان سرى إلى النفس فان كان العفو بلفظ الجناية أو بالجراحة وما يحدث منها  
صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة الجرح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصر ذافراش يعتبر  
من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن سار ذافراش يعتبر عفوه من ثلث ماله لان العفو ربع  
منه وربع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فان كان قد راد الية يخرج من الثلث يسقط  
ذلك القدر عن العاقلة وان كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة وثلثه يؤخذ  
منهم وان كان بلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها يصح العفو والدية على العاقلة عند  
أبي حنيفة وعندنا يصح العفو وهذا كقوله عفوت عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث  
منها سواء من جنابات البدائع مخلصا اقروى أقول والفرق على قول الامام بين قول النبي  
عليه عفوت عن الجناية وقوله عفوت عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل  
السارى منها وغيره والقتل يسمى جنابة بخلاف القطع والجراحة فانه لا يشمل السارى ما لم يزد  
قوله وما يحدث منه فاذا قال الجرح أو المقتطع عفوت عن الجناية يكون عفوا عن الجرح  
والقطع وعن القتل اذا مررت الجنابة إليه واذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن  
القطع وما يحدث منه فكذلك لان قوله وما يحدث منه صريح في شمول السارية بخلاف  
ما اذا لم يقل وما يحدث منه فانه لا يشملها وعندنا لا فرق بين اللفظ الثلاثة لانه مراد بالعفو  
عن الجراحة ونحوها القوعن موجبها فيشمل النفس كالجناية والمثون على قول الامام

مطلب يصح عفو الجرح  
قبل موته عن الجراحة  
وما يحدث منها

مطالب العفو عن الجناية  
ان كان في حال الصحة في جميع  
المال والافاق الثلث  
مطلب في الفرق بين قوله  
عفوت عن الجناية وقوله  
عفوت عن الجراحة

مطلب إذا عفا بعض الأولياء  
سقط القصاص

مطلب إذا تورث اتفاقاً  
مطلب عفو الأولياء قبل  
موت المجرع يصح

مطلب إذا عفا بعضهم فبأق  
الدية في مال القاتل

مطلب فيما عفا الولي عن  
أحد القتلتين  
مطلب الإبراء لا يصح عن  
الدية بالإكراه

مطلب الدية من الديون  
الضعيفة

مطلب قطع يده البصري  
من الرنح إذا قطع يده  
البصري

مطلب خوف امرأة بالضرب  
فألفت جنيهاً

مطلب صاح على امرأة  
فألفت جنيهاً

\*(سئل)\* في رجل قتل رجلاً بعد أن يفرق بأكفه مارحة من حديد وثبت عليه ذلث وجهه  
الشرعي ثم عفا عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولين بقي  
من الورثة حصته من الدية ؟ (الجواب) نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه والباقي حصته  
من الدية ودور من باب ما يوجب القود ثم قال في شرحه ولا حصه للعاقب لا سقطا حقه اهـ  
والمستثناة في التنوير والنخ والمثني وغيرها والدية تورث اتفاقاً إذا اشاء من الفرائض وعفو الأولياء  
قبل موت المجرع يصح كما يصح عفو المجرع لوجود السبب وصحة الإبراء بعد وجود السبب  
بزيادة قبيل الشجاج عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا يتقلب الباقي إلا ما حوى  
الزاهد من فصل أمر القاتل بالجناية ؟ (سئل) فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عدا  
عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه ؟ (الجواب) نعم ويسقط القود بموت القاتل  
وبعفو الأولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلاً ويجب حالاً بصلح أحدهم وعفوه ولين بقي حصته  
من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الأبصار من باب القود فيما دون النفس ومثله  
في المثلث أقول وما وقع في الاختيار وشرح الجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة ردّها العلامة  
خاسم بأنه ليس بقول لأحد مطلقاً ورده أيضاً في حاشيته على شرح الجمع بأنه مخالف لسائر  
الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت بزيادة ورواية وتعمامه فما سحر زناه في ردّه  
المعتار وتكتب فيه ماضيه تمة عفا الولي عن أحد القتلتين وأصلحه لم يكن له أن يقتض غيره  
كما في جواهر الفقه وغيره ولكن في فاضلنا وغيره أن له اقتصاصه فهاستاق قلت وبالسؤال  
أفتي الرمي كما في أول الجنايات من فتاواه ؟ (سئل) في رجل ضرب آخر على يده البصري  
بعد أن يسف فسلت يده وذهب ففعلها ثم أقر المضروب بالإكراه المعتبر شرعاً أمراً الضارب  
من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكر بوجهه الشرعي يكون الإبراء المذكور فيه صحيحاً  
؟ (الجواب) نعم إذا ثبت إكراهه بذلك الرجوع عما أكرهه والله تعالى أعلم لا يصح  
مع الإكراه إقراره مدونه أو إقراره بقبوله بنفس أو مال شرح التنوير للعراق من الإكراه ومثله  
في النخ عن الثانية ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كالنخ عليه في شرح التنوير وغيره  
من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية ؟ (سئل) فيما إذا ضرب زيد عراً  
بعد أن يفرق بسيف على مفصل يده البصري فقطعها من مفصل الرنح فهل يقتض من زيد  
بقطع يده البصري من مفصل الرنح ؟ (الجواب) نعم قال في المثلث القود فيما دون النفس  
هو فيما يكون فيه حفظ المائلة إذا كان عمداً فيقتض بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد  
القاطع أكبر من المقطوع اهـ ؟ (سئل) في رجل أجنح دخل على امرأة قروية وأراد  
ضربها وخوفها بالضرب فألفت جنيهاً ما ذكره اتفاقاً بعد ستة أشهر فهل فعمن عاقلة  
نصف عسودية الرجل ؟ (الجواب) نعم أقول وفي الخيرية وقد أفتي والد شيتنا أمين  
الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فألفت جنيهاً لا يضمن وإذا اخوفها بالضرب يضمن  
وأقول وجه الفرق أن موتها بالقوف وهو فعل صادر منه نسب إليه وبالصباح موتها

بالخوف الصادق منها وصرحوا ايضا بأنه لومح على كبير فأت لا يضمن وأنه لومح عليه  
فجاءت فأت منها تحية الدية وأقول لا تخافه لأنه بالآثر مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني  
بالصيغة فجاءت المنسوبة إلى الصالح والقول للفاعل أنه مات من الخوف وعلى الأولياء البينة  
أنه مات من القويف وعلى هذا فلومح على امرأة فجاءت فألقت من صحنه يضمن ولو ألقت  
امرأة غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فأتا قوله أنه يخرج ربحه اه ما في الخبرية خلاصا  
﴿سئل﴾ فيما إذا دخل اللصوص بيت زندي غيبه وسرقوا أمضته ليل لا تغلب على نذبه  
أن عوامه منهم ورفع امره لحاكم العرف فأختر الحاكم عواما له فأنكر ضربه فأقره ذكر  
أن له شركاء عنهم لما كم خمسة مدة حتى مات في الحبس عن ورثة يزعمون أن زندي يضمن  
دسته فهل لا يضمن زنده ولا غيره بزعم الورثة ﴿الجواب﴾ نعم فالق في القضية من القصب  
من باب ضمان الساعي والتمام بخ شكا عند الولي بغير حق وأني بخاذا بضرب المشكوكه  
فكسر سنه أويده يضمن الشاكي إرضه كمالا وقيل إن حبس بسعاية قهر وتسرودار  
السبي فأصاب بذه تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقل أهتني بالضمان في مسئلة الحرب  
فقال لا ولومات المشكوك عليه بضرب القائد لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه فادرع ساعته  
لا تقضي اليه غالبا اه ومثله في الحماوى الزاهدى من الباب المرقوم ومثله بالخرق في  
الفصولين في ٣٣ في ضمان الساعي وتقله في غصب المنع عن القتيمة ومثله في العلاني وإذا  
اجتمع الماشروا المنسوب اضيف الحكم إلى الماشركا في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء  
أقول حاصله أنه إذا شكاك بغير حق يضمن ما ألقته الولي أو عوامه من عضوا ومن مال دون  
النفس لأن الشكامة لا تقضى إلى الموت غالبا بخلاف العضو أو المال لأن الغالبه الضاؤا  
اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشياء المذكورة أفتي به المتأخرون على  
خلاف القياس زجرا عن السعاية بغير حق والله تعالى أعلم ﴿سئل﴾ فيما إذا أخذ رجل  
سكين عمر وبالقهر والظبة وجرح بها آخر فهل لا ضمان على عمرو ﴿الجواب﴾ نعم دفع  
سكينه إلى مسمى فضرب المسمى نفسه أو غيره بغير إذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا خاتمة  
فصل القتل الذي يوجب الدية من دفع سكينه إلى رجل فقتل به نفسه لم يكن على الدافع شيء  
تأريضا من الفصل الثاني في الجناية على النفس ﴿سئل﴾ فيما إذا جرح زيد عمرا بندقية  
عمدا فحذره جرم لا يمكن فيه المأثمه وصار صاحب فراش فإلزم زيدا بعدنه ﴿الجواب﴾ نعم  
بأنه بحكومة عدل يكفى المأثمى وغيره وهي هنا إن يقوم عبدا بهذا الأمر ثم معه فقدر  
التفاوت بين القيتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة  
وأجرة الطبيب والادوية إلى أن يبرأ والله أعلم أقول اعلم أن الجناية بالجيحان كانت في الوجه  
أو الرأس فسمى شعبة وان كانت في غيرهما نسي جراحه أو الشجاج عشرة بعضها لمارش بقدر  
بالص وبعضها فقه حكومة عدل ولا شيء من الجراح لمارش معلوم إلا الجناية وهي جراحة  
تصل إلى جوف الرأس أو البطن وفيها ثالث الدية وعذوها مع الشجاج باعتبار انها قد تكون

مطلب فيما اذا اتهمه بسرقة  
فشكاه للسياكم وجب  
حتى مات

مطالب یمن الساعی بغير  
حق

مطلب اخذ سکین عمرو  
وضرب بها آخر لاضمان  
على عمرو

مطلب يجب حكومة عدل  
في حرج لا يمكن فيه المماثلة

في الرأس وهذه الشجاج لا تفوق في وجوب الارش فيها بين العدل والحق الا الموضوعة وهي التي  
 توضع العظم اى تفاهرها فانها كانت خطأ ففهم الارش نصف عشر الدية وان كانت عددا ففهمها  
 القصاص ولا تخصص في غيرها على ما مضى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية وجوب  
 القصاص فيها دونها وهي ستة كتابه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل  
 الواحدة ففهموا انص فيه على شئ مقدرا قال الطحاوى تفسيرها ان يقوم عملو كابدون هذا الاثر  
 ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلا يجب ثالث عشر  
 الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو ان ينظر كم مقدار هذه  
 الشبهة من الموضوعة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية والمقتضى به هو الاول كما في التنوير  
 والفتاوى وغيرها ونقله العلائي عن عدة كتبه وفي المراجعه قول الامعة الثلاثة وقال ابن  
 المنذر انه قول كل من يحفظ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلامه انما يجب تمام قول  
 الكرخي لو لم يجرى في وجهه ورأس اى لانها موضع الموضوعة فيمنع ذلك به ولو في غيرها او تنفسر  
 على المقتضى بقول الطحاوى مطلقا لانه ايسر اه ونحوه في الجوهره الخ وكذا ذكره  
 الزيلعي وقال وكان المرغيناني يقتضى به ومعنى قوله مطلقا اى سواء كانت الوجهه او بالرأس  
 او غيرها وهو قديقه قوله او تنفسر في القيساتى وهكذا كله اذ انقضى للبراحة اثر والا ففهمها  
 لا شئ عليه وعند محمد يابره قد رما اتفق الى ان يراى وعن ابي يوسف حكومة العدل في الالم  
 وقامه في الاخيرة وذ كر في شرح التنوير انه في شرح الطحاوى فصر قول ابي يوسف ارش  
 الالم باجرة الطبيب والمداواة قال فعليه لا خلاف بينهما في تصحيح العلامة فاسم الله على قول  
 الامام اعتمد المصنوع والنسب وغيرها يمكن قال في العيون لا يجب عليه شئ قياسا  
 وقال لا يستحسن ان تجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وهكذا جراحة برئت اه  
 وقال شيخنا شيخنا السلطاني وظهر لى رجحان الاستعسان لان حق الاتمى مبنى على المشاحة  
 اه وقال ايضا في مجموعته التي بخطه اذا ضرب يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى  
 الضارب المداواة والنفقة الى ان يبرأ واذا رما وقطعت يده وشلت وجب دينها والظاهر انه  
 بحسب المصروف من الدية اه والله تعالى اعلم \* (مثل) \* في رجل جرح زيدا بسكين  
 في ظهره وعجز المخرج عن الكسب فقام يكلف اخذ الجراح وزجها بالاتفاق والمداواة  
 فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونها \* (الجواب) \* نعم رجل جرح وجلا ففهم  
 المخرج عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من اول كتاب  
 الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود قتلانه اقول ظاهره ان المراد بالنفقة غير  
 المداواة وهي ان ينفق على المخرج من طعام وشراب وكسوة الى ان يبرأ والظاهر ان هذا  
 فيما اذا كان المخرج فقيرا ينفق من كسبه بقرينة قوله ففهم عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم  
 الجراح سوى المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط اذا كان فقيرا او عليه وعلى عيال فلم اره  
 ولا راجع \* (مثل) \* في رجل ضرب رجلا مسلما بصبصا صغيرة على ظهره ولم يزل صاحب

مطلب اختلافوا في تفسير  
 حكومة العدل

مطلب على الضارب للمداواة  
 والنفقة الى ان يبرأ

مطلب يجب على الجراح  
 النفقة والمداواة

مطلب ضرب به يده اعلى ظهره  
 فان يلزمه دية متأنفة على  
 عاقلته وهو شبه العمد



فراش من تلك الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلظة على  
العاقلة **\*(الجواب)\*** نعم قال في الدرر المنجيات وأما شبه العمد وهو قتله قصدا بغير  
مادة كرمي العمد كالصغار السوط أو الحجر الصغير وأما الضرب بالحجر والخشب الكبيرين فن شبه  
العمد أيضا عند أبي حنيفة خلافا لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلظة على  
العاقلة بالدية والدية ومثله في التنوير وغيره أقول قد مضى بيان الدية المغلظة والعاقلة أيضا  
فراحته **\*(سئل)\*** فيما إذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حتى يسكن على يده وجرحه  
ولم يزل صا حيا فراش حتى مات من ذلك عن أبي ريد الأب أن يقتص منه بعد الثبوت  
الشرعي عليه فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم وإن شهد أنه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب  
فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالينة كالثابت معاينة ولا يحتاج للشاهد أن يقول  
أنه مات من جراحته بزيادة كذا في شرح التنوير للعلائي من باب الشهادة في القتل واعتبار  
حائه شهد أنه قتله بالسيف فان قال أعدا أو سكتا قبل وقضي بالقصاص وإن قال خطأ  
يقتضي بالدية على العاقلة وإن قال لا ندري قتله عدا أو خطأ قبل وقضي بالدية في مال القاتل  
محيطا بالرهائي من الجنائيات رجل قال قتلته فلا نا ولم يسم عدا أو خطأ قال استحسن أن اجعل  
دنة في ماله تتارخانية رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى  
يقول عدا فتأوى مؤيد زاده عن القنية في باب القتل بسبب أقول وإنما اقتص منه وإن سكت  
الشهود عن ذكر العمد في غاية البيان عن شرح الكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد  
هو القصد بالقتل وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف بذليله وهو الضرب بالغة فائدة عادة  
قال ولو شهدوا أنه قتله عدا وأنه مات به فهو أحوط له لكن يحتاج الى الفرق بين الشهادة  
والاقرار حيث حل الاقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه أنه لما أقر بحبائنه  
وظل ظهرا لسانه مدقه وحسن حاله فيجمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقربة وهي الضرب  
بالآلة القاتلة عادة اذ لو كان ذلك عمد الذكركم بخلاف ما اذا أنكر القتل أصلا وظهر كذبه  
بالينة العادلة المتلفة منزلة المعاشنة فانه يجمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة  
المذكورة ولهذا قال الخبير الرولى في حاشية المغ بعد ما قدمناه عن غاية البيان ان هذا صريح  
في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة المجارحة بالينة لا يقبل قول القاتل لم أقصد به بخلاف ما لو أقر  
وقال أردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقره  
ويجمل على الأدنى قال في التتارخانية وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقرته  
قتل فلانا بجدية أو سيف ثم قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف  
اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عدا اه ملخصا لكن التفرقة  
المذكورة انما تظهر على قول أبي يوسف اما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياس  
والأولى استحسان كما يفيد ما نقله المؤلف عن التتارخانية تأمل **\*(سئل)\*** في فاصرة  
الحيرة عند امرأة ثامت انقامه ليلالي بيت المرأة فاحترق بعض ابها التي عن يمينها وشئ من

قوله وأما شبه العمد الخ  
انظر الى جواب اموالعه  
هو قوله فهو قتله عدا الخ  
لكن تحزرت انشاء بالواو  
وليبرز اه محصه  
مطلب لا يحتاج للشاهد أن  
يقول مات من جراحته  
مطلب شهد أنه قتله بالسيف  
وقال أعدا أو سكتا يقتضي  
بالقصاص  
مطلب قال قتلته فلانا  
بالسيف ولم يسم عدا  
ولا خطأ يجب الدية في ماله  
حادثه في زمان سنة ١٢٤٣  
أقر بالضرب وأقر أنه مات  
منه الجواب رجل قال ضربت  
فلانا بالسيف عدا أو لا ندري  
أنه مات منها ولكنه مات  
وقال ولي القتل بل مات  
بضربك فانه لا يقتل به اه  
من الفتاوى الهندية اه منه  
مطلب اذا شهدوا عليه  
ما يقتل بالغة جارحة لم يقبل  
قوله لم أقصد قتله  
مطلب احترق ثياب بنت  
أحيرة بالامع أحد الأدية  
على أحد

فخذها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع من أحد ثم ماتت من ذلك جسد أبام فهل يلزم المرأة دية أم لا ﴿الجواب﴾ حيث الحال ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد اتفق بين ذلك الخبر المروي في فتاويه الأخيرة من الجنايات ﴿سئل﴾ في رجل يده بندقة صغيرة يريد أصلاحها فأورث بجرته ناراً فخرجت وأصابت بمكان كان فيه رجلاً آخر فقتلته فأدعى ولي القاتل على الرجل المذكور أنه قتله عمداً وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العهد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثة المقتول ﴿الجواب﴾ نعم حيث الحال ما ذكر لما قال فاضيلان إذا أقر القاتل أنه قتله خطأ وأدعى ولي القاتل العهد لدية في مال القاتل لورثة المقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل المعاقل من جنائات الحسانية وكذا في الضمانات في بيان من عليه الضمانات والدية قتلها عن مبسوط شريح الإسلام خواهر زاده انقروى من الجنايات اتهم بقتل فقيل لم تلت فلا تقاتل كذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أو قال تلت عدوى فهذا ان القاتل منه اقرار بالقتل فتلزمه الدية في ماله ان لم يقر بالعمدنية المفتى من الاقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كبت على صورة دعوى وردت في جردى الثانية سنة ١١٤٦ ماصورة شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه وقد ذكر في صورة الدعوى ان البدقة التي بها الرصاصة قتله ولم يعينوا القاتل وان ادعى على واحد غير معين لا تسع لما ذكرنا ان شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه فيشترط تعيين الضارب وإقامة البينة بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علمانا رحمهم الله تعالى منهم انظر المولى حيث قال في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بوردية وغير بوردية احد قواطين خرج من البصر فخرجت بندقة من بندق احدهم قتل رجلاً منهم ولا يعلم من هو وولى القاتل يقول حتى عنده هؤلاء يعينونه عند احدهم والا كلهم غرماء فهل القاتل اذا قام على واحد منهم بينة أنه هو الذى خرجت بندقه فقتله قبل بينتهم وشب القتل عليه وتنفي دعوى القاتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت القتل عليه ولا قبل بينهم عليه ولا تنفي الدعوى عنهم اذ الدعوى لا تسع الا من صاحب الحق واليثة لا تقبل الا لاثباته أو دفعه ولم يثبت عليهم بجمرة الدعوى حق ليدفعوها وباب الدعوى مفتوح فان عين المذمى واحداً للدعوى عليه سمعت دعواه وقيل وان ادعى على واحد غير معين لا تسع لان شرط صحة الدعوى العلم بالمذمى عليه وان ادعى على الجميع اتهم اشتر كوا في قتله يساورهم او غيرها صحت الدعوى ولا بد لمن بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعى وقد علم تفصيل المسئلة والمجمله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول وبدأت فرعا في الباب السادس من الفتاوى الهندية عن الظاهريه ما حمله أنه لو خرج سهم من بين جماعة فاصاب رجلاً وشهد شاهد ان بأر هذا سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بان فلان هو الذى ضرب السهم اهـ ﴿سئل﴾ في صغير لا يقبل التصرفات استعمله رجل في تجهيز نفسه وأمره بذلك بكل ذلك بدون اذن وليه ولا وجه شرعى فسقط السقف على انه غير في حالة الاستعمال وقتله قول اذا ثبت ذلك تجب

مطلب آخر بالقتل خطأ  
وادعى الولي العهد تجب الدية  
في مال القاتل

مطلب اتم بقتل فقال كذا  
كان مكتوباً فهو اقرار

مطلب شرط صحة الدعوى  
العلم بالمذمى عليه

مطلب خرجت بندقة من  
بين جماعة فقتل رجلاً  
ولم يعلم من هو لا تسع  
الدعوى عليهم

مطلب صغير استعمله رجل  
في عمل سقط فسقط عليه  
السقف تجب دية

مطالب الاسلام غير مانع  
من ايجاب القصاص

مطلب ضرباد حتى ذهب  
عقله قلزمها الدية

مطلب أمر رجلين أن ينزلا  
إلى الدرقاء لا يلزمهم شيء

مطلب بری من الجرح ثم مرض  
بداء أمه ومات منه

مطلب في طيب دفع لامرأة  
دواء فزاد مرضها الخ  
مطلب قتل جماعة رجلين  
لسوف

دية الصغير على عاقلة الرجل ﴿الجواب﴾ نعم أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ الفرس السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أن يأكل له أو يصعد السطح أو كس الخيل أو أمره بتطيق سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فأنف الصبي بمصر الكتاب أو يضرب أقرس رجله أو يذنبه أو وقع من السطح أو أزلق فمات فإلذه على عاقلة الأترق كاه جباهه بقي كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنين من جنابات الميتة فتأوى أتقروى من السباع في جنابات الصبيان والمجانين وعلمهم وقام فوائده فيها وفي جنابه كتاب أحكام الصغار والبناتية وغيرها ﴿سئل﴾ في ذى قتل شقيقته المسلمة عمدا بالآلة جازحة ثم أسلم القاتل بعد ذلك فهل يكون الإسلام غير مانع من إيجاب القصاص عليه ﴿الجواب﴾ نعم لأن الإسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الأئمة من كالتقصص كذا في الاستنباه من أحكام الذي يؤول إليها طلب ذلك بالوجه الشرعي وإذا لم يكن لها في خلاصه من مقتضى أو يأخذ الدية وليس لها العقوبتان كذا في المتن وغيره وممنه في الحنانية والأشياء والعرو وغيره ﴿سئل﴾ في رجل ضرب أبا زيد أو أبا عبد الله أو بعضا من ضرباه برصاصه على سائر يده وبطائه وأراد أذعه ونحوه ما يقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل أذاقت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية كاملة عليها ﴿الجواب﴾ نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية ﴿سئل﴾ فيما إذا اجتمع زيد وعمر وروى مكرم جماعة عند أبيهم فقتل كل منهم من مائها المتن ثم وقع الدلو في البئر فقتل زيد لاخراجها منها بعد ما أمرها ومكرها برطه بجل وأزاله فيها فأنزله بجل مسكاه به فلما وصل حصل له غشي فقتل عمر ويطرحه فحصل له كما حصل لزيد فقتل بكر وأخرجها خارج البئر فقتل زيد بقضاء الله وقدره بدون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر فقام وزنة زيد يطالبون عمر أو بكر بأبديته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه أبديته ﴿الجواب﴾ حيث الحال ما ذكر لا يلزمه أبديته ﴿سئل﴾ فيما إذا كان زيد وعمر وماشيين في طريق ومع زيد بندقية عجيبة حامل لها وقع مشتقاها على خزانة لها البحر كنهه وقعه ونجرت رصاصها فأصاب عمر فمجرته ثم برى من ذلك الجرح وبعد أيام تمزق منه داء أصابه ومات منه عن ودية يزعمون أن زيد يلزمه دية أو قصاص في ذلك فهل لا يلزمه شيء ﴿الجواب﴾ حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شيء والله سبحانه أعلم ﴿سئل﴾ في طبيب ذى غير جاهل طلبت منه امرأة مرضه وداعها فأعطاه دواء وشرته بنفسه في بيتها فزعم أنها أنه أزداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه ديتها إذا مات من المرض المرقوم فهل لا يلزمه شيء ولا لاجبة بزمه ﴿الجواب﴾ نعم والمستثناة في الخليفة من الجنائيات ﴿سئل﴾ فيما إذا كان جماعة يضربون المسلمين ويؤذونهم باليد واللسان والسبي بهم إلى الحكم ونوعه وأرجلهم بالقتل ثم دخلوا عليها وضربوها بالسيف وجرحوها كل منهم جرحا مهلكا مات به ونهوا أمواها لطلبه ودواها فإياهم بزمه ﴿الجواب﴾ يلزمهم القصاص بعد التوبة عليهم بالوجه الشرعي ورد ما أخذوه إن كان قائما أو قيمته إن كان قويا

هالك بعد الثبوت الشرعي والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في المجرورة إذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه آخرى فالقاتل هو الأول وهذا إذا كانت الجرحا على التعاقب فلو صافيا قاتلان اه زاد في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة فكلاهما قاتلان لان المردة يموت بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن الخانية ولو قتل رجلا أحدهما بعصا والاخر بحديد عمد الاصاص وعليها الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد أبي السعود الازهرى على شرح من لا يهتدى ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ من غير المتخ يقتض من الجميع لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى أبي السعود مفتي الروم وأما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبيل مائة من الاصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار حافظ هذه القوائد الفرائد \* (سئل) \* في جماعة في بلدة كذا ذكروا أنهم واجتبا عليهم على ضرر المسلمين والسيد بالفساد في الارض بين الموحدين والموافقين للكام وقتل النفوس بغير حق واذا في المسلمين وقهرهم أموالا للسياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي لها كم قتلهم \* (الجواب) \* نعم كما جرح بذلك في البرازية والثاني وغيرهما والله سبحانه اعلم \* (سئل) \* فيمن شهر سلا على مسلم خارج المصر فضره الله وهد عليه بسلاح حال كونه شاهرا فقتله ولم يمكن دفعه الا به فهل اذا ثبت ذلك شرعا لشيء بقتله \* (الجواب) \* اذا لم يمكن دفعه الا بقتله والحالة هذه فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع المائل أقول التقييد بخارج المصر قيد اتصافي والمسئلة مقصودة في متن التنوير في باب القود فيمادون النفس \* (سئل) \* في قتل واحد بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أخرج ولم يعلم قاتله واذعى وليه القتل عمد على أهلها فما الحكم الشرعي في ذلك \* (الجواب) \* حيث وجد في مكان غير ملك لا حد قريب لقريبة بحيث يسمعون صوته واذعى وليه القتل على أهلها ولا يبنه له وبالقنيل أمر القتل حلف نخسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قبلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

\* (فصل في جنابة المائم والجنابة عليها) \*

\* (سئل) \* فيما اذا وضع زيد سم فارتحلوا طابيس وماء في وعاء في معن الدار لاجل هلاك الذباب فأخذت بنت فاصرة الوعاء المزبور ووضعت بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقاسم زيد يكفل أم القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم ليس له ذلك \* (سئل) \* فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فأنفلتت بنفسها ولم يتمكن ردها وركعت في الطريق فأصاب امرأة نصرانية فركعت على جنبها وتركت من ذلك وتريد من صاحبة البغلة مداواتها فهل ليس لها ذلك \* (الجواب) \* نعم أنفلتت دابة بنفسها وأصاب مالاً أو آدمياً نهاراً أو ليلاً لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام الجهماء جباراً في المغتلة هدر نمرح التنوير للعلائي من باب جنابة البهيمة والجنابة

مطلب جرحه جراحة مهلكة لا يعيش معها وجرحه آخر أخرى فاقائل الأول

مطلب ضرب أحدهما بعصا والاخر بحديد لا ينجب القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى المسلمين

مطلب شهر عليه سلا ما ولم يمكن دفعه الا بقتله لاشي يقتله

مطلب في القسامة

مطلب وضع سم فارفي وعاء فأخذته بنت ووضعت عند حصانه فشرب منه ومات

مطلب أنفلتت دابة بنفسها فأصاب شيئا فريده

عليها (سئل) \* فيما اذا فز يد دابة ليسقيها من بركة ماء في السادة فجاء عمر ويسقيه  
 ليسقيها ايضا من البركة مع دابة زيد فقال له زيد ان بعد فرسك عن دابتي فلم يمثل امره وقادها  
 بحسب دابة زيد وصدمتها حال قودها وادخلتها بصدمتها في ماء البركة فحسبت فيه ثم خرجت  
 وقدرم بطنها ومات بسبب ذلك فهل يضمن عمر وقية دابة زيد بعد شيوت ما ذكر عليه  
 (الجواب) \* نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت  
 يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بطنها أو خبطت يدها أو صدمت ثم قال وضمن السائق  
 والقائد ما ضمنه الراكب (سئل) \* في راكب فرس ضربت برجلها وهي سائرة في الطريق  
 رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن وورثة تزعم وورثتها أن الراكب يضمن فهل لا ضمان عليه  
 (الجواب) \* نعم وان نفقت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضمانا خانبة من جنابة  
 البهايم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها أو رأسها أو كدمت أو خبطت  
 وان نفقت برجلها أو ذنبها لم يضمن وان أوقفها يؤخذ بنفخة الرجل والذنب أيضا خلاصة من  
 الفصل الرابع في الجنابة على غير بني آدم ولو كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائقا  
 أو راكبا يكون ضمانا جسيما ما حلت الاثمة بالرجل أو الذنب تنازعا من السابع عشر  
 (سئل) \* فيما اذا ربط زيد حصاه في موضع له ولاية ويطه فيه فانفلت بنفسه وعرض  
 حصان رجل آخر وقلته فهل لا ضمان على زيد (الجواب) \* نعم والمسئلة في الخيرة والتنوير  
 وغيرها وهي راجعة الى أن حرج البهايم جبارا ربط حصاره في سارية فجاء آخر يجره وربطه  
 فعرض أحدهما الآخر وذلك أن في موضع لها ولاية الربط لا يضمن والأضمن برازية من الرابع  
 في الجنابة على غير بني آدم (سئل) \* فيما اذا ربط زيد دابته في موضع له ولاية ويطه فيه فجاء  
 رجل ونحسها بعد نفخته برجلها فقتله وله وورثة تزعم أن لهم أخذ الدابة أو تضمن صاحبها  
 فهل حيث الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
 فيما اذا كان زيد نور يوطه في محل له ولاية ويطه فحل رجل وباطه ليتره على بقرته فوطئ  
 الثور على رجله فكسرها فهل لا ضمان على صاحبه (الجواب) \* نعم (سئل) \*  
 فيما اذا كان لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد اليه وقال له ان ثورك نطوح فأربطه ونهأه  
 عن ارساله فلم ينته وسد به الى المرحى مع دواب القرية فنطح بقرته زيد وعطها وماتت من ذلك  
 فهل يضمن الرجل قيمتها (الجواب) \* نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر  
 كذا في البرازية فقلنا عن النية في الجنابات وفسه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد  
 النفس والمال ومثله في الخيرية (سئل) \* فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يتره  
 وتقدم الى الرجل جماعة واشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه  
 في زمان يقتدر فيه على ذلك حتى عرض صيا وتعلل ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه  
 الضمان (الجواب) \* نعم والمسئلة في المنع عن الزيلعي وغيره قال الزيلعي لو كان لرجل  
 كلب عقور يؤذى من يتره فلا هل البلد أن يقتلوه وان أكلت شيئا يجب على صاحبه الضمان

طلب يضمن القائد ما صدمته  
الدابة

مطلب نفقت الدابة برجلها  
أو ذنبها الخ

مطلب انفلت حصاه وعرض  
حصان آخر لا يضمن

ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والالاشئ عليه كالحائط المائل اه قات وفي شرح هذا  
 خسر وله كلب يا كل عنب الكروم فأشهديه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن  
 فيما أشهد عليه فيما يضاف تلف بني آدم كالحائط والنور وعقر الكلب العقور فيضمن  
 اذا لم يحفظ اه فيمكن حمل المتلف في كلام الزيلعي على الآدمي فبصل التوفيق بين كلام  
 الزيلعي وكلام من لا خسرو والله تعالى أعلم مخ من باب حناية الهيمة أقول كانه فهم من كلام  
 من لا خسرو انه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وانما معني كلامه ان ما يضاف  
 منه تلف الآدمي فلا شهاد فيه موجب للضمان اذا أعقب تلف نفس أو مال بخلاف ما يخاف  
 منه تلف المال فقط ككلب العنب فلا يفديه الا شهاد بدليل تشبيهه بالحائط المائل  
 فان الاشهاد فيه موجب للضمان لنفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب  
 يا كل عنب الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل العنب لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد  
 عليه فيما يضاف تلف بني آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن لنفس  
 والاموال تمامه اذا لم يحفظ ولم يهدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزيلعي ومن لا خسرو لأن كلام  
 الزيلعي في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فلا شهاد فيه مفيد موجب للضمان  
 في النفس والمال وكلام من لا خسرو في كلب العنب الذي يخاف منه تلف المال فقط قلت  
 وهذا كله مخالف لما ذكره العلائي في آغراب القود فيما دون النفس عن القاضي بديع  
 ان الاشهاد لا يكون الا في الحائط المائل في الحيوان اه لكن أفق في الخيرية بالضمان بعد  
 الاشهاد في حصان اعتاد الكدم وكذا في ثور فطرح مستندا لما في البرازية عن القنية في نطح  
 الثور يضمن بعد الاشهاد لنفس والمال قال وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان  
 كالحائط المائل اه هذا ما حرره في رد المختار على الدر المختار (سئل) في ثور أفلت  
 نهرا بنفسه من دار صاحبه في غيته بلا منعه فدخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعيراته هل  
 لا ضمان على صاحبه (الجواب) نعم دابة لرجل ذهب بغير ارساله ليلأضها رافأفسدت  
 وزرع غيره لا ضمان لانه بغير منعه ولا عدوان الاعلى الظالمين بزازية فقلاع الجامع وفي العيون  
 غنم دخلت بستانا فأفسدته وصاحبها معها يسوقها يضمن ما أفسدته وان لم يسبقها لا ضمان  
 عليه وكذا الثور والحمير عادية من الفصل ٣٣ وأجاب فاري الهداية اذا كانت المواشي ترمى  
 فالتفت شيئا من مال مسلم أو ذمي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للعد بترح  
 العجا مباح والله تعالى أعلم (سئل) في جمال معه عذة جمال حملات ساقها في طريق  
 عام أحد طرفه سفح جبل والآخر وادعق فجاءه زيد يحمله الحمل من طرف السفح وساقه على  
 حذاء جمال الجمال ونهاله الجمال مرارا فلم ينته فصدم جملا من جماله وأرقعه في الوادي بسبب  
 سوقه فهلك الجمال المذكور فهل يلزم السائق قيمة الجمال بعد الثبوت بالوجه الشرعي  
 (الجواب) نعم كما في التنوير (سئل) فيما اذا دفع زيدا كديشه لراعي أجيحه مشترك  
 ليرعاه ويتهد به بالحفظ أجرة معاروم فدفعه الراعي الى عمرو وبذون اذن زيدا مكه ولا وجه شرعي

مطلب له كلب يا كل عنب  
 الكروم لا يضمن وان أشهد  
 عليه  
 مطلب ما يخاف منه تلف  
 الآدمي فلا شهاد فيه مفيد

مطلب اقتلت ثوره فأكل  
 حنطة وجعل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربح  
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل الثور  
عند انشريك بعد الطلب  
بضمن قيمة حصه شريكه  
مطلب كسر الراعي رجله  
المجل بضمن قيمته

مطلب يفرق بين الجنابة  
على الدابة المأكولة وغير  
المأكولة

مطلب له جل اعتاد العض  
فاشهد عليه

مطلب الراعي اذا قاده اقربا  
من الزرع بضمن

كتاب الحيطان وما يحدث  
الرجل في الطريق وما ينشور  
به الجيران

وفارقه ثم بعد مدة نحو شهر رده مفقود العين فهل بضمن الراعي ربح قيمته لصاحبه **\*(الجواب)\***  
نعم لان الذي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربح القيمة كافي الدار المختار للعلائق  
**\*(سئل)\*** في ثور مشترك نصفين بين زيد وابناؤهم وصى عليهم طلب وصيهم الثور من زيد  
ليكون عنده في نوبة الاسماء فامتنع وتكرر الطلب والمنع حتى انكسرت رجله عند زيد ويريد  
الوصي تضمينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للاسماء فهل للوصي ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في جل ضربه الراعي بعضا بعدا على رجله فكسرها فهل  
بضمن لصاحبه قيمته **\*(الجواب)\*** نعم والمسئلة في التنازعانية أقول قال في الدر المختار  
والتقييد بالعين أي في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها واذنها بضمن نقصانها  
وكذا لسان الثور والحمار وقيل جمع القيمة كما لو قطع احدى قوائمها فانه بضمن قيمتها وعليه  
الفتوى أي لو غير ما كزل وان ما كولا خير كما في العينين لكن في العميون ان أمسكه لا يضمنه  
شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها اه وحاصله انه لا فرق بين المأكول  
وغيره في غير المأكول لو قطع احدى قوائم بضمن كل قيمته لان ذلك استهلاك له من كل وجه  
كافي الهداية وأما المأكول فانه ينتفع به لالاكل بعد قطع قوائم فبضمير مالكه بين تركه على  
القاطع وتضمينه قيمته وبين امساكه وتضمينه النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر  
الرواية عن أبي حنيفة وعنه لو شاء أخذه ولا شيء له والا قل أصح اه وعليه التوثق والشرح  
أيضا وبه فتى كافي جامع الفصولين فيترجى على الرواية الثانية وهي ما ذكره العلاني عن  
العميون **\*(سئل)\*** فيما اذا كان زيد جل اعتاد العض فتقدم الى صاحبه رجل وقال  
ان جللك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمنعه في زمان يقدر فيه على ذلك غيره  
الى المرعي فركب على جل الرجل وعنه ومات من ذلك ويريد الرجل الآن تضمين زيد قيمته  
بعد موت ما ذكر شرعا فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم والمسئلة في جنابات الخيصة بقولها  
**\*(سئل)\*** في رجل ضرب جارا آخر عمدا المجبر على اذنه فهل لساخه ويريد صاحبه تضمين  
الضارب قيمته بعد موت ذلك عليه فهل لذلك **\*(الجواب)\*** نعم ولو ذبح جارا غيره لم يسأله  
ان يضمنه النقصان وليكنه بضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول بطله ان أمسكه  
ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبح عمدا من جنابات الدواب  
**\*(سئل)\*** في رعاة غنم فادوا قريبا من خراز زيد القاصم بحقته فرعته وألقته فهل يلزم  
الرعاة قيمة ما قات **\*(الجواب)\*** حيث فادوا قريبا من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت  
منه يلزمهم ذلك قال الهادي في فصوله وفي غصب فتاوى الغناني اذا فادوا قريبا من الزرع  
بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

**\*(كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرره الجيران ونحو ذلك)\***  
**\*(سئل)\*** فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في تراجره من مالكه فاقتضت مدة اجارته وانقض  
حافط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعذر من أحد ولا منع فقام الى الصغير يري كان

زید ادفع دية الصغر زاعماً أن زید قال المالك المجام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن  
شتمه على ذيل لاشعان على زید في ذلك \* (الجواب) \* ثم أراد أحدهما نقض جدار مشترك  
وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما ينهدم لك من يتلما وضمن ثم نقض الجدار فاذن  
الشريك فانه من منزل المصون له شئ لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو ارجل رجل لا آخر  
ضمنت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شئ خاتمة من الحيطان وفي التنوير من الكفالة ولا تصح  
أيضا بجهاالة المكحول عنه ولا بجهاالة المكحول له وبه مطلقا \* (سئل) \* في سائط لرجل  
خاضل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زید مال الى دار الوقت وطلب الناطر من  
الرجل نقضه لدى ينة شرعية فلم يقضه في مدة يقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار  
الوقت وألف منها مشرفة ورفوفا وبعض درج فهل يضمن ما تلف بعد ثبوت الطلب والاشهاد  
عليه بذلك \* (الجواب) \* حيث طلب منه الناطر نقضه فلم يقضه في مدة يمكن نقضه فيها  
وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متبذرا والسئلة مشهورة في المتون من الحائط  
المائل في الجنايات أقول قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر  
الاشهاد ليفتكر من اثباته عند جهوده أو وجود عاقلة فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل  
الشرط له ومنه في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطلب من  
صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا مبيدا أو امرأة ان مال الى طرقتهم وواحد من  
اصحاب السكة الخاصة ان مال اليها وصاحب الدار أو سكنها ان مال اليها اه وفي جامع  
الفصولين والاشهاد انما يصح ممن يضره وقوعه لا ممن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل فرب  
الدار هو من يضره وقوعه فيصح الاشهاد منه لا من غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من  
كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من المالك والسكاكن باجاعة أو عارية لعود الضرر اليه اه  
\* (سئل) \* في دار جارية في ملك زید وفي تواجر عمر ومن زید مدة معلومة باجرة قبوضة بيد زید  
وفي أثناء المدة مالت طيلة علوية في الدار لطمه ساحتها وطلب عمر ومن زید تعمرها ونقصها  
فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على راحة عمر وقتلتها بعد ما أخبره بيلها  
وطالبه بنقضها فلم يقضها فهل تضمن دية الزوجة عاقلة زید \* (الجواب) \* حيث مال  
الحائط وهو العلوية المذكورة الى الدار الزوجة وطالب عمر والمستاجر زید ما لم ياتعمرها  
وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم يقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأثنت  
ففسا هي زوجة عمر والمستاجر ضمن عاقلة زید دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل  
كما صرح بذلك في التنوير والمقتى والمداية وغيرهما \* (سئل) \* في حائط مشترك بين زید  
وعمر فواصل بين دارهما قال الى جهة دار زید فتقدم الى عمر وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون  
التعير عليهما بحسب الملك المشترك بينهما نصين فلم يرض عمر بذلك ولم يرفع حتى وقع وألف  
لزيد حائطاً وبيتاً ومرقفاً وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان نحوفاً منه لم يرفع مع إمكان  
رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف \* (الجواب) \* نعم وفي فتاوى قاضية ان

مطلب ان وقع الحائط يكن  
شتمه على لا يضمن

مطلب سقط الحائط بعد  
الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط  
المائل غير شرط بل الشرط  
الطلب

مطلب طلب المستاجر من  
المؤجر نقض العلوية المأدومة  
وأشهد عليه فلم يفعل حتى  
سقطت على زوجته ضمن  
عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه  
في الحائط المشترك فلم يعمر  
حتى سقط يضمن بحصته



قال أبو القاسم في جد اربين رجلين لاحد هما عليه حولة فقال الى احدثهما تقدم اليه الذي له  
الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى اتهدم وأضر بصاحب الدار فان أقرآن الحائط بينهما  
وانه كان مخوفاً وأنه تقدم اليه وأنه لم يرفع معه فاذا أفسد شيئاً بسقوطه بعد إمكان رفعه بعد  
الاشهاد ضمن قيمته عمداً في الحائط المشترك \* (سئل) \* في رجل حفر بئر في طريق  
العامة في قرية بدون إذن الامام وتركه وأمره أهل الخلة بعلقه فلم يفعل حتى تردى فيه ساجل  
وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه الشرعي \* (الجواب) \* حيث حفر البئر  
المذكورة في طريق العامة المربوب بدون إذن الامام يضمن قيمة الجمل لمالكه والله تعالى أعلم  
قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدعى العاقلة لو حفر بئر في طريق  
أو وضع حجراً أو زائلاً أو طينا ملتحقاً فتلف به انسان لانه سبب فان تلف به أي واحد من  
المذكورات شبهة ضمن في ماله ان لم ياذن الامام فان أذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر  
طريق جوعاً أو عطشاً أو غمماً لا ضمان به حتى خلاصة خلافه الحمد اه اخبرني بئر في طريق  
مكة وأخبره من القيا في غير محل للناس وقوع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وهذا عرف  
ان المراد بالطريق في الكتب الطريق في الامصار دون المفاز والعصاري لانه لا يمكن العدول  
عنه في الامصار غالساً دون العصاري كذا في شرح الزايد على القدر في أواسط الديار  
رش الماء على طريق فعبثت به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي ان يضمن اذا رش  
كل الطريق أمر الاجبر لو السقاء بالرش فرش فسهل فكان الاخر ضمن الامر دون الراس  
والحارس اذا رش ضمن كيفما كان منية المفتي من مسائل الطريق ومسئلة رش الماء  
في الطريق في العمادية من فصل ٣٣ في انواع الضمانات بما حسن وجه \* (سئل) \* في سكة  
غير نافذة فيها بسوت جماعة معلومين فهدأ أحد الجماعة وأجرى ميزاباً بسطه وسبأته الى السكة  
المزبورة بدون إذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعاً \* (الجواب) \* نعم اخرج  
الى طريق العامة كيفاً أو ميزاباً أو جرساً أو دواكياً جازاً اذا لم يضر بالعامة ولكل واحد من أهل  
الخصومة منعه ومظالبته بقضه بعده هذا اذا خلى لنفسه بغير إذن الامام وان بنى للمسلمين  
كمسجد ونحوه ولو ان كان يضر بالعامة لا يجوز احداثه والتعمود في الطريق لبيع وشراءه على  
هذا وفي غير النافذة لا تصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقاً أضربهم أولاً والا باذنهم  
أي باذن أهل لان الطرق التي ليست نافذة مملوكة لاهلها فهم شركاء ولهذا يستحقونها  
الشعنة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لايملك الا باذن الكل اضرهم  
أول يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به بما لم يضر بأحد من باب  
ما يحدث الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم لو اولى أن يعطى من طريق الجماعة أحد النبي  
عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الاصلية قالوا ولا سلطان  
أن يجعل ملك الرجل طريقاً عاماً للمساواة خافية من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة

مطلب حفر بئر في طريق  
العامة فتردى فيه رجل ضمنه  
في ماله

مطلب المراد بالطريق الطريق  
في الامصار دون القيا في  
مطلب في رش الماء في  
الطريق

مطلب ليس له احراء الميزاب  
والسبأ الى السكة

مطلب لو اولى أن يعطى أحد  
من الطريق لبنى عليه انه لم  
يضر أحد

السكة بناء ويقسم حصصه منها بدون اذن من البقية ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك  
 (الجواب) نعم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يدعوها  
 وأن يجتمعوا على ذلك ولا أن يقسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا تفرقه الناس كان لهم  
 أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية في ٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم  
 وأنما لهم المرور فقط بزاوية من نوع في السكة الغير النافذة وفي نوادره سلم عن محمد السكك  
 التي ليس لها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يحفر فيها أثر الصب الماء وأن يجتمعوا كلهم  
 على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وأنما لهم أن يمرؤا ويحاسبوا عمادية من أفضل المذكور  
 (مسئل) في زقاق غير نافذ فيه دور لمجاعة تحفر فيه واحد منهم بئر بالوعة ينزل فيه إنجاس  
 داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك إلا باذنه ويتبع  
 من ذلك (الجواب) نعم سكة غير نافذة أحدث رجل أعر فيها شيئا لا يمكنه إلا باذنه وكل  
 أهل السكة الأعلى والأسفل وما يصنع في السكك من الكنف والميازيب أحدثه  
 لكل أحد أن يهدمه وإن قديمة تركت وقال محمد في الحديثة إن لم يضر أحدًا لم يهدمه بزاوية  
 من المحيطات وفي غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقا أضربهم أولا إلا باذنه  
 لأنه كالملك الخاص بهم شرح التنوير للعلافي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله  
 إلا باذنه مخالف لما يفهم بحمار أقتضا عن العمادية من قوله وأن يجتمعوا كلهم على ذلك لكن  
 معنا هو المذكور في المتن والشروح والله تعالى أعلم قال المؤلف مسئلة العلامة الشيخ عبد  
 الكريم بن محمد الدين القطعي الحنفي رحمه الله تعالى عن شخص جعل بالوعة بيزاب خارج  
 عن جداره في ممر غير نافذ يضر بالمارة بالطرشة بالقدر والقباسة وله أيضا بياراتين  
 الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فهل للسكك الشرعية منه من ذلك أم لا يجب أن كان  
 الضرر ينما منه القاضي من ذلك والا لا والله تعالى أعلم فتاوى الكاظمي من كتاب الموات  
 والطرق دار في سكة غير نافذة أو أوصاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها خارج دارة فلهما  
 أن يمنعوه فإن غطى رأسها وكسبها وجعل طريق الوصول إليها من الداخل فلهما أن يمنعوه لأن  
 الحفر سبب الاتهاب وهو سبب الوصول فلهما منه عن ذلك حواشي الفتاوى من القيمة من  
 السباب الرابع طريق غير نافذة كان لأصحابه أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه الدواب  
 وأن يترسو فيه وأن يعطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضح الخشب وأن يحفر فيها  
 بئر أو يبي فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤاخذ بآن يعطى البئر ثمانية من فصل فيما يجوز  
 لأحد الشرى لكن أن يعمل في المشترك (مسئل) في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور  
 وضع واحد من أبواب الدخلة أو أساخ دارة لصيق جدار ماره الذي هو من أهل الدخلة بدون اذن  
 منه ولا من بقية أهلها وتضر صاحب الجدار بذلك ضررًا يمتد إلى مؤثر الواقع بأزالته (الجواب)  
 نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتن والشروح أقول هذا إذا وضع ما ذكره لصيق جدار أو الجدار  
 أو ما لوضع ذلك لصيق جداره بلا أضرار لغيره في مدة يسيرة على جاری العادة فإنه لا يمنع بدليل

مطلب ليس لهم قسمة سكة  
 غير نافذة ولا بيعها ولا ادخالها  
 في دورهم  
 مطلب ليس لأحد منهم أن  
 يحفر فيها بئرًا ولو اجتمعوا  
 كلهم  
 مطلب ليس لمخفر بالوعة  
 أن في سكة غير نافذة  
 مطلب الكنف والميازيب  
 أن أحدثه هدمت ولا تركت  
 مطلب لا يجوز لأحد  
 في سكة غير نافذة وأن لم يضر  
 إلا باذنه

مطلب يمنع من انخراجه  
 للبراب إلى ممر غير نافذ  
 مطلب ليس له حفر بئر بالوعة  
 على باب دارة وأن غطى  
 رأس البئر  
 مطلب لأصحاب طريق غير  
 نافذة أن يضعوا فيه ما خشب  
 مطلب وضع أو أساخ دارة  
 لصيق جدار ماره يؤمر برفعه

ما قدمه أتباع الخانية وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طينا في طريق غير نافذ فلوترك من الطريق قدرا للمرور ويتخذ في الأمايين مرة ويرفعه سرور حاقه ذلك ولكل امساك الدواب على باب داره لان السكة التي لا تتخذ كذا مشتركة ولكل من الشركاء أن يسكن في بعض الدار لأن ينبغي فيها وامساك الدواب في بلادنا من السكنى اه وفي التارخانية ان فعل في غير النافذة ما لدن من جهة السكنى لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه وان من جهة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئا اه ومثله في الكفاية شرح الهداية وبه علم ان ما مر من أنه يضمن بما يجده معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان باحدا انه فيها يرأى الوضوءها شاغلا للملكه ومالك غيره يضمن ما تلف بها قدر حصه شركائه تأمل والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في دخله غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدا لبقاء القمامات والواساخ من قديم الزمان ويشصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرف بالساحة المزورة بدون وجه شرعى فهل حدث الحال ما ذكر بقي التقديم على دفعه ويمنع من معارضة الجماعة في ذلك \* (الجواب) \* نعم ثم الاصل أن ما كان طريق العامة ولم يعرف حاله يجعل حديثا وكان للإمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يجعل قديما حتى لا يكون لاحد رفعه كذا في الذخيرة توحيدى على التقاية في مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم أنها قديمة ذبالاوى أنه لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم \* (سئل) \* في رجل ينفى في داره مطبقة وقاعة ملاصقتين لقاعة وطبقة من جهة مساكن داره وقوفة فسبب سبب ذلك قريتين وشباك للضوء قديمين للقاعة والطبقة المرقومتين ومنع الضوء عنها بالكليّة وركب بجسمين على حائط التساعة الخاص بها وحصل بذلك ضرر على الوقف وطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القريتين والشباك ورفع الجسمين دفعا للضرر عن الوقف فهل يجاب الناظر الى ذلك وينفى التقديم على قدمه \* (الجواب) \* نعم وهذا أعنى سد الضوء بالكليّة من الضرر المبين والقوى على منعه كإفى البصر والتنوير وحواشى الاشياء للسيد المحوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن الشحنة ونقله العلامة البيرى في حواشى الاشياء فائلا في ذلك والقوى عليه وكذا في كثير من معتبرات مذهب الامام الهمام اسكنه الله فسبح الجنان تمتعا بالروح والريحان أقول قدمنافى متفرقات القضاء قيل كتاب الشهادات قتل عباراتهم في ذلك مراجعها \* (سئل) \* فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للوضوء في حائطه تسمى بالهارى بأتى اليها الضوء من دارها ومن قديم الزمان ولجاره في داره مربع أيضا أسفل من الاول وسطحه أسفل من القمارى يريد الجمار أن ينفى على مربعه المزبور طففة مسقفة بسقف فوق القمارى بحيث يكون الحائط والقمارى داخلين فيها ويسبب ذلك الضوء المزبور بالكليّة وفي ذلك ضربين لزيد ويريد منع الجمار عن ذلك فهل له منعه \* (الجواب) \* نعم فان سد الضوء بالكليّة بان يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فبمع منه

مطلب اراد ان يتخذ طينا في طريق غير نافذ الخ  
مطلب لكل من اصحاب الدخلة امساك الدواب على باب داره  
مطلب اذا فعل ما ليس من جهة السكنى يضمن حصه شركائه  
مطلب في ساحة الدخلة موضع معدا لبقاء الزبالة يبقى على قدمه  
مطلب الاصل أن ما كان في سكة نافذة ويعرف حاله يجعل حديثا ولا امام رفعه

مطلب سد الضوء بالكليّة من الضرر المبين المعنى بجمعه  
مطلب ايس له سد قمارى اثمار

كما أفتى بذلك العلامة المفتي أبو السعود ووافقه سبحانه الموفق أقول قد تمنا في متفرقات القضاء  
إذا كان له قرستان فسد ضوؤه لأحدهما بالكلية مع أنه كان الانتفاع بالآخرى لا يمنع والظاهر  
أن ضوؤه الباب لا يعتبر لانه قد يضطر إلى غلقه ليرد ونحوه والظاهر أن الشباك كالسبب وافته  
تعالى أعلم **\*(سئل)\*** فيما إذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره  
وبينهما فاصل ويعارضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأن لطبقته شباك منع نصف  
أشراقه بسبب طبقة زيد والحال أنه ليس في بناء الطبقة ضرر بين الجار وهل ليس الجار ومنعه  
**\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لزيد خانوت قديم معد لحياكة عبي الصوف  
وجاءت الخانوت طاققة قديمة لأمنوه ولذا رد عمر وخلف الحائط بمعد الحياكة فريد عمر وطلبته  
إلى فوق الطاققة وفي ذلك ضرر بين زيد لأنفساده ضوؤه بالطبقة بالكلية فهل ليس لزيد ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم ونقلها ما تقدم **\*(سئل)\*** في رجل بنى في داره قصر له شبابيك مطلة  
على ساحة دار جاره التي هي محل قرار نسائه وجلسهن وفي سلمان جحر يصعد منه لاقصر  
مشرفاً على الساحة المذكورة ثم بنى مطلة على طلبة جاره لمنع الأشراف بدون إذن جاره  
ولأوجه شرعي ويريد الجار تكليف الرجل رفع المطلة وسد الشبابت ومنعه من الصعود  
على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك **\*(الجواب)\*** نعم يسوغ له ذلك إلا أن يبنى الرجل سائر  
في ملكه يمنع الأشراف وفي مجموعة عطاء الله أفتى في منع حيطان المضمرات والساحة  
إذا كانت مجلس النساء والبكوة تشرف عليها مؤثر ما حبا بسدها وعليه أفتى  
**\*(سئل)\*** فيما إذا عمر زيد في داره قصر أحمل له شبابيك مكلفه جاره سداه متعللاً بأنها  
تشرف على مشرفة في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرفة والقصر ليسا محل جلوس  
نسائه وقرارهن بل في الدار سفلية محضها وهو محل قرارهن وجلسهن وأعمالهن فهل حيث  
كان الأمر كذا كر لا يجبر زيد على ذلك **\*(الجواب)\*** نعم أقول هذا ظاهر إذا كان القصر  
المذكور لا يجلس فيه النساء أصلاً أمالو كان النساء يسكن فيه في الصيف مثلاً أو في الليل  
دون النهار فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل **\*(سئل)\*** فيما إذا كان لكل من جارين  
سطح بيت في داره مساو لسطح الآخر وصار الا واحد هاجم إلى سطحه وإذا صدق  
بصره في دار جاره على حريمه ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره فهل للجار ذلك  
**\*(الجواب)\*** نعم رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فأخذ المشتري جاره  
حتى يتخذ حائطاً بينه وبين الجار فالواو ليس له ذلك لأن الإنسان لا يجبر على البناء في ملكه  
ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره فالواو كان يقع بصره في دار الجار كان له  
أن يمنع وإن كان لا يقع بصره في داره لكن يقع عليهم إذا كانوا على السطح لا يمنعهم عن الصعود  
لأنه كما ينصرفون بضرر الآخر خاتمة من فصل ما يدخل في البيع بلا ذكره منهل في البازية من  
الحيطان من الثاني في الحائط ومعارفه **\*(سئل)\*** عن الذي إذا بنى داراً عالية بين دورا لمستين  
وجعل لها طافات وشبابيك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك **\*(الجواب)\*** أهل

مطلب إذا قلل الضوء ولم  
يمكن الضرر بين الأبنع

مطلب ليس له سد الضوء  
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبابت  
تطل على ساحة دار الجار  
ويؤثر بنائه سائر

مطلب ليس له منعه من  
شبابت تشرف على  
المشرفة والتحصن الدلم يكونا  
محل قرار النساء

مطلب له منع جاره من  
الصعود إلى السطح حتى  
يتخذ ستره

مطلب يمنع الذي من تعلية  
البناء إذا حصل ضرر لجاره

للذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم وما لم يجز للمسلم لم يجز لهم  
وانما يمنع من تعاليته بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي ابو يوسف  
في كتاب الخراج له ان يمنع اهل الذمة أن يسكوا بين المسلمين بل يسكنون منعين عن المسلمين  
وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قاضي الهذلي وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى  
في محلات المسلمين ومنعهم من احدثات بيت يحتملون فيه كالكنيسة اهـ (سئل) في ذي  
بريد فتح كوة في حانوته مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضررين على الجار  
وزعم انها قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررينا  
(الجواب) نعم يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضررينا كنه  
الفتوى راجع المقتضى بمسوق الشام عني عنه وفي حاشية البصرى القضاء للشيخ خير الدين لافرق  
بين القديم والحادث حيث كانت العلبة الضرر البين لوجودها فيها تأمل اهـ (سئل) في  
قبا اذا كان لزيد طبقة في دارها شباك قديم مشرف على حوش هند واسطحة وتريد هند  
شما حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة منتبها الى حافة الشباك من أسفل من غير أن  
تعمد على حائط الطبقة ولا تسد شيئا من الشباك أصلا ويعارضها زيد في ذلك بدون وجه شرعي  
فل يمنع زيد من معارضتها (الجواب) نعم يمتنع له حائط مشترك بينه وبين جاره وأد جاره  
أن يقصد غرفة يحجب البيت ولا يضر الحشبة على المجدد المشترك ولا يني معتمد على جدار  
غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بتراسة من المحيطان من نوع فمن يحدث عمارة  
تضر بمصاحبه (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم يختص به في داره فقام جاره  
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يستدسبب ذلك عنه الريح والشمس فهل يمنع  
جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله (الجواب) نعم كافي ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
كما في الحاشية وأفتى بذلك الخبير الرملي والمرحوم العوالي سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في  
رجل يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقاً لجدار جاره من غير أن يستند للصدار المذكور  
وأن يضع على القوس جردوعاً تركب عليه باطبة تعالوها جاره يعارضه في ذلك بدون وجه  
شرعي زاعماً أنه يستد من داره القوس القبل فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه  
(الجواب) نعم (سئل) في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم يختص به في داره ولطبقة طاقا فتغ  
بجدران من طاقا أخرى فقام عمرو يعارضه ويكلفه سدها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تنسرف  
على باب طبقة له في داره اذا ساعد أحد اليها والحال أن ما تنسرف الطاقا عليه ليس محل  
جلوس نساء عمرو وقرارهم وفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الأمر كذا كر  
يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر (الجواب) الفتوى على أن الكوة حيث كانت  
للنظر والموضع موضع النساء تسد بلافق بين الطريق الفاصل وغيره كما في المضمرات وغيره  
فحيث كانت ليست كذلك يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه أعلم  
(سئل) في رجل يريد أن يبنى في داره طبقة على مرعبة الحاصل به ويعارضه جاره متعللاً

مطلب يمنع من فتح كوة تنسرف  
على جاره وان كانت قديمة  
مطلب لافرق بين القديم  
والحادث حيث كان الضرر  
بيننا  
مطلب له ان يبنى حائطاً  
ملاصقاً لحائط الجار

مطلب له أن يقصد غرفة  
يحجب بيت جاره الخ  
مطلب لا عبرة بزعمه انه يستد  
عنه الريح والشمس  
مطلب تسد الكوة المشرفة  
على موضع النساء بلافق  
بين الطريق الفاصل وغيره

بأن أحد حيطان المنطقة اذا بنيت يقع تجاه شبائيل قصره وبينها فاصل نحو ذراع ونصف  
 فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل  
 يمنع الجار عن معارضته ولا عبرة به الله **\*(الجواب)\*** نعم كافي الخانية وغيرها **\*(سئل)\***  
 فيما اذا اشترت ذمة دار اقم قصره لشبائيل قدعة مشرفة على اسطحة جماعة ففضل بينها  
 وبين الشبائيل طريق عام فقام رجل يكلفها سد جميع الشبائيل المزبورة منه للأن بها  
 يشرف على اسطحة وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نسائه وقرارهن  
 فهل يمنع الرجل من تكليف الذمة ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في رجل يريد  
 أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك منه للأن السطح بسبب اتعالية  
 يقرب من سطح بيت الجار ويصل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد اتعالية المزبورة بقي  
 بين سطح المطبخ وسطح الجار أكثر من فاصلي رجل فهل له تعالية سطحه كما ذكره مجمع البحار من  
 معارضته **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في جنبته جارية في وقف بترامقة طوابيت  
 جارية في وقف أهلي فتح ناظره شبائيل الحوائت معاملة الى الجنبية ويريد ما طور وقف الجنبية  
 أن يبنى بيتا تجاه الشبائيل ففضل بينهما فاصل وفي ذلك هل له وقف لا يكون غلة البيت فوق  
 غلة الزرع والشجر والارض منه له يديوت المصير يرغب الناس في استئجار بيوتها ويعارضه  
 في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لنا طور وقف الجنبية ذلك ويمنع ناظر  
 الوقف الاهلي من معارضته في ذلك **\*(الجواب)\*** نعم كافي الخانية والزيادة والله سبحانه  
 وتعالى أعلم وان أراد قديم الوقف أن يبنى في الارض الموقوفة بيوتها يستغلها بالاجارة لا يكون له  
 ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض منه له يديوت المصير يرغب  
 الناس في استئجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفعل كذا في القيمة أن يبنى في  
 بيوتها فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه لا يكون انفع لفقراء الكفا في الخانية يجرى من الوقف  
**\*(سئل)\*** فيما اذا كان لزيد حائط مختص به فاصل بين داره ودار عمه يريد زيد أن يفتح  
 في اعلى الحائط المزبورة كوة توضع فيها قنطرة للوضوء فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل  
 نساء أحد أصلا فهل له ذلك **\*(الجواب)\*** نعم **\*(سئل)\*** في طلبة مشتركة بين زيد  
 وعمر وفاصلة بين دارهما تهدمت ولا حدها سبقت ونسوة فأراد أن يبنها وأى الآخر فهل يؤمر  
 بالبناء معه **\*(الجواب)\*** ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القصة بأن يمكن كل واحد  
 منهما أن يبنى في نصيبه ستر لا يغير الا على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل  
 القصة يؤمر الا على البناء على قول أي الأيت لفساد الزمان كما في فاضلان والله المستعان  
 جدار بين رجلين تهدمت ولا حدها بنيت ونسوة فأراد صاحب العمال أن يبنيه وأى الآخر  
 قال بعضهم لا يغير الا على وقال القصة أبو الأيت في زمانا يغير لانه لا بد أن يكون بينهما سترة قال  
 رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القصة  
 يمكن كل واحد منهما أن يبنى في نصيبه ستر لا يغير الا على البناء وان كان أصل الحائط

مطلب اذا كانت الشبائيل  
 تشرف على الاسطحة ورأس  
 حرج الجار لا يؤثر بسدها

مطلب له تعالية سطحه وان  
 سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبنى يتناق  
 الجنبية تجاه شبائيل  
 الحوائت

مطلب له أن يبنى في ارض  
 الوقف بيوتها يستغلها ان كان  
 انفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه  
 كوة للوضوء فوق قامة الرجل

مطلب في جبر الآتي على  
السترة

مطلب بامرهم القاضي ببناء  
حائط للسترة والنقعة على

قدر الحصص

مطلب حائط مشترك بينهما  
لا أحدهما أن يضع عليه  
جذوعا ويقال للأخر منع  
أن يثقله

مطلب ليس له أن يتخذ سترة  
أو يفتح كوة على جدار لها  
عليه خشب

مطلب جدار عليه جذوع  
لها ليس لأحدهما أن يبنى  
عليه شيئا إلا بأذن الآخر

مطلب جذوع أحدهما أكثر  
والآخر أن يزيد في جذوعه  
الخ

لا يحتمل التسعة على هذا الوجه يؤثر الآتي البناء فاضيقان ومثله في الفصلين من الفصل ٣٦  
في مسائل الحيطان فأرجع إليه فان فيه فوائد عجرا أن هذا التفصيل لم يذكره غير فاضيقان وهو  
حسن جدا وانما لم يقيد السؤال بذلك لأنه في الغالب لا يكون أس الطلة تحتها التسعة  
\*(سئل)\* في دار مشتركة بين جماعة اقتسموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال  
أحدهم بئني حائطنا حاجزنا بيننا فدعا لاطلاع الباقيين عليه في حال لا يجوز لهم الاطلاع وقدفع  
بأذنهم عنه فهل بامرهم القاضي ببناء حائط بينهم وبخروج كل من النقعة بخصته فعلم القاضي  
للصلحة \*(الجواب)\* قال في العبادية من الفصل ٣٧ دار بين رجلين اقتسماها وقال  
أحدهما بئني حائطنا حاجزنا فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما يؤذي صاحبه ويطلع  
عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من  
النقعة بخصته فعلم القاضي للصلحة اه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم  
بالصواب \*(سئل)\* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لأحدهما  
جذوع ويريد زيد أن يضع عليه جذوعا فهل له ذلك وليس لشرهكة عمرو أن يمنع من ذلك  
ويقال له منع أنت مثل ذلك \*(الجواب)\* نعم وان لم يكن لأحدهما عليه خشب فأراد  
أن يضع عليه خشب له ذلك وليس للآخر أن يمنع ويقال له منع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا  
حكى عن القاضي الامام صاعدا لنبينا سوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين  
ما اذا كان لها عليه خشب اراد أحدهما أن يزيد خشبا على خشب صاحبه أو اراد أن يتخذ  
عليه سترة أو يفتح كوة أو يابحيت لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع  
والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك إلا بأذن صاحبه إلا أن تركنا القياس لضرورة  
أننا منعنا عن وضع الخشب من غير أذن شرهكة وعملا بأذن شرهكة في ذلك فتدخل عليه  
منفعة الحائطا وهذه الضرورة متقدمة في المسائل التي عدناها والله تعالى أعلم بعبادته من  
الحيطان في ٣٥ \*(سئل)\* في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما ولا لكل  
منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبنى عليه طيلة بدون أذن من شرهكة ولا رضاه ولا وجه  
شرعي فهل ليس له ذلك \*(الجواب)\* نعم قال فاضيقان جدار بين رجلين اراد أحدهما  
أن يزيد في البناء عليه لا يمكن له ذلك إلا بأذن الآخر أضر الشريك بذلك أم يبضرا  
وفي البرازية جدار بينهما لها عليه حولة وأراد أحدهما زيادة جل لا يملكه إلا بأذن شرهكة اه  
\*(سئل)\* في حائط مشترك بين زيد وعمرو فاصل بين دارهما ولها عليه خشب ويريد  
أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها أخشابا بارادة على أخشاب جاره عمرو وكل ذلك بالأذن  
من عمرو فهل ليس لزيد ذلك إلا بأذن عمرو \*(الجواب)\* نعم ولو كان جذوع أحدهما أكثر  
فللاخر أن يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يحصلوا بين القديم والحادث فصول  
عبادية في ٣٥ وحده القديم أن لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يحتمل أقصى  
الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وما ذكر في حد أقدم في غاية الحسن ولو اختلفا فاقام

أحدهما البينة على القدم والآخر على أنه محدث فبينة القدم أولى وشهادة أهل السكعة في هذا غير مقبولة لخلاصة ومثله في البرازية أقول قوله فلا آخر أن يزيد في جذوعه الخ أي إلى أن يبلغ مقدرا جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بدليل ما تقدم في السؤال السابق عن العجاية والبرازية وصرح بذلك في الحاشية كما نقله المؤلف عنها في غيره المثل ونصه ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما مدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضي بينهما فبين هو المختار فإن كان جذوع أحدهما أكثر فلا آخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال رضي الله تعالى عنه وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل ليس له أن يزيد حاشية من باب في دعوى الحائط والطريق **\*(سئل)\*** فيما إذا تعارضت بينة القدم والحدوث ولم يحم مدعى الحدوث بينة على مدعاه وبعد التقدم وبنت القدم بالبينة الشرعية لدى قاض شرعي قضى بها فهل لا تسمع بينة الحدوث بعد ذلك **\*(الجواب)\*** إذا تعارضت بينة القدم والحدوث في البرازية والخلصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات البغدادى عن القنية بينة الحدوث أولى وذكر العلائق في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء وبينة الحدوث أولى في الكسيف اه قال في الخاوى الزاهدى له كسيف في طريق العامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما البينة القانية بينة من يدعى أنه محدث لأنها تكفى ولا نه النقض ثم رقم لا آخر القول في هذا القول المدعى بالقدم أن يكون متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيانات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاسول انما هو كونها مبنية خلاف الظاهر اذ البينة انما شرعت لإثبات أمرا حدث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذه البينة الحدوث تقدم وما في البرازية والخلصة من تقديم بينة القدم فذلك في البناء لا في صدر عمارتها في البناء ويؤيد هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بينة الحدوث مقدمة لأنها تثبت أمرا حادثا فاقبل وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق الشام سابقا بتقديم بينة الحدوث على بينة القدم وقال كما هو متقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص كما هو مسطور في فتاواه من كتاب الشهادات فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخرى لان الأولى ترجحت باتصال القضاء فلا يقضى بالثانية وتطهير لو كان مع رجل قرآن أحدهما نجس ففترى وصلى بأحدهما ثم وقع فخره على طهارة الآخر له الصلاة فيه لان الاول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض بوقوع الفترى في الآخر هكذا في العمر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن ولو شهدا أنه قتل زيد يوم الترمكة إلى أن قال فان قضى بأحدهما أو لا بطلت الأخرى وتطهر العلائق في الباب المذكور أيضا عند قوله فروع وتعارض البينات الخ والله تعالى أعلم أقول ذكر المؤلف مسئلة بينة الحدوث والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد مناهما فخر رنسا فيها وأن المؤلف قيد الخلاف فيما إذا لم يذكر تاريخا فان ارتقا قدم الاسبق تاريخا كما هو متعوض المتن والشروح **\*(سئل)\*** في حائط فاصل بين دار زيد ودار هند زيد عليه ثمان خشبات ولهند عليه خشبة

مطلب فيما إذا تعارضت  
بينة الحدوث والقدم



واحدة لا غير فهي الحائط واحتاج الى العمارة فهل تكون عمارة على زيد وعلى هند موضع  
خشبتهما (الجواب) نعم جدار بينهما لاحدهما عليه عشرة جذوع ولا يخرج جذع فله صاحب  
الجذع موضع جذعه والحائط لا يخرج بزاوية من الثاني في الحائط وعمارة (سئل)  
في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وزيد عليه اخشاب نحو العشرة ومتصل بحائطه اتصال  
تربيع وليس لعمرو عليه سوى جذع واحد واحتاج للتجبر وتنازع فيه فلن يقضي به وعلى من  
يكون تجبره (الجواب) يقضي به لزيد وعمرو موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى اعلم  
ولو كانت لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلاث ولا تحريمه ثلاثة اجزاء او اكثر ذكر  
في التوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلاث ولصاحب ما دون الثلاث موضع جذوعه قال  
وهذا استحسن وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي إسحاق الفخري القياس ان يمكن الحائط  
بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول اولا ثم رجعا الى الاستسنان خاتمة من باب دعوى الحائط  
والطريق من كتاب الدعوى ومنه في فصول العمادى (سئل) في حائط معلوم متصل بدار  
زيد من الطرفين اتصال تربيع ولقد عليه جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال  
أولى ولا يرفع جذوع هند (الجواب) ان كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب الاتصال  
أولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لاحدهما اتصال تربيع ولا يخرج جذوع فان كان الاتصال  
في طرفي الحائط انتازع فيه فصاحب الاتصال أولى وعليه عاقبة المشايخ وهكذا يرى عن  
أبي يوسف في الامالى فقد رجح صاحب الاتصال على صاحب الجذوع لان للتربيع سبقا على  
الاستسحال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى لانه لا يرفع جذوع الاخر عمادية  
(سئل) في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك بينهما لزيد عليه جذوع في اعلاه  
ولعمرو عليه جذوع في اسفله يريد زيد ان يسفل جذوعه ولا يضر بالحائط عمل له ذلك  
(الجواب) نعم وان اراد صاحب الاعلى ان يسفل جذوعه فان لم يكن فيه ضرر بالحائط له  
ذلك والا فلا في الحائرى حائط بينهما ليس لاحدهما عليه جذوع ولا يخرج عليه جذوع في  
اعلاه فان اراد ان يسفله له ذلك لانه اقل ضررا وان اراد ان يرفع من الاسفل الى الاعلى ليس له  
ذلك وان كان لكل واحد جذوع فلذى هو صاحب السفلى ان يرفعه بمجذاه صاحب الاعلى  
ان لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رجه الله تعالى عن جدار بين رجلين لما  
عليه جملة وجملة أحدهما أسفل من جملة الآخر وأراد هو ان يرفع جمولته ويضعها بآزاء جملة  
صاحبه قال له ذلك ليس لصاحبه منعه ولو كانت جملة أحدهما في وسط الجدار وجملة  
الآخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع جمولته في اعلى الجدار فان كان الجدار من اسفله  
الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل عليه مضرة فليس  
له ذلك عمادية من الحيطان ومنه في الفصولين وفي صلح التوازل بعد ذكر ما مر ان صاحب  
الاوسط ليس له ان يرفعه لانه اضر بالحائط اما لو اراد ان يسفل الجذوع من اعلى الحائط  
الى اسفله لايأس به ولو اراد ان يحولها من الايمن الى اليسر او من اليسر الى الايمن ليس له

مطلب لاحدهما على الحائط  
عشرة جذوع ولا يخرج جذع  
الخ

مطلب صاحب اتصال  
التربيع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب له ان يسفل جذوعه  
ان لم يضر بالحائط

ذلك خلاصة ومثله في العمادة والفصولين وغيرهما \* (سئل) \* في حائطين فاصلين بين  
داري زيد وعمر وعليهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء أو بعد اتصال تربيع  
من جانب دار زيد واتصال ملازقة من جانب دار عمر وعليه خشية واحدة لهرو ويريد عمر  
أن يركب على الأول بركوب آخر لا يمتسكه الحائط وأن يركب على جميع الآخر باختيار  
بدون إذن من زيد ولا رضاه فهل ليس له ذلك \* (الجواب) \* نعم جدار بينهما لأحدهما عليه  
عشرة جذوع ولا يخرج جذع فله صاحب الجذوع موضع جذعه والحائط لا يخرج زانه وفيها  
أيضا جدار بينهما لها عليه جولة أراد أحدهما زيادة حل عليه لا يملكه بلا إذن شريكه له وفيها  
أيضا جدار بينهما أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وهرقة يمنع وكذا إذا أراد أحدهما وضع  
السلم يمنع إذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصال تربيع أو اتصال  
عجاجة يقضي بينهما وان كان لأحدهما تربيع ولا آخر ملازقة يقضي لصاحب التربيع وان كان  
لأحدهما تربيع ولا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى ثم في اتصال التربيع هل يكفي  
من جانب واحد فعل رواية الطحاوي يكفي وهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من  
جوانبه الأربع ولو أقام اليمينه قضى لها ولو أقام أحدها اليمينه قضى له خلاصة من الفصل  
الثالث ومثله في التنازع فان لم يكن الحائط متصلا ببناء لم يكن لها عليه جذوع فانه يقضي به  
بينهما هكذا ذكر في الأصل لأنها استوبا في الدعوى وليس ثمة من تنازعهما فيه وليس أحدهما  
أولى من الآخر فيقضي بينهما الخ عمادة أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد  
النصفين وجذوع الآخر في النصف فكل منهما عليه جذوع وما بين النصفين فهو بينهما  
اه \* (سئل) \* في جدار بين داري رجلين مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع  
أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأراد هورفع جذوعه ووضعها بأزاء جذوع صاحبه فهل له  
ذلك وليس لصاحبه منعه \* (الجواب) \* نعم كافي العمادة من الذخيرة \* (سئل) \*  
في حائط فاصل بين مكان جاري في وقف بزوين داومارة في وقف بزار وهو متصل بحائطين  
آخرين للكان اتصال تربيع وعليه أيضا جولة للكان في وسطه ولدار الزبورة عليه جذوع  
في أعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فان قضى به \* (الجواب) \* يقضي بمن كان له  
اتصال تربيع وعليه جولة في وسطه لأن له عليه جذوع في أعلاه ولا ترفع جذوع الأهل  
كافي العمادة والخائبة والذخيرة وعجاجة الذخيرة مانعه ولو كان لأحدهما اتصال تربيع  
ولا آخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طرف الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال  
أولى وعليه عاقبة المنازع وهكذا روي عن أبي يوسف في المالى فقد رجع صاحب الاتصال  
على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لأن الاستعمال  
بالتربيع سابق على الاستعمال بالجذوع لأن التربيع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا  
على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال أولى بهذا لأنه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوما  
وله عليه جولة في وسطه فقد نقل في العمادة مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع

مطلب لصاحب الجذوع  
موضع جذعه والحائط  
للاخر

مطلب في المنازعة في الحائط  
مطلب يكفي الاتصال من  
جانب

مطلب صاحب اتصال  
التربيع أولى من صاحب  
الجذوع

مطلب يرجع من جذوعه  
أسفل على من جذوعه  
أعلى

الآخر أعلى طبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى  
 اه والله سبحانه وتعالى أعلم \* (سئل) فيما اذا كان زيد يتبعه لعمرو مشقة لعمرو تمنعها  
 عمرو من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة ويمنع عمرو ان الانقاع  
 بذلك بدون اذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويسبق القديم على قدمه  
 \* (الجواب) نعم \* (سئل) فيما اذا كان زيد اشجار تملك ارض عمرو وتفرغ هواه بمحل  
 واخرت بها وطلب عمرو تقو لها فهل يؤمر زيد بتقويلها من ارض عمرو وتفرغ هواه بمحل  
 ان أمكن والا يبيع على القطع ان أفي ذلك \* (الجواب) نعم والمسئلة في المصادفة في ٣٤  
 ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللبائع اشجار في ضيعة اخرى يجنب هذه الضيعة  
 اغصانها متدلية في المبيعة فله اشترى أن يأخذ من تقريغ المبيعة من الاغصان المتدلية فيها  
 وكذا الورودها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورته فله تقريغ ضيعته من تلك الاغصان فكذا  
 وارائه فيه وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين متدلية الى نصيب الآخر يبيع صاحبها على  
 قطع الاغصان في رواية عن محمد وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب فخلته  
 الى جاره فلجأه لقطعها لتقريغ هواه فالواها على وجهين فلو كان تقريغه بشدة الشعب على  
 الخلة أو تقريغ بعضه بشدة بعضها فله أن يأخذ من الخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التقريغ  
 بشدة وأما ما لا يمكن تقريغه الا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربهافي قطع نفسه أو يأذن له به  
 ولو أقر برفع الى القاضي فيبيعه على القطع اه \* (سئل) فيما اذا اشترى زيد خربة في سكة  
 غير نافذة بها ساب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها دارا وأخذ ثمان من دار اخرى ماها  
 في سكة اخرى وضعه للدار التي بناها وفتح لها باقى الدار المذكورة وصار يدخل منه في داره  
 ويستطرق من داره الى السكة الاولى فقام بعض اصحاب السكة المزبورة يعارضون زيدا في فتح  
 الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويعنعون من  
 المعارضة \* (الجواب) له فتح باب لداره التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها الى البيت  
 المذكور ويعنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشرى بمجيب داره بنا  
 ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره ما باقى السكة وقيل لا ولفرق بينه وبينها اذا اراد  
 أن يفتح بابا للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره الى السكة فان له ذلك وان فرق  
 انه لو فتح له بيت باقى السكة يصير طريق السكة طريقا للبيت اذ الدخول في البيت يكون من  
 طريق السكة وفيه ضرر لاهل السكة اذ رب الدار متى باع هذا البيت بمحقوقه دخل هذا  
 الطريق في البيع فيزداد شريكا آخر في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق  
 الطريق بكثرة المارة وفي المسالك بانه ربما يشتهبه بمقادير الانصباء في العاروق بطول العهد فيحتاج  
 الى قسمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب مسترى البيت شئ من الطريق فينقص  
 حق لاهل السكة وأما لو فتح للبيت باقى داره فطريق السكة لا يصير طريقا للبيت اذ لا يدخل  
 للبيت من طريق السكة انما يدخل من داره بحكم المالك لا بحكم الطريق فلا يصير طريق الدار

مطلب لزيد مشقة على  
 بيت عمرو ليس لعمرو منع  
 عنها  
 مطلب تدلت اغصان  
 اشجاره الى ارض الجار يؤمر  
 بتقويلها

مطلب اشترى بيتا من سكة  
 أخرى له أن يفتح لها باقى داره

قوله ظهره في هذه السكة  
 أى وبابه في سكة أخرى اه  
 منه  
 قوله الى السكة أى التي فيها  
 الدار الا التي فيها البيت اه  
 منه

طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بمقتوه لا يزاد الشريك في الطريق يبيع  
 البيت فصولين في ٣٥ ومنه في العمادية والبرازية (مثل) \* فيما اذا كان زيد دار في دخلة  
 غير نافذة وبها في اعلى الدخلة ولندادار بها في الجهة السفلى ليس فتحه باب لا حدود يزيد  
 تحويل باب له جهة السفلى من الدخلة فجاء باب هند بدون اذن ولا اذن من بالقرب منها من اهل  
 الجهة السفلى ويريد ايضا بناء طبلة فوق الباب الذي يريد فقصه واخرج برزولها الى الدخلة  
 فجاء باب هند بدون اذن ولا اذن بجهة اهل الدخلة ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك  
 \* (الجواب) \* نعم وذكر الصدوق الشهيد في مسألة السكة أن صاحب الدار اذا اراد أن يفتح  
 بابا على الجدار اعلى من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس  
 له ذلك قال لا يملك له حق المرور وراء باب داره وكذا ذكر شمس الاثمة الخوافي في شرح  
 كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف  
 وان رمت استقصاء فطيلتها وبما ذكرنا اجاب الشيخ الرولى في فتاويه الثمينة من فصل  
 الجيطان الى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والقوى ولكن المتون على  
 المنع وجوزها في الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن القول عليه والله تعالى اعلم اه  
 ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله ان يعيدها وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة  
 محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا اخبارا في الدار  
 وطريقها وما انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ \* (مثل) \* فيما  
 اذا كان زيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد أن يفتح  
 لها بابا آخر في وسط الدخلة اعلى من باب الاول في جداره الخاص به فهل له ذلك \* (الجواب) \*  
 نعم زحل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلافوا فيه  
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد أن يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان له ذلك خاتمة من باب  
 الجيطان والطريق \* (مثل) \* فيما اذا كان زيد في شارع دار لها باب ففتح لها بخذاه بابا  
 آخر في الشارع النافذ المذكور وما يتفتح به مئة عام رجل يكلفه سده بدون وجه شرعى  
 فهل ليس للرجل ذلك \* (الجواب) \* حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور  
 تمكيله بسده والمسئلة في العرف مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكتبخانة  
 مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له  
 أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في رفاق  
 غير نافذ واراد أن يفتح لداره بابا آخر كان اعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز  
 لا يملك له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الرقاق نافذ الا ان حق المرور  
 ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كما كان \* (مثل) \* فيما اذا كان زيد دار لها باب قديم  
 في سكة غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة ولا أن يريد سدا تجديدا  
 وفتح القديم وأهل السكة يزعمون به فهل يسوغ له ذلك \* (الجواب) \* نعم وأذا باع الرجل

مطلب ليس له تحويل باب  
 من اعلى الدخلة الى جهة  
 الاسفل

مطلب له فتح باب آخر اعلى  
 من باب الاول

مطلب له فتح باب آخر في  
 الشارع

مطلب له فتح باب آخر في  
 رفاق نافذ كيما كان

طريقا للبيت فلا يدخل في بيع البيت اذا بيع بمقتوه لا يزاد الشريك في الطريق يبيع  
 البيت فصولين في ٣٥ ومنه في العمادية والبرازية (مثل) \* فيما اذا كان زيد دار في دخلة  
 غير نافذة وبها في اعلى الدخلة ولمندار بها في الجهة السفلى ليس فتحه باب لاحد ويريد زيد  
 تحويل باب له للجهة السفلى من الدخلة فجاءه باب هند بدون اذنها ولا اذن من بالقرب منها من اهل  
 الجهة السفلى ويريد ايضا بناء طبلة فوق الباب الذي يريد فقصه واخرج برزولها الى الدخلة  
 فجاءه باب هند بدون اذنها ولا اذن بقية اهل الدخلة ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك  
 (الجواب) \* نعم وذكر المصنف الشهد في مسألة السكة أن صاحب الدار اذا اراد أن يفتح  
 بابا على الجدار اعلى من الباب القديم له ذلك وان اراد أن يفتح بابا أسفل من الباب القديم ليس  
 له ذلك قال لا يملك له حق المرور وراء باب داره وكذا ذكر شمس الاثمة الخوافي في شرح  
 كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختلاف  
 وان رمت استقصاء فطيلت بها وبما ذكرنا اجاب الشيخ الرولى في فتاويه الثمينة من فصل  
 الجيطان الى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة اختلاف التصحيح والقوى ولكن المتون على  
 المنع وجوزها في الرواية كما صرح به في جامع الفصولين فليكن القول عليه والله تعالى اعلم اه  
 ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة فله ان يعيدها وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة  
 محدثة فهذا وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء فليس له أن يعيدها ولا اخبارا في الدار  
 وطريقها وما انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية في ٣٤ (مثل) \* فيما  
 اذا كان زيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة في أسفلها يريد زيد أن يفتح  
 لها بابا آخر في وسط الدخلة اعلى من باب الاول في جداره الخاص به فهل له ذلك (الجواب) \*  
 نعم زحل له دار في سكة غير نافذة لها باب اراد أن يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها لاختلافه  
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد أن يفتح بابا آخر اعلى من بابها كان له ذلك خاتمة من باب  
 الجيطان والطريق (مثل) \* فيما اذا كان زيد في شارع دار لها باب ففتح لها بمذاهبها  
 آخر في الشارع النافذ المذكور وما يتفتح به مئة عام رجل يكلفه سده بدون وجه شرعى  
 فهل ليس للرجل ذلك (الجواب) \* حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور  
 تمكيله بسده والمسئلة في البحر في مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكتز زائنه  
 مستطيلة الخ الى أن قال بخلاف النافذة فان المرور فيها حق العامة ولا خلاف أن له  
 أن يفتح الخ وهي مسألة المتون وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في رفاق  
 غير نافذ واراد أن يفتح لداره بابا آخر كان اعلى مما كان يجوز وان كان أسفل مما كان لا يجوز  
 لا يملك له حق المرور أسفل من الباب الاول بخلاف ما لو كان الرفاق نافذ الا ان حق المرور  
 ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كما كان (مثل) \* فيما اذا كان زيد دار لها باب قديم  
 في سكة غير نافذة فسده وفتح لها بابا في سكة نافذة ومضى لذلك مدة والان يريد سدا تجديده  
 وفتح القديم وأهل السكة يزعمون به فهل يسوغ له ذلك (الجواب) \* نعم وأذا باع الرجل

مطلب ليس له تحويل باب  
 من اعلى الدخلة الى جهة  
 الاسفل

مطلب له فتح باب آخر اعلى  
 من باب الاول

مطلب له فتح باب آخر في  
 الشارع

مطلب له فتح باب آخر في  
 رفاق نافذ كيما كان

دارا بها في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا إلى تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك نظرا أن أهل السكة بذلك الباب فله أن يفتحها ويحرمه لانه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذلك قام مقامه وإن جدد أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع اليمين إذا لم يكن للمشتري بنية وإذا حلقهم واحدا بعد واحد أن حلف الأول سقط الإيمان عن الباقين لأن فائدة اليمين التكرار ولو نكحوا وليس له أن يفتح لأن الأول أن ينعى لمساخف أنه لا طريق له وإن نكح الأول فله أن يحلف غيره ثم وثم فإن نكحوا واجلة سكان له أن يفتح لانه كالأقرار منهم المساواة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى فصول عمادية في ٣٤ \* (سئل) \* فيما إذا كان لزيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج زيد من داره المزبورة حائطا وفتح بابا بها معارضه وعمره ومعارضه عمرو في ذلك فهل له فتح الباب حيث كان الطريق عام وليس له عمره ومعارضه \* (الجواب) \* نعم \* (سئل) \* في سفل تهدم وأمنع صاحبه من بناءه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم \* (الجواب) \* قال لصاحب العلو ليس لك طريق إلى حقل سوى أن تبني السفل بنفسك أن شئت وتجنبه عن صاحبه إلى أن يؤذيك قيمة البناء وكسب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منها على بناءه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بملكه وأما صاحب السفل فلأن الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه وإنما يقال لذى العلو ليس لك طريق إلى حقل سوى أن تبني السفل بنفسك أن شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم إن علوك وأمنع صاحب السفل من الانتفاع بملك السكفي في علوك والسفل كالرهن في ذلك حتى يؤذى قيمته بناء السفل وقال الخصاف حتى يؤذى ما أتفق وقال المتأخرون إن بني بامر القاضي يرجع ما أتفق وإن بني بغير أمره يرجع قيمته البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازة وقاضيان والعيني على الكثرة والمالية وشيها وأفتى بذلك الحائقي مفعلا والله سبحانه أعلم أقول بقي ما لورثك صاحب السفل الانتفاع بسفله وأمنع من أداء القيمة فهل يجبر على الأداء في جامع الفصولين أنه لا يجبر لكن في حاشيته للغير الرأى أن هذا الوجه ذوالعلو بلا إذن القاضي فلو باذنه يجبر على أداء حصته ويحبس فيه لأنه كادنه بنفسه فيصير يذاعليه حكمه حكم سائر الديون تأمل اه \* (سئل) \* في سفل هدمه صاحبه ولم يمنع من بناءه ولو زجج به حتى الانتفاع بعلو ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه تعديبه \* (الجواب) \* نعم وفي شهادات فتاوى الفضل لوهدهما وأمنع أحدهما عن البناء يجبر ولو تهدم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصيب ما أتفق فيه منه إن فعل ذلك بقضاء القاضي خلاصة من الحطاط ومثله في الفصولين والمعامدة وفي جامع الفصولين لوهدهم ذوالسفل سفله وذوالعلو علوه أخذ ذوالسفل ببناء سفله أذفوت عليه حقا ألحق بالملك فيضمن كالوفوت عليه ملكا اه فظاهره أنه لا يجبر على ذوالعلو علوه ما في فتح القدير خلافاً والنظار الثاني ويحل الأول على ما إذا بني صاحب السفل سفله وطلب

مطلب له سلبه الجديد  
وفتح القديم إذا أقر به أهل  
الحق

مطلب استخرج حائطا من  
داره وفتح له بابا في طريق  
عام ليس بجاره معارضته  
ومطلب في السفل والعلو

مطلب إذا بني صاحب العلو  
السفل بأمر القاضي يرجع  
بما أتفق والإخمية البناء  
يوم البناء

مطلب إذا هدم صاحب  
السفل سفله يجبر صاحب  
العلو على بناءه تعديبه